جامعة مولود معمري تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

آليات مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

أطروحة لنيل درجة دكتوراه في العلوم

تخصص: القانون

من إعداد الطالب

موري سفيان

تحت إشراف الأستاذ الدكتور

أيت منصور كمال

لجنة المناقشة

أ.د إقلولي محمد، أستاذ، جامعة تيزي وزو، ..... رئيساً

أ.د أيت منصور كمال، أستاذ، جامعة بجاية، .....مشرفاً ومقرراً

أ.د ديلبيك فيليب، أستاذ، جامعة السربون، باريس 1..... مشرفاً مساعداً

أ.د خلفي عبد الرحمان، أستاذ، جامعة بجاية، ..... ممتحناً

د. كسال سامية، أستاذة محاضرة "أ"، جامعة تيزي وزو، ..... ممتحنة

د. ضريفي صادق، أستاذ محاضر "أ"، جامعة البويرة، .....ممتحناً

تاريخ المناقشة: 12 نوفمبر 2018

إهـــداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى:

- الوالدين العزيزين
- إلى زوجتي الغالية
- إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء
- إلى كل الأهل والأقارب

موري سفيان

كلمة شكر

أتقدم بتشكراتنا الخالصة:

- إلى الأستاذ المشرف أيت منصور كمال، الذي حمل عناء الإشراف على هذا البحث والذي قام بتصويبه عبر جميع مراحل اعداده، وزوّدني بنصائحه القيّمة والدقيقة وتوجيهاته السديدة.
- إلى الأستاذ المشرف المساعد فيليب ديلبك، الذي لم يبخل علينا بنصائحه وارشاداته القيّمة
- إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة وتقييم هذه الأطروحة.

موري سفيان

قائمة أهم المختصرات Liste des principales abréviations

- باللغة العربية

ص.: صفحة.

ص.ص: من الصفحة إلى الصفحة.

ص.ع: صفقات عمومية.

ق.إ.ج: قانون الإجراءات الجزائية.

ق.إ.م.إ: قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

- باللغة الأجنبية

Art : **A**rticle.

C.E : Conseil de l'**E**urope.

C.E.I : Communauté **des É**tats **I**ndépendants.

C.L.E : **C**ontribution à la **L**ittérature d'**E**ntreprise.

C.R.I.S.P : Centre de **R**echerche et d'**I**nformation **S**ocio-**P**olitiques.

F.A.C.T.A: Foreing **A**ccount **T**ax **C**ompliance **A**ct.

F.C.P.A: Foreign **C**orrupt **P**ractices **A**ct.

GRASCO : Groupe de **R**echerches **A**ctions **S**ur la **C**riminalité **O**rganisée.

Ibid. : (Ibidem), au même endroit.

J.O.C.E : **J**ournal **O**fficiel des **C**ommunautés **E**uropéennes.

J.O.R.F : Journal **O**fficiel de la **R**épublique **F**rançaise.

LGDJ : **L**ibraire **G**énérale de **D**roit et de **J**urisprudence.

N° : **N**uméro.

O.C.D.E : **O**rganisation de **C**oopération et de **D**éveloppement **É**conomique.

Op.cit : (**Op**ére **Ci**tato), référence précédemment citée.

OPU : **O**ffice des **P**ublications **U**niversitaires.

O.E.A : Organisation des **É**tats **A**méricains.

P : **P**age.

PP. : De la **P**age jusqu'à la **P**age.

PUF : Presses **U**niversitaires de **F**rance.

R.B : Revue **B**anque.

RASJEP : **R**evue **A**lgérienne des **S**ciences **J**uridiques, **E**conomiques et **P**olitiques.

S. Dir. Sous la **D**irection.

U.A : Union **A**fricaine.

U.E : Union **E**uropéenne.

VOL. Volume.

مقدمة

رغم أنّ الفساد ظاهرة قديمة من حيث وجودها، إلاّ أنّها جديدة من حيث انتشارها الواسع الذي تعدّى الحدود الوطنية وأصبحت مشكلة عالمية ارتبط توسعها بعولمة الاقتصاد وإزالة الحواجز بين الدول في شتى الميادين، لاسيّما الاقتصادية منها؛ لذا فمن المنطقي أن يتسبب الفساد في تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي ويُرجّح أن يكون مشكلاً اقتصادياً خطيراً في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء؛ لذا فتكمُن الأهمية القانونية لدراسة ظاهرة الفساد في تعدّد الآثار الناجمة عنها مع اختلاف أسبابها وأنماطها وتشعُب مجالاتها، واعتبارها كذلك من الجرائم الأكثر تعقيداً، مماّ يستدعي محاربتها بوسائل متباينة وبآليات متعدّدة وعلى كافة المستويات، وطنية كانت أم دولية.

يُهدّد الفساد بصفة عامة استقرار المؤسسات الديمقراطية؛ بحيث يقوّض دولة القانون بمساسه لمبدأي الفصل بين السلُطات وحماية حقوق الانسان[1]، خاصةً الحق في المساواة والحق في الملكية وذلك بخلق كل أشكال التمييّز غير المُبرّر وزيادة من فرص الاحتكار بتقليص من حرية المبادرة. كل هذا، من شأنه أن يوّسِع من فجوة عدم ثقة المواطن تجاه السلُطات العامة.

يُؤثر الفساد باعتباره ظاهرة عالمية على جميع المعاملات الاقتصادية الداخلية والدولية ويُهدّد استقرار جميع القطاعات العامة والخاصة؛ وتُعتبر الدول السائرة في الطريق النمو الأكثر تضرراً من مخاطر الفساد الاقتصادي الدولي، هذا لا يعني أن الدول المتقدمة اقتصادياً في

[1]– ورد ارتباط الفساد بحقوق الانسان في إعلان حقوق الانسان والمواطن لسنة 1789؛ بحيث تتضمنّ ديباجة الإعلان، أنّ الجهل، نسيان أو ازدراء حقوق الانسان هي الأسباب الأساسية لفساد الحكومات.

« L’ignorance, l'oubli ou le mépris des droits de l'Homme sont les seules causes des malheurs publics et de la corruption des Gouvernements… », Préambule de la Déclaration des droits de l’homme et du citoyen de 1789, in : https://www.legifrance.gouv.fr/Droit-francais/Constitution/Declaration-des-Droits-de-l-Homme-et-du-Citoyen-de-1789 consulté le 03/01/2018.

منأى عن الأضرار الناجمة عن الفساد، وإنّما شكّلت ولازالت تُشكّل مصدر هذه الآثار السلبية، ومسؤولة بالدرجة الأولى عن تفشي هذه الظاهرة.

يندرج الفساد ضمن الأسباب المباشرة في هدم كل أسُس المنافسة النزيهة بين الأعوان الاقتصاديين على المستويين الدولي والوطني، وذلك بترسيخ قواعد تبتعد تماماً عن متطلبات الشفافية؛ بحيث اتّسمت عملية جذب رؤوس الأموال بقدر كبير من الصعوبة نظراً لتكبد الشركات التجارية خسائر مالية كبيرة انعكست سلباً على فعاليتها الاقتصادية على حساب شركات أخرى اتّخذت من دفع الرشاوي مبدأً عاماً في زيادة قُدُراتها المالية بغض النظر عن مصداقيتها وأخلاقيات المنافسة العادلة.

إذا كان من السهل تحديد الآثار المباشرة للفساد، إلاّ أنّه من الصعب معرفة آثاره غير المباشرة، فبحسب تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2016، فإنّ الآثار غير مباشرة هي الأكثر جسامة وتأثيراً على التنمية بمختلف مجالاتها، وقُدِرت تكلفة الفساد –في دراسة حديثة–بين 1500 إلى 2000 مليار دولار سنوياً، أي ما يُعادل 2 بالمائة من الناتج الخام العالمي[2]؛ وفي دراسة أخرى قام بها البنك العالمي، فإنّ الفساد يُقلص من نسبة التنمية الاقتصادية لدولة ما بـ 0.5 إلى 1 بالمائة[3].

تتعدّد أسباب الفساد بتنوع أشكاله، آثاره، طبيعته، ومجالاته، ويمكن تحديد بعض العوامل التي تساهم في تفاقمه، منها ما يتعلق بوجود أنظمة غير ديمقراطية أو استبدادية؛ تركيز السلطة وانتشار البيروقراطية؛ الضوابط الإدارية وفرض القيود على حرية التجارة والصناعة؛ المحاباة وانعدام الشفافية والمنافسة النزيهة في المجال الإداري والاقتصادي؛ سوء التسيير وقصور نظام أجور الموظفين العموميين؛ ضعف الجهاز القضائي وعدم استقلاليته الحقيقية.

[2]- Fonds Monétaire International, Trouver des solutions ensemble, rapport annuel 2016, édition FMI, Washington, 2016, p. 116.
[3]- Organisation des Nations Unies, Le coût de la corruption, dixième congres des Nations Unies pour la prévention du crime et le traitement des délinquants, in :
http : //www.un.org/french/events/10thcongress/2088bf.htm consulté le 04/01/2018.

إذا كانت أسباب وآثار الفساد معروفة، فإنّ حصر هذه الظاهرة قانوناً يلقى صعوبة كبيرة؛ بحيث أغفلت معظم اتفاقيات مكافحة الفساد عن تقديم تعريف واضح ودقيق لهذه الظاهرة، واكتفت على تجريم مجموعة من الأفعال التي تدخل في نطاقها؛ بحيث اقتصرّت اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته على اعتبار "الفساد" مجموعة الأعمال أو الممارسات بمّا فيها الجرائم ذات الصلّة التي تُجرمها هذه الاتفاقية[4]. كما عبّرت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عن هذا المصطلح في الجرائم التي يتضمّنها الفصل الثالث من هذه الاتفاقية[5]؛ ويرجع عدم تقديم تعريف قانوني للفساد في هذه الاتفاقيات والاقتصار على أشكاله فقط إلى صعوبة وضع تعريف شامل وموّحد له من جهة، ومن جهة أخرى، وضع تعريف قانوني من شأنه أن يقتصر على أفعال معيّنة وإفلات أفعال أخرى من نطاقه.

حذّ المشرع الجزائري حذُو اتفاقيات مكافحة الفساد في عدم إيراد تعريف لهذه الظاهرة؛ إذ اتبّع بصدور قانون الوقاية من الفساد ومكافحته ذات النهج التشريعي الذي أتت به اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ حيث اختار الإشارة إلى مظاهر وصوّره دون إعطاء تعريف له، وهو ما تنص عليه المادة الثانية من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، على أنّه: " يُقصد في مفهوم هذا القانون بما يأتي: "الفساد": كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون..."[6].

تنوّعت تعاريف الفساد تبعاً لتفاوت مجالاته والزاوية التي يتم التركيز عليها، لكن اشتركّت بعض المنظمات الدولية في تقديم تعريف متقارب؛ حيث تُعرف منظمة الأمم المتحدة الفساد على أنّه: "سوء استعمال السلطة العامة للحصول على مكاسب شخصية مع الإضرار

[4]– اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته، المعتمدة بمابوتو في 11 يوليو سنة 2003.

[5]– اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعتمدة بميريدا من قِبل الجمعية العامة في 31 أكتوبر سنة 2003.

[6]– قانون رقم 06–01، مؤرخ في 20 فبراير سنة 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج. ر.ج.ج عدد 14 مؤرخ في 08 مارس سنة 2006، متمّم بقانون رقم 10–05، مؤرخ في 26 أوت سنة 2010، ج. ر.ج.ج عدد 50 مؤرخ في 01 سبتمبر سنة 2010، معدّل ومتمّم بقانون رقم 11–15 مؤرخ في 02 أوت سنة 2011، ج.ر.ج.ج عدد 44 مؤرخ في 10 أوت سنة 2011.

بالمصلحة العامة"[7]؛ نفس التعريف أوردته منظمة الشفافية الدولية؛ بحيث الفساد هو إساءة استعمال السلطة التي أوئمتن عليها الشخص لتحقيق مصالح شخصية[8].

إنّ ارتباط الفساد بالمعاملات الاقتصادية الدولية وعدم اقتصار الآثار الناجمة عنه على إقليم دولة واحدة؛ جعل من الفساد الاقتصادي الدولي مشكلة عالمية لا تنحصر مكافحته على دولة معينة؛ وإنّما يتعيّن تضافر كل الجهود وعلى كافة المستويات من أجل التصدّي بفعالية لهذه الظاهرة العابرة للحدود الوطنية، والتي أضحت تُهدّد استقرار النظام الاقتصادي العالمي.

بدأت بوادر مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي مباشرة بعد نهاية الحرب الباردة؛ بحيث بدأت الشركات المتعدّدة الجنسيات تأخذ مكانة هامة على الصعيد العالمي، وأصبح الفساد كوسيلة تستعملها هذه الشركات لزيادة فعاليتها الاقتصادية وقوتها المالية وكذا بسط نفوذها حتى على الدول والضغط عليها بموجب ممارسات فاسدة؛ فتوّسعت ظاهرة الفساد الاقتصادي الدولي لتشمل كل المجالات، وهذا راجع أساساً إلى عدم وجود قوانين تُجرم مثل هذا السلوك، وأبعد من ذلك، فكانت الدول الأوروبية تسمح لشركاتها التجارية دفع رشاوي لموظفين عموميين أجانب من أجل الحصول أو الاحتفاظ بمشاريع وعقود دولية، وكانت هذه الرشاوي خاضعة للاقتطاع الضريبي[9].

اتّجهت معظم القوانين الوطنية إلى تجريم الفساد الداخلي دون تناول مكافحة الفساد الدولي، ولم تعرف هذه القوانين أفعال الفساد التي تُرتكب في الخارج، ولا تجريم رشوة الموظفين العموميين الأجانب، هذا ما استدعى تدخل المجتمع الدولي عن طريق ابرام اتفاقيات دولية

[7]– نقلاً عن: محمد الأمين البشرى، الفساد والجريمة المنظمة، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، ص 41.

[8]- HADJADJ Djilali, Combattre la corruption, édition Karthala, Paris, 2000, p. 41.

[9]– كانت مثل هذه الممارسات مسموح بها في كل الدول، لاسيّما الدول الأكثر تقدماً، ما عدا الولايات المتحدة الأمريكية التي أصدرت قانون في سنة 1977، يُجرم الممارسات الفاسدة في الخارج، ولم تُمنع الشركات التجارية بدفع رشاوي لموظفين عموميين أجانب إلاّ بعد اعتماد اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية في 21 نوفمبر سنة 1997.

تهتم بمكافحة الفساد الدولي[10]، وكانت هذه الاتفاقيات مرجعاً أساسياً في بناء استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.

شهدّت فترة أواخر التسعينات وبداية القرن الواحد والعشرين اهتمام حقيقي بمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي[11]؛ بحيث ساعت العديد من المنظمات الحكومية الدولية إلى اعتماد مجموعة من الصكوك القانونية ضد هذا الاجرام المنظّم على اختلاف نطاقها وطريقة معالجتها لظاهرة الفساد، لكن اتّفقت على أنّها مشكلة عالمية يستدعي أن تكون مواجهتها على المستويين الدولي والوطني، وبتدابير وقائية، ردعية، وأخرى تتعلق أساساً بضرورة تعاون الدول في محاربة الفساد الدولي، والذي حدّدت مجالاته في المساعدة القانونية المتبادلة، استرداد عائدات الفساد، وتسليم المجرمين.

لعبت اتفاقيات مكافحة الفساد دوراً هاماً في وضع إطار قانوني دولي لمواجهة الفساد الاقتصادي الدولي، ولم يكُن هدفها محصور فقط على تبيان وإظهار آليات مكافحة الفساد؛ وإنّما إلزام الدول الأطراف في ضرورة تبّني أحكامها في قوانينها الداخلية، سواءً بتعديل إطارها القانوني المتعلق بمكافحة الفساد، أو باعتماد قوانين جديدة لمحاربة هذه الظاهرة، وهو ما لبّى به المشرع الجزائري بإصداره لقانون خاص بالوقاية من الفساد ومكافحته سنة 2006 بعد المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2004[12]، واتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته سنة 2006[13].

---

[10]– على عكس الفساد الداخلي، الذي كانت مكافحته بموجب قوانين وطنية، فالفساد الدولي كانت مكافحته أولاً بموجب اتفاقيات دولية ثم تقرّرت مواجهته بموجب قوانين وطنية، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت سبّاقة في مجال مكافحة الفساد الدولي، واقتصرت قوانين الدول تجاه الفساد على حماية نزاهة مؤسساتها العمومية الوطنية.

[11]– كانت هناك بعض المبادرات والمحاولات قبل هذه الفترة، ولكن كانت محدودة جداً ولم يكن لها أي تأثير على مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.

[12]– اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 31 أكتوبر سنة 2003، المصادق عليها بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04–128 مؤرخ في 19 أفريل سنة 2004، ج.ر.ج.ج عدد 26، مؤرخ في 25 أفريل سنة 2004.

[13]– اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته، المعتمدة بمابوتو في 11 جويلية سنة 2003، مصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06–137 مؤرخ في 10 أفريل سنة 2006، ج.ر.ج.ج عدد 24، مؤرخ في 16 أفريل سنة 2006.

يتضمّن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته العديد من الأحكام المُتعلقة بمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، سواءً ما اتصل بالوقاية منه أو ردعه، أو أحكام خاصة بالتعاون الدولي من أجل تفعيل مكافحة مشتركة للفساد خاصة مع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ ولقد تأثّر المشرع الجزائري عند صياغة أحكام قانون الوقاية من الفساد ومكافحته باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ وذلك أنّ معظم نصوصه مستمّدة من أحكام هذه الاتفاقية.

استّدْعت مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي إضافة إلى وجود الآليات القانونية الدولية والوطنية، مساهمة العديد من المؤسسات والأجهزة على اختلاف اختصاصها ونطاق تدخلها في تجسيد إطار متكامل وشامل لتفعيل كل الجهود في سبيل محاربة فعّالة للفساد الاقتصادي الدولي.

إنّ تكريس آليات مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي لم تقتصر على المشرع الجزائري فقط، وإنّما العديد من الدول والتي نتج عن انضمامها إلى مختلف اتفاقيات مكافحة الفساد، إصدار أو تعديل قوانينها الخاصة بمكافحة الفساد، وكذا وضع هيئات خاصة بمحاربة هذه الظاهرة؛ وكان لابدّ من التطرق إلى القوانين المقارنة لإظهار من جهة، درجة الانسجام سواءً بمقارنتها مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد، أو حتى مع الإطار القانوني الجزائري.

يُبرز موضع مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي عدّة خصوصيات، لاسيّما ارتباطه بكل أشكال الفساد من جانب، ومن جانب أخر، صلّته بجرائم أخرى على غرار جريمة تبييض الأموال؛ ضف إلى ذلك حداثة عملية مكافحته على المستويّن الدولي والوطني يطرح عدّة إشكالات قانونية وعملية تجعل من تحليل آليات مواجهته أمراً لابدّ منه.

تهدف دراسة موضوع مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي إلى تسليط الضوء على الاستراتيجية المُتبّعة والتي لاتزال تتطور في محاربة هذه الظاهرة وذلك بتحليل مضمون

– وصادقت كذلك الجزائر على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد المحررة بالقاهرة في 21 ديسمبر سنة 2010، بموجب مرسوم رئاسي رقم 14–249 مؤرخ في 8 ديسمبر سنة 2014، ج.ر.ج.ج عدد 54، مؤرخ في 21 ديسمبر سنة 2014.

النصوص القانونية على المستويين الدولي والوطني والربط بينهما لتبيان مدى التمكّن أو الإخفاق في تجسيد آليات قانونية كفيلة لمواجهة الفساد الاقتصادي الدولي. كما يستدعي أيضاً النظر في مدى نجاعة مختلف السياسات التي اعتمدتها المنظمات الدولية والأدوار التي لعبتها الأجهزة والهيئات الوطنية في سبيل مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي؛ ولحسن استيعاب هذا الموضوع يفترض طرح إشكالية تتمثل في مدى فعالية آليات مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي؟

بالتالي فالتطرق لمختلف آليات مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي أمر جدير بالاهتمام والمناقشة، وذلك باتباع المنهج الاستقرائي بتحليل ونقد هذه الآليات، لاسيّما إبراز درجة الانسجام بين الآليات الدولية والوطنية المتعلقة بمحاربة هذه الظاهرة، وإظهار ميكانيزمات التوفيق بينها لضمان مكافحة مشتركة وشاملة للفساد الاقتصادي الدولي. كما يستلزم اعتمادنا على المنهج الاستقرائي، إجراء المقارنة مع التجارب الرائدة في هذا المجال لمحاولة تبيان الأطُر الجديدة والتي ينبغي أن ترتكز عليها كل الجهود الرامية إلى ضمان مكافحة فعّالة للفساد الاقتصادي الدولي.

يستوجب في دراسة مدى فعالية آليات مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، تناول مختلف الآليات القانونية والمؤسساتية الهادفة إلى محاربته، والتي عرفت تطوراً ملحوظاً على المستوى الدولي والإقليمي وحتى الوطني؛ كما أنّ طبيعة ظاهرة الفساد الاقتصادي الدولي وتعقدها اقتضت تتعدّد هذه الآليات لضمان مكافحة ناجعة لها (الباب الأول).

لكن فرّض الطابع الدولي للفساد الاقتصادي ومع تزايد الاجرام المُنظم والاستفادة من كل ما تُفرزه العولمة من صعوبة في متابعة مرتكبي الفساد واسترداد العائدات الاجرامية، ضف إلى ذلك تفاوت، اختلاف، وقصور أنماط وسياسات مكافحة الفساد وعدم مسايرتها وتطابقها مع المُتطلّبات الحديثة لمواجهته، أفرغ آليات مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي من قوتها الإلزامية ومن فعاليتها (الباب الثاني).

الباب الأول

تكريس آليات مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

يرجع اهتمام المجتمع الدولي بمكافحة الفساد عموماً والفساد الاقتصادي الدولي خصوصاً إلى سنوات السبعينات[14]؛ لكن كان من الضروري انتظار النصف الثاني من التسعينات حتى يتم اعتماد نصوص قانونية دولية ذات صبغة مُلزمة تتمثل في مختلف اتفاقيات مكافحة الفساد؛ هذه الأخيرة التي يعود لها الفضل في اعتبار الفساد ظاهرة عالمية يتعيّن تضافر كل الجهود في سبيل تحقيق مكافحة شاملة وموّحدة للفساد الاقتصادي الدولي.

لم يتحقق اكتمال الإطار القانوني الدولي لمحاربة الفساد الاقتصادي إلاّ بمساهمة الآليات المؤسساتية الدولية، من خلال تدخلها في إقامة حدّ لمختلف الممارسات الفاسدة ولمخاطرها، خاصة على الصعيد الاقتصادي بفضل خبرتها وتأثيرها العالميين في هذا المجال، ومن أجل تعزيز قدرة المجتمع الدولي في التصدّي لظاهرة الفساد الدولي.

أسفرّ وجود آليات قانونية ومؤسساتية عن نجاح حركة تدويل الإطار القانوني لمحاربة الفساد الاقتصادي الدولي، وساهم في توحيد كل الجهود الدولية لضمان مكافحة شاملة ومشتركة لهذه الظاهرة العابرة للحدود، هذه المكافحة ليست خياراً وإنّما حتمية اقتضها تطور النظام الاقتصادي الدولي في ظل العولمة، وبما تفريضه هذه الأخيرة من ضرورة توفير وتكريس الشفافية ونزاهة المعاملات الاقتصادية الدولية[15].

تستحق عملية تدويل أحكام مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي والتي تتميّز بخصوصيات تُعطيها مكانة خاصة، لاسيّما استطاعتها على فتح الحدود الوطنية أمام مختلف الآليات الدولية المعنية بمكافحته، وامكانية التغلب على التفاوت الكبير في معالجة هذه الظاهرة في الأنظمة

[14]- « Depuis les années 1970, la communauté internationale a été concernée par les effets négatifs de la corruption sur les programmes de développement national et sur l'économie mondiale. Depuis lors, un certain nombre de mesures ont été adaptés pour guider les actions nationales, promouvoir la coopération internationales et soutenir la lutte contre la corruption », Banque Mondiale, Combattre la corruption, étude comparative des aspects légaux de la pratique des Etats et des principales initiatives internationales, Editions ESKA, Washington, 1999, p 11.

[15]- « La corruption, par son extension, elle peut devenir créatrice de monopoles qui suppriment ou qui affaiblissent à terme la liberté d'entreprendre », DELEMAS-MARTY Mireille & MANACORDA Stefano, « La corruption : un défi pour l'Etat de droit et la société démocratique », Revue de Science Criminelle, n° 03, 1997, p. 696.

القانونية الداخلية، وهذا بفضل تعدُد مصادر تكريس مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي (الفصل الأول).

يتطلب لنجاح سياسة مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي وجود آليات مؤسساتية تقوم بتبني سياسات لمواجهة هذه الظاهرة العابرة للحدود الوطنية في مختلف برامجها وعلى اختلاف مجال تدخلها، لكن وضع السياسات لا يكفي لتقرير محاربة فعّالة للفساد الاقتصادي الدولي؛ وإنّما يتعين تجسيد كل الاستراتيجيات الهادفة إلى الحدّ منه وذلك باشراك الدول في عملية المكافحة (الفصل الثاني).

الفصل الأول

تعدُد مصادر تكريس مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

تنطلق أهمية وجود استراتيجية دولية لمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، من اعتبار أنّ الفساد قضية تشغُل جميع الدول بغض النظر عن درجة تقدُمها الاقتصادي والعلمي المتفاوتة؛ فالفساد مُعوّق للدول في طور النمو، ومُهدد للدول الأوفر تقدماً. هذه وتلك، مختلفة في بُنيتها الاقتصادية، متفاوتة في نُظُمها الإدارية، متباعدة في أولوياتها الاجتماعية؛ لهذا فإنّ نجاح المجتمع الدولي في مكافحة الفساد يتوقف بدرجة كبيرة على الوعي بهذه الاختلافات والتفاوتات، وهو وعي ينبغي أن ينعكس تحديداً في وجود آليات قانونية دولية ووطنية تساهم في الحد من الفساد الاقتصادي الدولي، هذه الآليات التي تختلف باختلاف مجال تدخلها في مكافحة هذه الظاهرة العابرة للحدود.

تُوّفر اتفاقيات مكافحة الفساد سواءً على المستوى الدولي أو الاقليمي إطارا قانونياً دولياً من أجل بذل الجهود لتعزيز مؤسسات الحكم ومعالجة مشكلة الفساد الاقتصادي الدولي[16]. كما أنها تُوفر أساساً للتعاون بين الدول للقيام بذلك، هذه الاتفاقيات براهين على وجود إجماع دولي انبثق في سنوات التسعينات وأقرّ بأنّ الفساد هو مشكلة خطيرة تتطلب حلولاً متفقاً عليها دولياً (المبحث الأول).

لا يتحقق اكتمال الإطار القانوني لمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي إلا بوجود آليات قانونية وطنية ومحلية تساهم كأداة رادعة لمكافحته، مع التسليم بأن التشريع الداخلي يُعبّر على مدى احترام الدول لالتزاماتها الدولية المنبثقة عن انضمامها لمختلف الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي (المبحث الثاني).

[16]- YANNACA SMALL Catherine, « Les paiements illicites dans le commerce international et les actions entreprises pour les combattre », Annuaire Français de Droit International, volume 40, n° 1, 1994, p. 793.

المبحث الأول

دور أحكام الاتفاقيات الدولية في مواجهة الفساد الاقتصادي

إنّ وجود اتفاقيات مكافحة الفساد دليل على جدّية المجتمع الدولي للنظر في مُشكلة مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي والحاجة للتوصل إلى حلول مشتركة، فالمعايير والمُتطلّبات التي تُحدّدها هذه الاتفاقيات للدُول ذات وزن كبير وأهمية بالغة في اتحاد جهودها الدولية في مواجهة الفساد، وهذا ما أسهمت به الاتفاقيات ذات البعد الدولي (المطلب الأول).

لعبت الجهود الاقليمية دوراً لا يُستهان منه في عملية تدويل الفساد وإخراج مكافحته من النطاق الداخلي إلى الشأن الإقليمي، ويعود للاتفاقيات الاقليمية الفضل في إبراز الحاجة الدولية للإبرام صك دولي يُوّحد كل الجهود؛ بحيث شكّلت الانطلاقة الأساسية والقاعدة الأولى لعملية مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي (المطلب الثاني).

المطلب الأول

الاتفاقيات ذات البعد الدولي

إنّ انتشار الفساد الاقتصادي وتفشيه بصورة سريعة وكبيرة مع غياب آليات مكافحته على المستوى الدولي؛ وأمام عجز الدول وفق قوانينها الداخلية في مواجهته، دفع بالمنظمات الدولية الحكومية إلى التسارع من أجل إيجاد حلول سريعة وآليات متطورة للحدّ منه. تحقيقاً لذلك اعتمدت معظم الدول تحت راية هذه المنظمات على صياغة معاهدات واتفاقيات من أجل توحيد الجهود والوصول إلى قوانين متناسقة لمحاربة الفساد الاقتصادي الدولي؛ منها اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية لسنة 1997 (الفرع الأول).

من بين الاتفاقيات الدولية المُلّزمة لأطرافها في مكافحة الفساد بصفة عامة والفساد الاقتصادي الدولي خصوصاً اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003، والتي تعتبر اتفاقية شاملة وجاءت أحكامها بكثير من التفصيل في معالجة ظاهرة الفساد (الفرع الثاني).

الفرع الأول

اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية

تُعتبر اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، أول اتفاقية ذات بُعد دُولي تمّ المصادقة عليها من أجل مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، بإدراج قواعد قانونية مُلزمة للدول الأعضاء. تمّ التوقيع عليها في 17 ديسمبر سنة 1997 ودخلت حيز التنفيذ في 15 فيفري سنة 1999. تضُم 44 دولة منها 36 دولة عضو دائم في المنظمة و8 دول غير أعضاء[17].

تُلزم اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدول الأطراف بتحمُل مسؤوليتها عن التصرفات الفاسدة التي يرتكبها موظفيها وشركاتها، هذا ما يستوجب على الدول التي تبنّت هذه الاتفاقية أن تقوم بتحويلها إلى صيغة تشريعية لها نفاذ في نظامها القانوني الداخلي واتخاذ الإجراءات الضرورية والمناسبة لإعطاء الطابع الرسمي والتنفيذي لمحتوى الاتفاقية[18].

تميّزت اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من خلال اعتبارها الصك الأول من نوعه التي أنشأ آلية متعددة الأطراف للتقيّيم المتبادل لالتزامات المراقبة التي تُجرى لمكافحة الفساد، وهذا ما يُعطي الطابع الخصوصي لاسيّما القوة الإلزامية له. إنّ ابراز دور هذه الاتفاقية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي يتطلب أولاً التطرق إلى مساهمة أحكام الاتفاقية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي(أولاً)، وتناول خصوصياتها في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي (ثانياً).

---

[17]- O.C.D.E, Convention sur la lutte contre la corruption d'agents publics étrangers dans les transactions commerciales internationales, adoptée le 21 novembre 1997 à Paris, in: http://www.oecd.org/fr/daf/anti-corruption/ConvCombatBribery_FR.pdf consulté le 16/11/2018.

[18] - LEELEEA Shailendrasingh & ROQUILLY Christophe, Lutte anti-corruption, gestion des risques et compliance, édition Lamy, Paris, 2013, p. 38.

– شبلي مختار، الجهاز العالمي لمكافحة الجريمة المنظمة، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 285.

أولاً: مضمون أحكام الاتفاقية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

تُعتبر اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أول اتفاقية دولية تهدف إلى تجريم الفساد الدولي بإدراج أحكام قانونية مُلزمة للدول الأطراف، فبفضل هذه الاتفاقية تمّ الاعتراف بتجريم الفساد الدولي (1)، وإقرار تدابير تهدف إلى مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي (2).

1–الاعتراف بتجريم الفساد الاقتصادي الدولي

أدرجت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مسألة الفساد الدولي في جدول أعمالها في سنة 1989 بناء على طلب من الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا على أساس الشكاوى المتكرّرة المُقدمة من طرف الشركات الأمريكية بسبب خسارتها لصفقات تجارية دولية أمام الشركات الأخرى المنافسة، على غرار الشركات الصينية، الروسية والأوروبية، هذه الأخيرة غير مُقيّدة بقانون يمنع الرشاوي من أجل الحصول على الصفقات التجارية الدولية بعكس الشركات الأمريكية؛ بحيث سّنت الولايات المتحدة الأمريكية قانون مكافحة الممارسات الفاسدة في الخارج (FOREIGN CORRUPT PRATICES ACT) سنة 1977[19]، الذي جرّم قيام المواطنين الأمريكيين والمقيمين فيها أو الشركات الأمريكية بتقديم رشاوى إلى المسؤولين الحكوميين الأجانب من أجل إبرام الصفقات، وبطبيعة الحال، فالولايات المتحدة الأمريكية ترى أن جهود بلد واحد لا يُمكنها أن تضع حدّ للفساد الدولي.

[19] - Le FOREIGN CORRUPT PRATICES ACT, est une loi fédérale américaine de 1977. Alors que la corruption était à l'époque considérée comme un « mal nécessaire », et que plus de 400 firmes américaines avaient procédé à des paiements illégaux ou douteux dans les années 1970, pour la première fois une loi incriminait la corruption d'agents publics étrangers par des entreprises américaines. Pour les américains, le FCPA est une loi à vocation extraterritoriale ; C'est ainsi qu'en 1988, le FCPA a permis au président des Etats-Unis de sensibiliser les autres Etats contre le phénomène de la corruption, notamment dans les négociations au niveau de l'O.C.D.E. Voir pour plus de détails sur cette loi américaine le site officiel de Département de Justice Américain :www.justice.gov/criminal-fraud/foreign-corrupt-practices-act consulté le 15/10/2016.
- JOHNSON Thomas, « Les lois américaines applicables aux commissions illicites » in Les commissions illicites, définition, traitement juridique et fiscal, Chambre de Commerce Internationale, Paris, 1992, pp. 16 et 17.

بدأت أشغال مشروع اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، بمناسبة مصادقة مجلس هذه المنظمة في اجتماع وزراء دول الأعضاء على أول توصية لمكافحة الفساد سنة 1994[20]، وذلك من أجل تهيئة الأرضية على مستوى التشريعات الداخلية للدول الأعضاء لتبّني اتفاقية مُلزمة وصياغة أحكامها في القوانين الداخلية للدول.

تمّ الاتفاق في اجتماع لاحق لوزراء الدول الأعضاء في مجلس المنظمة بالأغلبية في ماي سنة 1997 على البدء العلني في الأعمال التحضيرية لإعداد مشروع اتفاقية لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية؛ فبفضل جدارة وكفاءة مجموعة العمل المُحضرّة لمشروع الاتفاقية التي ترأّسها الأستاذ **مارك بيث** (PIETH Mark)[21]، سمح بصياغة أحكام هذه الاتفاقية، وهذا استعانةً بالقانون الأمريكي المتعلق بمكافحة الممارسات الفاسدة في الخارج (FCPA)، والذي أُعتبر مرجعاً أساسياً في عملية صياغة أحكام الاتفاقية حتى دفع بالأستاذ "مونتني فيليب" (MONTIGNY Philippe) إلى القول بأن هناك علاقة وطيدة بين القانون الأمريكي واتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وهذه الأخيرة ما هي إلاّ فرع أو جزء من هذا القانون:« Le lien de parenté est clair : la convention anti-corruption de l’OCDE n’est que la fille légitime du FCPA américain… »[22]

[20]- SACERDOTI Giorgio, « La convention de l’OCDE de 1997 sur la lutte contre la corruption des agents publics étrangers dans les transactions commerciales internationales », Revue de Droit des Affaires Internationales, n°01, 1999, p. 06.

[21]- PIETH Mark, est un professeur de droit pénal à l’université de Bâle (Suisse), ancien président du Groupe de Travail de l’OCDE sur la corruption dans les transactions commerciales internationales, et membre du Fédéral Gaming Commission, président du Conseil de l’Institut de Bâle sur la Gouvernance. Chef de Section de la Criminalité Economique et Organisé au Ministère Suisse de la Justice et de Police, président de la Commission Intergouvernementale de Groupe d’Expert des Nations Unis afin de déterminer l’ampleur du trafic illicite de drogues. Pour plus de détails, veillez consulté la page officielle de PIETH Mark : https://pieth.unibas.ch

[22] - MONTIGNY Philippe est Président Directeur Général de ETHIC Intelligence et Président du Comité de Certification ETHIC Intelligence. Avec une expérience de plus de 15 ans de travail sur les questions de conformité anti-corruption, il a développé une solide expertise dans le domaine à la fois un point de vue réglementaire et commercial.
MONTIGNY Philippe, L’entreprise face à la corruption internationale, Ellipses, Paris, 2006, p. 57.

أعطى القانون الأمريكي المتعلق بمكافحة الممارسات الفاسدة في الخارج لفريق العمل المحضّر لاتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فرصة إعداد أحكامها في غضون أسابيع فقط، لتختم أشغال تحضير هذه الاتفاقية بالتوقيع عليها في 21 نوفمبر سنة 1997[23]، والتصديق عليها بالإجماع من قبل أعضاء مجلس المنظمة[24] في 17 ديسمبر سنة 1997.

اتّضح الاعتراف القانوني بمكافحة الفساد الدولي في ديباجة اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛ بحيث جاء على أنّه: "...بالنظر إلى أنّ الرشوة هي ظاهرة واسعة الانتشار في المعاملات التجارية الدولية، بما في ذلك التجارة والاستثمار، الأمر الذي يستوجب اهتمام بالغ الأهمية أخلاقياً وسياسياً، فالرشوة تُقوّض الإدارة الجيدة للشؤون العامة، والتطور الاقتصادي وتشوه قيّم المنافسة الدولية...". وجاء في نص المادة الأولى فقرة 2 من نفس الاتفاقية على: (...أن التواطؤ، بما فيه الحثّ والمساعدة والتحريض، على ارتكاب فعل من أفعال رشوة الموظف العمومي الأجنبي أو الإذن بارتكابه يُشكّل جريمة جنائية، وتكون محاولة رشوة الموظف العمومي الأجنبي والتآمر على رشوته جريمة جنائية...)؛ هذا ما يُوّضح أن اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، هي أول اتفاقية على المستوى الدولي اعترفت بخطورة الفساد العابر للحدود، ويستوجب تجريمه دولياً ومحلياً.

2–تدابير مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

ألزمت اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدول الأعضاء باتخاذ تدابير فعّالة لردع ومنع الفساد، لاسيّما ضرورة وضع تشريعات داخلية لتجريم الفساد الاقتصادي الدولي

[23]– تطبق الاتفاقية على الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. كما أنها مفتوحة على كل الدول التي تراعي بعض المعايير المُحدّدة من قِبل فريق العمل الخاص بالفساد في المعاملات التجارية الدولية.

[24]– يمكن القول أنّ ما ساعد دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على تبّني اتفاقية ذات بعد دولي وفي ظرف قياسي، وبعيداً عن أي معارضة من قِبل الدول أثناء البدء في الأعمال التحضيرية (التصويت يكون بالإجماع داخل مجلس منظمة)، هو التقارب والانسجام سواء في قوانين الدول الداخلية (خاصة القانون التجاري والجنائي) وكذا اشتراك هذه الدول في النظرة الاقتصادية من أجل وضع حاجز أمام توسع النفوذ الاقتصادي لروسيا.

على نحو فعّال ومُنسّق، وعلى منهج يتفق مع أحكام الاتفاقية ومع المبادئ القانونية الأساسية لكل بلد[25]. وضعت هذه الاتفاقية جملة من التدابير التي يتعيّن على دول الأطراف الالتزام بها من أجل إحراز مزيد من التقدّم، التفاهم والتعاون الدولي في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي، منها ما يتعلق بالتدابير الوقائية (أ)، وأخرى ردعية (ب)، ضف إلى ذلك التدابير الضرورية للتعاون الدولي فيما بين الدول الأعضاء(ج).

أ–التدابير الوقائية الخاصة بمواجهة الفساد الاقتصادي الدولي

يتعيّن على الدول الأعضاء وفقاً لأحكام اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية اتخاذ تدابير وقائية في قوانينها الداخلية، ويُشكّل عدم الالتزام بها اثباتاً بالتستّر عن وجود أفعال مُتّصلة بالفساد الدولي؛ إنّه وبالرجوع إلى نص المادة الأولى من هذه الاتفاقية يتبيّن بوُضوح على أنّ هذه الدول مُلزمة باتخاذ ما هو ضروري من تدابير لإثبات أنه يُشكّل جريمة جنائية بموجب قانونها كل عرض أو وعد أو تقديم مزية[26] لموظف عمومي أجنبي[27] في إطار

[25]- MATELLY Sylvie, « Les entreprises face à la corruption », Revue Internationale et Stratégique, n°101, 2016, pp. 126 et 127

[26]- المزية حسب نص المادة الأولى من الاتفاقية، تشمل كل عطية أو وعد بها أو هبة أو هدية أو أي منفعة أخرى يستفيد منها المرتشي؛ تأخذ المزية عدّة صور، فقد تكون ذات طبيعة مادية مثل المال المنقول أو العقار وقد تكون ذات طبيعة معنوية كترقية مثلاً، وقد تكون صريحة أو ضمنية وقد تكون مشروعة أو غير مشروعة كمنح المرتشي مواد مُخدرة، وقد تكون محددة أو قابلة للتحديد، ويجب أن تكون المزية غير مستحقة أي ليس من حق الموظف العمومي الأجنبي تلقيها.

[27]- يُقصد بالموظف العمومي في هذه الاتفاقية كل شخص يشغل منصباً تشريعياً أو إدارياً أو قضائياً من بلد أجنبي، سواء كان معيناً أو منتخباً، أي شخص يمارس وظيفة عامة لصالح بلد أجنبي، بما في ذلك لصالح جهاز عمومي أو مؤسسة عمومية، وأي موظف أو وكيل لمنظمة دولية. وتجدر الإشارة أن هناك اختلاف في مفهوم الموظف العمومي في الاتفاقية والذي له مدلول أوسع عما هو مستقر في القانون الإداري، يستوجب في هذا المقام إبداء بعض التوضيحات فيما يخص المدلول الواسع لصفة الموظف العمومي مقارنة بما هو مستقر في القانون الإداري، فعلى سبيل المثال، تنص المادة الرابعة من قانون رقم 06–03 مؤرخ في 15 جويلية سنة 2006، المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العامة، ج.ر.ج.ج عدد 46، مؤرخ في 16 جويلية سنة 2006، على أنه: "يُعتبر موظفاً كل عون عُيّن في وظيفة عمومية دائمة ورُسّم في رتبة في السلم الإداري"؛ في حين تُعرّف المادة الثانية من قانون رقم 06–01، السالف الذكر، الموظف العمومي بأنه: "كل شخص يشغل منصبا تشريعيا أو تنفيذيا أو إداريا أو قضائيا، أو في أحد المجالس الشعبية المحلية المنتخبة، سواء كان معيناً أو منتخباً..."، وهو نفس التعريف تقريبا الوارد في المادة الأولى من اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، نلاحظ أن الأشخاص الذين يتولون مناصب تشريعية أو قضائية أو في أحد المجالس المنتخبة لا يعتبرون موظفون عموميين بموجب المادة الرابعة من قانون رقم 06–03، المذكور أعلاه؛

المعاملات التجارية الدولية[28]. كما يستوجب على هذه الدول اتخاذ ما قد يلزم من إجراءات لإثبات وجود تواطؤ، بما فيه الحثّ، المساعدة والتحريض على ارتكاب فعل من أفعال رشوة الموظف العمومي الأجنبي، أو الاذن بارتكاب هذه الأفعال يُشكل جريمة جنائية، وتشمل هذه الجريمة أيضاً التآمر لمحاولة رشوة الموظف العمومي الأجنبي[29].

يظهر من خلال الرجوع إلى المادة الثامنة من اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، أنّه يتحتّم على الدول الأطراف من أجل الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي اتخاذ التدابير اللازمة من أجل الكشف عن البيانات المالية، معايير المحاسبة، مدى إدراج بيانات صورية، مدى تسجيل نفقات وهمية، فضلاً عن استخدام الوثائق المزوّرة من جانب الشركات[30] بغرض رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية أو التستُّر عن هذه الرشوة.

ب–ضرورة ردع الفساد الاقتصادي الدولي

يتطلب أن تكون العقوبات المُقرّرة في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي حسب اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، عقوبات جنائية فعّالة ومتناسبة وصارمة. تتضمن فيما يتعلق بالأشخاص الطبيعية الحرمان من الحرية بالقدر الكافي لتمكين توفير المساعدة القانونية

في حين يُعتبرون موظفون عموميين في إطار قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، ولا يمكن اعتباره تناقض ولكن هو رغبة المشرع في إخضاع هؤلاء لقانون الوقاية من الفساد ومكافحته ذلك أن أغلب المسؤولين عن مختلف الصفقات لا يدخلون في مدلول الموظف العمومي وفق قانون رقم 06–03 السالف الذكر، وأراد المشرع على غرار الاتفاقية توسيع من صفة الموظف العمومي لإخضاعهم لأحكامهما.

[28]- Art.1 De la convention de l'OCDE sur la lutte contre la corruption d'agents publics étrangers dans les transactions commerciales internationales، Op.cit.

[29]- PIGEAT Mathias, La corruption et les contrats publics internationaux, mémoire de master en droit public économique, Université Panthéon Sorbonne, Paris I, 2006, p. 35.

[30]– الجدير بالذكر في هذا الصدّد، أنه ورغبةً في ضمان مكافحة فعالة للفساد الاقتصادي الدولي، قامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بإصدار المبادئ التوجيهية المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات، بحيث يتعيّن على هذه الأخيرة الالتزام بهذه المبادئ للوقاية من الفساد في المعاملات التجارية الدولية، للاطلاع على هذه المبادئ، أنظر الموقع:
www.oecd.org/corruption/oecdantibriberyconvention.htm consulté le 20/10/2016.

المُتبادّلة على نحو فعّال وتسليم المطلوبين[31]. أما الأشخاص الاعتبارية فتخضع لجزاءات نقدية رادعة للفساد الاقتصادي الدولي.

تلتزم الدول الأطراف في اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأن تتّخذ تدابير لتجريم الرشوة المُقدّمة إلى الموظف العمومي الأجنبي وعائداتها، أو الممتلكات التي تُعادل قيمة تلك العائدات، للحجز أو المصادرة أو لكفالة تطبيق جزاءات نقدية ذات أثر مماثل. كما ينظُر كل طرف في الاتفاقية إلى فرض المزيد من العقوبات الجنائية أو المدنية أو الإدارية وكذا تشدّيدها للشخص المُتّبع برشوة في المعاملات التجارية الدولية[32].

تجدُر الإشارة إلى أنّ التحقيق في رشوة الموظف العمومي الأجنبي وملاحقة مرتكبيه يخضع للقواعد والمبادئ الواجبة التطبيق لدى كل طرف، ولا يجب ألا يتأثر باعتبارات المصلحة الاقتصادية الوطنية أو التأثير المُحتمل على العلاقات مع دولة أخرى، أو هوية الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين[33].

يُلاحظ أنّ هناك تأكيد في اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على ضرورة توقيع عقوبات صارمة على كل شخص مُتّبع بتهمة الرشوة في المعاملات التجارية الدولية. وفرضت الاتفاقية على الدول توقيع عقوبات متنوعة[34]، إلى جانب الاهتمام بمكافحة الفساد فوق كل الاعتبارات الاقتصادية والسياسية للدول الأطراف.

ج–التعاون الدولي: آلية لتفعيل محاربة الفساد الاقتصادي الدولي

من المسلّم به أنّ الفساد ظاهرة عابرة للحدود الوطنية ومكافحتها تستدعي تضافر كل الجهود الدولية؛ وبما أنّ الهدف الرئيسي من وراء اعتماد اتفاقية منظمة التعاون والتنمية

[31]– Art. 3 de la convention de l'OCDE sur la lutte contre la corruption d'agents publics étrangers dans les transactions commerciales internationales, Op.cit.

[32]- FITZGERALD Philip, Les dispositifs juridiques internationaux de lutte contre la corruption des agents publics étrangers, thèse de doctorat en droit public, Faculté de Droit, Université du Sud Toulon-Var, 2011, pp. 113 et 114.

[33]– Art. 5 de la convention de l'OCDE sur la lutte contre la corruption d'agents publics étrangers dans les transactions commerciales internationales, Op.cit.

[34]- MATELLY Sylvie, Op.cit, p.127.

الاقتصادية هو مكافحة هذا النوع من الفساد؛ فمن البديهي أن تهتم بالتعاون الدولي وبمجالاته كآلية لا يمكن الاستغناء عنها يقتضيها ضمان مكافحة فعّالة للفساد الاقتصادي الدولية[35].

تتجلّى مظاهر التعاون الدولي في اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من خلال إجراء المساعدة القضائية المتبادلة بين دول الأطراف؛ بحيث تُوضّح المادة التاسعة منها ضرورة قيام كل طرف بتقديم مساعدة قضائية سريعة وفعّالة[36] إلى أي طرف آخر، بغرض إجراء التحقيقات والإجراءات الجزائية التي يرفعُها الطرف فيما يتعلق بالجرائم التي تقع في نطاق هذه الاتفاقية. يُفهم من خلال هذا النص، أنّه إذا طُلب من أي دولة طرف اجراء المساعدة القضائية فإنّه يتعيّن عليها أن تُسهّل وتُشجع الإجراءات الضرورية المتعلقة بالتحقيقات ونقل الأشخاص المحتجزين أو المطلوبين المعنيّين بهذه الإجراءات.

يُشكّل إجراء تسليم المجرمين حجر الزاوية في ضمان وجود تعاون دولي فعّال لمحاربة الفساد الاقتصادي الدولي، وتعتبر اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأساس القانوني لإجراء تسليم المجرمين في حالة عدم وجود اتفاقية ثنائية أو متعدّدة الأطراف بين الدول في مسألة تسليم المجرمين[37]. يجب على كل طرف حسب هذه الاتفاقية أن يتّخذ تدابير ضرورية لكفالة تسليم مواطنيه أو ملاحقتهم عند ارتكابهم جريمة رشوة الموظف العمومي الأجنبي[38].

---

[35]– لحسن بونعامة عبد الله، الفساد وآثره في القطاع الخاص، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2003، ص 581.

[36]– من الناحية العملية هو عكس ذلك؛ بحيث غالباً ما تأخذ إجراءات المساعدة القضائية وقتاً طويلاً، وكثيراً ما يُعرقل فعاليتها وجود عقبات عديدة تجعل من تنفيذ هذه النص على الواقع أمراً مستعصياً.

[37]– لم تُفصّل اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، في الأحكام المنظمة لعملية تسليم المجرمين، هذا ما يجعل من إمكانية الاعتماد بها كأساس للتسليم أمر صعباً.

[38]- Art. 10 de la convention de l’OCDE sur la lutte contre la corruption d’agents publics étrangers dans les transactions commerciales internationales, Op.cit.

ثانياً: خصوصيات اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

تُعّد اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خطوة رئيسية وهامة في مكافحة الفساد الدولي، وكذا إشارة قوية صادرة عن البلدان الأعضاء (أغلبيتها دول متقدمة اقتصادياً)[39]، تدُل على التزامها وارادتها الحقيقية في مواجهة الفساد، تُرجمت هذه الإرادة عند صياغة أحكام هذه الاتفاقية والتي تتمتع بخصوصيات عديدة في مجال مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي؛ وذلك باستحداث المسؤولية الجزائية والإدارية للأشخاص الاعتبارية (1)، التأكيد على ضرورة توحيد الدول في مكافحتها للفساد (2)، وإنشاء آلية للرقابة على مدى احترام الدول لتدابير مكافحة الفساد(2).

1–إعادة النظر في طبيعة مسؤولية الأشخاص الاعتباريين

إنّ ما يُميّز اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هو استحداثها لأول مرة على المستوى الدولي مسؤولية الأشخاص الاعتبارية عن جرائم الفساد الدولية[40]؛ يُمثّل نص المادة الثانية من الاتفاقية الأساس القانوني لهذه المسؤولية؛ بحيث يجب على كل طرف في الاتفاقية اتّخاذ تدابير قانونية لتحديد مسؤولية الأشخاص الاعتبارية عن رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية[41].

---

[39]– تُمثّل دول أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أكثر من 70% من حجم الصادرات العالمية، وأكثر من 90% من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، اجتمعت هذه الدول من أجل توحيد ارادتها في وضع حد لتفاقم حجم الفساد في المعاملات التجارية الدولية، للتفصيل أكثر أنظر:

- PIETH Mark, « Assurer le sucées de l'initiative de l'O.C.D.E. contre la corruption », in Affairisme : la fin du système, publications de l'OCDE, Paris, 2000, p. 57.

[40]- DRAETTA Ugo, «OECD convention on bribery of foreign public officials and the bribes paid by foreign subsidiaries», Revue de Droit des Affaires Internationales, n°01, 2004, p. 49.

[41]– لم تتطرق اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للمقصود بالمسؤولية الجزائية للشخص المعنوي، وأحالت إلى قوانين الدول الداخلية في تحديده، أنظر في هذا الشأن:

- PIETH Mark, « The responsibility of legal persons », in The OECD convention on bribery, Cambridge University Press, London, 2007, p. 185.

تكون الأشخاص الاعتبارية بما فيها الشركات التجارية مسؤولة عن كل عرض أو وعد أو منح أو طلب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، رشوة أو مزية غير مستّحقة للحصول على منفعة تجارية. كما تقوم مسؤولية هذه الشركات بمُجرد عدم احترام المبادئ التوجيهية المتعلقة بمكافحة الفساد، بما في ذلك ضرورة تعزيز شفافية أنشطتها، تكريس أنظمة رقابية، إدارية، مالية ومحاسبية[42].

يبدو أنّه ونظراً لضرُورة إقحام الشركات التجارية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي بإقرار مسؤوليتها عن ذلك؛ فإنّ اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فرضت عليها أهمية مراعاة التدابير المحاسبية من قيد صحيح للمعاملات المالية، عدم اللجوء إلى استخدام الوثائق المزوّرة أو تزوير الحسابات بغرض رشوة الموظفين العموميين الأجانب أو التستر على هذه الرشوة. إنّ الاخلال بهذه التدابير يُعرّض هذه الشركات إلى عقوبات مدنية، إدارية أو جزائية فعّالة ومتناسبة ورادعة.

2–ضرورة توحيد جهود الدول في مكافحة للفساد الاقتصادي الدولي

أكّدت اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على ضرورة تجريم الفساد ومحاربته، وذلك عن طريق تكريس فكرة وضع الدول الأطراف على نفس الوتيرة في مجال مكافحة الفساد وتوحيد قوانينها، وهذا تفادياً لمسألة الاختلاف والتبايُن التي قد تبرُز من دولة عضوة إلى دولة أخرى على مستوى التشريعات الوطنية المتعلقة بمكافحة الفساد، والتي يُحتمل أن تكون هي السبب في عرقلة جهود منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في محاربة فعّالة للفساد الاقتصادي الدولي.

تتميّز دول أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالتقارب والانسجام في وُجُهات النظر حول تجريم رشوة الموظفين العموميين الأجانب، هذا ما ساعد على اعتماد اتفاقية

[42]– راجع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات، المرجع السابق.

منظمة التعاون والتمية الاقتصادية في وقت قياسي، وهذا ما زاد أيضاً من فعالية وإلزامية هذه الاتفاقية[43].

تظهر مِيزة التقارب والانسجام بوضوح في نصوص مواد اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛ بحيث تنص المادة الثالثة منها على أنّه: "يُعاقب على رشوة الموظف العمومي الأجنبي بعقوبات جنائية فعّالة ومتناسبة ورادعة..."، وتُضيف المادة الرابعة على أنّه: " يتخذ كل طرف ما قد يلْزم من تدابير لتقرير ولايته القضائية على رشوة الموظف العمومي الأجنبي..."، وتُبيّن المادة الخامسة على أنّه: " يخضع التحقيق في رشوة الموظف العمومي الأجنبي وملاحقة مرتكبيها للقواعد والمبادئ الواجبة التطبيق لدى كل طرف...".

يتضح من خلال التفحُص والتمعُن في الأحكام الواردة في المواد المذكورة آنفاً، أنّ هناك تقارب بين الأنظمة القانونية لدول الأعضاء حول جريمة رشوة الموظفين العموميين الأجانب، هذا ما سهّل على اعتماد اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وكذا تطابقها مع القوانين الداخلية للدول الأعضاء مما جعلها اتفاقية عالمية ومُلزمة.

3–إستحداث آلية الرقابة على مدى احترام الدول لتدابير مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

لقد تمّ اتخاذ إجراء الرقابة والتقيّيم عند صياغة أحكام اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول مدى التزام الدول بإدماج نصوص هذه الاتفاقية في النظام القانوني الداخلي للدول؛ هذا الإدماج لا يجب أن يتأثر باعتبارات المصلحة الاقتصادية الوطنية، أو التأثير المُحتمل على العلاقات مع دولة أخرى[44]، فتنص في هذا الصدّد المادة 12 من الاتفاقية على

[43]- L'originalité et l'efficacité de la convention OCDE ; consiste à considérer que le traitement; l'incrimination et la sanction de l'infraction de corruption d'agent publics est comparable d'un pays à l'autre. Autrement dit, elle considère que ce qui rassemble les pays sur ce point est plus fort que ce qui les distingue. Les pays de l'OCDE sont parfois appelés par les journaux anglo-saxons les « LIKE MINDED COUTRIES » c'est-à-dire les pays qui pensent de la même façon. MONTIGNY Philippe, Op.cit, p. 75.

[44]- PAGANI Fabrizio, « L'examen par les pairs : un instrument de coopération et de changement», Revue de l'OCDE sur le Développement, n°4, 2003, pp. 79 et 80.

أنّه: " تتعاون الأطراف على تنفيذ برنامج للمتابعة المنهجية لرصد التنفيذ الكامل لهذه الاتفاقية والتشجيع عليه..."

إنّ تجسيد نص المادة 12 من اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يتطلب قيام فريق العمل المعني بالرشوة في المعاملات التجارية الدولية التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[45] بإعداد تقرير عام لكل دولة عضو صادقت على الاتفاقية بخصوص مدى ملائمة إطارها القانوني الداخلي لأحكام الاتفاقية؛ ثم يقوم خبراء أحد الدول الأعضاء المصادقة على الاتفاقية بمناقشة هذا التقرير مع الدولة محّل الدراسة، وتكون المناقشة في إطار فريق العمل التابع للمنظمة من أجل التقييم والرقابة على مدى احترام هذه الدولة لالتزاماتها[46].

يتضح من خلال إجراء الرقابة والتقييم الذي آتت به اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، أنّه آلية ذو نجاعة مُعتبرة في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، فمن جهة يُتم ترك الحرية للدولة محّل الرقابة لأخذ مبادرة الرد على الملاحظات المُقدمة إليها، ومن جهة أخرى، فهو أداة ضغط من خلاله تُلزم الدول الأعضاء باحترام الدولة المعنية بالرقابة لالتزاماتها الناتجة عن انضمامها لاتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية.

يتجلى التزام الدول الناتج عن الانضمام لاتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، من خلال القوانين الداخلية للدول بعد المصادقة عليها، وصياغة أحكام هذه الأخيرة في التشريعات الداخلية، فعلى سبيل المثال، صادقت فرنسا على هذه الاتفاقية بموجب قانون رقم 2000-595 المؤرخ في 30 جوان سنة 2000، الذي يعدل قانون العقوبات وقانون الإجراءات

[45]– فريق العمل المعني بالرشوة في المعاملات التجارية الدولية هو الجهاز الذي يضمن مراقبة مدى التزام الدول باحترام اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، أنظر للتفصيل أكثر حول هذا الجهاز:

- Groupe de Travail de l'OCDE sur la Corruption, Rapport annuel 2010, édition OCDE, pp. 21 et 22, in : https://www.oecd.org/fr/daf/anti-corruption/49103464.pdf consulté le 30/11/2016.

[46]- PAGANI Fabrizio, Op.cit, pp. 81-83.

الجزائية[47]، والذي أحدث فصل جديد مُخصّص لمكافحة فساد الموظفين (الرشوة الإيجابية)[48] في المعاملات التجارية الدولية؛ فهذا التعديل الجديد لقانوني العقوبات والإجراءات الجزائية ما هو إلاّ تعبير عن رغبة دول الأطراف (فرنسا) في مواجهة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية.

الجدير بالذكر أنّ اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، تركت حرية واسعة للدول الأعضاء عند صياغة أحكامها في القوانين الداخلية في اختيار العبارات والصيّغ المناسبة دون المساس بمبادئ وأحكام هذه الاتفاقية وكذا مراعاة توحيد الإجراءات المُتّخذة بين دول الأعضاء[49].

الفرع الثاني

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تُعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[50]، الصكّ الدولي الأحداث في سلسلة المعاهدات والاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد[51]، وهي تُمثل منعرج تحوّل في مسار مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، وتُعدّ الأكثر شمولية وعالمية نظراً أنّ عدد الدول المُوّقعة عليها والمُلتزمة بها هو الأكبر والأكثر تنوعا بالمقارنة مع أي اتفاقية أخرى لمكافحة الفساد[52].

---

[47]- Loi n°2000-595 du 30 juin 2000 modifiant le code pénal et le code de procédure pénale relative à la corruption, JORF n° 151 du 1 juillet 2000.

[48]– الرشوة الإيجابية هي تلك التي تقع من جانب صاحب الحاجة بإعطائه المقابل للموظف العمومي أو عرضه عليه أو وعد به، بينما الرشوة السلبية هي تلك التي تقع من جانب الموظف العمومي بطلب أو قبوله للوعد أو عن طريق الأخذ وذلك لأداء عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عن أدائه، للمزيد من التفاصيل في هذا الشأن أنظر:

– وسيم حسام الدين الأحمد، كنان الشيخ سعيد، جريمة الرشوة في التشريعات العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012، ص 17.

[49]- ROUQUIE Sylvie « La convention de l'OCDE du 17 décembre 1997 sur la corruption des agents publics étrangers : mythe ou réalité ?» Petites Affiches, n° 153, 02/08/2000, p. 06.

[50]– اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

[51]– عبد المجيد محمود عبد المجيد، الأحكام الموضوعية لمكافحة جرائم الفساد في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة والتشريع الجنائي المصري، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2014، ص. ص 9 و10.

[52]- NUT Bruno, « Déontologie et corruption », in Manuel d'intelligence, s. dir. de HARBULOT Christian, Presses Universitaire de France, Paris, 2012, p. 157.

هذا الأمر يجعل من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، معياراً عالمياً يُساعد على تقارب وُجهات نظر الدول في توحيد جهودها واتخاذ الاستراتيجيات الضرورية لمكافحة فعّالة ومشتركة لظاهرة الفساد الاقتصادي الدولي.

تُشكّل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، النص العالمي الذي يطمح من أجل إعطاء حل دولي لظاهرة الفساد الاقتصادي الدولي[53]، تمّ اعتماده في 31 أكتوبر سنة 2003[54]، وأتّى بعدّة أحكام لمواجهة هذه الظاهرة العابرة للحدود وذلك من خلال تفعيل الإطار القانوني الدولي المُتعلق بمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي (أولا)، واستحداث آليات قانونية أكثر فعالية في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي (ثانياً).

أولاً: تفعيل الإطار القانوني الدولي المتعلق بمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

تسِيرْ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في أعقاب عدد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية، التي تمّ اعتمادها تحت رعاية وإشراف مختلف المنظمات الدولية الحكومية، بما في ذلك منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومنظمة الدول الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الافريقي، وكذا في إطار المنظمة العربية[55]؛ لكن لابدّ من الإشارة إلى أنّ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تُعّبر عن اجماع دولي حقيقي لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة، وهي فريدة من نوعها، ليس فقط في تغطيتها لجميع أنحاء العالم، بل أيضا في اتساع تفاصيل أحكامها[56].

---

[53]- DERAMCHIA Ratiba, La lutte contre la corruption internationale, mémoire de master en droit des affaires, Université Panthéon-Assas, Paris II, 2007, p. 67.

[54]– قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة اعداد اتفاقية دولية ملزمة لمكافحة الفساد، بتاريخ 04 ديسمبر سنة 2000، وتمّ تقديم الطلب إلى الأمين العام، وجرى التفاوض من أجل اعداد هذه الاتفاقية في سبع جلسات، امتدت على فترة عامين، شارك ممثلين عن أكثر من مائة بلد، وفي الأخير تبنتها الجمعية العامة في 31 أكتوبر سنة 2003، ودخلت حيز التنفيذ في 14 ديسمبر سنة 2005، ووقعت عليها 140 دولة، للمزيد من التفصيل أنظر كل من:

– نهار أبو سويلم محمود، مكافحة الفساد، دار الفكر، عمان، 2010، ص 50.

[55]– تمّ تناول اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، في الفرع الأول من هذا المطلب؛ في حين سيتم تناول الاتفاقيات الإقليمية في المطلب الثاني من هذا المبحث.

[56]– جاءت اتفاقية الأمم المتحدة تأكيداً على مبدأ مكافحة الفساد؛ حيث تتضمن ديباجة وثمانية (8) فصول، خُصص الفصل الأول منها إلى الأحكام العامة (من المادة 01 إلى المادة 04)، أما الفصل الثاني فيتضمن التدابير الوقائية (من المادة 05

تسعى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى تفعيل الآليات القانونية التي كانت موجودة، من أجل إعطائها دفعاً قوياً في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي، ويظهر ذلك جلياً في إضفاء الطابع الجزائي لظاهرة الفساد الاقتصادي الدولي (1)، وتفعيل الجهود المشتركة للدول في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي (2).

1–إضفاء الطابع الجزائي لظاهرة الفساد الاقتصادي الدولي

فرّضت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الدول المُوقعة لها[57]، على ضرورة تجريم الفساد بكل صوره، مع تخصيص لكل شكل من أشكال الفساد مواد في قانون العقوبات الداخلي للدُول[58]، من أجل توحيد هذه القوانين في مُواجهة أصناف الفساد وخصوصاً الفساد الاقتصادي الدولي، مع العلم أنّ الاتفاقية تتضمّن أيضاً مسائل أخرى لها علاقة بمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، كمسؤولية الأشخاص المعنوية ومكافحة جريمة تبييض الأموال.

يتجلى الجديد الذي تضمنته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في تنوع أصناف الفساد التي تهدف إلى تجريمها،[59] مع ضرورة أن يكون للدول الأطراف نفس التجريم لهذه الأصناف، وهو الهدف الرئيسي لهذه الاتفاقية.

إلى المادة 14)، وبالعودة إلى الفصل الثالث، فنجده يضّم التجريم وانفاذ القانون (من المادة 15 إلى المادة 42)، أما الفصل الرابع فقد جاء للتأكيد على ضرورة التعاون الدولي (من المادة 43 إلى المادة 50)، أما (المادة 51 إلى المادة 59) من الفصل الخامس فيتعلق بمجال استرداد الموجودات، بالعودة إلى الفصل السادس فقد تطرق إلى المساعدة التقنية وتبادل المعلومات (من المادة 60 إلى المادة 62)، الفصل السابع حدّد آليات التنفيذ (من المادة 63 إلى المادة 64)، والفصل الثامن والأخير فيتضمن أحكام ختامية (من المادة 65 إلى 71)، للتفصيل في هذه المواد، راجع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

[57]– صادقت الجزائر على الاتفاقية سنة 2004 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04–128، السالف الذكر. للتفصيل أكثر حول انضمام الدول العربية إلى هذه الاتفاقية، أنظر: منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، واقع النزاهة والفساد في العالم العربي، (خلاصة دراسات حالات ثماني بلدان عربية 2009–2010)، منشورات منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، بيروت، 2011، ص 22.

[58]– ليس بالضرورة في قانون العقوبات الداخلي للدول الأطراف في الاتفاقية؛ وإنّما يمكن أن تكون هذه الجرائم في قانون خاص كما هو الشأن في القانون الجزائري.

[59] - DJAGHAM Mohamed, « La lutte contre la corruption : une question internationale », Revue Droit et Libertés, n° 02, 2016, p. 13.

تتضّمن الأفعال المجرّمة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي يتعيّن على الدول الأطراف أخذها بعين الاعتبار، الرشوة الإيجابية والرشوة السلبية[60] للموظفين العموميين الوطنيين المنصوص عليها في المادة 15 من هذه الاتفاقية، الرشوة الإيجابية للموظفين العموميين الأجانب الواردة في نص المادة 16، والتي تشترط أن تكون المزية مرتبطة بالمعاملات التجارية الدولية، وهو نفس الشرط أقرته اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، الاختلاس، توزيع أو سوء استخدام الممتلكات العامة، النفوذ التجاري، سوء استعمال الوظائف، الإثراء غير المشروع، الرشوة في القطاع الخاص، اختلاس ممتلكات القطاع الخاص، غسيل العائدات المتأتية من الجريمة، التكتم، عرقلة سير العدالة بما في ذلك المشاركة والمحاولة عن قصد في أي جريمة من هذا القبِيل، تحديد مسؤولية الأشخاص عن تلك الجرائم، توسيع نطاق قانون التقادم في حالة فرار الجُناة من وجه العدالة[61].

كل الأفعال المُجرّمة التي أتّت بها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي يجب على الدول الأطراف في الاتفاقية أخذها بعين الاعتبار في أحكام قوانينها الداخلية، يجعل من توحيد جميع قوانين الدول الأطراف في مكافحة الفساد بصفة عامة والفساد الاقتصادي الدولي خصوصاً أمراً ممكناً.

يُلاحظ أنّ هناك العديد من الدول التي لم يكن لها اطاراً قانونياً شاملاً، وإن لم نقُل منعدماً في مكافحة الفساد، لاسيّما الفساد الاقتصادي الدولي، وهو حال الدول السائرة في طريق النمو قبل المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فهذه الأخيرة ساهمت بقسط كبير في بعث روح المكافحة لهذه الظاهرة في غالبية دول العالم، بتبّني أحكامها في قوانينها الداخلية. يعود لهذه الاتفاقية أيضاً الفضل في صياغة واعتماد الجزائر لقانون خاص بالوقاية ومكافحة الفساد[62]، ولها الفضل أيضاً في استحداث أجهزة للوقاية ومكافحة الفساد،

---

[60]– تمّ شرح الرشوة الإيجابية والسلبية في الفرع الأول من هذا المطلب.

[61]– راجع الفصل الثالث من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

[62]– قانون رقم 06–01، السالف الذكر.

كما هو الحال في الجزائر باستحداث الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في سنة 2006 والتي نصبت في سنة 2011[63].

لكن الجدير بالذكر، أنّ هناك دول جرّمت الفساد وأنشأت أجهزة مختصة في مكافحته قبل صدور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، كما هو الحال في فرنسا، فغالبية جرائم الفساد كان منصوص عليها في قانون العقوبات الفرنسي وتمّ انشاء جهاز خاص بمكافحة الفساد[64]، وما يُميّز اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أنّها فرضت على الدول استحداث جملة من التدابير في قوانينها الداخلية من جهة، ومن جهة أخرى، ألزمت الدول التي كان لها إطاراً قانونياً قبل التوقيع والمصادقة على هذه الصك الدولي، على ضرورة تعديل هذا الأحكام القانونية الداخلية لمطابقتها مع ما هو منصوص عليه في الاتفاقية، فتوحيد المكافحة الشاملة للفساد خاصة على المستوى الدولي هو المسعى الرئيسي الذي تهدف إليه الاتفاقية.

2–تفعيل الجهود المشتركة للدول في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي

تُشكّل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، خطوة هامة في حركة مكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم؛ حيث تُلزم، في فصولها الثمانية وموادها الإحدى والسبعين، الدول الأطراف بتطبيق تدابير واسعة النطاق ومفصّلة لمكافحة الفساد، تُؤثّر على قوانينها ومُؤسساتها ومُمارستها؛ وتهدف هذه التدابير إلى تعزيز الوقاية من أفعال الفساد والكشف عنها ومعاقبة

[63]– الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، هي هيئة إدارية مستقلة تم استحداثها بموجب المادة 17 من قانون رقم 06–01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، وسيتم تناولها بالتفصيل في المطلب الأول من المبحث الثاني من الفصل الثاني من هذا الباب.

[64]– تمّ انشاء المصلحة المركزية للوقاية من الفساد ومكافحته في بموجب القانون رقم 93–122 المؤرخ في 29 جانفي سنة 1993، المتعلق بالوقاية من الفساد وشفافية الحياة الاقتصادية، وهذا الجهاز الذي تم استبداله بالجهاز الفرنسي ضد الفساد في نوفمبر سنة 2016، للتفصيل أكثر أنظر:

- BARRAU Michel «Un instrument de lutte contre la corruption: le Service Central de Prévention de la Corruption», Actualité Juridique Pénale, 2006, p. 202.
- CASSIA Paul, Conflits d'intérêts (les liaisons dangereuses de la république), Odile Jacob, Paris, 2014, pp. 111 et 112.

مرتكبيها، إضافة إلى التعاون بين دول الأطراف في الاتفاقية حول هذه المسائل[65]؛ فبدون تعاون دولي فعّال في الوقاية، التحرّي، المتابعة، العقوبات، استرداد عائدات الفساد، تبقى حبراً على ورق، ويستحيل تطبيقها على أرض الواقع، ومن ثمّة تطبيق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

من أجل هذا، كرّست اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الفصل الرابع[66] منها للتعاون الدولي، فيتعيّن على الدول الأطراف حيثما كان ذلك مناسباً ومتناسقاً مع نظامها القانوني الداخلي، مساعدة بعضها البعض في التحقيقات والإجراءات الخاصة بالمسائل المدنية والإدارية ذات الصلة بالفساد؛ وأنّ الأطراف مُلزمة بتقديم أشكال محددة من المساعدة القانونية المتبادلة، في مجال جمع ونقل الأدلة لاستخدامها في المحاكمة، ولتسليم المجرمين ونقل الأشخاص المحكوم عليهم. كما يُطلب أيضاً من الدول الأطراف، اتخاذ تدابير من شأنها أن تُدّعم آليات حجز، مصادرة، تجميد العائدات المتأتية من الفساد[67].

حدّدت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من أجل تفعيل التعاون الدولي، مسألة مدى اشتراط توافر ازدواجية التجريم؛ بحيث وفقاً لنص المادة 43 من هذه الاتفاقية، وجب اعتبار ذلك الشرط مستوفي بصرف النظر عمّا إذا كانت قوانين الدولة الطرف متلقية الطلب، تدرج الجرم المعني ضمن نفس فئة الجرائم التي تُدرجه فيها الدولة الطالبة[68]، أو تستخدم في تسميته

---

[65] - MERIAS Floriane, Débat autour de la relation entre corruption et investissement public, DEA économique du développement, UFR de Sciences Economiques 02, Université Panthéon Sorbonne, Paris 1, 2004, p. 47.

[66]– من المادة 43 إلى المادة 49.

[67]– للتفصيل أكثر، أنظر: المنظمة القانونية الاستشارية لآسيا وافريقيا، التحديات في مكافحة الفساد: دور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، دار السلام، نيودلهي، 2010، ص 09.

[68]– إنّ الجديد الذي جاءت به اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، هو تقديم المساعدة القانونية المتبادلة حتى في غياب شرط ازدواجية التجريم، فكلما يُنظر إلى التجريم المزدوج على أنه شرط للتعاون الدولي، فإنه يجب أن يعتبر متحققاً بصرف النظر عما إذا كانت قوانين الدولة الطالبة تضع الجريمة ضمن صنف الجريمة أو فئة الجريمة بنفس المصطلحات مثل الدولة الطرف الطالبة.

نفس المصطلح الذي تستخدمه الدولة الطرف الطالبة، وهي نفس الأحكام الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة "باليرم" ضد الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية[69].

يتّضح أنّه لتفعيل التعاون الدولي من أجل مكافحة شاملة وناجعة للفساد الاقتصادي الدولي، تضمنّت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إمكانية إجراء التعاون بين الدول، خاصة في مجال تسليم المجرمين بين الدول، على الرغم من عدم وجود ازدواجية التجريم بين دولتين؛ بحيث يُمكن للدولة طرف في الاتفاقية أن تطلب تسليم مجرم من دولة أخرى طرف في الاتفاقية، حتى وإن لم تجرّم هذه الأخيرة الفعل المُتّابع من أجله المجرم محّل التسليم، هذا الإجراء من شأنه أن يرفع العقبات الموجودة بين الدول حول تسليم المجرمين المُتبعين في قضايا الفساد الاقتصادي الدولي[70].

تتطلب معالجة مشكلة الفساد على المستوى المحلي وجود استراتيجية لمكافحة الفساد مبنيّة على تعزيز أنظمة الشفافية والمسائلة الوطنية والدولية، ويتضمن ذلك وضع وتجسيد تدابير وقائية وعقابية. كما تقتضي مكافحة الفساد تعاوناً دولياً متقدماً، فباستطاعة الحكومات بمفردها إحراز تقدم على الساحة المحلية من خلال وضع تدابير وقائية وعقابية، لكن بالنظر إلى الطبيعة الدولية للفساد تحتاج الدول إلى التعاون مع دول أخرى أو/والمنظمات الدولية المعنيّة بمكافحة الفساد لتحقيق نجاح دائم، هذا ما دعت إليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

---

[69]– تمّ ميلاد الاتفاقية والتوقيع عليها في باليرم بإيطاليا في ديسمبر سنة 2000 من طرف 123 دولة، وتتضمن تدابير وإجراءات تفسح المجال لقيام تعاون مباشر بين أجهزة الشرطة في الدول بدون تدخل قضائي مباشر لتحديد هوية عناصر الجماعات المنظمة، كما تُعّد إطاراً قانونياً يسمح بقمع دولي للجماعات المنظمة الإجرامية التي تنشط على مستوى عالمي؛ ولقد صادقت الجزائري على هذه الاتفاقية بموجب مرسوم رئاسي رقم 02–55، مؤرخ في 5 فيفري سنة 2002، ج.ر.ج.ج عدد 9، مؤرخ في 10 فيفري سنة 2002. للتفصيل أكثر أنظر: شبلي مختار، المرجع السابق، ص 248. عصام عبد الفتاح مطر، الفساد الإداري، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص. ص 89 و90.

- GENEVOIS Antoine, L’efficacité internationale des droits anti-corruption, thèse de doctorat en droit, Université Panthéon-Sorbonne, Paris I, 2004, pp. 83 et 84.

[70]– لكن يُلاحظ أنّ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لم تُساهم على أرض الواقع في رفع العقبات أمام الدول للتعاون في مجال تسليم المجرمين، وهذا ما سيتم توضيحه بأكثر من التفصيل في المبحث الثاني من الباب الثاني.

ثانياً: استحداث آليات قانونية لمواجهة الفساد الاقتصادي الدولي

تُعّد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد اتفاقية شاملة، لأنها تتضمّن أحكاماً شتّى ومستحدثة في مجال مكافحة ظاهرة الفساد عامةً والفساد الاقتصادي الدولي خصوصاً[71]، من خلال استحداث بعض المفاهيم والوسائل القانونية التي تفرضها هذه الظاهرة والتي يُحتمل أن تقتضيها مستقبلاً[72]. تتمثل الآليات المستحدثة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، من آلية استرداد عائدات جرائم الفساد وما لها من دور هام في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي (1)، وكذا استحداث إجراء المساعدة القانونية المتبادلة من أجل رفع عقبات مكافحته (2).

1–آلية استرداد عائدات الفساد: تحول هام في مجال مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي

يُعتبر إجراء استرداد عائدات الفساد من أهم الطرق التي تؤدي إلى مكافحة فعّالة للفساد الاقتصادي الدولي، فاستردادها من المجرمين واعادتها إلى أصحابها، يُساهم في ضمان قدر بالغ من الحماية، خاصة إذا كانت أموال عمومية وناتجة عن جرائم الفساد، هذه الآلية المُستحدثة تستوجب لإبراز فعاليتها في مواجهة هذه الظاهرة، التطرق إلى أهميتها من جهة (أ)، وإظهار أساليب استرداد العائدات الاجرامية من جهة أخرى (ب).

أ–أهمية آلية استرداد العائدات في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

لم تُعّد جرائم الفساد في العديد من صورها، جرائم داخلية يستغرق تنفيذ أركانها إقليم دولة واحدة؛ بل تعدّت حدود الدولة، وصار لها طابعها العابر للحدود الذي يتنامى يوماً بعد

---

[71]– للتفصيل أكثر، أنظر: نجار الويزة، التصدي المؤسساتي والجزائي لظاهرة الفساد في التشريع الجزائري، دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2014، ص. ص 22 و23.

[72]- Les auteurs de la convention ont pensé que définir la corruption n'était pas possible, il s'agit d'un concept changeant, dont le sens varie selon les personnes. Oui plus est, c'est un concept évolutif. La convention est conçue pour être appliquée dans un cadre mondial et elle est orientée vers l'avenir. Compte tenu de ces objectifs et étant donné que le phénomène à cerner comporte de multiples aspect, ce qui rend difficile l'élaboration d'une définition juridique, les auteurs ont adopté une approche descriptive, qui couvre les diverses formes que la corruption aujourd'hui, mais permet aussi aux Etats de faire face aux autres formes que pourraient apparaitre, voir : LOUVET Lalla, Le droit et la corruption internationale, thèse de doctorat en droit des affaires, Université Panthéon Sorbonne, Paris I, 2008, p. 289.

يوم إلى حد أن أصبحنا بصدد ظاهرة "عولمة" الفساد، وعولمة الفساد راجع أساساً إلى عاملين، أولهما يتعلق بطبيعة بعض جرائم الفساد ذاتها، وثانيهما مُراده ظاهرة تهريب الأموال الناتجة عن جرائم الفساد إلى دولة أخرى غير تلك التي ارتكبت فيها[73].

يُعتبر موضوع استرداد عائدات جرائم الفساد حجر الزاوية في التعاون القضائي الدولي لمكافحة الفساد الاقتصادي وملاحقة مرتكبيه؛ ذلك راجع لعدّة أسباب، أوّلُهما حرمان مرتكبي هذه الجرائم من ثمار مشروعهم الاجرامي وتجريدهم من الممتلكات التي اكتسبوها، وهو الجزاء الأكثر ردعاً، وثاني هذه الأسباب، أنّ استرداد هذه العائدات من الدولة التي حُوّلت أو استثمرت فيها إلى الدولة التي نُهبت منها هو المجرى الحقيقي لتأكيد وجود تعاون قضائي دولي من الناحية الواقعية، ولاختبار مدى تطور مفاهيم القانون الجنائي الدولي من الناحية القانونية؛ أما آخر هذه الأسباب، فيكمُن في أنّ استرداد عائدات أو أموال جرائم الفساد، يُمثّل مكافحة في نفس الوقت للفساد الاقتصادي الدولي ولجريمة تبييض الأموال، وهذه الأخيرة ظاهرة إجرامية على قدر كبير من الخطورة[74].

بيّنت دراسة دولية حول تحويل الأموال ذات المصدر غير المشروع، خاصة الأموال المتحصل عليها من جرائم الفساد، مختلف العقبات[75] الموجودة على المستوى الإجرائي، الاثبات وسياسة تحصيل هذه العائدات، وهذا راجع إلى سرية عمليات تحويل هذه الأموال، مما يصعب عملية تحديد مكان تواجدها، غياب التنسيق والتعاون بين الدول، عدم كفاية الوسائل

المؤسساتية والقانونية من أجل متابعة هذه الأموال، اختلاف قوانين الدول فيما يخص المصادرة، مع عدم فعلية وطول إجراءات استرداد هذه الأموال في اتفاقيات التعاون القضائي بين الدول، ولكن ما يصعب هذه المهمة أكثر، هو عدم وجود إرادة سياسية بين الدول من أجل التعاون

---

[73]– عبد المنعم سليمان، ظاهرة الفساد، دراسة في مدى مواءمة التشريعات العربية لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2008، ص 120.

[74]– زغاب منصف، "الإطار التشريعي المُنظّم لاسترداد عائدات الفساد على الصعيدين الدولي والإقليمي"، ورقة عمل مقدمة ضمن ورشة العمل حول: استرداد الموجودات، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2011. (غير منشور)

[75]– مختلف هذه العقبات سيتم تناولها بالتفصيل في المبحث الأول من الفصل الثاني من الباب الثاني.

في هذا المجال[76]. من أجل كل هذا، أولّت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لمسألة استرداد عائدات جرائم الفساد، أهمية كبيرة حيث أفردت لها فصلاً مستقلاً يتضمن الكثير من الأحكام التي من شأنها أن ترفع من عقبات فعالية آلية استرداد العائدات[77].

ب–أساليب استرداد عائدات جرائم الفساد الاقتصادي الدولي

تأكّد النص على مبدأ استرداد الأموال المتحصلة عن الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة في أكثر من موضع، ابتداءً من الديباجة ومروراً بالمادة الأولى، ووُصولاً إلى الفصل الخامس المخصص أصلاً لتنظيم هذا الموضوع، هذا إن دلّ على شيء إنّما يدُل على أهمية هذا الاجراء في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي[78].

يفترض استرداد الأموال والعائدات المتحصلة عن جرائم الفساد وجود نظام اجرائي فعّال يُبيّن طرق البحث والتقصي عن هذه الأموال، لاسيّما وأنّ جرائم الفساد أصبحت تتّسم بالتخفي وغسل عائداتها بطرق مختلفة، ضف إلى ذلك، استغلال التقنيات الحديثة وما تفرزه العولمة من سهولة الاتصالات والتنقل عبر حدود الدول[79]؛ ولذلك فتتضمّن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مجموعة من القواعد المُؤطّرة لوسائل التقصي والاستدلال عن الأموال المتحصلة عن جرائم الفساد، أهمُها، مراعاة الشفافية المصرفية لمنع تبييض أموال الفساد، حظر انشاء المصارف الوهمية، حفظ السجلات المصرفية، إلزام الموظفين العموميين بالكشف عن ذممهم المالية، التعاون التلقائي على تبادل المعلومات بشأن عائدات الفساد، الحماية القضائية لاسترداد عائدات الفساد، إدارة تلقي المعلومات بشأن المعاملات المالية المشبوهة[80].

---

[76]- Voir : Nations Unies, Etude mondiale sur « Le transfert de fonds d'origine illicite, en particulier des provenant d'actes de corruption », in : http://unod.org/pdf/crime/prevention_corruption/sessions_u/12F.pdf consulté le 15/12/2016.

[77]– الفصل الخامس المواد من 51 إلى 59 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

[78]- BAH Saliou, « La restitution des avoirs issus de la corruption dans les conventions anti-corruption internationales : une avancée conceptuelle et normative à la portée pratique limitée », Revue de Droit des Affaires Internationales, n°01, 2010, p. 16.

[79]– بابكر عبد الله الشيخ، العولمة والفساد، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2003، ص 448.

[80]– المادة 52 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

أما فيما يخص كيفية استرداد هذه العائدات، فإنّ الفقرة الأولى من المادة 54 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تتضمن ثلاث أليات لاسترداد هذه الأموال من خلال التعاون في مجال المصادرة وتتمحور أساساً في:

– قيام السلطات المختصة في الدولة التي توجد فيها الأموال والممتلكات المُتحصلة عن الفساد، بتنفيذ قرارات المصادرة التي أصدرتها محاكم دولة أخرى؛

– قيام السلطات المختصة في الدولة، بأن تصادر بنفسها الأموال أو الممتلكات ذات المنشأ الأجنبي، وذلك بموجب قرار قضائي بشأن جريمة غسيل الأموال أو أيّة جريمة تندرج ضمن ولايتها القضائية؛

– قيام السلطات المختصة في الدولة بالمصادرة الإدارية لهذه الأموال أو الممتلكات دون حكم جنائي بالإدانة؛ وذلك في الحالات التي يتعذر فيها ملاحقة الجاني بسبب الوفاة أو الغياب أو لغير ذلك من الحالات الأخرى[81].

يستدعي اجراء استرداد متحصلات جرائم الفساد في بعض الحالات، وقتاً طويلاً بالنظر لتعقُد بعض الإجراءات، خاصةً بحكم طابعها العابر للحدود الوطنية، لهذا كان ضرورياً في مجال ضبط مُتحصلات الفساد بغية استردادها، السماح باتخاذ بعض التدابير التحفظية أو المؤقتة ريثما تنتهي إجراءات المصادرة، وذلك لتفادي نقل أو تحويل أو إخفاء هذه الأموال أو التصرف فيها، ومن قبِيل هذه الإجراءات التحفظية التي نصّت عليها الفقرة الثانية من المادة 54 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تجميد أو حجز الأموال والممتلكات المتحصلة من جرائم الفساد؛ هذه الإجراءات هي في الحقيقة تدابير أوّلية هدفها في نهاية المطاف هو مصادرة هذه الأموال أو الممتلكات[82].

---

[81]– راجع كل من: عبد المنعم سليمان، المرجع السابق، ص 168.

- DERAMCHIA Ratiba, La lutte contre la corruption internationale, mémoire de master en droit des affaires, Université Panthéon-Assas, Paris II, 2007, p. 71.

[82]– للمزيد من التفصيل أنظر: مصطفى محمد محمود عبد الكريم، اتفاقية مكافحة الفساد، نفاذ وتطبيق اتفاقية مكافحة الفساد في القانون الداخلي وأثرها في محاكمة الفاسدون واسترداد الأموال، دار الفكر والقانون، المنصورة، 2012، ص 258.

2–تفعيل المساعدة القانونية المُتبادلة في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

تُعتبر المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية، إحدى الوسائل الإجرائية في مجال التعاون القضائي الدولي[83]، وتُمثل آلية للتعاون بين الدول في مكافحة الاجرام العابر للحدود عموماً[84]، والفساد الاقتصادي الدولي على وجه الخصوص[85]. حرصّت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على المساعدة القانونية المتبادلة ضمن أحكام المادة 46 بشكل مفصل، ودراستها يستلزم التعرف أولاً على أحكامها (أ)، ثم التطرق إلى كيفية إعمالها (ب).

أ–أحكام المساعدة القانونية المتبادلة في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي

تنصُ الفقرة الأولى من المادة 46 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، على أنّه: "تُقدم الدول الأطراف بعضها إلى بعض أكبر قدر ممكن من المساعدة القانونية المتبادلة في التحقيقات والملاحقات والإجراءات القضائية المُتصلة المشمولة بهذه الاتفاقية"، ويعني ذلك أن المساعدة القانونية المتبادلة تشمل في الواقع كافة الإجراءات التي يمكن أن تُتّخذ في إطار ملاحقة جرائم الفساد والبحث عن مرتكبيها؛ والأصل أنّ الأساس القانوني للمساعدة القانونية بين الدول يشمُل ما يوجد فيما بينها من اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف؛ حيث تتم إجراءات المساعدة بالاستناد لهذه الاتفاقيات ووفقاً لما تنظمه من أحكام. كما تُمثّل قوانين الدولة المطلوب منها إجراء المساعدة القانونية أساساً قانونياً لهذه الاجراءات[86].

- ZIMMERMANN Robert, La coopération judiciaire internationale en matière pénale, troisième édition, Stampfli Editions, Berne, 2009, p. 123.

[83]– غانم محمد أحمد، المحاور القانونية والشرعية للرشوة عبر الوطنية، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص 70. الخريشة أمجد سعود، جريمة غسيل الأموال، دراسة مقارنة، دار الثقافة، عمان، 2009، ص 213.

[84]- « Les Etats les plus riches sont appelés à fournir une assistance aux Etats en développement afin d'appuyer les efforts que ceux-ci déploient pour lutter contre la corruption », LABORDE Jean-Paul, « Chronique des Nations Unies », Revue Internationale de Droit Pénal, vol. 75, n°3, 2004, p. 844.

[85]- L'assistance juridique mutuelle devrait faciliter les poursuites judiciaires dans le cas de corruption transfrontalière. MERIAS Floriane, Op.cit, p. 47.

[86]– الفقرة الثانية من المادة 46 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

تقتضي الإشارة إلى أنّه إذا لم تكُن الدول المعنية مرتبطة فيما بينها باتفاقية لتبادل المساعدات القانونية، فإنّ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تُمثل في هذه الحالة أساساً قانونياً صالحاً لإجراء المساعدة القانونية فيما بين الدول الأطراف[87].

تتنّوع المساعدة القانونية وذلك حسب طبيعة الاجراء الواجب مباشرته، وما إذا كان يتعلق بأدلة الجريمة أو المعلومات المتصلة بظروف وملابسات ارتكابها، أو بالعائدات المتحصلة عنها أو بالأشخاص المتهمين بشأنها. هذا التنوع لا يمكن أن يخرج عن ثلاث صور تتمثل أساساً في:

– المساعدة التلقائية، وهي المساعدة التي تقوم بها الدولة الطرف طواعية لصالح دولة أخرى، دون أن يكون ذلك بناء على طلب مُوّجه من هذه الدولة الأخرى[88]؛

– المساعدة بناء على طلب، وهذه الصورة الغالبة في مجال التعاون القضائي لمكافحة جرائم الفساد وملاحقة مرتكبيها، وقد حددت الفقرة الثانية من المادة 46 السالفة الذكر، مظاهر المساعدة القانونية بناء على طلب من أجل الحصول على أدلة أو أقوال أشخاص، تبليغ المستندات القضائية، تنفيذ عمليات التفتيش، الحجز والتجميد، فحص الأشياء والمواقع...إلخ[89]؛

– المساعدة المشروطة، وهي ذات صورة المساعدة بناء على طلب، حين تقترن بشروط يفرضها ضمنياً تعدد الاختصاص بين الدولتين، أو تشترطها صراحةً الدولة التي تقدم المساعدة[90]؛

---

[87]– رغم أنّه من الناحية العملية وكما سيتم تبيانه في الفصل الثاني من الباب الثاني تحت عنوان "صعوبة التعاون الدولي"؛ فإنّ غالبا ما لا تعتمد الدول على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في طلب المساعدة القانونية والتعاون بصفة عامة، وغالباً ما تشترط الدول وجود اتفاقيات ثنائية مما يجعل الفصل في هذه الطلبات يستغرق وقتاً طويلاً، والذي ليس في صالح فعالية مكافحة الفساد.

[88]– يُشكّل هذا النوع من المساعدة أداة فعّالة لمحاربة الفساد، لاسيّما عندما يُتم التبادل التلقائي للمعلومات، أنظر في هذا الشأن:
- ADDESA Elena, « La convention des Nations Unies contre la corruption : développement intervenus dans sa mise en œuvre », la Revue de GRASCO, numéro spécial corruption, 2012, p. 22.

[89]– للمزيد من التفصيل حول مظاهر المساعدة القانونية المتبادلة بناء على طلب، راجع الفقرة الثانية من المادة 46 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

[90]– غالباً ما يكون هذا النوع من المساعدة بين الدول التي لا توجد روابط متينة سواءً اقتصادياً أو سياسياً.

تَرِد ثلاثة قيود على المساعدة القانونية التي تتبادلها الدول في مجال مكافحة جرائم الفساد، منها، التقيد بمضمون الطلب، الحفاظ على سريته، وعدم التعرض للشهود والخبراء[91].

ب–كيفية إعمال المساعدة القانونية المتبادلة لمحاربة الفساد الاقتصادي الدولي

إنّ ما يُميّز إعمال تطبيق نظام المساعدة القانونية بين الدول في مجال مكافحة الفساد وملاحقة مرتكبيه، أنّ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لم تأخذ صراحةً بشرط ازدواجية التجريم، وهو شرط تتضمنه معظم اتفاقيات التعاون القضائي واتفاقيات تسليم المجرمين[92]؛ بحيث يمكن القول، أنّه قد أصبح من المُسلّمات، واعتبرت اتفاقية مكافحة الفساد أن انتفاء ازدواجية التجريم لا يَحُل دون اجراء المساعدة القانونية بين الدولتين بالنظر لأغراض الاتفاقية.

تنص في هذا الصدّد الفقرة التاسعة من المادة 46 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على أنّه: " على الدولة الطرف متلقية الطلب، في استجابتها لطلب مساعدة مُقدّم بمقتضى هذه المادة دون توافر ازدواجية التجريم، أن تأخذ بعين الاعتبار أغراض هذه الاتفاقية حسبما بينت في المادة الأولى". ويتضمن إعمال نظام المساعدة القانونية المتبادلة؛ التعرف على آليتها (ب 1)، الإجراءات التي تتم من خلالها (ب 2)، ثم الحالات التي يجوز فيها رفضها (ب 3).

ب1–آليات المساعدة القانونية المتبادلة

تُوّجه طلبات المساعدة القانونية بين الدول عبر الطريق الدبلوماسي، ثم تقوم بعد ذلك السلطات المختصة في الدولة بتنفيذ هذه الطلبات؛ لكن هذا لا يمنع أن تقوم الدولة الطرف وفقاً للاتفاقية بتعيين السلطة التي تتلقى طلبات المساعدة القانونية، ولا يمنع أيضاً، كما هو منصوص في الاتفاقية أن تتفق الدولتان في الحالات العاجلة، أن تتم المساعدة القانونية عن طريق المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). دعّت الفقرة 13 من المادة 46 من اتفاقية

[91]– راجع المادة 46 فقرة 19، 20، 27 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

[92]– راجع عبد المنعم سليمان، المرجع السابق، ص 143.

الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الدول على ابلاغ الأمين العام للأمم المتحدة باسم السلطة المركزية التي تُوّجه إليها طلبات المساعدة القانونية، وذلك وقت إيداع صك تصديقها على الاتفاقية أو قبولها أو إقرارها أو الانضمام إليها[93].

ب2–إجراءات المساعدة القانونية

تنص الفقرة 14 من المادة 46 السالفة الذكر، على أن يُقدم الطلب شفوياً ويتم بعد ذلك تدوينه فوراً، ويمكن أن يقدم مكتوباً مباشرةً وذلك بأيّة وسيلة كفيلة بأن تنتج سجلاً مكتوباً؛ وهناك جملة من الشروط التي يجب أن يستوفيها طلب المساعدة القانونية، كاللغة المحرر بها والتي يجب أن تكون مقبولة لدى الدولة متلقية الطلب، ويُنفّذ الطلب وفقاً للقانون الداخلي للدولة متلقية الطلب.

ب3–حالات رفض طلب المساعدة القانونية

حدّدت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حالات رفض المساعدة القانونية[94] والتي يمكن أن تكون راجعة إلى سبب شكلي، عندما يُخالف الطلب أحكام المادة 46 من الاتفاقية السالفة الذكر، أو أن تتعلق بالطلب المُقدّم عندما يكون متصلاً بأمور تافهة. كما يُرفض الطلب لسبب سياسي، عندما يكون تنفيذه يمُس بسيادة الدولة أو أمنّها أو نظامها العام أو مصالحها السياسية الأخرى؛ هذا إضافة إلى إمكانية رفض الطلب لسبب قانوني، عندما يكون القانون الداخلي للدولة الطرف متلقية الطلب، يحظّر على سلُطاتها تنفيذ الاجراء المطلوب بشأن أي جُرم مماثل، لو كان ذلك الجُرم خاضعاً لتحقيق أو ملاحقة أو إجراءات قضائية في إطار ولايتها القضائية، أو رفض الطلب إذا كانت تلبيته تتعارض مع النظام القانوني للدولة الطرف متلقية الطلب.

[93]- FITZGERALD Philip, Op.cit, p. 273

[94]– المادة 46 فقرة، 15، 9، 21، 22، من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

يتعيّن أن يكون رفض طلب المساعدة القانونية[95] مُقترن بجُملة من الضوابط، كضرورة تسبيب قرار رفض المساعدة، عدم جواز رفض المساعدة لكون الجرم ذو طابع مالي، وجوب التشاور قبل رفض المساعدة أو ارجائها، وأخيراً الأخذ ببدائل لرفض المساعدة.

المطلب الثاني

الجهود الإقليمية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

إنّ اهتمام المجتمع الدولي بمُشكلة الفساد، ليس بظاهرة عابرة، فمن المسلّم به حالياً أنّ الفساد يُعرقل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وكثيراً ما يُسفرْ عن انتهاكات لحقوق الانسان[96]؛ لذا يتعيّن أن تلتزم كل الأطراف الفاعلة سواءً على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي أو حتى على المستوى الداخلي، التزاماً راسخاً بوضع حلول لهذه الظاهرة العابرة للحدود.

تُشكُل اتفاقيات مكافحة الفساد على المستوى الإقليمي إطاراً قانونياً، ترجع إليه الدول في المنطقة من أجل بذل الجهود لتعزيز مؤسسات الحكم ومعالجة مشكلة الفساد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تُوفر هذه الاتفاقيات القاعدة الأساسية لتعزيز وتفعيل المكافحة الإقليمية والدولية المشتركة للفساد الاقتصادي الدولي.

تُثبت الاتفاقيات الإقليمية على وجود اجماع دولي انبثق في سنوات التسعينات وأقرّ بأن الفساد هو مشكلة مثيرة للاهتمام تتطلب حلولاً متفقاً عليها دولياً. من بين الاتفاقيات ذات البعد الإقليمي التي تمّ اعتمادها في سنوات التسعينات، الاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية

[95]- La possibilité pour les États Parties à la Convention des Nations Unies contre la corruption de refuser l'exécution de demande d'assistance risque de réduire l'efficacité de cette convention dans le domaine de la coopération internationale. C'est l'une des faiblesses de ce traité. CANO Rosa Ana, « L'entraide judiciaire et la coopération internationale en matière de lutte anti-corruption », article publié le 23 avril 2010 in : https://www.village-justice.com/articles/entraide-judiciaire-cooperation,7735.html consulté le 22/12/2016.

[96]- La corruption internationale expose les plus vulnérables à des risques qu'ils ne peuvent pas assumer, affecte très directement et très concrètement le droit aux garanties fondamentales de la vie. Pour plus de détails voir : GENEVIEVE Jacques, Les droits de l'homme et l'impunité des crimes économiques, les éditions du CERF, Paris, 2009, p. 03.

لمكافحة الفساد في مارس سنة 1996، وهي أول اتفاقية تم اعتمادها من أجل مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي على المستوى هذه الدول. حظي أيضاً موضوع مكافحة الفساد اهتمام المجلس الأوروبي والاتحاد الأوروبي، باعتماد مختلف الاتفاقيات الإقليمية لمكافحة الفساد، وقد تم تبني الاتفاقيتين الجنائية والمدنية لمكافحة الفساد في سنة 1999، ليليها فيما بعد اتفاقية الاتحاد الأوروبي في مكافحة رشوة الموظفين العموميين في ماي سنة 1996 والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2005، إضافة للاتفاقية المتعلقة بحماية المصالح المالية للمجموعة الأوروبية في جويلية سنة 1995؛ كل هذه الاتفاقيات التي تمّ اعتمادها تعتبر تكريس قانوني[97] في مجال مكافحة الفساد على المستوى الدولي (الفرع الأول)

يرجع الفضل لمختلف اتفاقيات مكافحة الفساد في تحُرّك الاتحاد الافريقي في سنة 2003 باعتماده اتفاقية لمواجهة الفساد، وهذا ما دفع أيضاً بالدول العربية إلى اعتماد اتفاقية مكافحة الفساد في ديسمبر سنة 2010؛ هذه الاتفاقيات التي جاءت خصيصاً لتدعيم الإطار القانوني الدولي[98] المتعلق بمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي (الفرع الثاني).

الفرع الأول

المعالجة القانونية لعملية مكافحة الفساد الدولي

تُعتبر اتفاقية منظمة الدول الأمريكية لمكافحة الفساد، أول صك أُبرم على المستوى القاري اهتم بموضوع مكافحة الفساد الدولي (أولاً)، ثم تلّت هذه المبادرة اعتماد المجلس الأوروبي والاتحاد الأوروبي على مستوى القارة الأوروبية اتفاقيات لمواجهة الفساد الاقتصادي الدولي (ثانياً).

---

[97]– تُشكّل هذه الاتفاقيات الأساس القانوني في مكافحة الفساد على المستوى الدولي، نظراً لاعتبارها البوادر الدولية الأولى في مجال مكافحة الفساد.

[98]– أي أنّ هذه الاتفاقيات جاءت بعد الاتفاقيات الأوروبية والأمريكية، واتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وحتى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وبالتالي استوحت من أحكام هذه الاتفاقيات، وجاءت خصيصاً لتدعيم الجهود الدولية والإقليمية المرتبطة بمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.

أولاً: اتفاقية منظمة الدول الأمريكية في مكافحة الفساد

تُمثّل الاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية في مكافحة الفساد التي اعتمدتها منظمة الدول الأمريكية[99]، أول اتفاقية مُتعددة الأطراف في العالم؛ فهي تهدف إلى تفعيل التعاون بين دول القارة الأمريكية في مواجهة الفساد سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الدولي[100].

لقد تمّ الاتفاق على اعداد اتفاقية مشتركة بين البلدان الأمريكية في المؤتمر الأول لمنظمة الدول الأمريكية المنعقد في ميامي (و.م.أ) سنة 1994؛ بحيث تمّ تبنّي اعلان يتضمن مجموعة من المبادئ المتعلقة بمكافحة الفساد، هذا الإعلان الذي على أساسه انصب العمل على مشروع الاتفاقية في إطار الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية المنعقد في "هايتي" سنة 1995، ليتم اعتماد الاتفاقية في اجتماع المنظمة في "كاراكاس" (فنزويلا) في 29 مارس سنة 1996، ودخلت حيز التنفيذ في 06 مارس سنة 1997[101].

[99]- L'Organisation des États Américains est l'institution régionale la plus ancienne du monde. Ses origines remontent à la Première Conférence internationale américaine tenue à Washington (États-Unis) d'octobre 1889 à avril 1890, L'O.E.A est fondée en 1948 lors de la signature à Bogota (Colombie) de la Charte de l'O.E.A qui entre en vigueur en décembre 1951. L'Organisation est créée dans le but d'obtenir dans ses États membres, comme le stipule l'Article premier de la Charte, « un ordre de paix et de justice, de maintenir leur solidarité, de renforcer leur collaboration et de défendre leur souveraineté, leur intégrité territoriale et leur indépendance ». Aujourd'hui, l'O.E.A regroupe l'ensemble des 35 États indépendants des Amériques et constitue la principale tribune gouvernementale du Continent pour les questions d'ordre politique, juridique et social ; Voir le site officiel de l'organisation : http://www.oas.org/fr/a_propos/qui_nous_sommes.asp consulté le 26/12/2016.

[100]– هلال مراد، "الوقاية من الفساد ومكافحته في التشريع الجزائري على ضوء القانون الدولي"، نشرة القضاة، عدد 60، وزارة العدل الجزائرية، 2007، ص 83.

[101]– للمزيد من التفصيل حول الأعمال التي سبقت اعتماد الاتفاقية أنظر:

- BNOU-NOUCAIR Radouane, La lutte mondiale contre la corruption (de l'empire romain à l'ère de la mondialisation), l'Harmattan, Paris, 2007, p. 123.
- GENEVOIS Antoine, Op.cit, p. 86.
- BAH Saliou, l'effectivité des conventions anti-corruption, Op.cit. pp. 41 et 42.
- FITZGERALD Philip, Op.cit, p. 69.

وقعت على اتفاقية منظمة الدول الأمريكية المتعلقة بمكافحة الفساد عدّة دول من أمريكا اللاتينية، اضافةً إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا[102]؛ تدعُو إلى تجريم الفساد المحلي والرشاوي الدولية، كما تتضمن مجموعة من الإجراءات الوقائية ضد الفساد، وتُشجع الاتفاقية اشراك القطاع الخاص في الجهود المبذولة لمكافحة الفساد، وتهدف بشكل أساسي إلى نشر الأُطر القانونية وتطويرها وتقويتها داخل الدول الأعضاء لمنع كل أشكال الفساد[103]. فتناولت الاتفاقية مبادئ مُتّصلة بمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي (1)، إلى جانب بعض الخُصوصيات المُتعلقة بمواجهة الفساد الاقتصادي الدولي (2).

1–المبادئ المتّصلة بمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي في اتفاقية منظمة الدول الأمريكية

تسعى اتفاقية مكافحة الفساد للدول الأمريكية إلى تفعيل الآليات القانونية للوقاية، التحري، وردع كل أشكال الفساد، وذلك بتسهيل أُطُر التعاون بين الدول في محاربة هذه الظاهرة؛ فتحتوي الاتفاقية على 28 مادة، المواد العشرين الأولى، مُخصّصة للمبادئ الأساسية لمكافحة الفساد؛ في حين المواد الثمانية المتبقّية فهي متعلقة بإجراءات التوقيع، المصادقة، ومختلف التحفظات التي يمكن أن تزِّد على الاتفاقية.

ورد في اتفاقية منظمة الدول الأمريكية لمكافحة الفساد على أنّ دول الأعضاء في هذه منظمة[104]، واقتناعاً منها بأن الفساد يهدّد شرعية المؤسسات العمومية ويحدّ من التنمية الشاملة

[102]- La convention interaméricaine contre la corruption adoptée le 29 mars 1996 à Caracas. Ratifiée, par 33 pays sur les 34 membres de l'organisation (non ratification par la Barbade, Cuba ayant été exclu en 1962 de l'organisation), constitue historiquement la première convention spécifiquement consacrée à la lutte internationale contre la corruption, voir : Organisation des Etats Américains, Convention Interaméricaine contre la corruption, adoptée le 29 mars 1996 à Caracas, in : http://www.oas.org/juridico/fran%C3%A7ais/b-58.htm consulté le 29/12/2016.

[103]– مصلح عبير، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، القدس، 2007، ص 97.

[104]- « L'Organisation des Etats Américains (O.E.A), fait figure de pionnière de lutte contre la corruption », GARZON César & HAFSI Taieb, « La corruption mondiale de la lutte contre la corruption », Revue Gestion, vol. 32, n°1, 2007, p. 95.

للشعوب، فإنّه تقتضي مكافحة كل أشكال الفساد في أداء الوظائف العمومية[105]. وتتضمن المادة الثانية حصر أهداف الاتفاقية في مكافحة الفساد بحيث يجب:

– تشجيع وتعزيز التنمية من جانب كل دولة من الدول الأطراف، بتقرير الآليات اللازمة لمنع وكشف الفساد والمعاقبة عليه واستئصاله؛

– تعزيز وتسهيل وتنظيم التعاون فيما بين الدول الأطراف لضمان فعّالية التدابير والإجراءات لمنع الفساد وكشف ومعاقبة مرتكبي جرائم الفساد، والقضاء عليها في أداء الوظائف العمومية والأعمال التي تتصل على وجه التحديد بهذا الأداء[106].

فيما يتعلق بالتدابير الوقائية لمكافحة جرائم الفساد، فقد تطرقت إليها المادة الثالثة من اتفاقية منظمة الدول الأمريكية، فعلى سبيل المثال، يجب على الدول الأطراف أن تقوم بتعزيز معايير السلوك الصحيح والسليم للوظائف العمومية، توسيع سلطات هيئات الرقابة بهدف تنفيذ آليات حديثة لمنع وكشف والقضاء على الفساد. أما أفعال الفساد المُجرّمة في هذه الاتفاقية فقد وردت حصراً في المادة السادسة من الاتفاقية[107].

تناولت المادة الحادية عشر في الاتفاقية على ضرورة تعزيز وتطوير ومواءمة التشريعات الداخلية للدول الأطراف لتحقيق أغراض الاتفاقية، وذلك بتعهدها على إرساء الجرائم في ظل قوانينها من الاستخدام غير المشروع من جانب مسؤول حكومي أو من أي شخص يؤدي وظائف عمومية، لأي نوع أو صنف من المعلومات السرية التي حصل عليها بحكم وظيفته، أو الاستخدام غير المشروع لأي نوع من الممتلكات العمومية.

---

[105]- DION Michel, Ethique et criminalité financière, l'Harmattan, Paris, 2011, pp. 81 et 82.

[106]– إنّ الهدف الرئيسي من وراء ابرام مثل هذه الاتفاقية هو محاولة تكريس الانسجام والتوافق بين مختلف أحكام مكافحة الفساد في الدول الأمريكية، خاصة أنّ العديد من هذه الدول لم تعرف مسألة تجريم الفساد في ظل قوانينها الداخلية قبل سنة 1996، للتفصيل أكثر، أنظر:

PERRIN Bertrand, « Le rôle de l'éthique dans la prévention de la corruption, le cas de la suisse », Revue Sécurité et Stratégie, n°3, 2010, p. 89.

[107]- Art. 6 de la Convention Interaméricaine contre la corruption, Op.cit.

2–خصوصيات اتفاقية منظمة الدول الأمريكية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

جرّمت المادة الثامنة من اتفاقية مكافحة الفساد للدول الأمريكية الفساد الاقتصادي الدولي؛ بحيث حددّت رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات الاقتصادية والتجارية[108]؛ لكن بدون تحديد تعريفاً للموظف العمومي الأجنبي مقارنة باتفاقية الأمم المتحدة واتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة الفساد[109].

الجدير بالذكر أنّ الرشوة الإيجابية الدولية المنصوص عليها في المادة الثامنة المذكورة أعلاه، تكون مُجرّمة إذا كانت مطابقة للدستور والمبادئ الأساسية للنظام القانوني للدول الأطراف[110]، هذا ما يعني أنّ هذا التجريم في الاتفاقية ليس اجبارياً على الدول الأطراف الالتزام به في قوانينها الداخلية[111].

يتضّح أيضاً أنّ اتفاقية منظمة الدول الأمريكية أوسع نطاقاً مقارنة باتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العمومين الأجانب في المعاملات التجارية

---

[108] - L'article 8 de la convention interaméricaine contre la corruption, stipule que : « Sous réserve de sa constitution et des principes fondamentaux régissant son système juridique, chaque partie interdira et sanctionnera l'acte d'offrir ou de donner à un fonctionnaire d'un autre Etat, directement ou indirectement, tout objet de valeur pécuniaire ou tout autre bénéfice. tels que des dons, des faveurs, des promesses ou des avantages en échange de la réalisation par ce fonctionnaire de tout acte ou omission dans l'exercice de ses fonctions, en liaison avec une transaction économique ou commerciale. Lorsque cet acte aura été commis par national d'une partie, ou par des entreprises ayant leur résidence habituelles sur son territoire, ou par des entreprises qui y sont domiciliés ».

[109]– تركت اتفاقية منظمة الدول الأمريكية للقانون الداخلي للدول الأطراف مسألة تعريف الموظف العمومي، وفي هذا الشأن كان من الأولّى الإشارة إلى تعريف الموظف العمومي من أجل الاستئناس به والاعتماد عليه عند وضع تعريف شامل في القوانين الداخلية للدول هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تعريف الموظف في هذه الاتفاقية من شأنه أن تُخضع من لم يدخل في نطاق الموظف العمومي حسب المفهوم الإداري في نطاق الاتفاقية، كما هو الحال بالنسبة للمنتخبين.

[110]– يُمكن تفسير هذا التوّجه الذي كرّسته الاتفاقية المشتركة للدول الأمريكية في مكافحة الفساد، بعدم الالتزام بنص المادة الثامنة من هذه الاتفاقية إلاّ إذا كانت مطابقة لأحكام قوانين الدول الداخلية، بأنّه ليس من السهل إرغام دول أمريكية اللاتينية والتي ترى بأن الفساد هي ممارسة عادية، وبالتالي فإن وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية وكندا هو اقحام هذه الدول في سياسية مكافحة الفساد وتغيير الذهنيات في بادئ الأمر تجاه الفساد وضرورة اعتباره ممارسة غير شرعية، والتحسيس بالمخاطر الناجمة عنه، وكذا محاولة تكوينهم القانوني بموجب أحكام هذه الاتفاقية للاعتماد عليها في مواجهة قانونية للفساد عن طريق قوانينها الداخلية.

[111]- FITZGERALD Philip, Op.cit, p. 69.

الدولية؛ بحيث نظّمت هذه الأخيرة بموجب أحكامها الرشوة الإيجابية فقط، في حين نظّمت اتفاقية منظمة الدول الأمريكية الرشوة الإيجابية والسلبية، بالرغم أنها لم تُجرم صراحةً وبصفة مباشرة الرشوة السلبية للموظف العمومي الأجنبي، على أساس أن هذه الاتفاقية أرادت حث الدول والزامهم بتجريم الفساد الداخلي، أي تنظيمه في ظل قوانينها الداخلية لكي تكون هناك مكافحة فعالة للفساد الاقتصادي الدولي، لاسيّما في المعاملات التجارية والاقتصادية[112].

تعتبر صياغة نص المادة الثامنة من الاتفاقية المشتركة للدول الأمريكية استراتيجية من أجل عدم افلات الدول الأطراف، خاصة دول أمريكية اللاتينية، من تجريم الفساد[113]. كما أنّ هذه الأخيرة تتميز بمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب، ليس فقط في المعاملات التجارية الدولية، بل في جميع المعاملات التي تدخل في مناسبة أداء الموظف العمومي لمهامه[114].

ثانياً: اتفاقيات مكافحة الفساد على المستوى الأوروبي

تنوّعت وتعدّدت الصكوك القانونية الإقليمية المتعلقة مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي على المستوى الأوروبي؛ بحيث هناك ما تمّ اعتماده سواء على مستوى المجلس الأوروبي (1)، وأخرى تكفّل بإبرامها الاتحاد الأوروبي (2).

1–اتفاقيات المجلس الأوروبي في مكافحة الفساد

اعتبر وزراء العدل الأوروبيين في اجتماعهم بمناسبة أعمال المجلس الأوروبي في مالطا سنة 1994، أنّ الفساد يُشكّل خطراً جدّياً على الديمقراطية وحكم القانون وحقوق الانسان

[112]- BAH Saliou, L'effectivité des conventions internationales anti-corruption, Op.cit, p.43. Banque Mondiale, combattre la corruption, Op.cit, p. 79.

[113]– لم يتبيّن موقف الاتفاقية المشتركة للدول الأمريكية في مسألة انشاء آلية لمتابعة ورقابة مدى احترام الدول الأطراف لأحكامها، وهذا ما يحدّ من فعاليتها في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي.

[114]- La convention de l'OEA incrimine d'une manière très spécifique et pour la première fois le délit d'enrichissement illicite, LABORDE Jean-Paul, Op.cit. p. 839.

والنمو الاقتصادي، وإثرّ ذلك قام مجلس الوزراء الأوروبي بتعيين لجنة أُسندت إليها مهمة اقتراح إجراءات ملائمة، تكون جزءاً من برنامج عمل على الصعيد الدولي لمحاربة الفساد[115].

قامت اللجنة المختصّة باقتراح تدابير مكافحة الفساد بوضع توصيات أساسية أصبحت فيما بعد جزءاً من الاتفاقيتين الجنائية والمدنية لمكافحة الفساد، هاتين الاتفاقيتين تمّ تكيّيفهما كآليات قانونية لقمع الفساد، لاسيّما الفساد العابر للحدود؛ وعليه سيتم إبراز دور الاتفاقية الجنائية في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي (أ)، واظهار الدور المُكّمل للاتفاقية المدنية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي (ب).

أ–دور الاتفاقية الجنائية في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي

اعتمدت الاتفاقية الجنائية للمجلس الأوروبي في مكافحة الفساد في 04 نوفمبر سنة 1998، والتي دخلت حيز التنفيذ في 01 جويلية سنة 2002، تحتوي على 42 مادة مقسمة إلى 5 فصول، تتقدمها ديباجة، أين عبرّت الدول الأطراف على ضرورة وأولوية اتباع سياسة جنائية مشتركة تهدف إلى حماية المجتمع من مخاطر الفساد، لاسيّما ضرورة وجود إطاراً تشريعياً فعالاً وإجراءات وقائية مناسبة لردع الفساد[116]، بتجريم الفساد الاقتصادي الدولي (أ–1)، ورغم اعتماد هذه الاتفاقية في أواخر سنوات التسعينات إلاّ أنها جاءت بخصوصيات عديدة في مجال مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي (أ–2).

أ–1: تجريم الفساد الاقتصادي الدولي

تُغطي الاتفاقية الجنائية للمجلس الأوروبي في مكافحة الفساد كل أنواع وأشكال جرائم الفساد سواءً الرشوة الإيجابية أو السلبية، رشوة الموظفين العموميين الوطنيين والأجانب. كما تشمل أيضاً تبييض عائدات الفساد والجرائم المحاسبية، والتي تُساهم في غالب الأحيان في

[115]- « Les ministres de la justice ont recommandé au conseil des ministres, la création d'un groupe multidisciplinaire sur la corruption, ayant pour tâche d'examiner quelles mesures inclure dans un programme d'actions au niveau international ; et aussi d'étudier la possibilité d'élaborer des lois ou des codes de conduite types, y compris des conventions internationales sur la lutte contre la corruption », pour plus de détails, voir : GENEVOIS Antoine, Op.cit, p. 87.

[116]- Conseil de l'Europe, Convention Pénale sur la Corruption, adoptée le 27 janvier 1999 à Strasbourg, in : https://rm.coe.int/168007f3f8 consulté le 10/01/2017.

مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، ضف إلى ذلك تفعيل التعاون الدولي من أجل متابعة فعّالة للمجرمين المتهمين بقضايا الفساد.

نظّمت الاتفاقية الجنائية للمجلس الأوروبي في مكافحة الفساد أحكاماً عديدة وأساسية في محاربة الفساد على المستوى الدولي، لاسيّما ضرورة وضع معايير تحديد الاختصاص القضائي الدولي، مصادرة عائدات الفساد، الحصول على أدلة الاثبات، المساعدة القانونية بين دول الأطراف.

أ–2: خصوصية الاتفاقية الجناية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

من بين أهداف الاتفاقية الجنائية للمجلس الأوروبي في مكافحة الفساد، ضرورة ضمان مكافحة مشتركة ومتناسقة للفساد الاقتصادي الدولي[117]، وذلك بإنشاء آلية قانونية دولية لمتابعة مدى فعالية أساليب مكافحة الفساد على المستوى القاري والدولي طبقاً لهذه الاتفاقية. هذه الآلية التي تدخل في خصوصيات الاتفاقية في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي؛ وتمّ فعلاً إنشاء هذا الجهاز في 05 ماي سنة 1998، تحت تسمية "مجموعة الدول ضد الفساد"[118] من أجل تقييم الدول الأطراف في الاتفاقية في مدى الأخذ بأحكام هذه الأخيرة، وكذا الحرص على تطبيق أهداف الاتفاقية، لاسيّما المكافحة المشتركة والمتناسقة للفساد الاقتصادي الدولي، والسهر على وضع آليات قانونية دولية لمواجهة الفساد العابر للحدود[119].

وضعت الاتفاقية الجنائية للمجلس الأوروبي في مكافحة الفساد جُملة من التدابير التي يتعيّن اتخاذها لمواجهة الفساد الدولي، ففي سبيل مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب،

---

[117]- GENEVOIS Antoine, Op.cit, p. 88.

[118]- Le Groupe d'Etats Contre la Corruption, veille au respect des conventions du conseil de l'Europe. Il est doté d'un secrétariat et son siège se trouve en France (Strasbourg), le secrétariat de GRECO est géré par un secrétaire exécutif, ce dernier étant nommé par le secrétaire général du conseil de l'Europe, pour plus de détails, voir : LAMOUROUX Sophie, « Moralisation de la vie publique : le Conseil de l'Europe et la lutte contre la corruption », Revue Constitutions, n°3, 2013, pp. 461 et 462.

[119]- KARIMOV Inam, Le rôle de la transparence dans la lutte contre la corruption à travers l'expérience du conseil de l'Europe, thèse de doctorat en droit, Ecole Doctorale de Droit International et Européen, Université Panthéon Sorbonne, Paris I, 2013, p. 28.

يستوجب على كل دولة طرف أن تعتمد تدابير تشريعية وإجراءات أخرى قد تكون ضرورية لمواجهة هذه الجريمة، عندما يضطلع فيه موظف عمومي من أيّة دولة أخرى[120].

تتضمن المادة 18 من الاتفاقية الجنائية للمجلس الأوروبي في مكافحة الفساد خصوصية في مجال مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، وهذا فيما يتعلق بمسؤولية الشركات[121]؛ بحيث يجب على كل طرف أن يعتمد تدابير تشريعية وتدابير أخرى، قد تكون ضرورية لضمان أن الأشخاص الاعتباريين يمكن أن تعتبر مسؤولة عن الجرائم الجنائية من الرشوة والمُتاجرة وغسيل الأموال وفقاً لما ورد في الصك الاقليمي، والتي ارتكبت لصالحهم من قِبل أي شخص طبيعي يعمل بصفة منفردة أو كجزء من الجهاز القانوني للشخص، أو يشغل منصب قيادي داخل الشركة. كما أظهرت المواد 23، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، من هذه الاتفاقية كل التدابير اللازمة لتيسير جمع الأدلة ومصادرة العائدات المتحصل عليها من جرائم الفساد، وكل التدابير الضرورية من أجل تفعيل التعاون الدولي واجراءاته في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي[122].

ب–الدور المُكمّل للاتفاقية المدنية للمجلس الأوروبي في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

جاءت الاتفاقية المدنية للمجلس الأوروبي في مكافحة الفساد من أجل إضفاء نمط قانوني جديد على استراتيجيات مكافحة الفساد، فيُعّد غياب قواعد خاصة في القانون المدني لجبر الأضرار الناجمة عن الفساد هو الذي دفع المجلس الأوروبي إلى الانفراد بهذه الصيغة

---

[120]- Art. 5 de la convention pénale sur la corruption, Op.cit.

[121]– تكريس المسؤولية الجزائية للأشخاص المعنوية له أهمية بالغة في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي، لكن ما يمكن ملاحظته أنّ الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد لم تُولي اهتمام كبير في تحديد أسُس ومجالات اعمال هذه المسؤولية لتفريدها عن القواعد العامة في مجال مكافحة الفساد، للتفصيل أكثر في أهمية هذه المسؤولية في الوقاية ومكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، أنظر:

GARAPON Antoine & COLOMBET Mignon, « D'un droit défensif à un droit coopératif : la nécessité réforme de notre justice pénale des affaires », Revue Internationale de Droit Economique, n°2, 2016, pp. 207 et 208.

[122]– للتفصيل أكثر، أنظر: ميهوب يزيد، "الجهود الأوروبية لمكافحة الفساد"، أعمال الملتقى الوطني حول: الآليات القانونية لمكافحة الفساد، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، أيام 02 و03 ديسمبر سنة 2008، ص 06. (غير منشور)

القانونية، والتي اهتمت بالمسائل المدنية في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي (ب–1)، وكذا استهداف الأضرار الناجمة عن الفساد الاقتصادي الدولي (ب–2).

ب–1: الاهتمام بالمسائل المدنية في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي

يُعتبر الفساد من أكثر الأخطار التي تُهدد الكيان الإداري، الاقتصادي والسياسي للدولة؛ بحيث لم يكتف المجلس الأوروبي بالمجال الجنائي كسبيل لمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي فقط، بل قام بتوسيع دائرة المكافحة إلى الجوانب المدنية له ليشمل كل ما يتعلق بالمسؤولية المدنية التي ينجر عنها الالتزام بالتعويض تجاه ضحايا الفساد. يمتد نطاق الاتفاقية المدنية لمكافحة الفساد إلى جوانب أخرى من القانون المدني والتي يمكن أن يمُسّها الفساد كالعقود ومراقبة حسابات الشركات وتوقيع التدابير التحفظية. وفي هذا الإطار فرضّت الاتفاقية على كل دولة طرف سّن ما هو مناسب من التشريعات الفعّالة لتمكين الأشخاص الذين تعرضوا لأضرار نتيجة أفعال الفساد من الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم وإمكانية الحصول على تعويضات مناسبة[123].

حثّت الاتفاقية المدنية للمجلس الأوروبي في مكافحة الفساد الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، والدول الأخرى، والمجموعة الأوروبية المُوّقعة على هذه الاتفاقية، على ضرورة وأهمية تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، والتأكيد على أن الفساد يُمثّل عائقاً كبيراً في التنمية الاقتصادية ويُعرّض للخطر اقتصاد السوق، لذلك يتعين التركيز على أهمية القانون المدني للمساهمة في مكافحة الفساد، لاسيّما عن طريق تمكين الأشخاص الذين لحقت بهم أضرار من الحصول على تعويض عادل[124].

---

[123]– صايش عبد المالك، "تجارب بعض دول الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية في مجال مكافحة"، أعمال الملتقى الوطني حول: الفساد الإداري والآليات القضائية لمكافحته، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أم البواقي، يومي 11 و12 أفريل سنة 2010، ص 6. (غير منشور)

[124]- Conseil de l'Europe, Convention Civile sur la Corruption, adoptée le 4 novembre 1999 à Strasbourg, in : https://rm.coe.int/168007f3f9 consulté le 15/01/2017.

تجدر الملاحظة إلى أنّه ومباشرة بعد اعتماد الاتفاقية الجنائية بشأن مكافحة الفساد، قام المجلس الأوروبي بإعداد صك قانوني دولي يهدف إلى مكافحة الفساد عن طريق الدعاوى المدنية، فمن خصوصيات عملية مكافحة الفساد التي يُشرف عليها المجلس الأوروبي، هو اعتماده على معالجة مشكلة الفساد من جوانب عدّة، خاصةً مواجهته جنائياً ومدنياً[125]. هذا ما يُبيّن الدور المُكمّل بين الاتفاقيتين الجنائية والمدنية في مكافحة الفساد، فكل جريمة فساد يتبعُها تعويض مدني، هذه العلاقة التي قام بترسيخها برنامج العمل ضد الفساد[126]. هذا إلى جانب اعتبار الاتفاقية المدنية لمكافحة الفساد الأولى من نوعها التي تهدف إلى تحديد المبادئ والقواعد المشتركة على المستوى الدولي في معالجة مسألة القانون المدني ومواجهة ظاهرة الفساد.

ب–2: استهداف الأضرار الناجمة عن الفساد الاقتصادي الدولي

إنّ الهدف الرئيسي للاتفاقية المدنية لمكافحة الفساد، هو ضمان حق الأشخاص الذين لحقت بهم أضرار نتيجةً لأعمال الفساد حصولهم على تعويض مناسب[127]. هذه الاتفاقية مُقسّمة إلى ثلاث فصول تناولت التعويض عن الأضرار والمسؤولية الناتجة عن ذلك، الغاء وابطال أي عقد أو شرط ينص على الفساد، حماية الموظفين، اعداد التقارير، الحصول على الأدلة، الإجراءات التحفظية، التعاون الدولي[128].

---

[125]- KARIMOV Inam, Op.cit. p. 27.

[126]- Le programme d'action contre la corruption énonce que, dans la lutte contre la corruption : « …Le droit civil est directement lié au droit pénal et au droit administratif. Lorsqu'une infraction telle que la corruption est proscrite par le droit pénal, des dommages-intérêts peuvent être demandés en raison de l'acte criminel. Les victimes pourraient juger plus facile de préserver leurs intérêts par le biais du droit civil qu'en utilisant l'action en droit pénal, de même, une administration qui n'exercerait pas suffisamment son devoir de contrôle pourrait se voir réclamer des dommages-intérêts », pour plus de détails voir : Groupe Multidisciplinaire sur la Corruption, Rapport explicatif du projet de convention civile sur la corruption, édition de Conseil de l'Europe, 1999, p. 2.

[127] – ميهوب يزيد، المرجع السابق، ص 8.

[128]- Voir les Article de 3 à 19 de la convention civile sur la corruption, Op.cit.

يجب لمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي حسب الاتفاقية المدنية للمجلس الأوروبي، أن يكون هناك تعاون دولي بين كل دول الأطراف على نحو فعّال في المسائل المدنية المرتبطة بجرائم الفساد، وخاصة فيما يتعلق بالحصول على أدلة في الخارج، الولاية القضائية، الاعتراف وتنفيذ الأحكام الأجنبية، ولا يتحقق هذا إلاّ بالاعتماد على أحكام الصكوك الدولية ذات الصلة بالتعاون الدولي في المسائل المدنية والتجارية التي هي طرف فيها[129].

2–اتفاقيات مكافحة الفساد على مستوى الاتحاد الأوروبي

للاتحاد الأوروبي اختصاصات متعددة سواءً على الصعيد السياسي أو الاقتصادي[130]؛ وله كذلك دور في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، فقد بذّل جُهود مُعتبرة في هذا المجال تُرجمت في اعتماد اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين في 26 ماي سنة 1996 (أ)، وكذا الاتفاقية المتعلقة بحماية المصالح المالية للمجموعة الأوروبية في 26 جويلية سنة 1995 (ب).

أ–اتفاقية الاتحاد الأوروبي في مكافحة رشوة الموظفين العموميين: التأكيد على الزامية مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي

قام مجلس الاتحاد الأوروبي[131]بإصدار قرار في 26 ماي سنة 1996 يتعلق بتبّني اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين الأوروبيين أو موظفي دول الاتحاد الأوروبي[132]، هذه الاتفاقية التي دخلت حيّز التنفيذ في 28 ديسمبر سنة 2005، وهي ملزمة لجميع دول الأعضاء في

[129]– عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 89.

[130]- Pour plus de détails, voir : Nicolas, La construction européenne est-elle démocratique ?, La Documentation Française, Paris, 2012, pp. 11-39.

[131]– يستوجب الإشارة إلى أنّ هناك فرق بين مجلس الاتحاد الأوروبي والمجلس الأوروبي؛ بحيث أن مجلس الاتحاد الأوروبي هو هيئة أو جهاز داخل الاتحاد الأوروبي، في حين أن المجلس الأوروبي هو عبارة عن منظمة دولية تُعبّر عن اختصاصها في النطاق الأوروبي وهذه المنظمة مستقلة تماماً عن الاتحاد الأوروبي.

[132]- Acte du Conseil du 26 mai 1997, établissant la convention sur la base de l'article K3 point C du traité sur l'union européenne, relative à la lutte contre la corruption impliquant des fonctionnaires des communautés européennes ou des fonctionnaires des Etats membres de l'union européenne, JOCE n° C195, du 25 juin 1997.

الاتحاد الأوروبي[133] وحتى الدول التي انضمت إلى إليه بعد اعتماد هذه الاتفاقية كبلغاريا ورومانيا[134].

تُلزم اتفاقية الاتحاد الأوروبي ضد رشوة الموظفين العموميين الدول الأعضاء، باتخاذ تدابير من شأنها مواجهة رشوة الموظفين العموميين؛ فهذه الاتفاقية تهدف في المقام الأول إلى مكافحة الرشوة الإيجابية والسلبية عن طريق تقرير عقوبات جزائية يمكن أن تصل إلى حد عقوبة الحبس في الحالات الخطيرة، لذا يتعيّن على الدول اعتماد اجراءات لتقرير المسؤولية الجزائية للشركات، في حالة ارتكاب جرائم الفساد من أي شخص موظف في الشركة خاضع لها عن طريق التبعية[135].

حثّت الاتفاقية الدول الأعضاء بضرورة التعاون فيما بينها في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي، خاصة فيما يتعلق بالتعاون في مجال التحريات والمتابعات في جرائم الفساد، تنفيذ العقوبات، تسليم المجرمين[136]. كما عالجت الاتفاقية أيضاً مسألة ازدواجية التجريم، بحيث لا يمكن للشخص المُتبّع في دولة طرف في الاتفاقية أن يُتبّع بنفس الجُرم في دولة أخرى طرف في الاتفاقية.

أتّت اتفاقية الاتحاد الأوروبي ضد رشوة الموظفين العموميين أحكاماً خاصة تتعلق بتفادي الغموض في تفسير وتطبيق أحكامها من جهة، ومن جهة أخرى، أزالت الاشكال الذي يتعلق بمسألة عدم وجود اتفاق ثنائي بين الدول الأعضاء؛ بحيث في هذه الحالة تمّ اعتماد آلية وفقاً لنص المادة 12 من الاتفاقية من أجل تفادي أي انسداد في مواجهة الفساد، تتمثّل في تدخل المجلس الأوروبي لتقديم حل من شأنه أن يرفع هذا الانسداد.

---

[133]– 28 عضو إلى غاية سنة 2016.

[134]- LEELEEA Shailendrasingh & ROQUILLY Christophe, Op.cit, p. 48.

[135]- Ces mesures sont également applicables aux personnes se trouvant dans une position de chef d'entreprises « de fait » c'est-à-dire celles qui ont un pouvoir de décision ou de contrôle au sein d'une entreprise, LEELEEA Shailendrasingh & ROQUILLY Christophe, Op.cit, p. 49.

[136]- Art. 7 à 9, du traité sur l'union européenne, relative à la lutte contre la corruption impliquant des fonctionnaires des communautés européennes ou des fonctionnaires des Etats membres de l'union européenne, Op.cit.

ب–اتفاقية الاتحاد الأوروبي لحماية المصالح المالية: مكافحة مباشرة للفساد الاقتصادي الدولي

قام مجلس الاتحاد الأوروبي من أجل حماية مصالحه المالية، باعتماد اتفاقية في 26 جويلية سنة 1995[137]، تهدف إلى تكريس النزاهة والشفافية في جميع المعاملات المالية، وكذا تجريم كل أشكال التحايل على المصالح المالية للمجموعة الأوروبية[138].

إنّ رغبة وإرادة الاتحاد الأوروبي في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي، لاسيّما تجريم كل الاتفاقات المحظورة بين الأشخاص الخاضعين للقانون الخاص، ومنع الشركات التجارية من تقديم الرشاوي للموظفين العموميين الوطنيين أو الأوروبيين هو جوهر اتفاقية حماية المصالح المالية للمجموعة الأوروبية[139].

ألزمت المادة الثانية من اتفاقية الاتحاد الأوروبي لحماية المصالح المالية الدول الأعضاء بتقرير عقوبات صارمة، فعّالة ضد كل أشكال التحايل التي يمكن أن تمُس المصالح المالية للمجموعة الأوروبية، بما فيها الفساد الدولي[140]. كما تضمّنت هذه الاتفاقية المسؤولية

---

[137]- L'instrument fondateur de la protection pénale des intérêts financiers des européens, la convention relative à la protection des intérêts financiers des communautés européennes, encore appelée « Convention PIF), a été adoptée le 26 juillet 1995. Elle a très vite été complétée par protocole additionnel portant spécifiquement sur la corruption, conclu le 27 septembre 1996. Il apparaissait en effet que la corruption d'un fonctionnaire des institutions européennes ou d'un Etat membre pouvait faciliter voir conditionner la réalisation d'une fraude au budget de l'Union, à la fois à l'égard de ses recettes et de ses dépenses. LELIEUR Juliette, « La place de l'Union Européenne et de son futur procureur financier dans la lutte contre la corruption », Actes du premier colloque d'Aix-Marseille, Presses Universitaires d'Aix-Marseille, 2015, p. 97.

[138]- GENEVOIS Antoine, Op.cit, p. 92.

[139]- La lutte contre la corruption est apparue dans ce processus de protection des intérêts financiers des communautés européennes, comme une priorité dans la mesure où les pots-de-vin constituent « un instrument privilégie pour les personnes privées désireuses de frauder et dépendantes pour la réussite de leur entreprises du bon vouloir de fonctionnaires publics, tant nationaux qu'européens », BAH Saliou, l'effectivité des conventions anti-corruption internationales, Op.cit., p. 46.

[140]- « Chaque Etat membre prend les mesures nécessaires pour assurer que les comportements visés à l'article 1er ainsi que la complicité, l'instigation ou la tentative relatives aux comportements visés à l'article 1er paragraphe 1, sont passibles de sanctions pénales effectives, proportionnées et dissuasives… », Article 2 de la convention de l'UN relative à la protection des intérêts financiers des communautés européennes du 26 juillet 1995, JOCE, n° 95/C 316/03, du 27 juillet 1995.

الجزائية لرؤساء ومسؤولي الشركات والأعوان الاقتصاديين، الذين لهم سلطة الرقابة داخل الشركة في حالة وجود شكل من أشكال التحايل ضد المصالح المالية للمجموعة الأوروبية، ارتكبه أي شخص يخضع لسلطاتهم[141]، فتقديم مزية لموظف عمومي وطني أو أوروبي يمثل تعارض وتحايل ضد المصالح المالية للمجموعة الأوروبية.

تدعُو اتفاقية الاتحاد الأوروبي لحماية المصالح المالية كذلك الدول الأعضاء في مباشرة اختصاصها القضائي، عندما يقع التحايل في اقليمها من طرف أي شخص متواجد فيه، أو عندما يكون التحايل مرتكب من طرف أحد مواطنيه في دولة أخرى[142].

الفرع الثاني

تدعيم الإطار القانوني الخاص بمكافحة الفساد

إنّ إرادة الدول الافريقية والعربية عبر اتفاقيات مكافحة الفساد، له تأثيراً فعالاً في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي، ممّا لو أظهرت ارادتها عبر قوانينها الوطنية فقط؛ بحيث ستتوّحد الجُهود والمواقف وبما يُفضي إلى تدويل الحلول لمواجهة هذه الظاهرة. فقد تبّنت دول الاتحاد الافريقي في 11 جويلية سنة 2003 اتفاقية لمنع الفساد ومكافحته (أولاً)، ثم سارت الدول العربية في نفس المنهج باعتمادها اتفاقية لمكافحة الفساد في 21 ديسمبر سنة 2010 (ثانياً).

[141]- « Chaque Etat membre prend les mesures nécessaires pour permettre que les chefs d'entreprises ou toute personne ayant le pouvoir de décision ou de contrôle au sein d'une entreprise puissent être déclarés pénalement responsables selon les principes définis par son droit interne… ». Art. 3 de la convention de l'UN relative à la protection des intérêts financiers des communautés européennes du 26 juillet 1995, Op.cit.

[142]– يهدف هذا الإجراء إلى تكريس التعاون القضائي التلقائي، أي دون المرور بالشكليات الدبلوماسية.

أولاً: دور اتفاقية الاتحاد الافريقي في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

نتيجةً للظروف التي تعيشها الكثير من الدول الافريقية وحجم الفساد الذي أفرزته[143]، فلقد كان للدول الأعضاء داخل منظمة الاتحاد الافريقي، ولمنظمات افريقية أخرى وبالاشتراك مع منظمات دولية، نشاطات عديدة هدفُها محاربة الفساد؛ وفي اجتماع ضمّ عدة دول افريقية تمّ تبنّي خمسة وعشرين (25) مبدأ التزمت الدول الأطراف بأن تتخذ الإجراءات اللازمة لوضعها موضع التنفيذ.

من هذه التدابير، إقامة مؤسسات لضمان الشفافية في المحاسبة وإدارة الأموال العامة؛ اعتماد وتطبيق قواعد سلوكية يلتزم بها الموظفين العموميون والتي تضمن عدم تعارض المصالح؛ اتخاذ كذلك ما يضمن استقلال الأجهزة والهيئات المُكلّفة بمكافحة الفساد وتجسيد فاعليتها؛ تعزيز الأطُر التي تُكرّس الشفافية والمساواة في المناقصات لاسيّما في العقود الدولية. كل هذه المبادئ التي استوجب على الدول الأعضاء في منظمة الاتحاد الافريقي احترامها وتنفيذها، أسفرت في 11 جويلية سنة 2003 عن اعتماد هذه الدول اتفاقية حول منع الفساد ومكافحته[144]؛ هذه الأخيرة التي آتّت بأحكام خاصة لمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي (1)، مع التركيز على أهمية التعاون الدولي في مجال محاربة الفساد الاقتصادي الدولي، والذي يعتبر الأداة الهامة في نجاح سياسية الدول الافريقية في مكافحة الفساد عموماً (2).

---

[143]– مما لاشكّ فيه أنّ الفساد لا يزال أكبر تحدّي يواجه الدول الإفريقية، هذه الأخيرة التي أثّر عليها الفساد اقتصادياً واجتماعياً؛ بحيث ووفقا لعدّة دراسات ومؤشرات استقصائية، بيّنت أنّ الدول الإفريقية هي الأكثر فساداً في العالم، وهي أقل البلدان نمواً وأكثر تخلفاً ويعتبر الفساد من بين الأسباب، للتفصيل أكثر، أنظر:

- Commission Economique pour l'Afrique, Conseil Consultatif de l'Union Africaine sur la corruption, Lutte contre la corruption, renforcement de la gouvernance en Afrique, Projet de document relatif au programme régional de lutte contre la corruption en Afrique (2011-2016), p. 1.

[144]– للمزيد من التفصيل حول مراحل تطور اعتماد اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته أنظر كل من:

– مصلع عبير، المرجع السابق، ص 97.

- Banque Mondiale, Combattre la corruption, Op.cit, pp. 84 et 85.
- BNOU-NOUCAIR Radouane, Op.cit, pp. 131 et 132.
- LEELEEA Shailendrasingh & ROQUILLY Christophe, Op.cit, p. 42.

1–الأحكام الخاصة بمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

تتميّز اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته المعتمدة بمابوتو (موزمبيق) في 11 جويلية سنة 2003[145]، والتي دخلت حيّز التنفيذ في 05 أوت سنة 2006[146]، بنطاقها الواسع بحيث تُجرم الاتفاقية الرشوة السلبية والايجابية سواءً في القطاع العام أو الخاص. كما تهدف إلى إرساء قواعد التعاون بين الدول الأطراف، بحثّهم على اعتماد تدابير فعّالة للوقاية وردع الفساد في القارة الافريقية، وكذا تحسين الحكم الراشد على مستوى دول الاتحاد الافريقي.

يُمكن تقسيم الاتفاقية إلى أربع محاور رئيسية، المحور الأول يتعلق بالوقاية، الثاني مُرتبط بالردع، أما المحور الثالث فيشمل التعاون الدولي، في حين المحور الأخير مخصّص للتربية والتحسيس بمخاطر الفساد. ورد في ديباجة الاتفاقية أهمية مكافحة الفساد خاصة الفساد الاقتصادي الدولي؛ بحيث أن هناك صلة بين الفساد وسائر أشكال الجريمة المنظمة وخصوصاً الجريمة الاقتصادية، إلى جانب أن الدول الأطراف اقتنعت بأن الفساد لم يُعدّ شأناً محلياً بل هو ظاهرة عابرة للحدود الوطنية، تمُس كل المجتمعات والاقتصادات مما يجعل التعاون الدولي على منعه ومكافحته أمراً ضرورياً[147].

جاءت المادة 19 من اتفاقية الاتحاد الافريقي خصيصاً لمواجهة الفساد الاقتصادي الدولي؛ بحيث تلتزم الدول الأطراف في الاتفاقية بالتعاون مع البلدان الأصلية للشركات المتعددة الجنسيات، على إضفاء طابع الجرائم الجنائية ومعاقبة العمولات السرية أو شكل آخر من أشكال الممارسات التي تتّسم بالفساد خلال العمليات التجارية الدولية ومنعها. كما يتعيّن على الدول الأطراف في الاتفاقية تعزيز التعاون الإقليمي والقاري والدولي لمنع ممارسات الفساد بمناسبة العمليات التجارية الدولية[148].

---

[145]– اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته المعتمدة بمابوتو في 11 جويلية سنة 2003، المرجع السابق.

[146]– صادقت الجزائر على الاتفاقية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06–137، السالف الذكر.

[147]- MEHDI Djazira, Les instruments de lutte contre le blanchiment d'argent en Algérie, thèse de doctorat en droit, Faculté de Droit, Université Nice Sophia Antipolis, 2015, p. 75.

[148]– الفقرة الأولى والثانية من المادة 19 من اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته، المرجع السابق.

تدُل التدابير المُقرّرة في نص المادة 19 من اتفاقية الاتحاد الافريقي، والتي يستوجب على الدول الأطراف أخذها بعين الاعتبار في قوانينها الداخلية، على أهمية مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، خاصة تزامُنها مع التطورات الاقتصادية التي تشهدها القارة الافريقية[149]، وارتباطها أيضاً مع الشراكة الجديدة للتطور في افريقيا[150].

2–التركيز على أهمية التعاون الدولي في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي

وردت عدّة أحكام في اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته تُلزم الدول الأطراف بضرورة مكافحة الفساد باعتباره ظاهرة عالمية، فيجب العمل عن كثب مع المنظمات المالية الدولية، الإقليمية، للقضاء على الفساد في برامج المساعدات الإنمائية والتعاون. كما يتطلب أن يكون هناك تعاون طبقاً لأحكام المواثيق الدولية ذات الصلّة بالتعاون الدولي في المسائل الجنائية، لأغراض التحقيقات والإجراءات المتعلقة بمختلف الجرائم التي تندرج في نطاق هذه الاتفاقية[151].

تلتزم الدول الأطراف وفقاً لاتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته بتفعيل المساعدة القانونية المتبادلة بينها لمنع كل أشكال الفساد، والجرائم ذات الصلّة والكشف عنها والتحقيق فيها والمعاقبة عليها. كما يتعيّن من جهة أخرى أن تكون هناك مساعدة وتعاون بين جميع دول الأطراف في البحث عن الوسائل أو العائدات المُرتبطة بأعمال الفساد والكشف عنها، متابعتها، إدارتها، تجميدها أو مصادرتها[152].

---

[149]- Les objectifs de la convention anti-corruption de l'Union Africain coïncident avec les préoccupations de développement économique et politique du continent Africain, BAH Saliou, L'effectivité des conventions anti-corruption internationales, Op.cit, p. 63.

[150]- Le NEPAD, lancé par les présidents Thabo M'BEKI d'Afrique de Sud, Olusegun OBASANJO du Nigeria, Abdoulaye WADE de Sénégal, Abdelaziz BOUTEFLIKA d'Algérie, et Hosni MOUBAREK d'Egypte, se propose notamment d'introduire plus de transparence et de démocratie dans la gestion des affaires publiques et vise à mettre en place sur ces questions un processus d'évaluation par les pairs, pour plus de détails voir : GENEVOIS Antoine, Op.cit. p. 96.

[151]–الفقرة الرابعة والخامسة من المادة 19 من اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته، المرجع السابق.

[152]- DELL Gillian, Convention contre la corruption en Afrique, que peut faire la société civile pour qu'elles fonctionnent ? Guide de plaidoyer pour la société civile, édition Transparency International, Berne, 2006, p. 23.

إنّ ما ينبغي ذكره أنّه تمّ استحداث طبقاً لنص المادة 22 من اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته، آلية للمتابعة تتمثل في المجلس الاستشاري حول الفساد داخل الاتحاد الافريقي، وهذا من أجل تعزيز وتشجيع اتخاذ وتطبيق الإجراءات اللازمة لمنع الفساد في القارة الافريقية، وكذا جمع المعلومات وتحليل سلوك وتصرفات الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في افريقيا[153].

ثانياً: مساهمة الاتفاقية العربية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

تُعاني الدول العربية مثل بقيّة الدول السائرة في طريق النمو من آفة الفساد وأثرها المُدمّرة على جهود التنمية[154]؛ لذلك فإن جامعة الدول العربية وضعت مسألة الوقاية من الفساد ومكافحته في مقدمة أولويتها، باعتبارها شرطاً ضرورياً لإنجاح برامج التنمية الاقتصادية[155]، وقد جاءت خطة اعداد مشروع اتفاقية عربية لمكافحة الفساد منذ سنة 2003، من خلال لجنة مشتركة مشكّلة من ممثلي وزرات العدل والداخلية في الدول العربية، وكان هذا المشروع متطابقاً في معظم أحكامه وصياغاته مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وذلك لتفادي أي

[153]– للتعرف على اختصاصات المجلس الاستشاري وكيفية سيره، أنظر المادة 22 من اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته، المرجع السابق.

[154]– رمزي محمود، الأزمة المالية والفساد العالمي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص 105. بوزيد سايح، "سُبُل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية"، مجلة الباحث، عدد 10، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2012، ص 64.

[155]– البشري محمد الأمين، الفساد والجريمة المنظمة، مكتبة المالك فهد الوطنية، الرياض، 2008، ص 154. عاشور أحمد صقر، مكافحة الفساد في الدول العربية، إشكالية البحث والقياس، بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية حول: المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية، بيروت، 2006، ص 59.

اختلاف في الصياغات القانونية بين الاتفاقية العربية واتفاقية الأمم المتحدة[156] قد يؤدي إلى اثارة تفسيرات مختلفة وربما متناقضة بين نصوص الاتفاقيتين[157].

تظهر مساهمة أحكام الاتفاقية العربية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي خصوصاً، في التأكيد على التزامات الدول العربية تجاه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وكذا حث الدول الأطراف على ضرورة مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي (1)، وفي هذا الصدّد حاولت من خلال استحداث آلية للرقابة تقييّم التزامات وجهود الدول الأطراف في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي (2).

1–حث الدول العربية على ضرورة مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

اعتمدت الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في 12 ديسمبر سنة 2010 في القاهرة (جمهورية مصر العربية)[158]؛ وتعتبر إطاراً قانونياً داعماً لتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على الصعيد العربي، وأرضية ستقام عليها أو تنبثق عنها هياكل وآليات إقليمية لتنفيذها، من أجل مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي بكل فعالية.

تحتوي الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد على ديباجة و35 مادة تناولت تجريم الفساد بكل أشكاله، الزامية اتخاذ التدابير الوقائية والردعية لمكافحة الفساد، إلى جانب ضرورة التعاون بين الدول في مجالات مختلفة لتفعيل المكافحة المشتركة للفساد.

---

[156]– تستدعي الإشارة إلى أنّ أحكام الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد هي نفس الأحكام الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهذا ما يدفع إلى التساؤل حول جدوى ابرام الاتفاقية العربية في الوقت الذي لم تتضّمن أي جديد يُذكر فيما يخص مكافحة الفساد، وهذا عكس الاتفاقية الافريقية لمنع الفساد ومكافحته، والتي تختلف في مسائل عديدة مع اتفاقية الأمم المتحدة، لاسيّما في مجال المصطلحات المستخدمة؛ بحيث جاءت هذه الأخيرة أكثر دقة وأكثر الزاماً مقارنة مع تلك الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، سيتم التفصيل في مثل هذه الإشكالات الفصل الأول من الباب الثاني.

[157]– محمد رضوان بن خضراء، "تجربة جامعة الدول العربية في مجال مكافحة الفساد ودعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، أعمال الملتقى حول: الشراكات لدعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة في الدول العربية، جامعة الدول العربية، بيروت، أيام 27 و28 و29 جوان سنة 2008، ص 05.

[158]– الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد المحررة بالقاهرة في 21 ديسمبر سنة 2010، المرجع السابق.

تُؤكّد الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد على ضرورة التعاون العربي لمنع الفساد باعتباره ظاهرة عابرة للحدود الوطنية، ومن أجل هذا جاءت أحكام عديدة في الاتفاقية لمواجهة الفساد الاقتصادي الدولي؛ بحيث كرّست المادة الرابعة تجريم رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية فيما يتعلق بالعمليات التجارية الدولية. كما يستوجب على الدول الأطراف اتخاذ التدابير اللازمة للوقاية ومكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، لاسيّما العمل مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة والمشاركة في البرامج والمشاريع الدولية الرامية إلى الوقاية من الفساد[159].

إنّ مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي بكل فعّالية، لا يتحقق إلاّ إذا كانت هناك مساعدة قانونية متبادلة بين الدول الأطراف في الاتفاقية، خاصة في التحقيقات والملاحقات والإجراءات القضائية المتصلة بالجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية. كما لا يمكن تحقيق ذلك إلاّ بوجود تعاون بين الدول في أغراض المصادرة، نقل الإجراءات الجنائية، تسليم المجرمين، التحقيقات المشتركة في مجال استرداد العائدات الاجرامية[160].

2–محاولة تقيّيم جهود الدول في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

يقوم ويرتكز نجاح الاتفاقية العربية في مكافحة الفساد في النهاية على التعاون الدولي الفعّال بين الدول الأعضاء؛ حيث أنّ التعاون في مجال مكافحة الفساد هو لب هذه الاتفاقية وجوهرها، وهو عنوانها الأساسي، وبدونه لن يتم تحقيق أهدافها؛ لأن الفساد في عالم اليوم يتحرك بين الحدود الدولية تمامًا كما ينشط في داخل الدول، لأجل ذلك جاءت أغلب مواد هذه الاتفاقية ملزِمة بالتعاون، ومبيّنة أهميته في مكافحة الفساد.

[159]– في هذا الصدّد يتعيّن على الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد ترجمت كل هذه التدابير الضرورية في قوانينها الداخلية الخاصة بمكافحة الفساد، لكن ما ينبغي ذكره أنّ الالتزام الحقيقي بهذه التدابير يرجع بالدرجة الأولى إلى مدى وجود إرادة سياسية في تطبيقها؛ بحيث كل هذه التدابير نصّت عليها سابقاً كل من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد، ولم يُتم تكريسها عملياً.

[160]– تتضمن المواد من 20 إلى 26 و27 و30، من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد مجالات التعاون الدولي.

تجدُر الإشارة إلى أنّه تمّ انشاء وفقاً لنص المادة 33 من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد مؤتمر الدول الأطراف، وهذا من أجل تحسين قدرة الدول وتعاونها على تحقيق أهداف الاتفاقية وتشجيع تنفيذها، وكذا التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية الحكومية غير الحكومية ذات الصلة من أجل محاربة فعالة للفساد الاقتصادي الدولي.

يتولى الأمين العام للجامعة العربية دعوة الدول الأطراف في الاتفاقية إلى عقد مؤتمر تقييمي لالتزامات الدول في مجال محاربة الفساد، وهذا ما جرى في ديسمبر سنة 2015، أين تمّ عقد أول مؤتمر للدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد –وهذا بعد تأخر دام أربع سنوات–[161]، في مقر الجامعة العربية بالقاهرة، وتمّ مناقشة مواضيع متعدّدة لاسيّما اعتماد مشروع النظام الداخلي للمؤتمر، والنظر في السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق أهداف الاتفاقية[162]. كما تمّ عقد دورة ثانية لمؤتمر الدول الأطراف في ديسمبر سنة 2017، وهذا من أجل تحسين قدرة الدول الأطراف وتعاونها على تحقيق الأهداف المُبيّنة في الاتفاقية من أجل تشجيع تنفيذها وتيسير تبادل المعلومات بين الدول الأطراف والمنظمات والآليات الدولية والإقليمية، وحتى مع المنظمات غير الحكومية ذات الصلة بمكافحة الفساد[163].

حاولت الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد خلال اجتماعات مؤتمر الدول الأطراف، تشجيع وتحسين قدُرات الدول في مجال مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، وهذا بزيادة درجة التنسيق والتعاون العربي؛ لكن ما يُلفت الانتباه أنّه لا يوجد تقرير مفصل حول هذه الاجتماعات وغياب تقييّم حقيقي لالتزامات الدول بتنفيذ أحكام الاتفاقية، ويبقى المؤتمر مجرد آلية لتقديم توصيات عامة دون دراسة حالة الدول منفردة.

---

[161]– يتعيّن وفق نص المادة 33 من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، عقد أول مؤتمر للدول الأطراف في موعد أقصاه سنة واحدة بعد بدء نفاذ هذه الاتفاقية.

[162]– الهيئة الوطنية السعودية لمكافحة الفساد، انطلاق أعمال الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، منشور في موقع:
https://www.nazaha.gov.sa/Media/News/Pages/news881.aspx consulté le 25/01/2017.

[163]– جامعة الدول العربية، الدورة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، منشور في موقع:
http://www.leagueofarabstates.net/ar/news/Pages/NewsDetails.aspx?RID=1395 le 25/01/2017.

المبحث الثاني

مساهمة القوانين الوطنية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

يُعتبر الفساد الاقتصادي الدولي والذي تُعاني منه جميع دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، من المشاكل الاقتصادية الأكبر تأثيراً والتي تؤرق مخططي وصانعي السياسة الاقتصادية؛ وهذا بالرغم من اختلاف حجمه وآثاره تبعاً لاختلاف التركيبة السياسية والاقتصادية لكل دولة، والفساد ليس بحال من الأحوال قضية جديدة إلاّ أن زيادة حجمه واتساع دائرته وترابط آلياته بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل، مما يُهدد مسيرة التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي؛ ولهذا شهِد في السنوات الأخيرة اهتماماً متنامياً على المستوى الوطني والمحلي.

إنّ اهتمام الدول بمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي لم يكُن موضوعاً محورياً خلال فترة السبعينات والثمانينات[164]؛ بحيث كان التركيز على النواحي القانونية والإدارية للفساد فقط[165]، غير أن الوضع تغيّر تماماً في مطلع التسعينات بحيث بدأ الاهتمام بموضوع الفساد بشكل خاص باعتباره عامل من العوامل التي تؤثر على فعالية الأداء الاقتصادي وعلى التنمية الاقتصادية ككل. هذا الاهتمام ناتج عن عاملين أساسيين، أوّلهما غالبية الدول شهدّت تحولات جذرية على الساحة الاقتصادية لمسايرة التطورات الاقتصادية الدولية، أما العامل الثاني فيتمثل في ضرورة خضوع هذه الدول للالتزامات الدولية الناتجة عن انضمامها لمختلف الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة الفساد، والتي فرضت عليها مواجهة ظاهرة الفساد الاقتصادي الدولي؛ والجزائر واحدة من الدول التي وضعت آليات قانونية لمواجهة الفساد الاقتصادي الدولي (المطلب الأول).

---

[164]– في هذه الفترة كان النظام الاشتراكي هو السائد خاصة في الدول السائرة في طريق النمو، وكانت نظرة مكافحة الفساد غير واسعة واقتصرّت فقط على بعض مظاهر وأشكال الفساد.

[165]– إمنصوران سهيلة، الفساد الاقتصادي واشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي، دراسة اقتصادية تحليلية، حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 124.

لكن تحليل التجربة الجزائرية بتشخيص مواطن الضعف والقوة يفرض التطرق إلى تجارب دول أخرى والتي هي أيضاً اهتمت بموضوع مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي؛ بحيث يعتبر كل من القانون الأمريكي والفرنسي من التجارب الرائدة في مجال مكافحة هذه الظاهرة والتي تستجيب للمقتضيات الحديثة لمواجهة هذا الاجرام المنظم (المطلب الثاني).

المطلب الأول

دور النصوص القانونية الجزائرية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

عرّفت الجزائر تطورات هامة في الساحة الاقتصادية تُرجمت بتبني إصلاحات جذرية تمثلّت بالانتقال من الاقتصاد الموّجه إلى الاقتصاد الحر[166]. هذا ما دفع إلى الاهتمام بظاهرة الفساد الاقتصادي الدولي باعتبارها أحد العوامل المُؤثّرة سلباً على الاقتصاد الجزائري، ضّف إلى ذلك فإن الجزائر ورغبة منها في مكافحة الفساد انضمت إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بهذا الشأن[167]. كل هذه العوامل جعلت من محاربة الفساد الاقتصادي الدولي حتمية

[166]– إنّ من بين الإصلاحات التي كرّستها الجزائر بعد الأزمة الاقتصادية التي عرفتها في سنوات الثمانينات، بعد انخفاض عائداتها من البترول، تحرير النشاط الاقتصادي بفتح المجال أمام المبادرة الخاصة، اعتماد مبدأ المنافسة الحرة كمبدأ أساسي لتنظيم الحياة الاقتصادية، التخلي عن فكرة التسيير الإداري المركزي للسوق والانسحاب من الحقل الاقتصادي، وضع ميكانيزمات جديدة ذات طابع ليبرالي لضبط النشاط الاقتصادي، للمزيد من التفصيل حول هذه المسألة أنظر:

– قانون رقم 88–01 مؤرخ في 12 جانفي سنة 1988، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، ج.ر.ج.ج عدد 02، مؤرخ في 13 جانفي سنة 1988. (ملغى جزئيا)

– قانون رقم 88–03 مؤرخ في12 جانفي سنة 1988، يتعلق بصناديق المساهمة، ج.ر.ج.ج عدد 02، مؤرخ في 13 جانفي سنة 1988. (ملغى)

– مرسوم رقم 88–201 مؤرخ في 18 أكتوبر سنة 1988، يتضمن إلغاء جميع الأحكام التنظيمية التي تخول المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي التفرد بأي نشاط اقتصادي أو احتكار للتجارة، ج.ر.ج.ج، عدد 42 لسنة 1988.

– أمر رقم 95–22 مؤرخ في 26 أوت سنة 1995، يتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، ج.ر.ج.ج عدد 48، مؤرخ في 03 سبتمبر سنة 1995. (ملغى)

- ZOUAIMIA Rachid, « Note introductive : le l'Etat interventionniste à l'Etat régulateur », Actes du colloque national sur les autorités de régulation indépendantes en matière économique et financière, Faculté de Droit, Université Abderrahmane Mira, Bejaia, le 23 et 24 mai 2007, pp. 5-18.

[167]– إنّ أول اتفاقية دولية انضمت إليها الجزائر هي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ وذلك بموجب مرسوم رئاسي رقم 04–128، السالف الذكر. ثم انضمت إلى اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته بموجب مرسوم رئاسي رقم 06–

لابدّ من مواجهتها عن طريق تكريس أحكام قانونية في القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته (الفرع الأول).

يقتضي لضمان مكافحة فعّالة، شاملة ومتكاملة للفساد الاقتصادي الدولي، وارتباط هذه الظاهرة بجرائم عديدة لاسيّما جريمة تبييض الأموال، وجود أحكام في القانون الخاص بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما لتساهم في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي (الفرع الثاني).

الفرع الأول

دور قانون الوقاية من الفساد ومكافحته

تعتبر جرائم الفساد من أخطر الجرائم التي تُعاني منها الدول النامية[168] منها الجزائر لتأثيراتها السلبية والبليغة على الجانبيين الاقتصادي والاجتماعي[169]؛ لذلك فالمشرع الجزائري ومحاولةً منه مواجهة الخطورة الاجرامية ذات الأنماط المُتعدّدة والمتطورة، بادّر إلى تجريم أفعال الرشوة واستغلال النفوذ وغيرها من جرائم الفساد منذ الاستقلال ضمن أحكام مواد قانون العقوبات[170]؛ لكن تطور أساليب ارتكاب مثل هذه الجرائم وظهور اشكال حديثة للفساد وارتباطه بالجريمة المُنظّمة وتجاوزه الحدود الوطنية، دفعت بالمشرع الجزائري إلى اتخاذ إجراءات سريعة ووضع أدوات قانونية للحدّ من هذه الظاهرة من جهة، واحتراماً للالتزامات الدولية المُنبثقة عن المُصادقة على مختلف الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة الفساد من جهة أخرى.

137، السالف الذكر. أخر هذه الاتفاقيات التي صادقت عليها الجزائر هي الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد المحررة بالقاهرة في 21 ديسمبر سنة 2010، بموجب مرسوم رئاسي رقم 14–249، السالف الذكر.

[168]– للتذكير فقط، أنّ الفساد ليس مقصور فقط على الدول النامية، وإنّما تعاني منها كل الدول لكن بدرجات متفاوتة الخطورة، ويقابلها تباين واختلاف أيضاً في درجة مكافحته.

[169]- ZAGAINOVA Anastassiya, « Les défis de la corruption dans les pays en transition », Revue d'Etudes et de Critique Sociale, n°25, 2008, p. 13.

[170]– كانت جرائم الفساد معاقب عليها قبل سنة 2006، أي قبل صدور القانون الخاص بالوقاية من الفساد ومكافحته والمستقل عن قانون العقوبات، ضمن أحكام قانون العقوبات الجزائري من المادة 126 إلى المادة 134، للاطلاع على هذه المواد، أنظر قانون العقوبات الجزائري، الطبعة الرابعة، مطبوعات الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 2005. (هذه المواد تمّ الغائها بصدور قانون رقم 06–01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته).

تبعاً لكل ما سبق، ومن أجل انسجام التشريع الداخلي مع التشريع الدولي (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على الخصوص) ومُحاولة الحّد من الفساد عموماً والفساد الاقتصادي الدولي خصوصاً، جاء القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته[171] بتدابير وقائية للحيلولة دون تفشيه (أولاً)، وأخرى ردعية لتجريمه وقمعه (ثانياً)، إلى جانب مجالات التعاون الدولي الضرورية لمحاربة مشتركة للفساد الاقتصادي الدولي (ثالثاً).

أولاً: التدابير الوقائية لمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

إنّ أهمية موضوع الفساد وعالميته كقضية تشغل اهتمام المجتمع الدولي[172] جعل المشرع الجزائري أمام ضرورة وضع تشريع مستقل لمكافحة الفساد لاستيعاب مختلف الجرائم؛ ودعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، وكذا تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص[173].

تُشكّل كل من الشفافية والمساءلة شروطاً أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، فإذا غاب هذين المفهومين استفحل الفساد وتصبح بالتالي مواجهته أمراً مستعصياً، لأنه يرتبط بباقي أشكال الجريمة وبالتحديد الجريمة المُنظّمة والجرائم الاقتصادية[174]؛ لذلك فالأولوية في مواجهة هذه الظاهرة تكون بالوقاية منها، فالمشرع وضع جملة من التدابير التي تهدف إلى الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي، لاسيّما ما يتعلق بإجراءات الصفقات العمومية والعقود الدولية (1)، وما يتعلق أيضاً بالتدابير الخاصة بالتوظيف باعتبار الموظف حجر الزاوية في مكافحة الفساد في المعاملات التجارية الدولية (2)، إلى جانب الأحكام الوقائية في القطاع الخاص (3).

171– قانون رقم 06–01، السالف الذكر.

172– ميموني فايزة، "السياسة الجنائية للمشرع الجزائري في مواجهة ظاهرة الفساد"، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 5، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012، ص 225.

173– شعراوي خالد، الإطار التشريعي لمكافحة الفساد، دراسة مقارنة لتشريعات بعض الدول، مركز العقد الاجتماعي، القاهرة، 2011، ص. ص 3–5.

174– ميموني فايزة، المرجع السابق، ص 230.

1–التدابير الوقائية في مجال الصفقات العمومية والعقود الدولية

حدّدت المادة التاسعة من القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته جملة من المعايير التي يتعيّن مراعاتها في مجال الصفقات العمومية؛ وتنُص على أنّه: " يجب أن تؤسس الإجراءات المعمول بها في مجال الصفقات العمومية على قواعد الشفافية والنزاهة والمنافسة الشريفة وعلى معايير موضوعية".

تضمّن نص المادة التاسعة من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، جُملة من القواعد التي يستوجب على المصلحة المتعاقدة ومستخدميها مراعاتها لضمان نزاهة وشفافية الصفقات العمومية والعقود الدولية[175]؛ من بينها الإعداد المسبق لشروط المشاركة والانتقاء؛ وباعتبار الصفقة العمومية عقد من عقود الإذعان، فإنّ الإدارة تقوم قبل الإعلان عن المنافسة بإعداد الشروط والأحكام المتعلقة بالصفقة بإدارتها المُنفردة وفقا لما يُسمى بدفتر الشروط[176]، والذي يُعّد بمثابة عقد ملزم للإدارة وللمتعامل المتعاقد في حالة منحه الصفقة، وعلى العموم فإن دفتر الشروط وثيقة هامة جداً باعتبارها احدى الوثائق الأساسية لإجراء المنافسة وتجسيد مبدأ حرية المشاركة. إلى جانب علانية المعلومات المتعلقة بالصفقة فتبدأ إجراءات المناقصة عن طريق إعلان المنافسة بتمكين المترشحين للصفقة من دفتر الشروط الخاص بها[177]؛ إذ يتجسد مبدأ

---

[175]– جاء القانون الخاص بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، بأحكام تتعلق بمكافحة الفساد في مجال الصفقات العمومية، والتي تعتبر تدعيماً وتفصيلاً لما ورد في نص المادة التاسعة من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته؛ أمّا يتعلق بالوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي فتنص المادة 93 من القانون المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام على أنّه: " لا يمكن المتعامل الاقتصادي المتعهد في صفقة عمومية أن يكون في وضعية نزاع مصالح ذي علاقة بالصفقة المعنية. وفي حالة ظهور هذه الوضعية، فإنه يجب إعلام المصلحة المتعاقدة". للتفصيل أكثر يرجى الاطلاع على المواد من 88 إلى 94 من المرسوم الرئاسي رقم 15–247، مؤرخ في 16 سبتمبر سنة 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، ج.ر.ج.ج عدد 50، مؤرخ في 20 سبتمبر سنة 2015.

[176]– يشمُل دفتر الشروط على الخصوص، دفاتر البنود الإدارية العامة، دفاتر التعليمات التقنية المشتركة، ودفاتر التعليمات الخاصة، وهذا حسب نص المادة 26 من نفس القانون.

[177]- Voir pour plus de détails : ALT Eric & LUC Irène, La lutte contre la corruption, Presses Universitaires de France, Paris, 1997, p. 25. BA Adiouma, « Réflexions sur les fondements constitutionnels du droit des marches publics », Revue de la Recherché Juridique Droit Prospectif, vol. 1, n° 4, 2006, p. 2186.

علانية المعلومات المتعلقة بالصفقة من خلال عملية الإشهار التي تقوم بها المصلحة المتعاقدة[178].

2–التدابير الوقائية في مجال التوظيف

إنّ عدم إتباع معايير واضحة ودقيقة في مجال تعيين الموظفين من شأنه أن يُؤثر على فعّالية وكفاءة الجهاز الحكومي، فعلى عاتق الحكومة مسؤولية وجود جهاز إداري يتكوّن من الموظفين يتمتعون بالكفاءة والجدارة، الحياد والتنافي[179]، فالرشوة مثلا إذا ما استخدمت في عملية التوظيف فستؤدي إلى خلق جهاز إداري ضعيف ليس لديه الكفاءة لتحمُل عبء مسؤولية التنمية وتابعاتها[180].

بهدف تعيين مسؤولين يتمتعون بالنزاهة والكفاءة في المناصب الإدارية، وضع المشرع الجزائري في القانون الخاص بالوقاية ومكافحة الفساد، مجموعة من المبادئ التي يستوجب على الجهات المُختصة بالتعيين مراعاتها، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

– مبادئ النجاعة والشفافية والمعايير الموضوعية مثل الجدارة والإنصاف والكفاءة؛

– الإجراءات المناسبة لاختيار وتكوين الأفراد المرشحين لتولي المناصب العمومية التي تكون أكثر عرضة للفساد؛

– أجر مُلائم بالإضافة إلى تعويضات كافية؛

---

[178]– تنص المواد من 61 إلى 66 من المرسوم الرئاسي رقم 15–247 السالف الذكر، على كيفية وأساليب الاشهار والاعلان عن المنافسة.

[179]– يكتسي مبدأ التنافي أهمية بالغة في مكافحة الفساد وهذا ما دفع المشرع الجزائري إلى صياغة نص قانون يتعلق بحالات التنافي والالتزامات الخاصة ببعض المناصب والوظائف، والذي يهدف إلى منع تعارض المصالح وتحديد كل حالات التنافي المرتبطة بالمناصب والوظائف، أنظر: أمر رقم 07–01 مؤرخ في 01 مارس سنة 2007، يتعلق بحالات التنافي والالتزامات الخاصة ببعض المناصب والوظائف، ج.ر.ج.ج عدد 16 مؤرخ في 07 مارس سنة 2007.

[180]– راجع كل من: فهمي محمود صلاح الدين، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1994، ص 93. سعدي حيدرة،" كيف عالج المشرع الجزائري جريمة الرشوة في القانون رقم 06–01 المؤرخ في 2006/02/20 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته؟"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، 2010، ص 50.

– إعداد برامج تكوينية وتعليمية[181] مُلائمة لتمكين الموظفين العموميين من الأداء الصحيح والنزيه ومن تكوين متخصص يزيد وعيهم بمخاطر الفساد[182]؛

ألزم المشرع الجزائري في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته جميع الموظفين العموميين التصريح بممتلكاتهم[183]، والذي يُعتبر من الإجراءات التي تتّخذُها الدول لمراقبة حركة الأموال التي يحوزُها الموظفون العموميون، وهذا من أجل الكشف عن حالات الثراء السريع التي تنبئ بإمكانية تورطهم في قضايا الفساد[184].

3–التدابير الوقائية في القطاع الخاص: ضمان مكافحة شاملة للفساد الاقتصادي الدولي

يتطلب إضافة إلى وجود تدابير وقائية في القطاع العام لمواجهة الفساد الاقتصادي الدولي؛ توافر إجراءات وقائية في القطاع الخاص لضمان مكافحة فعّالة، شاملة ومتكاملة لهذه الظاهرة الدولية. من بين التدابير الوقائية لمنع ضلوع القطاع الخاص في الفساد، تعزيز الشفافية بين كيانات القطاع الخاص[185]، تعزيز التعاون بين الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد في هذا

---

[181]– يمكن الإشارة في هذا الشأن إلى التجربة المغربية؛ بحيث قامت السلطات المغربية ابتداءً من سنة 1980، باتفاق الشراكة مع المدرسة الوطنية للإدارة المغربية، من أجل تدريب وتكوين جميع المكلفين بإبرام الصفقات العمومية وتوعيتهم بمخاطر الفساد، أنظر في هذا الشأن: موري سفيان، مدى فعالية أساليب رقابة الصفقات العمومية على ضوء قانوني الصفقات العمومية والوقاية من الفساد ومكافحته، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، 2012، ص 90.

[182]– المادة الثالثة من قانون رقم 06–01، السالف الذكر.

[183]– تنص المادة الرابعة فقرة1 التي جاءت تحت عنوان "التصريح بالممتلكات" من قانون رقم 06–01، السالف الذكر، على أنّه: "قصد ضمان الشفافية في الحياة السياسية والشؤون العمومية وصون نزاهة الأشخاص المكلفين بخدمة عمومية، يلزم الموظف العمومي التصريح بممتلكاته"

[184]– تياب نادية، آليات مواجهة الفساد في مجال الصفقات العمومية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2013، ص 29.

[185]- يتضح أن شفافية المؤسسات تتعلق بجانبين، الأول مُتصّل بوضوح الاجراءات وصحة ومصداقية عرض المعلومات والبيانات الخاصة بها والتحديد الدقيق للعلاقة القائمة بين أصحاب المصالح للوصول للغايات والأهداف المعلنة مسبقاً؛ أماّ الجانب الثاني فهو خاص بعلاقة المؤسسة مع متعامليها وحقهم في الحصول والوصول للمعلومات الصحيحة والحقيقية في الوقت المناسب، وهناك عدة أساليب على المستوى الدولي وحتى على المستوى الداخلي لتحسين رفع مستوى الشفافية في أداء المؤسسات ما طالما توافرت الارادة الحقيقية لتحقيق ذلك؛ أنظر في هذا الشأن: موري سفيان، "اعتماد معايير مكافحة الفساد: شرط أساسي لتنمية الشركات التجارية (دراسة مقارنة)"، أعمال الملتقى الدولي حول: حماية الشركات التجارية بين مبدأ

القطاع، وضع معايير وإجراءات بغرض الحفاظ على نزاهة كيانات القطاع الخاص، ضّف إلى ذلك ضرورة اتخاذ معايير المُحاسبة وتدقيق الحسابات المعمول بها في القطاع الخاص[186].

ثانياً: تنوع العقوبات الرادعة للفساد الاقتصادي الدولي

إذا كان الهدف من وضع تدابير وقائية لمواجهة الفساد الاقتصادي الدولي هو الحيلولة دن تفشي هذه الظاهرة، فإنّها غالباً ما ترقى إلى مستوى أخطر ألاّ وهو الجريمة؛ لذلك فإن تدخُل المشرع الجزائري عن طريق وضع تدابير ردعية للتصدي لهذا السلوك الاجرامي أكثر من ضروري[187].

تظهر التدابير القمعية التي تهدف إلى مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته ، من خلال ما تنُص عليه المادة 28 منه؛ حيث يُعاقب بالحبس من سنتين إلى عشر سنوات وبغرامة مالية، كل من وعد موظفاً عمومياً أجنبياً أو موظف في منظمة دولية عمومية بمزية غير مستحقة، أو عرضها عليه أو منحه إياها بشكل مباشر أو غير مباشر سواءً كان ذلك لصالح الموظف نفسه، أو لصالح شخص أو كيان أخر، لكي يقوم ذلك الموظف بأداء عمل أو الامتناع عن أداء عمل من واجباته، وذلك بغرض الحصول أو المحافظة على صفقة أو أي امتياز غير مستحق ذي صلة بالتجارة الدولية أو بغيرها؛ نفس العقوبة تُطبّق عندما يتعلق الأمر بأخذ فوائد غير مستحقة في العقود والمزايدات أو المناقصات[188].

المنافسة الحرة وحتمية الفعالية الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، يومي 26 و27 نوفمبر 2014، ص 102.

[186]– أنظر المادتين 13 و14 من قانون رقم 06–01، السالف الذكر.

[187]– يُلاحظ إلى أنّه ليس هناك نص يحمل مباشرة تسمية "جريمة الفساد الاقتصادي الدولي" في قانون رقم 06–01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته السالف الذكر، وإنّما الفساد الاقتصادي الدولي قد يتخذ إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، فمثلاً جريمة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية المنصوص عليها في المادة 28 من هذا القانون لها صلة مباشرة بالفساد الاقتصادي الدولي، على أساس تحقق الصفة الدولية لهذه الرشوة، وتعلقها بالمعاملات التجارية الدولية.

[188]– المادة 35 من قانون رقم 06–01، السالف الذكر.

يرجع تدخُل المشرع الجزائري بموجب قانون الوقاية من الفساد ومكافحته في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي إلى سببيّن، أولهما أنّ القانون الداخلي يُشكل القاعدة الأساسية في كل مكافحة للفساد على المستوى الدولي، وذلك أنّ كل الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنيّة بمكافحة الفساد تحُث الدول الأطراف على ضرورة مكافحة هذا النوع من الجرائم على المستوى الداخلي، لعدم وجود سلطة تفرض الجزاء على المستوى الدولي، ثانيهما، أنّ مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي في القوانين الداخلية تُعدّ احتراماً للالتزامات الدولية المنبثقة عن الانضمام إلى كل هذه الاتفاقيات.

يُعاقب القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته الرشوة في القطاع الخاص[189] بالحبس من ستة أشهر إلى خمس سنوات وبغرامة مالية؛ وهذا في كل من وعد أو منح بشكل مباشر أو غير مباشر، مزية غير مستحقة على أي شخص يُدير كياناً تابعاً للقطاع الخاص، أو يعمل لديه بأية صفة كانت، سواء لصالح الشخص نفسه أو لصالح شخص أخر، لكي يقوم بأداء عمل أو الامتناع عن أداء عمل، ممّا يُشكل اخلالاً بواجباته؛ نفس العقوبة تُطبق في حالة اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص[190].

الجدير بالذكر أنّه ومن أجل تسهيل جمع الأدلة المتعلقة بجرائم الفساد، يمكن اللجوء وفقاً للقانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته إلى أساليب التحري الخاصة، والتي تتمثل في التسليم المراقب أو الترصد الالكتروني والاختراق[191].

---

[189]– يتعيّن إبداء ملاحظة في هذا المقام، أنّ الفساد الاقتصادي الدولي يمكن أن يكون في القطاع العام، كتقديم أو وعد أو عرض رشوة لموظف عمومي من قِبل شركة أو مؤسسة أجنبية، كما يمكن أن نجده في القطاع الخاص في عكس ذلك، أي عندما تُقدم أو تعرض شركة جزائرية رشوة لموظف عمومي أجنبي؛ ضف إلى ذلك حصول على أموال غير مستحقة سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص وتحويلها إلى خارج الحدود الوطنية يدخل أيضاً في نطاق الفساد الاقتصادي الدولي.

[190]– أنظر المواد 40 و41 من قانون رقم 06–01، السالف الذكر.

[191]– نظراً لعدم قدرة أساليب التحرّي التقليدية (التفتيش وسماع الأقوال والتتبُّع) في التصدّي وردع جرائم الفساد، كان لابدّ من مسايرة المشرع الجزائري لمختلف الطرق الحديثة والتي يستغلها مرتكبي هذه الجرائم والتي يصعب اثباتها، بتقرير أساليب جديدة تضمنّها كل من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته وقانون الإجراءات الجزائية، والتي تتمثل في التسليم المراقب، التسرب، الاختراق، والترصد الالكتروني، للتعمق في أساليب التحرّي الخاصة، راجع: تياب نادية، المرجع السابق، ص. ص 334–346؛ رحايمية عماد الدين، "المتابعة الجزائية لجرائم الفساد والعقوبات المُقرّرة لها في ظل القانون رقم 06–01 المتعلق

يبدو أنّه عند اجراء مقارنة بين العقوبات المُقرّرة في القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته والعقوبات التي تضمّنها قانون العقوبات قبل سنة 2006، أنّ هذه الأخيرة أشدّ صرامة من تلك المنصوص عليها في رقم 06–01[192]؛ هذه المقارنة لا تخصّ فقط العقوبات وإنّما حتى تكيّيف جرائم الفساد؛ بحيث تُكيّف في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته على أنّها عبارة عن جنح؛ في حين قانون العقوبات قبل سنة 2006، كان يُكيّفها في بعض الحالات جنايات وليس جنح[193].

ثالثاً: تدابير التعاون الدولي: مواجهة مشتركة للفساد الاقتصادي الدولي

أصبحت جرائم الفساد عامة ذات طابع دولي وذلك نتيجة التطور التقني والتكنولوجي واتساع رقعة العولمة، هذه الأخيرة التي أزالت جميع القيود والحدود المفروضة من الدول؛ لذا فإنّ مكافحتها بطريقة فعّالة وشاملة تقتضي إلى جانب تطوير وتفعيل السياسة الجنائية وتحديثها، ضرورة تعزيز أُطُر التعاون الدولي[194].

جاء القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته بجُملة من الأحكام والنصوص المتعلقة بضرورة التعاون الدولي وفي مجالات مختلفة، من أجل التصدي لظاهرة الفساد الاقتصادي الدولي. تنُص المادة 57 من هذا القانون على أولوية إقامة علاقات تعاون قضائي على أوسع نطاق ممكن، خاصة مع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

بالوقاية من الفساد ومكافحته"، مجلة الحقوق والحريات، العدد 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2016، ص.ص 356–358.

[192]– أنظر على سبيل المثال المادة 26 من قانون رقم 06–01، السالف الذكر، والتي تُسلّط فيما يخص الامتيازات غير المبررة في مجال العقود والصفقات العمومية عقوبة الحبس من سنتين إلى عشر سنوات؛ في حين تُعاقب المادة 128 مكرر من قانون العقوبات الصادر سنة 2005، في نفس الجريمة بالحبس من خمس سنوات إلى 20 سنة.

[193]– المادة 131 من قانون العقوبات لسنة 2005 (قبل صدور قانون رقم 06–01)، السالف الذكر.

[194]– راجع كل من: حاحة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص، قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013، ص 276؛ حافظي سعاد، "التعاون الدولي من أجل مكافحة جرائم الفساد وتحقيق الشفافية"، أعمال الملتقى الوطني حول: الآليات القانونية لمكافحة الفساد، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، أيام 02 و03 ديسمبر سنة 2008. (غير منشور).

في مجال التحريات والمتابعات والإجراءات القضائية المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته.

يتعيّن على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية، التقيُد بجُملة من التدابير التي تهدف إلى الكشف عن العمليات المالية المرتبطة بالفساد، لاسيّما الأخذ بعين الاعتبار المعلومات التي تصل إليها في إطار التعامل مع السلطات الأجنبية والمتعلقة بهوية الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يجب مراقبة حساباتهم بدقة[195].

تتضّح جلياً مظاهر التعاون[196] في مجال مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، في تبادل المعلومات بين السلطات الوطنية والسلطات الأجنبية بمناسبة التحقيقات الجارية على اقليمها، وفي إطار الإجراءات المتّخذة بغرض المطالبة بعائدات الجرائم المنصوص عليها في القانون واسترجاعها. كما تظهر أيضاً في مجال تدابير الاسترداد المباشر للممتلكات، أو استردادها عن طريق التعاون الدولي في مجال المصادرة، أو اتخاذ الإجراءات التحفظية التي تسبق المصادرة ألا وهي التجميد والحجز[197].

تقع مسؤولية مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي على عاتق جميع الدول؛ بحيث يتعيّن أن تتعاون فيما بينها ليس فقط على المستوى القانوني والنظري، وانما حتى على المستوى العملي والميداني من أجل رفع العقبات الحقيقية التي تُعرقل عملية مكافحة الفساد وهذا من أجل دعم المكافحة المشتركة والمُوّحدة.

---

[195]– للتفصيل أكثر، أنظر المادتين 58 و59 من قانون رقم 06–01، السالف الذكر.

[196]– تدخل مسألة التعاون الدولي في الإجراءات عبر الوطنية، وهي الوسيلة المُثلّى بين الدول لمكافحة الفساد بكل أشكاله، وتكون المطالبة بهذا التعاون بعيد عن الاعتبارات التي تفرزها الاختلافات والتفاوتات في الأنظمة الداخلية للدول، أنظر في هذا الشأن: مبروك، "جرائم الفساد المالي العابرة للحدود في ضوء القانون الدولي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 7، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، 2013، ص 130.

[197]– للتفصيل أكثر في مظاهر التعاون الدولي، أنظر المواد من 60 إلى 64 من قانون رقم 06–01، السالف الذكر.

الفرع الثاني

دور قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي

تستفيد ظاهرة الفساد الاقتصادي الدولي من النشاط السري المُنظّم، والذي يعتبر معبر آمن للجريمة المُنظّمة[198] في مختلف مراحل تنفيذها وبتنوع مصادرها. كما أن الفساد يُفرز الجريمة المنّظمة منها جريمة تبييض الأموال؛ بحيث تعتبر بيئة الفساد أفضل مجالات أعمالها التجارية غير المشروعة، وهو ما يبرز العلاقة المتبادلة بين الفساد الاقتصادي الدولي وجريمة تبييض الأموال التي هي صورة من صوّر الجريمة المُنظّمة (أولاً)، فمكافحة جريمة تبييض الأموال هي مكافحة للفساد الاقتصادي الدولي، ولا يتحقق ذلك إلا بتدخل المشرع عن طريق أحكام ونصوص قانونية (ثانياً).

أولاً: علاقة الفساد الاقتصادي الدولي بجريمة تبييض الأموال

تتّصل جريمة تبييض الأموال بعدّد من الأفعال المُجرّمة، بل يُمكن القول أنّها نتيجة لارتكاب هذه الجرائم؛ بحيث تهدف إلى إضفاء المشروعية على أنشطة إجرامية كانت مصدراً للمال المراد تبييضه[199]، ويظهر الفساد الاقتصادي الدولي من بين هذه الأنشطة الاجرامية

---

[198]– الجريمة المُنظّمة هي مجموعة من الأنشطة الاجرامية المُعقدّة تقوم بها على نطاق واسع، جماعات مُنظّمة بقصد تحقيق الربح واكتساب السلطة وفتح أسواق سلع وخدمات غير قانونية تتجاوز الحدود الوطنية، وتقوم كذلك على افساد الشخصيات العامة واستخدام العنف والتهديد، وهناك عدّة أنماط للجريمة المنظمة، أبرزها جريمة تبييض الأموال، للمزيد من التفصيل أنظر: فائزة يونس الباشا، الجريمة المُنظّمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 91. شرون حسينة، "العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة"، مجلة الاجتهاد القضائي، عدد 5، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012، ص.ص 56 و57.

[199]– جريمة تبييض الأموال أو غسيل الأموال عبارة عن جريمة بيضاء عابرة للحدود الدولية وبشكل منظم، يقوم بمقتضاها أحد الأشخاص بسلسلة من العمليات المالية المتلاحقة، هدفها إخفاء أو تغيير هوية ومنبع وأصل الأموال المحصل عليها بأساليب التعتيم أي الأساليب غير الشرعية وغير القانونية حتى تظهر وكأنها من مصادر مشروعة للمزيد من التفصيل حول ماهية جريمة تبييض الأموال أنظر كل من:

نظراً لترابط الظاهرتين في مواضيع عدّة؛ لاسيّما تكريس هذا الترابط على ضوء اتفاقيات مكافحة الفساد (1)، وضرورة مكافحة جريمة تبييض الأموال في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته نظراً لارتباط هذه الجريمة بالفساد الاقتصادي الدولي (2).

1–تكريس الترابط بين الفساد الاقتصادي الدولي وجريمة تبييض الأموال على ضوء اتفاقيات مكافحة الفساد

إنّ العلاقة بين جريمة تبييض الأموال والفساد هي علاقة تبادلية، بحيث نجد كلاهما يُشكل سبباً ونتيجة للآخر، فالفساد يستدعي دفع وتقديم مبالغ مالية لموظف عمومي تكون غير شرعية، هذا الأخير الذي يجب عليه تبييضها من أجل إضفاء الشرعية لها، وذلك بإدماجها في قنوات قانونية[200].

يظهر الترابط بين جرائم الفساد بصفة عامة وجريمة تبييض الأموال من خلال علاقتهما القانونية على المستوى الدولي؛ بحيث تنص المادة السابعة من اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية على أنّ: "كل طرف يجعل من رشوة موظفيه العموميين جُرماً أصلياً بغرض تطبيق تشريعاته المتعلقة بغسل الأموال، يقوم بذلك بالشروط نفسها المتعلقة برشوة الموظف العمومي الأجنبي، دون اعتبار لمكان وقوع الرشوة". كما تُلزم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الدول الأطراف بإنشاء نظاماً داخلياً شاملاً للرقابة والاشراف على المصارف والمؤسسات المالية غير

– أشرف توفيق شمس الدين، "تجريم غسيل الأموال في التشريعات المقارنة"، أعمال مؤتمر الوقاية من الجريمة في عصر العولمة، كلية الشريعة والقانون، بالتعاون مع أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، جامعة الامارات العربية المتحدة، أيام 13، 14، 15 ماي 2001، ص.ص 71–82.

– دموش حكيمة، مسؤولية البنوك بين السرية المصرفية وتبييض الأموال، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص، القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2017، ص 10.

– صفوت عبد السلام عوض، الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال ودو البنوك في مكافحة هذه العمليات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 3.

- MEHDI Djazira, Op.cit. p. 5.

[200]- DICKINSON Ben, « Flux financiers illicites et développement, commentaires sur : fuite de capitaux et paradis fiscaux : impact sur l'investissement et la croissance en Afrique », Revue d'Economie du Développement, n°2, 2014, p. 144.

المصرفية، بما في ذلك الأشخاص الطبيعية والاعتبارية التي تُقدم خدمات نظامية أو غير نظامية في مجال تحويل الأموال أو كل ما له قيمة، وعند الاقتضاء على الهيئات الأخرى المُعرّضة بوجه خاص لتبييض الأموال، ضمن نطاق اختصاصها، من أجل ردع وكشف جميع أشكاله[201].

تكريس الاهتمام القانوني بجريمة تبييض الأموال ليس فقط في ظل الاتفاقيات الدولية المعنيّة بمكافحة الفساد، وإنّما حتى الاتفاقيات الإقليمية المتعلقة بمكافحة هذه الظاهرة تناولت الترابط القانوني بين الجريمتين، بحيث جرّمت الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في المادة الرابعة منها، تبييض الأموال باعتباره أحد الجرائم المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالفساد. كما دعّت الاتفاقية الجنائية المتعلقة بمكافحة الفساد للمجلس الأوروبي الدول الأطراف، على ضرورة أخذ تدابير تشريعية وتدابير أخرى من أجل ردع جريمة تبييض الأموال، والعمل على مكافحة غسيل عائدات الفساد[202].

2–اهتمام قانون الوقاية من الفساد ومكافحته بمحاربة جريمة تبييض الأموال

قام المشرع الجزائري في نص المادة 2 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته بشرح بعض المصطلحات التي يتضّمنها هذا القانون، وفي هذا الشأن، حدّد المقصود "بالجرم الأصلي"، والذي هو كل جرم تأتت منه عائدات يمكن أن تصبح موضوع تبييض الأموال وفقاً للتشريع المعمول به ذي الصلة، هذا يعني أنّه في الحقيقية يصعب فصل جريمة تبييض الأموال وظاهرة الفساد الاقتصادي الدولي من الناحية الموضوعية؛ بحيث كل جريمة تكون ملتصقة بالأخرى، وهذا ما دفع بالمشرع الجزائري إلى ضرورة الاهتمام وتوضيح العلاقة الترابطية بين الجريمتين.

---

[201]– راجع المادة 15 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

[202]- « Chaque partie adoptent les mesures législatives et autres qui se révèlent nécessaires pour ériger en infraction pénale, conformément à son droit interne, les actes mentionnés dans la convention du Conseil de l'Europe relative au blanchiment… », Art. 13 de la convention pénale sur la corruption du Conseil d'Europe, Op.cit.

تبرُز أهمية مكافحة جريمة تبييض الأموال لتحقيق مكافحة فعّالة للفساد من خلال ما أكّده المشرع الجزائري في القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، من تدابير لمنع تبييض الأموال؛ بحيث يتعيّن وفق نص المادة 16 من هذا القانون على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية دعماً لمكافحة الفساد في مجال تحويل الأموال، أن تخضع لنظام رقابة داخلي من شأنه منع وكشف جميع أشكال تبييض الأموال.

يتضّح أنّ مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي بفعالية مرهون بمدى وجود مكافحة ناجعة لجريمة تبييض الأموال؛ ذلك على أنّه من السهل تجريد المجرمين من عائداتهم الناتجة من الفساد أكثر من مكافحة الجُرم الأصلي[203].

ثانياً: مساهمة قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

تضّمن قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما على العديد من الأحكام التي تؤكد وتهدف إلى الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي (1)، وأخرى تُقير بإلزامية التعاون الدولي لمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي وهذا نظراً لخصوصية هذه الظاهرة التي تتّصل في غالية الأحيان بجريمة تبييض الأموال لاسيّما على المستوى الدولي (2).

1–التأكيد على ضرورة الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي

آتى قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما[204] بجُملة من التدابير التي تهدف إلى مكافحة هذه الجريمة ومصدرها غير المشروع ومن ثمةّ مكافحة الفساد

[203]- « Lutter contre les produits du crime revient en fait à combattre le crime en lui-même. Le constat est simple et basé sur une approche pragmatique : il est souvent bien plus efficace, et plus facile, de priver les délinquants du produit des infractions que de lutter contre le délit initial », MONTIGHY Philippe, Op.cit, p. 201.

[204]– قانون رقم 05–01 مؤرخ في 06 فيفري سنة 2005، يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، ج.ر.ج.ج عدد 11 مؤرخ في 09 فيفري سنة 2005، معدّل ومتمّم بموجب الأمر رقم 12–02 مؤرخ في 13 فيفري سنة 2012، ج.ر.ج.ج عدد 08 مؤرخ في 15 فيفري سنة 2012، وبالقانون رقم 15–06، مؤرخ في 15 فيفري سنة 2015، ج.ر.ج.ج عدد 08، مؤرخ في 15 فيفري سنة 2015.

الاقتصادي الدولي، من بين التدابير الوقائية التي أتّى بها هذا القانون، ما نصت عليه المادة 07 مكرر؛ بحيث يجب على المؤسسات المالية والمؤسسات والمهّن غير المالية أن يتوفروا على منظومة مناسبة لتسيير المخاطر، قادرة على تحديد ما إذا كان الزبون المُحتمل أو الزبون أو المُستفيد الحقيقي شخصاً معرّضاً سياسياً (كل أجنبي معين أو منتخب، مارس أو يمارس في الجزائر أو في الخارج وظائف هامة، تشريعية، تنفيذية، إدارية أو قضائية)، واتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتحديد أصل الأموال والحرص على ضمان مراقبة مشدّدة ومستمرة لعلاقة الأعمال.

يجب على جميع المؤسسات الماليةِ في حالة وجود عملية مصرفية غير عادية أو غير مبرّرة أو تبدو أنها لا تستند إلى مبرر اقتصادي أو إلى محل مشروع، أن يُوّلُها عناية خاصة والاستعلام عن مصدر الأموال ووجهتها وكذا محَل العملية وهوية المتعاملين الاقتصاديين[205]، فالتقيد بهذا الاجراء الوقائي يساهم في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.

2–الزامية تفعيل التعاون الدولي لمواجهة الفساد الاقتصادي الدولي

إنّ تكريس الفعالية في مكافحة جريمة تبييض الأموال لا يتحقق إلا بتعاون دولي؛ بحيث يستوجب أن تتعاون الهيئات المُتخصصة بمكافحة تبييض الأموال[206] مع هيئات الدول الأخرى التي تمارس مهام مُماثلة على تبادل المعلومات، خاصة التي تبدوا أنها تهدف إلى تبييض الأموال. كما يتجسد التعاون أيضاً في المجال القضائي، لاسيّما خلال التحقيقات والمتابعات

[205]– هذا الاجراء هو أكثر من ضروري في الوقاية من الفساد من جهة، ومن جهة أخرى، تسهيل عملية استرداد عائدات الفساد في حالة الحكم بالإدانة وطلب تعاون دولي في هذا الشأن؛ لكن ما يمكن ملاحظته أنّه حتى وإن أُلقيّت التزامات على البنوك والمؤسسات المالية إلاّ أنّ المجرمين يبحثون دائماً على استغلال الثغرات القانونية لارتكاب مثل هذه الجرائم، أنظر في هذا الشأن:

- CASTELLI Bernard, « Les réseaux de blanchiment d'argent criminel en Amérique latine : de l'illégalité financière à la légitimité économique », Revue Autrepart, n°27, 2003, pp. 32 et 33.

[206]– الهيئة المُتخصّصة هي خلية معالجة الاستعلام المالي، والتي تمّ استحداثها بموجب مرسوم تنفيذي رقم 02–127، مؤرخ في 07 أفريل سنة 2002، المتضمن انشاء خلية معالجة الاستعلام المالي، ج.ر.ج.ج عدد 23، مؤرخ في 07 أفريل سنة 2002، معدّل ومتّمم بالمرسوم التنفيذي رقم 13–157، مؤرخ في 15 أفريل سنة 2013، ج.ر.ج.ج عدد 23، مؤرخ في 28 أفريل سنة 2013.

والإجراءات القضائية وفي طلبات التحقيق والانابات القضائية الدولية، تسليم الأشخاص المطلوبين، وكذا تجميد وحجز ومصادرة الأموال غير المشروعة[207]. إنّ كل مخالفة لتدابير الوقاية من تبييض الأموال من طرف مسيرو المؤسسات المالية والمؤسسات والمهن غير المالية، يعاقبون حسب نص المادة 34 من قانون الوقاية من تبييض الأموال والإرهاب ومكافحتهما بغرامة مالية من 500.000 د.ج إلى 10.000.000 د.ج.

تجدر الإشارة إلى أنّه صدر نظام بنك الجزائر في سنة 2012 يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، من أجل تدعيم قانون رقم 05–01 في مكافحة هذه الجريمة، لاسيّما ضرورة القيام بإجراء "الإنذار" في حالة كون مصدر الأموال غير مشروع أو ليس له مبرر اقتصادي[208].

المطلب الثاني

دور القوانين المقارنة في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

باعتبار الفساد ظاهرة مُشتركة بين البلدان وتؤثر على جميع دول العالم، بما في ذلك الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية المستدامة فيها؛ فإنّ مواجهة الدول على اختلافها للفساد بكافة صوره وأشكاله لاسيّما الفساد الاقتصادي الدولي بات أمراً ضرورياً[209]، وهذا بوضع الاستراتيجيات والآليات القانونية اللازمة لمحاربته.

تبيّن أنّ الاهتمام بمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي لم يقتصر نطاقه على المستويين الدولي والإقليمي، بل تعدّى مداهُ ليشمل الإطار الوطني والداخلي، بل أكثر من ذلك فإنّ مكافحته لا يخص فقط الدول النامية، وإنّما حتى البلدان التي تتميّز بدرجة كبيرة من التقدم تعاني من مخاطر هذه الظاهرة؛ وحتى يتسنى الإحاطة بكل الجوانب المتعلقة بالتشريعات

---

[207]– للتفصيل أكثر في مظاهر التعاون الدولي، أنظر المواد 25، 29 و30 من قانون رقم 05–01، السالف الذكر.

[208]– المادة 10 من نظام رقم 12–03 مؤرخ في 28 نوفمبر سنة 2012، يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، ج.ر.ج.ج عدد 12 مؤرخ في 27 فيفري سنة 2013.

[209]- LANKARANI Leila, « La lutte contre la corruption transnationale », in Droit international pénal, s. dir. de ASCENSION Hervé, DECAUX Emmanuel et PELLET Alain, 2em éditions, édition PEDONE, Paris, 2012, p. 454.

المقارنة التي تعرضت لمسألة مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، والاستفادة من تجارب دول أخرى والتي تمكّنت من تكييّف قوانينها مع المُتطلبات الحديثة لمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، يتعيّن تناول القانون الفرنسي باعتباره أهم القوانين الرادعة للفساد الاقتصادي الدولي (الفرع الأول).

كما تقتضي فعالية مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي إبراز التقدُم الذي أحرزه القانون الأمريكي في هذا المجال والذي يعتبر من أنجع وأشدّ القوانين العالم في التصدّي لظاهرة الفساد الاقتصادي الدولي، سواءً في شقه الوقائي أو الردعي (الفرع الثاني).

الفرع الأول

اهتمام القانون الفرنسي بمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

عرفت الساحة الفرنسية في بداية التسعينات نقاشاً حاداً بين رجال الأعمال والطبقة السياسية والحكومة حول مسألة تورط عدد كبير من المسؤولين السياسيين الفرنسيين في قضايا ذات صلة بالفساد[210]، مما أدى إلى الكشف عن معاملات مشبوهة في قطاعات عديدة من الاقتصاد[211]. هذا ما دفع بالمشرع الفرنسي للتدخل على عدة مستويات لمكافحة الفساد عموماً والفساد الاقتصادي الدولي خصوصاً، وذلك من خلال جملة من النصوص القانونية المتناسقة والتي عرفت عدّة تحوُلات وتطورات في مجال مكافحة الفساد (أولاً)، لكن اظهار فعالية القانون

[210]– إنّ تورط المسؤولين السياسيين الفرنسيين في قضايا الفساد الاقتصادي الدولي لا تتعلق فقط بفترة التسعينات، وإنّما هناك عدّة قضايا بمثل هذا القبيل وحتى بعد تدخل المشرع الفرنسي عن طريق سنه لجملة من القوانين التي تحُد منها، والدليل على ذلك ما حكم به القضاء الفرنسي في 07 ديسمبر سنة 2016 ضد وزير الميزانية السابق، "جيروم كاهوزاك Jérôme CAHUZAC" (الذي كان وزيراً للميزانية قبل استقالته في 19 مارس سنة 2013)، المُتبع بقضية فساد اقتصادي دولي، بحيث قام بإخفاء أموال في حسابات مصرفية في الخارج، وتم توقيع عقوبة ثلاثة سنوات سجن نافذ وغرامة مالية، أنظر للمزيد من التفصيل:

- GOETZ Dorothée, « Jugement CAHUZAC : sanctions hors-norme pour une affaire hors-norme ou révolution du droit pénal des affaires ? », Dalloz Actualité, 8 décembre 2016.

[211]– بساقلية محمد ناصر، التعاون الدولي على محاربة الفساد في المعاملات التجارية الدولية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2012، ص 285.

الفرنسي يتطلب إجراء دراسة تحليلية لمختلف التدابير التي تضمّنها في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي (ثانياً).

أولاً: تطور القانون الفرنسي في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

شهّد القانون الفرنسي المتعلق بمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي عدّة تطورات وتحولات ابتداءً من سنة 1988[212]، هذا التطور راجع إلى عاملين أساسيين، الأول يتعلق بالكم الهائل للاتفاقيات الدولية والإقليمية التي انضمت إليها فرنسا، والتي فرضت عليها تعديل قوانينها الداخلية، أما العامل الثاني فيتعلق الأمر بالتطور الاقتصادي الذي تتميز به في هذه الفترة، لاسيّما التطور على المستوى الدولي بفضل استثماراتها في غالبية دول العالم، هذا ما فرض على المشرع الفرنسي مواكبة هذه التطورات والتي يمكن تقسيمها إلى عدة مراحل:

تميّزت المرحلة الأولى بغياب مكافحة مباشرة للفساد الاقتصادي الدولي (1)، وشهدت المرحلة الثانية صدور قانون الوقاية من الفساد وشفافية الحياة الاقتصادية والإجراءات العمومية (2)، لكن التكريس القانوني لمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي جاء كمرحلة ثالثة (3)، بينما المرحلة الرابعة فتميّزت بتدعيم إطار مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي (4)؛ تمّ الانتظار كمرحلة أخيرة صدور القانون المتعلق بالشفافية، مكافحة الفساد وتطوير الحياة الاقتصادية من أجل التفعيل الحقيقي لمحاربة الفساد الاقتصادي الدولي (5).

1–غياب مكافحة مباشرة للفساد الاقتصادي الدولي

تميّزت عملية مكافحة الفساد بصدور قانون رقم 88–227 المؤرخ في 11 مارس سنة 1988، والذي يتعلق بالشفافية المالية للحياة السياسية[213]. يهدف هذا القانون إلى فرض إجراء

[212]- Le code pénal français élaboré en 1810 punissait déjà les faits de corruption tout en limitant la définition aux infractions commises contre la chose publique, voir pour plus de détails : PORTELLI Hugues, Rapport de Sénat sur la loi relatif à la lutte contre la corruption, session ordinaire de 2007, 2008, p. 11, in : https://www.senat.fr/leg/tas07-016.html consulté le 12/02/2017.

[213]- Loi n° 88-227, du 11 mars 1988, relative à la transparence financière de la vie politique, JORF n° 3290 du 12 mars 1988.

التصريح بالممتلكات لأعضاء الحكومة والمنتخبين، من أجل منع الاثراء غير المشروع ومن ثمّة الوقاية من الفساد بكل صوره.

لكن تفشي الفساد في إبرام الصفقات العمومية والعقود الدولية دفع بالمشرع الفرنسي إلى اصدار قانون آخر في سنة 1991 يتعلق بفرض إبرامها إلى إجراءات الاشهار والمنافسة[214]، والسعي إلى إضفاء شفافية ونزاهة الصفقات العمومية والعقود الدولية وازالة الغموض الذي كان يكتنف إجراءات ابرامها.

يتضح أنّ مسألة مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي لم تكن محّل اهتمام مباشر من قِبل المشرع الفرنسي، وهذا راجع أساساً إلى عدم وجود إطار قانوني دولي أو إقليمي تسند إليه سياسة المشرع الفرنسي في مكافحة الفساد الدولي، وكذا التنافس الشديد في المجال الاقتصادي بين الشركات الأوروبية والأسيوية لم يسمح بوضع قانون يُجرّم بصفة مباشرة الفساد الدولي، وما له من تأثير على المصالح الاقتصادية لفرنسا.

2–صدور قانون الوقاية من الفساد وشفافية الحياة الاقتصادية والإجراءات العمومية

إنّ الوضعية الصعبة التي عاشتها فرنسا في سنوات الثمانينات وبداية التسعينات لاسيّما ارتفاع مؤشرات الفساد، دفعت بالمشرع الفرنسي إلى مجابهة هذه الظاهرة على مستويين، وقائي وردعي؛ بحيث تمّت الموافقة على قانون رقم 93–122 المتعلق بالوقاية من الفساد وشفافية الحياة الاقتصادية والإجراءات العمومية[215]، للمساهمة في العمل على ترقية الشفافية وجعل بعض الأنشطة الاقتصادية أكثر نزاهة[216].

ساهم القانون المتعلق بالوقاية من الفساد وشفافية الحياة الاقتصادية والإجراءات العمومية في تجريم أشكال الفساد من رشوة سلبية وإيجابية، وهذا بتعديل مواد قانون العقوبات

[214]- Loi n° 91-03 du 03 juin 1991, relative à la soumission des procédures de passation de certains contrats à des obligations de publicité et de mise en concurrence, JORF n°4 du 5 janvier 1991.
[215]- Loi n° 93-122 du 29 janvier 1993, relative à la prévention de la corruption et à la transparence de la vie économique et des procédures publiques, JORF n°25 du 30 janvier 1993.
[216] - ELIET Guillaume, « La prévention à la française », in Pratiques et contrôle de la corruption, Association d'Economie Financière, Montchrestien, Paris, 1997, p. 126.

المتعلقة بالرشوة، ضّف إلى ذلك، تجريم رشوة الموظفين العموميين للمجموعة الأوروبية أو الأجانب في المعاملات التجارية الدولية لمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.

3–التكريس القانوني لمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

ظهرت أهمية وضرورة صياغة أحكام الاتفاقيات الدولية والاقليمية التي انضمّت إليها فرنسا، بصدور قانون رقم 2000–595[217]، والذي جاء نتيجة المصادقة على اتفاقية الاتحاد الأوروبي لسنة 1997، المتعلقة بمكافحة رشوة موظفي دول الاتحاد الأوروبي، واتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لسنة 1997، والمتعلقة بمكافحة رشوة الموظفين العموميين في المعاملات التجارية الدولية[218].

يُعتبر قانون رقم 2000–595 أول نص يهدف مباشرة إلى مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي؛ بحيث أحدّث تطوراً هاماً في مجال مكافحة الفساد، فبفضله تمّ إلغاء الاقتطاع الضريبي من العمولات (غير المشروعة) المدفوعة من طرف الشركات الفرنسية من أجل حصولها على العقود الدولية[219]، واستحداث عقوبات صارمة في جرائم رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي الدول الأوروبية[220]. هذا القانون الذي تمّ انتظاره طويلاً يُمثّل خطوة أساسية وتقدماً هاماً للمشرع الفرنسي في مجال مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي[221].

---

[217]- Loi n° 2000-595 du 30 juin 2000 modifiant le code pénal et le code de procédures pénales relative à la lutte contre la corruption, JORF n°151 du 1 juillet 2000.

[218] - « Une convention vaut ce que valent les lois de transpositions qui le traduisent dans le droit interne de chaque Etats signataires », DOMMEL Daniel, « La transposition de la convention OCDE dans les législations nationales », Revue Prospective Stratégique, n°10, 2002, p. 65.

[219]– تستدعي الإشارة أنّه قبل صدور قانون رقم 2000–595، كانت العمولات المدفوعة من طرف الشركات الفرنسية وحتى الأوروبية للموظفين العموميين الأجانب في الحصول على العقود الدولية (هذه العمولات تعتبر رشاوي) جائزة وغير معاقب عليها، وأكثر من ذلك فهذه العمولات قابلة للاقتطاع الضريبي وجزء منها يرجع إلى الخزينة العمومية، هذا دليل على عدم وجود إرادة جادّة لمحاربة الفساد الاقتصادي الدولي، وإن كانت هناك مكافحة فلا تتجاوز حدود المصالح الاقتصادية.

[220]– حسب المادة 435 فقرتي 3 و4 من قانون العقوبات الفرنسي المعدل بموجب القانون رقم 2000–595 السالف الذكر، يُعاقب على رشوة الموظفين العموميين الأجانب بعشرة سنوات حبس وبغرامة مالية؛ في هذا الصدّد، يمكن القول أنّ مثل هذه العقوبة في سنوات 2000، هي عقوبة صارمة على أساس أنها فترة بداية فقط في مجال مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.

[221]- CARTIER Marie Elisabeth & MAURO Cristina, « La loi n°2000-595 du 30 juin 2000, modifiant le code pénal et le code de procédures pénales relative à la lutte contre la corruption », Revue de Science Criminelle, n°4, 2000, p. 737.

4–تدعيم إطار مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

عبّرت مصادقة فرنسا على الاتفاقيتين الجنائية والمدنية للمجلس الأوروبي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، عن عدم فعالية قانون رقم 2000–595 لاستيعاب كامل المستجدّات والمتطلبات القانونية الجديدة التي تفرضها الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنيّة بمكافحة الفساد؛ ما جعل المشرع الفرنسي ينتهج اصلاحاً في هذا المجال بإصداره لقانون جديد لمكافحة الفساد سنة 2007[222]، والذي جاء لتدعيم إطار محاربة الفساد الاقتصادي الدولي وذلك بالتوسيع من صفة الموظف العمومي الأجنبي (أ)، وكذا التوسيع من صلاحيات الأجهزة المكلفة بمحاربة الفساد الدولي (ب).

أ–التوسيع من صفة الموظف الأجنبي

أحدّث قانون رقم 2007–1598 تعديلاً جذرياً في قانون العقوبات الفرنسي وذلك بتقسيم الفساد إلى نوعين من الأحكام، الأولى تتعلق بالفساد الداخلي والنوع الثاني تشمل الفساد الدولي[223]. فالجديد الذي جاء به هذا القانون مقارنة بالقانون رقم 2000–595 هو التوسيع في صفة الموظف العمومي الأجنبي؛ بحيث يدخل في حُكمه، القاضي الدولي، موظفي المنظمات الدولية، موظفي الاتحاد الأوروبي، موظفي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إلى جانب أعضاء اللجنة الأوروبية أو البرلمان الأوروبي، محكمة العدل الأوروبية، مجلس المحاسبة الأوروبي، أو حتى موظفي الدول الأجنبية[224].

ب–التوسيع من صلاحيات الأجهزة المكلفة بمحاربة الفساد الدولي

منح القانون رقم 2007–1598 المعدل لقانون العقوبات، صلاحيات واسعة للأجهزة المُختصة بمكافحة الفساد الدولي لاسيّما في التحريات المشتركة والتعاون الدولي في هذا

[222]- Loi n° 2007-1598 du 13 novembre 2007 relative à la lutte contre la corruption, JORF n° 264 du 14 novembre 2007.
[223]- BONFILS Philippe, « Loi n°2007-1598 du 13 novembre 2007 relative à la lutte contre la corruption », Revue de Science Criminelle, n° 2, 2008, p. 377.
[224]- Voir pour plus de détails : Art. 435/1 du code pénal français modifié par la loi n°2007-1598, Op.cit.

المجال. كما استحدث جريمة إعاقة سير العدالة في قضايا الفساد الدولية ضد موظفي أو أعضاء الجهاز القضائي الدولي، وتشديد العقوبة عليهم[225]؛ فمن خلال ما سبق يلاحظ أن القانون رقم 2007–1598 اهتّم أكثر بمكافحة الفساد الدولي وحاول الاستجابة لمقتضيات الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد.

5–التفعيل الحقيقي لمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

يُعتبر قانون SAPIN 2 الصادر في 09 ديسمبر سنة 2016[226]، القانون الجديد[227] الذي تمّ سنه من أجل تفعيل مكافحة الفساد، لاسيّما مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي[228]؛ فهو يهدف إلى تكريس المزيد من الشفافية في تسيير الشؤون العمومية والحياة الاقتصادية وتشجيع مبلغي الفساد في الإدارات والشركات الذين يقومون بالتنديد وفضح قضايا الفساد وتقرير آليات حمايتهم من كل أشكال الانتقام الذي يمكن أن يتعرّضوا له[229].

يسعى القانون المتعلق بالشفافية، مكافحة الفساد وتطوير الحياة الاقتصادية إلى تحسين مكافحة الفساد على المستوى الاقتصادي الدولي بتقرير تدابير وقائية وردعية أكثر فعالية، خاصة ما يتعلق بإلزام الشركات التجارية باعتماد نظام داخلي للوقاية من الفساد والخضوع

[225]- Voir pour plus de détails : Art. 435/7 à 435/10 du code pénal français, modifié par la loi n°2007-1598, Op.cit.

[226]- Loi n° 2016-1691 du 9 décembre 2016 relative à la transparence, à la lutte contre la corruption et à la modernisation de la vie économique**,** JORF n°0287 du 10 décembre 2016.

[227]– هو القانون الساري المفعول حالياً.

[228] - La loi SAPIN 2 « Vise à faire de la France une grande démocratie moderne, transparente, dotée des instruments efficaces permettant de mieux lutter contre la corruption, l'une des principales causes de la défiance de nos compatriotes à l'égard de la chose publique et du monde économique, une corruption qui pénalise encore les entreprises en viciant le jeux normal de la concurrence économique ». SAPIN Michel, Ministre des finances et des comptes publics, Projet de loi relatif à la transparence, à la lutte contre la corruption et à la modernisation de la vie économique, dossier de presse, ministère des finances et des comptes publics, le 30 mars 2016, in : http//:proxy-pubminefi.diffusion.finances.gouv.fr/pub/document/18/20697.pdf consulté le 20/02/2017.

[229]– للتعمق أكثر في مسألة مبلغي الفساد وحمايتهم، أنظر:

- LECLERC Olivier, Protéger les lanceurs d'alerte, la démocratie technique à l'épreuve de la loi, L.G.D.J, Paris, 2017.

لمعايير الوقاية من الفساد الدولي. ويُمثل قانون SAPIN 2 الحصن المانع في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي ويتطابق إلى حدّ كبير مع الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد.

ثانياً: أحكام القانون الفرنسي في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

تتميّز عملية مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي في القانون الفرنسي بحداثتها مُقارنة بالقانون الأمريكي[230]، وانسجامها مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي صادقت عليها فرنسا. وهذا ما سيُتم تبيانه من خلال التطرق إلى التدابير الوقائية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي (1)، وإظهار التدابير الردعية في هذا المجال (2).

1–التدابير الوقائية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

يتضمّن القانون المتعلق بالشفافية ومكافحة الفساد وتطوير الحياة الاقتصادية نوعين من التدابير الوقائية، سواءً ما يتعلق باشراك القطاع الخاص في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي (أ)، أو ما يتعلق بتدعيم التدابير الوقائية في القطاع العام (ب).

أ–ضرورة اشراك القطاع الخاص في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي

اكتزّث القانون المتعلق بالشفافية ومكافحة الفساد وتطوير الحياة الاقتصادية بمسألة حوكمة الشركات التجارية كآلية للوقاية من الفساد، وفرض عليها تبّني "نظام الحذر" من أجل الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي[231]، ويتحقق ذلك عن طريق اعتمادها لقانون النزاهة

---

[230]– بدأ الاهتمام بمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي في فرنسا بعد مصادقتها للاتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية؛ وذلك بصدور قانون رقم 2000–595 المذكور سابقاً، اضافةً إلى قضايا الفساد الدولية التي اجتحت فرنسا في سنوات التسعينات مثل قضية ELF سنة 1994، قضية جونسون جونسون سنة 1998، مقارنة مع القانون الأمريكي الذي اهتّم بمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي منذ سنة 1977. للتعرف أكثر حول قضايا الفساد الدولية التي عرفتها فرنسا في سنوات التسعينات، أنظر:

-LEELEEA Shailendrasingh & ROQUILLY Christophe, Op.cit, pp. 150 et 151.

[231]– نظام الحذر أو ما يُسمى ببرنامج المطابقة لمعايير الوقاية من الفساد، فبعد العقوبات المالية التي وقعّها القضاء الأمريكي على مختلف الشركات العالمية بما فيها الشركات الفرنسية، والتي لم يكن لها برنامج المطابقة لمعايير الوقاية من الفساد، أراد القانون الفرنسي إلزام الشركات الفرنسية بضرورة أخذ الوقاية من الفساد كأولوية في نظامها الداخلي، للتفصيل أكثر، أنظر:

GARAPON Antoine & COLOMBET Astrid Mignon, Op.cit, p. 201.

وبرنامج تكوين مواردها البشرية حول أساليب الوقاية من الفساد وتفادي الانحرافات، وحتى تقرير نظام حماية لكل الموظفين والعمال المبلغين عن شبُهات الفساد الذي يمكن أن تتوّرط فيه الشركة أو أحد مسؤوليها[232]. إنّ الحكمة من إلزام القانون الفرنسي الشركات التجارية الفرنسية للخضوع لمعايير الوقاية من الفساد، تظهر في كونها المحور الأساسي لكل مكافحة فعالة للفساد الاقتصادي الدولي وباعتبارها الشريك الأول في قضايا الفساد الدولية.

ب–تدعيم التدابير الوقائية في القطاع العام

تُترجم جهود المشرع الفرنسي في الوقاية من الفساد في القطاع العام إرادته في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي؛ وذلك بتكريسه للرقابة المُشدّدة على الصفقات الدولية، ورقابة حركة الموظفين العموميين الذين يتخلون عن وظيفتهم في القطاع العام لفائدة وظيفة في القطاع الخاص، خاصة في الشركات التي لها تأثير على الساحة الدولية، ضف إلى ذلك تفعيل الشفافية في الإدارة العامة وضرورة التكوين الفعّال للموظفين المسؤولين عن إبرام العقود والصفقات الدولية[233].

2–التدابير الردعية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

تتضح التدابير الردعية الخاصة بمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي حسب القانون المتعلق بالشفافية، مكافحة الفساد وتطوير الحياة الاقتصادية، في التوسيع من نطاق تجريم الفساد (أ)، وفي صرامة العقوبات المفروضة في مخالفة الأحكام الوقائية (ب).

---

[232]– يجب حسب المادة 17 من قانون SAPIN 2 على الشركات التي يفوق عدد عمالها 500 عامل، ورأسمال يزيد عن 100 مليون أورو أن تخضع اجبارياً لمعايير مكافحة الفساد بتبنيها أنظمة الوقاية من الفساد، وفي حالة الاخلال تخضع لعقوبات مالية، والجدير بالملاحظة أنّ في قانون رقم 2000–595 السالف الذكر، الشركات التجارية ليست مُجبرّة على تبني أنظمة الوقاية من الفساد.

« Les président, les directeurs généraux et les gérants d'une société employant au moins cinq cents salariés, ou appartenant à un groupe de sociétés dont la société mère a son siège social en France, et dont l'effectif comprend au moins cinq cents salariés, et dont le chiffre d'affaire ou le chiffre d'affaire consolidé est supérieur à 100 millions d'euros. Sont tenus de prendre les mesures destinées à prévenir et à détecter la commission, en France ou à l'étranger, de faits de corruption ou de trafic d'influence… ». Article 17 de la loi n° 2016-1691 du 9 décembre 2016, Op.cit.

[233]- Voir pour plus de détails : Article 3 de la loi n° 2016-1691 du 9 décembre 2016, Op.cit.

أ–التوسيع من نطاق تجريم الفساد الاقتصادي الدولي

يمتاز تجريم الفساد الدولي بنطاقه الواسع وهذا بعد صدور قانون رقم 2000–595، والذي جرّم رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية[234]، سواءً كانت رشوة إيجابية أو رشوة سلبية؛ لكن نطاقه ازداد توسعاً بصدور القانون المتعلق بالشفافية، مكافحة الفساد وتطوير الحياة الاقتصادية، وهذا بتجريمه لاستغلال النفوذ للموظف العمومي الأجنبي هذه الجريمة التي كانت قبل صدور هذا القانون مُتعلقة فقط بالموظف العمومي الوطني[235]؛ إضافة إلى استحداث جريمة الرشوة واستغلال النفوذ للأجانب المقيمين بفرنسا[236]، كل هذا من شأنه أن يُبيّن إحراز المشرع الفرنسي تقدُماً هاماً في مجال محاربة الفساد الاقتصادي الدولي.

ب–صرامة العقوبات المقرّرة ضد الفساد الاقتصادي الدولي

أراد المشرع الفرنسي أن تكون العقوبات المقرّرة في مكافحة الفساد الدولي صارمة ومتنوعة في آن واحد؛ بحيث يُعاقب على رشوة الموظفين العموميين الأجانب سواءً كانت رشوة إيجابية أو سلبية بعشرة سنوات حبس وغرامة مالية تصل إلى مليون أورو، هذه الأخيرة التي يمكن تتضاعف حسب مقدار المزّية المقدّمة أو المطلوبة. نفس الحكم يُطبق في جريمتي استغلال النفوذ واعاقة سير العدالة للموظفين أو المسؤولين القضائيين في دولة أجنبية أو في محكمة دولية. إضافة إلى العقوبات المقررة للرشوة في القطاع الخاص والتي تصل إلى 05 سنوات حبس وخمسمائة ألف أورو غرامة[237].

---

[234]– نشير إلى أنّ قبل صدور قانون رقم 2000–595 السالف الذكر، لم تكن رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية مجرّمة في القانون الفرنسي، بل اقتصر التجريم فقط على رشوة الموظفين العموميين الوطنيين.

[235]- Le trafic d'influence : « S'agit de sanctionner le fait pour une personne physique ou morale de payer un agent public étranger afin qu'il use de son influence réelle ou supposée auprès d'une autre personne dans le but d'obtenir d'elle des emplois, des marchés ou toute autre décision favorable », Ministère des Finances et des Comptes Publics, Op.cit, p 43.

[236]– إنّ تجريم رشوة واستغلال النفوذ للأجانب المقيمين بفرنسا، ربما إلى الضغوطات المفروضة على الحكومة الفرنسية من المجتمع المدني، على غرار فرع منظمة الشفافية الدولية في فرنسا، بمتابعة الأجانب المقيمين بفرنسا والذين ينتفعون أو يوظفون أموالا غير شرعية فيها، كما هو الحال في قضية نائب رئيس غينيا الاستوائية المُتبّع بجرائم اختلاس الأموال العمومية، تبييض الأموال، الرشوة، بحيث كل الأموال المُختلسة موظّفة وموجودة في فرنسا.

[237]- Voir pour plus de détails : Art. 535/1, 3, 7,9, Art. 545/1, 2, 3,4 du code pénal Français, édition 113, Dalloz, 2016.

تجدُر الإشارة أيضاً إلى أنّ الشركات التجارية التي تُوظف أكثر من 500 عامل ورأسمالها يزيد عن 100 مليون أورو، مُلزّمة بتبّني أنظمة تكُون جزء في نظامها الداخلي للوقاية من الفساد، وفي حالة الاخلال بهذا الاجراء الوقائي تُسلّط عقوبة مالية تصل إلى مائة ألف أورو للأشخاص الطبيعيين، ومليون أورو للأشخاص المعنويين[238].

يُلاحظ في كل ما سبق أنّ مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي في القانون الفرنسي تمتاز بالجدية وذلك راجع إلى سببين، الأول يتعلق بعدم الاقتصار على الجرائم التقليدية كتجريم الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ للموظفين العموميين الوطنيين أو الأجانب، بل أبعد من ذلك، استحداث جرائم جديدة تُواكب وتُصاحب تطور تقنيات الفساد على المستوى الدولي، كتجريم الرشوة واستغلال النفوذ للأجانب المقيمين في فرنسا، إضافة إلى تجريم عدم الوقاية من الفساد في الأنظمة الداخلية للشركات التجارية. أما السبب الثاني فيتعلق بصرامة العقوبات المُطبقة على مخالفي أحكام الوقاية من الفساد والتي يمكن أن تساهم في ردع مثل هذه الجرائم.

الفرع الثاني

المواجهة المُبكّرة للفساد الاقتصادي الدولي في القانون الأمريكي

دفعت الأزمات المالية التي تعرّضت لها الكثير من الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة تورطها في قضايا الفساد الدولية[239]، بالمشرع الأمريكي حمايةً لنزاهة المعاملات التجارية الدولية وحمايةً لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية المستقطب للاستثمارات الأجنبية إلى الاهتمام بمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي[240]؛ وهذا بتبّنيه قانون فيدرالي في

[238]- Art. 17 de la loi n° 2016-1691 du 9 décembre 2016, Op.cit.

[239]– بموجب تحقيق قامت به لجنة بورصة القيّم الأمريكية في سنة 1975 ثبّت أن ما يقارب 300 شركة أمريكية قدّمت رشاوي لموظفين عموميين أجانب في المعاملات التجارية الدولية.

" The SEC investigations originally directed at corporate nondisclosure of funds used for illegal political campaign contributions in the USA, revealed that over 300 American companies had also made questionable payments to foreign officials", OBIDAIRO Simeon, Transnational corruption and corporates, ASHGATE, Surrey (England), 2013, p.61.

[240] - « L'adoption de ce texte met fin à des années d'indifférence des régulateurs à l'égard de la dimension internationale de la lutte contre la corruption », BREEN Emmanuel, FCPA la France face au droit américain de la lutte anti-corruption, pratique des affaires, JOLY éditions, Paris, 2017, p. 14.

سنة 1977 يتعلق بمكافحة الممارسات الفاسدة في الخارج[241]. يُعتبر هذا بمثابة التشريع الرائد في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي؛ حيث ترك بصمات واضحة في الساحة الاقتصادية والتجارية الدولية[242]. ولتوضيح ذلك نُسّلط الضوء على التجربة الأمريكية الناجحة في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي (أولاً)، ثم تناول أحكام قانون مكافحة الممارسات الفاسدة في الخارج في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي (ثانياً).

أولاً: التجربة الأمريكية في مجال مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

يرى خبراء مكافحة الفساد أن القانون الفيدرالي الأمريكي المُتعلق بمكافحة الممارسات الفاسدة في الخارج، من القوانين الوطنية الأكثر فعالية في مجال مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي المُرتكب سواءً من الأشخاص الطبيعيين أو من الشركات الأمريكية، وحتى من الشركات الأجنبية المستثمرة في الولايات المتحدة الأمريكية[243].

أقرّ الكونغرس الأمريكي هذا القانون في سنة 1977 باعتباره نموذج ناجح يُقتدى به وأثّر على مختلف الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي أُعتمدت بعده (1)، كما أثّر على القطاع الخاص لاسيّما الشركات التجارية والشركات المتعددة الجنسيات (2).

---

[241]– قانون مكافحة الممارسات الفاسدة في الخارج لسنة 1977 سُمي باللغة الإنجليزية: Foreign Corrupt Practices Act (F.C.P.A) منشور في الموقع الرسمي لوزارة العدل الأمريكية:
www.justice.gov/criminal-fraud/foreign-corrupt-practices-act consulté le 28/02/2017

[242]– هذه البصمات كانت في أغلبها عبارة عن عقوبات مالية صارمة فُرّضت على شركات تجارية عالمية لاسيّما الأجنبية منها بسبب ضلوعها في أشكال التحايل والفساد.

[243]– أنظر في هذا الشأن كل من:

– أحمد عبد الله المصطفى، مكافحة الفساد الخارجي (أمريكا)، 2015، مقال منشور في موقع:
http://aqlam.com/article26243.html consulté le 28/02/2017

- LIU Jingxue, La responsabilité sociale des entreprises pétrolières multinationales, thèse de doctorat en droit, Ecole Doctorale de Droit International, Droit Européen, Relations Internationales et Droit Comparé, Université Panthéon-Assas, Paris II, 2015, p. 213.

- HAERI Kami, « Le UK Bribery Act : un nouvel instrument juridique de souveraineté », Recueil Dalloz, 2011, p. 2024.

- ARVIND K.Jain, « Corruption : quantitative estimates », in Economis of corruption, Recent Economic Publishers, Boston, 1998, p. 62.

1–قانون مكافحة الممارسات الفاسدة في الخارج: نموذج ناجح في مواجهة الفساد الخارج

يعود لقانون مكافحة الممارسات الفاسدة في الخارج الفضل في صياغة أحكام اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية لسنة 1997؛ بحيث أدرجت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مسألة الفساد الدولي في جدول أعمالها في سنة 1989 بناء على طلب من الولايات المتحدة الأمريكية. وذلك بسبب الشكاوى المقدمة من طرف الشركات الأمريكية على أساس تضيع صفقات تجارية أمام الشركات الأخرى المنافسة خاصة الأوروبية وهذه الأخيرة غير مُقيّدة بقانون يمنع الرشاوى من أجل الحصول على الصفقات التجارية الدولية؛ بحيث سنت الولايات المتحدة الأمريكية قانون الممارسات الفاسدة في الخارج (FOREIGN CORRUPT PRATICES ACT) سنة 1977[244]، الذي جرّم قيام المواطنين الأمريكيين والمقيمين فيها أو الشركات الأمريكية بتقديم رشاوي إلى المسؤولين الحكوميين الأجانب من أجل إبرام الصفقات[245].

كما لعب أيضاً القانون الفيدرالي الأمريكي دوراً كبيراً في صياغة أحكام اتفاقية منظمة الدول الأمريكية لمكافحة الفساد لسنة 1996؛ بحيث أن مشروع الاتفاقية الذي تمّ مناقشته بين سنة 1994 وسنة 1996 كان يتضمن تقريباً نفس أحكام هذا القانون، خاصة ما يتعلق بالعقوبات المفروضة[246]. كما ساهم هذا القانون في اعداد مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003، خاصة فيما يتعلق بآلية استرداد العائدات ومنع تبييض عائدات الفساد.

[244]- Le Foreign Corrupt Pratices Act est une loi fédérale américaine de 1977. Alors que la corruption était à l'époque considérée comme un « mal nécessaire », et que plus de 400 firmes américaines avaient procédé à des paiements illégaux ou douteux dans les années 1970, pour la première fois une loi incriminait la corruption d'agents publics étrangers par des entreprises américaines. Pour les américains, la FCPA est loi à vocation extraterritoriale. C'est ainsi qu'en 1988, la FCPA a permis au président des Etats-Unis de sensibiliser les autres Etats contre le phénomène de la corruption, notamment dans les négociations au niveau de l'OCDE, pour plus de détails à propos de cette loi voir : www.justice.gov/criminal-fraud/foreign-corrupt-practices-act consulté le 02/03/2017.
- JOHNSON Thomas, Op.cit, pp. 16 et 17.

[245]- Voir pour plus de détails: PIETH Mark, A. LOW Lucinda, BONUCCI Nicola, The OECD convention bribery, Cambridge University Press, Cambridge, 2014, pp. 12 et 13.

[246]- PENAILILLO Miguel, Comment évaluer la mise en œuvre réelle des conventions de lutte contre la corruption, leçons du continent américain, Centre de Ressources Anti-corruption, in : www.u4.no consulté le 02/03/2017.

لكن التأثُر بقانون مكافحة الممارسات الفاسدة في الخارج لم يقتصر فقط على الاتفاقيات الدولية والإقليمية، وإنّما حتى قوانين الدول الداخلية استوحت من أحكامه كالقوانين الصادرة من الاتحاد الأوروبي الذي قام بإصدار تقرير حول الشفافية المالية لكل بلد أوروبي في سنة 2011، هذا الأخير الذي يُلزم الشركات الأوروبية بنشر تفاصيلها المالية وكل ما يتعلق بالعمليات التي تقوم بها وكذلك استثماراتها الأوّلية وكل المعلومات المُتعلقة بالأرباح التي تحققها سنويا؛ ضف إلى ذلك قيام البرلمان الأوروبي في سنة 2014 بالمصادقة على التعليمة الاوروبية الخاصة بإلزامية الشركات الأوروبية بنشر كل المعلومات والإجراءات المُتخذّة في مجال مكافحة الفساد وتقارير سيرها من أجل تحقيق أكبر قدر من الشفافية في المعاملات المالية والاقتصادية[247]. كما تأثّر القانون الإنجليزي الخاص بمكافحة الفساد بقانون مكافحة الممارسات الفاسدة في الخارج[248].

2–تأثُر القطاع الخاص بقانون مكافحة الممارسات الفاسدة في الخارج

يُمنع على الشركات الأمريكية والأجنبية المُسجلة في البورصة الأمريكية فور صدور قانون مكافحة الممارسات الفاسدة في الخارج، بدفع رشاوي مقابل الحصول على العقود الدولية، علماً أن الشركات الأوروبية لم تمنع مثل هذا الاجراء ما خلق جو غير تنافسي وغير متوازن

[247]- Voir pour plus de détails : Art. 29 bis de la directive 2014/95/UE du Parlement Européen et du Conseil du 22 octobre 2014, modifiant la directive 2013/34/UE en ce qui concerne la publication d'information non financières et d'information relatives à la diversité par certaines grandes entreprises et certains groupes, JOUE n° L330/1 du 15 novembre 2014.

[248]- تمّ احداث في بريطانيا جريمة جديدة سميّت بجنحة الفشل في منع الفساد من قِبل الشركات التجارية في سنة 2011 والذي يشبهُ إلى حد بعيد القانون الأمريكي لسنة 1977، بحيث يمنع هذا القانون الانجليزي منعا باتا استخدام "الاغراءات غير الملائمة" التي من بينها منح مبالغ نقدية أو حسن الضيافة من قبل الشركات البريطانية لإقناع الآخرين بالقيام بعمل ما. وبالتالي أصبحت الشركات التي لها نشاط في بريطانيا بغض النظر عن جنسيتها مُجبّرة على تبني واعتماد معايير وإجراءات ملائمة وفعّالة من أجل الوقاية من الفساد (هذا الاجراء الذي لا يُعتبر التزاماً يقع على عاتق الشركات في غالبية الدول). للتفصيل أكثر راجع كل من: موري سفيان، اعتماد معايير مكافحة الفساد: شرط أساسي لتنمية الشركات التجارية –دراسة مقارنة–، المرجع السابق، ص 10.

للشركات الأمريكية والأوروبية[249]؛ بحيث الشركات الأمريكية قد خسرت ما يُقارب قيمته 11 مليار دولار من نشاط الأعمال على مدار سنتين 1994–1996، بسبب منافسين دفعوا رشاوي للظفر بصفقات دولية خاصة في الدول النامية[250].

يُعتبر قانون مكافحة الممارسات الفاسدة في الخارج، إحدى الأدوات التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب التي شنتّها على الشركات المتعددة الجنسيات وعلى الجرائم المالية، وهناك عدّة وقائع وقضايا فُتحت في إطارها تحقيقات من طرف وزارة العدل الأمريكية على أساس هذا القانون ضد شركات أجنبية بتهمة الفساد الدولي[251].

تجدر الإشارة إلى أنّ تأثير قانون مكافحة الممارسات الفاسدة في الخارج على الشركات التجارية ليس بتأثير سلبي فحسب[252]؛ وإنّما له نتائج إيجابية فيما يخُص ابعاد واقصاء الشركات

---

[249]– أغلبية الشركات المنافسة للشركات الأمريكية هي شركات أوروبية، وهذه الأخيرة لم تُمنع بموجب قوانين من دفع الرشاوى للحصول على الصفقات العقود الدولية خاصة في الدول النامية، مما أثّر على نزاهة المنافسة الدولية وتكبدت الشركات الأمريكية خسائر مالية منذر صدور قانون مكافحة الممارسات الفاسدة في الخارج سنة 1977، وهذا إلى غاية منع هذه التجاوزات بموجب اعتماد اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنة 1997؛ ولكن وجب الانتظار أيضاً إلى غاية تبّني أحكام هذه الاتفاقية في القوانين الداخلية للدول وهذا الاجراء الذي يأخذ وقت طويلاً.

[250]– نقلاً عن: بساقلية محمد ناصر، المرجع السابق، ص 284.

[251]– تمّ فتح تحقيق من المصالح الأمريكية ضد شركة "توتال" الفرنسية الرائدة في مجال النفط في سنة 2003، على أساس دفعها لرشاوى منذ سنة 1995 لمسؤولين إيرانيين لدخولها لسوق النفط الإيرانية، واعترفت الشركة بالتهمة المنسوبة إليها. نفس الشيء فيما يخص الشركة الفرنسية "ألستوم" الرائدة في مجال نشاط السكك الحديدية؛ حيث وافقت هذه الشركة في سنة 2014 على دفع غرامة مالية ضخمة للسلطات الأمريكية بقيمة 772 مليون دولار على أساس تهمة دفع رشاوي لدول مختلقة، من بينها دول عربية لحصولها على صفقات مشاريع في هذه الدول. للمزيد من التفصيل أنظر كل من:

- PRADL Philippe, « La France dans la lutte contre la corruption : les solutions américaines », article publié le 22 février 2016 sur le site : http://theconversation.com/le-france-dans-la-lutte-contre-la-corruption-les-solutions-americaines-54847 consulté le 05/03/2017.
- DAOUD Emmanuel, « La responsabilité pénale des entreprises transnationales françaises : fiction ou réalité juridique ? », Actualité Juridique Pénale, n° 01, janvier 2012, p. 17.
- HUBER Barbara, « Sanctions against bribery offences in criminal law», in Corruption integrity and law enforcement, Kluwer Law International, The Hague, 2002, p. 144.
- GARAPON Antoine & COLOMBET Astrid Mignon, Op.cit, pp. 198 et 199.

[252]– يقصد بالتأثير السلبي بالنسبة للشركات التجارية هو التزام هذه الأخيرة بقواعد الوقاية ومكافحة الفساد وتكريس الشفافية، هذا ما يزيد يتطلب تعديل في النظام الداخلي وفي قوانينها الأساسية، وما يستوجب أيضاً تكوين اطارتها في هذا المجال؛ لكن هذه التدابير تساهم في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.

المُتورطة في قضايا الفساد الدولية من التنافس والمشاركة في الصفقات الدولية، ممّا يساهم في حماية سمعة الشركات التي تتمتع بالنزاهة ويزيد من فعّاليتها الاقتصادية.

ثانياً: دور قانون مكافحة الممارسات الفاسدة في الخارج في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي

جاء قانون مكافحة الممارسات الفاسدة في الخارج بالعديد من الأحكام التي انصبّت في مُجملها على تجريم الفساد الاقتصادي الدولي (1)، وبيّن القانون فعاليته على الصعيد التطبيقي وهذا راجع أساساً لاختصاصه العالمي[253]، لكن آتى هذا القانون ببعض الاستثناءات التي تحدّ من نجاعته في محاربة الفساد الدولي (2).

1–تجريم الفساد الاقتصادي الدولي

ينُص قانون مكافحة الممارسات الفاسدة في الخارج على أنّه من غير القانوني دفع – أو حتى العرض أو الوعد بدفع–مبالغ مالية لمسؤولين أجانب[254]، بهدف الحصول على أعمال أو الاحتفاظ بها، وأي مبالغ تُدفع لمسؤول أجنبي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال شريك في الأعمال، بما في ذلك المجاملات أو الهدايا باهظة التكاليف، بغرض الحصول على أعمال أو الاحتفاظ بها، أو بغرض التأثير بطريقة غير مشروعة في مسألة ما[255].

---

[253]– يُقصد بالاختصاص العالمي، تطبيق قانون مكافحة الممارسات الفاسدة في الخارج ليس فقط على الشركات الأمريكية؛ وإنّما على الشركات الأجنبية التي لها أسهم في أحد البورصات الأمريكية، ومبدأ الاختصاص العالمي يسود ليس فقط قوانين مكافحة الفساد؛ وإنّما هو مبدأ يسري على معظم القوانين المنظمة للحياة الاقتصادية، للتفصيل أكثر في هذا الموضوع، أنظر:
- DE VAUPLANE Hubert, « Une nouvelle géopolitique de la norme », in Deals de justice, le marché américain de l'obéissance mondialisée, s. dir. de GARAPON Antoine & SERVAN-SCHEREIBER Pierre, PUF, Paris, 2015, pp. 29-35.

[254]– مصطلح "مسؤول أجنبي" يشمُل جميع الموظفين التابعين للدوائر أو الوكالات الحكومية غير الأمريكية، سواءً في الفروع التنفيذية، التشريعية أو القضائية التابعة للحكومة، وسواءً على المستوى الوطني، المحلي أو الجهوي، ويندرج تحت هذا المصطلح مسؤولي الأحزاب السياسية والعاملين لدى المنظمات الدولية. ونشير أنه ولتحقيق أغراض وأهداف هذا القانون، فلا يُعتد بالتعريف القانوني الذي تُعطيه الدول لموظفيه، وإنما التعريف المنصوص عليه في هذا القانون الأمريكي هو المهم والصحيح، هذا لتفادي أي افلات من تطبيق هذا الأخير.

[255]- "It shall be unlawful for any domestic concern, other than an issuer which is subject to section 78dd-1 of this title; Or for any officer, director, employee, or agent of such domestic concern or any stockholder thereof acting, on behalf; of such domestic concern, to make use of

من جانب أخر، حدّد قانون مكافحة الممارسات الفاسدة في الخارج الأشخاص الذي يُمكن أن يعتبروا ضمن فئة مرتكبي جريمة الفساد الدولي والتي تشمل كل مؤسسة أمريكية ذات أسهم بالبورصة أو كل إداري، مدير، عامل، عون لهذه المؤسسة، وكل مساهم لدى هذه المؤسسة يتصرف باسمها[256].

وسّع التعديل الذي عرفه قانون مكافحة الممارسات الفاسدة في الخارج سنة 1998، من خلال قانون المنافسة النزيهة ومحاربة الرشوة الدولية[257]، من نطاق الخاضعين لأحكام هذا القانون، فأي شخص يكون قد وُجد الإقليم الأمريكي أثناء حدوث الفعل سواءً تتعلق الأمر بالأشخاص الطبيعية أو المعنوية الأمريكية أو غير الأمريكية المتواجدين في إقليم الولايات المتحدة الأمريكية، وأي شركة لها أسهم في سوق البورصة الأمريكي، وأي موظف أو عامل في أي دولة أجنبية تابع لشركة أمريكية أو لشركة أجنبية لها أسهم في سوق البورصة الأمريكي، خاضع لأحكام هذا القانون. هذا ما يُعطي للولايات المتحدة الأمريكية تقدم هام ونجاح سياستها في مجال مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.

يُجرم القانون الأمريكي الرشوة الإيجابية فقط، بحيث يُعتبر تصرفاً أو سلوكاً غير شرعي اللجوء إلى استخدام وسائل وأدوات التجارة الدولية والقيام بأي فعل أخر يُشكّل فساداً، من أجل القيام بعرض، دفع، وعد بدفع أو ترخيص بدفع أي مبلغ نقدي أو عرض هبة أو وعد بهبة أو ترخيص بمنح أي شيء ذي قيمة لصالح فئة الأشخاص والمسؤولين؛ عندما يهدف هذا التصرف إلى التأثير على هيئة معينة، وعلى العموم، فإنّ الهدف النهائي المرتقب يكمُن في الحصول، الاحتفاظ أو توجيه المشاريع، حث الأجنبيين على القيام أو الامتناع عن العمل يتناقض مع

---

the mails or any means. Or instrumentality of interstate commerce corruptly in furtherance of an offer, payment, promise to pay, or authorization of the payment of any money, or offer, gift, promise to give, or authorization of the giving of anything of value to…". Art. 78dd-2, de la loi, the Foreign Corrupt Practices Act, Op.cit.

[256]- Voir pour plus de détails : BREEN Emmanuel, Op.cit, pp. 48-54.

[257]- En 1998, sous la présidence de CLINTON Bill, a été signé « International Anti Bribery Act », qui a permis d'étendre la législation américaine aux actes de corruption exercés sur le territoire américain, LEELEEA Shailendrasingh & ROQUILLY Christophe, Op.cit, p. 58.

واجبهم الشرعي، والحصول على أية مزية غير مستحقة أو حث الأشخاص الأجنبيين على استخدام نفوذها إزاء حكومة أجنبية[258].

أما بالنسبة لعناصر تجريم الفساد الدولي حسب قانون مكافحة الممارسات الفاسدة في الخارج، فقد حُددّت بحظر على كل من الشركات والأشخاص استخدام البريد الالكتروني أو أية وسيلة أو أداة التجارة ما بين الدول بتوفر نية الفساد؛ وذلك بعرض، تسديد هدية أو وعد بتقديم نفوداً وأي شيء أخر ذي قيمة لموظف أجنبي أو أي شخص مع التيقُن بأن جزء أو كل هذا التسديد سيتحول إلى موظف عمومي، وهذا من أجل التأثير على الموظف الأجنبي في إطار ممارسة مهامه الرسمية، للقيام أو عدم القيام بعمل غير شرعي حتى يضمن للشركة أو للشخص المعني الحصول أو الاحتفاظ بأعماله[259].

2–ردع الفساد الاقتصادي الدولي

وردت عدّة استثناءات على تجريم الممارسات الفاسدة في الخارج، مما يُقلّل من فعالية قانون مكافحة الممارسات الفاسدة في الخارج. تمّ استثناء العمل الحكومي حسب نص المادة 78 فقرة 2 فرع ب من هذا القانون؛ بحيث يجوز تقديم أي مبلغ مالي إلى مسؤول أجنبي يكون الغرض منه ضمان تأدية عمل حكومي روتيني أو الإسراع في تأدية مثل هذا العمل الذي يقوم به المسؤول الأجنبي[260]. إنّ تحديد العمل الحكومي الروتيني الذي يُتم تنفيذه من قِبل الموظف

[258]- Voir pour plus de détails : Art. 78dd-3 de la loi, the Foreign Corrupt Practices Act, Op.cit.

[259]– تتمثل وسائل أو أدوات التجارة الدولية ما بين الدول على سبيل المثال، في مكالمة هاتفية تتضمن تخطيطاً لتقديم أو وعد أو دفع رشوة، سفر دولي هدفه مرتبط بالفساد، أما نية الفساد فنقصد بها التأثير بشكل غير قانوني على متلقي الرشوة، راجع في هذا الشأن:

- LEELEEA Shailendrasingh & ROQUILLY Christophe, Op.cit. pp. 59 et 60.

[260]- "It shall be an affirmative defense to actions under subsection (a) or (g) of this section that: 1- The payment, gift, offer, or promise of anything of value that was made, was lawful under the written laws and regulations; of the foreign official's, political party's, party official's; Or. Candidate's country; or. 2- The payment, gift, offer, or promise of anything of value that was made, was a reasonable and bona fide expenditure; Such as travel and lodging expenses; incurred by or on behalf of a foreign official; party, party official; or candidate and was directly related to: A. The promotion, demonstration; or explanation of products or services. Or: B. The execution or performance of a contract with a foreign government or agency thereof". Art. 78dd.1/C, de la loi, the Foreign Corrupt Practices Act, Op.cit.

الأجنبي بصفة عادية، يكمُن في الحصول مثلاً على رخص، تصريحات أو أية وثائق رسمية تسمح لشخص من الاستفادة من مشاريع في بلد أجنبي، إضافة إلى معالجة وثائق إدارية كالتأشيرات مثلاً[261].

استثنى قانون مكافحة الممارسات الفاسدة في الخارج المدفوعات القانونية المرّخص بها في البلد الأجنبي؛ بحيث يتضمن هذا الاستثناء المبالغ المالية، الهدايا، عرض أو وعد بتقديم شيء ذي قيمة للمسؤول الأجنبي والذي يعتبر مشروعاً بموجب القوانين واللوائح التنظيمية المكتوبة في بلده؛ لكن يجب أن يُعمل هذا الاستثناء بحسن النية وليس هدفه دفع رشوة. من بين المبالغ المالية التي يمكن دفعها بحسن النية، نفقات السفر والإقامة للمسؤول الأجنبي في حالة الترويج أو العرض أو الشرح للمنتجات أو الخدمات، تنفيذ أو أداء عقد مُبرم مع حكومة أجنبية أو مع احدى وكالاتها.

تتميّز العقوبات الواردة في قانون مكافحة الممارسات الفاسدة في الخارج بصرامتها من جهة، وتنوعها من جهة أخرى[262]، ويظهر ذلك من خلال العقوبات الجزائية، المدنية والإدارية:

– بالنسبة للعقوبات الجزائية: يُعاقب على رشوة الموظف العمومي الأمريكي بغرامة مالية لا تتعدى ثلاث مرات قيمة الشيء أو المبلغ الذي تحصله هذا الموظف، أو الحبس لمدة لا تتعدى خمس سنوات أو العقوبات معاً. أما فيما يخص رشوة الموظفين العموميين الأجانب، فيُعاقب الأشخاص الطبيعيون بغرامة مالية لا تتجاوز مائة ألف دولار وعقوبة سالبة للحرية مقدّرة بخمس سنوات على أقصى حد، بينما الأشخاص المعنوية فتُعاقب بغرامة مالية صارمة تصل إلى مليوني دولار[263].

---

[261]- OBIDAIRO Simeon, Op.cit, pp. 65 et 66.

[262]- PIETH Mark, The OECD convention on bribery, Op.cit, p. 13.

[263]-"(1) (A) Any domestic concern that is not a natural person and that violates subsection (a) or (i) of this section shall be fined not more than $2,000,000. (B) Any domestic concern that is not a natural person and that violates subsection (a) or (i) of this section shall be subject to a civil penalty of not more than $10,000 imposed in an action brought by the Attorney General. (2) (A) Any natural person that is an officer, director, employee, or agent of a domestic concern, or stockholder acting on behalf of such domestic concern, who willfully violates subsection (a) or (i) of this section shall be fined not more than $100,000 or imprisoned not more than 5 years, or both. (B) Any natural person that is an officer, director, employee, or agent of a domestic

– بالنسبة للعقوبات المدنية والإدارية: وردت في قانون مكافحة الممارسات الفاسدة في الخارج إضافة للعقوبات الجزائية، عقوبات مدنية تتمثل في غرامة مالية مدنية تصل إلى عشرة ألاف دولار تُطبّق على الأشخاص الطبيعية أو المعنوية المحكوم عليها بمخالفة أحكام هذا القانون[264]. هذا وإلى جانب العقوبات الإدارية التي تتمثل في اقصاء أي شركة مخالفة لأحكام هذا القانون في مشاركتها أو حصولها على الصفقات العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية، وعدم استفادتها في المزايا المالية المقدمة من طرف الحكومة.

concern, or stockholder acting on behalf of such domestic concern, who violates subsection (a) or (i) of this section shall be subject to a civil penalty of not more than $10,000 imposed in an action brought by the Attorney General.

(3) Whenever a fine is imposed under paragraph (2) upon any officer, director, employee, agent, or stockholder of a domestic concern, such fine may not be paid, directly or indirectly, by such domestic concern". Art. 78dd-2/G, de la loi, the Foreign Corrupt Practices Act, Op.cit.

يتعيّن الإشارة في هذا الصدّد إلى أنّ هناك اختلاف في العقوبات السالبة للحرية بالنسبة للموظف العمومي الأمريكي التي يمكن أن تصل إلى 15 سنة، والموظف العمومي الأجنبي التي لا تتجاوز 5 سنوات، في هذه الحالة وبالنسبة للموظف الأمريكي تُقدر العقوبة حسب المبلغ المتحصل عليه، فإذا فاق المبلغ 20 مليون دولار تكون العقوبة أكثر من 5 سنوات، وإذا وصل نبلغ الرشوة إلى 80 مليون دولار تصل العقوبة إلى 15 سنة، للمزيد من التفصيل أنظر:

- O.C.D.E, Rapport d'examen de l'application de la convention et de la recommandation de 1997, le cas des Etats Unis, 2002, p.13, in : www.oecd.org/dataoecd/16/29/2390476.pdf consulté le 10/03/2017.

[264]- La Securities and Exchange Commission, ou le Département de la Justice (selon l'infraction c'est elle est commise ou non par un émetteur). Peut également demander une injonction à l'encontre de toute personne morale ou de toute personne physique agissant pour le compte d'une personne morale, e, cas d'infraction ou de possibilité d'infraction au F.C.P.A. Voir pour plus de détails : l'O.C.D.E. Rapport d'examen de l'application de la convention et de la recommandation de 1997, le cas des Etats Unis, Op.cit, p. 14.

الفصل الثاني

التكريس المؤسساتي لمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

من المُسلّم به أنّ التحليل النظري لمُجمل النصوص القانونية وإنْ اختلفت درجة مكافحتها للفساد، إلاّ أنّها لا تكفي لضمان جدّية مكافحة الاقتصادي الدولي، بل يتطلب وجود برامج عملية وسياسات واقعية لمحاربته، تُشرف على وضعها وتجسيدها مختلف الأجهزة والمنظمات، دولية كانت أم وطنية، وسواءً كانت مُتخصّصة أو لها علاقة غير مباشرة بمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.

ولمّا كان الفساد الاقتصادي الدولي ظاهرة مُركبة، معقّدة وتتجاوز حدود الدول[265]، فمحاربته ينبغي أن تشمُل العديد من الجهات؛ بحيث تُشكّل مهمة الاشراف، المتابعة، والمراقبة من أهم وسائل الوقاية من الفساد، لكن يتطلب لتفعيل هذا النظام الوقائي وجود مهمة أخرى تتعلق أساساً بالردع باعتباره العامل الحاسم في مكافحة الفساد؛ فتنوع أساليب مكافحة الفساد يدُل على اختلاف وتنوع الآليات المؤسساتية الدولية المعنية بمكافحته (المبحث الأول).

تدخل الأجهزة المُكلّفة بمكافحة الفساد عموماً والفساد الاقتصادي خصوصاً ضمن الآليات التي يتعذر بدونها وضع استراتيجية شاملة وناجعة لمكافحته، وإن كان من الظاهر تباين مجال عملها واختلاف نطاق اختصاصها في مكافحة الفساد سواءً على الصعيد الدولي الذي تفرضه عالمية ظاهرة الفساد، أو على الصعيد الوطني، والذي تُفرزه الطبيعة القانونية للفساد؛ بحيث تلعب الأجهزة والهيئات الوطنية دوراً تكاملياً في مسعى تقرير مكافحة فعّالة وشاملة للفساد الاقتصادي الدولي (المبحث الثاني).

[265]- NKELZOK KOMTSINDI Valère, La corruption, une lecture systémique, édition DIONIA, Paris, 2004, pp. 61 et 62.

المبحث الأول

دور المؤسسات الدولية في مواجهة الفساد الاقتصادي

تُعتبر كل من الأجهزة الدولية والمنظمات الدولية[266] من الوسائل الأكثر أهمية في مجال مكافحة الفساد، وذلك نظراً لامتلاكها قدراً من الاستقلالية يفصلُها عن مؤسسيها والدول الأعضاء فيها؛ ضف إلى ذلك تمتُعها بأهلية قانونية وقدرة على العمل باسمها الخاص في نطاق القانون الدولي[267].

تلعب المؤسسات الدولية دوراً هاماً في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، سواءً في تفعيل الآليات القانونية المُتعلقة بمكافحة الفساد، أو وضع أدوات وأساليب جديدة تهدف إلى محاربته، وتُشكّل الجهود التي تقوم بها عناوين مُهمة في إطار محاولة الحدّ من الفساد عالمياً، لاسيّما الفساد المالي، وهذا ما تقوم به المؤسسات المالية الدولية (المطلب الأول).

يصعب تكريس نجاعة عملية مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي بعيداً عن الأُطُر والنُظم الضرورية لخلق شفافية ونزاهة المعاملات التجارية الدولية، لذا فتدخل المؤسسات التجارية الدولية أمراً لابدّ منه لضمان مكافحة شاملة للفساد الاقتصادي الدولي (المطلب الثاني).

لكن فعالية أساليب مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي يتطلب مشاركة تنظيمات المجتمع المدني بما لها من تأثير بالغ في محاربته، وهو الدور الذي تساهم به منظمة الشفافية الدولية باعتبارها المنظمة غير الحكومية الرائدة في هذا المجال (المطلب الثالث).

---

[266]– أنظر فيما يخص المقصود بالمنظمات الدولية:

ZORGBIBE Charles, Les organisations internationales, PUF, Paris, 1986, pp. 3-20.

[267]– يبدو أنّ هناك عدة تعارف للمؤسسات الدولية تختلف فيما بينها لكن تتفق فيما يخص العناصر الأساسية؛ بحيث تشتمل على عدّة معايير منها على سبيل المثال: عنصر الدوام، الشخصية القانونية، وجود أمانة عامة دائمة، عنصر الإرادة الذاتية، للتعمق أكثر أنظر: العشاوي عبد العزيز، أبحاث في القانون الدولي الجنائي، الجزء الثاني، دار هومة، الجزائر، 2006، ص. ص 18 و19.

المطلب الأول

مساهمة المؤسسات المالية الدولية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

بذّلت المؤسسات المالية الدولية جهوداً مُعتّبرة في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي لاسيّما الوقاية منه، بتكريس الشفافية المالية الدولية التي تُشكّل ركيزة من ركائز نزاهة الاقتصاد العالمي[268]. وقد بدى واضحاً أنّ المؤسسات المالية الدولية بما فيها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي أصبحت تُطبّق آليات رقابية وردعية جديدة في متابعة مشاريعها، وتنفيذ برامجها تفادياً لانحرافها خاصة وأنّها اكتشفت ضياع أموال طائلة كانت قد خصصّتها كمساعدات مالية للدول النامية بسبب الفساد[269]؛ من هنا يظهر دور المؤسسات المالية الدولية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي من خلال الجُهود المُعتّبرة التي يبذُلها البنك العالمي سواءً في الجانب الوقائي أو الردعي (الفرع الأول).

كما يلعب الصندوق النقد الدولي دوراً هاماً في تجسيد الحكم الراشد والشفافية المالية على المستويين الدولي والداخلي، وهذا بفضل مختلف السياسات التي يعتمدها للمشاركة في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي (الفرع الثاني).

الفرع الأول

جهود البنك العالمي في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

يهدفُ البنك العالمي[270] إلى ترقية وتطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية ونزاهتها بمحاربة الفساد الذي يُشكّل المحور الرئيسي في مجموع المهام التي يتمتع بها البنك العالمي،

---

[268]- La criminalité d'argent tend à devenir un vrai problème à l'échelle mondiale, l'argent illicite est drainé sous forme de flux considérables grâce à des réseaux infiltrés dans le tissu économique ; HANNOUN Charley, « La criminalité d'argent, l'Etat et le corps social », Actes du colloque sur la criminalité d'argent : quelle répression ? La Première Chambre de la Cour d'Appel de Paris, le 14 novembre 2003, édition Montchrestien, Paris, 2004, p. 05.

[269]– موسى بودهان، النظام القانوني لمكافحة الرشوة، دار الهدى، الجزائر، 2010، ص 172.

[270]– البنك الدولي هو أحد الوكالات المُتخصصّة في الأمم المتحدة التي تعنى بالتنمية، تمّ انشائه في مؤتمر "بروتون وودز" سنة 1944، من أجل تمويل الاستثمارات في الدول النامية وإصلاح اقتصاديات الدول المُقترّضة، ويركز جهوده على تحقيق

وهذا من أجل تحسين المستوى المعيشي للشعوب، خاصة في الدول السائرة في الطريق النمو والتي استفادت من مساعدة وتجربة البنك العالمي في مجال مكافحة الفساد[271].

من أجل تفعيل محاربة الفساد الاقتصادي الدولي، قام البنك العالمي بتبّني سنة 1997 استراتيجية ناجعة لمكافحته[272] مبنيّة على ركائز أساسية تتمثل في:

– الوقاية من الفساد وكل أشكال الاحتيال في المشاريع المُموّلة من طرف البنك؛

– مساعدة الدول الراغبة في مكافحة الفساد؛

– الأخذ بعين الاعتبار مسألة مكافحة الفساد بجدّية في سياسة دعم الدول واختيار المشاريع، وتقديم القروض؛

– دعم الجهود الدولية الهادفة إلى محاربة الفساد؛

– حماية البنك العالمي من الاحتيال والفساد سواءً من المسؤولين عن المشاريع التي يُموّلوها أو من الشركات المستفيدة من هذه المشاريع.

الأهداف الإنمائية للألفية التي تمت الموافقة عليها من جانب أعضاء الأمم المتحدة سنة 2000، والتي تستهدف إلى تخفيف مستدام لحدة الفقر ومكافحة الفساد، للمزيد من التفصيل أنظر الموقع الرسمي للبنك:
http://www.albankaldawli.org/ar/about consulté le 25/03/2017.

يتعيّن إبراز أن عبارة "البنك الدولي" تشير فقط إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية في حين، تُشير عبارة مجموعة البنك الدولي إلى خمس مؤسسات ترتبط إحداهما بالأخرى وتتعاون معاً لتحقيق أهداف التنمية، وتتمثل في: البنك الدولي وهو البنك والمؤسسة الدولية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار. للمزيد من المعلومات حول نشأة البنك وإدارته، أنظر في هذا الشأن: رمزي محمود، المرجع السابق، ص. ص 183–188.

[271]- En 2000, plus de 95 pays avaient l'assistance de la Banque pour faciliter une réforme des institutions publiques, et une trentaine d'autre une action spécifique contre la corruption. Voir : GENEVOIS Antoine, Op.cit, p. 211.

[272]- Lors du meeting annuel de la Banque Mondiale en 1996, son président « D. WOLFENSOHN James » évoquait déjà le « cancer of corruption » devant les actionnaires de l'institution, pour la première fois, la corruption étais placée clairement sur l'agenda des priorités de la Banque Mondiale ; voir : Le Service Central de Prévention de la Corruption et Novethic Etudes, Rapport sur la transparence en matière de lutte anti-corruption, septembre 2006, p. 156.

ولتحقيق استراتيجية تجسيد الشفافية وتكريس النزاهة، وضع البنك العالمي آليات لمواجهة الفساد الاقتصادي الدولي في المشاريع المُموّلة من طرفه (أولاً)، إضافة إلى تدعيم المبادرات الدولية الرامية إلى محاربة الفساد الاقتصادي الدولي (ثانياً).

أولاً: مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي في المشاريع المُموّلة من طرف البنك

تُشكّل عملية مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي من مواضيع اهتمام البنك العالمي، ووضع عدّة إجراءات في هذا الشأن، فرضّت نفسها كمحور لجهود دولية واسعة استهدفت الوقاية من كل أشكال الاحتيال والفساد في المشاريع التي يُموّلها (1). استحدث البنك كذلك في سنة 2001 في إطار هذا التوّجُه إدارة جديدة تحمل اسم "إدارة النزاهة المؤسسية"[273] تضطلع بمسؤولية التحقيق في مدى وجود أفعال الفساد في المشاريع التي يُموّلُها البنك الدولي، وتحويل هذه التحقيقات إلى احدى لجانه المُتخصصّة بالعقوبات وردع كل أشكال الفساد خاصة الفساد الاقتصادي الدولي (2).

1–ضرورة احترام التدابير الوقائية لمواجهة فعّالة للفساد الاقتصادي الدولي

التزم البنك العالمي بضرورة ضمان نزاهة المشاريع التي يُموّلُها وتجاوُبها مع الاعتبارات الاقتصادية، فالفساد الاقتصادي الدولي يُمكن أن يكون السبب من تحويل الأهداف المرجُوّة من هذه المشاريع لصالح اعتبارات غير اقتصادية، مما يستدعي تبّني تدابير وقائية من أجل مكافحة فعّالة للفساد؛ لاسيّما تعزيز أطُر الرقابة في المشاريع المُموّلة من طرفه (أ)، مع احترام إجراءات الوقاية من الفساد في مثل هذه المشاريع (ب).

[273]– بدأت وظيفة إجراء التحقيقات في البنك الدولي عندما تمّ اسنادها إلى وحدة صغيرة في إدارة المراجعة الداخلية في سنة 1997، لكن عدم فعّاليتها أدى في سنة 2001 إلى انشاء إدارة جديدة مستقلة هي إدارة النزاهة المؤسسية من أجل ردع كل أشكال الاحتيال والفساد، للمزيد من التفصيل أنظر: عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 202. مجموعة البنك الدولي، التقرير السنوي للنزاهة، السنتان الماليتان 2005–2006، ص 33. منشور في مواقع:
http://pubdocs.worldbank.org/en/559611449168974660/INTFY0506AnnualReportArabic.pdf consulté le 28/03/2017.

أ–تعزيز أطُر الرقابة في المشاريع المُموّلة

قام البنك العالمي في سنة 1997 بتطوير آلية الوقاية باعتماد نظام جديد للرقابة الداخلية، وتحسين قُدُراته في مجال الاشراف والرقابة على القروض الممنوحة للدول، وكذا تطوير أدوات وأساليب الوقاية من الفساد التي تعتبر الخُطوّة الأولى لتعزيز دور البنك الدولي في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي[274].

يمُسُ الفساد كل مراحل وإجراءات ابرام المشاريع المُموّلة من طرف البنك، سواءً في مرحلة إعداد المشروع بتقييم غير حقيقي لتكلفته من أجل زيادة فُرص الاحتيال، أو في مرحلة منح المشروع نتيجة منافسة غير نزيهة بين المترشحين، أو في مرحلة تنفيذ المشروع بزيادة قيمته عن طريق اللجوء إلى نظام الملاحق غير المُبررّة أو تزوير الفواتير. كما يُمكن أن يزّيدْ الفساد في التسيير المالي للمشروع كانعدام رقابة فعّالة على الأموال المُخصصّة لهذا المشروع[275].

ب–ضرورة احترام إجراءات الوقاية من الفساد في المشاريع المُموّلة من طرف البنك العالمي

وضع البنك الدولي حلول جدّية وتدابير وقائية للحدّ من الفساد في المشاريع المُموّلة من طرفه، لاسيّما ضرورة احترام بعض الشروط والأحكام التي تهدف إلى الوقاية من الفساد خاصة ما يتعلق بأهلية المترشحين؛ بحيث يتعيّن ألاّ يكون لمُقدّم العطاء أي تضارب في المصالح، في حالة إذا كان أحد المترشحين على علاقة بمسؤولي المشروع، بشكل مباشر أو غير مباشر، وسيُتّم اقصاءه في حالة اثبات تورُطه[276].

---

[274]- GENEVOIS Antoine, Op.cit. p. 2012.

[275]– إنّ نجاح مثل هذه التدابير في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي يستدعي في هذا الشأن اشراك إرادة الدول التي تستفيد من هذه المشاريع في محاربته، لأن عدم وجود إرادة حقيقية لهذه الدول يستحيل تكريس مثل هذه الإجراءات المتعلقة بالوقاية من الفساد، أنظر للتفصيل أكثر:

GARY Aurore & GAUTHIER Bernard, « La Banque Mondiale. Lutte contre la corruption et programmes d'appui budgétaire », in Les bonnes pratiques des organisations internationales, s. dir. de KLEIN Asmara, LAPORTE Camille et SAIGET Marie, Presses de Sciences Po, Paris, 2015, p. 187.

[276]– المادة الرابعة فقرة 2 من توجيهات عقود البنك الدولي، 2013، المنشورة في الموقع:

فرض البنك العالمي أيضاً التزام على مقدمي العطاءات التصريح بكل الأموال المدفوعة أو التي ستدفع لأي شخص له علاقة بالمشروع المُموّل من طرفه لتفادي كل احتيال للحصول على هذه الصفقة. هذا إلى جانب صلاحية البنك الدولي بمراقبة السجّلات المحاسبية للمترشحين وضرورة التصريح بالنزاهة قبل الحصول على أي مشروع مُموّل من طرفه[277].

2–توقيع العقوبات: آلية ناجعة لمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

يطلُب البنك العالمي من المتعاملين معه بما في ذلك مقدمي العطاء والموردين والمقاولين والاستشاريين الموقعين على عقود مُموّلة من قِبله، أن يتمسكوا بأعلى المعايير الأخلاقية خلال التوريد وتنفيذ مثل هذه العقود، ففي حالة الاخلال بالتدابير الوقائية المتعلقة بمكافحة الفساد يمكن للبنك توقيع عقوبات إدارية مختلفة.

يتمتّع البنك العالمي باختصاص ردعي من أجل الاستجابة السريعة لمقتضيات كشف الفساد وقمعه بالنسبة للمشاريع التي يشترط البنك تمويلها، وهذا بحق إلغاء القرض أو جزء منه وبحق رفض الاقتراح المتعلق بتعيين من ترسو عليه المناقصة؛ مع حق البنك في التحقيق في التُهم التي يُبلّغ بها فيما يخُص القواعد التي يفرضها في هذا المجال والتي يمكن أن تُرتكب من طرف كل متعهد أو مترشح أو شريك.

من بين الإجراءات الأخرى الهادفة إلى مكافحة الفساد والتي قام بها البنك الدولي بإتباعها، إنشاء إدارة خاصة (إدارة النزاهة المؤسسية) للقيام بالتحقيق فيما يُعتبر سلوكاً فاسداً من قِبل كل من له علاقة بالمشاريع التي يُموّلها البنك واستبعاد كل من تُثبت إدانته من المشاركة في هذه المشاريع. وكان للإجراءات التي اتخذها البنك لاسيّما من ناحية إعلان ونشر عدم أهلية الشركات والأشخاص الذين تُثبت إدانتهم بالفساد أو التزوير في مشاريع البنك تأثير مُهم في ردع كل أشكال الفساد[278].

http://documents.banquemondiale.org/curated/fr/home consulté le 29/03/2017.

[277] - GENEVOIS Antoine, Op.cit. p. 220.

[278]– صدر في سنة 2009 إعلان عن التزام مجموعة البنك العالمي بتحقيق نظام عقوبات دولية فعّالة لمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، فقد تمّ حرمان الشركات التي تنتهك التدابير الوقائية المتعلقة بمكافحة الفساد من التعامل ليس فقط مع

مسّ الاجراء الردعي الذي بموجبه تمّ إقصائها وشطب شركات عديدة في المشاريع المُموّلة من طرف البنك الدولي، ومن بينها، شركة (SNC.LAVALIN.INC) بكل فروعها؛ بحيث سلُطت عليها عقوبة الاقصاء لمدة عشر سنوات، والتي تعتبر أقصى عقوبة تمّ الإعلان بها من طرف البنك، بسبب ضّلُوعها في قضايا الفساد لاسيّما تقديم هذه الشركة مزية غير مستحقة من أجل حصولها على عقود ومشاريع مُموّلة من طرف البنك[279].

ثانياً: تدعيم المبادرات الدولية الرامية إلى محاربة الفساد الاقتصادي الدولي

يَمْلك البنك العالمي استراتيجية جديدة لتوسيع نطاق مكافحة الفساد على المستوى الدولي[280]، وذلك بتكريس دعائم الحكم الراشد في البلدان المُتعاملة مع البنك، خاصة اعتباره الجهة الرائدة في مجال تقديم المّسّاندة والمُسّاعدة للدول لاسيّما تعزيز قُدُراتها في مكافحة الفساد

مجموعة البنك العالمي، وإنّما هناك اتفاق بين البنك العالمي وأربعة بنوك إقليمية للتنمية كالبنك الافريقي للتنمية، يقضي بحرمان هذه الشركات المُخالفة من التعامل معها. بعد دخول هذا الاتفاق حيّز النفاذ، تمّ اقصاء 1100 شركة من التعامل مع هذه البنوك الإقليمية، هذا ما يُعزز القُدرة على المكافحة المشتركة للفساد الاقتصادي الدولي، أنظر للمزيد من التفصيل: –مجموعة البنك الدولي، التقرير السنوي، 2010، ص 05.

[279] - Le groupe de la Banque Mondiale annonce la radiation de SNC LAVALIN INC pour une période de 10 ans suite à une faute professionnelle commise par cette société dans le cadre de projet de construction du pont multi fonctionnelles du fleuve PADMA (Bengladesh) et d'un autre projet financer par la banque. Cette sanction est la plus long période d'exclusion jamais fixée dans un règlement dans la Banque Mondiale. Pour plus de détails voir le site : www.banquemondial.org/fr/news/press-release/2013/04/17/world-banque-debars-snc-lavalin-inc-and-its-affiliates.for-ten-years consulté le 30/03/2017.

[280]– "الفساد ليس مُجرّد مُشكلة يجب أن تقف لها البلدان النامية وحدها بالمرصاد، بل تقع على كاهل البلدان المُتقدّمة مسؤولية جسيمة. فكل قضية فساد تضّمُ في واقع الأمر طرفين على الأقل، ونعلم مراراً وتكراراً أنّ مُقدمي الرشاوي هم من منسوبي الدول المتقدمة..."، كلمة رئيس مجموعة البنك العالمي "**بول وولفويتز**" بمناسبة ورشة عمل تحت عنوان: "حُسن نظام الإدارة العامة والتنمية، آن أوان العمل"، جاكرتا (أندنوسيا)، 11 أفريل سنة 2006، منشورة في التقرير السنوي للنزاهة، السنتان الماليتان 2005–2006، المرجع السابق، ص 2.

« Avec l'arrivé de WOLFOWITZ Paul (Président de la Banque Mondiale) en juin 2005, c'est la lutte contre la corruption qui s'est trouvée au rang de priorité absolue ». SOREL Jean-Marc, « L'évolution des institutions financières internationales : entre redéploiement et fragilité, une restructuration systématique en chantiers », Annuaire Français de Droit International, n°52, 2006, p. 495.

– يتضّح أنّ الفساد هي قضية جميع دول العالم بغض النظر عن درجة تقدُمها، فالبنك الدولي واعي بضرورة مشاركة جميع الدول في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي.

الاقتصادي الدولي (1). هذا إلى جانب كونه الشريك الأساسي في مجال التعاون مع المنظمات الدولية من أجل مكافحة مشتركة وفعّالة للفساد الاقتصادي الدولي (2).

1–تعزيز قُدُرات الدول في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

لعب البنك العالمي دوراً هاماً في توفير معايير موضوعية وشفافة في الوقاية من الفساد[281]، هذا بوضع أدوات للتوعية والتحسيس بالمخاطر الناجمة عنه؛ كما قام أيضاً بمساعدة الدول في صياغة استراتيجيات مكافحة الفساد؛ كل هذا ما دفع به إلى تبّني برنامج دقيق ومُفصّل لتعزيز قُدُرات الدول في مجال مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي سنة 1997[282].

يهدف هذا البرنامج إلى مساعدة الدول في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، وذلك بإقامة دراسات تشخيصية بمخاطر هذه الظاهرة العابرة للحدود، وكذا تقديم المساعدة التقنية لحكومات الدول من أجل تطوير أداء المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد للحدّ منه.

لكن التطور الاقتصادي العالمي الذي شهده العالم قلّل من فعالية برنامج البنك الدولي في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، مما دفع به إلى اعتماد استراتيجية جديدة أكثر نجاعة في مواجهة الفساد، وذلك بتكريس نوعين من المساعدة:

– مساعدة عامة: والتي تتمثل في تقديم تعاوُن للدول الراغبة في مكافحة الفساد بكل أشكاله، مع التزامها بالمقابل وبتدعيم من البنك الدولي، القيام بإصلاحات عديدة خاصة ما يتعلق

---

[281]– يتعيّن الإشارة إلى أنّ البنك الدولي وبغيةً منه في تعزيز الحكم الراشد والشفافية والنزاهة، لا يُقدّم مساعدة للدول التي لا تتوفر على مثل هذه المُتطلبات، وهذا من أجل تسيير فعّال للمساعدات التي يُقدّمها، للتعمق أكثر في هذه المسألة، أنظر:
SIDANI Soraya, « Les bonnes pratiques de la gouvernance. Résistance et déviance », in Les bonnes pratiques des organisations internationales, s. dir.de KLEIN Asmara, LAPORTE Camille et SAIGET Marie, Presses de Sciences Po, Paris, 2015, pp. 189 et 190.

[282]– قبل سنة 1997 كان الفساد –الذي يُعتبر أكبر مشكلة اقتصادية–مُشكلة سياسية حساسة تتعلق بالشؤون الداخلية للدول، وليست مُرتبطة بسياسية البنك العالمي، لكن وعي البنك بضرورة وضع برنامج لمكافحة الفساد ومساعدة الدول على ذلك راجع أساساً إلى المساهمة الاقتصادية التي يقوم بها البنك الدولي والتي كانت مشوبة بأفعال الفساد.

بالسياسة الاقتصادية للدول، الخضوع لمبدأ دولة القانون، اظهار الإرادة الحقيقية في مكافحة الفساد بتكريس استقلالية القضاء والهيئات المعنية بمكافحة الفساد[283].

– مساعدة خاصة: يلتزم البنك الدولي بتقديم تعاوُن خاصة للدول الراغبة في التجسيد الفعلي لبرنامج مكافحة الفساد واتخاذ تدابير مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي. هذه المساعدة الخاصة يُمكن أن تتحقق بمشاركة البنك العالمي في صياغة هذا البرنامج، لاسيّما إجراء تحقيقات لقياس مدى تفشي ظاهرة الفساد وخصوصياتها[284] في الدولة الراغبة في المساعدة؛ إقامة ورشات عمل وتكوين لفائدة إطارات الدولة وممثلي المجتمع المدني[285].

يتضّح أن المساعدة التي يُقدمُها البنك العالمي للدول الراغبة لها أهمية مُماثلة لأهمية نجاحها في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، فبفضلها تمّ رفع مستوى التنسيق بين البنك وهذه الدول في مجال دعم وتحسين الشفافية، ضمان حماية المشاريع الاقتصادية من الفساد، وتفعيل القانون وآليات المحاسبة والمسائلة[286]؛ لكن يبقى تجسيد مثل الإصلاحات التي يقترحها البنك الدولي حبيسة الإرادة السياسة للدولة محّل المساعدة من جهة، ومن جهة أخرى، فإنّ هذه المساعدات المتنوعة في مجال مكافحة الفساد لا تتحقق إلاّ إذا طلبتها الدولة، وبالتالي فليس هناك أي التزام قانوني يفرض اعتماد تدابير مكافحة الفساد قبل الحصول على المساعدات المالية المقدّمة من طرف البك الدولي.

---

283 - GENEVOIS Antoine, Op.cit, pp. 231 et 232

284– نختلف خصوصيات ظاهرة الفساد من دولة إلى أخرى، باختلاف حجم تفشيه، فهناك من الدول التي يستدعي لمكافحة هذه الظاهرة إجراء إصلاحات معمّقة اقتصادياً وسياسياً، وهذا حسب وجود آليات مكافحة الفساد من عدمها، والبعض الآخر تقتضي مكافحة الفساد تفعيل الآليات الموجود فقط.

285 - De nombreux pays, notamment l'Albanie, l'Argentine, le Benin, l'Indonésie, la Jordanie, le Maroc… ont demandé à la Banque mondiale une assistance dans la mise en place de programmes anti-corruption.

286– بفضل مساعدة البنك العالمي في مجال مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، فتحت الحكومة الكينية في سنة 2009، 39 تحقيقاً جنائياً مرتبطاً بقضايا الفساد الدولية، بناءً على المعلومات المُقدمة من البنك. كما أدانت الحكومة النرويجية في سنة 2010، ثلاثة موظفين سابقين في شركة "تورو كوسولت" بناءً على تحقيقات قام بها البنك العالمي لفائدة دولة حكومة النرويج. هناك عدّة قضايا فساد دولية نشّرها البنك العالمي في التقرير السنوي، 2010، المرجع السابق، ص 34.

2–التعاون مع المنظمات الدولية من أجل مكافحة مشتركة وفعّالة للفساد الاقتصادي الدولي

قام البنك العالمي في 18 فيفري سنة 2006، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنوك الإقليمية للتنمية بإنشاء فريق عمل الهيئات المالية الدولية لمكافحة الفساد[287]، هذا الأخير الذي وضع استراتيجية مُوّحدة ومُنسّقة لمواجهة الفساد الاقتصادي الدولي، والتي تُلزم الأطراف المشاركة في صياغتها اتخاذ كل ما قد يلزم لتكريسها ميدانياً؛ ومن بين المبادئ[288] التي تتبني عليها استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي:

– ردع الفساد الاقتصادي الدولي عن طريق اجراء التحريات والتحقيقات اللازمة، وكذا توقيع العقوبات الصارمة والفعّالة؛

– تبادل المعلومات بين جميع المشاركين من أجل تفعيل مبدأ التعاون في تحقيق النزاهة في العمليات التي تقوم بها الهيئات المالية الدولية، ومن أجل تسهيل كذلك عمليات التحرّيات وتوقيع العقوبات المُشتركة؛

– مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي بكل فعّالية، تتطلب درجة عالية من الشفافية والنزاهة، وتطبيق مبادئ الحكم الراشد[289] في كل الإجراءات التي تخُصُ العمليات التي تقوم بها هذه الهيئات من أجل الوقاية من مخاطر الفساد؛

---

[287]- Le 17 septembre 2006, dans le cadre du groupe de travail des institutions financières internationales pour la lutte contre la corruption. Les Banques Multilatérales de Développement s'engageaient à explorer plus avant les moyens de reconnaître mutuellement leurs mesures respectives de conformité et d'application. Aux termes de cet accord, les institutions convenaient d'harmoniser leurs définitions des pratiques répréhensibles et de partager davantage d'informations sur les enquêtes. L'exclusion croisée, le meilleur partage des informations et la coordination des investigations devraient permettre aux institutions de mieux prévenir, détecter et décourager la corruption. Une attitude ferme, symétrique et coordonnée permet en outre de montrer aux États et entreprises privées partenaires que chaque institution maintient les mêmes normes élevées. Voir : Banque Européenne d'Investissement, Les banques multilatérales de développement se dotent d'un nouvel outil de lutte contre la corruption en signant un accord d'exclusion mutuel, document publié le 09 avril 2010, in : http://www.eib.org/infocentre/press/news/all/mdbs-step-up-their-fight-against-corruption-with-joint-sanction-accord.htm?lang=fr consulté le 31/03/2017.

[288]- Principes et lignes directrices à l'intention des enquêteurs des institutions financières internationales, in :https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/GenericDocuments/Cadre_uniforme_de_pr%C3%A9vention_et_de_lutte_contre_la_fraude_et_la_corruption.pdf consulté le 31/03/2017.

[289]- « La lutte efficace contre la corruption ne pourrait résulte que d'une collaboration avec les institutions nationales à travers notamment le renforcement des processus nationaux de gestion des finances publiques », MANANA KANE Mouhamadou et LINDER Virginie, « La prise en compte de la

– التعاون مع الدول العاملة مع الهيئات المالية الدولية من أجل رفع مستوى التنسيق وتوحيد الجهود في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي؛

أطلق البنك الدولي في سنة 2007 بالتعاون مع مكتب الأمم المُتحّدة المُختص بالمُخدرات والجريمة مبادرة استعادة عائدات الفساد، والتي تهدف إلى استرجاع 1.6 تريليون دولار كأموال منهوبة من الشعوب الفقيرة. هذه المبادرة التي لا تتحقق إلاّ بتعزيز نزاهة الأسواق المالية الدولية والوطنية، والتعاون مع البلدان النامية في استعادتها، ضف إلى ذلك ضرورة مكافحة جريمة تبييض الأموال للحيلولة دون إضفاء المشروعية على مصدر هذه الأموال[290].

ساهم البنك الدولي أيضاً في إعداد وتجسيد اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية لسنة 1997، بنشر أحكام وتدابير هذه الاتفاقية وتقييّم مدى تأثيرها بالنسبة للدول العاملة مع البنك[291]. كما نسّق البنك الدولي كذلك جهوده مع صندوق النقد الدولي ومع الفريق المختص بالعمل المالي[292] في محاربة جريمة تبييض الأموال، التي تعتبر ضرورية لضمان مكافحة فعّالة للفساد

corruption dans les financements de la Banque Mondiale : aspects juridiques », in La corruption et le droit international, s. dir.de DORMOY Daniel, BRUYLANT, Bruxelles, 2010, p. 62.

[290]– عليوات ينال، هل تُعيد التشريعات والمبادرات الدولية ما اختلسه الفاسدون من أوطانهم؟ (استرداد الموجودات)، مقال منشور في موقع:
www.jacc.gov.jo/Portals/0/news.1-مبادرات%20الدوليه/doc consulté le 02/04/2017.

[291]– راجع كل من:
– بساقلية محمد ناصر، المرجع السابق، ص 151.
- GENEVOIS Antoine, Op.cit, p. 234.

[292]– مجموعة العمل المالي هي منظمة حكومية دولية أنشئت في سنة 1989، تتمثل مهام مجموعة العمل المالي في وضع المعايير وتعزيز التنفيذ الفعّال للتدابير والأحكام المتعلقة بمكافحة جريمة تبييض الأموال، والتهديدات الأخرى ذات الصلة بنزاهة النظام المالي الدولي كما تتعاون مجموعة العمل المالي مع منظمات دولية أخرى من بينها البنك العالمي، وذلك لتحديد مواطن الضعف في النظام المالي الوطني والدولي، أنظر للتفصيل أكثر: مجموعة العمل المالي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، المعايير الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ونشر التسلح، توصيات مجموعة العمل المالي، فيفري 2012، منشورة في الموقع:
http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF-40-Rec-2012-Arabic.pdf consulté le 02/04/2017.

الاقتصادي الدولي. هذا إلى جانب تعاون البنك مع منظمة الشفافية الدولية في مجال محاربة الفساد من خلال وضع برامج مشتركة للتحسيس بالمخاطر الناجمة عنه[293].

الفرع الثاني

مشاركة صندوق النقد الدولي في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي

يُعتبر صندوق النقد الدولي من المنظمات الدولية الحكومية المعنيّة بالأنشطة الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد وتكريس الحكم الراشد، ذلك لأسباب تتعلق بالصلاحيات والسُلُطات الواسعة التي يتمتع بها الصندوق في مجال مراقبة السياسات الاقتصادية والمالية سواء على صعيد دول الأعضاء أو على الصعيد العالمي، فلا توجد أيّة مؤسسة عالمية تتمتع بنفس قدرة الصندوق على التدخل في تشكيل السياسات الداخلية للدول الأعضاء وفي الرقابة عليها وذلك في مجال تخصُصه المتعلق بالنواحي الاقتصادية والمالية بما في ذلك مواجهة الفساد[294].

يُساهم صندوق النقد الدولي في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، من خلال تصميم نُظُم تسيير المالية العامة وتعزيز شفافيتها ودعم المناخ الاقتصادي والتنظيمي على المستويين الوطني والدولي[295]. وقد كان للصندوق تجربة رائدة في مجال الوقاية من الفساد الاقتصادي

---

[293]– تجدر الإشارة إلى أنّ هناك علاقة وثيقة بين البنك العالمي ومنظمة الشفافية الدولية على أساس أن ميلاد هذه الأخيرة في 1993 ببرلين (ألمانيا)، كان على يد "بيتر اقن" الذي كان مدير سابق في البنك العالمي ما بين سنة 1975 إلى سنة 1991.

[294]– يتعيّن إبراز أنّ هناك فرق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فكلاهما أنشآ في نفس الوقت وذلك لأداء وظائف مختلفة لكل منهما وإن كانت ذات صلة، فصندوق النقد الدولي يركز في المقام الأول على الإجراءات التي ينبغي للبلدان اتخاذها بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي الكلي اللازم للنمو الاقتصادي السليم القابل للاستمرار. أما البنك الدولي فقد أنشأ لتشجيع التنمية الاقتصادية طويلة الأجل وتخفيف حدة الفقر للإسهام في تمويل المشاريع ذات الأهمية، وصندوق النقد الدولي هو الجهة التي يستوجب اللجوء إليها في تقديم مساعدة لبلد ما يمر بأزمة مالية وهذا بتقديم المشورة والتمويل السريع، بينما يقوم البنك الدولي أساسا بتقديم المساعدات الإنمائية، ويتعاون الصندوق والبنك الدولي في عدد من القضايا لاسيّما الحد من الفقر في البلدان منخفضة الدخل. أنظر في هذا الشأن:

–رمزي محمود، المرجع السابق، ص. ص 257 و258.

- SOREL Jean-Marc, Op.cit, p. 486.

[295]- Le F.M.I apporte à ses pays membres un encouragement à adopter des mesures qui assurent la stabilité financière et une croissance économique durable. WOLF Thomas et GURGEN Emine, Gestion des affaires publiques et lutte contre la corruption dans les Etats baltes et les

الدولي بتكريس دعائم الحكم الراشد (أولاً)، وتبّني استراتيجية ناجعة للحد من الفساد الاقتصادي الدولي (ثانياً)

أولاً: تكريس دعائم الحكم الراشد للوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي

تتطلب عملية مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي بناء قيّم النزاهة وتكريس دعائم الحكم الراشد، سواء من خلال المبادئ الواجبة التطبيق لتكريسه (1)، أو عن طريق تدخل صندوق النقد الدولي في إلزام الدول بضرورة تجسيد مبادئ الحكم الراشد لمواجهة فعّالة للفساد الاقتصادي الدولي (2).

1–مبادئ تكريس دعائم الحكم الراشد

إنّ مساعدة الدول على تبّني مبادئ الحكم الراشد في تسييرها للشؤون العمومية وتكريس نظام قانوني مُستقر يضمن شفافية نشاط القطاع الخاص، تعمل على تحقيق الفعالية الاقتصادية ونزاهة العمليات المالية للدول[296]، ومن ثمّة ضمان محاربة ناجعة للفساد الاقتصادي الدولي؛ ومن بين المبادئ التي يجب تكريسها:

– ضرورة انشاء آلية فعّالة للحدّ من الممارسات التعسفية والتمييّزية ضد الأشخاص الطبيعية أو المعنوية، مع وقف كل الأساليب التي تمنح الأفضلية والمحاباة لشخص على حساب شخص أخر، خاصة في الصفقات العمومية؛

– تبسيط النظام الجبائي ومختلف الأحكام التي تُنّظم الأعمال، مع الزامية تفعيل دور إدارة الضرائب والجمارك باعتبارها حجر الزاوية في كل رقابة على حركة الأموال؛

pays de C.E.I, le rôle du F.M.I, dossier économique, éditions de Fonds Monétaire International, Washington, 2000, p. 10.

[296]- Les obstacles majeurs à l'efficacité de la lutte contre la corruption viennent de la très grande complexité des circuits financiers clandestins et de la remarquable organisation des réseaux de trafiquants. Voir : CHAPPEZ Jean, « La lutte internationale contre le blanchiment des capitaux d'origine illicite et le financement du terrorisme », Annuaire Français de Droit International, n°49, 2003, p. 560.

– أهمية تفعيل إجراءات اعداد الميزانية وتجسيد الشفافية في كل مراحل اعدادها[297]، مع الحرص على مطابقة النفقات للأهداف المُسطّرة مسبقاً في الميزانية؛

– يتعيّن كذلك ترشيد النفقات العمومية خاصة ما يتعلق بصفقات شراء الأسلحة، هذه الأخيرة التي لا تخضع في غالب الأحيان للرقابة مما يزيد من فُرص الفساد بكل أشكاله؛

– جذب نظر الحكومات إلى المخاطر الاقتصادية للفساد وضرورة مواجهته بكل فعّالية[298].

تهدف مبادئ تكريس الحكم الراشد إلى توفير إطاراً واضحاً ومُفعَّل للوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي، وتساعد في هذا الصدّد أيضا على الانفتاح الاقتصادي عن طريق إلغاء القيود والتحرر؛ لأن الافراط في التنظيم يخلق حوافز قوية للحفاظ على ممارسات الفساد.

2–إلزام الدول بتكريس دعائم الحكم الراشد للوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي

يتدخل صندوق النقد الدولي في الضغط على الدول على ضرورة اعتماد مبادئ الحكم الراشد للوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي، فيُمكن للصندوق أن يقوم بإلغاء أو وقف كل المساعدات المالية أو القروض للدول التي لم تحترم إجراءات الوقاية من الفساد، لاسيّما في حالة عدم اتخاذها التدابير الضرورية للحد من الفساد (كتفعيل الرقابة، إلغاء العقود غير المشروعة، اقالة الضالعين في قضايا الفساد)؛ يهدف هذا الإجراء إلى تجسيد الثقة بين صندوق النقد الدولي والدولة محّل الرقابة في مسألة مكافحة الفساد[299].

---

[297]- « La transparence budgétaire - l'exhaustivité, la clarté, la fiabilité, la rapidité et la pertinence des rapports publics sur le passé, présent et futur état des finances publiques - est essentielle pour une gestion financière efficace et la reddition de comptes. Il aide à faire en sorte que les gouvernements ont une image précise de leurs finances lorsqu'ils prennent des décisions économiques, y compris des coûts et des avantages des changements de politique et les risques potentiels pour les finances publiques. Il fournit également à des législatures, à des marchés et aux citoyens les informations dont ils ont besoin pour tenir les gouvernements responsables ». Code de la transparence fiscale du F.M.I, 2015, in : http://www.imf.org/external/np/fad/trans/ consulté le 18/04/2017.

[298]- GENEVOIS Antoine, Op.cit, p 236.

[299]– هناك أمثلة واقعية تُوّضح أساليب ضغط صندوق النقد الدولي على الدول لإجبارها على أخذ التدابير الضرورية لمواجهة الفساد. فلقد قام صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بوقف تقديم المساعدات المالية لدولة الكوت ديفوار إلى غاية

تتطلب الاشارة أيضاً إلى أنّه عندما تلجأ أي دولة خاصة الدول النامية إلى صندوق النقد الدولي من أجل إيجاد حل للمشاكل الاقتصادية التي تُعاني منها، فإنّ صندوق النقد الدولي يشترط أن تتطابق سياسات هذه الدول أولاً مع المُتطلّبات الضرورية لمكافحة الفساد والإصلاح الاقتصادي.

يتدخل صندوق النقد الدولي عن طريق تقديم للدول الأعضاء المساعدة الفنية والتدريب في كثير من المجالات، ويتيح لهم الاستفاءة من خبراته الفنية، لاسيّما بشأن تنظيم الجهاز المصرفي والرقابة عليه وإعادة هيكليته. كما يساهم في صياغة التشريعات الاقتصادية والمالية ومراجعتها، ويقدم المشورة الفنية بشأن السياسات والإدارة الضريبية والجمركية، وهذا من أجل الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي.

ثانياً: استراتيجية صندوق النقد الدولي للحدّ من الفساد الاقتصادي الدولي

يتدخل صندوق النقد الدولي في مجال مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي عن طريق اعتماد استراتيجية فعّالة، تكون مبنيّة على أسلوب القمع تجاه الدول التي لا تحترم أو لا تملك إرادة حقيقية في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي (1)، وهذه السياسة لا تقتصر على الجانب القمعي فقط؛ وإنّما تتعلق أيضاً بمرافقة الدول والمؤسسات في عملية مكافحتها للفساد الاقتصادي الدولي (2).

1–اعتماد أسلوب القمع تجاه الدول في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي

إنّ ما يُميّز سياسة صندوق النقد الدولي في مجال مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، أنّ الضوابط المتعلقة بالقروض والمساعدات المُقدّمة من طرفه والتي أعلنت في شهر أوت

قيام هذه الأخيرة بإجراء تحقيق وتوقيف المتورطين في قضية فساد التي تتعلق بدفع ما يُقارب 950 مليون فرانك لشركات وهمية في سنة 1998، للتفصيل أكثر حول هذه القضية، راجع:

- GENEVOIS Antoine, Op.cit, p. 237.
- En 1997 le F.M.I et la Banque Mondiale ont suspendu leur aide au Kenya pour des raisons de corruption. En outre, de plus en plus préoccupés du rôle que joue l'aide au développement en facilitant les pratiques de corruption et soucieux de l'effet négatif qu'ont celles-ci sur l'efficacité de l'aide. MERIAS Floriane, Op.cit, p. 50.

سنة 1997، تُعتبر أكثر تشدُداً من تلك الموضوعة من قِبل البنك الدولي، فقد أكّد صندوق النقد الدولي أنّه سيوقف أو يُعلّق مساعدته المالية لأيّة دولة يُثبت أنّ الفساد فيها يعيق الجهود الخاصة بتجاوز مشاكلها الاقتصادية. وحدد صندوق النقد الدولي حالات الفساد المرتبطة بتحويل الأموال العامة إلى غير المجالات المحددة لها وتورط الموظفين الرسميين في عمليات تحايل وإساءة استخدام السلطة، إضافة إلى الممارسات الفاسدة في مجال تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر. كما اتخذ موقفاً حاسماً من الدول التي تعْتبِر رشوة الموظفين العموميين نوعاً من نفقات ترويج لأعمال تستوجب إعفاءها من الضرائب.

2–مرافقة عملية مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

من باب المساعدة الفعلية وفي إطار مكافحة الفساد طرح صندوق النقد الدولي مجالين رئيسيين ليساهم من خلالها في محاربة الفساد[300]، يتعلق الأول بتطوير إدارة الموارد العامة وإصلاح الخزينة وإدارات الضرائب وإجراءات ونُظُم المحاسبة والتدقيق.أماّ الشق الثاني فهو لخلق بيئة اقتصادية مستقرة وشفافة وبيئة أعمال نظامية تشمل القوانين المتعلقة بالضرائب والقوانين التجارية[301].

الجدير بالذكر أنّ استراتيجية صندوق النقد الدولي في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي لا تخُص فقط الدول، وإنّما حتى المؤسسات والشركات معنية بإجراءات تفعيل الشفافية المالية، لاسيّما باللجوء إلى أساليب الرقابة الخارجية والمستقلة، نشر التقارير المالية والمحاسبية؛ وهذا من أجل تقيّيم نزاهة هذه الشركات، فالهدف من وراء كل هذا هو تكريس المنافسة العادلة في القطاع الخاص[302].

---

[300]– الإتلاف من أجل النزاهة والمسائلة، المرجع السابق، ص. ص 92 و93.

[301]- « L'économie a ses lois, lorsqu'elles sont ignorées, les dysfonctionnements qui en résultent peuvent avoir deux ordres de conséquence : -mettre hors-jeu les acteurs qui n'ont pas respecté les règles pour accéder et opérer sur les marchés. –mais aussi désorganiser les marchés et porter atteinte à leur rentabilité ». HERAIL Jean-Louis, « Le danger de la corruption pour le système financier », in Pratiques et Contrôle de la Corruption, s. dir.de CARTIER-BRESSON Jean, Montchrestien, Paris, 1997, p. 289.

[302]– بساقلية محمد ناصر، المرجع السابق، ص 155.

يتضح أنّ دور صندوق النقد الدولي في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، مرهون بمدى إبداء البلدان لإرادتها السياسية الحقيقية لمعالجة الفساد، واستعدادها بإجراء التغييرات الشاملة والضرورية في سياساتها الاقتصادية وأُطُرها التنظيمية للحد بشكل حاسم من تكاليف هذا العبء.

المطلب الثاني

تدخل المؤسسات التجارية الدولية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

يعمل الفساد الاقتصادي الدولي على تشويه التجارة الدولية والتدفقات الاستثمارية ويُسهل أنشطة الجريمة المنظّمة[303]، ويُعتبر مصدر قلق للمؤسسات التجارية الدولية التي يجب عليها محاربته؛ فالوعي العالمي بمخاطر الفساد هو الذي دفع بالغرفة التجارية الدولية إلى التدخل لمحاربة الفساد الاقتصادي الدولي (الفرع الأول).

يتعيّن من أجل الحدّ من الفساد الاقتصادي الدولي تكريس شفافية ونزاهة المعاملات التجارية الدولية وانشاء قُدُرات جديدة لمعالجة الفساد على المستوى العالمي، هذا ما تُسهم به المنظمة العالمية للتجارة (الفرع الثاني).

الفرع الأول

دور الغرفة التجارية الدولية في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي

تعتبر الغرفة التجارية الدولية المنظمة المعنية بقطاع الأعمال العالمي[304]، وتغطي نشاطاتها نطاقاً واسعاً، يشمل التحكيم وتسوية النزاعات والدفاع عن التجارة الحرة واقتصاد السوق، والتنظيم الذاتي لمؤسسات الأعمال، ومحاربة الفساد.

---

[303]- « La corruption internationale économique représente l'une des principales menaces en matière de développement durable. Sapant le processus démocratique des pratiques commerciales ». Voir pour plus de détails : PEREIRA Brigitte, « Éthique commerciale, bonne gouvernance des entreprises et corruption internationale », Revue Internationale de Droit Economique, n° 01, 2008, p. 5.

[304]– أنشئت غرفة التجارة الدولية بباريس سنة 1919، وهي منظمة الأعمال الدولية المُخوّل لها التحدث باسم التجارة في جميع أنحاء العالم وتسعى إلى خدمة قطاع الأعمال من خلال تنشيط التجارة الدولية والاستثمار. تضُم غرفة التجارة الدولية

قامت الغرفة التجارية الدولية بنشر تقرير سنة 1977 عن خطورة وتفشي الفساد في المعاملات التجارية، وعلى أساسه تمّ انشاء لجنة خاصة تتكون من شخصيات تنتمي إلى الدول المتقدمة والدول النامية، مُهمتُها دراسة وتحليل ظاهرة تقديم الرشاوي في المعاملات التجارية الدولية، فبعد القيام بهذه الدراسة ثبّت أنّ تدخل الغرفة التجارية الدولية للحدّ من الفساد في المعاملات التجارية الدولية أكثر من ضروري[305]. سواءً بتقديم التوصيات اللازمة للدول والمنظمات الدولية (أولاً)، أو في فرض قواعد ومعايير الوقاية من الفساد للشركات التجارية (ثانياً).

أولاً: توصيات مكافحة الفساد المُقدّمة للدول والمنظمات الدولية

تختلف قوانين الدول في تجريمها للفساد بين التشدّيد والمُرُونة، ومن أجل الحدّ من هذا التفاوت دعّت الغرفة التجارية الدولية جميع الدول إلى إعادة النظر في قوانينها الداخلية المتعلقة بمكافحة الفساد، وهذا لضمان مكافحة مُوّحدة وفعّالة للفساد الاقتصادي الدولي؛ في هذا الشأن، حاولت الغرفة التجارية الدولية القضاء على هذا الاختلاف بوضع تدابير داخلية تكون ضرورية للوقاية الفساد الاقتصادي الدولي (1)، وإجراءات أخرى تتعلق بالتعاون الدولي والمساعدة القضائية سواءً بين الدول أو بين الدول والمنظمات الدولية أو فيما بين المنظمات الدولية من أجل ضمان مواجهة مشتركة للفساد الاقتصادي الدولي (2).

لعضويتها ألاف من الشركات والمؤسسات والأفراد من المتخصصين والمهتمين من بلدان يزيد عددها عن 130 بلد؛ وينتمون إلى هيئات ومنظمات واتحادات ولجان تمثل قطاعات الأعمال والتجارة والاقتصاد في جميع أنحاء العالم. تتميز غرفة التجارة الدولية بعلاقة قوية ومؤثرة على الصعيد العالم، فهي تعمل على مستوى استشاري رفيع مع منظمة التجارة العالمية وشريكا أساسيا للأمم المتحدة ووكالاتها والذراع الأيمن لصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي كما تمد قمة G20 و G8 بمعطيات هامة وأساسية في تطوير التجارة الدولية. للتفصيل أكثر، أنظر الموقع الرسمي للغرفة التجارية الدولية:
http://www.iccwbo.org/about-icc consulté le 22/04/2017.

[305]- FAROUZ-CHOPIN Frédérique, La lutte contre la corruption, Presses Universitaires de Perpignan, Perpignan, 2003, p. 290.
- Banque Mondiale, Op.cit, p. 88.
- GENEVOIS Antoine, Op.cit, p. 245.

1–التدابير الداخلية الضرورية للوقاية الفساد الاقتصادي الدولي

تتّجه مختلف التدابير المقرّرة للدول إلى الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي، وتبّنيها تجعل من مواجهة الفساد تتّسم بأكثر نجاعة؛ وتتمحور هذه التدابير الوقائية[306] أساساً في:

– احداث هيئة وطنية مُختصّة في رقابة الموظفين العموميين والمسؤولين الذين لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمعاملات التجارية الدولية، هذا الاجراء من شأنه أن يُوضّح طبيعة العلاقة الموجودة بين الموظفين العموميين ومختلف الأعوان الاقتصاديين لتفادي الفساد في المعاملات التجارية الدولية، وذلك عن طريق نشر تقارير دورية تتضمن قائمة لهؤلاء الموظفين العموميين، الأجر الذي يتقاضوه، وكذا التصريح بممتلكاتهم؛

– إزالة النصوص القانونية التي تُكرّس المعاملات التمييزية بين الأعوان الاقتصاديين عن طريق المحاباة، أو منح الرخص بدون اللجوء إلى إجراء المنافسة في ابرام العقود[307]، وكذا الحدّ من التعسف في استعمال السلطة الذي يُساهم في تفشي الفساد؛

– تكريس الشفافية في العقود والمشاريع المُموّلة من طرف المنظمات الدولية (الأمم المتحدة، البنك العالمي، صندوق النقد الدولي)، وانشاء جهاز إداري مُستقل للرقابة على هذه العقود من أجل ضمان مطابقتها للمعايير الوطنية والدولية المُتعلقة بالوقاية من الفساد[308]، مع ضرورة احترام المؤسسات والشركات التي تتكفل بإنجاز هذه المشاريع لنفس المعايير؛

---

[306]– للتفصيل في التدابير الوقائية راجع:

– بساقلية محمد ناصر، المرجع السابق، ص. ص 155–157.

- FAROUZ-CHOPIN Frédérique, Op.cit, pp. 290 et 291.

- La Banque mondiale, combattre la corruption, Op.cit, pp. 88 et 89.

[307]- Les autorisations individuelles dans les appels d'offres laissent une large place aux tentations de corruption. De plus, dans les hypothèses de décision individuelle, il est presque impossible d'assurer un contrôle efficace de l'octroi du marché en cause. GENEVOIS Antoine, Op.cit, p. 247.

[308]- Il existe un principe établi par les arbitres dans le cadre des litiges liés au commerce internationale : « est annulable par l'Etat un contrat obtenu par corruption, en raison de la contrariété de la corruption à l'ordre public réellement international dans la mesure où l'acte de corruption a été effectuer en vue de l'obtention du contrat ». Voir : BLOIS Alexis, « Contrat et corruption : le pot-de-vin et les plaideurs », Revue de Droit des Affaires Internationales, n°04, 2008, p. 472.

– من أجل التجسيد الفعلي للتدابير الوقائية، يتعيّن على الدول أن تتخذ الآليات الضرورية من أجل تكريس نظام فعّال للرقابة والتحقيق؛ تحريك المتابعات ضد كل مخالف للتدابير التي تهدف إلى مكافحة الفساد؛ تقرير عقوبات ملائمة وصارمة. كما يستوجب على حكومات الدول أن تقوم بنشر كل المعلومات والاحصائيات المتعلقة بقضايا الفساد، إلى جانب اخضاع المؤسسات والشركات إلى الرقابة المستقلة من أجل منع كل أشكال الفساد؛

2–ضرورة ضمان مواجهة مشتركة للفساد الاقتصادي الدولي

تهدف التدابير المتعلقة بالتعاون الدولي والمساعدة القضائية أولاً، إلى تشجيع التكريس الفعلي للتدابير الوقائية المُوّجهة للدول والمنظمات الدولية، والتي تسعى إلى محاربة مُشتركة ومُوحّدة للفساد الاقتصادي الدولي الذي لا يتحقق بفعالية إلاّ باحترام جملة التدابير التالية:

– ضرورة التجسيد الحقيقي والميداني لاتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية؛ بحيث تُشكّل هذه الاتفاقية حسب الغرفة التجارية الدولية الإطار القانوني الدولي الذي يُسهّل التعاون بين الدول فيما بينها أو بينها وبين المنظمات الدولية في مجال مكافحة الفساد الدولي، ويجب على الدول الانضمام إليها سريعاً من أجل تجسيد توصيات الغرفة التجارية الدولية المُتعلّقة بمكافحة الفساد[309]؛

– التعاون القضائي بين الدول خاصة في مجال تبادل المعلومات التي تُساعد في فتح تحقيقات ومُتابعات قضائية للمتورطين في قضايا الفساد الدولية؛ فعلى الدول في هذا الشأن، ابرام

[309]- La convention de l'OCDE de 1997 s'adresse au *supply side* (économie de l'offre) du commerce international. Les pays signataires sont tous des pays exportateurs. L'idée de base est que s'il y a un corrompu il y a forcément un corrupteur et celui-ci, dans les grands marchés internationaux, se trouve souvent dans un pays développé. Voir pour plus de détails : DRAETTA Ugo, « La lutte contre la corruption des fonctionnaires publics étrangers : premières observations sur les examens de la phase 2 au titre de la convention OCDE », Revue de Droit des Affaires Internationales, n°01, 2005, p. 99.
- Cela signifie qu'il y a une étroite collaboration entre la Chambre de Commerce Internationale et l'O.C.D.E, au moment où les deux organisations s'intéressent à la lutte contre la corruption dans les transactions commerciales internationales.

اتفاقيات التعاون الثنائية من أجل تسهيل عملية تسليم المجرمين، وتقديم المساعدة المتبادلة في المجال القضائي والجنائي؛

– أهمية اقحام المؤسسات المالية الدولية بما فيها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، لاسيّما في المشاريع التي تُموّلها وفي مجالات تعاوُنها مع الدول. كما تحُثّ الغرفة التجارية الدولية هذه المؤسسات المالية بضرورة اعتماد كل هذه التدابير في جميع مراحل ابرام العقود للمشاريع التي تُموّلها لتوفير نزاهة وشفافية القروض التي تمنحُها لمساعدة الدول[310].

ثانياً: الزامية اعتماد الشركات التجارية لمعايير الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي

إنّ اعتماد معايير مكافحة الفساد هو الركيزة الأساسية لنزاهة الشركات وتنميتها، فهو الأسلوب الفعّال للتقليل من مخاطره، ففي ضوء الواقع العالمي، أصبح هناك ضرورة مُلّحة للالتزام بهذه المعايير، وهو ما دعت إليه الغرفة التجارية الدولية من خلال الالتزام:

– باحترام القوانين والنُظُّم ذات الصلة بمحاربة الفساد وتكريس الشفافية في الدول التي تتأسس فيها الشركات وتُمارس أعمالها، ويجب أن تراعي نص وروح القانون (Esprit de loi)، فيما يتعلق بلوائح السلوك والمعايير اللازمة للوقاية من الفساد الصادرة عن الغرفة التجارية الدولية[311]؛

– عدم جواز لأي مؤسسة أو شركة، بشكل مباشر أو غير مباشر، أن تعرّض أو تُقدّم أي مزية غير مستحقة، وكل طلب رشوة يجب رفضه من طرف الشركة. كما لا يجب على هذه

[310]– راجع كل من:

– بساقلية محمد ناصر، المرجع السابق، ص. ص 159 و160.

- FAROUZ-CHOPIN Frédérique, Op.cit, p. 292.
- GENEVOIS Antoine, Op.cit, pp. 248 et 249.

[311]– لوائح السلوك الخاصة بغرفة التجارة الدولية: الابتزاز والرشوة في معاملات الأعمال الدولية لسنة 1996؛ تحتوي على 11 مادة تناولت بصفة عامة القواعد التي يجب احترامها من طرف الشركات لتكريس نزاهة الممارسات التجارية؛ هذه اللوائح منشورة في الموقع: http://www.iccwbo.org/Data/Policies/1996/ICC-Rules-of-Conduct-to-Combat-Extortion-and-Bribery-in-International-Business-Transactions/ consulté le 24/04/2017.

الشركات والمؤسسات أن تحصل بطريق الابتزاز على أي جزء من أموال العقد لتحويلها ودفعها إلى الموظفين العموميين المسؤولين عن العقد، أو الاستفادة من أي تقنيات أخرى مثل التعاقد بالباطن، اتفاقيات تقديم الاستشارات، لتوجيه مدفوعات (رشاوي) لمسؤولين حكوميين وموظفين عموميين، أو أقربائهم أو لشركات أخرى[312]؛

– ضرورة سنّ أنظمة داخلية للوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي بشكل مُتناسق مع لوائح غرفة التجارة الدولية، وتطبيقها على أرض الواقع في كل معاملات الشركة؛

– في إطار مسؤولية الشركة[313] فإنّه يجب عليها أن تتخذ تدابير جدية لضمان أنّ كل المعاملات المالية تكون مُدوّنة في الدفاتر التجارية والمحاسبية للشركة، من أجل الرقابة عليها ومنع كل الحسابات السرية. كما تلتزم الشركات والمؤسسات بتبّني الإجراءات اللازمة من أجل اخضاعها للرقابة الخارجية والحيادية لتفادي كل المعاملات التي تُخالف معايير الوقاية من الفساد[314]؛

– اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد أي مسؤول أو موظف ينتهك لوائح السلوك المتعلقة بالوقاية من الفساد، وضمان نزاهة وشرعية كل الأموال المدفوعة للوسطاء أو للأشخاص الأخرين ومطابقتها للمعايير الوقاية من الفساد[315]؛

---

[312]– راجع كل من:

– المادتين الأول والثانية من لوائح السلوك الخاصة بغرفة التجارة الدولية، المرجع السابق.

– عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 60.

- FAROUZ-CHOPIN Frédérique, Op.cit, p. 293.

[313]– للتفصيل حول المسؤولية الجزائية للشركات أنظر:

- BERNARD Antoine & WRZONKI Elin, « La responsabilité pénale des transnationales, l'action de la FIDH », Actualité Juridique Pénale, n°01, janvier 2012, pp. 20-23.
- GAUVIN Alain, « La gestion du risque pénal par les directions juridiques des multinationales », Actualité Juridique Pénale, n°01, janvier 2012, pp. 23-25.

[314]– راجع كل من:

– بساقلية محمد ناصر، المرجع السابق، ص 163.

- GENEVOIS Antoine, Op.cit, p. 252.

[315]– المادة السابعة من لوائح السلوك الخاصة بغرفة التجارة الدولية، المرجع السابق.

يتضّح أنّ الغرفة التجارية الدولية تسعى من خلال فرض لوائح السلوك الخاصة بالوقاية من الفساد إلى ضمان فعالية الاقتصاد العالمي بتكريس المنافسة الحرة والعادلة ووجود بيئة عمل تنافسية وسليمة[316]، ولا يتحقق ذلك إلاّ بإقحام الشركات في سياسة الغرفة التجارية الدولية في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي.

الفرع الثاني

تعاوُن المنظمة العالمية للتجارة في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

يُؤثر الاقتصاد العالمي الذي يُفرزه تحرير التجارة في السلع والخدمات على البلدان تأثيراً سلبياً، وذلك بتزايد كبير لكل أشكال ومظاهر الفساد ممّا يُصعّب عليها تواكب المنافسة الدولية المتنامية؛ لذا أصبح تدخُل المنظمة العالمية للتجارة[317] أكثر من ضروري في خلق بيئة شفافة ترتكز على نزاهة المعاملات التجارية الدولية[318]، وهو الهدف الذي تسعى إليه المنظمة تحقيقه من خلال المساهمة في الحدّ من الفساد الاقتصادي الدولي والوقاية منه، وهذا بتكريس الشفافية

316- « La criminalité organisée s'est développée de façon exponentielle dans ses formes, ses activités et ses profits ; favorisée par l'existence de zones de non-droit ou de droit dégradé par des phénomènes de corruption ; et par le recours aux techniques et véhicules de la finance mondialisée. Qui lui permettent de blanchir les profits de son activité criminelle et de contribuer ainsi à l'instabilité globale et à l'instabilité politique, économique et financière d'Etats ; confrontés aux enjeux du développement et aux travers de la mondialisation ». FRANCHI François, « Les entreprises face au désordre juridique : les manifestations internationales d'une nouvelle insécurité », Revue de Droit des Affaires Internationales, n°01, 2007, p. 607.

317– أنشئت المنظمة العالمية للتجارة في سنة 1995، خلفاً للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)، وهي منظمة عالمية مقرها في مدينة جنيف السويسرية، تتمثل مُهمتّها الأساسية في ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة والحرية، وكذا ضمان شفافية العمليات التجارية بتكريس المنافسة النزيهة، تضُمّ إلى غاية 29 جويلية سنة 2016، 164 عضو في العالم. للمزيد من التفصيل أنظر الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للتجارة:
https://www.wto.org/french/thewto_f/thewto_f.htm consulté le 26/04/2017.

318- L'O.M.C contribue à gérer un cadre pour la libéralisation du commerce et à élaborer un ensemble de règles pour discipliner les politiques commerciales des Etats. Pour mener à bien cette mission, les accords de l'O.M.C imposent, entre autres, des mesures nombreuses et variées en matière de transparence aux Etats membres. Voir : KAZZI Habib, « Le principe de transparence dans les accords de l'O.M.C », Revue Générale de Droit International Public, n°04, 2010, p. 707.

في الصفقات العمومية والعقود الدولية (أولاً)، وتبسيط إجراءات المبادلات التجارية بين الدول (ثانياً).

أولاً: تكريس الشفافية في الصفقات العمومية والعقود الدولية كآلية للوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي

قامت المنظمة العالمية للتجارة على تطوير مجهوداتها للحدّ من الفساد الاقتصادي الدولي، وتبّنت في قوانينها منع الرشوة في الصفقات العمومية والعقود الدولية وتكريس شفافيتها، وذلك في اجتماعها الوزاري المُنعقد في "سنغافورة" سنة 1996. شهد هذا الاجتماع ميلاد فريق العمل الخاص بشفافية الصفقات العمومية والعقود الدولية، والذي مُنحت له مُهمة اعداد إجراءات شفافة لإبرام الصفقات العمومية[319]؛ وترتكز نزاهة الصفقات العمومية أساساً على جملة من المعايير التي يستوجب تكريسها (1) مع ضرورة تفعيل دور الشفافية في مجال الصفقات العمومية (2).

1–معايير تكريس الشفافية في الصفقات العمومية والعقود الدولية للوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي

تمّ الاتفاق بين أعضاء المنظمة العالمية للتجارة على ضرورة اعتماد إجراءات مرّنة في ابرام الصفقات العمومية[320]، مع مراعاة بعض المبادئ الأساسية، كوضوح الإجراءات والقواعد المُنظّمة للصفقات العمومية، عدم الافراط في اللجوء إلى نظام التراضي[321]؛ –وفي هذا المجال

[319]- G-NELL Philippe, « Transparence dans les marchés publics : options après la cinquième conférence ministérielle de l'O.M.C à Cancún », Revue Internationale de Droit Economique, n° 03, 2004, p. 357.

[320]– تجدر الإشارة أنّ تبنّي مثل هذه الإجراءات من شأنها أن تُساهم في الحدّ من الفساد الاقتصادي الدولي، على أساس أن هذا الاتفاق يُمثل 80 % من حجم الصفقات العمومية الدولية، نظراً لعدد الدول العُضوّة في المنظمة العالمية للتجارة.

[321]– تُبرم الصفقات العمومية تبعا لإجراءات المناقصة التي تعتبر القاعدة العامة أو تبعاً لإجراءات التراضي، هذا الأخير يعتبر استثناء على القاعدة العامة وهي المناقصة؛ تكمُن الغاية من اعتبار التراضي كوسيلة استثنائية في غياب مبدأ المنافسة والذي يعتبر الركيزة الأساسية لتجسيد مبدأ الشفافية.

- BENNADJI Cherif, L'évolution de la réglementation des marchés publics en Algérie, thèse en vue de l'obtention du doctorat d'Etat en droit, Université d'Alger, 1991, p. 161.
- BA Adiouma, Op.cit, p. 2188.

حُددّت حالات اللجوء إلى هذه الأسلوب–، عدم تجزئة الصفقات للإفلات من أحكام تنظيم الصفقات؛ كل هذا من أجل تجسيد المنافسة النزيهة. في هذا الصدّد ألزمت المنظمة العالمية للتجارة الدول الأعضاء على تكريس الشفافية في الصفقات العمومية والعقود الدولية للحدّ من الفساد، واحترامها في جميع مراحل ابرام الصفقات طبقاً للمعايير التالية:

– الإعلان الواضح الذي بموجبه يتعيّن على جميع دول الأعضاء في المنظمة تكريسه في جميع النصوص التشريعية والتنظيمية الداخلية التي لها علاقة بالصفقات العمومية. كما يجب أن يتضمّن الإعلان عن الصفقة العمومية كل المعلومات اللازمة لتجسيد الشفافية، تحديد طبيعة الشروع بدّقة، أسلوب الابرام، معايير الانتقاء، مدة العرض، تحديد الثمن، وكذا تحديد تاريخ وساعة فتح العروض[322]؛

– تحديد معايير التأهيل؛ بحيث يستوجب على الدول أن تقوم بتحديد معايير التأهيل مسبقاً، مبنيّة على أُسُس الشفافية من أجل اختيار أفضل عرض، وبعيداً عن أي أسلوب تمييّزي بين العارضين سواءً على أساس الجنسية[323] أو على أساس درجة تقدم دولة موطن العارض[324]؛

– الحق في الطعن الداخلي، الذي يظهر في حق كل عارض مقصى من الصفقة (خاصة في الصفقات العمومية) أن يُقدم طعناً داخلياً، سواءً كان إدارياً، قضائياً أو تحكيمياً، وتعمل الدول على تخويل هذا الحق في الإعلان عن الصفقة، باعتبار أن الطعن يُجسّد الشفافية والنزاهة[325]؛

---

[322]- LUFF David, Le droit de l'Organisation Mondiale du Commerce, analyse critique, L.G.D.J, Paris, 2004, pp. 748 et 749.

[323]- Les conditions de participation aux procédures d'appel d'offre traitent essentiellement de la qualification technique des fournisseurs, et de leur capacité financière et commerciale pour participer à l'appel d'offre. L'accord sur les marchés publics interdit clairement toute discrimination à cet égard entre fournisseurs selon leur nationalité. LUFF David, Op.cit, p. 745.

[324]– هناك استثناء في هذا المجال؛ بحيث يُمكن للدول أن تمنح الأفضلية لمؤسساتها، لكن يجب الإعلان عن هامش الأفضلية مسبقاً.

[325]- L'accord des marchés publics impose aux parties de permettre aux soumissionnaires évincés de contester auprès d'autorités indépendantes la passation de marchés en raison de prétendues violations de l'accord. LUFF David, Op.cit, p. 753.

– الأخذ بعين الاعتبار مسألة مكافحة الفساد بكل اشكاله، لأن تحقيق الشفافية في مجال الصفقات العمومية مرهون بمدى وجود مكافحة فعّالة للفساد[326]؛ وعليه يجب على الدول الأعضاء أن تُكثّف جهودها في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي، لاسيّما ضرورة الفصل التام بين المصالح الخاصة والوظائف العمومية؛ عدم استعمال المعلومات التجارية الحساسة للمنفعة الشخصية[327]؛ نزاهة المسؤولين عن الصفقات العمومية وعدم قبولهم للرشاوي والهدايا؛

2–ضرورة تفعيل الشفافية في مجال الصفقات العمومية والعقود الدولية لمواجهة الفساد الاقتصادي الدولي

إنّ عدم فعالية الاتفاقيات التجارية بين الدول من شأنها أن تحُدّ من تكريس الشفافية في مجال الصفقات العمومية، نظراً لارتباطها مع المجالين الاقتصادي والتجاري بين الدول، ونظراً أيضاً إلى طبيعة العلاقة السياسية بينها. فالنظام الفعّال لتجسيد الشفافية في نظر المنظمة العالمية للتجارة يجب أن يرتكز على الإرادة السياسية للدول الأعضاء، وذلك بتفعيل أساليب الرقابة الإدارية، المالية والقضائية على الصفقات العمومية، إقامة نظام فعّال يمنح لضحايا ممارسات الفساد إمكانية الطعن القضائي الداخلي، بالرغم من كون الضحية شخص أجنبي؛ كل هذا من أجل الحدّ من المعاملات التمييزية بين الأعوان الاقتصاديين[328].

ساهمت المنظمة العالمية للتجارة في ترقية الشفافية في مجال الصفقات العمومية، بوضع الدول المُتقدمة والدول النامية في نفس قدم المساواة بتكريس نزاهة وشفافية إجراءات ابرام الصفقات العمومية، مما يمنح للدول النامية فرصة مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي[329].

---

[326]- Les avantages octroyés aux fonctionnaires et aux politiciens dans le domaine des marchés publics, sont une pratique répandu qui fausse le commerce. Les règles de transparence ont un effet direct sur la lutte contre la corruption internationale. G-NELL Philippe, Op.cit, p. 366.

[327]– أحمد مصطفى محمد، الآثار الاقتصادية للفساد الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص 16.

[328]- Le développement durable est un droit légitime des membres et à ce titre, ils peuvent établir une discrimination relative à la poursuite de cet objectif. Cependant, elle ne doit pas constitue un abus de droit, c'est-à-dire qu'elle ne doit pas être injustifiée dans sa mise en œuvre ni arbitraire. Voir pour plus de détails : CHAUMONT Anne-Claire, L'objectif de développement durable de l'Organisation Mondiale du Commerce, l'Harmattan, Paris, 2008, p. 94.

[329]- « Le droit de l'O.M.C s'attachant essentiellement à garantir entre les parties contractantes un rapport concurrentiel efficace », RACLET Arnaud, « Comportements anti-concurrentiels et

ثانياً: ضرورة تبسيط إجراءات المبادلات التجارية بين الدول للوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي

تسعى تدابير تبسيط إجراءات المبادلات التجارية إلى تهيئة بيئة شفافة، تُحقق الفعالية الاقتصادية على المستويات الوطنية، الإقليمية، والدولية[330]، وأنّ أي إجراء يعمل على تسهيل المعاملات التجارية الدولية يؤدي إلى القضاء على البيروقراطية والحدّ من مخاطر الفساد الاقتصادي الدولي، ولذلك فإن تبسيط إجراءات المبادلات التجارية يشمل تدابير تتعلق أساساً بـ:

- تبسيط وتوحيد الشكليات والإجراءات والمستندات المُتعلّقة بالمعاملات التجارية الدولية؛
- وضع إجراءات شفافة لضمان نزاهة أجهزة الجمارك في حركة السلع والبضائع؛
- مناقشة ونشر المعلومات المُتّصلة بالتجارة الدولية وانشاء آلية للتشاور[331].

تتمحور المعلومات الدقيقة التي يسْهُل الحصول عليها في الوقت المناسب بشأن قوانين التجارة، الرسوم والأعباء المُطبّقة، اللوائح الجُمرُكية، والآليات القضائية ذات الصّلة هي أمر أساسي أيضاً لإضفاء الشفافية وتعزيز كفاءة المعاملات التجارية الدولية والتي تُباشرها الشركات التجارية وخاصة في البلدان النامية. فالنمو السريع في التجارة الدولية وتطور التكنولوجيا

marchés pertinents », in l'O.M.C et la perspective d'un droit mondial de la concurrence, Rapport Final de Recherche, s. dir. scientifique de FRISON-ROCHE Marie-Anne et BRUNET Andrée, Institut de Droit Economique Fiscal et Social, Université Paris Dauphine, 2002, p. 204.

[330]- Les discussions sur la facilitation des échanges ont été lancées par l'O.M.C en 1996, lors de la Conférence Ministérielle de Singapour. Dans la mesure où elle contribue à construire un environnement économique permettant aux sociétés de mieux s'intégrer dans les chaines de valeur mondiales ; mais l'Accord sur la Facilitation des Echanges, conclu lors de la Neuvième Conférence Ministérielle de l'O.M.C à Bale, Indonésie, en décembre 2013. Voir pour plus de détails : Organisation Mondiale des Douanes, Accord sur la Facilitation des Echanges, la douane sur le devant de la scène, O.M.D Actualités, n°74, juin 2014, p. 09, in : http://wcoomdpublications.org/downloadable/download/sample/sample_id/126/ consulté le 29/04/2017.

[331]– مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، دليل تيسير التجارة، ملاحظات تقنية على التدابير الأساسية لتيسير التجارة، نيويورك وجنيف، 2006، ص 08.

الحديثة، يتطلب من الدول تكييّف قوانينها المُتّصلة بالتجارة الدولية لمواجهة هذه التحدّيات وتحقيق مكافحة شاملة وفعّالة للفساد الاقتصادي الدولي[332].

يُلزم اتفاق تبسيط المعاملات التجارية الدولية أعضاء المنظمة العالمية للتجارة بشفافية عملياتها التجارية للوقاية من كل أشكال الفساد والتحايل؛ هذا بالقضاء على كل أنماط التمييز في المعاملات التجارية بين الوطنيين والأجانب؛ ضرورة نشر جميع القوانين التشريعية والتنظيمية التي لها صلّة بهذه المعاملات؛ نشر مشاريع هذه القوانين قبل دخولها حيز التنفيذ وإتاحة الفرصة أمام الدول الأعضاء في المنظمة والشركات للتعليق عليها؛ انشاء إدارة خاصة، مُؤهّلة، ومسؤولة عن تفسيرات نصوص القوانين الغامضة؛ كل هذه المُتطلّبات من شأنها أن تُقلّل من مخاطر الفساد والوقاية منه[333].

يهدف اتفاق تبسيط إجراءات المعاملات التجارية إلى ترسيخ قيّم النزاهة والسلوك الأخلاقي للموظفين العموميين؛ فالإجراءات المُعقدّة كثيراً ما تُغري مسؤولي العمليات التجارية وأعوان الجمارك الضلوع في عمليات الرشوة والفساد؛ وللحفاظ على السلوك النزيه والأخلاقي للموظفين العموميين وتعزيزه، فمن الأساسي أن تُوفر كل حكومة مُدوّنة لقواعد السلوك[334] تُحدّد بموجبها الحقوق والالتزامات المُتعلقة بواجباتهم العامة، وكذا أنواع الأفعال غير المقبولة كالتجاوز في استعمال السلطة، قبول هدايا أو منافع. كما يجب أن تتضمن هذه المدونات السلوكية لضمان نجاعتها في الوقاية من الفساد إشارة إلى العقوبات المصحوبة عند مخالفتها.

---

[332]- PACE Virgile, L'Organisation Mondiale du Commerce et le renforcement de la réglementation juridique des échanges commerciaux internationaux, l'Harmattan, Paris, 2000, p. 54.

[333]- HEINEMANN Andreas, « La nécessité d'un droit mondial de la concurrence », Revue Internationale de Droit Economique, n°3, 2004, p. 295.

[334]– مدونات سلوك تعني اعتماد معايير أخلاقيات العمل في إطار المؤسسات العامة والهيئات المنتخبة، تحدد للموظفين فيها مجموعة القيّم الواجب مراعاتها أثناء أداء مهماتهم وفي علاقتهم بالجمهور، وترتبط هذه المدونة بنظام الخدمة بحيث يمكن ضمان تطبيق أكثر فعالية للقانون. إنّ اعتماد هذه القيّم من قبل المنتخبين والموظفين على مختلف درجاتهم وفي مختلف قطاعات الدولة تدل على واحدة من أسس بناء الحكم الراشد والوقاية من الفساد. للمزيد من التفصيل أنظر: موري سفيان، مدى فعالية أساليب رقابة الصفقات العمومية على ضوء قانوني الصفقات العمومية والوقاية من الفساد ومكافحته، المرجع السابق، ص 75.

المطلب الثالث

جهود منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

تُعتبر منظمة الشفافية الدولية التنظيم الهام للمجتمع المدني على المستوى الدولي الرائد في مكافحة الفساد، وهي منظمة غير حكومية تأسست سنة 1993 ومقرها المركزي الدائم يوجد في برلين الألمانية[335]. تعمل منظمة الشفافية الدولية على تكريس جُهُودها في محاربة كل أشكال الفساد سواءً على المستوى الداخلي أو الدولي، وهذا اقتناعاً منها بأهمية توحيد كل التدابير الداخلية والدولية لمعالجة ظاهرة الفساد الاقتصادي الدولي؛ وقد لعبت دوراً كبيراً في ترقية مكافحة الفساد[336] من مسألة داخلية تخُصُ الدول إلى ظاهرة دولية ينبغي تظافر كل الآليات في سبيل تحقيق مكافحة شاملة لها. يتجلى دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي من خلال ضرورة مواجهة أسبابه وبالاهتمام بأساليب الوقاية منه (الفرع الأول).

لا يقتصر دور منظمة الشفافية الدولية على التحسيس والوقاية من مخاطر الفساد الاقتصادي الدولي؛ وإنّما أُعترف لها بالنظر إلى خبرتها الطويلة وكفاءتها العالية بدور المساهم في تجسيد فعالية آليات مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي (الفرع الثاني).

---

[335]– منظمة الشفافية الدولية هي منظمة دولية غير حكومية معنية بالفساد تأسست سنة 1993 على يد **بيتر إڤن** (مدير سابق للبنك العالمي)، تملك فروعاً لها في أكثر من مائة دولة (هذه الفروع الوطنية مستقلة قانوناً ومالياً)، مقر المنظمة الرئيسي يقع في برلين، ألمانيا. للمزيد من التفصيل أنظر الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية:
https://www.transparency.org/about consulté le 02/05/2017.

[336]- Lors de la conférence au début de l'année 1999 à Washington, présidé par le vice-président américain AL Gore, le secrétaire américain au trésor, RUBIN Robert, a parlé de transparency international comme d'une « organisation formidable » à qui l'on devait « en grande partie d'avoir inscrit la corruption à l'ordre du jour des grands dossiers internationaux et permis de s'attaquer au problème dans le cadre de Conférences au Sommet Internationales du G8 . C'est sans doute la plus grande la plus grande réussite de la société civile au cours des 10 dernières années d'être parvenue à faire de la corruption et de la nécessité d'agir efficacement une des priorités de la communauté internationale. WIEHEN Michael H. « Le rôle de la société civile : demander des comptes aux gouvernements », in Affairisme : la fin de système, comment combattre la corruption, édition OCDE, 2000, p. 247.

الفرع الأول

وسائل تدخل منظمة الشفافية الدولية في الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي

يتعيّن قبل الحديث عن طرق تدخل منظمة الشفافية الدولية في الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي، ابراز قُدُرات تأثير هذه المنظمة في تعبئة الرأي العام وخلق ثقافة مناهضة للفساد وتعزيز قيّم النزاهة، نظراً تخصُصها ولخبرتها الطويلة في هذا المجال، ونظراً أيضاً لفعاليتها على المستوى الدولي بحكم الشراكة التي طوّرتها في مجال مكافحة الفساد مع الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والتنظيمات الأخرى للمجتمع المدني[337]. تتّضح قدُرات تدخل منظمة الشفافية الدولية في الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي من خلال إلى اللجوء إلى آلية التحسيس بمخاطره (أولاً)، وآلية المتابعة (ثانياً).

أولاً: آلية التحسيس من مخاطر الفساد الاقتصادي الدولي

ارتكّز عمل منظمة الشفافية الدولية من أجل التحسيس بمخاطر الفساد الاقتصادي الدولي على جملة من المبادئ والقواعد أهمها:

– اعتبار مكافحة الفساد، حركة عالمية تتجاوز النُظّم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية داخل الدولة؛

– الاهتمام بمبادئ الديمقراطية والمشاركة واللامركزية والشفافية والمساءلة على المستوى المحلي؛

– التسليم بوجود أسباب عملية مادية، أخلاقية، ومعنوية، تقف وراء ظاهرة الفساد؛

– إدراك أن مخاطر الفساد تنطوي على طبيعة عالمية متعدية الحدود الإقليمية لكل دولة فيجب مكافحتها بوسائل تأخذ نفس طبيعة تلك الظاهرة؛

[337]- « Transparency international est devenue en quinze ans, la référence de lutte contre la corruption au niveau internationale ». FITZGERALD Philip, Op.cit, p. 335.

– إدراك واقع الفساد إدراكاً مشتركاً وتعريفه، والكشف عن أوجه النقص في الإجراءات التي تُتّخذ ضده على الصعيد الوطني والدولي؛

– تشكيل ائتلافات ضد الفساد بجمع كل الأطراف المختلفة، وبتعبئة في الوقت ذاته كل الموارد الضرورية من أجل مكافحته؛

– لفت أنظار وسائل الإعلام، إلى أخطار الفساد والكشف عن الأضرار التي تُسبّبها ولاسيّما في البلدان النامية[338].

أكدّت منظمة الشفافية الدولية على فعّالية آلية التحسيس بمخاطر الفساد الاقتصادي الدولي، في زيادة الوعي العالمي والوطني حول ضرورة الاهتمام بمواجهته، واعتمدت في هذا المجال على جملة من الأساليب التي تتمثل أساساً في:

– إعداد الدراسات والبحوث؛ بحيث تُسلّط الضوء من خلالها على أسباب ودوافع الفساد داخل القطاعين العام والخاص، وعلى المستويين الوطني والدولي[339]؛

– التعاون المتبادل، الذي على أساسه يُتم تنسيق جهودها وأعمالها من خلال إنشاء الشبكات المحلية والانضمام إلى الشبكات الإقليمية والدولية التي تهدف إلى مكافحة الفساد؛ حيث تتمكن من خلالها القيام بتبادل المعلومات والتجارب والخبرات ورسم الخطط وتنفيذ البرامج المشتركة التي تهدف إلى التحسيس بضرورة الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي؛ فقد شاركت منظمة الشفافية الدولية سنة 2010 مع تنظيمات المجتمع المدني والدول الأكثر تصنيعاً (G20)،

[338]-WIEHEN Michael H., Op.cit, p. 236.

[339]– قامت منظمة الشفافية الدولية بدراسة ميدانية سنة 2002 حول تفشي الفساد الاقتصادي الدولي في الدول السائرة في طريق النمو، واعتبرت من خلالها أن قطاع الصفقات العمومية، الأشغال، وصفقات الأسلحة، هي القطاعات الأكثر عُرضة للفساد، وأن أغلبية الشركات العالمية التي تدفع الرشاوي من أجل الحصول على الصفقات في هذه القطاعات هي شركات فرنسية وايطالية. للمزيد من التفصيل أنظر:

- PIGEAT Mathias, Op.cit, p. 31.

في برنامج تحسيس مسؤولي هذه الدول على أهمية النزاهة والشفافية في الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي، وضرورة تفعيل الاطار القانوني والمؤسساتي المُتعلق بمكافحته[340]؛

– المشاركة في التظاهرات الوطنية والدولية المعنية بالتحسيس بمخاطر مكافحة الفساد، وفي هذا الشأن، يُشكّل المؤتمر الدولي ضد الفساد الذي ينعقد مرة واحدة في كل سنتين، الأرضية الملائمة لإبراز ضرورة الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي خصوصاً، وتكريس مناخ الحوار الدائم في مسائل عديدة مرتبطة بالفساد الاقتصادي الدولي[341]؛

– ابرام اتفاق النزاهة الذي يُوضع تحت تصرف الدول والشركات، تمّ إعداده من طرف منظمة الشفافية الدولية في منتصف التسعينات، من أجل بلوغ هدفين رئيسين، الأول يتعلق بتحسيس الشركات ومؤسسات القطاع الخاص بضرورة التزامها بعدم ضلوعها في تقديم الرشاوي للموظفين العموميين للحصول على العقود الدولية والصفقات العمومية، بمقابل ذلك، وهو الهدف الثاني، تتعهد الدول وفق اتفاق النزاهة الذي يجمعُها مع المنظمة، الخضوع لأحكام هذا الاتفاق الذي يتناول على وجه الخصوص، عدم قبول أو طلب الموظفين العموميين المسؤولين عن هذه العقود أيّة رشوة مُقدّمة من الشركات المُترّشحة، تكريس الشفافية في جميع مراحل ابرام هذه الصفقات، لاسيّما اختيار المتعاقد، ضرورة الفرض على الشركات المُترّشحة الالتزام بقواعد ومعايير الوقاية من الفساد في نظامها الداخلي، وكل مخالفة لأحكام هذا الاتفاق ينجر عنه الغاء العقد، تحديد المسؤوليات، اقصاء الشركات المسؤولة من المشاركة في الصفقات العمومية[342].

---

[340]– جاء هذا البرنامج بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وهو مُتوفر بالتفصيل في تقرير منظمة الشفافية الدولية، فرع فرنسا، لسنة 2010، منشور في موقع:
http://www.transparence-france.org/e_upload/pdf/ti_france_rapport_moral_2010.pdf consulté le 04/05/2017

[341]– يُنظّم هذا المؤتمر الدولي ضد الفساد من طرف منظمة الشفافية الدولية مرة كل سنتين، ابتداءً من سنة 1997، ويجمع المؤتمر خبراء دوليين، وممثلين عن الدول، القطاع الخاص، والمجتمع المدني، للبحث عن الأساليب الناجعة للوقاية من الفساد وقمعه. للتفصيل أكثر راجع:

- WIEHEN Michael H., Op.cit, p. 246.

[342]- Voir pour plus de détails : FITZGERALD Philip, Op.cit, p. 337. WIEHEN Michael H. Op.cit, p. 241.

ثانياً: آلية متابعة أساليب الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي

تعتمد منظمة الشفافية الدولية في متابعاتها لأساليب الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي على جملة من المؤشرات، التي من خلالها تُبنّى استراتيجيتها المستقبلية في التصدّي ومكافحة الفساد، من بين هذه المؤشرات، مؤشر مُدركات الفساد (1)، مؤشر دافعي الرشاوي (2)، والتقرير العالمي الشامل عن الفساد (3).

1–مؤشر مُدركات الفساد

يُعتبر مؤشر مُدركات الفساد الأسلوب الأكثر نجاعة في متابعة مدى فعالية آليات الدول في مكافحة الفساد[343]، يعتمد في تقييمه للدول[344] على جملة من استطلاعات الرأي واجراء التحرّيات، وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد، ويعكس أراء أصحاب الأعمال والمحللين من جميع أنحاء العالم متضمناً المتخصصين والخبراء من نفس الدولة الجاري تقييمها[345]. ولضمان فعالية هذا التقرير فإنه يخضع لعدّة معايير أهمها:

– دقة وجدية المعلومات المُتحصل عليها في دراسات تقييم الدول، وخضوعها لجملة من التحرّيات من طرف مُتخصصين في المجال، وتحليلها لضمان صحتها؛

– اعداد هذه الدراسات والتحريات من طرف مؤسسات مُستقلة ومُؤهّلة؛

[343]– مؤشر مُدركات الفساد (Indice de Perception de la Corruption)، عبارة عن تقرير يصدر في خريف كل سنة ابتداءً من سنة 1995، وهو المؤشر المعروف لدى العامة.

[344]– يتطلب في هذا الشأن الإشارة إلى أنّ هناك زيادة في عدد الدول الخاضعة لتقييم منظمة الشفافية الدولية عن طريق مؤشر مُدركات الفساد، في أول صدور لهذا الأخير سنة 1995 كان هناك تقييم لـ 41 دولة، في سنة 2000، 90 دولة، في سنة 2017، 180 دولة. يُلاحظ من خلال تزايد الدول محّل الدراسة عن عالمية مؤشر مُدركات الفساد.

[345]– يتعين إظهار مكانة الجزائر من هذه الدراسة؛ بحيث احتلت حسب تقرير مؤشر مدركات الفساد لسنة 2017 المرتبة 112عالميا ضمن 180 دولة، في حين تحتل الدول الإسكندنافية (الدانمرك، نيوزيلندا، السويد) المراتب الثلاثة الأولى). بينما المرتبات الأخيرة تتقاسمه كل من سوريا، جنوب السودان والصومال. وهذا التقرير منشور في موقع:
https://transparencyfrance.org/wpcontent/uploads/2018/02/CPI2017_GlobalMapAndCountryResults_EN.pdf consulté le 02/03/2018

– تنوُع هذه الدراسات لتشمل القطاعين العام والخاص، استطلاعات الرأي العام، عدد قضايا الفساد التي تمّ الفصل فيها؛

– الاعتماد على عدد كبير من الخبراء والمحللين الدوليين في المجالات القانونية، الاقتصادية، والاحصائية، من أجل اعداد مؤشر مُدركات الفساد، والاعتماد أيضاً على المعلومات المُتداولة في قطاع الأعمال[346]؛

تشترط منظمة الشفافية الدولية وجود ثلاثة مصادر على الأقل عند دراسة وتقييم الدول[347] حول مدى فعالية أساليب مواجهة الفساد، والدول التي لا يمكن الحصول على المعلومات والمصادر اللازمة فلا يُتم ادراجها في اعداد مؤشر مُدركات الفساد[348].

2–مؤشر دافعي الرشاوي

يلعب مؤشر دافعي الرشاوي دوراً هاماً في متابعة مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي؛ بحيث يُبيّن درجة تفاقمه من وجه الشركات التجارية والشركات المتعدّدة الجنسيات التي تدفع رشاوي للمسئولين الحكوميين في الدول التي تتعامل معها، وهذا لتسهيل أعمالها ولتكثيف نشاطها مع هذه الدول. صدر من منظمة الشفافية الدولية خمسة تقارير في سنوات 1999، 2002، 2006، 2008، و 2011؛ يُقيّم هذا المؤشر مُيول شركات أكثر من 30 دولة مُصدّرة بالعالم لدفع الرشاوي الدولية، وحصدت الشركات خاصة تلك المُنتمية إلى مجموعة دول حديثة التطور وهي الصين، الهند، وروسيا على مرتبة من أسوء مراتب المؤشر كما جاء في

346- Parmi les 10 sources alimentant l'indice de perception de la corruption, on compte *Gallup International, le Wall Street Journal, le Forum Economique Mondial (Davos), Political and Economic Risk Consultancy, world Competitiveness Yearbook.* WIEHEN Michael H., Op.cit, p. 245.

347- Les pays évalués reçoivent un score entre 10 et 0, la cote la plus haute indiquant le meilleur niveau d'intégrité et la cote la plus basse désignant le plus haut niveau de corruption. Voir pour plus de détails : KALUMA Nangi, « Lutte contre la corruption vue par Transparency International », Actes de séminaire sur la lutte contre la corruption en Belgique, BRUYLAN, Bruxelles, 2008, p. 94.

348- BNOU-NOUCAIR Radouane, Op.cit, p. 100.

تقرير 2006[349]، وتُقوّض هذه الشركات الجهود المبذولة من حكومات الدول النامية لتحسين الحكم الراشد والوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي[350].

تجدر الإشارة إلى أنّ مؤشر دافعي الرشاوي لسنة 2011[351]، صنّف شركات 28 دولة من أكبر اقتصادات العالم[352]؛ حيث أشار هذا التقرير إلى خصوصيتين مقارنة بالتقارير التي سبقته، تتعلق الأولى، بأنّ الرشوة الدولية التي تُمارسها شركات هذه الدول ليست المسؤولة الوحيدة، بل تتقاسم حكوماتها هذه المسؤولية؛ لاسيّما ضرورة الوقاية من الفساد الدولي من خلال الوسائل التنظيمية والقانونية على حد سواء. أمّا الخصوصية الثانية، فتتعلق بضرورة التركيز على الشركات الصينية والروسية نظراً لتزايد الوجود العالمي لهذه الشركات، فمن المُرجح أن يكون لممارسة الفساد تأثير كبير على الدول التي تتوجد فيها، وعلى قدرة الشركات الأخرى على المنافسة، هذا ما يستدعي على الدولتين التي تنتمي إليها هذه الشركات محاربته.

3–التقرير العالمي الشامل عن الفساد

يُشكّل التقرير العالمي الشامل عن الفساد أبرز آليات متابعة الفساد الاقتصادي الدولي والوقاية منه، وهو أحد الإصدارات الهامة لمنظمة الشفافية الدولية؛ حيث تجمع الخبراء من جميع أنحاء العالم لمناقشة الفساد وتحليله في قطاع معين. ركّزت مختلف التقارير الصادرة عن المنظمة وابتداءً من سنة 2001، تحليل الفساد في قطاعات مختلفة[353].

---

[349]– احتلت الشركات الهندية والصينية والروسية المراتب الأخيرة في ترتيب مؤشري دافعي الرشاوي لسنة 2006؛ في حين تتقاسم المراتب الأولى الشركات السويدية والأسترالية والكندية، للتفصيل أكثر أنظر: مؤشر دافعي الرشاوي لسنة 2006، المنشور في موقع:

http://www.transparency.org/research/bpi/bpi_2006/0/ consulté le 06/05/2017

[350]- لموسخ محمد، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، مداخلة منشورة على موقع www.univ-media.DZ تمّ الاطلاع في 2017/50/06، ص 5.

[351]– مؤشر دافعي الرشاوي لسنة 2011، منشور في موقع:

http://www.transparency.org/bpi2011/in_detail consulté le 06/05/2017

[352]– تُمثل هذه الدول 80% من اجمالي التدفق العالمي للسلع والخدمات والاستثمارات.

[353]- ركّز التقرير الأول لسنة 2001 على دراسة وضع الفساد في العالم بصفة عامة، وتقرير سنة 2003 انصب على الفساد في وسائل الحصول على المعلومات والتعامل معها، وتناول التقرير الثالث في سنة 2004 الفساد السياسي؛ في حين ورد في

يهدف تقرير الفساد العالمي الشامل إلى جذب انتباه العالم إلى موضوع الفساد والمساعدة في محاربته. كما أنّه مُصمّم كأداة تساعد واضعي السياسات والمجتمع المدني في تغيير السلوك الفاسد من خلال توفير المبادئ التوجيهية والتوصيات الواردة فيه؛ ويستخدم هذا التقرير مصادر معلومات مختلفة، بالاعتماد على خبراء وناشطون، فضلاً عن البحوث الحديثة، من أجل تقديم التطورات الأخيرة في الفساد، ويتناول أيضًا الاتجاهات الدولية والإقليمية المتعلقة بمحاربة الفساد[354].

الفرع الثاني

دور منظمة الشفافية الدولية في الرقابة على تنفيذ آليات مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

يبدو أنّ عمل منظمة الشفافية الدولية هو تحدّياً دولياً في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي؛ من حيث أنّه ينطوي على تعزيز الوسائل القانونية والأطُر المؤسساتية المعنية بمكافحة الفساد، وهذا عن طريق الدور الهام الذي تلعبه المنظمة في الرقابة على مدى احترام الدول للاتفاقيات الدولية المتعلقة بمحاربة الفساد، ومن أجل تكريس الدول لتدابير تنفيذية على أرض الواقع (أولاً)، لكن بناء استراتيجية فعّالة لمكافحة الفساد يتطلب وفق منظمة الشفافية الدولية استعمال وسائل الضغط على الدول لضمان الاحترام الحقيقي لالتزاماتها (ثانياً).

التقرير الرابع لسنة 2005 كافة أوجه الفساد في قطاع البناء والمقاولات وأوجه الإعمار وإعادة البناء. أما تقرير الخامس سنة 2006 فقد تناول الفساد في مجال الرعاية الصحية، وخُصّص تقرير سنة 2007 الفساد في النظام القضائي. وفي سنة 2008 تناول التقرير السابع للفساد مجال قطاع المياه والموارد المائية والفقر والتنمية بوجه عام. ورد تقرير سنة 2009 الفساد في القطاع الخاص، وتقرير سنة 2010 فتناول الفساد حول المتغيرات المناخية. أما التقرير الحادي عشر للفساد سنة 2011، فيدور حول التربية كمطلب أساسي لحقوق الإنسان وأساس التنمية الاقتصادية، والتقرير الأخير يتعلق حول الفساد في قطاع الرياضة. للتفصيل أكثر أنظر الموقع:

https://www.transparency.org/research/gcr/ consulté le 07/05/2017

354- KALUMA Nangi, Op.cit, p. 97.

أولاً: الرقابة على مدى احترام الدول لاتفاقيات مكافحة الفساد

تلعب منظمة الشفافية الدولية ومنذ سنوات دوراً لا يستهان منه، ليس فقط في مُشاركتها واهتمامها بتحرير وصياغة أحكام الاتفاقيات الدولية[355]؛ بل تساهم في فحص مدى التزام الدول بصياغة أحكام هذه الاتفاقيات بصفة فعّالة في قوانينها الداخلية[356]. قامت منظمة الشفافية الدولية بوضع تحت تصرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية اقتراحات وتوصيات حول ضرورة ابرام اتفاق يتسم بالطابع الدولي من اجل ردع مشترك للفساد، وهذا بفضل نوعية وكفاءة الخبراء الذين قاموا بصياغة هذه التوصيات والاقتراحات؛ حيث نجحت المنظمة في تعبئة رؤساء المؤسسات والشركات العالمية من أجل إشراكها في مكافحة الفساد على ضوء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بصياغة أحكام اتفاقية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية[357].

يتضّح الدور الرقابي الذي لعبته منظمة الشفافية الدولية في الرقابة على مدى احترام الدول لالتزاماتها المُنبثقة عن مصادقتها لمختلف الاتفاقيات الدولية والإقليمية؛ من خلال الدراسات والتحرّيات التي تقوم بها والتي تُنشر في تقاريرها السنوية؛ ففي سنة 2006، قامت بإعداد تقرير بمساعدة خبراء وطنيين لـ 31 دولة محّل الرقابة، حول متابعة مدى تقدُم هذه الدول في تطبيق اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، وسجّلت منظمة الشفافية الدولية أنّ هناك 12 دولة فقط في أصل 31 كرّست التدابير والآليات الضرورية لتطبيق الاتفاقية، وهناك العديد من

---

[355]– شاركت منظمة الشفافية الدولية في أعمال منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المتعلقة بمكافحة الفساد قبل التوقيع على اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الاجانب في المعاملات التجارية الدولية من قِبل دول الاعضاء، فقد أعطت منظمة الشفافية الدولية دفعاً كبيراً في ابرام هذه الاتفاقية وذلك بصفتها عضو ملاحظ في جميع اجتماعات فريق العمل التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. كما ساهمت منظمة الشفافية الدولية في صياغة أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003، ومختلف الاتفاقيات الإقليمية المعنية بمكافحة الفساد، للمزيد من التفصيل أنظر:

- Transparency International, La coalition mondiale contre la corruption, Rapport Annuel, 2006, p. 05, in :
https://www.transparency.org/whatwedo/publication/transparency_international_annual_report_2006 consulté le 09/05/2017

[356]- FITZGERALD Philip, Op.cit, p. 339.

[357]- Ibid, p. 340.

الدول الأعضاء لم تتّخذ أي اجراء من شأنه مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي وإصلاح الجهاز القضائي من أجل تفعيله في محاربة الفساد[358].

ساهمت منظمة الشفافية الدولية أيضاً في رقابة ومساعدة الدول لإزالة العقبات التي تعترض تنفيذ التزاماتها الناجمة عن انضمامها إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003، وتقديم المشُورة والمعُونة الفنية اللازمة لذلك، فوضعت ابتداءً من ديسمبر سنة 2004 مجموعة بحث حول كيفية انشاء نظام رقابي لمتابعة اتفاقية الأمم المتحدة، واستعرضت عمليات الرقابة المُطبقة في اتفاقيات أخرى لمكافحة الفساد من أجل مقارنتها وتحديد مدى فعاليتها، وتوصّل الفريق إلى دراسة جميع العراقيل التي يُمكن أن تحُل دون نجاعة آلية الرقابة على مدى تطبيق الدول لاتفاقية الأمم المُتحدة ومساعدة الدول على تبنّي الإجراءات الضرورية لضمان تطبيق أحكام الاتفاقية عند صياغة أو تعديل قوانينها الداخلية[359].

بحلول سنة 2007 ومرور أكثر من عشر سنوات على اعتماد اتفاقية منظمة الدول الأمريكية في مكافحة الفساد، قامت منظمة الشفافية الدولية بإعداد مؤتمر دولي لمناقشة مدى احترام الدول الأعضاء لأحكام الاتفاقية، وتمّ من خلاله تقييّم 10 دول طرف في الاتفاقية حول التدابير القانونية والمؤسساتية التي تمّ اتّخذها من أجل مكافحة الفساد، ومدى تطابقها مع أحكام الاتفاقية واستعراض مختلف العراقيل التي تحّل دون فعالية هذه التدابير ومناقشتها علانياً[360].

---

[358]– صُنفت كل من المملكة المُتحدة واليابان في ذيل ترتيب الدول التي لم تأخذ أي اجراء لمواجهة الفساد الاقتصادي الدولي؛ بحيث لم يُتم تكريس أي تدبير يمنع مكافحة الفساد الذي تُمارسه الشركات التجارية والمؤسسات الاقتصادية الموجود في اقليميهما. للمزيد من التفصيل أنظر:

- Transparency International, La coalition mondiale contre la corruption, Rapport Annuel, 2006, Op.cit, p. 05.

[359]– منظمة الشفافية الدولية، اتفاقيات مكافحة الفساد في الشرق الأوسط وشمال افريقيا: دور المجتمع المدني في إنجاح الاتفاقيات، المرجع السابق، ص 11.

[360]- Transparency International, Rapport Annuel, 2007, p. 17, in : https://www.transparency.org/whatwedo/publication/transparency_international_rapport_annuel_2007 consulté le 10/05/2017

ثانياً: استعمال وسائل الضغط لمحاربة الفساد الاقتصادي الدولي

تبرُزُ أهمية ودور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، من حيث أن معظم المؤسسات والمنظمات الدولية الناشطة في نفس المجال[361] تُؤكّد على أهمية إشراكها وتدعيمها في محاربة الفساد[362]؛ فتُشكّل بالتالي آلية فعّالة للضغط على الدول على احترام التزاماتها في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي سواء عن طريق نشر قضايا الفساد (1)، أو اللجوء إلى القضاء (2).

1–نشر قضايا الفساد

تتعاون منظمة الشفافية الدولية مع وسائل الإعلام[363] في خلق وعي مناهض للفساد وتعزيز قيّم النزاهة والشفافية، وكذا فضح قضايا الفساد نظراً للدور الأساسي الذي تلعبه وسائل الاعلام (المكتوبة، السمعية والبصرية) في توصيل المعلومة والتأثير على الرأي العام والضغط على المسؤولين الضالعين في مثل هذه القضايا[364].

يظهر الدور الذي تلعبه منظمة الشفافية الدولي فيما يتعلق بنشر قضايا الفساد من خلال، إعداد التقارير الخاصة بمراقبة تنفيذ الخطط واستراتيجيات الدول في مكافحة الفساد

---

[361]– على غرار البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، مجموعة الدول العشرين...إلخ.

[362]- « Transparency Internationale se présente comme la référence en matière de lutte anticorruption dans le monde, en ce sens qu'elle a le mérite d'avoir impulsé un débat international autour de la problématique de la corruption, et su se placer grâce à son influence, à l'avant-garde des organisations spécialisées dans la lutte anticorruption au niveau mondial ». ABRIKA Bélaid, « Les organisations et genèses des expériences de la lutte anticorruption dans le monde », Revue Critique de Droit et Sciences Politiques, n°01, 2013, p. 42.

[363]– تقوم منظمة الشفافية الدولية دائماً وبالتعاون مع فروعها في جميع أنحاء العالم بإجراء تكوين وتربصات لفائدة الصحفيين المختصين بقضايا الفساد حول أساليب التحري، جمع المعلومات، الجانب القاني المُتعلق بمكافحة الفساد...إلخ.

[364]– هناك العديد من قضايا الفساد التي فضحّتها وسائل الاعلام، فعلى سبيل المثال تمّ فضح قضية فساد دولية تتعلق بالاتحادية الدولية لكرة القدم ما بين 2015–2016، قضية فساد دولية تورطت فيها رئيسة دولة البرازيل في سنة 2016، قضية **باناما بابرز (PANAMA PAPERS)**، التي تُعّد الأكثر خطورة والتي يرجع الفضل لوسائل الاعلام في اثارتها، يمكن الاطلاع على جميع القضايا التي فضحّتها وسائل الاعلام في سنة 2016 في الموقع التالي:
http://info.arte.tv/fr/2016-annee-de-la-corruption consulté le 11/05/2017

الاقتصادي الدولي وتقييّمها[365]؛ ومستوى تنفيذ القوانين والاتفاقيات التي تصادق عليها الدول والمتعلقة بمكافحة الفساد؛ الكشف عن مواطن الفساد وعن المفسدين ونشر كل تلك التقارير في سبيل تعبئة كل من الرأي العام والجهات المحلية والدولية المعنية بمكافحة الفساد، للمطالبة والضغط المستمرين من أجل تفعيل مبدأي المسائلة والمحاسبة[366].

تعدّدت التقارير الصادرة بشأن نشر الفساد وإظهار أخطاره والدعوة إلى مكافحته، فعلى سبيل المثال، حذرت منظمة الشفافية الدولية في تقريرها السنوي لعام 2008 من أنّ الفساد في البلدان الفقيرة يُشكل كارثة إنسانية حقيقية فتاكة مشيرة بشكل خاص إلى دول العراق، الصومال، بورما، وهايتي؛ وأشارت رئيسة هذه المنظمة[367] في بيان لها أن الفساد ربما يكون مسألة حياة أو موت في الدول الأكثر فقراً لاسيّما عندما يكون الأمر متعلق بالفساد في القطاع الصحي أو المياه الصالحة للشرب، وأضافت أنّ استمرار الفساد والفقر بمُستويات عالية في عدد من المجتمعات الدولية هو أشبه بكارثة إنسانية دائمة لا يجوز السماح بها[368].

2–اللجوء إلى القضاء للتأسيس كطرف مدني

تملك منظمة الشفافية الدولية آلية ردعية أكثر فعالية لمحاربة الفساد، بفضلها يخشى العديد من المُتورطين في قضايا الفساد لجوئها إلى مثل هذه الآلية، والتي تُمكّنها من رفع دعاوى قضائية ضد الفساد وإمكانية تأسيسها كطرف مدني. فإمكانية لجوء منظمة الشفافية

---

[365]– تمّ اجراء عدّة تحرّيات من طرف منظمة الشفافية الدولية لتقييم الدول حول مدى وجود إرادة حقيقية لمكافحة الفساد، ففي سنة 1997 قامت المنظمة بإصدار تقرير يتضمن حالات تفشي الفساد في دولة بنغلاديش وفي كل المجالات، في سنة 1998 كان دور دولة الأرجنتين؛ بحيث تمّ فضح عدّة قضايا فساد في المجال الصحي والاقتصادي، في البرازيل سنة 1999، تمّ إحصاء في السداسي الأول من هذه السنة أكثر من 76 قضية فساد محلية ودولية في المجال المالي، الاقتصادي، والإداري، للتفصيل أكثر راجع:

- WIEHEN Michael H., Op.cit, pp. 242 et 243.

[366]– عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 475.

[367]– رئيسة المنظمة، هي الكندية HUGUETTE Labelle، وهي الرئيسة الحالية لمنظمة الشفافية الدولية وهذا ابتداءً من سنة 2005.

[368]- Voir pour plus de détails : Rapport de Transparency International, 2008, in : www.transparency.org/whatwedo/publication/transparency_international_annual_report_2008 consulté le 12/05/2017.

الدولية إلى القضاء تعتبر وسيلة لوضع مرتكبي الفساد تحت أمر الواقع في مواجهتهم للتهم المنسوبة إليهم. وهذه الوسيلة الأكثر فعالية في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي، والدليل على ذلك أنّ هناك عدة قضايا فساد دولية تمّ الحكم على مرتكبيها بفضل الدعاوى المرفوعة من طرف هذه المنظمة المناهضة للفساد.

يتضح ذلك على سبيل المثال في الدعوى التي بشرّتها منظمة الشفافية الدولية أمام القضاء الفرنسي في سنة 2007، في قضية الأموال العقارية والمنقولة، والمُتحصل عليها بصفة غير مشروعة[369]، ضد رؤساء دول افريقيا، لاسيّما رئيس دولة الكونغو، دوني ساسو نقوسو (DENIS Sa Sou Nguesso)، الرئيس السابق لدولة الغابون، عمر بونغو (BONGO Omar)، ورئيس دولة غينيا الاستوائية، تيودورو أوبيونغ مباسوقو (TEODORO Obiango Mbassogo)، بحيث ولأول مرة قبِل القضاء الفرنسي تأسيس منظمة الشفافية الدولية كطرف مدني في القضية[370].

يعتبر القرار الصادر من القضاء الفرنسي والذي يُخوّل سلطة منظمة الشفافية الدولية من رفع دعاوى قضائية وتأسيسها كطرف مدني، خطوّة هامة في مجال مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي وآلية فعّالة لتطبيق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باسترداد عائدات الفساد[371].

---

[369]- FITZGERALD Philip, Op.cit, p. 339.

[370]- « La Cour de Cassation déclare recevable en l'état la constitution de partie civile de l'association Transparence Internationale France ». Arrêt Cour de Cassation, Chambre Criminelle, 09 novembre 2010, n° 09-88.272, Inédit, in : https://www.legifrance.gouv.fr/affichJuriJudi.do?idTexte=JURITEXT000023055249 consulté le 13/05/2017.

[371]- LEBEGUE Daniel & YUNG Marina, « Restitution des avoirs détournés : Le rôle des organisations non gouvernementales », Revue International et Stratégique, n° 85, 2012, pp. 85 et 86.

المبحث الثاني

دور الهيئات الوطنية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

ترتبط المكافحة الدولية للفساد الاقتصادي الدولي بمدى وجود مواجهة فعلية على المستوى الوطني[372]؛ فتطور وسائل وأساليب ارتكاب الفساد الاقتصادي الدولي، وعلاقته بالإجرام المُنظّم يستدعي وجود آليات مؤسساتية وطنية تتكفل بمحاربته من جهة، وتعاونها مع المؤسسات الدولية من جهة أخرى، من أجل تظافر كل الجهود وتكاملها في ضمان تحقيق مكافحة شاملة للفساد الاقتصادي الدولي.

تحتاج مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي إلى العديد من الإجراءات الشاملة والآليات المتنوعة تكون مبنيّة على استراتيجية مدروسة بدقة وموضوعية، تأخذ بعين الاعتبار جوانب هذه الظاهرة العابرة للحدود، فأهمية عملية مكافحة الفساد تقتضي الكشف والوقوف على مختلف الآليات المؤسساتية الوقائية التي اعتمدّتها القانون الجزائري في مواجهته (المطلب الأول).

ولمّا اكتسى الفساد الطابع الجزائي واعتباره سلوكاً إجرامياً؛ بحيث قامت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بحصر مختلف جرائم الفساد والتوسيع من نطاقها، فإنّ فعالية محاربته تتطلب تدخل القضاء لردعه (المطلب الثاني).

لكن ابراز مدى فعالية الآليات المؤسساتية المتعلقة بمكافحة الفساد الاقتصادي لا تحقق إلاّ بمقارنتها مع نظيرتها التي آتى بها القانون الفرنسي (المطلب الثالث).

المطلب الأول

دور الهيئات الجزائرية في الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي

سعّت الجزائر في السنوات الأخيرة إلى تفعيل عمل ودور الأجهزة الرقابية والوقائية المعنية بمكافحة الفساد، والتي تتّسم بتنوّع واختلاف مجال تدّخُلها في مواجهة الفساد الاقتصادي

[372]– الشمري هشام، إيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار اليازوري العلمية، عمان، 2011، ص 48.

الدولي، هذا التنوّع والاختلاف ليس دليل على فعاليتها في القضاء عليه، وإنّما تُوّضح رغبة ومحاولة المشرع الجزائري للحدّ منه، في الوقت الذي تحتل فيه الجزائر المراتب الأخيرة عالمياً في مكافحة الفساد[373].

فرضّت الالتزامات الدولية المُنبثقة عن انضمام ومصادقة الجزائر على اتفاقيتي مكافحة الفساد للأمم المتحدة، والاتحاد الافريقي[374]، ضرورة انشاء جهاز أو هيئة مُتخصّصة في مكافحة الفساد بكل أشكاله، الأمر الذي استجابت إليه في سنة 2006[375] باستحداثها للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته (الفرع الأول).

انطلاقاً من اعتبار أنّ مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي تتطلب وجود أجهزة عديدة، فإنّ مساهمة الهيئات الخاصة بالرقابة المالية أمر ضروري لضمان مكافحة شاملة ومشتركة للفساد الاقتصادي الدولي (الفرع الثاني).

---

[373]– احتلت الجزائر المرتبة 112 عالمياً في أصل 180 حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2017، السالف الذكر.

[374]– هذا ما يُمكن استخلاصه عند قراءة نص المادة 06 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04–128، السالف الذكر، والتي تنص على أن: "تكفُل كل دولة طرف وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، وجود هيئة أو هيئات حسب الاقتضاء تتولى منع الفساد". كما نصت المادة 05 من اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته، والتي صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06–137، السالف الذكر على أن: "...تلتزم دول الأطراف...بإنشاء وتشغيل وتعزيز هيئات أو وكالات وطنية مستقلة لمكافحة الفساد...".

[375]– صدور القانون رقم 06–01، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، السالف الذكر.

الفرع الأول

الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته

تُعتبر الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته هيئة دستورية[376] وهي سلطة إدارية مستقلة[377]، بحيث لا تخضع لا للسلطة الرئاسية ولا لسلطة الوصاية وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع لدى رئيس الجمهورية. وإنّ إقرار المشرع الجزائري بإنشاء هذه الهيئة[378] كان أمراً لابُدّ منه لمواجهة الفساد، خصوصاً الفساد الاقتصادي الدولي؛ فبالرجوع إلى القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، فيتبيّن أنّه ينصّ في المادة 17 منه على انشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، قصد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد.

[376]– تنص المادة 202 من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لـ 28 نوفمبر سنة 1996، منشور بموجب مرسوم رئاسي رقم 96–438، مؤرخ في 07 ديسمبر سنة 1996، ج.ر.ج.ج عدد 76، مؤرخ في 08 ديسمبر سنة 1996، معدل في سنة 2002، صادر بموجب قانون رقم 02–03، مؤرخ في 10 أفريل سنة 2002، ج.ر.ج.ج عدد 25، مؤرخ في 14 أفريل سنة 2002، معدل في سنة 2008، صادر بموجب قانون رقم 08–19، مؤرخ في 15 نوفمبر سنة 2008، ج.ر.ج.ج عدد 63، مؤرخ في 16 نوفمبر سنة 2008، معدل في سنة 2016، صادر بموجب قانون رقم 16–01، مؤرخ في 06 مارس سنة 2016، ج.ر.ج.ج عدد 14 مؤرخ في 7 مارس سنة 2016.على أنّه: "تؤسس هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، وهي سلطة إدارية مستقلة توضع لدى رئيس الجمهورية. تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية. استقلال هذه الهيئة مضمون على الخصوص من خلال أداء أعضائها وموظفيها اليمين، ومن خلال الحماية التي تكفل لهم شتى أشكال الضغوط أو الترهيب أو التهديد أو الإهانة أو الشتم أو التهجم أيّا كانت طبيعته، التي قد يتعرضون لها خلال ممارسة مهامهم".

– إدراج الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته ضمن مصاف الهيئات الدستورية كان ضمن تعديل الدستور في سنة 2016.

[377]– يرجع ظهور السلطات الإدارية المستقلة إلى الدول لأنجلو سكسونية، تطورت في القانون الفرنسي، وقد صنفها الفقه الفرنسي بفئة قانونية جديدة أما ظهورها في القانون الجزائري كان نتيجة استقبال التنظيم القانوني الليبرالي، خصوصًا التنظيم الفرنسي في إطار ما يسمى بالتقليد الانتقائي، للمزيد من التفصيل أنظر:

- ZOUIMIA Rachid, Les autorités administratives indépendantes et la régulation économique en Algérie, édition HOUMA, Alger, 2005, pp. 05 et 06.

[378]– تجدر الإشارة أنه وقبل انشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته سنة 2006، عمّد المشرع في سنة 1996 إلى انشاء المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منه، بموجب مرسوم رئاسي رقم 96–233، مؤرخ في 02 جويلية سنة 1996، يتضمن انشاء المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها، ج.ر.ج.ج عدد 41 مؤرخ في 3 جويلية سنة 1996، (ملغى)، لكن أمام عجز هذا الجهاز عن أداء المهام المُخوّلة له لعدّة أسباب، تمّ حله سنة 2000.

إنّ ابراز دور الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي، يتطلب التطرق إلى تحديد الدور التوجيهي للهيئة (أولاً)، وكذا تناول اختصاصها الرقابي في مجال الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي(ثانياً).

أولاً: الدور التوجيهي للوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي

تقوم الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بالرجوع إلى نص المادة 20 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته بمجموعة من الاختصاصات[379]، منها الاختصاص التوجيهي الذي يظهر أساساً في اقتراح السياسة الشاملة للوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي (1)، وكذا تفعيل أساليب وإجراءات الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي (2).

1–اقتراح السياسة الشاملة للوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي

تمّ تزويد الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته لأداء مهامها، بقسم مُكّلف بالوثائق والتحاليل والتحسيس، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06–413، الذي يُنظم تشكيلة الهيئة وتنظيمها وكيفيات سيرها[380]، وهذا من أجل القيام بكل الدراسات والتحقيقات والتحاليل الاقتصادية والاجتماعية، بهدف اعداد وتطوير السياسة الشاملة للوقاية من الفساد ومكافحته. كما يقوم بدراسة الجوانب التي قد تُشجع على ممارسة الفساد واقتراح التوصيات الكفيلة بالقضاء عليها، من خلال التشريع والتنظيم المتعلق بمكافحة الفساد، وكذا على مستوى الإجراءات والممارسات الإدارية.

يلعب القسم المُكّلف بالوثائق والتحاليل والتحسيس وفقاً لنص المادة 12 من المرسوم الرئاسي الذي يُحدّد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفيات سيرها؛ دوراً كبيراً في الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي، وذلك بجمع كل المعلومات المُتصلة

[379]– حدّدت المادة 20 من قانون رقم 06–01، السالف الذكر، جميع المهّام التي تُكلّف الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته القيام بها.

[380]– المادة 6 من المرسوم الرئاسي رقم 06–413، مؤرخ في 22 نوفمبر سنة 2006، يُحدّد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفيات سيرها، ج.ر.ج.ج عدد 74، مؤرخ في 22 نوفمبر سنة 2006، معدل ومُتمّم بالمرسوم الرئاسي رقم 12–64، مؤرخ في 07 نوفمبر سنة 2012، ج.ر.ج.ج عدد 08، مؤرخ في 15 فيفري سنة 2012.

بالوقاية منه وتحليليها سواءً منها الموّجهة للاستعمال الداخلي أو الخارجي، ودراسة المعايير والمقاييس العالمية المعمول بها في التحليل والاتصال والمُتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته بغرض اعتمادها وتكييفها وتوزيعها؛ هذا إلى جانب ترقية وتبّني قواعد أخلاقيات المهنة والشفافية وتعميمها على مستوى الهيئات العمومية والخاصة.

تعمل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في إطار سياستها الوقائية[381]، على تقديم توجيهات لكل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة، وتقترح بذلك تدابير خاصة سواءً ذات طابع تشريعي أو تنظيمي للوقاية من الفساد، والتعاون مع القطاعات المعنية العمومية والخاصة، لإعداد قواعد أخلاقيات المهنة من أجل أن تُساعد على تشجيع النزاهة والأمانة وروح المسؤولية بين الموظفين العموميين، ومن أجل تكريس كذلك شفافية نشاط المؤسسات الخاصة[382].

تتكّفل الهيئة بإعداد برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين بالآثار الناجمة عن الفساد الاقتصادي الدولي، وهو ما حثّت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الدول الأعضاء بضرورة تخويل هيئة مكافحة الفساد مهمة توعية المواطنين بآثار الفساد الخطيرة على التنمية الاقتصادية[383].

ممّا لا شك فيه أنّ الإجراءات التوجيهية والبرامج التحسسية التي تقوم بها الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، لها أهمية بالغة في الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي، لكن

---

[381]- "يتعيّن في أول الأمر إبراز كون الهيئة الوطنية للوقاية ومحاربة الفساد تضطلع بمهام تُعّد في جوهرها وقائية، وإن الكل يعلم أنه لم يتم الاهتمام بالقدر الكافي بمجال الوقاية سواء الإدارة أو في القطاع الاقتصادي. هذا الوضع يُثقل كاهل مسؤولية الهيئة في إعداد السياسات والتدابير الوقائية الناجعة الكفيلة بإعطاء عامل مؤثر لهذه السياسات في النشاطات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية حتى تظهر نتائجها على المستويين القصير والمتوسط". مداخلة رئيس الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، إبراهيم بوزبوجن، حول: الخطوط العريضة لبرنامج عمل الهيئة، المُلقاة في اليوم العالمي لمحاربة الرشوة، 09 ديسمبر سنة 2016، منشور في الموقع الرسمي للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:
http://www.onplc.org.dz/index.php/ar/2016-11-14-09-21-42?showall= consulté le 05/02/2017.

[382]– راجع المادة 20 من القانون رقم 06–01، السالف الذكر.

[383]– راجع المادة 6 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

تعزيز هذه التدابير وتطبيقها فعلياً يشترط مشاركة تنظيمات المجتمع المدني في هذه البرامج بصفتها الأقرب تطلُعاً بمخاطر الفساد الاقتصادي الدولي والسياسة الوقائية الفعّالة.

2–تفعيل أساليب وإجراءات الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي

تُعتبر الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته إحدى أهم الآليات التي اعتمدها المشرع الجزائري في إطار سياسة الوقاية من الفساد، فدورها لا يقتصر في الوقاية من شكل معين من أشكال الفساد[384]، وإنما تختص بالوقاية من مختلف صوره لاسيّما الفساد الاقتصادي الدولي، وهذا من خلال تعزيز مكافحة مشتركة للفساد الاقتصادي الدولي (أ)، واجراء تقييّم للإطار القانوني المتعلق بمكافحته (ب).

أ–تعزيز مكافحة مشتركة للفساد الاقتصادي الدولي

تسهر الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته على تعزيز التنسيق ما بين القطاعات، وعلى التعاون مع هيئات مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي، في هذا الإطار يجب على الهيئة لتفعيل الدور المنوط بها في مجال الوقاية من الفساد، ضرورة بناء استراتيجية وطنية ودولية مشتركة سواءً مع القطاعين العام والخاص، أو سواءً مع الهيئات الوطنية والدولية المعنية بمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي. تمّ احداث استناداً إلى نص المادة 13 مكرر من المرسوم الرئاسي رقم 06–413 السالف الذكر، قسم التنسيق والتعاون الدولي التابع للهيئة والذي يضطلع على الخصوص بتحديد واقتراح وتنفيذ الكيفيات والإجراءات المتعلقة بالعلاقات الواجب اقامتها مع المؤسسات العمومية والهيئات الوطنية الأخرى[385].

ب–اجراء تقييّم للإطار القانوني المتعلق بمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

تتدخل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته عن طريق القيام بإجراء تقييم دوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية الرامية إلى الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي

---

[384]– تياب نادية، المرجع السابق، ص 201.

[385]– للاطلاع على مهام قسم التنسيق والتعاون الدولي، أنظر المادة 07 مكرر من المرسوم الرئاسي رقم 06–413 السالف الذكر.

ومكافحته والنظر في مدى فعّاليتها؛ يتحقق هذا باللجوء إلى الدراسات والتحريات الميدانية، وجمع كل المعلومات الكفيلة بالكشف عن حالات التساهل مع أفعال الفساد، القيام أيضاً بتقييّم أنظمة الرقابة الداخلية وعملها بغرض تحديد مدى هشاشتها بالنسبة لممارسات الفساد، تجميع وتحليل الاحصائيات المتعلقة بأفعال الفساد وممارسته.

تقوم الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بوضع كل الآليات المناسبة لتجسيد سياسة الوقاية والمكافحة المشتركة للفساد الاقتصادي الدولي؛ وكذا الحث على كل نشاط يتعلق بالبحث عن الأعمال المباشرة في مجال الوقاية من الفساد وتقييّمها.

ثانياً: الدور الرقابي للوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي

يشترط لمباشرة الهيئة دورها الرقابي للوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي بكل فعالية، ضرورة تمتُّعها بقدر كاف من الاستقلالية[386]، هذه الأخيرة التي يجب تدعيمها بتشكيلة متنوعة ومؤهّلة[387] من أجل كسب الهيئة الثقة والإرادة اللازمتين لبلوغ هدف الوقاية من الفساد.

---

[386]– حددت المادة 18 من القانون رقم 06–01 السالف الذكر، الطبيعة القانونية للهيئة، بحيث تعتبر "...سلطة إدارية مُستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي". تظهر الاستقلالية العضوية للهيئة من خلال التشكيلة الجماعية بحيث تضُم رئيس وستة أعضاء معينون بموجب مرسوم رئاسي لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وتظهر الاستقلالية العضوية من خلال تحديد مدة العهدة المُقدرة بـ 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. بينما تتضح الاستقلالية الوظيفية من خلال صلاحية اعداد الهيئة لنظامها الداخلي وسلطة اتخاذ القرارات، وتمتعها بالشخصية المعنوية، للتفصيل أكثر أنظر:

– سعادي فتيحة، المركز القانوني للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، 2011، ص.ص 51–70.

– زوزو زوليخة، جرائم الصفقات العمومية وآليات مكافحتهما في ظل القانون المتعلق بالفساد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص القانون الجنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2012، ص.ص 181–187.

- KHALOUFI Rachid, « Les institution de régulation en droit algérien, Revue IDARA, n° 28, 2005, p. 100.

–شيخ ناجية، المركز القانوني للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، أعمال الملتقى الوطني حول سلطات الضبط المستقلة في المجال الاقتصادي والمالي، كلية الحقوق، جامعة بجاية، يومي 23 و24 ماي سنة 2007، ص.ص 95–99.

[387]– تنص المادة 10 من المرسوم الرئاسي رقم 06–413 المحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظميها وكيفيات سيرها على: " يتكوّن مجلس اليقظة والتقييم الذي يرأسه رئيس الهيئة، من الأعضاء المذكورين في المادة 5. يتم اختيار أعضاء مجلس اليقظة والتقييم من الشخصيات الوطنية المستقلة الّتي تمثل المجتمع المدني، والمعروفة بنزاهتها وكفاءتها. لكن الملاحظ أنّه عندما تم تنصيب الهيئة في 04 جانفي سنة 2011، أي أكثر من 4 سنوات من صدور القوانين المنشئة لها، لا نجدها تتكون من الشخصيات الوطنية المستقلة التي تمثل المجتمع المدني؛ بحيث صدر مرسوم رئاسي مؤرخ في 07 نوفمبر سنة 2010 يحدد تشكيلة الهيئة، ج.ر.ج.ج عدد 69، مؤرخ في 14 نوفمبر سنة 2010، فرئيس الهيئة هو إطار سابق في وزارة المالية، وهناك أيضًا من الأعضاء من

يتضح الدور الرقابي للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته من خلال اختصاصها في جمع واستغلال المعلومات التي تهدف إلى الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي (1)، وإمكانية تعاوُنها مع الهيئات الأخرى ذات الصلة من أجل ضمان فعالية الدور الرقابي الذي تتمتع به الهيئة (2).

1–استغلال معلومات الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي

يظهر الطابع الرقابي لاختصاص الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته من خلال صلاحيتها في تلقي التصريح بالممتلكات وإمكانية استغلال المعلومات التي يتضمنها التصريح، هذا الإجراء من شأنه أن يُساهم في الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي بالرقابة على مدى صحتها والتأكُد من مدى تناسبها مع دخل الموظف، وعدم ضلوعه في قضايا الفساد الدولية في الوقت أنّ أغلبية الموظفين هم مسؤولون عن ابرام العقود والصفقات الدولية.

تمّ انشاء بالرجوع إلى المادة 13 من المرسوم الرئاسي رقم 06–413 السالف الذكر، قسم معالجة التصريحات بالممتلكات التابع للهيئة، والذي يختص أساساً في تلقي التصريحات بالممتلكات للأعوان العموميين[388]، ويقوم بمعالجة التصريحات بالممتلكات وتصنيفها وحفظها، إلى جانب استغلال التصريحات المُتضّمنة تغييراً في الذمة المالية مع إمكانية جمع واستغلال العناصر التي يمكن أن تؤدي إلى المتابعات القضائية[389].

بينهم دبلوماسي سابق، وعقيد متقاعد في الدرك الوطني. للتفصيل أكثر راجع: موري سفيان، مدى فعالية أساليب رقابة الصفقات العمومية على ضوء قانوني الصفقات العمومية والوقاية من الفساد ومكافحته، المرجع السابق، ص 58.

- ZOUAIMIA Rachid « Les fonctions décoratives de l'organe national de prévention et de lutte contre la corruption », El-WATAN, Quotidien Indépendant, n° 6161, du samedi 29 janvier 2011.

[388]– تختص الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بتلقي التصريح بممتلكات رؤساء وأعضاء المجالس الشعبية المحلية المُنتخبة، استناداً إلى نص المادة 06 فقرة 2 من القانون رقم 06–01 السالف الذكر. بينما يكون التصريح الخاص برئيس الجمهورية، أعضاء الحكومة، أعضاء البرلمان، وكل الموظفين السامين في الدولة، أمام الرئيس الأول للمحكمة العليا، وفقاً للفقرة الأولى من نص المادة السادسة من نفس القانون. في هذا الصدّد تستوجب الإشارة أنّ هناك فرق بين الجهات التي تتلقى التصريح، بحيث تملك الهيئة سلطة استغلال المعلومات التي يحتويها التصريح، في حين لا يمكن للرئيس الأول للمحكمة العليا ممارسة نفس السلطة، ممّا يحدّ من فعالية مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.

[389]– المادة 13 من المرسوم الرئاسي رقم 06–413، السالف الذكر.

يتعيّن الإشارة إلى أنّه في حالة المقارنة بين تصريحات الموظف وثبت بأن هناك زيادة ولم يستطيع تبرير مصدر هذه الزيادة، أو تمّ تبريرها بتقديم معلومات خاطئة، في هذه الحالة يمكن للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته أن تقوم بتحويل الملف إلى وزير العدل والذي يُخطر النائب العام المختص لتحريك الدعوى العمومية[390].

2–التعاون المشترك لتفعيل الدور الرقابي

أعطى المشرع الجزائري للهيئة أثناء ممارسة مهامها صلاحية طلب أيّة وثيقة أو معلومات تراها مفيدة في الكشف عن أعمال الفساد للإدارات والمؤسسات والهيئات التابعة للقطاع العام أو الخاص[391]، ويمكن لها أيضاً الاطلاع على المعلومات الشخصية وأيّة معلومة ذات طابع سري[392].

خوّل المشرع الجزائري في نص المادة 20 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته للهيئة، إمكانية الاستعانة بالنيابة العامة لجمع الأدلة والتحري في وقائع ذات علاقة بالفساد، هذا الاجراء من شأنه أن يُساهم في فعالية الدور الرقابي للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي، خاصة فيما يتعلق بملاحقة المتهمين في قضايا الفساد الدولية، ومسائل حجز ومصادرة عائدات الفساد في الخارج.

الفرع الثاني

تعاوُن أجهزة الرقابة المالية في الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي

سعياً من المشرع الجزائري في تدعيم آليات الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي، قام بتكريس الرقابة المالية التي تهدف إلى منع كل أشكال الممارسات الفاسدة والتحقُّق من

390– تياب نادية، المرجع السابق، ص 203.

391– إنّ طلب الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته للمعلومات والوثائق الضرورية للكشف عن أفعال الفساد يكتسي طابعاً إلزامياً، وكل رفض غير مُبرّر يُشكّل جريمة إعاقة السير الحسن للعدالة، حسب نص المادة 21 من قانون رقم 06–01، السالف الذكر، ويجب أن يكون الرفض متعمداً. للتفصيل أكثر راجع: تياب نادية، المرجع السابق، ص 306.

392– سعادي فتيحة، المرجع السابق، ص 29.

الاستعمال الشرعي والسليم للأموال، هذه الرقابة تعتبر أحد الأساليب الفعّالة في نجاح سياسة الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي بتدخل عدّة أجهزة في ضمان نجاحها، ومن بينها خلية معالجة الاستعلام المالي التي تسعى إلى البحث عن مصدر الأموال والتحقق من شرعيتها (أولاً)، هذا إلى جانب مساهمة كل من: المفتشية العامة للمالية (ثانياً) ومجلس المحاسبة (ثالثاً) في ضمان شرعية وحسن استعمال الأموال.

أولاً: دور خلية معالجة الاستعلام المالي في الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي

تعتبر خلية معالجة الاستعلام المالي أداة هامة لمكافحة جريمة تبييض الأموال، تمّ انشائها في سنة 2002، وهي سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع لدى الوزير المُكّلف بالمالية[393]. يتجلّى دور خلية معالجة الاستعلام المالي في الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي من خلال جمع واستغلال المعلومات المالية (1)، وكذا تعاونُها مع الهيئات الوطنية والدولية المُتخصصّة في نفس المجال(2).

1–استغلال المعلومات المالية: رقابة ناجعة لمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

تمّ انشاء خلية معالجة الاستعلام المالي من أجل جمع المعلومات المالية لغرض الوقاية من تبييض الأموال والكشف عن مصدرها وكذا وُجهتها، فهي تُعّد مركزاً للمعلومات المالية[394]

[393]– المواد 04 مكرر من القانون رقم 05–01 السالف الذكر، المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 02–127، مؤرخ في 07 أفريل سنة 2002، المتضمن انشاء خلية معالجة الاستعلام المالي، ج.ر.ج.ج عدد 23 مؤرخ في 07 أفريل سنة 2002، معدل ومتّمم بالمرسوم التنفيذي رقم 13–157، مؤرخ في 15 أفريل سنة 2013، ج.ر.ج.ج عدد 23، مؤرخ في 28 أفريل سنة 2013.

– في هذا الصدّد، اعتبر المشرع الجزائري خلية معالجة الاستعلام المالي بمثابة هيئة إدارية مستقلة حسب تعديل سنة 2013، على عكس ما كانت عليه في المرسوم التنفيذي رقم 02 –127 المؤرخ في 07 أفريل سنة 2002، المنشئ لهذه الخلية والتي تعتبر مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

[394]– العيد سعدية، المسؤولية الجزائية للبنك عن جريمة تبييض الأموال، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2016، ص 250.

الواردة إليها من مختلف المصالح والهيئات سواء عن طريق الاخطار بالشبهة[395] أو التقارير السرية[396].

بناء على نصوص المواد 4، 5، 6، 8 من المرسوم التنفيذي رقم 02–127، المنشئ لخلية معالجة الاستعلام المالي، ونصوص المواد 15، 16، 17، 18، 18 مكرر من القانون المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، فإنّ خلية معالجة الاستعلام المالي تضطلع بالمهام التالية:

– استلام تصريحات الشُبهة المُرتبطة بعمليات تمويل الإرهاب، أو تبييض الأموال المُرسلة إليها من الهيئات والأشخاص المُلزمين قانوناً بالإخطار بالشبهة[397]؛

– تحليل ومعالجة المعلومات التي تزّد إليها من قِبل السلطات المؤّهلة، وكذلك الإخطارات بالشبهة بكل الوسائل والطرق قصد تحديد المصدر غير المشروع للأموال. كما يمكنها أن تطلب من السلطات المُختصة، أو من الخاضعين في إطار كل إخطار بالشبهة، تقرير سري يتضمن أي معلومات إضافية تراها ضرورية لممارسة مهامها؛

---

[395]– بالرجوع إلى نص المادة 20 من القانون رقم 05–01 السالف الذكر، فإنّه يتعيّن على الخاضعين كالبنوك والمؤسسات المالية، إبلاغ الخلية بكل عملية تتعلق بأموال يُشتبه أنها متحصل عليها من جريمة أو يبدو أنها مُوّجهة لتبييض الأموال.
– أنظر فيما يخص المقصود بالإخطار بالشبهة، دحماني فريدة، "الالتزام بالإخطار بالشبهة، دور مهم في مكافحة تبييض الأموال في الجزائر"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، عدد 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2017، ص. ص 270 و271.

[396]– التقارير السرية هي التي ترسلها المفتشية العامة للمالية، مصالح الضرائب، الجمارك، أملاك الدولة، الخزينة العمومية وبنك الجزائر، إلى خلية معالجة الاستعلام المالي في حالة اكتشافها عند ممارسة مهامها بالمراقبة والتحقيق وجود أموال أو عمليات يُشتبه أنها مُتحصل عليها من جريمة، أو مُوّجهة لتبييض الأموال، أنظر المادة 21 من القانون رقم 05–01 السالف الذكر.

[397]– الأشخاص الملزمين بالإخطار بالشبهة هم: المؤسسات المالية، المؤسسات والمهن غير المالية سواءً أشخاص طبيعية أو معنوية كالمحامين والموثقين والمحضرين القضائيين، للتفصيل أكثر، راجع المادة الرابعة من قانون رقم 05–01، السالف الذكر.

– القيام بجمع كل المعلومات والبيانات التي تسمح باكتشاف مصدر الأموال[398]، أو الطبيعة الحقيقية للعمليات موضوع الإخطار، وارسال الملف المتعلق بذلك عند الاقتضاء إلى وكيل الجمهورية المُختص كلما كانت الوقائع قابلة للمتابعة الجزائية.

يتضح أنّ المهّام المُسندّة لخلية معالجة الاستعلام المالي لها علاقة مباشرة بمواجهة الفساد الاقتصادي الدولي؛ بحيث جمع المعلومات المالية والتحقُّق من مصدرها وخاصة وُجهتها الحقيقية من شأنها أن تعمل على الوقاية والكشف عن المعاملات غير مشروعة، فغالبية الرشاوي المُقدمة في إطار العقود الدولية تُتم عن طريق القنوات البنكية، بتحويلها من حساب إلى أخر، فهنا تلعب خلية معالجة الاستعلام المالي دوراً كبيراً في التحقُق من مصدرها ووُجهتها.

2–التعاون مع الهيئات المُتخصصة لتفعيل مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي

تتطلب مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي مكافحة مشتركة وموّحدة لا تتحقق إلاّ بتعاون مع مختلف الهيئات المُتخصصة خاصة في مجال تبادل المعلومات المالية، ورقابة حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج. خوّل المشرع الجزائري لخلية معالجة الاستعلام المالي إمكانية تبادل المعلومات التي بحوزتها مع هيئات أجنبية متخصصة بمهام مماثلة، شريطة المعاملة بالمثل[399]. في هذا الصدّد تمّ احداث مصلحة التعاون التي تعتبر من هياكل الخلية، لتتكفل بالعلاقات الثنائية والمُتعدّدة الأطراف مع الهيئات أو المؤسسات الأجنبية التي تتدخل في نفس الميدان[400].

---

[398]– لا يتجسد الدور الحقيقي لهذه الهيئة إلاّ من خلال إخطارها بالعمليات المالية من قِبل الملزمين بذلك، لاسيّما البنوك، فالإخطار وسيلة إجرائية للكشف عن عمليات تبييض الأموال، للتفصيل أكثر، أنظر: فراحتية كمال، "آليات هيئة الاستعلام المالي المعتمدة في مكافحة جريمة تبييض الأموال في الجزائر"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، العدد 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2016، ص 189.

[399]– المادة الثامنة من المرسوم التنفيذي رقم 02–127، السالف الذكر.

[400]– المادة الثانية من القرار الوزاري المشترك، المؤرخ في 28 ماي سنة 2007، ج.ر.ج.ج عدد 39، مؤرخ في 13 جوان سنة 2007.

– تمّ ابرام عدّة اتفاقيات بين خلية معالجة الاستعلام المالي والهيئات الأجنبية التي تعمل في نفس المجال، بلغ عددها من سنة 2007 إلى سنة 2016، 21 اتفاقية، وارد في الموقع الرسمي للخلية:
http://www.mf-ctrf.gov.dz/arcooperartion.html consulté le 26/05/2017.

تتعاون خلية معالجة الاستعلام المالي أيضاً مع مختلف المصالح والهيئات الوطنية ذات الصلة، في مجال تبادل المعلومات المالية؛ بحيث وقعت في 16 ديسمبر سنة 2016، على مذكرة تفاهم للتعاون مع المفتشية العامة للمالية. كما تتعاون مع مصالح الأمن الوطني الذي يستجيب للطلبات المُقدمة من طرف خلية معالجة الاستعلام المالي حول الأشخاص التي تقوم حولهم شُبُهات لاقتراف جرائم تبييض الأموال[401].

ثانياً: مساهمة المفتشية العامة للمالية في الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي

يتعيّن في تسيير الأموال العمومية ضرورة توافر النزاهة والشفافية، فغيابهما يؤدي حتماً إلى دوامة الفساد والاختلاس ونهب الأموال العمومية، من هنا تبرُز أهمية الرقابة المالية التي تُمارسها المفتشية العامة للمالية في ترشيد وشرعية النفقات العمومية؛ بحيث تختص بالرقابة اللاحقة على التسيير المالي والمحاسبي لمصالح الدولة، الجماعات المحلية، الهيئات الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية، المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، وكل مؤسسة عمومية أخرى مهما كان نظامها القانوني[402].

تتّضح مساهمة المفتشية العامة للمالية في الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي من خلال السُلطات المخوّلة لها (1)، وكذا تدخلها في مواجهة الفساد (2).

1–السُلُطات المُخوّلة للمفتشية العامة للمالية

تمّ تنظيم صلاحيات المفتشية العامة للمالية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08–272، والمرسومين التنفيذيين رقم 08–273[403]، ورقم 08–274[404]. حدّدت المادة الثانية من

[401]– مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، تقرير التقييم المشترك حول مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في الجزائر، ديسمبر سنة 2010، ص 129، منشور في موقع:
www.mf-ctrf.gov.dz/presse/Algeria_Mutual_Evaluation_Report_AR.pdf consulté le 27/05/2017.

[402]– المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 08–272، مؤرخ في 06 سبتمبر سنة 2008، يُحدّد صلاحيات المفتشية العامة للمالية، ج.ر.ج.ج عدد 50، مؤرخ في 07 سبتمبر سنة 2008.

[403]– مرسوم تنفيذي رقم 08–273، مؤرخ في 06 سبتمبر سنة 2008، يتضمن الهياكل المركزية للمفتشية العامة للمالية، ج.ر.ج.ج عدد 50، مؤرخ في 07 سبتمبر سنة 2008.

[404]– مرسوم تنفيذي رقم 08–274، مؤرخ في 06 سبتمبر سنة 2008، يتضمن تحديد تنظيم المفتشيات الجهوية للمفتشية العامة للمالية وصلاحيتها، ج.ر.ج.ج عدد 50، مؤرخ في 07 سبتمبر سنة 2008.

المرسوم التنفيذي رقم 08–272 مجال تدخل المفتشية العامة للمالية؛ حيث تنص على أنّه: " تمارس رقابة المفتشية العامة للمالية على التسيير المالي والمحاسبي لمصالح الدولة والجماعات الإقليمية وكذا الهيئات والأجهزة والمؤسسات الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية. وتمارس الرقابة أيضاً على:

– المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري؛

– هيئات الضمان الاجتماعي التابعة للنظام العام الاجباري وكذا الهيئات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي التي تستفيد من مساعدة الدولة أو الهيئات العمومية؛

– كل مؤسسة عمومية أخرى مهما كان نظامها القانوني".

يتضح باستقراء نص المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 08–272، أنّ المشرع الجزائري قد وسّع من الأشخاص الخاضعين لرقابة المفتشية العامة للمالية؛ حيث يشمل الأشخاص العامة الخاضعة للقانون العام وتلك الخاضعة أيضاً للقانون الخاص[405] بما في ذلك المؤسسات العمومية الاقتصادية، هذا التوّسع من شأنه أن يساهم في الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي؛ لاسيّما أن جميع الأشخاص الخاضعة لرقابة المفتشية العامة للمالية هي مُؤّهلة لإبرام الصفقات العمومية الوطنية والدولية، والتي تعتبر المجال الخصب لكل أشكال الفساد[406].

[405]– هذا التوّسع في الأشخاص الخاضعين لرقابة المفتشية العامة للمالية نستشفه من خلال المقارنة بين المرسوم التنفيذي رقم 08–272 الذي يحدد صلاحيات المفتشية العامة للمالية، والمراسيم السابقة التي حددت اختصاصاتها، بما في ذلك المرسوم رقم 80–53، مؤرخ في 01 مارس سنة 1980، يتضمن انشاء المفتشية العامة للمالية، ج.ر.ج.ج عدد 10، مؤرخ في 04 مارس سنة 1980. (ملغى) والمرسوم التنفيذي رقم 92–78، مؤرخ في 22 فيفري سنة 1992، يُحدد اختصاصات المفتشية العامة للمالية، ج.ر.ج.ج عدد 15، مؤرخ في 26 فيفري سنة 1992. (ملغى)؛ بحيث الأشخاص العامة الخاضعة للقانون الخاص لم تكن ضمن نطاق رقابة المفتشية العامة للمالية في المرسوم رقم 80–53، وأضاف المرسوم الساري المفعول المؤسسات العمومية الاقتصادية مقارنة بالمرسوم التنفيذي رقم 92–78.

[406]– المادة 6 من المرسوم الرئاسي رقم 15–247، السالف الذكر.

تمارس المفتشية العامة للمالية أساساً مهمة الرقابة، التدقيق، التقييم، التحقيق والخبرة، من خلال[407]:

- شروط تطبيق التشريع المالي والمحاسبي؛
- صحة المحاسبات وصدقها وانتظامها؛
- الاطلاع على السجّلات والمُعطيات أيّا كان شكلها؛
- التيقُن من صحة المستندات المُقدّمة وصدقها؛
- التدقيق أو الدراسات أو التحقيقات أو الخبرات ذات الطابع الاقتصادي والمالي والمحاسبي؛
- تقييّم أداء أنظمة الميزانية؛
- القيام بالدراسات والتحاليل المالية والاقتصادية لتقدير فعالية التسيير ونجاعته؛

يظهر من خلال استعراض صلاحيات المفتشية العامة للمالية توافر عدّة خصوصيات؛ حيث وسّع المشرع الجزائري من سلّطاتها وأصبح في مقدُورها اجراء دراسات وخبرات ذات طابع اقتصادي أو مالي وحتى تقني. كما أنّ هذه الرقابة الممارسة من طرف المفتشية هي رقابة دائمة في حالة القيام بعمليات الفحص والمراقبة بصفة دورية، وهي رقابة شاملة أيضاً، لأنها تنصب على الأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون العام والخاضعة للقانون الخاص.

2–تدخل المفتشية العامة للمالية في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي

يستوجب على المفتشية العامة للمالية بمناسبة أداء مهامها ضرورة اتباع أسلوب موضوعي ودقيق خلال تنفيذ الإجراءات الرقابية، وذلك بالاعتماد على معايير محدّدة لمراقبة المحاسبات والتحقُّق من صحتها، صدقها وانتظامها من أجل ضمان مواجهة فعّالة للفساد الاقتصادي الدولي.

[407]– المواد 04، 05 و06، من المرسوم التنفيذي رقم 08–272، السالف الذكر.

خوّل المشرع الجزائري للمفتشية العامة للمالية سلطة الرقابة والتحقيق لمواجهة الصفقات المشبوهة، لاسيّما التحقُّق من شفافية جميع مراحل ابرام الصفقات العمومية ومدى احترامها للنصوص القانونية والتنظيمية[408]، وذلك بالقيام بأي بحث وإجراء أيّ تحقيق بغرض رقابة التصرفات والعمليات المُسجّلة في المحاسبات؛ الاطلاع على السجّلات والمعطيات أيّا كان شكلها؛ القيام بعين المكان بأيّ فحص بغرض التيقُّن من صحة وتمام التقييد المحاسبي لأعمال التسيير ذات التأثير المالي، وعند الاقتضاء، معاينة حقيقة الخدمة المُنجزة[409]. كما يمكن أن تتّم تدخُلات المفتشية العامة للمالية في عين المكان وعلى الوثائق، ويمكن أن تكون أيضاً فجائية، هذا ما يزيد من فعالية هذه الرقابة.

تجدُر الإشارة إلى وجود صلاحيات أخرى مُنحت للمفتشية العامة للمالية من أجل محاربة الفساد الاقتصادي الدولي في القانون المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج[410]؛ بحيث خوّلت المادة السابعة من هذا القانون لموظفي المفتشية العامة للمالية اختصاص معاينة جرائم التشريع والتنظيم الخاصين بالصّرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج[411]. يتبيّن من خلال هذه النص، أنّ كل

---

[408]– في هذا المجال يمكن للمفتشية العامة للمالية أن تقوم بفحص الجانب الشكلي والموضوعي للصفقة والتأكد من مدى مطابقة الصفقة لدفتر الشروط، البحث في الأسباب التي أدت بالمصلحة المتعاقدة إلى اللجوء إلى نظام التراضي، التأكد من عدم وجود ممارسات تمُس بمبادئ الصفقات العمومية، لا سيما الشفافية والمنافسة النزيهة، هذا من الناحية الشكلية، أما من الناحية الموضوعية فيمكن للمفتشية العامة للمالية رقابة عملية تنفيذ الصفقة عن طريق الاطلاع على العمليات المالية المنجزة أثناء فترة الرقابة، التأكد على صحة وقانونية نظام الملاحق واحترام الآجال المحددة، للتفصيل أكثر راجع: تياب نادية، المرجع السابق، ص. ص 317 و318.

[409]– المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 08–272، السالف الذكر.

[410]– أمر قم 96–22، مؤرخ في 09 جويلية سنة 1996، يتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، ج.ر.ج.ج عدد 43، مؤرخ في 10 جويلية سنة 1996، معدّل ومتمّم بالأمر رقم 10–03، مؤرخ في 26 أوت سنة 2010، ج.ر.ج.ج عدد 50، مؤرخ في 01 سبتمبر سنة 2010.

[411]– تنص المادة السابعة من الأمر رقم 96–22 السالف الذكر، على أنّه: "يؤّهل لمعاينة جرائم مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصّرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، الأشخاص المذكورين أدناه:

– ضباط الشرطة القضائية، أعوان الجمارك، موظفو المفتشية العامة للمالية المعيّنون بقرار وزاري مشترك بين وزير العدل والوزير المكلّف بالمالية...".

الأموال التي يمكن تحويلها من وإلى الخارج تخضع لرقابة المفتشية العامة للمالية من أجل التحقُق من مصدرها وشرعيتها وبالتالي المساهمة في الكشف عن ممارسات الفساد.

بالرغم من أنّ الرقابة التي تمارسها المفتشية العامة للمالية هي رقابة بدون جزاء[412]، إلاّ أنّها تساهم في الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي عن طريق الكشف عن مختلف التجاوزات التي تمُس الصفقات العمومية خاصة الدولية منها، وكذلك في إطار المعاملات المالية التي يتم تحويلها من وإلى الخارج[413].

ثالثاً: اشراك مجلس الحاسبة في الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي

يُعّد مجلس المحاسبة من أهم أجهزة الرقابة المالية في الجزائر وهو مُكلف بالرقابة البعدية للأموال العمومية، نصّ عليه المؤسّس الدستوري في المادة 170 من دستور سنة 1996؛ على أنّه: "يؤسس مجلس المحاسبة ويُكلّف بالرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية..."[414].

تمّ استحداث مجلس الحاسبة بموجب قانون رقم 80–05[415] الذي بموجبه مُنحت له اختصاصات رقابية واسعة ليمارس رقابة ذو طابعين إدارية وقضائية، إلاّ أنه تمّ تضييق اختصاصه بتجريده من صلاحياته القضائية في ظل القانون رقم 90–32[416]، ولكن بصدور

---

[412]– ينتج عن عمليات الرقابة التي تقوم بها المفتشية العامة للمالية إعداد تقارير تُدّون فيها التجاوزات، إلى جانب تقديم اقتراحات لتصحيح الوضع، ويُتم توجيه التقرير النهائي للسلطة الوصية (وزير المالية)، حسب نص المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 08–272، السالف الذكر.

[413]– تربط المفتشية العامة للمالية اتفاقية مع خلية معالجة الاستعلام المالي للكشف عن مصدر الأموال التي يتم تحويلها من وإلى الخارج، راجع الموقع الرسمي لخلية معالجة الاستعلام المالي:
http://www.mf-ctrf.gov.dz/arcooperartion.html consulté le 29/05/2017.

[414]– دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لـ 28 نوفمبر سنة 1996، منشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96–438، السالف الذكر.

[415]– قانون رقم 80–05، مؤرخ في 01 مارس سنة 1980، يتعلق بمجلس المحاسبة، ج.ر.ج.ج عدد 10، مؤرخ في 4 مارس سنة 1980 (ملغى).

[416]– قانون رقم 90–32، مؤرخ في 04 ديسمبر سنة 1990، يتعلق بمجلس المحاسبة، ج.ر.ج.ج عدد 53، مؤرخ في 5 ديسمبر سنة 1990 (ملغى).

الأمر رقم 95–20، وسّع المشرع الجزائري من جديد من صلاحيات المجلس، هذا التوسع الذي ظهر جلياً بتعديل الأمر رقم 95–20 في سنة 2010، بموجب الأمر رقم 10–02[417] الذي حدّد نظام رقابة مجلس المحاسبة في نص المادة 02 منه[418].

يُساهم مجلس المحاسبة في الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي من خلال رقابته المُوّسعة التي يُمارسها على الأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون العام وعلى تسيير الشركات والمؤسسات والهيئات، مهما يكن وضعها القانوني، التي تملك فيها الدولة أو الجماعات الإقليمية أو المؤسسات أو الشركات أو الهيئات العمومية الأخرى، بصفة مشتركة أو فردية، مساهمة بأغلبية في رأس المال أو سلطة قرار مهيمنة[419]؛ حيث للمجلس الحق في فحص مختلف المستندات والوثائق وسجّلات المحاسبة والتقارير والمحاضر، والتحقُّق من صحة العمليات المالية ومن أن أرقامها مقيّدة في السّجلات وأنها مؤيدة بالمستندات القانونية ومن ثم مراجعتها والتدقيق بصورة تُمكّنه من الوقوف على المركز المالي للشخص محل الرقابة[420].

يعمل مجلس المحاسبة على مراقبة ابرام الصفقات العمومية نظراً لحجم الأموال التي تُكّلفها لخزينة الدولة سنوياً، مما وجب فرض رقابة فعالة لتفادي هدر هذه الأموال دون تحقيق الأهداف المسطّرة لإنفاق الأموال العامة في هذا المجال، وتفادي كل أشكال الفساد[421]؛ في

---

[417]– أمر رقم 95–32، مؤرخ في 04 سبتمبر سنة 1990، يتعلق بمجلس المحاسبة، ج.ر.ج.ج عدد 39، مؤرخ في 23 جويلية سنة 1995، معدل ومتمّم بالأمر رقم 10–02، مؤرخ في 26 أوت سنة 2010، ج.ر.ج.ج عدد 20، مؤرخ في 01 سبتمبر سنة 2010.

[418]– تهدف الرقابة التي يُمارسها مجلس الحاسبة حسب نص المادة الثانية من الأمر رقم 95–20 السالف الذكر، على: "تشجيع الاستعمال المنتظم والصارم للموارد والوسائل المادية والأموال العمومية وترقية اجبارية.... يُساهم مجلس المحاسبة في مجال اختصاصه في تعزيز الرقابة ومكافحة جميع أشكال الغش والممارسات الغير القانونية..."

[419]– للتفصيل أكثر، أنظر: شوقي يعيش تمام وشبري عزيزة، "دور مجلس المحاسبة في مكافحة الفساد المالي في التشريع الجزائري"، مجلة الحقوق والحريات، العدد 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2016، ص 535.

[420]– تياب نادية، المرجع السابق، ص 330.

[421]– يقوم مجلس المحاسبة بمراقبة ابرام الصفقات العمومية وكيفيات اختيار المتعامل المتعاقد، ومراقبة تحرير وتوقيع الصفقة وكذا تنفيذ الصفقة، بالإضافة إلى مراقبة تمويل الصفقة.

هذا الصدّد وما يجب الإشارة إليه أنّ المشرع الجزائري خصّص لمجلس المحاسبة غرفة كاملة لمعالجة قضايا الفساد[422].

المطلب الثاني

المساهمة القضائية في قمع الفساد الاقتصادي الدولي

يلعب الأسلوب الوقائي دوراً هاماً في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي، ولكن وحده لا يكفي لضمان مكافحة فعالة له، هذا ما يُعطي للأسلوب الردعي دوراً أكثر أهمية في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي، ويُشكّل أسلوب الردع الوسيلة المُثلى لزجر كل ممارسات الفساد، وتدخل القضاء هو الضمانة الأساسية لتفعيل السياسة العقابية لمواجهة الفساد الاقتصادي الدولي.

فرّضت الازدواجية القضائية في الجزائر[423] تدخل القضاء الإداري في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي لاسيّما في إطار الصفقات العمومية التي تعتبر المجال الخصب لكل الممارسات غير مشروعة (الفرع الأول).

انطلاقاً من اعتبار المشرع الجزائري الفساد بمختلف الجرائم التي يتضمنها قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، فتدخل القضاء الجنائي أمر ضروري في ضمان توقيع عقوبات صارمة ورادعة للفساد الاقتصادي الدولي (الفرع الثاني).

---

[422]– المادة 30 من الأمر رقم 95–20، السالف الذكر.

[423]– تمّ تكريس الازدواجية القضائية في دستور سنة 1996، حيث تنص المادة 171 من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لـ 28 نوفمبر سنة 1996، السالف الذكر على أنّه: "تمثّل المحكمة العليا الهيئة المقوّمة لأعمال المجالس القضائية والمحاكم. يمثل مجلس الدولة الهيئة المقوّمة لأعمال الجهات القضائية الإدارية..."

الفرع الأول

تدخل القضاء الإداري

تمّ تدعيم الفصل بين القضاء الإداري والقضاء العادي بنصوص قانونية لرفع اللبس والغموض على كثير من المفاهيم والتي تسببت في عدة إشكالات في القضاء، ولعل أبرز هذه النصوص قانون الإجراءات المدنية والإدارية[424]، فترسيخ الازدواجية القضائية يتطلب إفراد إجراءات تقاضي خاصة لكل من القضاء الإداري والعادي. يتدخل القضاء الإداري في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي عن طريق القضاء الاستعجالي (أولاً)، وعن طريق قضاء الإلغاء (ثانياً).

أولاً: دور قضاء الاستعجال

تقوم عملية ابرام الصفقات العمومية على توفر جملة من المعايير والضوابط التي تهدف إلى تكريس الشفافية والنزاهة وهذا حفاظاً على المال العام من جهة، ومن جهة أخرى، اعتبار تدخل قضاء الاستعجال في مرحلة ابرام الصفقات العمومية هو الرغبة في الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي، لاسيّما في الصفقات العمومية الدولية (1)، لكن تفعيل دور قضاء الاستعجال في الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي لا يتحقق إلاّ بإعطاء سُلطات حقيقية للقاضي في ردع الفساد الاقتصادي الدولي (2).

1–دعوى الاستعجال في الصفقات العمومية: رقابة قضائية للوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي

تنص المادة 946 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على حالة الاستعجال المتعلقة بإبرام العقود والصفقات العمومية، ويتخلص مضمون هذه الحالة أنّه عندما يكون هناك إخلال بالتزامات الإشهار أو المنافسة المُتبّعة في إبرام العقود الإدارية والصفقات العمومية، ولكل

[424]– قانون رقم 08–09، مؤرخ في 25 فبراير سنة 2008، يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ج.ر.ج.ج عدد 21، مؤرخ في 23 أفريل سنة 2008.

متضرر من هذا الإخلال أو ممثل الدولة على مستوى الولاية إذا كان العقد أو الصفقة ستبرم من طرف جماعة إقليمية أو مؤسسة عمومية محلية إخطار المحكمة الإدارية بواسطة عريضة حتى قبل إبرام العقد أو الصفقة.

يكون بإمكان المحكمة الإدارية أن تأمر المُتسبّب في الإخلال بتحمل التزاماته وتحدد له أجل للامتثال وتقرنه بغرامة تهديدية عند انتهاء الأجل، وللمحكمة الإدارية أيضاً عند إخطارها الأمر بتأجيل إمضاء العقد حتى تنتهي الإجراءات على ألاّ يتعدى هذا التأجيل مدة 20 يوم من إخطارها بالطلبات المقدمة، على أن تفصل في هذه الطلبات في نفس المدة[425].

يتضح من خلال نص المادتين 946 و947 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية أنّ المشرع الجزائري ورغبة منه في تكريس شفافية ونزاهة الصفقات العمومية ومنع كل أشكال الفساد خاصة في الصفقات الدولية، أعطى للمحكمة الإدارية صلاحية التدخل لفرض احترام مبادئ الصفقات العمومية؛ واحترام هذه الأخيرة يُساهم في الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي.

2–مدى تمتع القاضي بسلطة حقيقية في الدعوى الاستعجالية

ينبيّن من خلال تنظيم المشرع الجزائري لدعوى الاستعجال في مجال الصفقات العمومية أنّه وسّع من مجال الدعوى؛ بحيث يمكن رفع دعوى الاستعجال حتى بعد ابرام العقد، وهذا ما يمكن استنباطه في نص الفقرة الثانية من المادة 946 من ق.إ.م.إ؛ بحيث وردت عبارة "ابرام العقد أو سيبرم"، في هذا الشأن يطرح اشكال حول الغاية من رفع دعوى الاستعجال في ابرام

[425]– المواد 946 و947، من قانون رقم 08–09، السالف الذكر.

يتعين الإشارة إلى أنّه نفس الإجراء معمول به أيضاً في القانون الفرنسي:

Le président du tribunal administratif, ou le magistrat qu'il délègue, peut être saisi en cas de manquement aux obligations de publicité et de mise en concurrence auxquelles est soumise la passation par les pouvoirs adjudicateurs de contrats administratifs. Le juge peut ordonner à l'auteur du manquement de se conformer à ses obligations et suspendre l'exécution de toute décision qui se rapporte à la passation du contrat, sauf s'il estime, en considération de l'ensemble des intérêts susceptibles d'être lésés et notamment de l'intérêt public, que les conséquences négatives de ces mesures pourraient l'emporter sur leurs avantages. Voir : Art. L.551-1 et L.551-2 du Code de Justice Administrative Français, Dalloz, 2017.

الصفقات العمومية عند خرق قواعد المنافسة الشفافية، عند نفاذ العقد[426]؟ وهذا ما يحدّ من فعالية تدابير الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي.

تجدر الإشارة أيضاً إلى أنّ المشرع الجزائري أعطى للقاضي الاستعجالي سلطة الأمر بتأجيل امضاء العقد إلى أجل لا يفوق عشرين يوماً، وفي هذا الشأن يطرح التساؤل حول الطلبات التي يُقدمها رافع الدعوى إلى قاضي الاستعجال؟ فمن غير المعقول أن يطلب منه ضرورة إلزام المصالح المتعاقدة بالامتثال لقواعد الاشهار والمنافسة بعد ابرام الصفقة. كما أنّه من غير المستساغ أن يُطلب من القاضي تأجيل امضاء العقد بعد ابرامه[427]، كل هذا الغموض من شأنه أن يجعل من مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي في الصفقات العمومية الدولية أمر مستعصياً.

ثانياً: دور قضاء الإلغاء: مكافحة غير مباشرة للفساد الاقتصادي الدولي

تمُر العقود التي تُبرمها الإدارة لاسيّما الصفقات العمومية بعدّة مراحل وخاضعة أيضاً لجملة من الإجراءات التي من خلالها تُتّخذ مجموعة من القرارات لضمان مطابقتها للقوانين المنظمة لها، وهذه القرارات يمكن أن تسبق مرحلة إبرام العقد أو أثناء تنفيذه[428]، فرقابة قضاء الإلغاء على هذه القرارات هي مواجهة للفساد الاقتصادي الدولي خاصة في الصفقات العمومية والعقود الدولية (1)، لكن تجسيد مثل هذه الرقابة على المستوى التطبيقي يتخلّله إشكالات لعل أهمها إشكالية الاختصاص القضائي؛ بحيث عدم وضوح بعض القواعد المنظمة لدعوى الإلغاء في مجال الاختصاص من شأنه أن يُصعب من مهمة محاربة الفساد الاقتصادي الدولي (2).

---

[426]– للتفصيل أكثر، أنظر: خضري حمزة، آليات حماية المال العام في إطار الصفقات العمومية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص قانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2015، ص 304.

[427]– نفس المرجع، ص. ص 304 و305.

[428]– للتفصيل أكثر، أنظر: حليمي منال، تنظيم الصفقات العمومية وضمانات حفظ المال العام في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2017، ص 129.

1–مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي عن طريق فحص مشروعية القرارات الإدارية المنفصلة

تصدر الجهة الإدارية المُختصة قراراً إدارياً يتعلق بصفقة عمومية، فلا يكون للقرار الإداري وجوداً بذاته بل له علاقة بالعملية التعاقدية وهذا ما اصطلح عليه فقهاً بالأعمال المنفصلة[429]. كالقرارات الإدارية المُتضمّنة المنح المؤقت أو القرارات الإدارية المتضمّنة تعديلات في الصفقة وهذه القرارات جميعها اعتبرها الفقه قرارات منفصلة يجوز الطعن فيها استقلالاً بالإلغاء.

يجب على رافع الدعوى أن يثبت العيب الذي انطوى عليه القرار الإداري مثل مخالفته لقواعد الاختصاص أو مخالفته للإجراءات والأشكال أو عيب السبب وغيرها. ولتوضيح الأمر أكثر يتعيّن الرجوع إلى نص المادة 800 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، والتي تُعد أساس الاختصاص النوعي في باب المنازعة الإدارية؛ حيث تنص على أنّ: " المحاكم الإدارية هي جهات الولاية العامة في المنازعات الإدارية. تختص بالفصل في أول درجة، بحكم قابل للاستئناف في جميع القضايا، التي تكون الدولة أو الولاية أو البلدية أو إحدى المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية طرفا فيها"؛ وتنص كذلك المادة 801 من نفس القانون على أنواع الدعاوى التي تختص بها المحاكم الإدارية[430].

إنّ إمكانية رقابة القاضي الإداري للقرارات المنفصلة المتعلقة بإبرام أو تنفيذ الصفقات العمومية لاسيّما الدولية منها، هو فرصة للنظر في مدى صحة مثل هذه القرارات ومدى مطابقتها للقوانين المعمول بها؛ في هذا الصدّد يمكن أن تتحقق عملية مكافحة للفساد الاقتصادي الدولي؛ ففي قرارات المنح المؤقت[431] للصفقة العمومية الدولية يمكن ألا تكون

---

[429] – بوضياف عمّار، دعوى الإلغاء في قانون الإجراءات المدنية والإدارية، دراسة تشريعية وقضائية وفقهية، جسور، الجزائر، 2007، ص 230.

[430] – المادة 801 من قانون رقم 08–09، السالف الذكر.

[431]– للتفصيل أكثر حول علاقة قرار المنح المؤقت بتجسيد المنافسة، أنظر: جليل مونية، المنافسة في الصفقات العمومية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2015، ص. ص 242–244.

هناك مراعاة لمبدأي للشفافية والمساوة والتي الزم المشرع الجزائري في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته على ضرورة احترامها[432]؛ وبالتالي فالصفقات العمومية الدولية التي تُمنح عن طريق المحاباة تكون محل رقابة قضاء الإلغاء.

2–إشكالية الاختصاص القضائي كعائق أمام تقرير مواجهة فعّالة للفساد الاقتصادي الدولي

من خلال القراءة المتأنية لنص المادتين 800 و801 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية يظهر تهميش المشرع الجزائري بشكل كلي لنظرية العقد الإداري؛ والذي يُعدّ الركيزة الأساسية التي يعود إليها القاضي الإداري الجزائري للنظر في طبيعة النزاع وشروط رفع الدعوى وإجراءاتها؛ فمن الواضح أن المادة 801 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية لم تحدد قواعد الاختصاص في جميع المنازعات التي يكون أحد أطرافها شخصاً عاماً إدارياً فالنظام القانوني للعقود الإدارية يبقى بعيداً عن التحديد[433].

إنّ المشرع الجزائري في توزيعه الاختصاص بين القضاء العادي والقضاء الإداري يعتمد على المعيار العضوي الذي يقوم على صفة أطراف النزاع، ويتبيّن من نص المادة 800 أنّه كلما كانت الإدارة طرفا في العقد اختص القضاء الإداري بنظر المنازعة، دون أن يكون لطبيعة النزاع أيّة أهمية في ذلك سواء تعلق الأمر بأعمال الإدارة العادية وبالتالي عقود إدارة تخضع للقانون الخاص أو عقودها الإدارية التي يظهر فيها إعمالها لسلطتها الإدارية العامة واتصالها بالمرفق العام وبالتالي تخضع للقانون العام[434].

---

[432]– "يجب أن تؤسس الإجراءات المعمول بها في مجال الصفقات العمومية على قواعد الشفافية والنزاهة والمنافسة الشريفة وعلى معايير موضوعية..."، المادة التاسعة من قانون رقم 06–01، السالف الذكر.

[433]– موري سفيان، مدى فعالية أساليب رقابة الصفقات العمومية على ضوء قانوني الصفقات العمومية والوقاية من الفساد ومكافحته، المرجع السابق، ص 59.

[434]– تحديد الأشخاص الخاضعة للقانون العام على سبيل الحصر في نص المادة 800 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، يصطدم بنص المادة 6 من المرسوم الرئاسي رقم 15–247 المتضمن قانون الصفقات العمومية؛ بحيث تدخل المؤسسات العمومية الخاضعة للتشريع الذي يحكم النشاط التجاري، عندما تكلف بإنجاز عملية مُموّلة، كلياً أو جزئياً، بمساهمة مؤقتة أو نهائية من الدولة أو من الجماعات المحلية في حكم الأشخاص الذي ينطبق عليها تنظيم الصفقات العمومية؛ في

يلعب قضاء الإلغاء دور هام ولو بصفة غير مباشرة في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، ولكن الغموض الذي يكتنف الاختصاص القضائي بالنسبة للأشخاص المعنوية العامة الخاضعة للقانون الخاص، على غرار المؤسسات العمومية الاقتصادية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، من شأنه أن يحدّ من فعالية مواجهة الفساد في الصفقات العمومية خاصة إذا كانت صفقات دولية[435]؛ فإفلات الصفقات العمومية الدولية المبرمة من طرف هذه المؤسسات العمومية من رقابة القضاء الإداري هو تفويت فرصة كشف حالات الفساد التي تشوب مثل هذه العقود.

الفرع الثاني

تدخل القضاء الجنائي

يظهر تدخل القضاء الجنائي في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي كأول خطوة بالكشف عنه؛ وذلك عن طريق اتباع اجراء البحث والتحري عن جرائم الفساد والمُخوّل للديوان المركزي لقمع الفساد (أولاً)، وبعد التحري والتحقيق يُحال مرتكبي الفساد الاقتصادي الدولي على القضاء لتوقيع العقوبات اللازمة والتي تتمّيز بتنوعها (ثانياً).

أولاً: دور الديوان المركزي في التحري عن جرائم الفساد الاقتصادي الدولي

تمّ استحداث الديوان المركزي لقمع الفساد طبقاً لما ورد في تعليمة رئيس الجمهورية المتعلقة بتفعيل مكافحة الفساد لسنة 2009[436]، حيث تضمّنت وجوب تعزيز آليات مكافحة الفساد ودعمها على المستويين المؤسساتي والعملياتي، هذا المسعى الذي تأكد بإنشاء الديوان

حين مثل هذه المؤسسات ليست ضمن الأشخاص المذكورة على سبيل الحصر في المادة 800، ممّا يولد اشكال قانوني وعملي في نفس الوقت.

[435]– حميش أحمد عبد الحق، مكافحة الفساد من المنظور الإسلامي، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2003، ص 8.

[436]– تعليمة رئاسية رقم 03، مؤرخة في 13 ديسمبر سنة 2009، تتعلق بتفعيل مكافحة الفساد.

المركزي لقمع الفساد بتعديل قانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته في سنة 2010، بموجب الأمر رقم 10-05[437].

يلعب الديوان المركزي دوراً هاماً في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي وذلك بالبحث والتحري عن جرائم الفساد[438]؛ إذ يُعّد جهاز شرطة قضائية خاضع لإشراف ورقابة السلطة التنفيذية والقضائية، هذا ما يُبرز الطبيعة القانونية للديوان (1)، كما انشائه جاء لتعزيز آليات مكافحة الفساد والتي تظهر في المهام التي يتمتع بها (2).

1-الطبيعة القانونية للديوان المركزي لقمع الفساد

يُعتبر الديوان المركزي لقمع الفساد هيئة وطنية للبحث والتحري عن جرائم الفساد بما فيها جرائم الفساد الاقتصادي الدولي، يتشكل من ضباط وأعوان الشرطة القضائية التابعة لوزارة الدفاع الوطني، ضباط وأعوان الشرطة القضائية التابعة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية، أعوان عموميين ذوي كفاءات أكيدة في مجال مكافحة الفساد[439]. كما بإمكان الديوان الاستعانة بكل خبير أو مكتب استشاري أو مؤسسة ذات كفاءات عالية في مجال مكافحة الفساد[440]؛ أما بالنسبة للمديريات التي تساعد الديوان في التحريات التي يقوم بها فقد نص عليها النظام الداخلي للديوان والذي تمّ تحديده بموجب القرار الوزاري المؤرخ في 10 فيفري سنة 2013[441].

---

[437]- راجع الباب الثالث مكرر (المادتين 24 مكرر و24 مكرر 1) من قانون رقم 06-01، السالف الذكر.

[438]- تنص المادة الثانية من المرسوم الرئاسي رقم 11-426، مؤرخ في 08 ديسمبر سنة 2011، يُحدد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد وتنظيمه وكيفيات سيره، ج.ر.ج.ج عدد 68، مؤرخ في 14 ديسمبر سنة 2011، معدّل بموجب المرسوم الرئاسي رقم 14-209، مؤرخ في 23 جويلية سنة 2014، ج.ر.ج.ج عدد 46، مؤرخ في 31 جويلية سنة 2014، على أنّ: "الديوان مصلحة مركزية عملياتية للشرطة القضائية، تُكلف بالبحث عن الجرائم ومعاينتها في إطار مكافحة الفساد".

[439]- للتفصيل أكثر، أنظر: فاز جميلة، "واقع ورهانات الهيئة الوطنية والديوان المركزي في مجال مكافحة الفساد"، مجلة الحقوق والحريات، العدد 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2016، ص 469.

[440]- المادة 09 من المرسوم الرئاسي رقم 11-426، السالف الذكر.

[441]- تتشكل مديرية التحرّيات التي توضع تحت سلطة المدير العام للديوان، من المديرية الفرعية للدراسات والأبحاث والتحليل، المديرية الفرعية للتحقيقات، المديرية الفرعية للتعاون والتنسيق، للتفصيل أكثر، أنظر: المادة الثانية من قرار وزير المالية، المؤرخ في 10 فيفري سنة 2013، يُحدّد التنظيم الداخلي للديوان المركزي لقمع الفساد، ج.ر.ج.ج عدد 32، مؤرخ

بيّنت المادة 19 من المرسوم الرئاسي الذي يُحدّد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد وتنظيمه وكيفيات سيره، طريقة عمله أثناء ممارسة مُهمة البحث والتحري عن جرائم الفساد؛ بحيث أنّ ضباط أعوان الشرطة القضائية التابعون للديوان يعملون أثناء ممارسة مهامهم تطبيقاً للقواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية[442]، وأحكام قانون الوقاية من الفساد ومكافحته. كما يدعو المشرع الجزائري إلى ضرورة التعاون بين أعوان وضباط الشرطة القضائية التابعين للديوان ومصالح الشرطة القضائية الأخرى[443].

تجدر الإشارة إلى أنّ المشرع الجزائري لم يمنح الشخصية المعنوية والاستقلال المالي للديوان المركزي لقمع الفساد، وهذا رغم المهام الموكلة له[444]، وهو جهاز تابع لوزير العدل، حافظ الأختام، وفقاً لنص المادة الثالثة من المرسوم الرئاسي رقم 11–426 السالف الذكر، والتي تنص بأن: "يوضع الديوان لدى الوزير العدل، حافظ الأختام... "، هذا ما يجعل الديوان عبارة عن جهاز تابع للسلطة التنفيذية في حين تعتبر الاستقلالية الضامن الوحيد لتحقيق أهداف مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي.

2–مهام الديوان المركزي لقمع الفساد

عزّز المشرع الجزائري الآليات المؤسساتية لمواجهة الفساد الاقتصادي الدولي بآلية ردعية جاءت لسد النقص الذي يسود مهام الأجهزة الوقائية، ولضمان تحقيق ردع فعّال للفساد

في 23 يونيو سنة 2013. في هذا الصدّد يُلاحظ أنّ التعديل الجديد الذي مسّ المرسوم الرئاسي رقم 11–426 السالف الذكر في سنة 2014، ينص في المادة 18 منه على أنّه: "يحدد التنظيم الداخلي للديوان بقرار من وزير العدل، حافظ الأختام".

[442]– أمر رقم 66–154، مؤرخ في 8 جوان سنة 1966، يتضمن قانون الإجراءات الجزائية، ج.ر.ج.ج عدد 47، مؤرخ في 9 جوان سنة 1966، معدّل ومتمّم.

[443]– راجع المادتين 19 و20 من المرسوم الرئاسي رقم 11–426، السالف الذكر.

[444]– يتطلب ابراز على أنّ المشرع الجزائري ينص في المادة الثالثة فقرة 2 من المرسوم الرئاسي رقم 11–426، السالف الذكر على أنّ الديوان المركزي لقمع الفساد يتمتع بالاستقلال في عمله وتسييره، لكن عند تفحص باقي المواد، نستشف عدم استقلاليته والدليل على ذلك ما تنص المادة 23 من نفس المرسوم، على أنّه: "يُعِد المدير العام ميزانية الديوان ويعرضها على موافقة وزير العدل، حافظ الأختام".

دعّم المشرع الديوان المركزي لقمع الفساد بصلاحيات حدّدتها المادة الخامسة من المرسوم الرئاسي رقم 11–426 السالف الذكر، والمُتمثلة في:

– جمع معلومات تسمحُ له بالكشف عن أفعال الفساد ومكافحتها، مركّزة واستغلال هذه المعلومات؛

– جمع الأدلة والقيام بتحقيقات في وقائع الفساد واحالة مرتكبيها للمثول أمام الجهة القضائية المُختصة؛

– تطوير التعاون والتساند مع هيئات مكافحة الفساد وتبادل المعلومات بمناسبة التحقيقات الجارية على المستويين الوطني والدولي[445]؛

– اقتراح كل إجراء من شأنه المحافظة على حسن سير التحريات التي يتولاها على السلطات المُختصة.

منح المشرع الجزائري من أجل ضمان فعالية المهام المُوكلة لضباط الشرطة القضائية التابعين للديوان في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي[446]، تمديد الاختصاص المحلي ليشمل كامل التراب الوطني، وكذا إحالة مهمة النظر في جرائم الفساد إلى المحاكم ذات الاختصاص الموسع[447].

---

[445]– تظهر فعالية مهام الديوان المركزي لقمع الفساد في تعاملاته وتعاونه مع مختلف الهيئات خاصة على المستوى الدولي، نظراً للطابع الدولي لجرائم الفساد.

[446]– الجدير بالذكر في هذا الصدّد أن انشاء الديوان المركزي لقمع الفساد كان في 25 أوت سنة 2010، إلاّ أنّه وجب الانتظار إلى غاية 14 ديسمبر سنة 2011، لتعيين المدير العام للديوان، والانتظار حتى 01 أوت سنة 2012 ليتم تعيين مدير الإدارة العامة، للتفصيل أكثر أنظر:

- HADJAJ Djilali, « Office Central de Répression de la Corruption, pourquoi le processus de nomination est extrêmement lent ? » le Soir Algérie, Quotidien Algérien Indépendant, n°6773, du 21 janvier 2013, p. 15.

[447]– المادة 24 مكرر 1 من القانون رقم 06–01، السالف الذكر.

ثانياً: تنوع العقوبات المقرّرة لجرائم الفساد الاقتصادي الدولي

يتدخل القضاء الجنائي لقمع جرائم الفساد الاقتصادي الدولي عن طريق توقيع العقوبات المقرّرة على الشخص الطبيعي (1). كما أن الشخص المعنوي كان أيضاً محّل مسؤولية جزائية عن جرائم الفساد، ممّا استوجب معاقبته هو الأخر بما أقرّه المشرع الجزائري من عقوبات تتماشى مع طبيعته (2).

1–العقوبات المقرّرة للشخص الطبيعي

تنقسم العقوبات المحدّدة للشخص الطبيعي إلى عقوبات أصلية (أ)، بالإضافة إلى العقوبات التكميلية (ب).

أ–العقوبات الأصلية

تتنوع العقوبات الأصلية المُقرّرة على جرائم الفساد الاقتصادي الدولي؛ بحيث حدّد القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، مختلف الجرائم التي يمكن إدخالها في نطاق الفساد الاقتصادي الدولي، وخصّص لكل جريمة عقوبة خاصة بها، فيُعاقب على الامتيازات غير المبرّرة في مجال الصفقات العمومية[448] بالحبس من سنتين إلى عشر سنوات، وبغرامة مالية من مائتي ألف دينار إلى مليون دينار[449].

يُتم تشديد العقوبة في الرشوة في مجال الصفقات العمومية؛ بحيث يعاقب الموظف الذي يقبض أو يُحاول أن يقبض لنفسه أو لغيره أجرة أو منفعة، بمناسبة تحضير أو اجراء مفاوضات قصد ابرام أو تنفيذ صفقة أو عقد (وطني أو دولي)، بالحبس من عشر سنوات إلى

[448]– تتحقق الامتيازات غير المُبرّرة في مجال الصفقات العمومية، عندما يمنح موظف عمومي عمداً للغير امتازا غير مبرر عند ابرام أو تأشير عقد أو اتفاقية أو صفقة أو ملحق، مخالفة للأحكام التشريعية والتنظيمية المُتعلقة بحرية الترشح والمساواة بين المترشحين وشفافية الإجراءات، في هذا الصدّد يتحقق الفساد الاقتصادي الدولي عندما يمنح موظف عمومي وطني امتيازاً غير مبرر لشركة أجنبية في إطار ابرام الصفقات العمومية.

[449]– المادة 26 من القانون رقم 06–01، السالف الذكر.

20 سنة، وبغرامة مالية من مليون إلى مليوني دينار وهذا حسب ما جاء في نص المادة 27 من قانون الوقاية ن الفساد ومكافحته.

أدراك المشرع الجزائري بضرورة قمع الفساد الدولي في نص المادة 28 من قانون رقم 06–01، حيث يعاقب كل من وعد موظفاً عمومياً أجنبياً أو موظفاً في منظمة دولية بمزية غير مستحقة، أو عرضها أو منحه إياها، لكي يقوم الموظف بأداء عمل أو الامتناع عن أداء عمل من واجباته، وذلك بغرض الحصول أو المحافظة على صفقة أو أي امتياز غير مستحق ذي صلة بالتجارة الدولية، بالحبس من سنتين إلى عشر سنوات، وبغرامة مالية من مائتي ألف دينار إلى مليون دينار. كما خصّ المشرع الجزائري نفس العقوبة[450] لكل من جريمة استغلال النفوذ، جريمة إساءة استغلال الوظيفة، جريمة أخذ فوائد بصفة غير قانونية في العقود أو المزايدات أو المناقصات أو المقاولات أو المؤسسات، وجريمة الإثراء غير المشروع.

يمنع المشرع الجزائري الموظف العمومي في المادة 38 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، تلقي الهدايا أو أيّة مزية غير مُستحقة التي تؤثر في سير إجراء ما أو معاملة لها صلة بمهامه[451]، وفي هذا الصدد يعاقب كل من الموظف والشخص مقدم الهدية بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين، وبغرامة مالية من خمسين ألف دينار إلى مائتي ألف دينار. كما يعاقب القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته الرشوة في القطاع الخاص[452].

---

[450]– للتفصيل أكثر راجع المواد 32، 33، 35، و37 من القانون رقم 06–01، السالف الذكر.

[451]- « Les cadeaux et marques d'hospitalité peuvent être de différente nature : objet, repas, invitation à un événement, voyage… De manière générale, les marques de courtoisie ou les gages de sympathie sont en usage dans les relations d'affaires, mais ils ne sont acceptables qu'en respectant des critères de transparence et de proportionnalité. Ils ne doivent en aucun cas avoir pour objectif d'accorder ou d'obtenir un avantage indu ou d'influencer une décision », THALES, Prévention de la corruption, guide de conduite éthique des affaires, Paris, p. 10, in : https://www.thalesgroup.com/sites/default/files/asset/document/thg087_guidepreventioncorruption_fr_bd.pdf consulté le 10/06/2017.

[452]– المادة 40 من القانون رقم 06–01، السالف الذكر.

تجدر الإشارة أنّه تُشدّد العقوبة[453] إذا كان مرتكب الجرائم السابقة الذكر، قاضياً، أو موظفاً يمارس وظيفة عليا في الدولة، أو ضابطاً عمومياً، أو عضو في الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، أو ضابطاً أو عون شرطة قضائية، أو ممن يمارس صلاحيات الشرطة القضائية، أو وموظف أمانة ضبط، فيعاقب بالحبس من عشر سنوات إلى عشرين سنة، وبنفس الغرامة المقرّرة للجريمة المرتكبة[454].

ب–العقوبات التكميلية

تُعّرف العقوبات التكميلية بأنها تلك التي لا يجوز الحكم بها مستقلة عن العقوبات الأصلية، فيما عدا الحالات التي ينُص عليها القانون صراحة، وهي إما اجبارية أو اختيارية[455]، ففي حالة الإدانة بإحدى جرائم الفساد الاقتصادي الدولي، فإنّه يمكن للجهة القضائية أن تسلّط على الجاني بالإضافة إلى العقوبة الأصلية، عقوبة تكميلية أو أكثر والتي ينصّ عليها المشرع الجزائري في قانون العقوبات[456].

تتمثل العقوبات التكميلية حسب نص المادة التاسعة من قانون العقوبات الجزائري؛ في الحجز القانوني، الحرمان من الحقوق الوطنية والمدنية والعائلية، تحديد الإقامة، المنع من الإقامة، المصادرة الجزئية للأموال، المنع المؤقت من ممارسة مهنة أو نشاط، إغلاق المؤسسة، الإقصاء من الصفقات العمومية، الحظر من إصدار الشيكات و/أو استعمال بطاقات الدفع، سحب جواز السفر، نشر أو تعليق حكم أو قرار الإدانة.

---

[453]– الجدير بالذكر في هذا الصدّد أنّ تشديد العقوبة لا يشمل جريمة الرشوة في القطاع الخاص؛ حيث أن مقترفها هو كل من يدير كيان تابع للقطاع الخاص أو يعمل لديه بأيّة صفة، للمزيد من التفصيل، أنظر: عميور خديجة، جرائم الفساد في القطاع الخاص في ظل التشريع الجنائي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 114.

[454]– المادة 48 من القانون رقم 06–01، السالف الذكر.

[455]– المادة 4 من قانون العقوبات الجزائري، السالف الذكر.

[456]– أحّلت المادة 50 من قانون رقم 06–01، السالف الذكر، تحديد العقوبات التكميلية إلى قانون العقوبات.

2–العقوبات المُقرّرة للشخص المعنوي

أصبحت المسؤولية الجزائية للأشخاص المعنوية مبدأ مستقر وحقيقة قانونية في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي[457]، اعترفت بها معظم اتفاقيات مكافحة الفساد[458]، وكرسّها المشرع الجزائري في قانون العقوبات الجزائري[459]، وفي قانون الوقاية من الفساد ومكافحته[460].

يتطلب في إقرار المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي، أن يكون من الأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون الخاص؛ ضرورة ارتكاب الجريمة لحساب الشخص المعنوي؛ وارتكاب الجريمة من طرف شخص طبيعي له حق التعبير عن إرادة الشخص المعنوي؛ سواءً ارتكبت من قِبل أحد أجهزته أو من أحد ممثلّيه الشرعيين[461].

[457]- Deux-tiers des affaires de corruption transnationale ont eu lieu dans quatre secteurs : les industries extractives, la construction, le transport, et le secteur de l'information et de la communication, et la plupart des actions répressives engagés sont à l'encontre des personnes morales. Voir pour plus de détails : Rapport de l'OCDE sur la corruption transnationale, une analyse de l'infraction de corruption d'agents publics étrangers, édition OCDE, 2014, p. 08, in : http://www.oecd.org/fr/corruption/rapportdelocdesurlacorruptiontransnationale9789264226623-fr.htm consulté le 11/06/2017.

[458]– كرّست اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية لسنة 1997، المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي في نص المادة الثانية منها. كما حدّدت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003، المسؤولية الجزائية للأشخاص المعنوية في نص المادة 26 من الاتفاقية. نفس النهج اتبعته الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لسنة 2010، في المادة الخامسة منها.

[459]– تمّ تكريس المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي في تعديل قانون العقوبات سنة 2004، بموجب القانون رقم 04–15، مؤرخ في 10 نوفمبر سنة 2004، يعدل ويتمم الأمر رقم 66–156، مؤرخ في 08 جوان سنة 1966، المُتضمن قانون العقوبات، ج.ر.ج.ج عدد 71، مؤرخ في 10 نوفمبر سنة 2004؛ بحيث تنص المادة 51 مكرر من الأمر رقم 66–156، السالف الذكر، على أنّه: "باستثناء الدولة والجماعات المحلية والأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون العام، يكون الشخص المعنوي مسؤولا جزئياً عن الجرائم التي ترتكب لحسابه من طرف أجهزنه أو ممثليه الشرعيين عندما ينص القانون على ذلك".

[460]– تنص المادة 53 من قانون رقم 06–01 السالف الذكر، على أنّه: " يكون الشخص الاعتباري مسؤولاً جزائياً عن الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وفقاً للقواعد المُقرّرة في قانون العقوبات". في هذا الصدّد يحيل قانون الوقاية من الفساد ومكافحته في مسؤولية الشخص المعنوي لأحكام قانون العقوبات.

[461]– يُقصد بالممثل الشرعي، الشخص الذي يملك سلطة ممارسة نشاط الشخص المعنوي باسمه مثل المدير أو رئيس مجلس الإدارة، للتفصيل أكثر، راجع: عميور خديجة، المرجع السابق، ص 117.

وضع المشرع الجزائري جُملة من العقوبات الأصلية والتبعيّة، تُسلّط على الشخص المعنوي عند ارتكابه لجرائم الفساد الاقتصادي الدولي، وتُشكّل الغرامة المالية العقوبة الأصلية؛ بحيث تُقدّر حسب نص المادة 18 مكرّر من قانون العقوبات، مرة إلى خمس مرات الحد الأقصى للغرامة المُقدرة للشخص الطبيعي في القانون الذي يُعاقب على الجريمة.

يُضاف إلى العقوبة الأصلية، عقوبات التكميلية تتمثل في: حل الشخص المعنوي، غلق المؤسسة أو فرع من فروعها لمدة لا تتجاوز خمس سنوات، الإقصاء من الصفقات العمومية لمدة لا تتجاوز خمس سنوات، المنع من مزاولة نشاط أو عدّة أنشطة مهنية أو اجتماعية بشكل مباشر، نهائياً أو لمدة لا تتجاوز خمس سنوات، مصادرة الشيء الذي استُعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج عنها، نشر وتعليق حكم الإدانة، الوضع تحت الحراسة القضائية لمدة لا تتجاوز خمس سنوات[462].

المطلب الثالث

الأجهزة المُكلّفة بمكافحة الفساد في القانون الفرنسي

يستلزم لإبراز مدى فعالية الآليات المؤسساتية التي جاء بها القانون الجزائري في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، لاسيّما الهيئات المُتخصصّة في ذلك، على غرار الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، والديوان المركزي لقمع الفساد، ضرورة مقارنتها مع نظيرتها التي جاء بها القانون الفرنسي المتعلق بمكافحة الفساد، ألاّ وهي الوكالة الفرنسية ضد الفساد المستحدثة في سنة 2017، والتي تتمتع باختصاص مزدوج[463]، وقائي وردعي في نفس الوقت (الفرع الأول).

تجدر الإشارة إلى أنّ المشرع الفرنسي ورغبة منه في تفعيل مواجهته للفساد الاقتصادي الدولي استحدث في سنة 2013 هيئة قضائية خاصة بمكافحة الجرائم المالية، هذا ما يستدعي

[462]– المادة 18 مكرّر من الأمر رقم 66–156، السالف الذكر.

[463]– على خلاف الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته والتي تتمتع باختصاص وقائي.

الوقوف على مدى نجاعتها بحسب طابعها الخاص في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي (الفرع الثاني).

الفرع الأول

احداث الوكالة الفرنسية لمواجهة الفساد الاقتصادي الدولي

تحتل مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي أهمية كبيرة في القانون الفرنسي، خاصة بعد صدور قانون رقم 16–1691، المتعلق بالشفافية، مكافحة الفساد وتطوير الحياة الاقتصادية[464]؛ بحيث يعتبر من القوانين الأكثر فعّالية في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي[465]، هذه الفعالية التي تجسّدت بإحداث الوكالة الفرنسية ضد الفساد بموجب المادة الأولى من هذا القانون[466]، والتي تعتبر جهاز ذات اختصاص وطني تُوضع تحت وصاية وزير العدل والوزير المُكلّف بالميزانية[467]، تمّ انشائها من أجل مساعدة السلطات والهيئات العمومية وكذا الأشخاص الطبيعة والمعنوية لمحاربة كل أشكال الفساد[468]، هذا الهدف الذي

---

[464]- Loi n°16-1691, du 09 décembre 2016, Op.cit.

[465]- La loi n°16-1691, (dite loi Sapin II), entend hisser la France au niveau des plus hauts standards internationaux en matière de lutte contre la corruption, voir : SAPIN Michel, Transparence, lutte contre la corruption, modernisation de la vie économique : la France aux avant-postes avec la publication de cette loi, Lettre d'Actualité Juridique du Ministère de l'Economie et des Finances, n°222, du 15 décembre 2016.

[466]- « L'Agence Française Anticorruption est un service à compétence nationale, placé auprès du ministère de la justice et du ministre chargé du budget, ayant pour mission d'aider les autorités compétentes et les personnes qui y sont confrontées à prévenir et à détecter les faits de corruption, de trafic d'influence, de concussion, de prise illégale d'intérêt, de détournement de fonds publics et de favoritisme. », Article premier de la loi n°16-1691, Op.cit.

[467]– في هذا الصدّد ترى منظمة الشفافية الدولية، فرع فرنسا، بأن وضع الوكالة الفرنسية ضد الفساد تحت وصاية وزير العدل والوزير المُكلّف بالميزانية، من شأنه أن يحّد من استقلاليتها، وحبذا لو تمّ اعتبارها سلطة إدارية مستقلة من طرف المشرع الفرنسي، للتفصيل أكثر أنظر:

- Transparency International France, Loi relative à la transparence, la lutte contre la corruption, et la modernisation de la vie économique, 2016, p. 03, publié sur le site : https://transparencyfrance.org/wpcontent/uploads/2016/11/AnalysedelaloiSapin2apr%C3%A8s-vote-final-0911-V5.pdf consulté le 16/06/2017.

[468]– يتعيّن الإشارة إلى أنّ انشاء الوكالة الفرنسية ضد الفساد جاء عقب فشل المصلحة المركزية ضد الفساد والتي تمّ انشائها في سنة 1993، بموجب القانون الفرنسي رقم 93–122، مؤرخ في 29 جانفي سنة 1993، يتعلق بالوقاية من الفساد وشفافية الحياة الاقتصادية والإجراءات العمومية (ملغى)، في مواكبة التطورات الاقتصادية الحاصلة في فرنسا بعد

من أجله تمّ استحداث الوكالة الفرنسية ضد الفساد جعل منها جهاز مُتميز عن الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في مجال الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي (أولاً). هذا إلى جانب تمتع الوكالة الفرنسية باختصاص قمعي حقيقي في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي يجعلها في ذات اختصاص مزدوج تختلف تماماً عن الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد والتي تلعب دور وقائي فقط (ثانياً).

أولاً: تمييز الوكالة الفرنسية عن الهيئة الوطنية في الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي

جاءت دواعي استحداث الوكالة الفرنسية ضد الفساد إجابة لتقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والتي دعت الدول الأعضاء إلى ضرورة الاهتمام بمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي؛ حيث أنّ معظم الدول الأعضاء لها أجهزة لمكافحة الفساد لكن دون اختصاصها بمواجهة الفساد الدولي[469]، الأمر الذي دفع بالمشرع الفرنسي إلى انشاء الوكالة الفرنسية ضد الفساد استجابة لتطلعات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من جهة، وحتمية مواجهة الفساد الذي أصبح له بعد اقتصادي ودولي من جهة أخرى. هذه الاستجابة التي جعل من الوكالة الفرنسية تتمتع بخصوصيات تُمييزها عن مختلف هيئات مكافحة الفساد، لاسيّما الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، سواء من حيث الطبيعة القانونية (1)، أو من حيث تنوع الاختصاصات الوقائية التي تستهدف مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي (2).

1–اختلاف في الطبيعة القانونية

إنّ ما يلفت الانتباه منذ الوهلة الأولي في تمييّز الوكالة الفرنسية ضد الفساد عن الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، هو اختلاف طبيعتهما القانونية؛ بحيث تعتبر الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالاستقلال المالي وبالشخصية

سنوات 2000، وما صاحبها من منظومة قانونية جديدة تستجيب للمعايير الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد، وهذا بعد أن انضمّت فرنسا إلى كل الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد.

[469]- OCDE, Rapport de l’OCDE sur la corruption transnationale : une analyse de l’infraction de corruption d’agents publics étrangers, Op.cit, pp. 3 et 4.

المعنوية وتوضع لدى رئيس الجمهورية؛ بينما الوكالة الفرنسية ضد الفساد هي عبارة عن مصلحة لها اختصاص وطني توضع تحت سلطة وزير العدل والوزير المكلف بالميزانية، وهذا ما يعتبر حدّ لاستقلالية الوكالة، وكان من الأولى اعتبارها سلطة إدارية مستقلة للإفلات من الرقابة المزدوجة الممارسة عليها[470].

تختلف كذلك الوكالة الفرنسية ضد الفساد هن الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في الجانب العضوي؛ بحيث تُسيّر الوكالة من طرف قاضي خارج عن هرم السلطة القضائية وهذا لضمان استقلاليته وحياده ويُعيّن بموجب مرسوم رئاسي لمدة 6 سنوات غير قابلة للتجديد[471]، ولا يتلقى هذا القاضي أيّة أوامر من أيّة جهة كانت، بينما يُعين رئيس وأعضاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بموجب مرسوم رئاسي لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة[472]، لكن دون الاهتمام بتخصص الأعضاء لاسيّما الرئيس ومدى كفاءتهم في هذا المجال؛ من هنا يتعيّن الإشارة أنّ تعيين قاضي على رأس الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد هو تعبير عن وجود إرادة حقيقية في تفعيل مكافحة الفساد في فرنسا، نظراً للدور الذي يلعبه القاضي في كشف مثل هذه الجرائم.

ينبغي كذلك إبراز الطابع السلطوي التي تتميّز به الوكالة الفرنسية ضد الفساد، والذي يظهر في مجال الوقاية من الفساد، السهر والرقابة على مدى احترام معايير مكافحة الفساد، كما تتمتع أيضاً بسلطة توقيع الجزاء عند مخالفة بعض التدابير الوقائية، بينما تعتبر سلطات الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته مقتصرة في معظمها على المجال الوقائي والتحسيسي.

---

[470]- FOUILLERON Antoine, « Réforme de l'Etat et gestion publique », Revue Française d'Administration, n° 162, 2017, p. 405.

[471]- Art. 2 de la loi n°2016-1691, Op.cit.

[472]– راجع المادة 5 من المرسوم الرئاسي رقم 06–413، السالف الذكر.

يظهر من خلال التطرق إلى بعض النقاط التي تُميز الوكالة الفرنسية ضد الفساد والهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، أنّه من ناحية الواجهة تعتبر الهيئة الوطنية سلطة إدارية مستقلة، وتعتبر الوكالة الفرنسية مصلحة ذات اختصاص وطني؛ لكن عند التمعن في الطبيعة الحقيقية للوكالة الفرنسية ضد الفساد والسلطات الممنوحة لها، ودرجة الاستقلالية والحياد التي يتمتع بها أعضائها، يجعلها من الناحية العملية سلطة إدارية مستقلة بمعنى الكلمة[473]. يبدو أنّ البحث في مدى فعالية دور الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، لاسيّما تبعية أعضائها للسلطة التنفيذية، واعطائها اختصاصات مقيدة لا ترقى إلى درجة اعتبارها سلُطات حقيقية، يجعل منها مجرد مصلحة إدارية[474].

2–تنوع الاختصاصات الوقائية للوكالة الفرنسية في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي

تُشكّل أساليب الوقاية أبرز آليات محاربة الفساد الاقتصادي الدولي[475]، وربما هذا ما دفع بالمشرع الفرنسي إلى تخويل الوكالة الفرنسية ضد الفساد مجموعة من الصلاحيات الوقائية تنص عليها المادة الثالثة من قانون رقم 16–1691، المتعلق بالشفافية، مكافحة الفساد وتطوير الحياة الاقتصادية؛ بحيث تقوم بجمع ومركّزة كل المعلومات التي تهدف إلى الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي، واستغلال هذه المعلومات ونشرها من أجل الكشف عن الفساد؛ في هذا الشأن تُقدم المساعدة لكل الأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون العام، والخاضعة أيضاً للقانون الخاص[476]، إلى جانب مساهمة الوكالة الفرنسية ضد الفساد في ضرورة تجسيد واحترام

[473]– منذ تنصيب الوكالة الفرنسية ضد الفساد أواخر مارس سنة 2017، بدأت بتنفيذ المهام المخوّلة لها؛ حيث قامت في 14 ديسمبر سنة 2017 بتوقيع اتفاقية تعاون مع هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، من أجل تبادل الخبرات والمعلومات المتصلّة بمكافحة الفساد، كما قامت أيضاً بإعداد قائمة للشركات التي تكون محّل رقابة الوكالة، ضف إلى ذلك اصدار مجموعة من التوصيات الهادفة إلى محاربة الفساد الاقتصادي الدولي، للتفصيل أكثر، أنظر الموقع الرسمي للوكالة:
https://www.economie.gouv.fr/afa consulté le 18/05/2017.

[474]– لم يصدر أي تقرير عن الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته منذ تنصيبها، كما لا يوجد أي برنامج يتعلق بالمهام التي ستقوم بها في سبيل محاربة الفساد.

[475]- DELMAS-MARTY Mirelle, Criminalité économique et atteintes à la dignité de la personne, Maison des Sciences de l'Homme, Paris, 1997, p. 82.

[476]- Voir pour plus de détails : Art. 3 de la loi n°2016-1691, Op.cit.

السلطات الفرنسية لالتزاماتها الدولية في مجال مكافحة الفساد، وهذا بفضل الاختصاصات المُخوّلة لها في مجال التعاون مع الهيئات الوطنية أو الدولية[477]، وفي مجال تقديم المساعدة التقنية[478].

تقوم الوكالة الفرنسية ضد الفساد بإعداد توصيات من أجل مساعدة الأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون العام والقانون الخاص، على الوقاية وكشف كل أشكال الفساد، هذه التوصيات يُتم اعدادها حسب طبيعة الشخص المعني وتحييّنها يكون باستمرار[479]. تتناول هذه التوصيات الأساليب التي يجب اتباعها من طرف الأشخاص المعنييّن للوقاية من الفساد، كيفية تبنّي أنظمة كشف الفساد، الحرص على تطابقها مع معايير الوقاية من الفساد المنصوص عليها في مختلف القوانين الداخلية والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها فرنسا[480].

ثانياً: امتلاكها لسلطة قمع الفساد الاقتصادي الدولي

تظهر فعالية الوكالة الفرنسية في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي من خلال السلطة القمعية المُخوّلة لها؛ بحيث يُعتبر الدور الرقابي الذي تتمتع به الوكالة احدى الأدوات الضرورية لمواجهة هذه الظاهرة الدولية (1)؛ وبما أنّ الدور الرقابي يتمحور حول التحقُّق من احترام

---

[477]- L'Agence Française Anticorruption assiste les autorités françaises compétentes dans les organisations internationales, pour la définition et la mise en œuvre des positions qu'elles ont adoptées sur les questions de la corruption. Voir : Article 1/1 de décret n°2017-329, du 14 mars 2017, relatif à l'Agence Française Anticorruption, JORF n° 63, du 15 mars 2017.

[478]- Art. 1/3 de décret n°2017-329, Op.cit.

[479]- ROLLAND Christophe, « Création de l'Agence Française Anticorruption par la loi Sapin 2 : quels moyens pour quelle action ? », Actualité Juridique Collectivités Territoriales, n°17, 2017, p. 126.

[480]– هذه التوصيات يقوم بإعدادها مجلس الاستراتيجية التابع للوكالة، والذي يرأسه مدير الوكالة، وهو قاضي غير خاضع للنظام القضائي الفرنسي، يُتم تعيينّه من طرف رئيس الجمهورية، لمدة 6 سنوات غير قابلة للتجديد، ويكون مستقلا في ممارسة مهامه، ويتكون هذا المجلس من ثمانية أعضاء، عضوين معينين من طرف وزير العدل، حافظ الأختام، عضوين معينين من طرف الوزير المكلف بالميزانية، عضوين معينين من طرف وزير الشؤون الخارجية، أما العضوين الأخرين فهم معينين من طرف وزير الداخلية، يلاحظ في هطا الشأن، الطابع الجماعي لتشكيلة الوكالة ممّا يجعل من مهامها يتّسم بالنجاعة؛ للتفصيل أكثر في تشكيلة الوكالة، راجع:

- Art. 2 de la loi n°2016-1691, Op.cit.
- Art. 3 de décret n°2017-329, Op.cit.

جملة من تدابير مكافحة الفساد، فإنّ عدم احترامها ينتج عنه توقيع عقوبات صارمة تتكفل بها الوكالة الفرنسية ضد الفساد (2).

1–الدور الرقابي في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي

خوّل المشرع الفرنسي للوكالة الفرنسية ضد الفساد صلاحية اجراء الرقابة من تلقاء نفسها حول نوعية وفعالية إجراءات الوقاية وكشف الفساد، المُطّبقة في كل مصالح وادارات الدولة والجماعات الإقليمية، شركات الاقتصاد المختلطة، جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني التي يهتم بالمصلحة العامة. هذا إلى جانب اختصاص الوكالة بالرقابة على مدى تجسيد إجراءات وأساليب الوقاية وكشف الفساد بناء على طلب من رئيس السلطة العليا لشفافية الحياة العامة[481]، الوزير الأول، الوزراء، ممثل الدولة بالنسبة للجماعات الإقليمية ومؤسسات الاقتصادي المختلطة، وكذا الجمعيات والوكالات المعتمدة[482].

تختص الوكالة الفرنسية ضد الفساد بمُهمة الرقابة بناء على طلب من الوزير الأول على مدى احترام أحكام القانون رقم 68–678، المتعلق بتقديم الوثائق والمعلومات ذات طبيعة اقتصادية، تجارية، مالية، وتقنية للسلُطات الأجنبية[483]، في إطار تنفيذ قرارات السلُطات

---

[481]- La Haute Autorité pour la Transparence de la Vie Publique (HATVP), est une Autorité Administrative Indépendante Française créée par la loi n°2013-907, du 11 octobre 2013, relative à la transparence de la vie publique, JORF n°0238, du 12 octobre 2013. La Haute Autorité est chargée de recevoir, contrôler, avec l'administration fiscale, et publier les déclarations de situation patrimoniale et les déclarations d'intérêts de certains élus, membres du gouvernement, collaborateurs et dirigeants d'organismes publics. Elle peut également être consultée par les élus sur des questions de déontologie et de conflit d'intérêts relatifs à l'exercice de leur fonction et émettre des recommandations à la demande du Premier Ministre ou de sa propre initiative. Voir pour plus de détails, le site officiel de l'autorité : http://www.hatvp.fr/la-haute-autorite/ consulté le 20/05/2017.

[482]- Voir pour plus de détails : Art. 3 de la loi n°2016-1691, Op.cit.

في هذا الشأن، لم تقتصر الرقابة التي تقوم بها الوكالة الفرنسية ضد الفساد على طلب المسؤولين في الدولة؛ وإنّما يمكن أن يكون أيضاً بناء على طلب تنظيمات المجتمع المدني، وهذا ما يُضفي فعالية هامة في مجال مكافحة الفساد.

[483]- « Sous réserve des traités ou accords internationaux, il est interdit à toute personne physique de nationalité française ou résidant habituellement sur le territoire français…….de communiquer par écrit, oralement ou sous toute autre forme, en quelque lieu que ce soit, à des autorités publiques étrangères, les documents ou les renseignements d'ordre économique, commercial, industriel, financier ou technique dont la communication est de nature à porter

الأجنبية والتي تُلزم الشركات التي يوجد مقرها في إقليم فرنسا، بالخضوع لمعايير الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي[484].

مُنحت للوكالة الفرنسية ضد الفساد بموجب المادة 17 من قانون رقم 16–1691، السالف الذكر، لضمان مكافحة فعّالة للفساد الاقتصادي الدولي، اختصاص الرقابة على مدى احترام المؤسسات والشركات المقيمة بفرنسا، لإجراءات الوقاية والكشف عن الفساد؛ بحيث يتعيّن على الشركات التي تُوّظف 500 عامل أو أكثر، والتي يفوق رقم أعمالها 100 مليون أورو[485] أن تقوم بوضع إجراءات في نظامها الداخلي تهدف إلى الوقاية من الفساد واستغلال النفوذ، وهذا الالتزام يدور حول ضرورة وضع مدّونات السلوك، والتي يجب أن تتضمن مختلف المسائل التي يجب تفاديها، ومختلف السلوكيات التي يمكن اعتبارها محاولة للفساد، إجراءات الرقابة المحاسبية الفعالة الداخلية والخارجية. كما يتطلب على الشركات إقامة نظام عقوبات على كل مخالفة للقواعد التي تتضمنها مُدّونات السلوك[486].

atteinte à la souveraineté, à la sécurité, aux intérêts économiques essentiels de la France… ». Article 1 de la loi n°68-678, du 26 juillet 1968, relative à la communication de documents et renseignements d'ordre économique, commercial, industriel, financier ou technique à des personnes physiques ou morales étrangères, JORF du 27 juillet 1968.

[484] - ROLLAND Christophe, Op.cit, p. 126.

[485]- « Les présidents, les directeurs généraux et les gérants d'une société employant au moins cinq cents salariés, ou appartement à un groupe de sociétés dont la société mère a son siège social en France, et dont l'effectif comprend au moins cinq cents salariés, et dont le chiffre d'affaires ou le chiffre d'affaires consolidé est supérieur à 100 millions d'euros. Sont tenus de prendre les mesures destinées à prévenir et à détecter la commission, en France ou à l'étranger, de faits de corruption, ou de trafic d'influence… ». Art. 17/1 de la loi n°2016-1691, Op.cit.

يُلاحظ في هذا الصدد أنّ المشرع الفرنسي لم يُحدّد نوع الشركات الخاضعة لهذا الالتزام، وانما حدّدها بحجمها، أي التي توظف 500 عامل على الأقل، ورقم أعمالها يفوق 100 مليون أورو، بغض النظر إن كانت شركة تجارية أو مدنية، ويقصد كذلك الشركات بكل فروعها، بشرط أن يكون مقر شركة الأم في فرنسا، لكن ما يمكن ملاحظته أيضاً أنّ المشرع الفرنسي أقصى التجمعات الاقتصادية من هذا الالتزام، علماً أنّ هناك العديد من الشركات التي تنطوي تحت التجمعات الاقتصادية (على سبيل المقارنة يُنظّم المشرع الجزائري التجمعات الاقتصادية في نص المادة 796 من القانون التجاري الجزائري، لكن من الناحية العملية تكاد تنعدم مثل هذه التجمعات، عكس ما هو موجود بفرنسا).

[486]- Voir pour plus de détails : SAINTOURENS Bernard, « La réforme du droit des sociétés par la loi du 9 décembre 2016, relative à la transparence, à la vie économique », Revue des Sociétés, n°03, mars 2017, pp. 153 et 154.

يظهر عند التمعن في نص المادة 17 فقرة 2 من قانون رقم 16–1691 السالف الذكر، أنّ الالتزام بالوقاية من الفساد لا يقتصر فقط على الشركات؛ وإنّما حتى المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري مُجبرة على اتخاذ كل التدابير اللازمة التي تهدف إلى الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي وكشفه[487]، إلى جانب ضرورة تكوين إطارات المؤسسات حول أساليب الوقاية من الفساد وإقامة نظام تحذير داخلي[488].

2–حق توقيع العقوبات

تتمتع الوكالة الفرنسية ضد الفساد بسلطة توقيع العقوبات ما يجعلها من الهيئات الأكثر فعّالية في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي[489]؛ حيث وبالرجوع إلى المادة الثانية فقرة ثالثة من قانون رقم 16–1691 السالف الذكر، التي تقضي بإحداث لجنة العقوبات التابعة للوكالة، والتي تتكون من ستة أعضاء[490]، يُعيّنون بموجب مرسوم لمدة خمس سنوات.

تختص لجنة العقوبات التابعة للوكالة الفرنسية ضد الفساد بتوقيع العقوبات الإدارية عند مخالفة أحكام المادة 17 السالفة الذكر؛ هذه العقوبات تختلف حسب درجة المخالفة المُرتكبة، فعدم مطابقة الشركة محّل المخالفة لمعايير مكافحة الفساد واستغلال النفوذ تكون محل انذار

[487]- Art.17/2 de la loi n°2016-1691, Op.cit.

[488]- SAINTOURENS Bernard, Op.cit, p. 154.

[489]– غالبية الهيئات المعنية بمكافحة الفساد هي هيئات تختص فقط بالوقاية والرقابة دون سلطة توقيع الجزاء، كالهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، والهيئة التونسية لمكافحة الفساد، والتي تمّ احداثها بمقتضى مرسوم إطاري عدد 120، لسنة 2011، مؤرخ في 14 نوفمبر سنة 2011، يتعلق بمكافحة الفساد، والتي تعتبر هيئة عمومية مستقلة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتتمتع بمهام وقائية ورقابية فقط، وهذا وفق نص المادة 13 من نفس المرسوم؛ هذه الأخيرة التي تمّ استبدالها في سنة 2017 بهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، بموجب قانون أساسي عدد 59 لسنة 2017، مؤرخ في 24 أوت سنة 2017، وتمّ اعتبارها هيئة دستورية، لكن دون تخويلها سلطة توقيع الجزاء؛ في حين تعتبر الرقابة الفعّالة هي الرقابة المصحوبة بجزاء.

[490]– عضوين لهم صفة مستشار دولة يُعيّنوهم نائب رئيس مجلس الدولة، عضوين لهم صفة مستشار في محكمة النقض، يُعيّنوهم الرئيس الأول لمحكمة النقض، عضوين لهم صفة مستشار في مجلس المحاسبة، يعينوهم الرئيس الأول لمجلس المحاسبة، يُعيّن الأعضاء بموجب مرسوم لمدة 5 سنوات، ويُتم اختيار الرئيس من الأعضاء، للتفصيل أكثر، راجع:
- Art. 2 de la loi n°2016-1691, Op.cit.

وأمر بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لذلك[491]. كما يُمكن في حالة معاينة عدم مراعاة الشركة لهذه الالتزامات توقيع العقوبات المالية[492] التي لا تتجاوز مائتي ألف أورو للأشخاص الطبيعية، ومليون أورو للأشخاص المعنوية، مع إمكانية الأمر بنشر حكم هذه العقوبة[493].

الفرع الثاني

تفعيل المواجهة القضائية للفساد الاقتصادي الدولي: استحداث قضاء متخصص لمكافحة الجرائم المالية

أصبحت مكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية ضرورة حتمية وهدف واضح دعت إليه المنظمات الدولية والأوروبية؛ ولا يُمكن لفرنسا أن تكون بمعزل عن هذه الحركة الدولية التي تهدف إلى مواجهة الأنماط الجديدة للجريمة المنظمة، على غرار الفساد الاقتصادي الدولي، ليس فقط من أجل احترام التزاماتها الدولية المنبثقة عن انضمامها إلى مختلف اتفاقيات مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية عامةً؛ وإنّما تطور مثل هذه الجرائم هو الذي استدعى تكيّيف مكافحتها بوسائل وآليات جديدة تكون أكثر فعالية[494].

إنّ أمام قصور إطار ردع الجرائم الاقتصادية والمالية والتي تتّسم بالتعقيد والسرية، والترابط اللصيق مع أنماط أخرى من الجرائم، دفع بالمشرع الفرنسي إلى إعادة النظر في تنظيم المواجهة القضائية لمثل هذه الجرائم، وهذا باستحداث قضاء متخصص يضُم قضاة

---

[491]- « La commission des sanctions peut enjoindre à la société et à ses représentants d'adapter les procédures de conformité internes à la société destinées, à la prévention et à la détection des faits de corruption ou de trafic d'influence, selon les recommandations qu'elle leur adresse à cette fin, dans un délai qu'elle fixe et qui ne peut excéder trois ans ». Article 17/ 5 de la loi n°2016-1691, Op.cit.

[492]– لا يمكن توقيع العقوبات إلا بعد سماع المعنيّين بالأمر أو ارسالهم، للمزيد من التفصيل حول إجراءات توقيع العقوبات أنظر:

- CAPDEVILLE Jérôme Lasserre, « Corruption et trafic d'influence : nouvelles mesures applicables aux sociétés », Actualité Juridique Pénal, n° 02, février 2017, pp. 67 et 68.
- HIELLE Olivier, « Les principales mesures du projet de loi Sapin 2 », Dalloz Actualité, Juin 2016.

[493]- Voir : Art. 17 de la loi n°2016-1691, Op.cit.

[494]- CUTAJAR Chantal, « Le futur parquet financier : quels enjeux ? », Recueil Dalloz, n° 20, 2013, p. 1400.

متخصصين في الجرائم المالية والجرائم المعقدة على غرار الفساد الاقتصادي الدولي، في سنة 2013، من أجل استهداف مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي (أولاً)، ولكن حتى ولو عبّر المشرع الفرنسي عن إرادته في مواجهة مثل هذه الجرائم ورغبته في الاستجابة للمقتضيات التي فرضها تطور مثل هذه الجرائم، إلاّ أن استحداث هذا القضاء المتخصص تبقى فعاليته في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي نسبية (ثانياً).

أولاً: استحداث القضاء المالي: استهداف مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

تُوّج تطوّر الهيكل المؤسساتي للنظام القضائي الفرنسي في المجال الاقتصادي والمالي بإنشاء الهيئة المتخصصة بقمع الجرائم الاقتصادية واستحداث منصب وكيل الجمهورية المكلّف بالجرائم المالية، بموجب القانون العضوي رقم 2013–1115، المتعلق بوكيل الجمهورية المكلف بالجرائم المالية[495]. إنّ استحداث مثل هذه الآلية القضائية له أهمية خاصة في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي (1)، وهذا نظراً للاختصاص الممنوح لوكيل الجمهورية المكلف بالجرائم المالية (2).

1–أهمية استحداث منصب وكيل الجمهورية المكلف بالجرائم المالية في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي

يتطلب لإجراء تحقيقات قضائية لكشف الفساد لاسيّما الفساد الاقتصادي الدولي وجود استراتيجية مُحكمة تستند على منهجية واضحة وشاملة، وهذا من أجل ضمان تنسيق –على درجة عالية من الفعالية–عملية البحث وجمع الأدلة اللازمة لإثبات جريمة الفساد؛ ومن منطلق اعتبار الفساد الاقتصادي الدولي ظاهرة مُعقدّة خاصة ارتباطها بمختلف الجرائم المالية، وتفرض في هذه الحالة استخدام وسائل ناجعة لارتكابها ولإخفائها، فإنّه يستوجب إفراد عملية كشف

[495]- Loi organique n° 2013-1115 du 6 décembre 2013, relative au procureur de la République financier, JORF n° 0284, du 7 décembre 2013.

مثل هذه الجرائم بقواعد قانونية خاصة، وتتكفل بها هيئات بحث متخصّصة تكون على قدر عالي من الكفاءة من أجل تفعيل مواجهة هذه الظاهرة[496].

إنّ منح دور مكافحة الجرائم المالية لقضاء متخصّص واستحداث منصب وكيل الجمهورية المكلف بمثل هذه الجرائم، جاء في الحقيقة نتيجة عجز الهيئات القضائية –العامة أو التقليدية–في ردع الجرائم الاقتصادية والمالية على غرار الفساد الاقتصادي الدولي، ومعالجة مختلف القضايا الناتجة عن مثل هذه الجرائم يتطلب قضاة متخصصين، موارد ووسائل خاصة؛ لذا فتتكون المصلحة القضائية المتخصصّة بمكافحة الاجرام المالي، أكثر من خمسين قاضي ومساعدين متخصصّين في مثل هذه الجرائم، من بينهم ممثل عن البنك المركزي الفرنسي. كما وُضعت تحت تصرف قضاة هذه المصلحة خدمات الديوان المركزي لمكافحة الفساد والغش الضريبي التابع للشرطة الوطنية[497].

بفضل الوسائل البشرية والمادية الممنوحة للمصلحة القضائية المتخصصة بمكافحة الجرائم المالية من جهة، ومنح استقلالية نسبية لها تجاه الهيئات القضائية العامة[498] من جهة أخرى؛ فقد تمكّنت من الاستعانة بكل المتخصصين في مجال مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، والذين كانوا على درجة عالية من التأهيل والكفاءة في هذا المجال لتأدية مهامها، هذا ما يعطي لوكيل الجمهورية المكلف بالجرائم المالية سلطة مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي بفعالية خاصة في مجال الكشف عن مثل هذه الجرائم.

---

[496]- DUFAU Christine, « Pour une modélisation de l'enquête judiciaire en matière de corruption », Actualité Juridique Pénal, n° 02, 2013, p. 74.

[497]- Pour plus de détails, voir : SUSEC Sabrina, Le secteur bancaire et financier français face à la corruption : un système d'intégrité en construction, thèse de doctorat en droit, Ecole Doctorale de Droit et Sciences Humaines, Université de Cergy-Pontoise, 2015, p. 435.

[498]– أي أنّ هذه المصلحة القضائية المتخصصة بالجرائم المالية توضع لدى محكمة الدعاوى الكبرى لباريس، وهذا وفقاً للمرسوم رقم 2014–66، الذي يتعلق بمستخدمي المصلحة، للتفصيل أكثر، أنظر:

Décret n°2014-66 du 29 janvier 2014, relatif aux emplois du parquet financier, JORF n° 0026, du 31 janvier 2014.

2–السُلُطات الممنوحة لوكيل الجمهورية المكلف بالجرائم المالية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

إذا كان الهدف الظاهر من استحداث منصب وكيل الجمهورية المكلف بالجرائم المالية هو مكافحة كل التصرفات غير النزيهة، وكل أشكال الاحتيال الضريبي[499]، وكذا لمعالجة القضايا الأكثر تعقيداً، فإنّ الهدف الحقيقي هو تفعيل مكافحة الفساد على المستوى الوطني، الأوروبي، والدولي[500]، وهذا ما يُفهم من خلال تخويل وكيل الجمهورية سلطة معالجة القضايا الأكثر تعقيداً.

يُمارس وكيل الجمهورية المكلف بالجرائم المالية اختصاصاته بموجب إطار قانوني ملائم لمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي؛ بحيث وسّع القانون العضوي رقم 2013–1115 السالف الذكر، من نطاق اختصاصاته ليشمل كل الإقليم الوطني[501]، وهذا من أجل تفعيل عملية كشف ومتابعة جرائم الفساد بصفة واضحة ومتناسقة[502]، ولضمان كذلك توحيد عملية الاجتهاد القضائي في مجال الجرائم المالية والاقتصادية.

يتمتع وكيل الجمهورية المكلف بالجرائم المالية حسب نص المادة 705 فقرة 1 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي[503]، في متابعة مجموعة من الجنح التي نصّ عليها سواء قانون النقد الفرنسي[504]، لاسيّما الجرائم التي تمس شفافية القطاع المالي. كما يمكن لوكيل الجمهورية أن يتصل مباشرة مع هيئة ضبط الأسواق المالية سواء لتحويل محاضر أو طلب

---

[499]– تمّ استحداث هذا الجهاز القضائي بعد فضيحة الغش الضريبي وتبييض الأموال، والفساد التي طالت الوزير السابق للميزانية "جيروم كيوزاك"، أفريل سنة 2013، أنظر في هذا الشأن:

VERGES Etienne, « Le procureur de la République financier : entre projet politique et recherche de l'efficacité », Revue de science criminelle, n° 01, 2014, p. 143.

[500]- SUSEC Sabrina, Op.cit, p. 437.

[501]- CUTAJAR Chantal, « Le futur parquet financier : quels enjeux ? », Op.cit. p. 1400.

[502]- WRAZEN Céline, « Le procureur de la République financier, un an après », la Gazette Juridique, n° 03, avril 2015, in : https://univ-droit.fr/la-gazette-juridique/18290-le-procureur-de-la-republique-financier-un-an-apres consulté le 31/05/2017.

[503]- Art. 705/1 du code de procédure pénale, 58e édition, Dalloz, 2017.

[504]- Les infractions qui portent atteintes à la transparence des marchés, Art. 465-1 et 465-2 du code monétaire et financier, Dalloz, 2018.

توضيحات أو معلومات تتعلق بالتحقيقات التي يُباشرها[505]، ويسمح هذا الاختصاص بتكريس آليات تعاون حقيقية في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي، من خلال تبادل المعلومات المالية التي تستهدف سواءً الأشخاص الطبيعية أو المعنوية.

يتولى وكيل الجمهورية المكلف بالجرائم المالية النظر في مختلف الجنح التي ترجع أساساً إلى المحاكم العادية، لكن يختص فقط في مثل هذه الجرائم عندما تصل درجة معينة من الصعوبة في الكشف والمتابعة؛ بحيث وبالرجوع إلى قانون العقوبات الفرنسي، لاسيّما المواد 435–1 إلى 435–10، فينظر في جنحة الرشوة أو استغلال النفوذ التي يرتكبها الموظفين العموميين لأحد دول الاتحاد الأوروبي، أو موظفي هيئات الاتحاد الأوروبي، أو موظفي دولة أجنبية أو منظمة دولية[506]. كما ينظر في جريمة الرشوة في القطاع الخاص المنصوص عليها في المواد 445–1 إلى 445–2 من قانون العقوبات الفرنسي.

يختص وكيل الجمهورية المكلف بالجرائم المالية بالنظر في الجرائم التي تمس النزاهة كالحصول على منافع غير مُبرّرة أو اختلاس أموال[507]، وكذا جرائم الفساد واستغلال النفوذ التي يقوم بها الأفراد في علاقتهم مع الأشخاص المكلفة بخدمة عامة، إلى جانب الجرائم المتعلقة بالغش الضريبي[508].

يظهر من خلال الاختصاصات الممنوحة لوكيل الجمهورية المكلف بالجرائم المالية سواءً من ناحية الاختصاص الإقليمي أو من ناحية الاختصاص الموضوعي، أنّه يؤدي دوراً هاماً في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي على أساس أنّ سلطاته لا تقتصر فقط على جرائم الفساد وإنّما على جميع الجرائم المالية، وهذا شيء منطقي نظراً لترابط هذه الجرائم فيما بينها والمكافحة الفعّالة تستوجب أن تكون شاملة. كما أنّ دور وكيل الجمهورية ليس النظر في كل هذه الجرائم، ولكن في الجرائم التي تتّسم بالتعقيد، أي التي لها بعد دولي، والتي تستلزم اجراء

---

[505]- SUSEC Sabrina, Op.cit, p. 443.
[506]- Art. 435-1 à 435-10, du code pénal français, 114e édition, Dalloz, 2017.
[507]- Art. 432-10 à 432-15, du code pénal français, Op.cit.
[508]- Pour plus de détails, voir : CORDIER François, « La saisine du procureur national financier et la compétence concurrente de la juridiction nationale financière à raison de la (grande complexité) de certaines infractions », Revue de science criminelle, n° 03, 2016, p. 364.

تحقيقات عميقة، أو التي يتعين اجراء تعاون مع هيئات أو أجهزة أخرى؛ أمّا الجرائم البسيطة فتُترك للمحاكم العادية؛ وتجدر الإشارة أنّ اكتمال دور وكيل الجمهورية المكلف بالجرائم المالية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي سيتحقق بمجرد تبّني المشروع الأوروبي الذي يهدف إلى استحداث هيئة قضائية خاصة تتولى التحقيق وكشف جرائم الفساد[509].

ثانياً: حدود سلطات القضاء الخاص بالجرائم المالية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

يبدو من خلال إبراز مختلف الصلاحيات التي يتمتع وكيل الجمهورية المكلّف بالجرائم المالية، أنّ المشرع الفرنسي أراد إفراد مكافحة الجرائم الاقتصادية وعلى الخصوص الفساد الاقتصادي الدولي بآلية قضائية ذات نمط خاص تستجيب للمقتضيات التي تفرضها مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي، لاسيّما عالمية هذه الظاهرة وتعقدها، لكن ما يُلفت الانتباه أنّ هذه الآلية القضائية وحتى وإن كانت حديثة وفي بدايتها إلاّ أنها تتخلّلُها جملة من العقبات التي تحدّ من فعاليتها خاصة ما يتصل بحدود استقلاليتها (1)، وقصور دورها في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي (ب).

1–حدود استقلالية القضاء الخاص

تظهر حدود استقلالية القضاء الخاص بالجرائم المالية والاقتصادية من زاويتين أساسيتين، تتعلق الأولى بالجانب العضوي (أ)، بينما تتبيّن الثانية في خلال اختصاصاته الوظيفية (ب).

[509]- « Le Parlement européen doit aussi à présent donner son approbation. Une fois en place, le parquet européen indépendant aura compétence pour ouvrir des enquêtes et engager des poursuites contre les infractions pénales portant atteinte au budget de l'Union européenne, telles que la corruption ou la fraude affectant des fonds de l'UE ou encore la fraude transfrontière à la TVA. Il s'agira d'un organisme fort, indépendant et efficace, spécialisé dans la lutte contre la délinquance financière dans l'UE », Commission Européenne, Communiqués de presse, Bruxelles, 8 juin 2017, in :
http://europa.eu/rapid/press-release_IP-17-1550_fr.htm?locale=FR consulté le 12/06/2017.

أ–حدود الاستقلالية العضوية

تتجلى حدود الاستقلالية العضوية للقضاء الخاص المكلف بالجرائم المالية والاقتصادية من خلال العلاقة الذي تربطه بالسلطة التنفيذية؛ بحيث أنّ قضاة هذه الهيئة مُعيّنون من طرف رئيس الجمهورية الذي هو رئيس السلطة التنفيذية ورئيس المجلس الأعلى للقضاء في نفس الوقت، هذا الاختصاص المزدوج يجعل من قضاة هذه الهيئة يتبعون السلطة التنفيذية ويضعف من درجة استقلاليتهم في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي[510].

يوضع قضاة الهيئة المكلفة بالجرائم المالية والاقتصادية تحت سلطة وزير العدل، حافظ الأختام[511]، هذا يعني أنّ تدخل الوزير باعتباره عضو السلطة التنفيذية عن طريق سلطته الرئاسية المباشرة على قضاة الهيئة، لاسيّما توجيه أوامر وإصدار تعليمات حسب الأولويات السياسية للحكومة، من شأنه أن يحّد من استقلاليتهم في تقرير مواجهة فعّالة للجرائم الاقتصادية والمالية[512]. كما تجدر الإشارة أيضاً أنّه طبقاً لتعليمة صادرة عن وزير العدل، حافظ الأختام، في 19 سبتمبر سنة 2012، تتعلق بالسياسة الجنائية؛ يلتزم وكلاء الجمهورية بإخبار مصالح الوزير عن كل الإجراءات التي تتصل بالقضايا الحساسة، لاسيّما تلك التي تمُس بالمصالح المالية، أو تلحق أضراراً بالمصالح العليا والأساسية للدولة، وكذلك تلك التي لها بعد دولي، بما فيه الفساد الاقتصادي الدولي[513].

---

[510]- BEZZINA Anne-Charlène, « Les trois ans du parquet financier : économie d'une institution financière », Revue Française de Droit Constitutionnel, n° 112, 2017, p. 799.

[511]- « Les magistrats du parquet sont placés sous la direction et le contrôle de leurs chefs hiérarchiques et sous l'autorité du garde des sceaux, ministre de la justice. A l'audience, leur parole est libre », Art. 5 de l'ordonnance n° 58-1270 du 22 décembre 1958, portant loi organique relative au statut de la magistrature, JORF du 23 décembre 1958.

[512]- Voir pour plus de détails : QUEMENER Myriam, « Le procureur financier, architecte de la lutte contre la corruption et la délinquance économique et financière », Revue Internationale d'Intelligence Economique, n° 1, 2014, p. 30.

[513]- « Les parquets généraux doivent informer de façon régulière ; complète et en temps utile ; l'administration centrale du ministère de la justice des procédures les plus significatives en exerçant pleinement leur rôle d'analyse et de synthèse… Il conviendra de suivre plus particulièrement les procédures présentant les caractéristiques suivantes : gravité des faits (préjudice humain, financier, atteinte aux intérêts fondamentaux de la Nation ou au pacte républicain...) », Circulaire du 19 septembre 2012 de politique pénale de Mme la garde des sceaux, JORF n°0243 du 18 octobre 2012.

انطلاقاً من اعتبار أنّ الاختصاصات الممنوحة للقضاء الخاص المكلف بالجرائم المالية والاقتصادية هي اختصاصات حساسة ولها بعد دولي، كما أنّ الجرائم التي ينظر فيها يطفو عليها الطابع السياسي، فإنّه يستحيل للقضاء الخاص ممارسة سلُطاته بعيداً عن تدخل السلطة التنفيذية وعن المسؤولين السياسيين، وهذا ما يحدّ من نجاعته في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي.

ب–حدود الاستقلالية العضوية

إذا كان من الظاهر تمتع القضاء الخاص المكلف بالجرائم المالية باختصاصات هامة في مجال مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، فإنّه من ناحية الممارسة، جميع السلطات الممنوحة له مرهونة بمدى وجود تعاون مع أجهزة أخرى تتدخل في نفس مجال تدخل القضاء الخاص؛ بحيث لم تُمنح استقلالية وظيفية بمعنى الكلمة، بل يتعيّن مشاركة عدّة هيئات أخرى في مجال تدخله، وهو ما يعتبر حدّ حقيقي في فعالية الدور الذي يؤديه في محاربة الجرائم المالية والاقتصادية.

لم يقم المشرع الفرنسي بتوضيح العلاقة التي تربط القضاء الخاص المكلف بالجرائم المالية بسلطة ضبط الأسواق المالية؛ بحيث في مجال مكافحة جرائم البورصة يتطلب على القضاء الخاص اشراك هذه السلطة في التحرّيات التي يقوم بها، لكن الاشكال الذي يطرح نفسه أنّه وبالرجوع إلى القانون العضوي رقم 2013–1115 السالف الذكر، لم يُحدّد لا كيفية معالجة الملفات المشتركة ولا كيفية التواصل في مجال التحريات المتصلّة بجرائم البورصة[514].

أغفل المشرع الفرنسي كذلك في مجال ممارسة القضاء الخاص المكلف بالجرائم المالية اختصاص النظر في الجرائم المتعلقة بالغش الضريبي وجريمة تبييض الأموال[515]، تبيان بوضوح الدور الذي يلعبه القضاء الخاص، والدور المنوط لخلية معالجة الاستعلامات المالية

[514]- BEZZINA Anne-Charlène, Op.cit, p. 805.
[515]- SPIRE Alexis & WEIDENFELD Katia, « Punir les délinquants fiscaux en France et au royaume uni : vers la convergence des modèles ? », Archives de Politique Criminelle, n° 39, 2017, p. 115.

ومكافحة الاجرام المالي؛ بحيث يمكن أن يُتابع الشخص من قِبل الهيئتين وفي نفس الوقت، وهذا ما يتعارض تماماً مع مبدأ عدم ازدواجية العقوبة لنفس الجرم[516].

يتعيّن الإشارة أيضاً إلى عدم ابراز العلاقة التي يمكن أن تربط القضاء الخاص بالوكالة الفرنسية ضد الفساد، في متابعة مرتكبي الفساد الاقتصادي الدولي، فمن الناحية العملية يُمكن أن يكون هناك تداخل في الاختصاصات[517]، ما يحدّ من الاستقلالية الوظيفية للقضاء الخاص وهو ما يؤثر سلباً بدوره على فعالية إجراءات متابعة مرتكبي جرائم الفساد الدولية.

2–قصور دور القضاء الخاص في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

إذا كان المبتغى من استحداث القضاء الخاص المكلف بالجرائم المالية هو تقرير مواجهة فعّالة لمثل هذه الجرائم التي تتّسم بالتعقيد، فإنّ الدور المخوّل للقضاء الخاص في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي لا يُحقق الهدف الذي من أجله تمّ استحداثه، ألاّ وهو محاربة الإجرام المنظم العابر للحدود الوطنية؛ بحيث لم يمنح المشرع الفرنسي للقضاء الخاص المكلف بالجرائم المالية اختصاص حصري للنظر في جرائم الفساد، هذا الأخير الذي يمارسه فقط في جرائم البورصة، بينما في جرائم الفساد فاختصاصه يكون منافس لاختصاص محاكم الدعوى الكبرى[518]، وهو ما يحدّ من فعالية دور القضاء الخاص في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.

إنّ الاشكال الذي يطرح نفسه فيما يخص الدور الذي يقوم به القضاء الخاص في محاربة جرائم الفساد، ليس في عدم امكانيته ممارسة اختصاص حصري بالنظر في مثل هذه الجرائم، ولكن في عدم تحديد المشرع الفرنسي للمعايير التي على أساسها يتقرّر اختصاص القضاء الخاص في جرائم الفساد من عدمه؛ هذا الإشكال القانوني والعملي الذي تمّ رفعه من طرف نواب المجلس الشعبي الفرنسي أمام المجلس الدستوري الفرنسي بمناسبة رقابته المسبقة للقانون العضوي رقم 2013–1115 السالف الذكر، لكن المجلس الدستوري حذّ حذو الحكومة

[516]- GUYOMAR Mattias, Les sanctions administratives, LGDJ, Paris, 2014, p. 28.
[517]- STASIAK Frédéric, « L'éviction du juge pénal en matière économique et financière », Archives de Politique Criminelle, n° 39, 2017, p. 9.
[518]- Art. 705 du code de procédure pénale, Op.cit.

في عدم وضع معايير واضحة ودقيقيه لتقرير اختصاص القضاء الخاص بالنظر في جرائم الفساد[519].

أغفل المشرع الفرنسي عندما قرّر منح القضاء الخاص المكلف بالجرائم المالية سلطة النظر في جرائم الفساد لاسيّما الدولية منها[520]، وفي نفس الوقت يتقرّر أيضاً اختصاص محاكم الدعاوى الكبرى بالنظر في نفس الجرائم، استحداث هيئة مكلّفة بإقامة المعايير الموضوعية في منح الاختصاص للقضاء الخاص، بحيث هذا الغموض في الاختصاص يمكن أن يؤدي إلى اضعاف هذه الآلية القضائية في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي.

[519]- BEZZINA Anne-Charlène, Op.cit, p. 809.

[520]– تعتبر مكافحة الفساد الدولي إحدى أولويات القضاء الخاص المكلف بالجرائم المالية حسب ما صرّح به وكيل الجمهورية المكلف بالجرائم المالية:

« Le traitement des dossiers de corruption internationale, dite corruption d'agent public étranger, est par ailleurs une priorité de la politique pénale du parquet national financier », HOULETTE Eliane, « Le parquet national financier. Bilan, actions, perspectives », Archives de Politique Pénale, n° 39, 2017, p. 82.

الباب الثاني

عدم فعالية آليات مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

أثبّتت فضائح الفساد الدولية عجز آليات مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي وجمودها في مواكبة التقنيات الحديثة التي يستعملها المجرمين في ارتكاب نشاطاتهم الاجرامية لاسيّما استغلال تعقُّد النظام المالي العالمي في إخفاء مصدر الأموال المتحصلة عن مختلف جرائم الفساد[521]، وكذا تبايُن الآليات القانونية لمكافحة الفساد أدى إلى تعثرها في تقرير مواجهة فعالة لهذا النشاط الاجرامي.

تعدّدت آليات مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي وتنوعت مجالاتها وكيفية مواجهتها لهذه الظاهرة العابرة للحدود الوطنية، ولكن رغم اختلافها، إلاّ أنّ عدم فعاليتها في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي يطال كل هذه الآليات؛ بحيث أنّ العراقيل التي تحد من فعاليتها ليس فقط بسبب وجود عقبات قانونية، بل راجعة أساساً إلى وجود إشكالات وعراقيل عملية تُفرغ آليات مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي من نجاعتها.

يتعيّن الإشارة إلى أنّ قصور آليات مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي راجع إلى عدّة أسباب؛ بحيث تبيّن من خلال دراسة هذه الآليات أنّ هناك العديد من المسائل التي أفلتت من سلطة المجتمع الدولي في محاربة هذه الظاهرة، وهذا نتيجة غياب استراتيجية دولية لمواجهة الفساد الاقتصادي الدولي (الفصل الأول).

يُعتبر الفساد الاقتصادي الدولي إحدى أهم القضايا المطروحة على الساحة الدولية، كنتيجة لإدراك المجتمع الدولي خطورة هذه الظاهرة وتداعياتها على الاقتصاد والتنمية المحلية والدولية؛ مما تطلّب بذل جهود دولية ووطنية لوضع استراتيجيات ولتأسيس أُطُر موحدّة، تعمل على التعاون في تقرير مكافحة مشتركة، لكن وجود عقبات قانونية وعملية صعّبت من عملية التعاون الدولي لمحاربة الفساد الاقتصادي الدولي (الفصل الثاني).

[521]- « Les activités de la corruption utilisent pleinement la dérégulation et la numérisation de l'économie », LANDU Hervé, Pratique de la lutte anti-blanchiment de l'approche normative à la gestion du risque, RB éditions, Paris, 2005, p. 80.

الفصل الأول

غياب استراتيجية فعّالة لمواجهة الفساد الاقتصادي الدولي

إنّ بالرغم من وجود ترسانة قانونية على المستوى الدولي، الإقليمي، والوطني لمحاربة الفساد الاقتصادي الدولي، فإنّ الواقع أثبت عدم فعّاليتها في مواجهة هذه المشكلة والسيطرة عليها؛ بحيث عجزت هذه الآليات عن مواكبة تطور الإجرام المُنظّم على المستوى الدولي، الذي استغّل من فرصة وجود ثغرات قانونية وغياب سياسية ناجعة لمكافحته في زيادة النشاط الاجرامي.

يتطلب لتقرير مكافحة فعّالة للفساد الاقتصادي الدولي وجود إطار قانوني يستجيب للطابع الخصوصي لهذه الظاهرة، لاسيّما امتدادها خارج الحدود الوطنية، واتصالها بالإجرام المُنظّم وكذا تشعب مجالاتها. كما تفرض نجاعة عملية محاربة هذه الظاهرة ضرورة التطبيق الصارم لهذا الإطار القانوني، فاتّضح عند دراسة مختلف الآليات القانونية عدم استجابتها لهذه المتطلبات ومحدوديتها في تقرير مكافحة فعّالة للفساد الاقتصادي الدولي (المبحث الأول).

لا تكفي لمواجهة الفساد الاقتصادي الدولي وجود إطار قانوني؛ وإنّما يستوجب أن يكون إطاراً ملائماً لذلك، لذا فإنّ تفعيل مختلف آليات مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي لن يأت إلاّ بوجود نظام متكامل ومتجانس، يشمل كل الجوانب الضرورية لتفعيل هذه المكافحة، وانطلاقاً من اعتبار الفساد الاقتصادي الدولي ظاهرة معقدّة ويستحيل حصرها في نطاق معيّن ومحدّد، فإنّ السياسة المُنتهجة لمحاربتها أصبحت لا تستجيب لمقتضيات ضمان مكافحة شاملة وناجعة للفساد الاقتصادي الدولي (المبحث الثاني).

المبحث الأول

محدودية الآليات القانونية

يُمثّل الفساد الاقتصادي الدولي تهديداً حقيقياً ليس فقط لاقتصاد الدول وإنّما للاقتصاد العالمي، هذا التهديد تزامّن مع العولمة الاقتصادية وما أسفر عنها عن فتح الحدود الوطنية أمام الشركات العالمية، وتوسُع فجوة التنمية الاقتصادية بين الدول المُتقدمة والدول النامية[522]، هذه الأخيرة التي تعاني أكثر من انتشار الفساد الاقتصادي الدولي وتفشيه بصورة خطيرة[523].

يعتبر تفشي الفساد الاقتصادي الدولي تحدّياً للدول وللمجتمع الدولي وهذا رغم وجود مختلف الآليات القانونية الدولية والوطنية[524] التي تمتز بعدم فعاليتها والراجعة أساساً إلى وجود عدّة عراقيل تحُد من نجاعة اتفاقيات مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي (المطلب الأول).

لا تقتصر فعالية مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي على تعدّد وتنوع الصكوك الدولية، وإنّما يتعيّن اشراك الدول في هذه المكافحة، وهذا عن طريق تبّنيها لأحكام الاتفاقيات الدولية في قوانينها الداخلية من أجل ضمان مواجهة مشتركة لهذه الظاهرة، لكن تبيّن أنّ هناك انعدام

[522]- « La lutte contre la corruption est capitale pour les pays émergents qui sont le plus durement touchés par ce phénomène. Les effets de la corruption sont beaucoup plus dévastateurs dans les pays disposant de peu de ressources que dans des pays riches qui peuvent à la limite se permettre un certain gaspillage », FRISCH Dieter, « La corruption obstacle majeur au développement économique et social », in La corruption nous concerne tous, Cahiers de l'Institut d'Etudes sur le Justice, BRUYLANT, Bruxelles, 2002, p. 44.

[523]- Les pratiques de corruption vident les caisses de l'Etat, portent préjudice au libre-échange et découragent les investisseurs. Selon la Banque mondiale, la corruption peut réduire le taux de croissance d'un pays de 0,5 à 1point de pourcentage par an. Les recherches du FMI ont montré que les investissements réalisés dans les pays corrompus sont inférieurs d'environ 5% à ceux réalisés dans les pays relativement non corrompus. Voir pour plus de détails : Office des Nations Unies Contre la Drogue et le Crime, Dixième congres des Nations Unies pour la prévention du crime et le traitement des délinquants, in : http://www.un.org/french/events/10thcongress/2088bf.htm#top consulté le 10/06/2017.

[524]- « La corruption est un défi majeur du XXI^{ème} siècle et nous ne pourrons pas nous contenter d'une liste d'instruments régionaux et internationaux dont la prolifération tuerait sans doute la cohérence et l'efficacité ». HAN Xiao-Ying, La lutte contre la corruption en politique criminelle, étude comparée entre la France et la Chine, thèse de doctorat en droit, Université Panthéon Sorbonne, Paris I, 2005, p. 18.

الانسجام بين أحكام الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية في التصدي بفعالية لظاهرة الفساد الاقتصادي الدولي (المطلب الثاني).

المطلب الأول

عدم فعالية اتفاقيات مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

تنطلق مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي من خلال منظومة قانونية دولية متكاملة واستراتيجية شاملة، مبنيّة على تحديد دقيق للخاضعين لأحكام الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد، وعلى ابراز مختلف الأفعال المُجرّمة، مع اظهار المسؤوليات وتحديد العقوبات التي ترافقُها. لكن أمام عجز هذه الاتفاقيات في مواجهة فعّالة للفساد الاقتصادي الدولي أدى إلى ضعفها وقصور دورها (الفرع الأول).

يكمُن الاشكال الحقيقي في عدم تقرير مكافحة ناجعة للفساد الاقتصادي الدولي في عدم احترام الدول لالتزاماتها الدولية المُنبثقة عن انضمامها لمختلف اتفاقيات مكافحة الفساد، هذا ما يولّد صعوبة كبيرة في تنفيذ احكامها مما يؤدي إلى افراغها من طابعها الالزامي والتقريري، الذي هو أساسي في بناء استراتيجية فعّالة في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي (الفرع الثاني).

الفرع الأول

قصور دور الاتفاقيات الدولية في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي

جاءت اتفاقيات مكافحة الفساد بمجموعة من التدابير الوقائية والردعية لمواجهة الفساد وتقديم الحلول اللازمة لذلك بتعزيز أطُر التعاون والمساعدة بين الدول، لكن توافر مجموعة من العراقيل حلّت دون ضمان فعالية دور هذه الاتفاقيات في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، سواءً على الصعيد العضوي (أولاً)، أو على مستوى التجريم (ثانياً)، وكذا في مجال مسؤولية الشخص المعنوي (ثالثاً).

أولاً: على الصعيد العضوي

من بين العراقيل التي تحّد من فعالية الدور الذي تلعبه الاتفاقيات الدولية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، عدم التحديد الدقيق والكافي للأشخاص الخاضعين لأحكام الاتفاقيات؛ فمكافحة الفساد على المستوى الدولي تستدعي اخضاع أكبر قدر ممكن من الأشخاص الخاضعة للمسؤولية الناجمة عن ارتكابهم لأفعال الفساد[525]، وكان لابدّ من توسيع نطاق المسؤولية إلى جميع الأشخاص الذين يُسببون أضراراً سواءً في القطاع العام أو الخاص بفعل نشاطهم غير الشرعي[526]؛ وهذا ما يتبيّن من خلال اقصاء مجالس إدارة الشركات من نطاق تطبيق اتفاقيات مكافحة الفساد (1)، وتمّ اغفال اخضاع الوسطاء الماليين لأحكام هذه الاتفاقيات ممّا يؤثر سلباً على فعاليتها في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي (2)؛ ضف إلى ذلك عدم تقرير مسؤولية تنظيمات المجتمع المدني عند تكون طرفاً ظالعاً في قضايا الفساد (3).

1–اقصاء مجالس إدارة الشركات من نطاق أحكام اتفاقيات مكافحة الفساد

فرّضت التطورات الاقتصادية والتكنولوجية استعمال وسائل جديدة وأساليب حديثة في ممارسة الفساد الاقتصادي الدولي، يصعب كشفها[527] ويُساهم في ممارستها أشخاص ليس لهم علاقة لا بالوظيفة العامة ولا بالقطاع الخاص؛ من هنا برّزت عدم فعالية اتفاقيات مكافحة للفساد للتصدي لهذا الإشكال الجديد، ممّا يجعل تحقيق أهدافها أمراً عسيراً، فلم يشمل نطاق

[525]– حدّدت جميع الاتفاقيات الدولية الأشخاص الخاضعين لأحكامها، سواءً الموظفين العموميين الأجانب، أو الأشخاص الخاضعة للقانون الخاص، فبيّنت على سبيل المثال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003، المقصود بالموظف العمومي الأجنبي في نص المادة الثانية منها، والأشخاص الطبيعية الخاضعة للرشوة والاختلاس في القطاع الخاص، في المادة 21، وبيّنت مسؤولية الأشخاص المعنوية في نص المادة 26 من الاتفاقية، وهو نفس التعريف ونفس التحديد في جميع الاتفاقيات الأخرى.

[526]- BAH Saliou, l'effectivité des conventions anti-corruption internationales, Op.cit, p. 149.

[527]- « Toutefois, avec l'interconnexion croissante des économies mondiales, la corruption devient plus facile à commettre et plus difficile à détecter ». Voir : PIETH Mark, « Dix ans de lutte contre la corruption transnationale, l'Observateur de l'OCDE », n° 279, mai 2010, in : http://observateurocde.org/news/fullstory.php/aid/2742/Dix_ans_de_lutte_contre_la_corruption_transnationale.html consulté le 12/06/2017.

تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية مجالس إدارة المؤسسات والشركات التجارية؛ بحيث لم تُخضع أي اتفاقية[528] مجلس الإدارة للمسؤولية الناجمة عن ضلوعه في قضايا الفساد التي تلاحق الشركات العالمية[529]، هذا ما يُضعف من فعاليتها في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي.

2–اغفال إدراج الوسطاء الماليّين ضمن أحكام اتفاقيات مكافحة الفساد

تطورت الأساليب المستعملة في ارتكاب الفساد الاقتصادي الدولي بالنسبة للشركات العالمية، وهذا باللجوء إلى الوسطاء الماليين، بهدف التهرب من مسؤوليتها وجعل من كشف أفعال الفساد أمراً صعباً، فعدم تحديد مسؤولية الوسطاء الماليّن في اتفاقيات مكافحة الفساد، يُشكّل عائقاً أمام فعاليتها[530]؛ فغالباً ما تقوم الأشخاص المعنوية بدفع رشاوي للموظفين

[528]– جّرمت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003، مدير الشركة أو المؤسسة، أو الشخص الذي يعمل ليها بأية صفة دائمة، في نص المادة 21 منها، ونفس التجريم حدّدته الاتفاقية الجنائية للمجلس الأوروبي لسنة 1999، في المادة السابعة منها، بينما اكتفت اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد لسنة 2003، بتجريم موظفي القطاع الخاص في نص المادة 11 منها، وأحلّت اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية لسنة 1997، مسؤولية الأشخاص المعنوية للقوانين الداخلية للدول في نص المادة الثانية من هذه الاتفاقية، نفس الشيء ينطبق على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لسنة 2010، في نص المادة الخامسة منها.

[529] – حسب التقرير الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنة 2014، حول: رشوة الموظفين العموميين الجانب في المعاملات التجارية الدولية، فإن من أصل 427 شركة تمّ ضلوعها في قضايا الفساد الدولية، 96% منها هي شركات عالمية، يُسيّرها مجلس إدارة، و4% هي شركات صغيرة، ولم تتجر أيّة مسؤولية لمجلس إدارة الشركات، للتفصيل أكثر، أنظر:

- Service Central de Prévention de la Corruption Français, Rapport pour l'année 2014 sur la prévention de la corruption en France : état des lieux, chiffres clés, perspectives, jurisprudence, la protection des lanceurs d'alerte, la prévention de la corruption : un impératif pour les entreprises françaises, direction de l'information légale et administrative, Paris, 2015, p. 102.

[530]- Les intermédiaires et le management de la finance constituent le troisième pôle qui nécessite des mesures particulières pour lutter efficacement contre la corruption, voir : BAH Saliou, l'effectivité des conventions anti-corruption internationales, Op.cit, p. 152.

- لم تحدّد أي اتفاقية معنية بمكافحة الفساد، مسؤولية الوسطاء الماليين للحدّ من الفساد الاقتصادي الدولي، في هذا الصدّد كان من الأولى على الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد إدراج بند يتعلق بإلزامية الوسطاء الماليين (مع تحديدهم بدقة وبصفة حصرية) إعلام الهيئات المتخصصة بمكافحة الفساد عن كل منح أو وعد أو عرض رشوة لموظف أجنبي، لصالح الأشخاص التابعة للقطاع الخاص.

العموميين الأجانب عن طريق الوسطاء الماليّين، والذين يلعبون دوراً كبيراً في تفشي الفساد الاقتصادي الدولي، وذلك باعتبارهم الوسيط بين القطاع الخاص والحكومات[531].

3–عدم تقرير مسؤولية تنظيمات المجتمع المدني في أحكام اتفاقيات مكافحة الفساد

دعّت جميع اتفاقيات مكافحة الفساد على ضرورة مشاركة تنظيمات المجتمع المدني في مواجهة الفساد[532]، لكن لم تُحدّد أي من هذه الاتفاقيات تجريم المنظمات الغير الحكومية عند ضلوعها في قضايا الفساد الدولية، ممّا يُشكّل عائقاً لتحقيق أكثر فعالية في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي؛ علماً أنّه بالرغم من أنّ الهدف الرئيسي لهذه التنظيمات هو عدم تحقيق الربح، لكن حالياً تلعب دوراً هاماً في مرافقة المشاريع الدولية لاسيّما المُموّلة من طرف البنك العالمي أو المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، وهذا ما يجعلها تنحرف عن هدفها الرئيسي[533].

ثانياً: على مستوى التجريم

بيّنت الاتفاقيات الدولية المعنيّة بمكافحة الفساد عدم فعاليتها في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي، على أساس أنّ هناك العديد من الأفعال التي لم يُتّم تجريمها في ظل

---

[531]- « Le chaînon manquant dans le débat sur la corruption est celui assumé par l'infrastructure internationale des banques, les bureaux d'avocats et de réviseurs, les paradis fiscaux et les intermédiaires financiers, qui fournissent une interface offshore entre les économies licites et illicites. L'interface offshore fonctionne grâce à la collusion existante entre les intermédiaires financiers du secteur privé et les gouvernement des paradis fiscaux ». CHRISTENSEN John, La corruption, la pauvreté, et l'économie politique des paradis fiscaux, octobre 2007, p. 03, in : www.taxjustice.net/.../Corruption_pauvrt_et_economie_politique_des_PF_-_oct-07 consulté le 14/06/2017.

[532]– المادة 13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003، ديباجة اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لسنة 1997، المادة 12 من اتفاقية الاتحاد الإفريقي حول منع الفساد لسنة 2003، والمادة 11 من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لسنة 2010.

[533]- Dans de nombreux pays dominés, les directeurs d'ONG sont devenus un segment de la bourgeoisie bureaucratique. Sur les dernières 20 années, en Haïti, nombre de ceux qui avaient créé et dirigé des ONG ont fini aussi par occuper des postes politiques. Pour plus de détails, voir : MCMILLAN Stéphanie, Pourquoi les ONG sont un problème ? In : http://partage-le.com/2016/01/pourquoi-les-ong-et-le-complexe-industriel-non-lucratif-de-gauche-sont-un-probleme-par-stephanie-mcmillan/ consulté le 14/06/2017.

أحكام هذه الاتفاقيات[534]، وهذه الأفعال التي يُعتبر تجريمها أمراً لا بدّ منه من أجل ضمان محاربة الفساد الاقتصادي الدولي بكل نجاعة وصرامة، ويظهر ذلك في خلال عدم تجريم أساليب الضغط (1)، وكذا اغفال تجريم المدفوعات التسهيلية والتي تُعوّض الرشاوى (2).

1–عدم تجريم أساليب الضغط

إنّ من بين الأفعال الغير المُجرّمة في ظل أحكام الاتفاقيات الدولية، أساليب الضغط[535]، والتي تعتبر سلوك من شأنه أن يُتم استغلال النفوذ[536] تقوم به شركة أو مجموعة من الشركات على الأشخاص الذين يتقلدون وظائف عليا في الدولة أو في المنظمات الدولية، من أجل الحصول على منافع خاصة[537].

---

[534]– جرّمت الاتفاقيات الدولية نفس الأفعال تقريباً؛ حيث وبالرجوع على سبيل المثال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فقد جرّمت رشوة الموظفين العموميين في نص المادتين 15 و16، واختلاس الأموال العمومية في نص المادة 17، المتاجرة بالنفوذ في نص المادة 18، إساءة استغلال الوظائف في نص المادة 19، الإثراء غير المشروع في نص المادة 20، الرشوة والاختلاس في القطاع الخاص، المادتين 21 و22، وغسل العائدات الإجرامية في نص المادة 23. وهي نفس الأفعال جرّمتها الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، في نص المادة الرابعة منها؛ لكن هناك أفعال أخرى أغفلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عن تجريمها، للتفصيل أكثر، أنظر: محمد عبد المجيد إسماعيل، تأملات في العقود الدولية وأثر العولمة على العقد الدولية مع دراسة نقدية، تحليلية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ونظرات في قانون المناقصة والمزايدات المصري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010، ص. ص 368–370.

[535]– أساليب الضغط معروفة بالاسم الإنجليزي LE LOBBYING، للتفصيل أكثر، أنظر:

CLAMEN Michel, « Lobbying : de l'histoire au métier », Revue Géoéconomie, n° 72, 2014, pp. 167 et 168.

[536]– هناك فرق بين استغلال النفوذ أو المتاجرة بالنفوذ وأساليب الضغط من أجل استغلال النفوذ، فالأول يعتبر جريمة وفق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (المادة 18)، واتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد (المادة الرابعة فقرة و)، الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في نص المادة الرابعة؛ بينما أساليب الضغط فلا يُعتبر سلوك إجرامي، وفق أحام الاتفاقيات الدولية وحتى وفق القوانين الداخلية، باستثناء القانون الفرنسي الجديد الصادر في 09 ديسمبر سنة 2016، والذي يتعلق بالشفافية ومكافحة الفساد وتطوير الحياة الاقتصادية، والذي ألزم ضرورة وضوح العلاقة الموجودة بين ممثلي المصالح، (وهم الأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون الخاص، المؤسسات العمومية أو التجمعات العمومية التي تمارس نشاطاً صناعياً أو تجارياً)، والسلُطات العامة (وهم أعضاء الحكومة، نواب البرلمان، مساعدي رئيس الجمهورية...)، فيُمكن لممثّلي المصالح الضغط على السلطات العامة من أجل الحصول على منفعة خاصة غير مشروعة، للمزيد من التفصيل أنظر:

- Art. 25, de la loi n°2016-1691 du 09 décembre 2016, Op.cit.

[537]- Si le lobbying vise à influencer le décideur, la corruption vise à le contrôler. Tous deux ont un commun de chercher à faire valoir des intérêts particuliers dans le processus décisionnel. Voir pour plus de détail : SOURICE Benjamin, « Lobbying et corruption, les deux faces de la capture du pouvoir », Hermès La Revue, n°03, 2015, p. 81.

تتحقق مصالح عديدة أثناء ممارسة الشركات العالمية الضغط على إطارات الدول، فتُساهم بصفة غير رسمية في القرارات التي يمكن أن تُتّخذ سواءً لصالحها، أو ضد منافسيها، إقامة علاقات جيدة مع الأشخاص الذين يخدمون مصالحها، المشاركة عن طريق أساليب الضغط من أجل تعديل نصوص قانونية أو تبّني نصوص جديدة تسمح لهذه الشركات الحصول أكثر على منافع تجارية ومالية[538]؛ وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك العديد من الأساليب التي تستعملها هذه الشركات لممارسة الضغوط، أهمها التمويل الخفي للأحزاب السياسية والحملات الانتخابية لأحزاب السلطة، تقديم هدايا للمسؤولين؛ ومهما يكون فكان من الأولى على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد أن تقوم بضبط علاقة الأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون الخاص، خاصة الشركات العالمية والسُلّطات العامة[539].

[538]– لا يمكن حصر طبيعة المصالح التي يمكن الاستفادة منها عند ممارسة أساليب الضغط، وهناك العديد من الأمثلة عن ذلك، ففي 14 سبتمبر سنة 2012، قامت الحكومة الهندية بفتح مجال تجارة التجزئة للمستثمرين الأجانب، نتيجة ضغط الشركة الأمريكية WALMART وهي شركة متعددة الجنسيات مختصة في هذا المجال، للمزيد من التفصيل حول هذه القضية أنظر:

- LINGER Léo, Les THINK TANKS : Des idées au service de l'influence, 18 janvier 2017, in : http://www.cellie.fr/2017/01/18/les-think-tanks-des-idees-au-service-de-linfluence/ consulté le 16/06/2017.

[539]– عدم تجريم أساليب الضغط عائق أمام فعالية الآليات القانونية الدولية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، وهذا ما دعت إليه منظمة الشفافية الدولية في تقريرها حول تأطير أساليب الضغط في أوروبا، الصادر في 09 ديسمبر سنة 2015؛ حيث سجّلت بأن كل الدول الأوروبية والمؤسسات الأوروبية ليس لها إطار قانوني فعّال في مواجهة الجماعات الضاغطة؛ يمكن الاطلاع على هذا التقرير:

- Rapport de Transparency International sur l'encadrement des pratiques de lobbying en Europe, publié le 09 décembre 2015, in : http://www.hatvp.fr/la-thematheque/rapport-de-transparency-international-sur-lencadrement-des-pratiques-de-lobbying-en-europe/ consulté le 16/06/2017.

– يتعيّن ابراز أنّ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أشارت في العديد من المناسبات إلى تأثير جماعات الضغط على فعالية القرارات الإدارية، وهي في الحقيقة إشكالية لمواجهة فعالة للفساد الاقتصادي الدولي، للتفصيل أكثر، أنظر:

- ROBERT Cécile, « La politique européenne de transparence (2005-2016) : De la contestation à la consécration de lobbying », Revue Gouvernement et Action Publique, n°1, 2017, p.14.
- DELERIVE Hubert, La prévention du trafic d'influence et de la corruption en matière de lobbying, Master 2 en droit des affaires, Université Panthéon-Assas, Paris II, 2015, pp. 17 et 18.

2–إغفال تجريم المدفوعات التسهيلية

تُعدّ المدفوعات التسهيلية[540] من بين الأفعال التي تفلتُ من نطاق التجريم في ظل أحكام الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد[541]، فغالباً ما يُتم دفع مبالغ مالية من طرف الشركات لحثّ بعض الموظفين القيام بعملهم والتسريع في مختلف الإجراءات، كالحصول مثلاً على رخص البناء، الحصول على التأشيرات، خاصة في الدول النامية؛ بحيث تلجأ دائماً الشركات التجارية إلى دفع أموال لموظفي الجمارك من أجل التسريع في آلية الجمركة، دفع أموال من أجل تسوية الوضعية الجبائية للشركة[542].

تُعتبر المدفوعات التسهيلية عائقاً حقيقياً أمام تكريس فعالية الاتفاقيات الدولية في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي؛ بحيث تُثير إشكالية عدم نزاهة وشفافية المعاملات الاقتصادية الدولية، وفي الكثير من الأحيان تُقدّم رشاوي تحت غطاء المدفوعات التسهيلية، نظراً للمبالغ الكبيرة التي يُتم دفعها، وهذا ما يؤدي لا محلة إلى الإفلات من أحكام الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد.

[540]- Les paiements de facilitation sont des sommes versées à des fonctionnaires en vue d'accélérer l'exécution d'une action de routine. Voir pour plus de détails : BAH Saliou, l'effectivité des conventions anti-corruption internationales, Op.cit, p. 158.

[541]– تجدر الإشارة في هذا الصدّد إلى أنّ هناك بعض الدول التي جرّمت المدفوعات التسهيلية، واعتبارها مزية غير مستحقة، كما هو الحال في القانون البريطاني المتعلق بمكافحة الفساد لسنة 2010، للمزيد من المعلومات أنظر:

- Loi Anglaise sur la lutte contre la corruption, Bribery Act 2010, in : http://www.legislation.gov.uk/ukpga/2010/23/pdfs/ukpga_20100023_en.pdf consulté le 17/06/2017.

[542]- Voir pour plus de détails : MONTIGNY Philippe, « De la corruption à l'extorsion, essai de typologie », in La corruption un risque actuel pour les entreprises, Les Hors-séries de Secure Finance, Paris, 2006, p. 52.

ثالثاً: في مجال مسؤولية الشخص المعنوي

تُثير مسؤولية الأشخاص المعنوية عدّة إشكالات في أحكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد[543]؛ ومن بين هذه الإشكالات نجد غموض في طبيعة مسؤولية الأشخاص المعنوية (1)، وكذا عدم التحديد الدقيق لمضمون مسؤولية الأشخاص المعنوية (2).

1–غموض في طبيعة مسؤولية الأشخاص المعنوية

يطرح بصدّد طبيعة مسؤولية الأشخاص المعنوية تساؤل حول نوع المسؤولية المُطبّقة على الشركات المُتبعّة في قضايا الفساد الاقتصادي الدولي؟ فهناك نوعين من المسؤولية، مسؤولية جزائية، ومسؤولية غير جزائية؛ فعند التفحُص في أحكام الاتفاقيات الدولية، هذه الأخيرة لا تقصي إمكانية توقيع عقوبات ذات طبيعة اقتصادية، مدنية وإدارية[544] على الشركات الضالعة في قضايا الفساد؛ لكن لم يُتم تحديد لا أولوية العقوبات المُقرّرة على الأشخاص المعنوية، ولا طبيعتها.

يمكن تفسير هذا الغموض بتقديم فرضيتين، الفرضية الأولى تكمن في اعتبار المسؤولية غير الجنائية مُكّملة للمسؤولية الجنائية، في حين أنّ أغلبية الدول التي صادقت على هذه الاتفاقيات الدولية وضعت أسبقية العقوبات غير جنائية على العقوبات الجنائية. أما الفرضية الثانية والتي مفادُها اعتبار المسؤولية الجنائية كمسؤولية مُكّملة للمسؤولية غير جنائية، واعتبارها مسؤولية غير أساسية، يتناقض مع أهداف الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد، ويتناقض مع نص المادة 23 فقرة 2 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي تنص فيما يخص تبييض العائدات الاجرامية على أن: "...تدرج كل دولة طرف في عدد الجرائم الأصلية، كحد أدنى، مجموعة شاملة من الأفعال المُجرّمة وفقا لهذه الاتفاقية"؛ في هذا الصدّد

---

[543]– تُصّ جميع اتفاقيات مكافحة الفساد على المسؤولية الجزائية للأشخاص المعنوية، المادة 2 من اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، المادة 18 من الاتفاقية الجنائية لمكافحة الفساد للمجلس الأوروبي، المادة 4 من اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد، المادة 26 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 5 من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

[544]– هناك عدّة عقوبات ذات طبيعة اقتصادية، إدارية ومدنية، تُطبّق على الأشخاص المعنوية، من بينها: الاقصاء والمنع من المشاركة في الصفقات العمومية، الأخذ بعين الاعتبار خطر الفساد في برامج المساعدة الدولية، شفافية القواعد المحاسبية.

يجب اعتبار المسؤولية الجزائية والعقوبات الجزائية الأساس لضمان مكافحة فعّالة للفساد الاقتصادي الدولي.

إنّ عدم تحديد طبيعة ونوع المسؤولية المُقرّرة للأشخاص المعنوية بدقة في أحكام الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد، من شأنه أن يُشكّل عائقاً أساسياً في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي، لاسيّما أنّ هذه الاتفاقيات منّحت الفرصة للتشريعات الداخلية للدول في مخالفة الأهداف المرجُوّة منها[545].

2–عدم التحديد الدقيق لمضمون مسؤولية الأشخاص المعنوية

تُعتبر المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي والمنصوص عليها في أحكام الاتفاقيات الدولية غير كاملة؛ بحيث تتميّز العقوبات المقرّرة للشخص المعنوي بعدم الفعّالية وعدم تجاوّبها وتطابقها مع أحد المبادئ الأساسية لاتفاقيات مكافحة الفساد، والتي دعّت إلى ضرورة تطبيق عقوبات جنائية فعّالة، ومتناسقة ورادعة[546]. يتضح قصور أحكام الاتفاقيات الدولية في مجال المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي في عدم تحديد العقوبات المطّبقة على الأشخاص الطبيعية المُمثّلة للشخص المعنوي، وتمييّزها عن تلك المُقرّرة للشخص المعنوي[547]؛ بحيث عدم النص

[545]– تهدف جميع الاتفاقيات الدولية إلى تجريم الفساد، وضرورة توقيع عقوبات صارمة عن كل مخالفة لتدابير مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي. وتجدر الإشارة إلى أنّ العديد من الدول تضع العقوبات الجزائية بعد العقوبات الاقتصادية والإدارية والمدنية، إلاّ التشريع البولوني، الذي ينص صراحةً على أولوية العقوبات الجزائية على العقوبات الأخرى.
« La responsabilité des personnes morales découlant de la loi sur la concurrence déloyale est liée aux poursuites pénales à l'encontre de la personne physique concernée ». Voir pour plus de détails : O.C.D.E, Pologne, examen de l'application de la convention et de la recommandation de 1997, 2001, in : www.oecd.org/fr/investissement/anti-corruption/.../2021111.pdf consulté le 18/06/2017.

[546]– تنّص جميع الاتفاقيات الدولية على ضرورة توقيع عقوبات جنائية فعّالة ومتناسقة ورادعة بصفة صريحة، باستثناء اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، التي اكتفت في نص المادة الأولى منها على مصطلح "...أي عقوبة..."

[547]– لم تتضمن أحكام الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد مسؤولية الأشخاص الطبيعية المُمّثّلة للشخص المعنوي، هذا ما يفتح المجال للتشريعات الداخلية للدول في مخالفة الأهداف المرجوّة من هذه الاتفاقيات، وهذا باستثناء الاتفاقية الجنائية لمكافحة الفساد التي أشارت إلى مسؤولية ممثل الشخص المعنوي، دون الإشارة إلى العقوبات المقرّرة، في نص المادة 18 من هذه الاتفاقية:
« Chaque partie adopte les mesures législative et autres qui se révèlent nécessaires pour s'assurer que les personnes morales puissent être tenues pour responsables des infractions de corruption active, de trafic d'influence et de blanchiment de capitaux établies en vertu de la

على هذه العقوبات يُشكل عائقاً هاماً في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، لاسيّما في مجال عدم الانسجام بين القوانين الداخلية للدول، على أساس أنّ هذه الاتفاقيات الدولية تركّت الحرية للدول في توقيع العقوبات اللازمة[548]، ومن جهة أخرى، يُشكّل عدم وجود مثل هذه العقوبات ضمن أحكام الاتفاقيات الدولية عائق في تجسيد التعاون الدولي الفعّال[549].

الفرع الثاني

صعوبة تنفيذ أحكام الاتفاقيات الدولية

تجسيد فعالية أي نظام قانوني مرهون بمدى وجود تطبيق حقيقي لنصوصه وفعلية أحكامه، وبما أنّ الدول نجحت إلى حد ما في تكريس فعالية نصوصها القانونية الداخلية، فإنّ المجتمع الدولي لقي صعوبات كبيرة في تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد[550]، وهذا ما يُشكّل عائقاً في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي، هذه الصعوبة راجعة أساساً إلى غياب متابعة فعّالة في تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية (أولاً)، وكذا إلى عدم فعالية آلية تسوية النزاعات المتعلقة بتنفيذ أحكامها(ثانياً).

أولاً: غياب متابعة فعّالة في تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية

يُشكّل غياب أساليب المتابعة والرقابة على تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية من العقبات الأساسية لعدم فعلية نصوص القانون الدولي عموماً[551]؛ إذ تتميّز اتفاقيات مكافحة الفساد بعدم المتابعة الفعّالة لضمان مكافحة ناجعة للفساد الاقتصادي الدولي، فغيابها راجع إلى مختلف

---

présente convention, lorsqu'elles sont commises pour leur compte par toute personne physique, agissant soit individuellement, soit en tant que membre d'un organe de la personne morale… ». Art. 18, de la convention pénale de Conseil de l'Europe sur la corruption, Op.cit.

[548]- Les textes internationaux de lutte contre la corruption abordent la question de la responsabilité des personnes morales de façon très ample, FITZGERALD Philip, Op.cit, p. 159.

[549]– خاصة في مجال المصادرة وتسليم المجرمين.

[550] - « Les systèmes juridiques internes où existe l'Etat de droit, connaissent une autorité centrale de poursuites qui met en œuvre la loi ; ce n'est pas le cas du droit international qui n'est pas en mesure de garantir l'efficacité de l'application des normes », FITZGERALD Philip, Op.cit, p. 321.

[551]– للتفصيل أكثر، أنظر: مصطفى محمد محمود عبد الكريم، اتفاقية مكافحة الفساد، نفاذ وتطبيق اتفاقية مكافحة الفساد في القانون الداخلي وأثرها في مكافحة الفاسدين واسترداد الأموال، دار الفكر والقانون، المنصورة، 2012، ص 121.

الإشكالات التي تعترض تنفيذ وتطبيق أحكام الاتفاقيات (1)، وكذا إلى ضعف أساليب متابعتها(2).

1–إشكالات تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية

يعترض فعّالية تطبيق أحكام اتفاقيات مكافحة الفساد عدّة إشكالات قانونية، تطبيقية، وأخرى يمكن وصفها بالمعنوية؛ بحيث تُشكّل صعوبة تطبيق أحكام القانون الدولي بصفة عامة إحدى العقبات الأساسية لضمان نجاعة الاتفاقيات الدولية في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي، ويتّضح ذلك من خلال اعتبار القانون الاتفاقي ذو طبيعة إرادية[552]، وهو عكس القانون الوطني الذي يتمتع بخاصية الإلزامية والتي يُصاحبها جزاء توقعه سلطة مختصة عند مخالفة أحكام القانون الداخلي[553].

يتميّز القانون الدولي بعدم وجود سلطة عليا تتكفل بتجسيد وتطبيق أحكامه، بالرغم من وجود عدّة منظمات دولية حكومية تسهر على احترام نصوص القانون الدولي[554]، ووجود محكمة العدل الدولية[555]، التي لا يمكن مقارنتها بالمحاكم الوطنية لعدم اختصاصها وقُدرتها على تنفيذ قرارتها، هذا ما يجعل من أحكام الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الفساد مُجرّدة من قُوّتها الإلزامية في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي، وهذا لعدم وجود إرادة سياسية حقيقية للدول

[552]- Chaque Etat prend le soin de choisir la solution la plus convenable pour assurer le respect des traités internationaux. Voir pour plus de détails : REUTER Paul, Introduction au droit des traités, PUF, Paris, 1985, pp. 25-28.

[553]– لا يمكن في القانون الداخلي للشخص أن يُقرّر الأحكام التي يجب احترامها والتي لا يجب احترامها، للتفصيل أكثر، راجع:

- FITZGERALD Philip, Op.cit, p. 323.

[554]– وهو الهدف الذي تصبو إليه منظمة الأمم المتحدة.

[555]– محكمة العدل الدولية هي الهيئة القضائية الرئيسية بالأمم المتحدة. وتتولى المحكمة الفصل طبقا لأحكام القانون الدولي في النزاعات القانونية التي تنشأ بين الدول، وتقديم الفتاوى بشأن المسائل القانونية التي قد تحيلها إليها هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. للمزيد من التفصيل أنظر الموقع الرسمي للمحكمة:
http://www.icj-cij.org/homepage/ar / consulté le 20/06/2017.

في تنفيذ وتطبيق صارم لنصوص الاتفاقيات الدولية[556]، فإذا كان هناك تطبيق لبعض الأحكام فهذا راجع أساساً للمصلحة الخاصة التي يمكن للدول الاستفادة منها[557].

2–ضعف أساليب متابعة تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية

تهدف أساليب متابعة تطبيق أحكام اتفاقيات مكافحة الفساد إلى ضمان احترام الدول الأعضاء لمختلف بنودها، وأخذها بعين الاعتبار في قوانينها الداخلية، لكن ضعف هذه الأساليب من شأنه أن يُفرغ من الزامية الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الفساد سواءً ذات البعد الدولي (أ) أو الإقليمي (ب).

أ–في الاتفاقيات ذات البعد الدولي

إنّ إقرار أساليب متابعة تطبيق أحكام اتفاقيات مكافحة الفساد من شأنه أن يضمن فعالية نصوصها والرقابة في نفس الوقت على مدى احترام الدول لها؛ فقصور هذه الأساليب يجعل من هذه الاتفاقيات مجرد توصيات وإعلانات دولية لا ترقي أحكامها إلى الدرجة التقريرية وهذا ما يتبيّن من خلال تناول كل من اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب (أ–1)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (أ–2).

أ–1: اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب

دعّت اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في نص المادة 12 منها على أنّه: "تتعاون الأطراف على تنفيذ برنامج للمتابعة المنهجية لرصد التنفيذ الكامل لهذه الاتفاقية والتشجيع عليه...يُجرى هذا في إطار فريق العمل المعني بالرشوة في المعاملات التجارية الدولية التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وفقاً لاختصاصه..."[558].

---

[556]– يُمكن تفسير عدم وجود إرادة سياسية حقيقية للدول في تنفيذ أحكام الاتفاقيات الدولية على أساس أنّ تطبيقها في اعتقاد الدول يمُس المنافسة النزيهة في العلاقات الاقتصادية الدولية؛ بحيث كل دولة تسعى لحماية شركاتها من المنافسة غير النزيهة، وتتماطل في تقييّدها بموجب أحكام الاتفاقيات الدولية.

[557]- « C'est l'intérêt des seuls Etats les plus puissants qui décident de l'existence même des textes internationaux et leur mise en œuvre », FITZGERALD Philip, Op.cit, p. 325.

[558]– المادة 12 من اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، المرجع السابق.

يُمثل فريق العمل المعني بالرشوة في المعاملات التجارية الدولية، إحدى الآليات الهامة لمتابعة تنفيذ أحكام اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والرقابة على مدى التزام الدول بذلك[559]، لكن ما يحُدّ من فعالية هذه الآلية هو اقتصاره على بعض الدول فقط[560]، أي أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. كما أنّه لا يملك صلاحية الضغط على الدول التي لم تحترم التدابير الواردة في الاتفاقية، وله فقط اختصاص تقديم اقتراحات لمساعدة الدول في تنفيذ أحكام اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

أ–2: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

يحتاج لضمان ترجمة الالتزامات والتدابير التي أتّت بها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى أفعال، تكريس آلية متابعة مدى التقدُم الذي تُحرزه الدول لتنفيذ بنود الاتفاقية[561]، هذه الآلية التي تنص عليها المادة 63 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[562]، والتي تتمثل في مؤتمر الدول الأطراف؛ بحيث يعود له صلاحية إنشاء هيئة مناسبة للمساعدة على تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعّالاً[563].

---

[559]- يقوم فريق العمل المعني بالرشوة بإعداد تقرير عام لكل دولة عضو صادقت على الاتفاقية بخصوص مدى ملائمة إطارها القانوني الداخلي لأحكام الاتفاقية، ثم يقوم خبراء أحد الدول الأعضاء التي صادقت من قبل على الاتفاقية بمناقشة هذا التقرير مع الدولة التي تريد الانضمام لهذه الاتفاقية، وتكون المناقشة في إطار فريق العمل التابع للمنظمة من أجل التقييم والرقابة على مدى احترام هذه الدولة لالتزاماتها. للمزيد من المعلومات أنظر:

- PIETH Mark, « Dix ans de lutte contre la corruption transnationale », Op.cit.

[560]– تضّم الاتفاقية 41 دولة منها 35 دولة عضو دائم في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، و6 دول غير أعضاء في المنظمة (بلغاريا، البرازيل، جنوب إفريقيا، الأرجنتين، روسيا، كولمبيا).

[561]- « Selon Transparency International, une mise en œuvre efficace de la convention des nations unies contre la corruption, pourrait réduire la corruption de manière importante au niveau mondial. Dans l'absence de mise en œuvre appropriée le risque est de voir ce texte perdre sa crédibilité ». FITZGERALD Philip, Op.cit, p. 361.

[562]– " يُنشأ بمقتضى هذا الصك مؤتمر للدول الأطراف في الاتفاقية من أجل تحسين قدرة الدول الأطراف وتعاونها على تحقيق الأهداف المُبيّنة في هذه الاتفاقية ومن أجل تشجيع تنفيذها واستعراضه، ...يُنشئ مؤتمر الدول الأطراف، إذا ما رأى ضرورة لذلك، أي آلية أو هيئة مناسبة للمساعدة على تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعّالاً"، المادة 63 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

[563]– دخلت اتفاقية الأمم المتحدة حيز التنفيذ في ديسمبر سنة 2005، إلاّ أنّ نُظُم متابعة ورقابة مدى تطبيق الاتفاقية لم يبدأ إلى بعد الاجتماع الأول لمؤتمر الدول الأطراف الذي تمّ عقده في ديسمبر سنة 2006، للمزيد من التفصيل أنظر:

نتّج عن مؤتمر دول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في دورته الثالثة، والتي انعقدت بالدوحة (قطر)، ما بين 09 إلى 13 سبتمبر سنة 2009، تبّني قرار انشاء آلية لمتابعة تطبيق هذه اتفاقية، وبموجبه تمّ احداث فريق العمل الخاص بمتابعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[564]. جاء انشاء هذا الفريق تطبيقاً لأحكام الفقرة السابعة من المادة 63 من الاتفاقية، والذي يعمل تحت سلطة مؤتمر دول الأطراف، ويختص بالإشراف والرقابة على عملية تطبيق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة، وهذا من أجل دراسة الإشكالات والعوائق التي تحُل دون ضمان تطبيق فعّال لبنودها، وتقديم التوصيات اللازمة والحلول الضرورية لمساعدة الدول في تجسيد أحكامها في قوانينها الداخلية[565].

يتضح من خلال التمعن في نص المادة 63 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أنّ آلية رقابة ومتابعة تطبيق وتنفيذ أحكام الاتفاقية تعتريها جملة من العقبات التي تحُد من فعاليتها في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي؛ بحيث تركت هذه الاتفاقية الحرية للدول في تحديد مجال تطبيق أحكامها في قوانينها الداخلية؛ وكذا قصور آلية المتابعة في الرقابة على

منظمة الشفافية الدولية، اتفاقيات مكافحة الفساد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: دور المجتمع المدني في إنجاح الاتفاقيات، المرجع السابق، ص 111.

[564]– هناك جملة من المبادئ التي يتعيّن على فريق العمل الخاص بمتابعة تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد احترامها، من بينها: أن يكون العمل الذي يقوم به على درجة عالية من الشفافية، وأن يكون فعّال، ويتسم بالحياد، وكذلك ضرورة مساعدة الدول في تنفيذ وتطبيق أحكام الاتفاقية، ومرونته في التقارير التي يقوم بإعدادها، للتفصيل أكثر، أنظر:

- Office des Nations Unies Contre la Drogue et le Crime, Mécanisme d'examen de l'application de la convention des Nations Unies contre la corruption, document de base, Nations Unies, New York, 2011, p. 05.

[565]– تجدر الإشارة في هذا الصدّد إلى أنّ مؤتمر دول الأطراف هو الذي يُحدّد مختلف الاستراتيجيات والأولويات التي تتعلق بعملية الرقابة والمتابعة، أنظر في هذا الشأن:

- FITZGERALD Philip, Op.cit, p. 363.
- Office des Nations Unies Contre la Drogue et le Crime, Mécanisme d'examen de l'application de la convention des nations unies contre la corruption, document de base, Op.cit, p. 06.

المستندات فقط دون إمكانية الرقابة الميدانية[566]، وهذا ما يُشكّل حدّاً كبيراً في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي[567].

ب–في الاتفاقيات ذات البعد الاقليمي

سجّلت آليات المتابعة والرقابة على تطبيق أحكام الاتفاقيات الإقليمية المعنية بمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي عدّة نقائص؛ والتي تظهر بوضوح من خلال دراستها في اتفاقية منظمة الدول الأمريكية لمكافحة الفساد (ب–1)، وفي اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته (ب–2)، وكذا في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد (ب–3).

ب–1: اتفاقية منظمة الدول الأمريكية لمكافحة الفساد

أقرّت اتفاقية الدول الأمريكية لمكافحة الفساد بعد دخولها حيز النفاذ[568]، انشاء آلية لمتابعة تنفيذ أحكامها، وذلك بمناسبة انعقاد المؤتمر الأول للدول الأعضاء في الاتفاقية، سنة 2001[569].

تهدف آلية متابعة اتفاقية منظمة الدول الأمريكية لمكافحة الفساد إلى ترقية تنفيذ أحكامها، والمشاركة في تحقيق أهدافها. كما تضمن متابعة مدى احترام الدول الأعضاء لالتزاماتهم في مجال مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، ضف إلى ذلك، تبسيط إجراءات

---

[566]– قامت دولة النرويج عند بداية المفاوضات المتعلقة بإعداد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، باقتراح آلية فعّالة للرقابة على مدى التنفيذ الحقيقي لأحكام الاتفاقية، بتقرير إمكانية الرقابة الميدانية والوقوف على مدى تجسيد كل تدابير الاتفاقية في القوانين الداخلية للدول وانشاء هيئات خاصة فعّالة لمكافحة الفساد، لكن لم يُتم قبول وادراج هذا الاقتراح عند تحرير الاتفاقية، راجع:

- FITZGERALD Philip, Op.cit, p. 361.

[567]– سيُتّم إبراز عدم وجود رقابة على مدى الأخذ الحقيقي والتطبيقي لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في القوانين الداخلية للدول، في المطلب الثاني من هذا المبحث.

[568]– دخلت اتفاقية الدول الأمريكية حيّز النفاذ في 06 مارس سنة 1997، أي بعد سنة من اعتمادها، وعند التفحص في نصوص الاتفاقية، يتضح أنّه لم يتم الإشارة إلى أي آلية أو إجراء من أجل متابعة ورقابة تنفيذ وتطبيق أحكام هذه الاتفاقية.

[569]- Première Conférence des Etats Parties à la Convention Interaméricaine Contre la Corruption, Document de Buenos Aires sur le mécanisme de suivi de la mise en œuvre de la convention interaméricaine contre la corruption, Buenos Aires, Argentine, 2001, in: www.oas.org/juridico/PDFs/doc_buenos_aires_fr.pdf consulté le 22/06/2017.

التعاون بين الدول الأعضاء لضمان مواجهة فعّالة للفساد الاقتصادي الدولي[570]، وتتكون هذه الآلية من جميع أعضاء الاتفاقية، مع ضرورة التمتع بالحياد والموضوعية أثناء ممارسة المتابعة والرقابة على تنفيذ أحكامها؛ بحيث تكون المتابعة عن طريق جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بتطبيق أحكام هذه الاتفاقية، وهذا من قِبل الخبراء، واعداد تقرير عن كل دولة عضو فيها، يتضمن مدى التقدم في الأخذ بالتدابير التي جاءت بها اتفاقية منظمة الدول الأمريكية لمكافحة الفساد.

يتبيّن عدم فعالية آلية متابعة تطبيق أحكام اتفاقية منظمة الدول الأمريكية لمكافحة الفساد في ضمان تنفيذ صارم لبنودها، وفي مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي، الأمر الذي يظهر من خلال منح حرية مُطلقة للدول الأعضاء في تطبيق أحكام الاتفاقية؛ بحيث الاختصاصات الممنوحة لآلية المتابعة مقيّدة بشرط احترام سيادة الدول، وضرورة احترام الدستور والمبادئ الأساسية للنظام القانوني للدول الأطراف[571]. كما أن المتابعة والرقابة التي تُتوّج بإعداد تقرير حول دولة طرف في الاتفاقية، لا يتمتع بأي الزامية قانونية، بل مجرد توصيات[572]، ولا يمكن فرض أي ضغط أو جزاء على الدولة المعنية في حالة عدم تطبيق أحكام اتفاقية منظمة الدول الأمريكية لمكافحة الفساد.

---

[570]- Le mécanisme de suivi des engagements assumés par les Etats parties à la convention sera appliqué dans le cadre des buts et principes, consacrés dans la charte de l'Organisation des Etats Américains. Voir pour plus de détails : Première Conférence des Etats Parties à la Convention Interaméricaine Contre la Corruption, Op.cit, p. 2.

[571]- « ….Les attributions de ce mécanisme et les procédures qu'il emploi doivent tenir compte des principes de souveraineté, de non-intervention et d'égalité juridique des Etats parties, ainsi que de la nécessité de respecter la constitution et les principes fondamentaux du régime juridique de chaque Etat partie », Première conférence des Etats parties à la convention interaméricaine contre la corruption, Op.cit, p. 3.

[572]- Le mécanisme de suivi émet des recommandations qui ne sont pas contraignantes pour les Etats, lesquels ont le choix de le suivre ou non. De plus, la mise en œuvre de ces recommandations finales ne fait pas l'objet d'un processus formel de suivi et ne peut faire l'objet de sanction, en cas de non-respect. Voir : HANSBURY Elise et DUHAIME Bernard, « Les enjeux de la corruption sur le continent américain : une réflexion sur le rôle du système interaméricain de protection des droits humains dans la consolidation des politiques de lutte contre la corruption », Annuaire Canadien de Droit International, volume 52, octobre 2015, p. 100.

ب–2: اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته

تنص المادة 22 من اتفاقية الاتحاد الافريقي لمكافحة الفساد على تكريس آلية لمتابعة تطبيق وتنفيذ أحكامها[573]، والتي جُسدّت بإنشاء مجلس استشاري حول الفساد داخل الاتحاد الإفريقي[574] من أجل تقديم التقارير بانتظام إلى المجلس التنفيذي للاتحاد الافريقي حول التقدُم الذي تُحرزه كل دولة طرف في الامتثال لأحكام الاتفاقية. كما يقوم المجلس بجمع المعلومات وتحليل سلوك وتصرفات الشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل في افريقيا، ونشر هذه المعلومات بين السلطات الوطنية، هذا إلى جانب اختصاصات استشارية أخرى يقوم بها المجلس.

تجدر الملاحظة إلى أنّ الدُول الأطراف في اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد مُلزمة بإبلاغ المجلس في غضون سنة من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، بالتقدم المُحرز في تنفيذها، وبعد ذلك، تكفل كل دولة طرف من خلال إجراءاتها ذات الصلة، قيام السلطات أو الوكالات الوطنية لمكافحة الفساد بتقديم التقارير إلى المجلس مرة كل سنة على الأقل قبل انعقاد الدورات العادية لأجهزة توجيه السياسات في الاتحاد الافريقي[575]؛ لكن ليس هناك أيّة إشارة للجزاء المترتب عن عدم قيام الدول أو أحد أجهزتها بإبلاغ المجلس بالتقدم الذي تُحرزه في مجال تطبيق وتنفيذ أحكام اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد، هذا ما يعتبر حدًا لفعالية نصوصها في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي.

---

[573]– تنص المادة 22 من اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد، السالفة الذكر، على أنّه: "يتم انشاء مجلس استشاري حول الفساد داخل الاتحاد الافريقي. يتكون المجلس من 11 عضوا ينتخبهم المجلس التنفيذي للاتحاد الافريقي..."

[574]– تمّ انشاء هذا المجلس تطبيقاً لنص المادة 22 من اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد، في سنة 2009، وتعيين أعضاء المجلس لمدة سنتين، ما بين سنة 2009 إلى سنة 2011، للمزيد من التفصيل، أنظر:

- Union Africaine, Conseil Consultatif de l'Union Africaine sur la Corruption, plan stratégique 2011-2015, Addis Ababa, Ethiopie, juin 2011, in : www.auanticorruption.org/.../AU_ABC_Strategic_Plan_2011_2015_Francaise.docx consulté le 23/06/2017.

[575]– الفقرة الأخيرة من المادة 22، من اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد، المرجع السابق.

يلعب المجلس الاستشاري في متابعة تنفيذ اتفاقية أحكام الاتحاد الافريقي لمنع الفساد دوراً تزيّنياً، يتجلى ذلك بوضوح في عدم إمكانية متابعة تطبيق أحكام الاتفاقية نظراً للاختصاصات المُتعدّدة التي يتمتع بها؛ في حين أنّ العهدة في المجلس لا تتجاوز سنتين، فلا يمكن ممارسة كل هذه المهام المُخوّلة لع في ظرف سنتين[576]؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أنّ هناك العديد من الدول الافريقية التي لم تصادق على اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد[577]، وحتى الدول التي صادقت عليها، بعضها تأخر عن الأخذ بأحكامها والبعض الأخر لم تقم بصياغة أحكام الاتفاقية في قوانينها الداخلية.

يتأكّد عدم احترام الدول الأعضاء في اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد لبنود هذه الأخيرة من خلال تقرير مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية لسنة 2017؛ حيث احتلت كل هذه الدول المراتب الأخيرة في مكافحة الفساد[578]، هذا إن دلّ على شيء، إنمّا يدُل على عدم وجود تطبيق حقيقي لأحكام اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد. هذا ما يُبيّن أيضاً عن غياب إرادة سياسية للدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي لتنفيذ أحكام اتفاقية منع الفساد، هو عدم إمكانية المجلس الاستشاري إصدار تقرير عن نشاطه ونشره، ولا يملك أيّة سلطة تقريرية في مواجهة الدول التي أخلّت بالتزاماتها المُنبثقة عن انضمامها إلى اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد.

ب–3: الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

أعطت الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في نص المادة 33 منها لمؤتمر الدول الأطراف، صلاحية تحسين قدرة الدول الأطراف وتعاونها على تحقيق الأهداف المُبّينة في هذه

---

[576]- « Le mandat de deux ans des membres du conseil est trop court, pour permettre d'assurer la continuité de la vision commune, en ce qui concerne l'exécution du mandat du conseil ». Union Africaine, Conseil Consultatif de l'Union Africaine sur la Corruption, plan stratégique, Op.cit, p. 20.

[577]– إلى غاية سنة 2011، صادقت 31 دولة على اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد؛ في حين هناك 55 دولة عضو في الاتحاد الافريقي، أنظر في هذا الشأن، الموقع:
https://www.au.int/web/fr/memberstates consulté le 24/06/2017.

[578]– راجع، منظمة الشفافية الدولية، تقرير مؤشر مدركات الفساد لسنة 2017، المرجع السابق.

الاتفاقية[579]، وكذا من أجل تشجيع تنفيذها والالتزام بأحكامها؛ على أن يتولى الأمين العام لجامعة الدولة العربية الدعوة لعقد مؤتمر الدول الأطراف في موعد أقصاه سنة واحدة بعد بدء نفاذ هذه الاتفاقية؛ وبعد ذلك، تُعقد اجتماعات منتظمة لمؤتمر الدول الأطراف وفقًا للنظام الداخلي الذي يعتمده[580].

يهدف مؤتمر الدول الأطراف لاستعراض تنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد من جانب الدول الأطراف فيها، وتقديم توصيات لتطوير أحكامها وتحسين تنفيذها وتذليل الصعاب التي تواجه التطبيق الحقيقي لهذه الاتفاقية، ضف إلى ذلك إنشاء الآليات الضرورية والنظر في مسألة التعاون مع المنظمات والأجهزة الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة. وأخذ العلم باحتياجات الدول الأطراف من المساعدة التقنية فيما يتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية والتوصية بما قد يراه ضروريًا من إجراءات في هذا الشأن، وعلى كل دولة طرف تزويد الدول الأطراف بمعلومات عن برامجها وخططها وممارساتها، وكذلك عن تدابيرها التشريعية والإدارية الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد[581].

يتبيّن من خلال اظهار دور مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، عدم وجود أي صرامة أو فعالية في تطبيق أحكام هذه الاتفاقية؛ بحيث تُركت الحرية للدول في استعراض تنفيذ الاتفاقية والصعوبات التي تواجهها، ولا يوجد أي التزام على الدول الأطراف في تنفيذ نصوص هذه الاتفاقية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فلم يتم احداث أيّة آلية تتكفل بالرقابة ومتابعة مدى احترام الدول الأطراف بالتزاماتهم الناتجة عن انضمامهم لهذه

---

[579]– تضمنت أهداف الاتفاقية المادة الثانية من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

[580]– تمّ عقد أول مؤتمر للدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، في ديسمبر سنة 2015، أي بعد سنتين من دخول الاتفاقية حيز النفاذ، وهذا بتاريخ 29 جوان سنة 2013، علماً أنّ المادة 33 من الاتفاقية السالفة الذكر، تُلزم الأمين العام لجامعة الدول العربية لعقد مؤتمر الأطراف في موعد أقصاه سنة واحدة بعد بدء نفاذ هذه الاتفاقية، للمزيد من المعلومات، أنظر: جامعة الدول العربية، انعقاد المؤتمر الأول للدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، منشور في موقع: http://www.lasportal.org/ar/news/Pages/NewsDetails.aspx?RID=590 consulté le 25/06/2017.

[581]– راجع المادة 33 من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

الاتفاقية[582]. كما يلاحظ أيضاً أنّ مؤتمر الأطراف ليس ملزم بإنشاء آلية لمتابعة تنفيذ الاتفاقية[583]، هذا ما يُبيّن عدم فعالية أحكام الاتفاقية العربية في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي، وكل نصوصها تقريباً مفروغة من الصبغة الإلزامية.

ثانياً: قصور آلية تسوية نزاعات تنفيذ أحكام الاتفاقيات الدولية

يختلف نظام أو آلية تسوية النزاعات بين مختلف الاتفاقيات المعنية بمكافحة الفساد، وهذا بمناسبة تنفيذ أحكامها من طرف الدول الأعضاء. لكن كل هذه الأنظمة الهادفة إلى تسوية النزاعات التي يُحتمل أن تطرأ بمناسبة تنفيذ أحكام الاتفاقيات تشترك في أنّ احداثها كان على ضوء أحكام القانون الدولي العام[584]، وهذا ما يثير جملة من الإشكالات التي تحُدّ من تنفيذ أحكامها اتفاقيات مكافحة الفساد (1). كما أنّ قصور آلية تسوية نزاعات تنفيذ أحكام هذه الاتفاقيات تعطل عملية مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي (2).

1–إشكالات تسوية نزاعات تنفيذ أحكام اتفاقيات مكافحة الفساد

تنص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على عرض أي نزاع ينشأ بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف بشأن تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها، وتتعذر تسويته عن طريق التفاوض في غضون فترة زمنية معقولة، على التحكيم بناء على طلب إحدى الدول الأطراف.

---

[582]– تمّ مؤخراً عقد الاجتماع الثاني للجنة المفتوحة العضوية من الخبراء الحكوميين في الدول العربية المنبثقة عن المؤتمر الأول للدول الأطراف في الاتفاقية، في 20 و21 مارس سنة 2017، وهذا من أجل مناقشة الآلية العربية الاسترشادية لإرجاع الممتلكات، والتصرف فيها، وكذا مناقشة مشروع الآلية العربية الاسترشادية لتنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه المناقشات لم تُسفر عن ميلاد هذه الآلية للرقابة على مدى تنفيذ أحكام الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، للمزيد من التفاصيل، أنظر: جامعة الدول العربية، اجتماع الخبراء المنبثقة عن مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، منشور في موقع:
http://www.lasportal.org/ar/news/Pages/NewsDetails.aspx?RID=1037 consulté le 26/06/2017.

[583]– "...يُنشئ مؤتمر الدول الأطراف، إذا ما رأى ضرورة لذلك، أي آلية أو هيئة مناسبة للمساعدة على تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً"، الفقرة الأخيرة من المادة 33 من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

[584]– في هذا الصدّد، لا تتمتع الآليات التي تهدف إلى تسوية النزاعات المتعلقة بتنفيذ أحكام الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد بأيّة خصوصية، فمجمل هذه الاتفاقيات لم تنشأ آلية خاصة بتسوية هذه النزاعات، بل أحالت إلى الآليات الكلاسيكية للقانون الدولي العام في تسوية النزاعات، سواء باللجوء إلى التحكيم، أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

وإذا لم تتمكن تلك الدول الأطراف، بعد ستة أشهر من تاريخ طلب التحكيم، من الاتفاق على تنظيم التحكيم، جاز لتلك الدول الأطراف أن تحيل النزاع إلى محكمة العدل الدولية بطلب يقدم وفقاً للنظام الأساسي للمحكمة[585].

تستدعي الإشارة إلى أنّ معظم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد تُقدم تقريباً نفس الحل عند وجود نزاع حول تطبيق أحكامها من طرف الدول الأطراف، مع اختلاف طفيف في الهيئات التي تضمن تسوية مثل هذه النزاعات[586].

2–تعطيل عملية مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

تطرح آلية تسوية نزاعات الدول الأطراف في اتفاقيات مكافحة الفساد عدّة إشكالات قانونية وعملية، من شأنها أن تجعل مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي أمراً صعباً، ويظهر ذلك جلّياً في الطابع الاختياري للدول في اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لتسوية النزاعات

---

[585]– المادة 66 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة، المرجع السابق.

[586]- L'article 12 de la convention anti-corruption de l'UE, Op.cit, stipule : « Tout différent entre les Etats membre relatif à l'interprétation ou à l'application de la présente convention qui n'a pu être résolu bilatéralement, doit, dans une première étape, être examiné au sein du conseil selon la procédure prévue au titre VI du traité sur l'Union Européenne, en vue d'une solution. A l'expiration d'un délai de six mois, si une solution n'a pu être trouvée, la Cour de justice des Communautés peut-être saisie par une partie au différend…. »

كما دعت الاتفاقية الجنائية لمكافحة الفساد للمجلس الأوروبي في نص المادة 40 منها، على تسوية منازعات الدول المتعلقة بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية، باللجوء إلى الحل الودي بحمل النزاع أمام اللجنة الأوروبية لمعالجة المشاكل الجنائية، أو أمام المحكمة التحكيمية، أو أمام محكمة العدل الدولية. نفس الحل تقريباً آتت بها الاتفاقية المدنية لمكافحة الفساد للمجلس الأوروبي، والتي حدّدت في المادة 21 منها على ضرورة تسوية النزاعات المتعلقة بتنفيذ أحكامها باللجوء إلى اللجنة الأوروبية للتعاون القانوني، أو إلى المحكمة التحكيمية، أو إلى محكمة العدل الدولية. للمزيد من التفصيل، أنظر كل من:

-Art. 40 de la convention anti-corruption pénale du Conseil de l'Europe, Op.cit.

- Art. 21 de la convention anti-corruption civile du Conseil de l'Europe, Op.cit.

بينما اكتفت كل من اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد بالسكوت حيّل تسوية نزاعات الدول الأطراف فيما يتعلق بتنفيذ وتفسير الأحكام الواردة فيها، لكن عند التمعن في نص المادة الأولى من اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد، يمكن تصور حلّ النزاع أمام مفوضية الاتحاد الافريقي، نفس الشيء بالنسبة للاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، التي أشارت إلى الجامعة العربية في نص المادة الأولى منها، لكن يبقى عدم تحديد كيفية تسوية مثل هذه النزاعات من شأنه أن يُعرقل عملية تنفيذ أحكام الاتفاقية وإمكانية انحرافها عن أهدافها والتي تكمن في مواجهة الفساد بفعالية، يكمن الاطلاع على: المادة الأولى من اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته، والمادة الأولى من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

المتعلقة بتنفيذ أحكام اتفاقيات مكافحة الفساد[587]، وهذ الطابع الاختياري الذي يجد أساسه في الدور الاستشاري الذي تلعبه محكمة العدل الدولية؛ بحيث ليس بإمكان هذه الأخيرة أن تُخطّر من تلقاء نفسها، باعتبارها هيئة قضائية غير جنائية وعدم وجود نيابة عامة، وهذا في الوقت الذي تعتبر هذه الصكوك الدولية نصوص جنائية[588]. كما لا يحق لغير الدول الأطراف في الاتفاقيات أن تخطر محكمة العدل الدولية عند وجود إشكالية في تنفيذ أو تفسير أحكام اتفاقيات مكافحة الفساد[589].

يُمكن إبداء ملاحظة فيما يخص تسوية النزاعات التي تطرأ بين الدول الأطراف في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد عند تنفيذ أحكامها، تتمثل في عدم وجود أي نظام أو آلية ذات طبيعة جنائية لحلها، علماً أن كل الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الفساد هي ذات طابع جنائي[590]، فعدم وجود آلية خاصة بتسوية نزاعات تنفيذ أحكام الاتفاقيات الدولية من شأنه أن يجعل من الآليات القانونية الدولية المعنية بمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي مجرد توصيات، لا ترقى إلى الطابع الالزامي والردعي[591].

---

[587]– ورد في كل الاتفاقيات الدولية مصطلح جواز عرض النزاع أمام محكمة العدل الدولية، وليس هناك أي التزام على ذلك.

[588]- « Cette espèce de la loi de la jungle en version « civilisée » n'est évidemment pas de nature à garantir la parfaite effectivité des normes anti-corruption internationales », BAH Saliou, l'effectivité des conventions anti-corruption internationales, Op.cit, p. 329.

[589]– في هذا الشأن، حبذا لو تمّ السماح للأشخاص الطبيعية أو المعنوية، أو تنظيمات المجتمع المدني من اخطار محكمة العدل الدولية عند وجود إشكالية تنفيذ أحكام الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد، وتجدر الإشارة إلى أنّ منظمة الشفافية الدولية باعتبارها من تنظيمات المجتمع المدني، تلعب دوراً كبيراً في تحليل أحكام هذه الاتفاقيات ومن ثمّة تقرير محاربة فعّالة للفساد الاقتصادي الدولي.

[590]– باستثناء الاتفاقية المدنية لمكافحة الفساد للمجلس الأوروبي.

[591]– إنّ انشاء هيئة قضائية دولية متخصصة في مكافحة الجرائم الاقتصادية الدولية السبيل الوحيد لضمان تطبيق صارم وفعّال للنصوص القانونية الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، وهذا الحل الذي يمكن تقاسمه مع أراء عدّة خبراء في هذا المجال، من بينهم:

- DORMOY DANIEL, La corruption et le droit international, Op.cit, pp. 192 et 193. FITZGERALD Philip, Op.cit, p. 388.

المطلب الثاني

غياب الانسجام بين الاتفاقيات الدولية والتشريعات الداخلية

يؤثر تعدُّد وتنوع النصوص الدولية المعنية بمكافحة الفساد على واقع التشريعات الوطنية التي تُنظّم وتُجرّم كل على طريقتها الخاصة الفساد الاقتصادي الدولي؛ ذلك يفرض ألاّ تكون هذه الصكوك الدولية مجرد إضافات أو توصيات، بل أداة لتوحيد وتقريب الأحكام القانونية القائمة سلّفاً من ناحية، واستحداث ما قد يكون ضرورياً من أحكام ونصوص جديدة لمواجهة تطور ظاهرة الفساد الاقتصادي الدولي من ناحية أخرى.

يظهر عند التمعُن في الأحكام الواردة في مجمل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد، ومقارنتها مع النصوص الوطنية للدول الأعضاء، أنّ هناك نوع من عدم الانسجام بين مختلف هذه الأحكام والذي يظهر في التدابير الواجب اتخاذها، سواءً الوقائية أو الردعية (الفرع الأول).

يرجع عدم انسجام تشريعات الدول مع أحكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد إلى وجدو عدّة عقبات قانونية وعملية، هذا الاختلاف في أحكام مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي من شأنه أن يحدّ من فعالية مواجهة هذه الظاهرة (الفرع الثاني).

الفرع الأول

مظاهر عدم الانسجام بين الاتفاقيات الدولية والتشريعات الداخلية

يُشكّل عدم الانسجام بين أحكام الاتفاقيات الدولية وتشريعات الداخلية للدول إحدى العقبات الأساسية التي تجعل من مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي مهمة صعبة، وفي هذه الحالة تثور قضية المواءمة التشريعية وأهمية تحديث بعض الجوانب والآليات القانونية في النظُم التشريعية من أجل تجسيد استراتيجية فعّالة لمكافحة الفساد[592]. إنّ ابراز مظاهر عدم

[592]- « La force d'une stratégie anticorruption réside dans le niveau de cohérence de ses composantes », GARZON César & HAFSI Taieb, « L'évaluation des stratégies de lutte contre la corruption », Revue Française de Gestion, n°175, 2007, p. 70.

الانسجام بين أحكام الاتفاقيات الدولية والتشريعات الداخلية للدول يكون من خلال المقارنة في التدابير الوقائية (أولاً)، والتدابير القمعية (ثانياً).

أولاً: في التدابير الوقائية

دعّت غالبية اتفاقيات مكافحة الفساد الدول الأطراف فيها إلى ضرورة اتخاذ تدابير فعّالة للوقاية من الفساد[593]، وتحث المادة الخامسة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[594] من كل الدول الأطراف أن تقوم، وفقاً للمبادئ القانونية لنُظمها القانونية، بوضع وتنفيذ أو ترسيخ سياسات فعّالة منسّقة لمكافحة الفساد. كما تسعى كل دولة طرف إلى إرساء وترويج ممارسات فعّالة تستهدف منع الفساد وتكريس الحكم الراشد[595]، ضف إلى ذلك ضرورة قيامها بكل اجراء لتقييّم دوري للصكوك القانونية والتدابير الإدارية ذات الصلة، بغية تقرير مدى كفايتها لمنع الفساد ومكافحته[596].

ينتج بالنظر وتحليل النصوص القانونية الوطنية، لاسيّما التشريع الجزائري، أنّ ليس هناك استجابة لنص المادة الخامسة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[597]، ومن ثمّة ضعف سياسة محاربة الفساد الاقتصادي الدولي، سواءً في حدود استقلالية الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته (1)، أو في مجال مدى تقرير حماية فعالة لمبلغي الفساد (2).

---

[593]– المادة 10 من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، المادة الخامسة من اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته.

[594]– يُتم مقارنة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مع التشريع الجزائري على أساس اعتبارّ اتفاقية الأمم المتحدة المعاهدة الأحداث على المستوى الدولي، وهي تُمثل نقطة تحول في مسار مكافحة الفساد، وتعتبر الأكثر شمولية.

[595]– يجدر التنويه بأنّ الحكم الراشد يلعب دوراً مُهمّاً في تفعيل آليات مكافحة الفساد، للتفصيل أكثر، أنظر: بن عبد العزيز خيرة، "دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري"، مجلة المفكر، عدد 8، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012، ص 334.

[596]– المادة الخامسة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

[597]– عدم الاستجابة لا يخص فقط التشريع الجزائري، بل هو حال جميع تشريعات الدول السائرة في طريق النمو، وحتى بعض تشريعات الدول المتقدمة.

1–حدود استقلالية الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته

تقوم كل دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بإنشاء هيئة مختصة في مكافحة الفساد، ومنحها ما قد يلزم من الاستقلالية، لتمكين تلك الهيئة من الاضطلاع بوظائفها بصورة فعّالة وبمنأى عن أي تأثير لا مسوغ له. وينبغي توفير ما قد يلزم من موارد مادية وموظفين متخصصين، وكذلك ما قد يحتاج إليه هؤلاء الموظفون من تدريب للاضطلاع بوظائفهم[598]؛ لكن بتفحص أحكام قانون الوقاية من الفساد ومكافحته الخاصة بالهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته نجد غياب الانسجام مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فيما يتعلق بضرورة تكريس استقلالية حقيقية للهيئة لممارسة اختصاصاتها بفعالية، وهذا ما يُتم ابرازه من خلال تناول حدود الاستقلالية العضوية (أ)، وحدود الاستقلالية الوظيفية (ب).

أ–حدود الاستقلالية العضوية

استحدثت الجزائر الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بموجب قانون رقم 06–01، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته[599]، ومنحت لها بموجب المادة 18 من نفس القانون الاستقلالية والشخصية المعنوية، لكن عند التفحص في النصوص القانونية المنظمة للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، نجد أن هناك نوع من عدم التوافق بين هذه الأخيرة وأحكام المادة السادسة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فيما يخص مدى فعاليتها في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي.

إنّ الاستقلالية التي مُنحت للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد هي استقلالية محدودة؛ بحيث تتكون تشكيلة الهيئة من رئيس وستة أعضاء يتولى تعيينهم رئيس الجمهورية بموجب مرسوم رئاسي، هذا ما يتنافى مع مبدأ الاستقلالية التي تناشد بها اتفاقيات مكافحة الفساد التي صادقت عليها الجزائر[600]؛ هذا وحتى من الناحية العملية عندما تمّ تعيين أعضاء الهيئة في

---

[598]– المادة السادسة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

[599]– راجع المادة 17 من قانون رقم 06–01، السالف الذكر.

[600]– دعت كل الاتفاقيات المعنية بمكافحة الفساد الدول الأعضاء بضرورة انشاء هيئة أو هيئات مكافحة الفساد، مع ضرورة منحها استقلالية عضوية ووظيفية من أجل ممارسة دورها بكل فعالية، أنظر في هذا الشأن: المادة السادسة من اتفاقية الأمم

سنة 2010[601]، تبيّن أن الأعضاء كانوا موظفين سابقين في الإدارة المركزية[602]، والشيء الذي يتعارض مع نص المادة العاشرة من المرسوم الرئاسي رقم 06–413[603]، التي تستوجب أن يكون أعضاء الهيئة من الشخصيات الوطنية المستقلّة التي تمثل المجتمع المدني.

ب–حدود الاستقلالية الوظيفية

يظهر أيضاً عدم الانسجام بين أحكام الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد والنصوص الجزائرية المُنظّمة للهيئة الوطنية للوقاية ومكافحة الفساد في عدم تمتعها باستقلال مالي؛ بحيث تسجل ميزانية الهيئة في الميزانية العامة للدولة، وتخضع لرقابة المراقب المالي، الذي يُعيّنه الوزير المكلف بالمالية[604]. كما لا يمكن للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته نشر تقاريرها السنوية في الجريدة الرسمية، علماً أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تدعو الدول الأطراف إلى إرساء وترويج ممارسات فعّالة تستهدف منع الفساد[605].

بالرغم من تمتع الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد بالشخصية المعنوية وأهلية التقاضي، إلاّ أنّه لا يمكنها اللجوء إلى القضاء عند توّصُلها إلى وقائع ذات وصف جزائي، بل تقوم بتحويل الملف إلى وزير العدل حافظ الأختام الذي يخطر النائب العام المُختص لتحريك

المتحدة لمكافحة الفساد، المادة الخامسة فقرة 3، من اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد، المادة 10 فقرة 11 من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

[601]– مرسوم رئاسي مؤرخ في 7 نوفمبر سنة 2010، السالف الذكر. تجدر الإشارة إلى أنّه بعد اعتبار الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته هيئة دستورية، قام رئيس الجمهورية بتغيير تشكيلة الهيئة في سنة 2016، بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 14 سبتمبر سنة 2016، يتضمن تعيين رئيس وأعضاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، ج.ر.ج.ج عدد 55، مؤرخ في 21 سبتمبر سنة 2016.

[602]– مثلاً الرئيس الأسبق للهيئة (بين 2011 و2016)، هو رئيس ديوان لدى وزارة المالية سابقاً.

[603]– تنص المادة العاشرة من المرسوم الرئاسي رقم 06–413، السالف الذكر، على أنّ: " يتكون مجلس اليقظة والتقييم الذي يرأسه رئيس الهيئة، من الأعضاء المذكورين في المادة 5 أعلاه، يُتمّ اختيار مجلس اليقظة والتقييم من بين الشخصيات الوطنية المستقلة التي تمثل المجتمع المدني، والمعروفة بنزاهتها وكفاءتها".

[604]–أنظر المادتين 21 و24 من المرسوم الرئاسي رقم 06–413، السالف الذكر.

[605]– المادة 5 فقرة 1 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

الدعوى[606]، هذا ما يجعل الهيئة تتمتع بدور تزييني لا يرقى إلى درجة تحقيق أهداف الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد التي انضمت إليها الجزائر.

2–مدى تكريس حماية فعّالة لمبلغي الفساد

تتميّز معظم القوانين العربية بعدم الانسجام مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وحتى مع اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد؛ فيما يخص حماية المبلغين عن الفساد[607]، هذه الحماية التي تُشكّل الحصن المانع في مواجهة فعّالة للفساد الاقتصادي الدولي[608]. لكن نادراً ما لاقي المبلغون عن حالات فساد تشجيعاً وتحفيزاً وحماية كافية من قبل العديد من الحكومات[609].

---

[606]– راجع المادة 22 من قانون رقم 06–01، السالف الذكر.

[607] - Voir pour plus de détails : LECLERC Olivier, Protéger les lanceurs d'alerte, la démocratie technique à l'épreuve de la loi, L.G.D.J, Paris, 2017, pp. 72-85.

[608]– مبلغي الفساد هو كل شخص موظف أو عامل يقوم بالإبلاغ عن وجود ممارسات غير قانونية، أو خطيرة، أو غير شرعية، مرتكبة أو يحتمل ارتكابها، تمس بالمصلحة المشتركة، ويعرف كل من المجلس الأوروبي، ومنظمة الشفافية الدولية مبلغي الفساد بـ:

Le Conseil de l'Europe en 2014 définit le lanceur d'alerte comme : « Toute personne qui fait des signalements ou révèle des informations concernant des menaces ou un préjudice pour l'intérêt général dans le contexte de sa relation de travail, qu'elle soit dans le secteur public ou dans le secteur privé ». T.I définit le lanceur d'alerte comme : « tout employé qui signale un fait illégal, illicite ou dangereux pour autrui, touchant à l'intérêt général, aux instances ou aux personnes ayant le pouvoir d'y mettre fin ». Voir : - Conseil de l'Europe, Recommandation du Comité des Ministres aux Etats membres sur la protection des lanceurs d'alerte, 30 avril 2014, in : https://search.coe.int/cm/Pages/result_details.aspx?ObjectID=09000016805c5ead consulté le 02/07/2017.

- Transparency International France, Guide pratique à l'usage du lanceur d'alerte français, 2014, p. 4, in : https://transparency-france.org/wp-content/uploads/2016/03/2014_Guide-pratique-%C3%A0-lusage-du-lanceur-dalerte-fran%C3%A7ais.pdf consulté le 02/07/2017.

– يمكن في هذا الصدّد ابداء بعض الملاحظات المتعلقة بتعريف مبلغي الفساد، والذي يمكن اعتباره بغير الشامل؛ بحيث مصطلح "المصلحة العامة" ليس في محله، وكان من الأولى استعمال مصطلح "المصلحة المشتركة"، على أساس أنه يستجيب للقطاع العام والخاص. كما أنّ استعمال مصطلح "عامل" في تعريق منظمة الشفافية الدولية ليس كامل، وكان من الأجدر التحدث عن العامل والموظف، لرفع أي لبس قد يشوب تعريف مبلغي الفساد.

[609]– برلمانيون عرب ضد الفساد، واقع النزاهة والفساد في العالم العربي، خلاصة دراسات حالات ثمانية بلدان عربية، منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد للنشر، بيروت، 2011، ص 28.

تُلزم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وخاصة في المادة الثامنة المتعلقة بقواعد سلوك الموظفين العموميين، كل دولة طرف في الاتفاقية ووفقاً للمبادئ الأساسية في قانونها الداخلي بإرساء تدابير ونُظُم تحُثّ الموظفين العموميين على ابلاغ السلطات المعنية عن أفعال الفساد، عندما ينتبهون إلى مثل هذه الأفعال أثناء أداء وظائفهم[610]. كما تنص المادة 33 من نفس الاتفاقية على وجوب قيام كل دولة طرفا فيها في أن تُدخل في صلب نظامها القانوني الداخلي تدابير مناسبة لتوفير الحماية من أي معاملة لا مسوّغ لها لأي شخص يقوم، بحسن نيّة ولأسباب وجيهة، بإبلاغ السلطات المُختصة بأي وقائع تتعلق بأفعال مُجرّمة وفقاً لهذه الاتفاقية[611].

يتضح من خلال المقارنة بين أحكام قانون الوقاية من الفساد ومكافحته وأحكام الاتفاقيات الخاصة بمكافحة الفساد والتي صادقت عليها الجزائر انعدام الانسجام؛ بحيث لا توجد أيّة إشارة في نص المادة الثالثة من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته[612] إلى ضرورة الإبلاغ عن الفساد من قبل الموظفين؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لم ينص المشرع الجزائري في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته على تدابير حماية مبلغي أو كاشفي الفساد، بالرغم من أن التبليغ عن الفساد قبل حدوثه هو تفادي للنتائج الخطيرة التي قد تنجم عنه، لكن النص على حق كل شخص بالإبلاغ عن جرائم الفساد يبقى منقوصاً أو غير فعّال[613] إذا لم يتضمن إجراءات يتعين توفيرها من قِبل السلطات العامة.

---

[610]- Voir pour plus de détails : ROMANET Laure & BENAICHE Lionel, Les lanceurs d'alerte, auxiliaires de justice ou gardiens du silence ? L'alerte éthique en France, éditions de Santé, Paris, 2014, pp. 9 et 10.

[611]– المادتين 8 و33 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

– أنظر أيضاً كل من المادة 5 من اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد، المرجع السابق، والمادتين 10 و14 من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

[612]– تضمنّت المادة الثالثة من قانون رقم 06–01، التدابير الوقائية في القطاع العام.

[613]– تنص المادة 45 من قانون رقم 06–01، على معاقبة (بالحبس من ستة أشهر إلى 5 سنوات) كل شخص يلجأ إلى الانتقام أو الترهيب أو التهديد بأيّة طريقة كانت أو بأي شكل من الأشكال ضد الشهود أو الخبراء أو الضحايا أو المبلغين؛ لكن لم يحدد المشرع الجزائر إجراءات حماية هؤلاء المبلغين ولا تدابير ضمان فعالية هذا الاجراء.

إنّ الانتقاد الأول الذي يمكن توجيهه للمشرع الجزائري هو اعتماده على "التقليد الانتقائي"[614] في صياغة أحكام قانون الوقاية من الفساد ومكافحته احتراماً لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ إذ قام في العديد من المواضيع بإعادة نفس النصوص الواردة في هذه الاتفاقية، لكن في مواضيع أخرى تخلى عن النصوص والبنود التي يمكن أن تزيد من فعالية تدابير مواجهة الفساد على غرار آلية الإبلاغ عن الفساد.

تظهر غياب الإرادة السياسية في تفعيل آلية الإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين في عدم الالتزام بأحكام الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد والتي صادقت عليها الجزائري في سنة 2014[615]؛ والتي كرّست وسائل حماية مبلغي الفساد من أي انتقام أو ترهيب محتمل، فكان من الأولى على المشرع الجزائري التدخل في تعديل قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، بإدخال أحكام جديدة احتراماً للالتزامات الدولية المنبثقة عن الانضمام إلى هذه الاتفاقية، وكذا معالجة آلية الإبلاغ عن الفساد تكريس تدابير حماية المبلغين.

إذا كانت معظم الدول تتجه حالياً إلى محاربة الفساد اعتماداً على تكريس آلية الإبلاغ عن الفساد في تشريعاتها الداخلية، واعتماد تدابير ناجعة لحماية المبلغين سواءً في القطاع العام أو الخاص، فإنّ المشرع الجزائري يتجه عكس ذلك؛ بحيث ليس الاعتراف بهذه الآلية هو الاشكال الوحيد؛ وإنّما يتجه إلى تقييد وكيل الجمهورية من إمكانية تحريك الدعوى العمومية ضد مسيري المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تملك الدولة كل رأسمالها أو ذات الرأسمال المختلط عن أعمال التسيير التي تؤدي إلى سرقة أو اختلاس أو تلف أو ضياع أموال عمومية

---

[614]– يرجع هذا المصطلح إلى الأستاذ زوايمية رشيد، أنظر في هذا الشأن:

- ZOUAIMIA Rachid, «De l’articulation des rapports entre le Conseil de la concurrence et les autorités de régulation sectorielles en droit algérien», Acte de colloque national sur les autorités de régulation indépendante en matière économique et financière, Faculté de Droit et Sciences Politiques, Université de Bejaia, 23 et 24 mai 2007, p. 97.

[615]– أنظر المادة 14 من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

أو خاصة إلاّ بناء على شكوى مسبقة من الهيئات الاجتماعية للمؤسسة المنصوص عليها في القانون التجاري وفي التشريع الساري المفعول[616].

تناول القانون المغربي مسألة حماية مبلغي الفساد في سنة 2011[617]، لكن دون إشارة إلى ضرورة الإبلاغ عن الفساد من قبل الموظفين العموميين كما دعت إليه الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد. وكذا عدم تقرير حماية فعّالة للمبلغين وتوقيع العقوبات عليهم في حالة عدم اثباتهم لهذا الادعاء[618]، وهذا عكس ما هو معمول به في القانون التونسي الذي يُشكّل القانون الأكثر فعّالية في مجال حماية مبلغي الفساد[619]؛ بحيث وضع هذا القانون جملة من التدابير التي تهدف إلى تكريس حماية فعّالة لمبلغي الفساد، وتشجعيهم على الإبلاغ عن حالات الفساد من جهة أخرى[620]؛ في هذا الصدد حذّ المشرع التونسي حذو المشرع الفرنسي الذي وضع جملة من التدابير التي تضمن حماية فعّالة لمبلغي الفساد[621].

---

[616]– أنظر المادة 6 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، المعدل بموجب الأمر رقم 15–02، مؤرخ في 23 جويلية سنة 2015، ج.ر.ج.ج عدد 40، مؤرخ في 23 جويلية سنة 2015.

[617]– ظهير شريف رقم 164.11.1 صادر في 17 أكتوبر سنة 2011، بتنفيذ القانون رقم 10.37 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 01.22 المتعلق بالمسطرة الجنائية، في شأن حماية الضحايا والشهود والخبراء والمبلغين، فيما يخص جرائم الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ وغيرها، ج.ر. عدد 5988، مؤرخ في 20 أكتوبر سنة 2011، منشور في الموقع الرسمي للجرائد الرسمية المغربية: http://www.sgg.gov.ma تمّ الاطلاع عليه في 2017/07/04.

[618]– المادة 82 فقرة أخيرة من نفس المرجع.

[619]– تنص المادة 20 من قانون أساسي عدد 10 لسنة 2017، مؤرخ في 7 مارس سنة 2017، يتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين، ج.ر عدد 20، مؤرخ في 10 مارس سنة 2017، على أنّه: " لا يلزم المّبلّغ بإقامة الحجة على المعلومات التي قام بإبلاغها".

[620]– وضع القانون التونسي جملة من الإجراءات الهادفة إلى حماية المبلغ عن الفساد سواء كان ذات طبيعية أو معنوية ضد مختلف أشكال الانتقام أو التمييز، التي قد تسلط عليه بسبب تبليغه عن حالات الفساد، سواء اتخذ الانتقام من المبلغ شكل مضايقات مستمرة أو عقوبات مقنعة وبصفة عامة كل إجراء تعسفي في حقه بما في ذلك الإجراءات التأديبية كالعزل أو الاعفاء أو رفض الترقية أو رفض طلب التحويل، أو التحويل التعسفي، أو شكل اعتداء جسدي أو معنوي أو التهديد بهما يسلط ضد المبلغ أو ضد كل شخص وثيق الصلة به، للمزيد من التفصيل، أنظر المادة 2 من نفس القانون.

[621]- Article 10 de la loi n° 2016-1691 du 9 décembre 2016, relative à la transparence à la lutte contre la corruption et à la modernisation de la vie économique, Op.cit.

ثانياً: في التدابير الردعية

تضمنت اتفاقيات مكافحة الفساد أحكاماً شتّى ومستحدثة في مجال مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، وتُمثل هذه الأحكام في مُجملها تطوراً نوعياً هاماً في مجال ردع هذه الظاهرة التي تتجاوز بطبيعتها حدود الدول، لكن تفعيل هذه المكافحة يقتضي مسايرة القوانين الداخلية للدول لهذه الأحكام، الشيء الذي لم يُتم ملاحظته عند تناول مدى الانسجام بين التدابير الدرعية الواردة في اتفاقيات مكافحة الفساد وقوانين الدول الداخلية، لاسيّما في مدى صرامة العقوبات المقرّرة لمكافحة الفساد (1)، وفي المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي (2).

1–مدى صرامة العقوبات المُقرّرة لمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

تركّت اتفاقيات مكافحة الفساد لتشريعات الداخلية للدول مهمة وضع عقوبات محدّدة لجرائم الفساد، وهو أمر طبيعي نظراً لعدم وجود سلطة قضائية دولية مُختصة بتوقيع العقوبات على مثل هذه الجرائم. بمقابل ذلك تنص الفقرة الأولى من الماد 30 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على أن "تجعل كل دولة طرف ارتكاب فعل مجرّم وفقاً لهذه الاتفاقية خاضعاً لعقوبات تراعي فيها جسامة ذلك الجُرم". كما دعت المادة 12 من نفس الاتفاقية الدول الأعضاء على فرض عقوبات تكون فعّالة ومتناسبة ورادعة.

يتضح بالعودة إلى العقوبات المقرّرة في التشريع الجزائري على جرائم الفساد، عدم فرض عقوبات فعّالة ومتناسبة ورادعة؛ بحيث تعتبر جميع الجرائم المنصوص عليها في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته هي عبارة عن جنح، والعقوبات المقرّرة لها لا تتّسم لا بالصرامة ولا بالفعّالية[622]. كما لا تلعب هذه العقوبات الدور الردعي بنجاعة في الوقت الذي لا يوجد أي تحديد لمقدار العقوبة حسب درجة جسامة الضرر الناتج عن مثل هذه الجرائم أو المبلغ المختلس في حالة جرائم الاختلاس.

[622]– غالبية العقوبات المقرّرة تتراوح بين سنتين إلى 10 سنوات حبس، وغرامة مالية، للاطلاع على هذه العقوبات، راجع: المواد من 25 إلى 44 من قانون رقم 06–01، السالف الذكر.

2–في المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي

إنّ تقرير المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية ضرورة تقتضيها مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، وقد كرّست المادة 26 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مبدأ المسؤولية القانونية للأشخاص الاعتبارية في صورها المعروفة، الجزائية، المدنية والإدارية، وذلك على نحو يمكن فيه اخضاعها لعقوبات جنائية أو غير جنائية فعّالة ومتناسبة ورادعة.

أخذ المشرع الجزائري بهذا النهج؛ حيث تنص المادة 53 من القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته على أنّه: "يكون الشخص الاعتباري مسئولاً جزائياً عن الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وفقاً للقواعد المُقرّرة في قانون العقوبات"؛ ممّا يعني أنّ ليس هناك انسجام بين ما دعت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الدول الأطراف على اعتماد ما قد يلزم من تدابير لتقرير مسؤولية الأشخاص الاعتبارية عن المشاركة في الأفعال المجرّمة وفقاً لهذه الاتفاقية، وما هو منصوص في المادة 53 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته؛ بحيث لم يضع المشرع الجزائري أحكام خاصة لمسؤولية الأشخاص المعنوية عن جرائم الفساد، بل هذه الأحكام تكون وفقاً لما هو مقرّر في قانون العقوبات.

تُعتبر العقوبات المُقرّرة على الأشخاص المعنوية في قانون العقوبات الجزائري عقوبات يمكن وصفها بغير فعّالة ورادعة كما هو منصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بحيث تنص المادة 18 مكّرر من قانون العقوبات الجزائري على أنّ العقوبات التي تُطبق على الشخص المعنوي في مواد الجنايات والجنح هي غرامة مالية تُساوي من مرة إلى خمس مرات الحد الأقصى للغرامة المُقرّرة للشخص الطبيعي في القانون الذي يُعاقب على الجريمة[623]. وبالرجوع على سبيل المثال إلى نص المادة 40 من قانون رقم 06–01، التي تعاقب الرشوة في القطاع الخاص، نجد الحد الأقصى للغرامة المقدّرة هي خمسمائة ألف

[623]– المادة 18 مكّرر من قانون العقوبات الجزائري، السالف الذكر.

د.ج[624]، حتى وإن كانت هذه الغرامة تساوي خمس مرات الغرامة المطبقة على الشخص المعنوي تبقى عقوبة غير فعّالة وغير رادعة[625]، نظراً للأثار الناجمة عن جرائم الفساد.

الفرع الثاني

عقبات تكريس الانسجام بين الاتفاقيات الدولية والتشريعات الداخلية

توجد عدّة عقبات قانونية وعملية تحُلّ دون تكريس الانسجام الحقيقي بين التشريعات الداخلية للدول وأحكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد، هذه العراقيل التي بطبيعتها أدت إلى افراغ أحكام هذه الاتفاقيات من كل صبغة الزامية وجعلتها مجرد توصيات يبقى تطبيقها وانسجامها مع القوانين الداخلية للدول أمراً مستعصياً (أولاً). كما يضاف إلى هذا غياب الإرادة السياسية الحقيقية للدول في تبنّي أحكام هذه الاتفاقيات بفعالية في قوانينها الداخلية (ثانياً).

أولاً: امتلاك الدول لسلطة تقديرية واسعة

يرجع السبب الرئيسي لعدم وجود انسجام حقيقي بين أحكام الاتفاقيات الدولية والتشريعات الداخلية، إلى السلطة التقديرية الواسعة التي تمتلكها الدول عند إعادة صياغة أحكام هذه الاتفاقيات في قوانينها الداخلية، هذه السلطة الواسعة التي تظهر من خلال إشكالية التحفظ (1)، ومن خلال وجود مبدأ ازدواجية التجريم (2).

---

[624]– راجع المادة 40 من قانون رقم 06–01، السالف الذكر.

[625]– في هذا الصدّد وضع المشرع الفرنسي عقوبات تتّسم بالفعّالية والردعية، على أساس أنّه تمّ تحديد بعض الأحكام الخاصة للعقوبات المطبّقة على الأشخاص المعنوية في قانون خاص، ضف إلى ذلك وضع صرامة العقوبة المالية المطبقة، إلى جانب إمكانية تقدير الغرامة حسب جسامة الضرر والحالة المالية للشخص المعنوي المُخالف.

« ….La commission des sanctions peut prononcer une sanction pécuniaire dont le montant ne peut excéder 200 000 euro, pour les personnes physiques et un million d'euros pour les personnes morales. Le montant de la sanction pécuniaire prononcée est proportionné à la gravité des manquements constatés et à la situation financière de la personne physique ou morale sanctionnée ». Art. 17 de la loi n°2016-1691, Op.cit.

1-إشكالية التحفظ

يعتبر التحفظ الذي تقدمه الدول[626] عند قبولها وانضمامها إلى الاتفاقيات المعنية بمكافحة الفساد تعبير عن السيادة التشريعية للدول الموقعة، وهو إجراء يسمح للدول الأطراف عدم خضوعها لحكم أو بند معين وارد في الاتفاقية. لكن استعمال التحفظ بشكل تعسفي من أجل التهرب في تطبيق بعض أحكام الاتفاقيات، من شأنه أن يحُدّ من فعالية هذه الأخيرة ويُصعّب من عملية الانسجام[627]؛ وفي هذا الصدّد أعربت غالبية الدول الموقعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على تحفظاتها لاسيّما على نص المادة 66 من هذه الاتفاقية التي تتعلق بطرق بتسوية النزاعات المتعلقة بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية[628].

منحت اتفاقيات مكافحة الفساد للدول الأعضاء عند إعادة صياغة أحكامها في قوانينها الداخلية الحرية الكاملة في الالتزام بدرجة معينة من الانسجام بين مختلف هذه الأحكام، وهذا

---

[626]– عرفت اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات المبرمة سنة 1969 التحفظ في المادة (1/2/د)، بأنه اعلان من جانب واحد، أيا كانت صيغته أو تسميته، تصدره دولة ما عند توقيعها أو تصديقها أو قبولها أو إقرارها أو انضمامها إلى معاهدة، مستهدفة به استبعاد أو تغيير الأثر القانوني لبعض أحكام المعاهدة من حيث سريانها على تلك الدولة، أنظر الموقع:
https://elearn.univouargla.dz/20132014/courses/11/document/5ConventiondeViennesurledroitdestraites1969.pdf?cidReq=11 consulté le 05/07/2017.

[627]- « L'utilisation abusive des réserves reste un frein majeur aux efforts d'harmonisation internationale dans la lutte contre la corruption. Les réserves réduisent également de façon significative le champ de l'entraide judiciaire internationale, dans la mesure où chaque réserve constitue en soi l'expression d'un repli national et préservation de domaines que les Etats ne veulent céder au droit international harmonisé ». BAH Saliou, l'effectivité des conventions anti-corruption internationales, Op.cit, p. 232.

[628]– أعربت الجزائر عن تحفظها على المادة 66 فقرة ثانية من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وورد هذا التحفظ في الجدول المرفق بهذه الاتفاقية كالآتي:

« Le Gouvernement de la République Démocratique et Populaire ne se considère pas lié par les conditions de l'article 66, paragraphe 2 de la présente convention, qui prévoient que tout différend entre deux ou plusieurs Etats concernant l'interprétation ou l'application de ladite convention qui n'est pas réglé par voie de négociation est soumis à l'arbitrage ou à la cour internationale de justice à la demande de l'un d'entre eux.
Le gouvernement de la république Algérienne Démocratique et Populaire estime que tout différend de cette nature ne peut être soumis à l'arbitrage ou à la cour internationale de justice qu'avec le consentement de toutes les parties au différend », in :
https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtdsg_no=XVIII14&chapter=18&lang=fr#EndDec consulté le 05/07/2017.

على أساس صون السيادة[629]، فيمكن للدول الأطراف التهرب من تطبيق بعض الأحكام الواردة في اتفاقيات مكافحة الفساد، خاصة في مجال الوقاية، الردع والتعاون الدولي، على أساس اعتبار فكرة السيادة، هذا ما يُشكّل سبباً مباشراً لعدم وجود انسجام حقيقي بين أحكام الاتفاقيات الدولية والقوانين الداخلية للدول[630].

2–وجود مبدأ ازدواجية التجريم

يُشكّل مبدأ ازدواجية التجريم عائقاً حقيقياً في تكريس الانسجام بين أحكام القوانين الداخلية للدول وأحكام اتفاقيات مكافحة الفساد، لاسيّما فيما في مجال التعاون الدولي الذي يعتبر الآلية الضرورية لضمان محاربة فعّالة للفساد الاقتصادي الدولي؛ فمبدأ ازدواجية التجريم يمكن اعتباره في نفس الوقت اجراء لقبول أو رفض التعاون الدولي من قبل الدول التي تشترطه؛ بحيث تطبيق هذا المبدأ من شأنه أن يُثير عدّة إشكالات في تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد، نظراً لاختلاف قوانين الدول الداخلية وعدم توحيدها في سياسة مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي.

يترتب عن اعمال مبدأ ازدواجية التجريم عدم قبول أي تعاون دولي يضُرّ بالمصالح الاقتصادية للدول التي تشترطه، وبالتالي رفض كل تعاون دولي لمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي. هذا ما يُفقد القوة الإلزامية لأحكام اتفاقيات مكافحة الفساد[631]، فبالرجوع إلى نص المادة 46 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، يتضح ضرورة استجابة كل دولة طرف في الاتفاقية لطلب المساعدة القانونية من طرف دولة أخرى دون توافر ازدواجية التجريم، وأن تأخذ بعين الاعتبار أغراض هذه الاتفاقية حسبما بُيّنت في المادة الأولى منها، لكن نفس المادة أجازت للدول الأطراف أن ترفض تقديم المساعدة بحجة انتفاء ازدواجية التجريم، بيد أنّه يتعيّن على الدولة الطرف متلقية طلب المساعدة، بما يتوافق مع المفاهيم الأساسية لنظامها القانوني.

---

[629]– ورد في نص المادة الرابعة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، على أنّ: " تؤدي الدول الأطراف التزاماتها بمقتضى هذه الاتفاقية على نحو يتسق مع مبدأي تساوي الدول في السيادة وسلامة أراضيها، ومع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى...". وهو نفس النص الوارد في المادة 3 من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

[630]- DORMOY Daniel, La corruption et le droit international, Op.cit, p. 190.

[631]- BAH Saliou, l'effectivité des conventions anti-corruption internationales, Op.cit, p. 231.

يظهر من خلال نص هذه المادة أنّ شرط ازدواجية التجريم هو عائق في تكريس المساعدة القانونية والتعاون الدولي في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي، وهو اجراء يحُد من تجسيد انسجام حقيقي بين قوانين الدول وأحكام الاتفاقيات الدولية.

ثانياً: غياب إرادة سياسية حقيقية في تكريس الانسجام بين الاتفاقيات الدولية والتشريعات الداخلية

تُعدّ الإرادة السياسية العامل الأساسي في تكريس الانسجام بين أحكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد والقوانين الداخلية للدول؛ كما تعتبر الضابط الأساسي لعملية مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي بفعّالية ومن دونها تبقى هذه المكافحة مجرد محاولات لا تُترّجم إلى خُطط وسياسات هادفة إلى الحدّ من هذه الظاهرة العابرة للحدود[632].

على الرغم من بعض الجهود والمبادرات التي قامت بها الحكومات العربية، والتي تُوّجت بتوقيع عدد كبير منها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته، وكذا الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والتي تعتبر الأحدث في سلسلة اتفاقيات مواجهة هذه الظاهرة، إلاّ أن الإرادة السياسية الحقيقية والجادة ما زالت موضع شك؛ حيث يمكن ملاحظة التغاضي عن تطبيق أحكام هذه الاتفاقيات، ويتجلى ذلك من خلال عدم تكريس الانسجام مع قوانينها الداخلية في مجال عدم اتخاذ تدابير وقائية شاملة وجادة في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي.

تظهر ضعف الإرادة السياسية في عدم اعتراف معظم الدول العربية بتنظيمات المجتمع المدني للمشاركة في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي حقيقةً؛ بحيث خصصت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المادة 13 منها للمشاركة الحقيقية للمجتمع المدني في منع الفساد ومحاربته[633] باتخاذ الدول الأطراف تدابير مناسبة لذلك ولضمان انسجام حقيقي في تطبيق

---

[632]– برلمانيون عرب ضد الفساد، واقع النزاهة والفساد في العالم العربي، المرجع السابق، ص 20.

[633]– تنص المادة 13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، على أن: "تتخذ كل دولة طرف تدابير مناسبة، ضمن حدود إمكاناتها ووفقاً للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، لتشجيع أفراد وجماعات لا ينتمون إلى القطاع العام، مثل المجتمع الأهلي والمنظمات ير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي، على المشاركة النّشطة في منع الفساد ومحاربته، ...."

أحكام هذه المادة في قوانينها الداخلية. كما دعت اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد الدول الأعضاء في المادة 12 منها، على ضرورة خلق بيئة ملائمة تُمكّن المجتمع المدني من المشاركة على حمل الحكومات على الارتقاء إلى أعلى مستويات الشفافية والمسؤولية عن إدارة الشؤون العامة، وكذا ضمان توفير مشاركة المجتمع المدني في عملية المراقبة والتشاور في تنفيذ هذه الاتفاقية[634].

تنص المادة 15 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته على أنّه: "يجب تعزيز مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد ومكافحته بتدابير مثل: اعتماد الشفافية في كيفية اتخاذ القرار وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية؛ اعداد برامج تعليمية وتربوية وتحسيسية بمخاطر الفساد على المجتمع...". يتّضح من خلال هذا النص بقاء درجة الانسجام بين نص المادة 15 من قانون رقم 06–01 وأحكام اتفاقيات مكافحة الفساد[635]نسبية؛ بحيث لم يقم المشرع الجزائري بوضع تدابير من شأنها أن تُشجع المشاركة النشّطة لتنظيمات المجتمع المدني في مواجهة الفساد، بالرغم من حث اتفاقيات مكافحة الفساد على ذلك، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لم يبادر المشرع الجزائري إلى تحديد علاقة تنظيمات المجتمع المدني بالهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته كما هو منصوص عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[636].

ورد كذلك في المادة 15 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، وجوب تشجيع مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد ومكافحته، لكن بالناحية العملية لا يوجد في الجزائر جمعيات مكافحة الفساد، ولم تمنح السلطات الجزائرية لحد الآن الاعتماد لمنظمة الشفافية الدولية لفتح فرع لها في الجزائر، بالرغم من الدور الفعّال الذي تلعبه منظمة الشفافية الدولية في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي، هذا إن دلّ على شيء إنما يدُل على ضعف الإرادة

---

[634]– المادة 12 من اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد، المرجع السابق.

[635]– نص المادة 13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، نص المادة 12 من اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد، ونص المادة 11 من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

[636]– المادة 13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

السياسية في تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية التي انظمت إليها الجزائر، ويدُل أيضاً على عدم تكريس هذه الأحكام في القوانين الداخلية بصورة حقيقية مما يحُدّ من فعّالية أحكام مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي.

على الرغم من أنّ بعض منظمات المجتمع المدني في الدول العربية متّفقة على أهمية وضرورة مكافحة الفساد، إلاّ أن هذا التوافق لا يجد صداه في أعمال مشتركة لمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، ولا يجد له طريقاً إلى تكريس جهود موّحدة ومُنسّقة؛ وحتى الرغبات المُعلنة في الكثير من المناسبات من قبل الدول بضرورة مكافحة الفساد وتشجيع مشاركة المجتمع المدني في ذلك لا تجد لها ترجمة عملية لا من خلال جهد مشترك ولا جهود فردية[637]؛ وهذا بسبب عدم وجود تكريس قانوني شامل وواضح يُحدّد عملها ودورها في مكافحة الفساد.

[637]– برلمانيون عرب ضد الفساد، واقع النزاهة والفساد في العالم العربي، المرجع السابق، ص 21.

المبحث الثاني

قصور سياسة مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

تستدعي مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي وجود استراتيجيات دولية فعّالة، مبنيّة على تعاون الدول والمنظمات الدولية مع اشراك تنظيمات المجتمع المدني من أجل ضمان توحيد الجهود في وضع سياسية مُحكمة وناجعة لمكافحته، في الوقت الذي يتبيّن بوضوح عدم فعالية اتفاقيات مكافحة الفساد وعدم الزامية أحكامها تجاه الدول الأطراف[638]، مما يحُدّ من فعّالية كل آليات مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي، وهذا راجع أساساً إلى غياب هيئة على المستوى الدولي تفرض الجزاء على الدول التي تخل بالتزاماتها الدولية في محاربة الفساد (المطلب الأول).

بالرغم من وجود آليات مُتشعبّة لمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي إلاّ أنّ تأطير مواجهة هذه الظاهرة الدولية لم يكن في المستوى المطلوب، وكان مقتصراً على الإطار العام فقط، دون التعمق في التفاصيل التي يتعيّن اتخاذها لضمان مكافحة فعّالة لها، لذا تتميز سياسة محاربة الفساد الاقتصادي الدولي بعدم الفعّالية نتيجة عدم اقحام الشركات التجارية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي (المطلب الثاني).

المطلب الأول

غياب هيئة قضائية دولية لمكافحة جرائم الفساد

يُشكّل غياب هيئة قضائية على المستوى الدولي تختص بفرض الجزاء عند الاخلال بأحكام الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي، احدى العقبات الأساسية لضمان مواجهته بفعالية. فرغم التزام غالبية الدول بالمصادقة على مقتضيات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقيات الدولية الأخرى، لوحظ على مستوى الممارسة أنّ هناك صعوبات كثيرة تتجلى في

638- « Il existe très peu de moyens de contrainte, parfois même aucun, car l'environnement juridique international est très différent d'un ordre juridique interne », BAH Saliou, L'effectivité des conventions anti-corruption internationales, Op.cit, p. 334.

قصور أحكام هذه الاتفاقيات في ردع ظاهرة الفساد الاقتصادي الدولي، وضعف ضمانات التفاعل الإيجابي لمختلف هيئات وأجهزة مكافحة الفساد سواء على المستوى الوطني أو الدولي، ضف إلى ذلك تهميش دور المجتمع المدني في المساهمة في مكافحة الفساد، كل هذا ساهم في بروز مسألة اللاعقاب خاصة في جرائم الفساد الدولية. تبيّن أنّ قصور السياسة المُعتمدة في مجال مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي يرجع إلى عدّة عوامل، لعلّ أهمها عدم اختصاص المحكمة الجنائية الدولي في معاقبة جرائم الفساد (الفرع الأول).

وكان من الأولى استحداث هيئة قضائية دولية مختصة بقمع جرائم الفساد عند اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، لضمان تطبيق أحكام اتفاقيات مكافحة الفساد من جهة، وتكريس الطابع الالزامي لهذه الأحكام بالتدخل عن طريق توقيع الجزاء عند مخالفتها (الفرع الثاني).

الفرع الأول

عدم اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بجرائم الفساد

حاول المجتمع الدولي وضع حدّ للجرائم الدولية الخطيرة التي كانت تُرتكب دون محاسبة أو معاقبة بتبّني النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بمناسبة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في العاصمة الإيطالية روما في 17 جويلية سنة 1998[639]. يُعتبر تأسيس المحكمة الجنائية الدولية ترجمة لرغبة المجتمع الدولي في إرساء قضاء جنائي دولي دائم يكفل بردع الجرائم الدولية والتخلص من متاعب القانون الوطني في مواجهة هذه الأخيرة[640].

[639]– تمّ تبّني النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بروما في 17 جويلية سنة 1998، دخل حيز النفاذ في 1 جويلية سنة 2002، بعد مصادقة الدولة رقم 60 على هذا النظام، عملاً بنص المادة 126 من هذا الأخير التي تنص على أنّه: "يبدأ نفاذ هذا النظام الأساسي في اليوم الأول من الشهر الذي يعقب اليوم الستين من تاريخ إيداع الصك الستين للتصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة." ويحتوي هذا النظام على ديباجة و128 مادة، مُقسّمة على 13 باب، للاطلاع على النظام، أنظر الموقع:
https://www.icccpi.int/NR/rdonlyres/ADD16852AEE94757ABE79CDC7CF02886/284265/RomeStatuteAra.pdf consulté le 12/07/2017.

[640]- « Le transfert devant les juridictions internationales apparaît comme la plus haute expression de l'émergence d'un droit international pénal débarrassé des contingences du droit

يظهر عدم اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بجرائم الفساد الدولية من خلال تبيان الاختصاصات الأصلية التي تتمتع بها المحكمة الجنائية الدولية (أولاً)، وإبراز أهمية وضرورة تقرير اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بالجرائم المالية بصفة عامة وجرائم الفساد الدولي خصوصاً(ثانياً).

أولاً: افلات جرائم الفساد من نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية

تتجلى خصوصية المحكمة الجنائية الدولية في صلاحية إحالة الأفراد الذين يرتكبون جرائم محدّدة في نظام روما للمحاكمة[641]، لكن هذا يتطلب توافر عدّة شروط منها شروط مسبقة لممارسة اختصاص المحكمة الجنائية الدولية (1)، ضف إلى ذلك ضرورة توافر الشرط الزمني (2)، والشرط العضوي (3)، وكذا الشرط الموضوعي أو المادي (4).

1–الشروط المُسبقة لممارسة الاختصاص

يتطلب لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية توافر عدّة شروط مُسبقة حدّدتها المادة 12 من نظام روما؛ بحيث الدولة التي تصبح طرفاً في هذا النظام الأساسي تقبل بذلك اختصاص المحكمة فيما يتعلق بالجرائم المُشار إليها في نص المادة 5 من هذا النظام. كما يجوز للمحكمة أن تُمارس اختصاصها إذا كانت واحدة أو أكثر من الدول (سواء الدولة التي وقع في اقليمها السلوك قيد البحث أو دولة تسجيل السفينة أو الطائرة، إذا كانت الجريمة قد ارتكبت على متن سفينة أو طائرة، الدولة التي يكون الشخص المُتهّم بالجريمة أحد رعاياها) طرفاً في هذا النظام الساسي أو قبلت باختصاص المحكمة. أما الشرط الأخير فيتمحور حول ما إذا كان قبول دولة غير طرف في هذا النظام الأساسي لازماً بموجب الفقرة الثانية من هذه

national », MASSE Michel, « Une nouvelle dimension de la coopération judiciaire en matière pénale : la coopération verticale », Revue de Sciences Criminelles, n°04, 2002, p. 895.

641– هذه الخصوصية التي تزيد من أهمية المحكمة الجنائية الدولية مقارنة بالمحاكم الأخرى، كمحكمة العدل الدولية أو المحاكم الأوروبية، والمحكمة الأمريكية والإفريقية لحقوق الانسان، وحتى من الناحية العملية فتحت المحكمة تحقيقات عديدة لأفراد من دول افريقية. للتفصيل أكثر، أنظر: دحماني عبد السلام، التحدّيات الراهنة للمحكمة الجنائية الدّولية في ظل هيمنة مجلس الأمن الدولي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2012، ص 47.

المادة، جاز لتلك الدولة، أن تقبل ممارسة المحكمة اختصاصها فيما يتعلق بالجريمة قيد البحث[642].

يظهر من نص المادة 12 من نظام روما أنّه يشترط لممارسة اختصاص المحكمة الجنائية الدولية على جريمة معينة ضرورة ارتكابها في إقليم دولة طرف أو من أحد رعاياها، في حين يمكن للمحكمة أن تُمارس اختصاصها عند قبول دولة غير طرف بهذا الاختصاص، في حالة وقوع جريمة معينة في اقليمها، أو ارتكبها أحد رعاياها.

تجدر الإشارة إلى أنّ اختصاص المحكمة الجنائية الدولية مبني على مبدأ الاختصاص الجنائي الإقليمي وليس على النظرية العالمية للاختصاص الجنائي[643]؛ وفي حالة تقرير الاختصاص للمحكمة الجنائية الدولية يكون تسليم المجرمين في قبل الدول مراعي لعدم المساس بالسيادة الوطنية، أو المساس بسيادة دولة أخرى مثل دولة جنسية المجرم أو الضحية، مراعاة حقوق الشخص المتابع.

2–الشرط الزمني لتقرير اختصاص المحكمة الجنائية الدولية

يتحدّد اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بالنسبة للجرائم التي تقع بعد دخول نظام روما حيز النفاذ[644]، فلا يمكن تطبيقه على الجرائم التي وقعت قبل 01 جويلية سنة 2002، وهو تاريخ دخول نظام روما حيّز النفاذ. أما بالنسبة للدول التي تنضم إلى نظام روما وتقبل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، هذا الأخير لا يُطبق إلاّ على الجرائم التي تُرتكب بعد انضمامها.

يتعيّن إبراز أنّه بالنسبة للدول التي تنظم إلى نظام روما بعد دخول هذا الأخير حيّز النفاذ، فتاريخ انضمامها الفعلي هو اليوم الأول من الشهر الذي يأتي بعد الستين يوم من إيداع

642– المادة 12 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المرجع السابق.

643 - BAH Saliou, l’effectivité des conventions anti-corruption internationales, Op.cit, p. 343.

644– المادتين 11 و24 من نظام روما، المرجع السابق.

آلية المصادقة[645]. كما يُشير نظام روما إلى أنّه بإمكان أيّة دولة تصبح عضو أن تقوم بتأجيل تطبيق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بالنسبة لجرائم الحرب لمدة لا تزيد عن سبعة سنوات[646].

3–الشرط العضوي

ينطبق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية فقط على الأشخاص الطبيعية التي اقترفت جرائم دولية بعد سن 18 سنة[647]؛ يفهم من خلال هذا أنّ المحكمة لا تختص بالجرائم التي ترتكبها الدول والأشخاص المعنوية[648]. كما تجدر الإشارة إلى أنّ الأشخاص الطبيعية المُتبعّة من طرف المحكمة الجنائية الدولية لا يمكن أن تستفد من مختلف الحصانات بحكم الوظائف التي يتوّلونها للإفلات من المسؤولية الجنائية[649].

4–الشرط الموضوعي

حدّدت المادة الخامسة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الاختصاص المادي لهذه الأخيرة؛ بحيث لا يخرج هذا الاختصاص عن أربع جرائم هي: جريمة الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب، جريمة العدوان[650].

---

[645]- BRANCO Juan, L'ordre et le monde, critique de la Cour Pénale Internationale, Fayard, Paris, 2016, p. 40.

– المادة 124 من نظام روما، المرجع السابق.

[647]- « La Cour ne poursuit ni ne juge les personnes morales, une entreprise privée, une association ou une structure étatique ne peut être jugée puisqu'elle ne prend en compte que la responsabilité pénale individuelle à l'égard des crimes relevant de la compétence de la Cour », KAMAGATE Sinan, La Cour Pénale Internationale et la lutte contre l'impunité en Afrique, l'Harmattan, Paris, 2015, p. 61.

[648]– إنّ عدم وجود هيئة قضائية دولية مختصة بردع جرائم الفساد، وكذا عدم اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بمثل هذه الجرائم، يُوّلد عدة إشكالات قانونية وعملية على صعيد مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي؛ بحيث غالبية جرائم الفساد الدولية مرتكبة من طرف الأشخاص المعنوية، لاسيّما الشركات العالمية وما لها من تأثير على مستوى الدول النامية، لذلك فمن الضروري أن يُتم تأطير مسألة المسؤولية الجنائية للشركات العالمية عن جرائم الفساد.

[649]– يقتضي في هذا الشأن التنبيه إلى أنّ هذا الاجراء ضروري جداً في تفعيل مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي؛ بحيث تُشكّل مختلف الحصانات التي يتمتع بها مختلف الأشخاص الذي يتقلدون وظائف عامة وعليا عائقاً حقيقياً في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي، لكن عدم اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بردع جرائم الفساد من شأنه أن يُشكّل افلات مستمر من العقاب.

[650]– راجع المادة 5 من نظام روما، المرجع السابق.

تُنادي بعض المنظمات الدولية[651] إلى ضرورة اعتبار جرائم الفساد الدولية من الجرائم ضد الإنسانية[652]، وإخضاعها لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية وهذا لخطورة الآثار الناجمة عن جرائم الفساد الدولية[653]، ولكن هذا النداء لم يجد صدى على المستوين القانوني والعملي، بالرغم من أهمية ادخال جرائم الفساد في نطاق الجرائم ضد الإنسانية وتقرير اختصاص المحكمة الجنائية الدولية[654].

يطرح تساؤل عن الغاية من وضع آليات قانونية دولية لمحاربة الفساد الاقتصادي الدولي، في الوقت الذي لا يمكن للمحكمة الجنائية الدولية التدخل في ردع هذه الظاهرة؟ علماً أنّ هناك نداء دولي إلى ضرورة اخضاعها لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية نظراً لخطورة هذه الجرائم على كل المستوّيات، لكن ما يُمكن ملاحظته أنّه حتى وإن اعتبرت جرائم الفساد جرائم ضد الانسانية إلا أنّ المحكمة الجنائية الدولية لا يمكن لها توقيع الجزاء على الدول وعلى الأشخاص المعنوية طبقاً للشرط العضوي.

651– كالمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد أو منظمة الشفافية الدولية.

652– ورد في المادة 7 من نظام روما، السالف الذكر، المقصود بالجرائم الإنسانية؛ بحيث تنص هذه المادة على أن: "لغرض هذا النظام الأساسي، أي فعل من الأفعال التالية "جريمة ضد الإنسانية"، متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موّجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، وعن علم بالهجوم، القتل العمد؛ الإبادة؛ الاسترقاق؛ ابعاد السكان أو النقل القسري للسكان؛ السجن أو الحرمان الشديد على أي نحو آخر من الحرية البدنية بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي؛ التعذيب؛ الاغتصاب أو الاستعباد الجنسي أو الإكراه على البغاء، أو الحمل القسري، أو التعقيم القسري، أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي على مثل هذه الدرجة من الخطورة؛...."

653- « Les membres de l'Organisation Mondiale des Parlementaires Contre la Corruption ressentent clairement qu'il y a des formes de corruption si graves, dont leurs effets sur la vie humaine, les droits de la personne et sur le bien-être humain sont si catastrophiques, qu'elles devraient secouer la conscience de la communauté internationale et mobiliser la volonté des nations à agir au-delà des frontières ». Les membres de cette organisation ont adopté à l'unanimité une déclaration visant à considérer la grande corruption – soit les formes de corruption opérant aux plus hauts niveaux de l'Etat et de l'administration – comme crime contre l'humanité devant être poursuivi par les plus hautes instances nationales et internationales. Voir pour plus de détails : Organisation Mondiale des Parlementaires Contre la Corruption, Poursuite de la corruption à haut niveau comme crime en vertu du droit international, document de travail, 1er novembre 2013, p. 01, in :http://gopacnetwork.org/Docs/GC2013_Report_FR.pdf consulté le 15/07/2017.

654- BEAUCHARD Renaud, « Corruption : de l'ignorance à la sortie du réel », La Note de Conventions, n°15, Institut des Hautes Etudes sur la Justice, Ministère des Affaires Etrangères Française, 2014, p. 01.

ثانياً: ضرورة تقرير اختصاص المحكمة الجنائية الدولية

يقتضي لضمان مكافحة فعّالة للفساد الاقتصادي الدولي ضرورة تدخل المحكمة الجنائية الدولية في توقيع الجزاء عند مخالفة أحكام الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد، هذا ما يُتم ابرازه من خلال تناول أهمية منح الاختصاص للمحكمة الجنائية الدولية (1)، وكذا التطرق إلى الجرائم التي ينبغي ادراجها في نظام روما (2).

1–أهمية تقرير اختصاص المحكمة الجنائية الدولية

يبدو أنّ منح الاختصاص للمحكمة الجنائية الدولية في ردع جرائم الفساد من شأنه أن يجعل من مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي يتخذ منحى إيجابي في ضمان الحدّ من هذه الظاهرة، وللمحكمة الجنائية الدولية عدّة خصوصيات تمنحها الأفضلية في تأدية هذه المُهمة؛ بحيث وصف المحكمة الجنائية الدولية بالمحكمة الدائمة، يوفر الإطار المؤسساتي الدولي اللازم لمحاربة جرائم الفساد، باعتبارها تُحقق الشفافية والفعّالية في ردع مثل هذه الجرائم، كما تصبح مصدراً للاجتهاد القضائي الدولي في مجال مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، نظراً للطبيعة الدولية لهذه الظاهرة.

في حالة اعتبار الفساد الاقتصادي الدولي ضمن الجرائم الدولية، فهذا يعطي للمحكمة الجنائية الدولية المعرفة اللازمة لتطبيق أحكام القانون الدولي، بما فيها أحكام الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد؛ إذ غالباً ما تكتفي المحاكم الوطنية بحماية المصالح الوطنية، وعدم تبّني البرلمانات الوطنية قواعد قانونية تسمح لهذه الأخيرة بتوسيع اختصاصها إلى الجرائم الدولية، لذلك تُمثل المحكمة الجنائية الدولية الإطار القضائي الدولي الأفضل في مواجهة هذه الجرائم.

يتمتع قضاة المحكمة الجنائية الدولية بالحياد والموضوعية أكثر من القضاة الوطنيين باعتبارهم الأجدر بالفصل في الجرائم الدولية؛ ففي هذا الشأن، يُمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تقوم بإجراء التحقيق في جرائم الفساد بسهولة باعتبارها الهيئة القضائية الدولية عندما يشمل التحقيق عدّة دول. كما يمكن لها أن تضمن توحيد منهجية تطبيق القانون الدولي في مختلف

القضايا التي تُعرض إليها؛ لاسيّما في مجال العقوبات المُطبّقة، عكس المحاكم الوطنية التي يختلف المنهج المُتبع في تطبيق أحكام القانون الدولي.

إنّ منح اختصاص ردع جرائم الفساد الدولية للمحكمة الجنائية الدولية هو مؤشر على إمكانية وجود إرادة حقيقية للمجتمع الدولي[655] لتحقيق نزاهة الاقتصاد الدولي والحدّ من ظاهرة الفساد الاقتصادي الدولي[656].

2–ادراج الجرائم المالية في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

تعالت أصوات عديدة عند إبرام نظام روما تنادي بتوسيع الاختصاص المادي المحكمة الجنائية الدولية ليشمل الجرائم المالية، هذه المبادرة التي لقت ترحيباً من مختلف الجهّات المهتمة بمسألة مكافحة الفساد الدولي؛ بحيث داع بعض القضاة الى ضرورة تبّني جريمة الفساد التي تطال الدولة من طرف المسؤولين السياسيين[657]. كما قدّمت بلجيكا أثناء مفاوضات ابرام نظام روما اقتراح بإحداث غرفة اقتصادية في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، تختص بردع الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود الوطنية، خاصة في الوقت الذي تؤثر العولمة على النظام الاقتصادي العالمي وضورة تأطيره بقواعد القانون الدولي[658].

---

[655]- Cette idée de voir la CPI connaître de certains délits patrimoniaux n'est pas nouvelle en soi. Elle remonte à la période des négociations qui ont présidé à son avènement, pour plus de détails, voir : BAH Saliou, l'effectivité des conventions anti-corruption internationales, Op.cit, p. 359.

[656]- Avec la multiplication des échanges économiques, la mobilité des personnes et des biens encouragés par l'ouverture des frontières nationales, le phénomène de la mondialisation a malheureusement favorisé l'émergence d'un marché international de la criminalité. DEBOVE Fréderic, « Vers un droit pénal de la criminalité organisée ? », Petites Affiches, n°226, 12 novembre 2002, p. 04.

[657]– هذا الاقتراح قدمه كل من وكيل الجمهورية جزيرة قروناد، ووكيل جمهورية جزيرة قويان، للتفصيل أكثر، راجع:
- BAH Saliou, l'effectivité des conventions anti-corruption internationales, Op.cit, p. 360.

[658] - « M. MARK Eyskens salue la création de la Cour Pénale Internationale, qui représente une étape importante dans le construction d'une communauté internationale régie par des règles de droit. Il estime toutefois qu'il faudra veiller à compléter le cadre général ainsi créé, en y adjoignant une chambre économique, compétente pour sanctionner les délits économiques transfrontaliers. La globalisation et l'avènement de l'économie de marché internationale – évolutions auxquelles l'intervenant souscrit- doivent en effet être encadrés de règles de droit internationales ». Chambre des Représentants de Belgique, Projet de loi portant assentiment au Statut de Rome de la Cour Pénale Internationale fait à Rome le 17 juillet 1998, Rapport fait au nom de la Commission des Relations Extérieures, 31 mars 2000, in : www.lachambre.be/FLWB/pdf/50/0492/50K0492002.pdf consulté le 17/07/2017.

من بين الجرائم التي يتطلب إدراجها في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الفساد الذي يمُس الدولة والمُرتكب من طرف المسؤولين السياسيين[659]، فالسبب الأساسي الذي يدفع إلى ادراج هذا النوع من الفساد ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، هو ضرورة محاربة الحصانة التي يتمتع بها المسؤولين السياسيين في النظام القانوني الداخلي للدول[660]؛ بحيث ضعف النظام القضائي الداخلي يُساعد في افلات هؤلاء من العقاب. كما يُضاف إلى هذا الجُرم، جرم آخر يتعلق بنهب وسلب الأموال التي تعود للشعب من طرف رؤساء الدول، والذي يُمثل اعتداء على حق الشعب في هذه الأموال وتهديداً لحقوق الانسان[661].

تُمثل جريمة تبييض الأموال إحدى الجرائم التي يستوجب ادراجها في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ بحيث ترتبط هذه الجريمة ارتباطاً وثيقاً مع ظاهرة الفساد الاقتصادي الدولي، وإمكانية اختصاص المحكمة الجنائية بردع هذه الجريمة من شأنه أن يُساهم في توحيد

---

[659]– هذا النوع من الفساد الذي يُطلق عليه باللغة الفرنسية «Le Vol d'Etat» شائع لدى الدول السائرة في طريق النمو، خاصة في الدول العربية؛ بحيث أعتبر هذا النوع من الفساد أحد الأسباب الرئيسية في اندلاع الثورات العربية. سيتم التفصيل أكثر في هذه المسألة في الفصل الثاني من هذا الباب.

[660]– تنص الفقرة الثانية من المادة 28 من نظام روما، السالف الذكر، على أنّه: "لا تحول الحصانات أو القواعد الإجرائية الخاصة التي قد ترتبط بالصفة الرسمية للشخص، سواء كانت في إطار القانون الوطني أو الدولي، دون ممارسة المحكمة اختصاصها على هذا الشخص". تعتبر مسألة الحصانات عائقاً هاماً في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي، فلو تمّ ادراج جرائم الفساد الولية في نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولي، لزال هذا العائق.

– عدم الاعتداد بالحصانة هو تغلب حقيقي لظاهرة الإفلات من العقاب في الجرائم التي يرتكبها أشخاص يتمتعون بمختلف الحصانات.

« Cette disposition est un véritable pavé dans la marre de l'impunité », KAMAGATE Sinan, Op.cit, p. 61.

[661]– تختلف الأسباب التي فجرت الثورات العربية في الدول العربية ابتداءً من سنة 2011، لكن المُؤكّد أن الفساد بصفة عامة ونهب الأموال وانعدام العدالة الاجتماعية هي المحركات الرئيسية لقيام معظم الثورات والاحتجاجات في العالم العربي، لا سيما في تونس ومصر، للمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، أنظر:

- KHOSROKHAVAR Farhad, « Les révolutions arabes : révolutions de justice sociale et de liberté », Revue Cultures & Conflits, n° 83, 2011, pp. 108-112.

- ARBIA Silvana, « La Cour Pénale Internationale et le monde arabe, un partenariat nécessaire », Gazette de Palais, n°363, 29 novembre 2011, p. 12.

النظام القانوني الجنائي الدولي[662]، ويُساعد المنظمات الإقليمية التي لم تُعالج جريمة تبييض الأموال في الاتفاقيات التي أبرمتها على مواجهتها بفعّالية[663].

يتضح أنّ تحقيق فعّالية اتفاقيات مكافحة الفساد مرهون بإدراج الفساد الدولي في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[664]، من أجل إعطاء دفع جديد للتعاون الدولي بمواجهة هذه الظاهرة، والتي تشهد حالياً صعوبات متعدّدة لاسيّما في مجال استرداد عائدات الفساد، مصادرة الأموال المتحصّلة من جرائم الفساد الدولية، متابعة المسؤولين السياسيين والذين يُغادرون بلدانهم الأصلية، كل هذه الاشكالات لا يمكن حلّها إلاّ بمنح الاختصاص للمحكمة الجنائية الدولية اختصاص التدخل لرفع عقبات التعاون الدولي، وتحقيق تقدُم حقيقي في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي.

الفرع الثاني

ضرورة استحداث هيئة قضائية دولية تختص بقمع جرائم الفساد

أصبح هناك قناعة بأنّ جهود دولة ما بصفة منفردة للحدّ من الفساد الاقتصادي الدولي أمر صعب للغاية بدون تدعيم ومساندة دولية، لكن التعاون الدولي الذي يتجسد في مختلف

---

[662]- « S'il existe des conventions internationales prévoyant que l'Etat reste compétent pour juger des actes commis sur son territoire alors même que l'infraction principale ne serait pas de sa compétence, aucun texte similaire n'autorise cet Etat à juger des actes de blanchiment lorsque l'infraction principale n'en serait pas une si elle avait été commise sur son territoire ». MERVEILLE Anne-Dominique & LEVY-BISSONNET Juliette, « L'infraction du délit de blanchiment : une interprétation extensive de la loi au service d'une répression maximale », Petites Affiches, n°146, 23 juillet 2009, p. 16.

[663]– لم يُتم تناول تجريم تبييض الأموال لا في الاتفاقية المُشتركّة للبلدان الأمريكية في مكافحة الفساد، ولا في اتفاقيات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بمكافحة الفساد؛ في جين تمّ تجريمها في المادة السابعة من اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب، والمادة 13 من الاتفاقية الجنائية لمكافحة الفساد للمجلس الأوروبي، وكذا المادة 6 من اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد، إضافة إلى المادة 23 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

[664] - Il pourrait y avoir des raisons suffisantes de poursuivre les crimes de corruption à haut niveau comme crime contre l'humanité, en vertu de l'article 7 du statut de Rome, si la corruption à haut niveau est définit de façon qui rend explicite qu'elle est limitée aux actes inhumains qui causent de grandes souffrances ou atteintes graves à l'intégrité physique ou à la santé physique ou mentale. Voir : Organisation Mondiale des Parlementaires Contre la Corruption, poursuite de la corruption à haut niveau comme crime du droit international, Op.cit, p. 7.

الآليات القانونية والمؤسساتية المعنية بمكافحة الفساد لا يمكن أن يؤدي إلى التكامل في أداء دور فعّال في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي إلاّ بوجود هيئة قضائية دولية تختص بقمع هذه الظاهرة العابرة للحدود الوطنية. إنّ وجود هيئة قضائية دولية تتولى منع الفساد أصبح حتمية لضمان الاضطلاع بوظيفة محاربة الفساد الدولي بصورة فعّالة وبمنأى عن أي تأثير لا مسوغ له (أولاً)، لكن استحداث مثل هذا الجهاز يتطلب استجابته لمقتضيات قانونية وعملية لتوفير مقومات عمله بنجاعة (ثانياً).

أولاً: أهمية استحداث هيئة قضائية دولية لقمع الفساد الدولي

يترتب عن استحداث هيئة قضائية دولية مكلّفة بقمع جرائم الفساد الدولية إزالة مختلف العقبات والاشكالات التي تعترض تطبيق أحكام الاتفاقيات الخاصة بمكافحة الفساد، بحيث تضمن توحيد عملية مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي (1)، وتفعيل كذلك عملية متابعة مرتكبي جرائم الفساد الدولية (2).

1–توحيد عملية مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

إنّ تنمّي الاقتصاد العالمي وتطور المبادلات التجارية الدولية أدى بالدول إلى تكريس نظام حمائي يرتكز على فكرة السيادة مما يجعل من مكافحة الفساد الدولي أمراً عسيراً[665]، خاصة في مجال التعاون القانوني والقضائي، وإنشاء هيئة قضائية دولية تختص بمكافحة الفساد الدولي من شأنها أن تُخفف حدّة الدول وتعلقها بفكرة السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتعمل على توحيد الأطُر الدولية المعنية بمكافحة الفساد؛ وكان من الأجدر عند صياغة مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، باعتبارها الصك العالمي المتعلق بمحاربة

[665]- « La menace est particulièrement grave du fait d'une corruption de plus en plus liée au terrorisme, à la criminalité organisée, au trafic de stupéfiants ou d'êtres humains. Tous les pays doivent se sentir concernés car aucune frontière nationale ne saurait les protéger contre ce type de corruption. Les gouvernements doivent agir collectivement, en adoptant et en respectant les traités internationaux qui traitent des divers aspects de la corruption ». QUINONES Enery, « L'évolution du droit international en matière de corruption : la convention de l'OCDE », Annuaire Français de Droit International, n°19, 2003, p. 563.

الفساد إدراج مثل هذه الآلية التي تتكفل بردعه من جهة، ومن جهة أخرى، توحيد الاجتهاد القضائي الدولي المتعلق بمواجهة الفساد الاقتصادي الدولي.

يُوّلد من استحداث هيئة قضائية دولية تختص بمواجهة الفساد الدولي اختصاص قضائي دولي لفائدة ضحايا الفساد الدولي، وهذا من باب استحالة متابعة مرتكبي جرائم الفساد سواءً على مستوى المحاكم الوطنية[666]، أو على مستوى المحكمة الجنائية الدولية.

2–تفعيل عملية متابعة مرتكبي جرائم الفساد الدولية

يسمح استحداث هيئة قضائية دولية إمكانية التخفيف من مخاطر عولمة التجريم الاقتصادي ويزيد من فعالية النصوص الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد؛ بحيث غالباً ما يستفيد المجرمون الدوليين من تعقد نظام متابعتهم وما ينتُج عنه من الناحية العملية من صعوبات جمّة خاصة في مجال الاختصاص القضائي، تسليم المجرمين واسترداد العائدات الاجرامية، فوضع جهاز قضائي دولي سيقوم برفع كل العقبات التي تحّل دون إمكانية متابعة المجرمين الدوليين في مجال الجرائم الاقتصادية وجرائم الفساد الدولية خصوصاً.

يقتضي استحداث هيئة قضائية دولية إزالة الاشكال الذي يعترض الطبيعة المُعقدّة لجرائم الفساد الدولية؛ اذ تعتبر اقتصادية من جهة، أي تُعرض المصالح الاقتصادية للدول للخطر وغالباً ما يشمل هذا الخطر عدّة دول؛ وذات طبيعة سياسية من جهة أخرى، أي المتابعين في مثل هذه القضايا هم في غالب الأحيان موظفين عموميين ومسؤولين سياسيين، ممّا يفرض صعوبة في اجراء تعاون قضائي فعّال بين الدول المعنية. إنّ الطبيعة الاقتصادية للفساد الدولي يدفع العديد من الدول التي تُهرّب إليها الأموال المنهوبة إلى اجراء نوع من الحماية وما لها من فوائد اقتصادية على المستوى الوطني[667]، ممّا يُشكّل نوع من تواطؤ الدولة

[666]- Les régimes nationaux sont souvent incapables de traduire en justice les pires crimes de corruption à haut niveau ; lorsque cela a lieu, la communauté internationale a l'obligation d'agir. Voir pour plus de détails : Organisation Mondiale des Parlementaires Contre la Corruption, poursuite de la corruption à haut niveau comme crime du droit international, Op.cit, p. 2.

[667]- La nécessité d'une coopération internationale dans le domaine de la lutte contre la corruption coule de source, tant il est vrai que l'économie est globale et les flux d'argent mondialisés ; il y a donc grand risque que les entreprises délocalisent l'activité corruptrice vers les pays dotés du système le plus tolérant en matière de corruption. Voir pour plus de détails :

المعنية في الجريمة، وهذا ما يعرقل مسار التعاون الدولي الذي فصّلت الاتفاقيات الدولية في مجالاته للحدّ من الفساد الاقتصادي الدولي[668].

ثانياً: مُتطلّبات استحداث هيئة قضائية دولية

يتعيّن أن يكون الجهاز القضائي الدولي الخاص بمكافحة الجرائم الاقتصادية عموماً ومختلف جرائم الفساد خصوصاً مُتمتع بخاصية الدوام؛ بحيث أنّه غالباً ما يطفو على المحاكم المؤقتة[669] الطابع السياسي في انشائها، مما يجعلها غير قادرة على ضمان أداء وظائفها بكل استقلالية، هذا ما يدفع إلى انشاء محكمة دولية دائمة لقمع الفساد الدولي أمر ضروري لتكريس الاستقلالية، الاستقرار والحياد، وكذا من أجل مساعدة المحاكم الداخلية في إجراءات متابعة المجرمين الدوليين في قضايا الفساد، ولا يمكن لهذه الهيئة أو تؤدي دورها في مكافحة الفساد

CASSANI Ursula, « Lutte contre la corruption : vouloir, c'est pouvoir ? », Schulthess Médias Juridique, Centre d'Etudes Juridiques Européennes, Schulthess, Genève, 2011, p. 35.

[668]- BAH Saliou, l'effectivité des conventions anti-corruption internationales, Op.cit, p. 373.

[669]– أنشأت هيئة الأمم المتحدة محاكم مؤقتة، وهي تلك المستحدثة من طرف مجلس الأمن خلال النزاعات المسلّحة التي عاشتها بعض الأقاليم، ومن بينها المحكمة الجنائية الدولية المؤقتة ليوغسلافيا سابقاً، المستحدثة سنة 1993 بموجب القرارات 808 و827، وكذا المحكمة الجنائية الدولية المؤقتة لرواندا سنة 1994، بموجب القرار رقم 955. أُسست هذه المحاكم في ظروف استثنائية من أجل معالجة مواقف معيّنة ومؤقتة، دون أن يعترف لها بخاصية الدوام للنظر في الجرائم الدولية، وتعرضت هذه المحاكم لانتقادات بسبب عدم استنادها للشرعية الدولية ومحدودية اختصاصها في مواجهة الجرائم الدولية، للمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، أنظر:

– قرار مجلس الأمن رقم 808، لسنة 1993، مؤرخ في 22 فيفري سنة 1993، يتضمن انشاء المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا، منشور في الموقع:
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N93/098/19/IMG/N9309819.pdf?OpenElement consulté le 19/07/2017.

– قرار مجلس الأمن رقم 827، لسنة 1993، مؤرخ في 25 ماي سنة 1993، يتضمن انشاء المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا، منشور في الموقع:
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N93/306/26/IMG/N9330626.pdf?OpenElement consulté le 19/07/2017.

– قرار مجلس الأمن رقم 955، مؤرخ في 8 نوفمبر سنة 1994، يتضمن انشاء المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني التي ارتكبت في رواندا، منشور في مواقع:
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N94/437/46/PDF/N9443746.pdf?OpenElement consulté le 19/07/2017.

– شيتر عبد الوهاب، صلاحيات مجلس الأمن على ضوء النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2014، ص 8.

الاقتصادي الدولي بفعالية إلاّ بالتوسيع من جهات الإخطار (1)، ومنحها السلطة التقريرية الحقيقية (2).

1–التوسيع من جهات الإخطار

يتطلب لتفعيل دور الهيئة القضائية الدولية في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي في التوسيع من جهات الاخطار؛ بحيث يتعيّن أن يشمل اخطار الهيئة أشخاص عديدة عكس ما هو منصوص عليه في نظام روما بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية[670]، لتفادي أي انسداد في متابعة جرائم الفساد. كما يستوجب أن يصدر هذا الاخطار من الدول الأعضاء في النظام المنشئ للهيئة القضائية الدولية المتعلق بمكافحة الفساد، وهو أمر بديهي بعد التوقيع والمصادقة على النظام التأسيسي للهيئة. كما يجب أن يكون الاخطار من طرف الهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مكتب الأمم المتحدة ضد المخدرات والجريمة، وهذا بحكم طبيعة وظائفها التي تتعلق بمكافحة الجرائم الاقتصادية بصفة عامة.

إنّ منح الدول العضوة في الأمم المتحدة حق الاخطار، من شأنه أن يدفعها للانضمام إلى نظام الهيئة القضائية الدولية، وتفعيل تعاونها مع هذه الأخيرة. تجدر الإشارة كذلك إلى أنّ تجسيد فعالية النظام القضائي الجنائي الدولي في مواجهة ظاهرة الفساد الاقتصادي الدولي لا يتحقق إلاّ بالسماح للأشخاص الطبيعية والمعنوية بحق اخطار الهيئة القضائية الدولية عند وجود ضرر ناتج عن جرائم الفساد؛ بحيث يمكن للأشخاص الطبيعية أن تتدّد في شكل جمعيات[671] أو تكتلات ضد الفساد. كما تتمتع الشركات التجارية باعتبارها عون اقتصادي

[670]– يحق فقط للدول الأطراف اخطار المحكمة الجنائية الدولية، وكذا مجلس الأمن والمدعي العام للمحكمة وفق شروط معينة، للمزيد من التفصيل حول هذه المسألة، أنظر: المواد 13، 14 و15، من نظام روما، المرجع السابق. بركاني أعمر، العدالة الجنائية الدولية المؤقتة والدائمة (دراسة مقارنة)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2015، ص.ص 195–199.

[671]– كمنظمة الشفافية الدولية التي تلعب دور كبير على الساحة الدولية في محاربتها للفساد الدولي.

بمكانة عليا في مجال محاربة الفساد سواءً بالتنديد ضد مسؤولي هذه الشركات أو موظفي الدول التي تتعامل معها في إطار العقود الدولية[672].

2–ضرورة تمتع الهيئة القضائية الدولية بالسلطة التقريرية الحقيقية

يشترط لضمان استقلالية وفعّالية الجهاز القضائي الدولي في قمع ظاهرة الفساد الاقتصادي الدولي توافره على عدّة عناصر، أوّلُها مكانة هذه الهيئة القضائية الدولية بالنسبة للمحاكم الداخلية، بحيث يستوجب توضيح العلاقة التي يمكن تجسيدها فيما بين هذان النظامان القضائيين من جهة، مع تحديد بدقة أطُر وكيفية تكريس المساعدة المتبادلة في مجال مكافحة الفساد الدولي من جهة أخرى.

يتطلب لتكريس فعالية عمل الهيئة القضائية الدولية في قمع جرائم الفساد ضرورة التنفيذ الحقيقي للعقوبات الصادرة منها بالرغم من صعوبة هذه المهمة التي تعتبر من الخصوصيات السلبية للقانون الدولي بصفة عامة، لكن إعطاء الطابع الالزامي لقرارات هذه الهيئة لا يتحقق إلاّ بالتعاون مع منظمة الشرطة الجنائية الدولية.

يتضح من خلال ما تمّ سرده أنّه يجب تخلي الدول عن اعتبارات المصلحة الخاصة والكف عن تعلقها بفكرة السيادة للتهرب من مسؤوليتها وتعاونها الدوليين في مجال مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، ولتحقيق ذلك، يجب إعادة النظر في نص المادة الرابعة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[673] التي أعطت للدول إمكانية أداء التزاماتها بمقتضى هذه الاتفاقية على نحو يتسق مع مبدأي تساوي في السيادة وسلامة أراضيها ومع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛ فصون السيادة يعتبر عائقاً حقيقياً من أجل تكريس عدالة جنائية دولية فعّالة لمحاربة الفساد الدولي[674].

---

[672]- Organisation Mondiale des Parlementaires Contre la Corruption, Poursuite de la corruption à haut niveau comme crime en vertu du droit international, Op.cit, p. 9.

[673]– المادة الرابعة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

[674]- « Le dépassement des réticences dû à l'attachement des Etats à leur souveraineté législative en matière pénale est nécessaire pour instaurer une juridiction pénale internationale qui, serait à même de juger les Etats ». BAH Saliou, l'effectivité des conventions anti-corruption internationales, Op.cit, p. 365.

المطلب الثاني

عدم إلزام الشركات التجارية بمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

تلعب الشركات التجارية دوراً هاماً في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي نظراً لما تُمثله هذه الشركات من أثر على البيئة المالية الدولية وعلى استقرار المناخ الاقتصادي العالمي[675]، فإقحام الشركات التجارية خاصة الشركات الكبرى في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي من شأنه أن يُضفي الشفافية والنزاهة على المعاملات التجارية الدولية[676]، ولا يتحقق هذا إلاّ باتخاذها لأنظمة داخلية تتضمن قوانين تكون مطابقة لمعايير الوقاية من الفساد (الفرع الأول).

إلاّ أنّ الأنظمة المتعلقة بالوقاية من الفساد عادة ما يكون تطبيقها اختيارياً من طرف الشركات التجارية؛ ممّا يجعلها غير فعّالة لعدم وجود قوانين ملزمة على ذلك[677]، هذا ما يحُد بدوره في ضمان مواجهة فعّالة للفساد الاقتصادي الدولي (الفرع الثاني).

الفرع الأول

ضرورة اعتماد الشركات التجارية لمعايير مكافحة الفساد

أضحى أنّ هناك ضرورة مُلّحة لالتزام الشركات التجارية بقواعد ومعايير مكافحة الفساد لتأمين وتحسين قدراتها المالية والاقتصادية سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي[678]، ولا يعني ذلك مجرد احترام مجموعة من القواعد والقوانين المتعلقة بمكافحة الفساد،

675- LEBEN Charles, Le droit international des affaires, 6e édition, PUF, Paris, 2003, p. 54.

676- « Les entreprises peuvent faire barrage à la corruption, un crime corrosif qui érode la force de nos économies et la confiance des citoyens dans nos institutions publiques et privées. En travaillant ensemble pour favoriser la transparence, le respect et la responsabilité, nous pouvons lutter contre la corruption et promouvoir des économies plus fortes, plus saines et plus justes sur le continent africain ». GURRIA Angel, secrétaire général de l'Organisation de Coopération et de Développement Economiques, Guide de conformité et de lutte contre la corruption pour les entreprises africaines, O.C.D.E, Groupe de la Banque Africaine de Développement, 2016, p. 02, in :www.oecd.org/fr/daf/anti-corruption/Guide-corruption-entreprises-africaines.pdf consulté le 22/07/2017.

677– لاسيّما في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد، أو حتى في غالبية قوانين الدول الوطنية.

678– للمزيد من التفصيل حول هذه المسألة، راجع عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 297.

وإنّما يجب تبنّيها في قوانينها الداخلية وتكريس نظام المطابقة[679] لمعايير مكافحة الفساد (أولاً)، من أجل تطوير وتدعيم قدُراتها التنافسية (ثانياً).

أولاً: تكريس الشركات التجارية لمعايير مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

إنّ اعتماد معايير مكافحة الفساد هو الركيزة الأساسية لحوكمة الشركات وتنميتها[680]، فهو الأسلوب الفعال للحدّ من مخاطر الفساد الاقتصادي (1)، ولكن تكريس الشركات التجارية لمعايير مكافحة الفساد يستوجب الخضوع لمعايير عديدة (2).

1–أهمية تكريس التجارية لمعايير مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

يُعتبر الفساد الاقتصادي الدولي مصدراً لمخاطر عدّة تمُس الشركات التجارية وفي نواحي مختلفة، يمكن أن يصل إلى حد تعثرها وحلها، وغالباً ما يمكن اعتبار الشركات التجارية ضحية ممارسات الفساد لعدم اعتمادها لنظام المطابقة لمعايير مكافحة الفساد في نظام الداخلي[681].

يتطلب نظام المطابقة[682] للشركة ضرورة احترامها لمختلف معايير الوقاية من الفساد والتي ينص عليها أحكام الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد ومختلف القوانين الداخلية

-SULLIVAN John D. « La boussole morale des entreprises : L'éthique des affaires et la gouvernance d'entreprise comme outils de lutte contre la corruption », Focus, n° 07, Global Corporate Governance Forum, Washington, 2009, p. 7.

[679]– نظام المطابقة لمعايير مكافحة الفساد يُطلق عليه تسمية «Compliance»، وهو مصطلح انجليزي وهو أيضاً مصطلح جديد يتم تداوله باللغة الفرنسية.

[680]– يقصد بحوكمة الشركات مجموعة القوانين والنظم والقرارات التي يمكن من خلالها تحقيق الجودة والتميّز في الأداء، باختيار أساليب فعّالة من أجل العمل على تحقيق خطط وأهداف الشركة، وبالتالي فالحوكمة مضمونها يتمثل في خلق نظم تكون أساسا للعلاقات بين الأطراف الأساسية التي تسير الشركة، كما تشمل المقومات اللازمة لتقوية المؤسسات على المدى البعيد وتحديد المسؤولية، للمزيد من التفصيل، أنظر: –موري سفيان، "اعتماد معايير مكافحة الفساد: شرط أساسي لتنمية الشركات التجارية –دراسة مقارنة–"، المرجع السابق، ص 56. –أمير فرج يوسف، الحوكمة ومكافحة الفساد الاداري والوظيفي وعلاقته بالجريمة على المستوى المحلي والاقليمي والعربي والدولي في ظل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2011، ص 383.

[681]- L'entreprise apparaît comme une victime directe des pratiques de corruption en ce qu'elle affecte ses intérêts internes. Voir pour plus de détails : REVEL Gaspard, La lutte contre la corruption dans le secteur privé, mémoire de master en droit des affaires, Université Panthéon-Assas, Paris II, 2016, p. 36.

[682]– تجدر الإشارة إلى أنّ نظام المطابقة لمعايير مكافحة الفساد هو مجموعة الإجراءات التي يجب أن تتخذها الشركة للوقاية من الفساد، وهذه الإجراءات يجب لتحقيق فعّاليتها الاستجابة لجملة من المعايير، منها، السهر على عدم ضلوع الشركة في أي شكل من

للدول، ويستوجب أخذ بعين الاعتبار كل معايير الوقاية من الفساد من أجل تفادي النتائج والأثار السلبية التي يمكن أن تلحق بالشركة، خاصة الأضرار المالية، السمعة السيّئة، إمكانية إثارة المسؤولية المدنية والجزائية للشركة[683].

تبنّي معايير الوقاية من الفساد من شأنه إرساء قيّم المسائلة والمسؤولية[684] والشفافية في الشركات، وتضمن بذلك نزاهة معاملاتها، وبهذا تُعزز سيادة القانون ضد الفساد؛ إذ تضع الحدود بين الحقوق الخاصة والمصالح المشتركة وتمنع اساءة استخدام السلطة. لكن الجدير بالملاحظة أنّ اعتماد هذه المعايير ليس معناه الإفلات من مخاطر الفساد، وإنّما يشترط أن يكون هناك تطبيق حقيقي لها[685].

أشكال الفساد، تكوين إطارات الشركة ضد كل ابتزاز أو محاولة لإرشائهم، حماية الشركة بموجب قواعد مُحدّدة وواضحة ضد كل أشكال الفساد خاصة في الدول التي تعتبر أقل نزاهة، ضرورة تحقيق توازن بين الوقاية من الفساد والفعّالية الاقتصادية للشركة، تفعيل النزاهة على كل المستويات سواء داخل الشركة أو مع المتعاملين، ولا يتحقق هذا الهدف الأخير إلا بتقرير رقابة ناجعة على كل إجراءات الوقاية من الفساد وتحييّنها. للتفصيل أكثر، راجع:

- MONTIGNY Philippe, L'entreprise face à la corruption internationale, Op.cit, pp. 302 et 303.

[683]- « La conformité vise à maitriser le risque de non-conformité. Or le risque de non-conformité intègre le risque d'image, le risque de sanction ainsi le risque de perte financière. La conformité protège le capital immatériel de l'entreprise ». JACQUEMET André, « Lutte contre la corruption : protéger l'entreprise et ses dirigeants ou pouvoir prouver sa bonne foi », Revue de GRASCO, numéro spécial, septembre 2012, p. 67.

[684]- « Obéir avant d'être maitrisée ou bien mettre en danger son existence… », COLOMBET Astrid Mignon, « La self-defense des entreprises », in Deals de justice, le marché américain de l'obéissance mondialisée, s.dir. de GARAPON Antoine & SERVAN-SCHEREIBER Pierre, PUF, Paris, 2015, p. 82.

[685]- « L'entreprise doit mettre en place le dispositif de conformité. Il est essentiel qu'il y ait une mise en œuvre effective et permanente de la norme au sein de l'entreprise, sinon un dispositif de conformité s'apparentera à une coquille vide et sera dénué d'intérêt ». JACQUEMET André Op.cit, p. 89.

– في هذا الصدّد يُتم الإشارة إلى فضيحة الشركة الألمانية داملر، Daimler المختصة في صناعة السيارات، والتي أجبرت على دفع غرامة مالية للولايات المتحدة الأمريكية قُدرت بـ 185 مليون دولار في قضية فساد دولية، حيث قامت هذه الشركة بدفع رشاوي لموظفين تابعين لعدة دول مقابل حصولها على عقود بيع سياراتها، وللذكر أنّ هذه الشركة قامت بتبّني معايير الوقاية من الفساد سنة 1999، لكن تطبيقها بقي مجرد حبر على ورق، للتفصيل أكثر حول هذه القضية، أنظر:

-KOLLEWE Julia, Daimler agrees 185 million dollars fine to settle US corruption investigation, The Guardian, 24 mars 2010. Document publié in :
https://www.theguardian.com/business/2010/mar/24/daimler-fine-corruption-investigation consulté le 24/07/2017.

- LEELEEA Shailendrasingh, ROQUILLY Christophe, Op.cit, pp. 88 et 89.

يُشكّل اعتماد معايير الوقاية من الفساد في الأنظمة الداخلية للشركة الحصن المانع ضد كل الممارسات الفاسدة؛ بحيث وقبل اتخاذ أي قرار يجب أن تكون هناك مراعاة لجملة من المؤشرات التي تهدف إلى الوقاية من الفساد بكل أشكاله[686]، وبالتالي تفادي المساس بسمعة الشركة في حالة ثبوت تورطها في قضايا الفساد، إلى جانب مختلف الغرامات المالية التي تؤثر على وضعيتها المالية.

2–معايير تكريس الشركات التجارية لمعايير مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

تختلف إجراءات الوقاية من الفساد التي تتّخذها الشركات التجارية باختلاف البلد الذي تُمارس فيه نشاطها؛ بحيث يجب الأخذ بعين الاعتبار عند وضع برنامج المطابقة لمعايير مكافحة الفساد خصوصيات كل بلد، خاصة حالة تفشي الفساد من عدمه، النظام السياسي والاقتصادي، إرادة الدولة في محاربة الفساد، مختلف القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد ومدى انضمام الدولة لاتفاقيات مكافحة الفساد. بهذا يتطلب على الشركة تحليل بيئة مكافحة الفساد قبل اعداد نظام المطابقة لضمان فعّاليته، ونجاح هذا النظام مرهون بمدى احترام الشركات التجارية لجملة من الضوابط لاسيّما اتخاذ إجراءات الإعلام بسياسة الوقاية من الفساد (أ)،

---

[686]– تمّ اجراء دراسة في سنة 2003 من طرف مديرية الشؤون المالية، الجبائية والمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حول نظام مطابقة الشركات لمعايير مكافحة الفساد؛ بحيث ثبتت هذه الدراسة التي أجريت على مائة شركة عالمية مُسجلة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أنّ 43% منها اعتمدت إجراءات الوقاية من الفساد في قوانينها الداخلية. ارتفع هذا الرقم بمناسبة دراسة قام بها الخبير .ROQUILLY C على 40 شركة كبيرة في فرنسا والتي تسمى (CAC 40)، وهي شركات لها أسهم في بورصة باريس، بحيث أسفرت هذه الدراسة على أنّ معايير الوقاية من الفساد تتضمنها القوانين الداخلية لهذه الشركات بنسبة 78%. للتفصيل أكثر، أنظر:

- Direction des Affaires Financières et Fiscales et des Entreprise, L'approche des entreprises dans la lutte contre la corruption, document de travail sur l'investissement international, n°02, éditions OCDE, 2003, p. 06, in : www.oecd.org/fr/investissement/mne/FR%20WP-2003_2.pdf consulté le 24/07/2017.

- ROQUILLY Christophe, « Analyse des codes éthiques des sociétés du CAC 40 : un vecteur d'intégration de la norme juridique par les acteurs de l'entreprise », Cahiers de Droit de l'Entreprise, n°05, 2011, pp. 5-7.

- CAC 40 C'est un panier composé de 40 valeurs de sociétés françaises. Ces sociétés sont choisies parmi les 100 sociétés françaises dont les volumes d'échanges de titres sont les plus importants. Chaque société a un poids déterminé par rapport à sa capitalisation, in : http://www.lafinancepourtous.com/Decryptages/Dossiers/Bourse/Le-CAC-40/Le-CAC-40-qu-est-ce-que-c-est consulté le 24/07/2017.

وكذا وضع برامج تكوينية لضمان تطبيق فعّال لمعايير الوقاية من الفساد (ب)؛ وضرورة التجسيد الحقيقي لمعايير الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي (ج).

أ–ضرورة اتخاذ إجراءات الإعلام بسياسة الوقاية من الفساد

يستوجب على الشركات التجارية بغية اعتماد نظام المطابقة اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى الإعلام بسياستها في مجال الوقاية من الفساد، ويُوّجه هذا الاعلام إلى جميع متعاملي الشركة[687]، من شركاء، زبائن، ممولين، وإذا كانت الشركة مجمع فيجب أن تحرص على إعلام كل فروعها، ويكون هذا الإعلام واضح، دقيق وشامل لجميع الإجراءات التي سيتم اتخاذها للوقاية من الفساد. إنّ مضمون الاعلام بسياسة محاربة الفساد يتطلب أن يُتّخذ في مدونات قواعد السلوك وفي النظام الداخلي، وحتى في كل الوثائق الرسمية للشركة لكي يكون الاعلام بالوقاية من الفساد كاملاً[688].

ب–الزامية وضع برامج تكوينية لضمان تطبيق فعّال لمعايير الوقاية من الفساد

إنّ اعتبار الفساد ظاهرة دولية مُعقدة سواءً على الصعيد التنظيمي أو على الصعيد المؤسساتي يدفع بالشركة إلى ضرورة ضمان تكوين فعّال لمستخدميها حول كيفية تطبيق إجراءات الوقاية من الفساد[689]. كما يتطلب على الشركة وضع تحت تصرف مستخدميها آليات مكافحة الفساد الي تسمح بالكشف، التنديد والابلاغ عنه، مع تكريس نظام حماية فعّال للمبلغين عن الفساد داخل الشركة[690]. تقتضي الإشارة إلى أنّ كل الإجراءات التي يتم اتخاذها من

687- « L'entreprise cherche à s'assurer que sa politique de prévention du risque de corruption et les procédures qui sont dédiées sont intégrées et comprises dans l'entreprise par des actions de communication interne et externe », VERDUN Franck, Le management stratégiques des risques juridiques, LexisNexis, Paris, 2013, p. 30

688- LEELEEA Shailendrasingh & ROQUILLY Christophe, Op.cit, p. 95.

689– للتفصيل أكثر حول كيفية تطبيق إجراءات الوقاية من الفساد، أنظر:

- QUIJOUX Julien, Le rôle de la compliance anti-corruption, mémoire de master en droit pénal de l'entreprise, Droit et Sciences Politique, Droit, Université Versailles Saint Quentin, 2012, p. 58.

690– يجب ضمان حماية فعّالة للمبلغين عن الفساد؛ بحيث وفي السنوات الأخيرة يعود الفضل لهؤلاء المبلغين في الكشف عن حالات فساد دولية تورطت فيها شركات عالمية، ممّا دفع بالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية إلى إقرار المزيد من الحماية، للمزيد من التفصيل، أنظر:

أجل مكافحة الفساد داخل الشركة يتطلب أن تخضع للتحيّين والتقيّيم وكذا مراقبة مدى تطبيقها ميدانياً من أجل تفعيل دور الشركات في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي[691].

ج–ضرورة التجسيد الحقيقي لمعايير الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي

يتطلب لتكريس نظام مطابقة الشركات التجارية لمعايير الوقاية من الفساد وضع مبادئ أساسية، منها ضرورة اتخاذ إجراءات الوقاية من الفساد في أعلى هرم المؤسسة مع مرافقة هذا البرنامج من طرف مسؤولي ومسيري الشركة، من أجل الحصول على ثقة المساهمين والمستخدمين في مجال تطبيق برنامج المطابقة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتعيّن ألا يكون هناك أي تسامُح عند الاخلال بنظام الوقاية من الفساد[692]، وهذا بتقرير عقوبات صارمة من أجل تجسيد فعّالية نظام المطابقة لمعايير الوقاية من الفساد[693].

- BARRIERE François, « Les lanceurs d'alerte », Revue des Sociétés, n°04, 2017, p. 93.

[691] - LEELEEA Shailendrasingh & ROQUILLY Christophe, Op.cit, p. 97.

[692]– هناك العديد من الشركات العالمية والتي ورد في ميثاق أخلاقياتها وفي مدونات السلوك، على عدم التسامح عند الاخلال بإجراءات الوقاية من الفساد، ومن بين هذه الشركات، نجد الشركة الفرنسية ORANGE، المختصة في مجال الاتصالات، بحيث وبالرجوع إلى ميثاق الأخلاقيات التي وضعته الشركة في سنة 2003 والمُحيّن في سنة 2012، ينص على:

« Orange affirme son engagement de tolérance zéro vis-à-vis de la corruption. Cet engagement s'accompagne de la création de la fonction compliance, dans une démarche de protection d'Orange face aux risques croissants de sanctions liées au non-respect des lois et règlement… », Voir : Orange, Ethique et lutte contre la corruption, in : https://www.orange.com/fr/content/download/41766/1286365/version/4/file/OrangeRSE_0101_Ethique-Corruption_170323.pdf consulté le 26/07/2017.

[693]– تنص مدونات قواعد السلوك التابعة للشركة العالمية Michelin، على مجموعة من الإجراءات التي يجب احترامها سواءً من طرف مستخدميها أو من طرف مسؤولي الشركة، للوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي، وعدم احترامها يُعرض المخالف إلى عقوبات.

« Si vous ne respectez pas les règles et lignes directrices définies dans le code d'éthique, votre responsabilité personnelle pourra être engagée et vous pourrez vous exposer à des sanctions disciplinaire… ». Pour plus de détails, voir : Michelin, Code d'Ethique, janvier 2014, in : https://www.michelin.com/content/download/10895/.../Code+d%27Ethique+FR.pdf consulté le 27/07/2017.

ثانياً: آثار اعتماد الشركات التجارية لمعايير الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي

ينجر عن اعتماد الشركات التجارية لنظام المطابقة في مواجهة الفساد عدّة آثار إيجابية، تسمح لهذه الشركات من زيادة تطورها الاقتصادي وتمتعها بسمعة حسنة على الصعيدين المحلي والدولي[694]، مما يُضفي على أعمالها ونشاطها النزاهة اللازمة لضمان فعّاليتها الاقتصادية من جهة (1)، ومن جهة أخرى، تفادي تعثر هذه الشركات نتيجة الأضرار التي يُتم أن تسفر عن ضلوعها في قضايا الفساد، خاصة الدولية منها (2).

1–نزاهة معاملات الشركات

ساد مفهوم خاطئ يتعلق بأنّ في أوقات الرخاء الاقتصادي يمكن للعديد من الشركات قبول الفساد وتقديم الرشاوي كحقيقة بسيطة بدون أن ينجر عنه آثار خطيرة[695]، لكن في البيئة الاقتصادية الحالية والتي تتسم بالتحديات فإنّ مصلحة هذه الشركات يكمن في مواجهة الفساد بكل أشكاله من أجل تفادي أية إدانة (أ)، وتعثر سمعتها على المستويين المحلي والدولي (ب).

أ–تفادي الإدانة

إنّ تفادي الإدانة هو الهدف الرئيسي من وراء عدم قبول الشركة التجارية لأشكال الفساد واعتماد إجراءات الوقاية منه؛ بحيث ضلوع الشركة في قضايا الفساد من شأنه أن يكون ذو

694– " في القرن الحادي والعشرين، وحدها الشركات التي تدمج القيّم الأخلاقية في استراتيجيتها وممارسات عملها اليومي ستحظى بدوامها، ... مبادئنا الأخلاقية، النزاهة، الاحترام، الشجاعة، الشفافية، تتيح لنا الاستمرار في أن نكون مجموعة ملهمة بالثقة"، كلمة الرئيس المدير العام لشركة L'OREAL، جون بول أوقن، بمناسبة إصدار الطبعة الثالثة لقواعد أخلاق الشركة، 2014، منشور في موقع:
http://loreal-dam-front-resources-corp-fr-cdn.brainsonic.com/ressources/afile/130748-c6044-resource-code-of-ethics-arabic.pdf consulté le 27/07/2017.

695– إيريك هونتر، "إشراك مجتمع الأعمال المحلي في الإصلاح: البُعد الجديد لمواطنة الشركات العالمية"، مدونة مركز المشروعات الدولية الخاصة للتنمية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، منشور في الموقع:
https://www.cipearabia.org/files/pdf/Corporate_Citizenship/Engaging_Local_Businesses_in_Reform.pdf consulté le 27/07/2017.

آثار وخيمة ليس فقط على الصعيد المالي[696] أو على صعيد المساس بسمعة الشركة[697]، وإنّما حتى على استمرارية حياتها. فالجدير بالذكر أنّ تفادي الإدانة هو تكريس حماية الشركة وعدم تقرير مسؤوليتها الجزائية، والمدنية[698].

تظهر القوة الاقتصادية للشركات التجارية بنزاهتها وبمدى اتخاذها للتدابير اللازمة للوقاية من الفساد وتفادي ضلوعها في قضايا الرشوة الدولية نظراً للعقوبات المالية التي تُسلط عليها في حالة الإدانة. تُبعت الشركة الألمانية Siemens، سنة 2008 بتهمة الفساد الدولي؛ حيث قامت الشركة ولسنوات عديدة بدفع رشاوي لموظفين أجانب من أجل الحصول على عقود دولية، وأُدنت بدفع 395 مليون أورو للقضاء الألماني، إضافة غرامة 800 مليون أورو للقضاء الأمريكي والهيئة المشرفة على البورصة[699]. نفس الغرامة تقريباً (700 مليون دولار) كانت مُسلطة على الشركة Alstom، بتهمة الفساد الدولي، لصالح القضاء الأمريكي سنة 2014[700].

تُعبّر هذه العقوبات المالية الصارمة على ضرورة الالتزام بقواعد الشفافية والنزاهة في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي لأن هي وحدها التي تسمح للشركات التجارية في زيادة

---

[696]– في حالة إدانة شركة تجارية بتهمة الفساد غالباً ما تكون العقوبات المالية صارمة جداً.

[697]- « Qu'un cas de corruption, avéré ou non, soit porté à l'attention du public et le coût en terme d'image pour l'entreprise peut être désastreux. En effet la médiatisation d'un cas de corruption : Ebranle la confiance du public et des consommateurs, remet en question les valeurs internes de l'entreprise, conduit les marchés financiers à s'interroger sur l'entreprise ». MONTIGNY Philippe, L'entreprise face à la corruption internationale, Op.cit, pp. 235 et 236.

[698]– راجع فيما يخص مسؤولية الشركات التجارية كل من:

- MALECKI Catherine, « Le devoir de vigilance des sociétés mères et entreprises donneuse d'ordre : était-ce bien raisonnable ? », Bulletin Joly Sociétés, n°05, 2017, pp. 301 et 302.
- EL AHDAB Jil, « La prise en charge financière par la société de la responsabilité de ses dirigeants : vers un modèle américain ? », Revue des Sociétés, n°02, 2008, pp. 239-255.

[699]- Siemens condamné à verser 1 milliard d'euros pour corruption, Journal L'express, publié le 15/12/2008, in : http://lexpansion.lexpress.fr/actualite-economique/siemens-condamne-a-verser-1-milliard-d-euros-pour-corruption_726529.html consulté le 29/07/2017.

[700]-Voir pour plus de détails : Sherpa, Corruption internationale, changer les pratiques : l'affaire Alstom, note d'information, n°01, 2016, p. 03, in : https://www.asso-sherpa.org/wp-content/uploads/2016/05/Changer-les-pratiques-exemple-Alstom_30juin-final.pdf consulté le 29/07/2017.

فعاليتها الاقتصادية واستمراريتها[701] في الوقت الذي تتجه بعض القوانين الداخلية للدول إلى إضفاء "العالمية" وتقرير اختصاصها في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي[702].

ب–الحفاظ على سمعة الشركة

يسمح اعتماد نظام المطابقة لمعايير مكافحة الفساد في زيادة شهرة الشركة وتقوية مركزها الاقتصادي على الساحتين المحلية والدولية. كما يجعلها ضمن الشركات التي تتمتع بالأفضلية في الحصول على مختلف المشاريع والصفقات الدولية، خاصة تلك التي تُمولها المؤسسات المالية الدولية[703] وتصبح في وضعية مالية مريحة تستطيع جذب استثمارات جديدة ومساهمين جُدُد.

تخضع الشركات التجارية لمجموعة من الشروط المتعلقة بمكافحة الفساد والتي وضعتها كل من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمجلس الأوروبي، للاستفادة من المساعدات المالية ومختلف العقود المُموّلة من طرف هذه المنظمات، هذ ما يدفع بالشركات التجارية إلى اعتماد معايير الوقاية من الفساد[704]. كما تجدر الإشارة إلى أنّ تحسين سمعة الشركات التجارية

---

[701]- « La bonne gouvernance d'entreprise et les normes éthiques concrètes s'allient vigoureusement pour permettre aux entreprises de naviguer dans les champs de mine de la corruption », SULLIVAN John D. Op.cit, p. 18.

[702]– يُقصد بذلك القانون الأمريكي المتعلق بمكافحة الفساد FCPA، لسنة 1977، السالف الذكر، والقانون الإنجليزي لسنة 2010، السالف الذكر، اللذان يعتبران من القوانين الفعّالة في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي على أساس اختصاصهما المُوّسع؛ بحيث كل الشركات التي لها أسهم في بورصة نيويورك أو لندن تخضع لأحكام القانونين.

[703]– يُضاف إلى الشروط التقليدية (القانونية والتقنية) التي تنص عليها مختلف القوانين المنظمة للصفقات الدولية، شرط النزاهة وكذا عدم وجود الشركة في وضعية متابعة أو إدانة في قضايا الفساد، وفي هذا الشأن يمكن إبراز حالة الشركة الكندية SNC Lavalin، التي تمّ اقصائها من كل المشاريع الممولة من طرف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمدة 10 سنوات، للمزيد من التفصيل، أنظر:

- Banque Mondiale, la Banque Mondiale radie SNC Lavalin Inc. Et ses filiales pour dix ans, publié le 17/04/2013, in : http://www.banquemondiale.org/fr/news/press-release/2013/04/17/world-bank-debars-snc-lavalin-inc-and-its-affiliates-for-ten-years consulté le 30/07/2017.
- LEELEEA Shailendrasingh & ROQUILLY Christophe, Op.cit, p. 152.

[704]– للمزيد من التفصيل حول ضرورة اعتماد الشركات التجارية لتدابير الوقاية من الفساد لتحسين سمعتها والاستفادة من مختلف العقود، أنظر:

- Fédération des Entreprises Suisses, Lutte anticorruption : un défi pour les entreprises, economiesuisse, n°11, 2011, pp. 5-8, in : https://www.economiesuisse.ch/sites/default/files/dossier_pdf/080630_dp11_corruption_bis%5B1%5D.pdf consulté le 30/07/2017.

لا يتعلق فقط بعلاقتها مع مختلف المؤسسات والمنظمات الدولية؛ وإنّما في علاقتها أيضاً مع الزبائن، فتطابق الشركة مع نظام النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد يُولد الثقة بين الشركة والمتعاملين معها، مما يزيد من فعاليتها الاقتصادية واستمراريتها[705].

2–الحفاظ على الفعالية الاقتصادية للشركة

يُمكن للشركات التجارية المنافسة لشركات أخرى الاستفادة من عدم تبّني هذه الأخيرة لمعايير الوقاية من الفساد؛ بحيث الشركة الضالعة في قضايا الفساد يمكن أن تكون محّل ابتزاز من قبل شركة أخرى منافسة لدفع أموال مقابل عدم التنديد بمثل هذه الممارسات، خاصة إذا كانت الشركة محل الابتزاز خاضعة لأحكام القانون الأمريكي أو القانون الإنجليزي المعروفان بصرامتها، وبهذا فإنّ الشركات التي لم تتخذ معايير الوقاية من الفساد في سياستها واستراتيجيتها تكون في وضعية لا يكون لها الاختيار سوى الرضوخ للابتزاز من أجل الحفاظ على سمعتها وتفادي الإدانة.

إنّ أشكال الابتزاز الذي تتعرض له الشركات التجارية غير المطابقة لنظام محاربة الفساد والضالعة فيه، لا تصدر فقط من طرف الشركات المنافسة، وإنّما حتى في بعض الأحيان من طرف الجماعات الاجرامية التي تعرض الحماية على مثل هذه الشركات مقابل الحصول على أموال، أو الكشف عن هذه الأفعال[706]، هذا ما حصل للشركة "لافارج"[707] في

---

[705]– هناك اعتراف دولي ووطني للمجتمع المدني في أن يتأسس كطرف مدني في قضايا الفساد المطروحة أمام القضاء، ضف إلى ذلك الدور الذي تقوم به الجمعيات في التنديد بالفساد والنتائج التي يمكن أن تُسبب في تعثر سمعة الشركات الضالعة؛ راجع في هذا الشأن: المطلب الثالث، من المبحث الأول، من الفصل الثاني من الباب الأول.

[706]– قامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بدراسة في سنة 2003، حول نهج الشركات التجارية في مكافحة الممارسات الفاسدة، وأوضحت أنّ هناك شركات عاملة في مجال البترول كانت ضحية ابتزاز من منظمات إجرامية لتفادي المساس بسمعة الشركة.

« Le monde des affaires a souligné à des nombreuses occasions que des paiements qui pourraient être assimilés à un acte de corruption résultent en réalité d'une manœuvre d'extorsion de la part d'agent publics et privés…Une tactique terroriste et criminelle fréquente consiste à tenter d'extorquer les entreprises pour les contraindre à payer un droit de protection pour ne pas risquer leur réputation entachée.. ». Pour plus de détails, voir : Direction des Affaires Financières et Fiscales et des Entreprise, L'approche des entreprises dans la lutte contre la corruption, Op.cit, p. 10.

- LEELEEA Shailendrasingh, ROQUILLY Christophe, Op.cit, p. 158.

[707]– لافارج LAFARGE هي شركة فرنكو سويسرية وهي إحدى أكبر شركات صناعة الاسمنت في العالم، وإحدى الشركات التابعة لمجموعة لافارج هولسيم العالمية، للمزيد من التفصيل، أنظر الموقع الرسمي للشركة:

http://www.lafarge.com.jo/wps/portal/jo/ar/1-AboutUs consulté le 02/08/2017.

سنة 2013، أين قامت بدفع أموال لجماعات إرهابية بغرض توفير الحماية وكذا حماية مصنعها، وهذا ما جعلها محّل تحريات من طرف القضاء الفرنسي وصدر حظر في جملة من الميادين من طرف المجموعة الأوروبية، ضف إلى ذلك الدعوى المرفوعة ضدها من طرف تنظيمات المجتمع المدني[708].

يؤثر الفساد على صحة العقود سواء المحلية أو الدولية، فكل شركة تقدم رشوة للحصول على صفقة ما يُشكّل تصرفاً غير مقبول وغير مشروع[709]، ولا يمكن لهذه الشركة الحصول على أيّ حق كان جراء ابطال العقد نتيجة وجود ممارسات فاسدة، هذا ما يدفع إلى ضرورة اعتماد تدابير فعّالة لمحاربة الفساد من أجل عدم وجودها في وضعية غير قانونية، وما ينجر عنه من اضرار يمكن تفاديها بمجرد تكريس المطابقة لمعايير الوقاية من الفساد.

[708]- « Le groupe Lafarge reconnait que la filiale locale (en Syrie), a remis des fonds à des tierces parties afin de trouver des arrangements avec un certain nombre de ces groupes armés, dont des tiers visés par des sanctions, sans pouvoir établir les destinataires finaux ». Voir : Lafarge admet des "arrangements inacceptables avec des groupes armés" pour sécuriser sa cimenterie en Syrie, France info, publié le 02 mars 2017, in : http://www.francetvinfo.fr/monde/proche-orient/offensive-jihadiste-en-irak/lafarge-admet-des-arrangementsinacceptablespoursecuriser-sa-cimenterie-pendant-la-guerre-en-syrie_2077427.html consulté le 03/08/2017.

[709]– هذا ما تضمنه نص المادة 89 من المرسوم الرئاسي رقم 15–247، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، السالف الذكر، والتي تنص على أنّه: "دون الاخلال بالمتابعات الجزائية، كل من يقوم بأفعال أو مناورات ترمي إلى تقديم وعد لعون عمومي بمنح أو تخصيص، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، إما لنفسه أو لكيان آخر، مكافأة أو امتياز مهما كانت طبيعته، بمناسبة تحضير صفقة عمومية أو ملحق أو ابرامه أو مراقبته أو التفاوض بشأن ذلك أو تنفيذه، من شأنه أن يُشكّل سبباً كافياً لاتخاذ أي تدبير ردعي، لاسيّما فسخ أو الغاء الصفقة العمومية أو الملحق المعني، وتسجيل المؤسسة المعنية في قائمة المتعاملين الاقتصاديين الممنوعين من المشاركة في الصفقات العمومية".

– كما تنص المادة الثامنة فقرة 2 من الاتفاقية المدنية لمكافحة الفساد للمجلس الأوروبي، المرجع السابق، على ضرورة ورود في القوانين الداخلية للدول الأعضاء، إمكانية ابطال العقد المشوب بالفساد أمام المحكمة، مع إمكانية طلب التعويض عن الضرر.

« Chaque partie prévoit dans son droit interne que tout contractant dont le consentement a été vicié par un acte de corruption peut demander au tribunal l'annulation de ce contrat, sans préjudice de son droit de demander des dommages-intérêts ».

الفرع الثاني

غياب قواعد تُلزم الشركات التجارية على اعتماد تدابير مكافحة الفساد

تتضح أهمية تكريس الشركات التجارية لتدابير مكافحة الفساد في زيادة فعاليتها الاقتصادية وتطوير قدراتها المالية وكذا تحسين سمعتها، لكن تجسيد نظام المطابقة يبقى أمراً اختيارياً لغالبية الشركات التجارية وفي غالبية دول العالم[710]، وهذا الذي يجعل من اقحام الشركات التجارية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي لا يرقى إلى مستوى الفعّالية المطلوبة لمواجهته. إنّ عدم وجود قواعد ملزمة سواءً على المستوى الدولي (أولاً)، أو على الصعيد الوطني (ثانياً) تسهر على احترام الشركات التجارية لمعايير الوقاية من الفساد لا يمكن أن يُدرج ضمن أولوياتها[711].

أولاً: على المستوى الدولي

يبدو أنّ إقحام الشركات التجارية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي لم يكن محل اهتمام المجتمع الدولي، وهذا ما سيتم تبيانه من خلال التطرق إلى الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد (1)، لكن غياب قواعد قانونية ملزمة على المستوى الدولي لم يمنع من بروز بعض التوصيات الصادرة عن المنظمات الدولية والمتعلقة بضرورة اتخاذ الشركات التجارية للتدابير الضرورية لمكافحة الفساد (2).

1–غياب نصوص ملزمة في اتفاقيات مكافحة الفساد

يظهر بالرجوع إلى أحكام الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الفساد غياب أيّ حكم ينص على ضرورة تبّني الشركات التجارية خاصة الشركات المتعدّدة الجنسيات لمعايير الوقاية من الفساد

---

[710]– باستثناء القانون الأمريكي المتعلق بمكافحة الفساد لسنة 1977، والقانون الإنجليزي المتعلق بمكافحة الفساد لسنة 2010، وكذا القانون الفرنسي المتعلق بالشفافية ومكافحة الفساد وتطوير الحياة الاقتصادية لسنة 2016، وسيتم التفصيل أكثر في هذه المسألة في العنصر المتعلق بالقوانين الوطنية.

[711]- « Certaines enquêtes démontrent que les entreprises ne considèrent pas les initiatives volontaires comme importantes par apport aux instruments juridiques… », JINGXUE Liu, Op.cit, p. 228.

عموماً والفساد الاقتصادي الدولي خصوصاً، هذا ما يعني أنّ ليس هناك أيّ اهتمام بدور الشركات التجارية في الوقاية من الفساد الدولي من جهة، ومن جهة أخرى، غياب أيّ نص ملزم لمعالجة هذه المسألة هو دليل على عدم وجود إرادة من المجتمع الدولي لتكريس نزاهة الاقتصادي العالمي[712] وتحسين الشفافية الدولية.

أشارت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في نص المادة 12 على ضرورة أن تتّخذ كل دولة طرف وفقاً للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، تدابير لمنع ضلوع القطاع الخاص في الفساد، وتفرض عند الاقتضاء عقوبات مدنية أو إدارية أو جنائية تكون فعّالة ومتناسبة ورادعة على عدم الامتثال لهذه التدابير؛ وترمي هذه الأخيرة إلى العمل على وضع معايير وإجراءات تستهدف صون نزاهة كيانات القطاع الخاص ذات الصلة، بما في ذلك وضع مدونات قواعد سلوك من أجل قيام المنشآت التجارية وجميع المهن ذات الصلة بممارسة أنشطتها على وجه صحيح ومشرف وسليم ومنع تضارب المصالح. كما تهدف هذه التدابير إلى تعزيز الشفافية بين كيانات القطاع الخاص، بما في ذلك اتخاذ تدابير عند الاقتضاء بشأن هوية الأشخاص الاعتبارية والطبيعية الضالعة في إنشاء وإدارة الشركات[713].

يتضح من خلال نص المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أنّ ليس هناك ما يلزم الشركات التجارية والقطاع الخاص عموماً باعتماد تدابير الوقاية من الفساد

---

[712]- « Lorsqu'un secteur économique donnée est clairement identifié à des pratiques de corruption, c'est la réputation de toutes les entreprises dudit secteur qui en est entachée, peu importe s'il se trouve, parmi elles, des entreprises qui n'ont jamais donné de pots-de-vin et qui n'en donneront jamais », DION Michel, Op.cit, p. 95.

– في الحقيقة هناك ارتباط بين نزاهة الاقتصاد العالمي ونزاهة الشركات التجارية، ففي حالة نزاهة هذه الأخيرة هو تكريس لشفافية الاقتصاد العالمي.

[713]– المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

– ورد نص مماثل في اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد، في المادة 11؛ حيث تنص على أنّه: "تلتزم الدول الأطراف بما يلي: اتخاذ إجراءات تشريعية وغيرها من الإجراءات لمنع ومكافحة أعمال الفساد والجرائم ذات الصلة التي يرتكبها موظفون في القطاع الخاص أو من قبله؛ إقامة آليات لتشجعيه مشاركة القطاع الخاص في محاربة المنافسة غير العادلة واحترام العقود الملكية؛ اتخاذ أي إجراءات أخرى قد تكون لازمة لمنع الشركات من دفع الرشاوى للفوز بالعطاءات". والجدير بالذكر أن ليس هناك نص مماثل في الاتفاقيات الإقليمية الأخرى المتعلقة بمكافحة الفساد.

والكشف عنه؛ وإنّما هو حثّ للدول الأطراف على اتخاذ إجراءات –وفقاً للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي–لمنع ضلوع القطاع الخاص في الفساد؛ من هنا يتبيّن عدم وجود أي قاعدة قانونية على مستوى الاتفاقيات الدولية تلزم الشركات التجارية تجسيد نظام المطابقة لمعايير مكافحة الفساد، من جهة، ومن جهة أخرى، أنّ حتى الدول الأطراف في الاتفاقية لم تتجاوب مع نص المادة 12 منها[714]، باعتبارها مادة غير ملزمة في الحقيقة للدول الأطراف، هذا ما يُعثّر من فعالية محاربة الفساد الاقتصادي الدولي.

2–الاعتماد على توصيات المنظمات الدولية

جاءت توصيات عديدة ومن طرف منظمات دولية مختلفة لسد عجز اتفاقيات مكافحة الفساد في مجال إلزام الشركات التجارية والقطاع الخاص عموماً بتكريس المطابقة لمعايير الوقاية من الفساد؛ وفي هذا الصدّد قامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في سنة 2011، بإصدار مبادئ توجيهية للشركات المُتعدّدة الجنسيات في مجال الوقاية من الفساد الدولي؛ بحيث ينبغي على هذه الشركات أن تُعزّز شفافية أنشطتها باتخاذ تدابير مختلفة منها ضرورة عقد تعهدات حكومية بمكافحة الرشوة والابتزاز والكشف عن النظُم الإدارية التي تعتمدها الشركة من أجل الوفاء بتعهداتها، ويستوجب على الشركات رفع وعي العاملين بسياساتها لمكافحة

[714]– في هذا الصدّد يتم الإشارة إلى أنّ هناك القليل من الدول التي تبّنت في قوانينها الداخلية تدابير لمنع ضلوع القطاع الخاص في الفساد، وضرورة اعتماد الشركات التجارية لمعايير الوقاية من الفساد، ومن بين هذه الدول، نجد الولايات المتحدة الأمريكية في قانون مكافحة الممارسات الفاسدة في الخارج FCPA، الصادر سنة 1977، وهو قانون جاء حتى قبل المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ إلى جانب القانون البريطاني لمكافحة الفساد Bribery Act لسنة 2010، والذي آتى ليس استجابة مباشرة لنص المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وإنّما هو رغبة من المملكة المتحدة من اخضاع الشركات الأجنبية العاملة في أراضيها لقواعد الشفافية، باعتبار المملكة المتحدة هي من الدول الأكثر استقطاباً للشركات الأجنبية؛ ضف إلى هذا، وجود القانون الفرنسي المتعلق بالشفافية ومكافحة الفساد وتطوير الحياة الاقتصادية Loi Sapin II لسنة 2016، والذي صدر من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في الاقتصادي العالمي، وكذا رغبة المشرع الفرنسي في الردّ على الإدانة التي تعرضت إليها الشركات الفرنسية في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت محّل عقوبات مالية ضخمة، وبهذا فالمشرع الفرنسي أراد فعل نفس الشيء مع الشركات خاصة الأجنبية العاملة في فرنسا.

الفساد الدولي وضرورة امتثالهم لها. كما يتطلب على هذه الشركات أن تعتمد نُظُماً للرقابة الإدارية عن الرشوة والممارسات الفاسدة، وأن تعتمد عل ممارسات مالية واضحة[715].

وضعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تحت تصرف الشركات التجارية دليل يتضمن توصيات حول الممارسات النزيهة التي يتعيّن اتباعها لتحسين نزاهتها وتكريس مطابقتها لمعايير مكافحة الفساد[716]. فالشركات التجارية التي تتجاوب مع نظام النزاهة والتي يكون لها مدونات قواعد السلوك فعّالة تكون غير معرّضة لممارسات الفساد[717].

من بين القواعد التي ينبغي على الشركات التجارية احترامها لضمان نجاعة نظام المطابقة لمعايير مكافحة الفساد، حسب دليل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛ ضرورة أخذ بعين الاعتبار عند وضع برنامج المطابقة تقيّيم مواطن ضعف الشركة بالنسبة لمخاطر الفساد الدولي، وتكيّيف هذه القواعد بحسب حجم الشركة؛ الزامية التعهد من أعلى هرم الشركة على متابعة إجراءات الوقاية من الفساد وتحيّينها؛ وضع سياسة داخلية، واضحة وشاملة تمنع الفساد؛ إقامة نظام رقابة فعّال يتسّم بالحياد والموضوعية للسهر على احترام تدابير الوقاية من الفساد الدولي؛ تطبيق معايير مكافحة الفساد على كل مسؤولي، مستخدمي ومتعاملي الشركة بدون استثناء، وفي هذا المجال يجب مراقبة كل الهدايا، مختلف الامتيازات، التي يستفيد منها مسؤولي الشركة، للكشف عن الفساد الدولي[718].

---

[715]- O.C.D.E, Les principes directeurs de l'OCDE à l'intention des entreprises multinationales, édition OCDE, 2011, p. 56, in : http://www.oecd.org/fr/investissement/mne/2011102-fr.pdf consulté le 07/08/2017.

[716]- « Le guide a pour objet de servir de guide juridiquement non contraignant aux entreprises dans l'élaboration de leurs programme de leurs programme ou mesures de contrôle interne, de déontologie et de conformité pour prévenir et détecter la corruption transnationale ». O.C.D.E, Guide de bonnes pratiques pour les contrôles internes, la déontologie et la conformité, édition OCDE, 2010, p. 02, in : http://www.oecd.org/fr/investissement/anticorruption/conventioncontrelacorruption/44884414.pdf consulté le 07/08/2017.

[717]– للمزيد من التفصيل، أنظر:

- VINCKE François, « Les bonnes pratiques d'entreprise prônées par la commission anti-corruption », in La lutte contre la corruption en Belgique, les bonnes pratiques d'entreprise, Actes de séminaire organisé à Bruxelles le 5 octobre 2005, par ICC Belgique, Transparency International Belgique et Willkie Farr Gallagher LLP, BRUYLANT, Bruxelles, 2008, p. 86.

[718]- O.C.D.E, Guide de bonnes pratiques pour les contrôles internes, la déontologie et la conformité, Op.cit, p. 03.

تجدر الإشارة إلى أنّ التوصيات التي تقدمها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشركات التجارية، لا توّجه إليها فقط، وإنّما تقدمها أيضاً للدول الأطراف بمناسبة مناقشة تقرير –مدى احترام الدول لاتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية–؛ وهذا من أجل الضغط على هذه الشركات بموجب قواعد ملزمة وطنية لاحترام إجراءات الوقاية من الفساد[719].

أصدرت منظمة الشفافية الدولية فرع كندا سنة 2014 قائمة تضم مجموعة من المراحل التي يجب اتباعها من طرف الشركات التجارية لصياغة نظام المطابقة لمعايير مكافحة الفساد[720]، ويتعيّن على هذه الشركات احترام ستة مراحل، أولها ضرورة تقييم سياستها في مواجهة الفساد حسب طبيعتها، نشاطاتها، ومختلف العلاقات التي تربطها سواء مع متعامليها أو مع الجهات الإدارية؛ أما في المرحلة الثانية، فينبغي على الشركات التجارية ضبط جميع الممارسات الفعّالة في مكافحة الفساد من أجل اعداد استراتيجيتها الخاصة في الوقاية من الفساد الدولي؛ تجسيد سياسة الشركة في مكافحة الفساد في نظامها الداخلي وفي مدونات قواعد السلوك، مع ضرورة اجراء متابعة تقييّمية من أجل قياس درجة فعاليتها كمرحلة ثالثة؛

---

[719]– وجهّت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لدولة فرنسا بمناسبة مناقشة التقرير الصادر منها حول: مدى تطبيق أحكام اتفاقية المنظمة ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، سنة 2004، عدّة توصيات تهدف إلى ضرورة تفعيل وتشجيع إقامة نظام رقابة فعّال، وتكريس مدونات قواعد السلوك، ونظام الأخلاقيات من أجل مواجهة الفساد الدولي.

« …De poursuivre et renforcer ses efforts à l'intention des entreprises, y compris les petites et moyennes entreprises qui exercent leurs activités à l'échelle internationale, et d'encourager le développement et l'adoption par les entreprises de mécanismes de contrôle internes, y compris la mise en place de comité d'éthique et de systèmes d'alerte pour les employés, et de codes de conduite abordant spécifiquement la question de la corruption transnationale ». Voir : O.C.D.E, Rapport sur l'application de la convention sur la lutte contre la corruption d'agents publics étrangers dans les transactions commerciales internationales et de la recommandation de 1997 sur la lutte contre la corruption dans les transactions commerciales internationales, France phase 2, édition OCDE, 2004, p. 55, in :
http://www.oecd.org/fr/daf/anti-corruption/conventioncontrelacorruption/26243002.pdf consulté le 08/08/2017.

[720]– يمكن الاطلاع على الدليل المحرّر باللغة الإنجليزية

- TI-Canada, Anti-corruption compliance checklist, third edition, 2014, in :
http://www.transparencycanada.ca/ti-canada-anti-corruption-compliance-checklist/? Consulté le 08/08/2017.

في حين تُخصّص المرحلة الرابعة إلى الإعلام بسياسة الوقاية من الفساد، سواءً داخلياً، أو على المستوى المساهمين، الشركاء والمنظمات الدولية.

تقوم الشركات التجارية في المرحلة الخامسة، بغية تكريس نزاهة وشفافية نظام المطابقة لمعايير مكافحة الفساد وزيادة ثقة المتعاملين، اجراء الرقابة على هذه السياسة من هيئات متخصصة ومستقلة؛ أما في المرحلة الأخيرة فتتعلق بضرورة اجراء الضمان المناسب[721].

يتعيّن الذكر إلى أنّ وجود مثل هذه التوصيات من شأنه أن يُحقق تقدماً معتبراً في مجال اقحام الشركات التجارية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، وتعتبر هذه التوصيات الأداة المرجعية الأساسية في مساعدة ومرافقة الشركات في تجسيد نظام المطابقة لمعايير مكافحة الفساد من أجل تكريس الشفافية والنزاهة، وهذا ما صرح به رئيس منظمة الشفافية الدولية، فرع كندا، بمناسبة اصدار الدليل الذي يتضمن الإجراءات التي يتعين اتباعها في تحقيق فعالية نظام المطابقة لمعايير الفساد؛

"This toolkit includes business requirements for each step and provides accompanying tools that ensure corporations are playing their part in achieving transparent, level playing fields in international markets, through honoring commitments of transparency, accountability and integrity established in their codes of conduct"[722].

ثانياً: في التشريعات الداخلية

يُشكّل غياب نصوص قانونية وطنية تتعلق بإلزام الشركات التجارية باعتماد معايير مكافحة الفساد، إلى المساس بنزاهة وشفافية الاقتصاد الوطني، ويزيد من صعوبة مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي، وهذا ما يظهر جلياً في القانون الجزائري (1)، ولكن غالباً ما تلجأ

[721]– للمزيد من التفصيل حول هذه المراحل، راجع:
TI-Canada, Anti-corruption compliance checklist, Op.cit, pp. 07-41.
[722] - TI-Canada, Anti-corruption compliance checklist, Op.cit, p. 2.

الشركات التجارية إلى القانون الأجنبي أو المقارن عند رغباتها في التكيّف لمعايير الوقاية من الفساد (2).

1–في القانون الجزائري

يهدف قانون الوقاية من الفساد ومكافحته إلى تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص[723]، لكن عند التطرق إلى التدابير الوقائية في القطاع الخاص، لاسيّما ما تنص عليه المادة 13 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته؛ بحيث: " تُتّخذ تدابير لمنع ضلوع القطاع الخاص في الفساد، والنص عند الاقتضاء، على جزاءات تأديبية فعّالة وملائمة وردعية تترتب على مخالفتها. ولهذا الغرض يجب أن تنص التدابير المذكورة، لاسيّما على ما يأتي: 1–تعزيز التعاون بين الأجهزة التي تقوم بالكشف والقمع وكيانات القطاع الخاص، 2–تعزيز وضع معايير وإجراءات بغرض الحفاظ على نزاهة كيانات القطاع الخاص المعنية، بما في ذلك مدونات قواعد السلوك من أجل قيام المؤسسات وكل المهّن ذات الصلة بممارسة نشاطها بصورة عادية ونزيهة وسليمة، للوقاية من تعارض المصالح وتشجيع تطبيق الممارسات التجارية الحسّنة من طرف المؤسسات فيما بينها وكذا في علاقتها التعاقدية مع الدولة، 3–تعزيز الشفافية بين كيانات القطاع الخاص، 4–الوقاية من الاستخدام السيء للإجراءات التي تنظم كيانات القطاع الخاص، 5–تدقيق داخلي لحسابات الخاصة" [724].

يتبيّن بوضوح أنّ كل هذه التدابير، أجهزة الدولة التي تتّخذها من أجل منع ضلوع القطاع الخاص في الفساد، ولا يوجد ما يلزم الشركات التجارية باتخاذ إجراءات معيّنة لمواجهة الاقتصادي الدولي.

---

[723]– راجع المادة الأولى فقرة 2 من قانون رقم 06–01، السالف الذكر.

[724]– تجدر الإشارة إلى أنّ نص هذه المادة هو تقليد انتقائي لنص المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ بحيث أخذ المشرع الجزائري بعض الأحكام وترك أحكام أخرى ربما هي الواجبة أن تُتّخذ في نص المادة 13، منها على سبيل المثال، ضرورة توقيع عقوبات مدنية أو إدارية أو جنائية، على الشركات المخالفة لتدابير مكافحة الفساد، وليس على جزاءات تأديبية فقط كما هو منصوص عليه في المادة 13 من قانون رقم 06–01، السالف الذكر.

تقتضي الإشارة إلى غياب نصوص تُلزم الشركات التجاري باعتماد تدابير مكافحة الفساد وتكريس الشفافية، سواءً في الأمر رقم 03–03، المتعلق بقانون المنافسة[725]، أوفي القانون رقم 04–02، الذي يحدّد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية[726]؛ هذا الأخير الذي يهدف في مادته الأولى إلى تحديد قواعد ومبادئ شفافية ونزاهة الممارسات التجارية التي تقوم بين الأعوان الاقتصاديين وبينهم والمستهلكين؛ فعدم وجود نصوص تُلزم الشركات التجارية باعتماد معايير مكافحة الفساد يُعرقل فعالية مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي، لاسيّما أنّ المادة التاسعة من الدستور تنص على: "...حماية الاقتصاد الوطني من أي شكل من أشكال التلاعب أو الاختلاس أو الرشوة أو التجارة غير المشروعة أو التعسف أو الاستحواذ أو المصادرة غير المشروعة"[727].

يتضمّن قانون الصفقات العمومية في القسم المتعلق بمكافحة الفساد على ضرورة أن تتكفل سلطة ضبط الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام بإعداد مدونة أدبيات وأخلاقيات المهنة للأعوان المتدخلين في مراقبة، إبرام وتنفيذ الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، يوافق عليها الوزير المكلف بالمالية، ويتعهد هؤلاء الأعوان باحترام المدونة والامضاء على تصريح بعدم وجود تضارب[728].

من هنا يُطرح تساؤل عن سبب عدم وجود نفس الالتزام للشركات التجارية وضرورة التمتع بمدونات قواعد سلوك تتضمن الوقاية من الفساد، في الوقت الذي تنص المادة 75 من

---

[725]– أمر رقم 03–03، مؤرخ في 19 جويلية سنة 2003، يتعلق بالمنافسة، ج.ر.ج.ج عدد 43 مؤرخ في 20 جويلية سنة 2003، معدّل ومتمّم بقانون رقم 08–12، مؤرخ في 25 جوان سنة 2008، ج.ر.ج.ج عدد 36، مؤرخ في 2 جويلية سنة 2008، وبقانون رقم 10–05، مؤرخ في 15 أوت سنة 2010، ج.ر.ج.ج عدد 46، مؤرخ في 18 أوت سنة 2010.

[726]– قانون رقم 04–02، مؤرخ في 23 جوان سنة 2004، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، ج.ر.ج.ج عدد 41، مؤرخ في 27 جوان سنة 2004، معدّل ومتمّم بقانون رقم 10–06، مؤرخ في 15 أوت سنة 2010، ج.ر.ج.ج عدد 46، مؤرخ في 18 أوت سنة 2010.

[727]– للتفصيل أكثر في هذه المسألة، أنظر: دغبار رضا، " تكييف التشريعات الداخلية مع التزامات الجزائر الدولية –حالة الفساد–مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، عدد 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 2، 2017، ص 108.

[728]– المادة 88 من المرسوم الرئاسي رقم 15–247، السالف الذكر.

قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العمومي، على أنّه: "يقصي بشكل مؤقت أو نهائي، من المشاركة في الصفقات العمومية، المتعاملون الاقتصاديون: ...الذين كانوا محل حكم قضائي حاز قوة الشيء المقضي فيه بسبب مخالفة تمس بنزاهتهم المهنية..."؛ [729]، لكن دون إمكانية اقصاء هؤلاء الأعوان الاقتصاديين على أساس عدم الالتزام بمعايير الوقاية من الفساد، ومن ثمّة فيتعيّن اعتبار هذا الالتزام كشرط أساسي يضاف إلى شروط اختيار المتعامل المتعاقد[730].

إنّ عدم وجود قواعد قانونية ملزمة لاعتماد تدابير مكافحة الفساد لم يمنع الشركات التجارية الجزائرية من اعتبار مدونات قواعد السلوك كجزء من التزاماتها؛ بحيث قامت الشركة الوطنية سوناطراك[731] على سبيل المثال بوضع مدونات السلوك في سنة 2010، تتضمن بعض التدابير المتعلقة بمواجهة الفساد[732]، لكن هذه التدابير التي احتوتها مدونة السلوك لا ترقى إلى درجة الفعّالية، وهذا لعدم التركيز على التدابير الوقائية والإجراءات التي يتعيّن اتباعها لكشف الفساد، وكذا عدم التطرق إلى حماية المبلغين عن الفساد، والذي يعتبر الركيزة الأساسية في كل مكافحة فعّالة للفساد.

2–في التشريعات المقارنة

يبدو أنّ عدم وجود قوانين في غالبية الدول تلزم الشركات التجارية باحترام تدابير مكافحة الفساد لم يسمح للشركات التجارية الدولية للإفلات من نظام المطابقة لمعايير مكافحة الفساد، على أساس أنّ معظم الشركات الكبيرة لها أسهم في بورصة نيويورك، أو لندن، أو باريس، من

---

[729]– من المستحسن أن يتم اعتماد تدابير الوقاية من الفساد كشرط قبل التعاقد أو كشرط تفضيلي لحث المؤسسات الأخرى على الأخذ بتدابير الوقاية من الفساد.

[730]– المادتين 88 و67 من المرسوم الرئاسي رقم 15–247، السالف الذكر.

[731]– تمّ اختيار شركة سوناطراك باعتبارها شركة ذات أهمية سواء على المستويين الداخلي أو الدولي، ولها عقود دولية مع شركات متعددة الجنسيات ومع دول أجنبية.

[732]- Code de conduite de SONATRAC, novembre 2010, disponible sur le site officiel de l'entreprise : https://www.sonatrach.com/docs/code_de_conduite.pdf consulté le 14/08/2017.

هذا المنطلق، فإنّها تخضع لهذه القوانين[733]، وتلزم باتخاذ تدابير الوقاية من الفساد وفق هذه القوانين الأجنبية بالنسبة للشركة[734]. يُلزم القانون الأمريكي (أ)، والقانون الإنجليزي (ب)، وكذا القانون الفرنسي (ج)، الشركات التجارية باعتماد معايير مكافحة الفساد سواء في نظامها الداخلي أو في مدونة قواعد السلوك، ومهما يكون، فإنّه يجب أن تخضع لمختلف التدابير التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمكافحة الفساد.

أ–في القانون الأمريكي

يتضح من خلال نص المادة 78م[735] من القانون الأمريكي المتعلق بمنع الممارسات الفاسدة في الخارج، إلزام الشركات التجارية التي لها أسهم في البورصة الأمريكية اتخاذ جملة

---

[733]– تسمى هذه القوانين بالقوانين العالمية، أي تُدخل في مجال اختصاصها الشركات الأجنبية عندما يكون لها علاقة مع هذه الدول، هذا ما وضحّه تقرير نادي القانونيين الفرنسي، في سنة 2015، حول تفعيل مكافحة الفساد الدولي:
« Il n'existe cependant aucune réglementation française de ces programmes de conformité, de sorte que les entreprises françaises en déterminent elles-mêmes le contenu. Le paradoxe est que cette détermination est inspirée par les législations étrangères anti-corruption, dès lors que celles-ci les prennent en compte pour leur mise en œuvre et qu'elles ont une portée extraterritoriale qui peut les rendre applicable aux entreprises françaises. C'est le cas de FCPA et de l'UKBA dont l'application est modifiée en cause a mis en place un programme effectif de conformité. Cela conduit les entreprises françaises à accorder leur programme de conformité aux exigences de ces deux législation ». Le Club des Juristes, Rapport de renforcement de la lutte contre la corruption transnationale, Paris, mars 2015, p. 43.

[734]- DAOUD Emanuel & LE CORRE Clarisse, Op.cit, p. 353. BREEN Emanuel, Op.cit, pp. 9-11.

[735]– تنص المادة 78 م من قانون منع الممارسات الفاسدة في الخارج، السالف الذكر، على أنّه:
" Every issuer of a security registered pursuant to section 78l of this title shall file with the Commission. In accordance with such rules and regulations as the Commission may prescribe as necessary or appropriate for the proper protection of investors and to insure, fair dealing in the security. such information and documents, (and such copies thereof) as the Commission shall require keeping. reasonably current the information and documents required to be included in or filed with an application or registration statement filed pursuant to section 78l, of this title, except that the Commission may not require the filing of any material contract wholly executed before July 1, 1962. Such annual reports, (and such copies thereof), certified if required by the rules and regulations of the Commission. By independent public accountants, and such quarterly reports (and such copies thereof), as the Commission may prescribe…Every issuer which has a class of securities registered, pursuant to section 78l, of this title and every issuer which is required to file reports pursuant to section 78o(d) of this title shall… Make and keep books, records, and accounts, which, in reasonable detail, accurately and fairly reflect the transactions; and dispositions of the assets of the issuer; and devise and maintain a system of internal accounting controls sufficient to provide reasonable assurances. That… transactions are executed in accordance with management's general or specific authorization; transactions

من التدابير الوقائية، لاسيّما ما يتعلق بتقديم المعلومات والوثائق الضرورية للحفاظ على شفافية السوق، مسك وحفظ الدفاتر والسجلات والحسابات بشكل دقيق وسليم يعكس بصورة حقيقية المعاملات التي قامت بها هذه الشركات...إلخ. بما أنّ لا التزام بدون جزاء، فقد قرّر القانون الأمريكي عقوبات مختلفة عند عدم احترام تدابير الشفافية والنزاهة[736].

ب–في القانون الإنجليزي

يعتبر القانون الإنجليزي المتعلق بمكافحة الفساد واحد من أشد القوانين في العالم في مجال محاربة الفساد الاقتصادي الدولي[737]، إذ قام بإحداث جنحة فشل الشركات التجارية في منع الفساد[738] والتي تعتبر مسؤولة في حالة عدم اتخاذها الإجراءات والتدابير الضرورية للوقاية من الفساد، هذا ما يظهر جلّياً في نص المادة السابعة فقرة 2 من قانون مكافحة الفساد الإنجليزي. كما ألزم القانون ضرورة نشر دليل يتضمن التدابير التي يجب على الشركات احترامها في مجال الوقاية من الفساد، وينتج عن عدم اتخاذ التدابير الضرورية لمكافحة الفساد توقيع عقوبات ردعية طبقاً لنص المادة 11 فقرة 3 من القانون الإنجليزي لمكافحة الفساد.

ج–في القانون الفرنسي

سار القانون الفرنسي على نفس منهج القانون الأمريكي والانجليزي، بوضعه جملة من التدابير والإجراءات التي يجب على الشركات التجارية احترامها للوقاية من الفساد؛ بحيث يتعيّن على الشركات التجارية التي يتجاوز عدد عمالها 500 عامل، ورقم أعمالها يزيد عن

---

are recorded as necessary (I) to permit preparation of financial statements in conformity with generally accepted accounting principles or any other criteria applicable to such statements, and (II) to maintain accountability for assets…"

[736]– تم التطرق إلى هذه العقوبات في الفرع الثاني من المطلب الثاني، من المبحث الثاني، من الفصل الأول، من الباب الأول. أنظر كذلك في هذا الشأن: موري سفيان، "دور اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في مكافحة الفساد في المعاملات التجارية الدولية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، 2017، ص 448.

[737]- BEGLE Vincent, « Le UK Bribery Act 2010 et ses ligne directrices : la réglementation anti-corruption la plus sévère au monde », LEXBASE Revues, n°248, du 27 avril 2011, pp. 1-3.

[738]– استحداث جنحة فشل الشركات التجارية في منع الفساد هو تطور هام في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي والتزام الشركات التجارية بمعايير الوقاية منه، وعلى المشرع الجزائري أن يتّخذ نفس موقف التشريع الإنجليزي.

100 مليون أورو، ضرورة وضع مدونات قواعد السلوك تتضمن مختلف الممارسات التي يمكن أن تؤدي إلى الوقوع في الفساد؛ نظام تحذير داخلي عند معارضة أحكام مدونات السلوك، تشخيص المخاطر المتعلقة بالفساد والتي يمكن أن تتعرض إليها الشركة؛ إجراء تقييم شامل لمتعاملي الشركة؛ إقامة رقابة محاسبية، داخلية وخارجية تهدف لضمان عدم التستر عن أفعال الفساد؛ تجسيد نظام التكوين لجميع مستخدمي الشركة حول مخاطر الفساد واستغلال النفوذ؛ توقيع العقوبات عند مخالفة مدونات قواعد السلوك؛ وأخيراً اجراء تقييم ومتابعة تطبيق تدابير مكافحة الفساد[739].

[739]- Voir pour plus de détails : Art. 17 de la loi n°2016-1691, Op.cit.

الفصل الثاني

صعوبة التعاون الدولي في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

ممّا لا شك فيه أنّ مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي يتطلب تضافر كل الجهود لمكافحته سواء على الصعيد الوطني، الإقليمي أو الدولي، وذلك بالنظر إلى تعدّد الدول التي تمسّها هذه الظاهرة في آن واحد؛ حيث تشمل دولاً متعدّدة أو جناة من أكثر من دولة، أو التعدي على مصالح أكثر من دولة، أو تمر عبر أكثر من إقليم دولة من خلال وجود علاقات وروابط وثيقة بين جماعات منظّمة وفي مناطق مختلفة[740]، الأمر الذي يستدعي اتحاد الجهود الدولية على كافة الأصعدة للحدّ من هذه الظاهرة العابرة للحدود، ولا يتحقق ذلك إلا بوجود تعاون دولي فعّال.

يعتبر التعاون الدولي الركيزة الأساسية لضمان مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، سواءً في المجال القانوني أو القضائي، وأصبح سمّة بارزة للعلاقات الدولية ووسيلة ناجعة للتصدي لظاهرة تدويل الجريمة وعبورها حدود الدولة في ضوء التطور الاقتصادي والتكنولوجي الذي يشهده العالم؛ لكن ورغم أهمية التعاون الدولي إلاّ أنّ الواقع بيّن وأثبت أنّ ليس هناك تأطير دولي فعّال للمجالات الحسّاسة للتعاون الدولي؛ بحيث يوجد هناك العديد من العراقيل التي تؤثر على فعالية آلية استرداد عائدات الفساد والتي تعتبر المحور الرئيسي لنجاح سياسة التعاون في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي (المبحث الأول).

يفترض لمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي تفعيل أساليب التعاون في مجال ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد الدولية؛ إذ غالباً ما يستفيد المجرمون من الطابع الدولي للفساد من أجل الإفلات من العقاب، ومن ثمّة عدم تطبيق النصوص القانونية، لهذا فيُعتبر هذا المجال إحدى المسائل الرئيسية التي يتعيّن على الدول التعاون فيها لضمان فعالية آليات محاربة الفساد الاقتصادي الدولي، ولكن غالباً ما يعترض فعالية التعاون في الملاحقة الجنائية الدولية صعوبات وعراقيل عديدة (المبحث الثاني).

[740]– صلاح الدين حسن السيسي، جرائم الفساد، موسوعة جرائم الفساد الاقتصادي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013، ص 260.

المبحث الأول

إشكالية التعاون الدولي في مجال استرداد عائدات الفساد

غالباً ما يلجأ العديد من المتورطين بقضايا الفساد إلى تحويل مكتسباتهم من جرائم الفساد إلى خارج حدود دولتهم، أو اخفائها أو توظيفها في سوق الأعمال من خلال سلسلة من أنشطة تبييض الأموال التي تخفي مصدرها وهويتها، هذا ما يجعل من قضية استرداد هذه الأصول من المسائل شديدة الأهمية لارتباطها بحقوق الدول التي نُهبت منها هذه الأموال.

يتعيّن لتجسيد تعاون دولي في مجال استرداد عائدات الفساد وجود إطار قانوني شامل يستند على حرمان مرتكبي جرائم الفساد الدولية في الانتفاع بهذه الممتلكات من جهة، ومن جهة أخرى، وضع تدابير تهدف إلى تحديد هذه العائدات وتتبعها، مصادرتها وإعادتها إلى أصحابها الشرعيّين من أجل تحقيق الهدف الذي يصبو إليه هذا التعاون، لكن بالرجوع إلى مختلف النصوص القانونية المُنظّمة للتعاون الدولي في مجال استرداد عائدات الفساد يتضح قصورها في ضمان مكافحة فعّالة للفساد الاقتصادي الدولي (المطلب الأول).

انطلاقاً من كون عملية استرداد العائدات معقدة وصعبة خاصة في الدول التي يكون الفساد فيها مستشرياً؛ بحيث أن تتبُع الأموال المنهوبة يتطلب إجراءات فورية يقضي غيابها إلى جعل هذه العملية صعبة، ضف إلى ذلك فإنّ تطبيق مختلف الأحكام الخاصة بالتعاون الدولي في مجال استرداد عائدات الفساد تعترضه عدّة عقبات قانونية وعملية تحدّ من فعالية هذه الآلية في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي (المطلب الثاني).

المطلب الأول

مدى فعالية الإطار القانوني المُنظّم لاسترداد عائدات الفساد

يشكّل استرداد عائدات الفساد إحدى المجالات الرئيسية للتعاون الدولي مما يستدعي بذل جهود دولية لتنظيم هذه المسألة، هذه الجهود التي تُرجمت باعتماد اتفاقيات عديدة دولية وإقليمية تعكس الأسلوب القانوني لتفعيل التعاون الدولي في مجال استرداد العائدات المنهوبة (الفرع الأول).

لكن تجسيد إجراءات استرداد العائدات لا يقتصر على تبني مبادئ ونظم عالمية، وإنّما يجب مواكبة التشريعات الداخلية لهذه المتغيرّات وتكريس قواعد قانونية تُنظم مسألة استرداد الأموال المنهوبة، تكون على درجة من الانسجام مع الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الفساد (الفرع الثاني).

الفرع الأول

على مستوى الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد

تناولت الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد مسألة استرداد العائدات كأحد المجالات الرئيسية للتعاون الدولي، باعتبارها الركيزة الأساسية في تسهيل رصد ومتابعة الأموال المُتحصلة من جرائم الفساد عبر الحدود الوطنية ومن ثمّة استردادها. تحتل مسألة تبّني تدابير ناجعة لمنع الانتفاع بهذه الأموال من حيث اعتماد معايير ونظُم موّحدة في الاتفاقيات على المستوى الدولي والإقليمي أهمية بالنسبة للدول[741]؛ لكن تختلف درجة تنظيم هذه الاتفاقيات

[741]– تكتسي مسألة استرداد عائدات الفساد بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو، خاصة الدول الإفريقية والعربية أهمية بالغة لتحقيق التنمية الاقتصادية، نظراً لحجم الأموال التي تمّ اختلاسها وتحويلها للخارج.

« Les avoirs détournés par des dictateurs au cours des dernières décennies représentent, au bas mot, entre 100 et 180 milliards. Pour certains pays, la ponction est massive : la fortune de 5 à 6 milliards de dollars amassée par MOBUTU en RDC (ex-Zaïre) équivalent au PIB du pays ». Comité Catholique contre la Faim et pour le Développement, Biens mal acquis…profitent trop souvent, la fortune des dictateurs et les complaisances occidentales, document de travail, mars 2007, p. 5, in : https://ccfd-terresolidaire.org/IMG/pdf/biens-mal-acquis.pdf consulté le 20/08/2017.

لإجراء استرداد العائدات؛ بحيث فصّلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في تنظيمه (أولاً)، في حين اكتفت الاتفاقيات الأخرى على ذكر المبادئ العامة (ثانياً).

أولاً: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

منحت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لمسألة استرداد عائدات الفساد اهتمام كبير وذلك بوضع أحكام مفصّلة لتنظيمه[742]، واعتباره مبدأ أساسي في هذه الاتفاقية وعلى الدول أن تمدّ بعضها البعض بأكبر قدر من العون والمساعدة في هذا المجال[743]. إنّ دراسة مدى فعالية الأحكام المُنظّمة لإجراء استرداد العائدات في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي يتطلب اجراء دراسة تحليلية لمختلف المواد التي تناولت هذه الأحكام (1)، وإبراز خصوصية نص المادة 57 من اتفاقية الأمم المتحدة في فعالية آلية استرداد عائدات الفساد (2).

1–دراسة تحليلية لأحكام استرداد عائدات الفساد

تتضمن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أحكام عديدة ومختلفة لتنظيم مسألة استرداد الأموال؛ بحيث لم يُخصّص الفصل الخامس من الاتفاقية لتدابير استرداد الأموال فقط، وانّما شمّل أيضاً التدابير الوقائية المتعلقة بمنع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة في نص المادة 52 من الاتفاقية[744]، فكان من الأولى لو تمّ ادراج هذه التدابير الوقائية في الفصل

---

[742]– أفردت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، السالفة الذكر، فصلاً مستقلاً لمسألة استرداد العائدات، وهو الفصل الخامس، من المادة 51 إلى المادة 59 من الاتفاقية. وتجدر الإشارة إلى أنّه تم التطرق لنصوص هذه المواد في الباب الأول من الفصل الأول، من المبحث الأول، من المطلب الأول، من الفرع الثاني، عندما تمّ دراسة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتمّ تناول دراسة نظرية لمختلف الأحكام المنظّمة لمسألة استرداد عائدات الفساد، وفي هذا العنصر يُتم تناول دراسة تطبيقية وتحليلية لهذه النصوص ومدى تكريسها من الناحية العملية.

[743]– أنظر كل من: المادة 51 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

- Nations Unies, Action préventive de lutte contre la corruption et le transfert d'avoir d'origine illicite et restitution de ces avoirs, notamment aux pays d'origine, conformément à la convention des Nations Unies contre la corruption, Rapport du secrétaire général, 29 juin 2007, p. 11.

[744]– تنص المادة 52 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، السالفة الذكر، على أنّه: "تتخذ كل دولة طرف، دون إخلال بالمادة 14 من هذه الاتفاقية، ما قد يلزم من تدابير، وفقا لقانونها الداخلي، لإلزام المؤسسات المالية الواقعة ضمن ولايتها القضائية بأن تتحقق من هوية الزبائن وبأن تتخذ خطوات معقولة لتحديد هوية المالكين المنتفعين للأموال المودعة في حسابات

المتعلق بها وهو الفصل الثاني من الاتفاقية وتخصيص الفصل الخامس للطابع التقني والعملي لإجراءات استرداد الأموال[745]؛ يقتضي لإجراء دراسة تحليلية لأحكام استرداد عائدات الفساد البحث في مدى اعتباره مبدأً تُبنى عليه مختلف الجهود الرامية إلى تفعيل التعاون لمحاربة الفساد الاقتصادي الدولي (أ). كما أنّ هناك نوع من التوسيع من آليات الاسترداد في مجال المصادرة على حساب الاسترداد المباشر للعائدات (ب)، ضف إلى ذلك غياب الانسجام بين مختلف أحكام استرداد العائدات (ج).

أ–مدى اعتبار استرداد عائدات الفساد مبدأ لتفعيل التعاون الدولي

أكدت المادة 51 من اتفاقية الأمم المتحدة أنّ استرداد عائدات الفساد مبدأ أساسي في هذه الاتفاقية، لكن دون اعتباره كمبدأ أساسي للدول الأطراف، هذا إن دلّ على شيء إنّما يدُل على منح حرية للدول الأطراف في اعتباره مبدأ أساسي من عدمه في قوانينها الداخلية[746]، وهذا على الرغم من الحث في ديباجة الاتفاقية على ضرورة عقد عزم الدول الأطراف على أن تمنع وتكشف وتردع، على نحو أنجع، الاحالات الدولية للموجودات المكتسبة بصورة غير مشروعة، وأن تُعزّز التعاون الدولي في مجال استرداد الموجودات.

عالية القيمة، وبأن تجري فحصاً دقيقاً للحسابات التي يطلب فتحها أو يحتفظ بها من قبل...تقوم كل دولة طرف وفقاً لقانونها الداخلي... اصدار إرشادات بشأن أنواع الشخصيات الطبيعية أو الاعتبارية التي يتوقع من المؤسسات المالية القائمة ضمن ولايتها القضائية أن تطبق الفحص الدقيق على حساباتها، أنواع الحسابات والمعاملات التي يتوقع أن توليها عناية خاصة...إبلاغ المؤسسات المالية القائمة ضمن ولايتها القضائية، عند الاقتضاء وبناء على طلب دولة طرف أخرى أو بناء على مبادرة منها هي، بهوية شخصيات طبيعية أو اعتبارية معينة..."

[745]- "However, legal proceedings to recover assets are not the only topic of the chapter. As noted earlier, the Chapter includes a number of preventive measures as well, especially in the AML arena (e.g., Article 52). These should be read in conjunction with the provisions in Chapter II, preventive measures. Their inclusion was based on the theory that effective preventive measures may avoid the need to undertake costly and difficult asset recovery efforts". LUCINDA A. Low, What the UN Convention on Anticorruption Will Mean, Conference of the International Bar Association International Chamber of Commerce Organization for Economic Cooperation and Development, Steptoe Jonson, London, 4-5 May 2006, p 19, in: www.steptoe.com/assets/attachments/2599.pdf consulté le 22/08/2017.

[746]- BAH Saliou, « La restitution des avoirs issus de la corruption dans les conventions anti-corruption internationales : une avancée conceptuelle et normative à la portée pratique limitée », Op.cit, p. 17.

ب–التوسيع من آليات الاسترداد في مجال المصادرة

تناولت المادة 54 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة؛ حيث يتعيّن على الدول الأطراف أن تتخذ وفقاً لقانونها الداخلي جملة من التدابير، لاسيّما انفاذ أمر مصادرة صادر من محكمة في دولة طرف أخرى؛ الأمر بمصادرة الممتلكات ذات المنشأ الأجنبي من خلال قرار قضائي بشأن جرم تبييض الأموال؛ النظر في اتخاذ ما قد يلزم من تدابير للسماح بمصادرة تلك الممتلكات دون إدانة جنائية في الحالات التي لا يمكن ملاحقة الجاني بسبب الوفاة أو الفرار أو الغياب؛ كل هذه التدابير من شأنها أن تضمن التعاون الدولي لأغراض المصادرة المنصوص عليه في نص المادة 55 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[747].

يتضح من خلال نص المادتين 54 و55 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أنهما وسّعا من مجال التعاون الدولي الجنائي ومن آليات الاسترداد في مجال المصادرة على حساب الاسترداد المباشر للممتلكات أي عن طريق الدعوى المدنية[748]؛ بحيث تنص المادة 53 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، على أنّه: "على كل دولة طرف، وفقاً لقانونها الداخلي: أ–أن تتخذ ما قد يلزم من تدابير للسماح لدولة طرف أخرى برفع دعوى مدنية أمام محاكمها لتثبيت حق في ممتلكات اكتسبت بارتكاب فعل مجرّم وفقا لهذه الاتفاقية أو لتثبيت مليكة تلك الممتلكات؛ ب–أن تتخذ ما قد يلزم من تدابير تأذن لمحاكمها بأن تأمر من ارتكب أفعالاً مجرّمة وفقا لهذه الاتفاقية بدفع تعويض لدولة طرف أخرى تضررت من تلك الجرائم؛ ج–أن تتخذ ما قد يلزم من تدابير تأذن لمحاكمها أو لسلطاتها المختصة، عندما يتعين عليها

---

[747]– تنص المادة 55 من نفس الاتفاقية، على أنّه: "على الدولة الطرف التي تتلقى طلباً من دولة طرف أخرى لها ولاية قضائية على فعل مجرّم وفقاً لهذه الاتفاقية من أجل مصادرة ما يوجد في إقليمها من عائدات إجرامية أو ممتلكات أو معدات أو أدوات أخرى...أن تقوم إلى أقصى مدى ممكن في إطار نظامها القانوني الداخلي، بما يلي: أ–أن تحيل الطلب إلى سلطاتها المختصة لتستصدر منها أمر المصادرة، وأن تضع ذلك الأمر موضع النفاذ في حال صدوره..."

[748]– تنص المادة 43 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، على أنّه: "تتعاون الدول الأطراف في المسائل الجنائية، وفقاً للمواد 44 إلى 50 من هذه الاتفاقية. وتنظر الدول الأطراف، حيثما كان ذلك مناسباً ومتسّقاً مع نظامها القانوني الداخلي، في مساعدة بعضها البعض، في التحقيقات والإجراءات الخاصة بالمسائل المدنية والإدارية ذات الصلة بالفساد".

اتخاذ قرار بشأن المصادرة، بأن تعترف بمطالبة دولة طرف أخرى بممتلكات اكتسبت بارتكاب فعل مجرّم وفقاً لهذه الاتفاقية، باعتباره مالكة شرعية لها".

يعتبر الطريق المدني أكثر فعالية[749] عن المسلك الجنائي[750] من حيث شمولية الدعوى المدنية لتشمل ليس فقط الدول الأطراف، وإنّما كل شخص متضرر؛ بينما الدعوى الجزائية تقتصر على الدول الأطراف فقط، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، الدعوى المدنية أكثر مرونة في مجال تقديم الأدلة مقارنة مع الدعوى الجزائية. كما أنّ الدعوى المدنية لا تتطلب وجود حكم نهائي بالإدانة في الحالات التي لا يمكن فيها متابعة الجاني بسبب الوفاة أو الفرار أو الغياب[751].

ج–غياب الانسجام بين مختلف أحكام استرداد العائدات

يبدو أنّ نص المادة 53 فقرة 3 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد يثير نوع من اللبس فيما يخص مصادرة ممتلكات اكتسبت بارتكاب فعل مجرّم؛ بحيث وبالرجوع إلى نص المادة 35 من نفس الاتفاقية والتي تنص على أنّه: "تتخذ كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير وفقاً لمبادئ قانونها الداخلي، لضمان حق الكيانات أو الأشخاص الذين أصابهم ضرر نتيجة لفعل فساد في رفع دعوى قضائية ضد المسؤولين عن إحداث ذلك الضرر، بغية الحصول

---

[749]- « Les projecteurs sont braqués sur le lutte pénale contre la corruption. Par contraste, ils rejettent dans l'ombre les moyens offerts par le droit privé pour lutter contre la corruption, en particulier contre la corruption du secteur privé ». CHAPPUIS Christine, « La restitution des profits issus de la corruption : quels moyens en droit privé ? », in Lutte contre la corruption internationale, s. dir.de CASSANI Ursula & LACHAT Héritier, LGDJ, Paris, 2011, p. 139.

[750]– تختلف الدعوى المدنية لاسترداد عائدات الفساد عن الدعوى الجزائية الرامية لنفس الشيء في الإجراءات؛ بحيث تستلزم الدعوى الجزائية وجود محاكمة جزائية وصدور حكم، بينما الدعوى المدنية لا تشترط ذلك، للتفصيل أكثر، أنظر:

Banque Mondiale, Biens mal acquis, un guide des bonnes pratiques en matière de confiscation d'actifs sans condamnation, éditions de la banque mondiale, Washington, 2009, p. 15.

[751]- « La voie de l'action civile pour le recouvrement de fonds n'est bien entendu pas réservé aux Etats lésés, elle est logiquement ouverte aussi aux particuliers qui feraient valoir un droit légitime. Cette voie peut offrir l'avantage d'exiger un degré de preuve , par apport à la procédure pénale ; en outre, un jugement final de condamnation dans l'Etat où la corruption a eu lieu n'est pas exigé », BALMELLI Tiziano, « La restitution internationale des avoirs acquis par la corruption : de l'obligation morale à l'obligation juridique », in Les traités internationaux contre la corruption, l'ONU, l'OCDE, le Conseil de l'Europe et la Suisse, édité par BALEMELLI Tiziano & JAGGY Bernard, Editions Interuniversitaires Suisses, Lausanne, 2004, pp. 75 et 76.

على تعويض". يتبيّن من خلال هذا النص أنّ ليس هناك انسجام مع نص المادة 53 فقرة 3، ولم يرّد هذا الأخير بصفة واضحة فيما يخص الممتلكات التي تكون عرضة للمصادرة والتي تمّ كسبها من طرف هذه الكيانات والأشخاص الذي أصابهم أضرار نتيجة أفعال الفساد، ومدى توفر الحماية القانونية في حالة اثبات وجود حسن النية من طرف هذه الكيانات والأشخاص[752].

أقرّت المادة 55 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في فقرتها السادسة، على اعتبار الاتفاقية بمثابة الأساس التعهدي اللازم والكافي، في حالة ما إذا اختارت الدولة الطرف أن تجعل من اتخاذ التدابير المتعلقة بالتعاون الدولي لأغراض المصادرة مشروطاً بوجود معاهدة بهذا الشأن[753]، لكن تطبيق هذه المادة من الناحية العملية تبقى حبيسة اعتبارات سياسية[754]؛ بحيث غالباً ما تشترط الدول أن تكون هناك اتفاقية ثنائية للتعاون في مجال استرداد عائدات الفساد، خاصة في قضايا الفساد الدولية، هذا ما تنبأت به اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مبكراً، والتي دعت الدول في نص المادة 59 منها إلى إبرام اتفاقات أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف لتعزيز فاعلية التعاون الدولي[755].

إنّ فاعلية اجراء استرداد عائدات الفساد لا يتحقق إلاّ باستحداث وحدة المعلومات الاستخبارية المالية على المستوى الدولي، تتعاون مع الدول الأطراف في مجال متابعة وكشف هذه الأموال المنهوبة، وهو ما دعت إليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في نص المادة 58 الدول الأطراف على ضرورة انشاء وحدة استخبارية مالية تكون مسؤولة عن تلقي التقارير المتعلقة بالمعاملات المالية المشبوهة وتحليلها وتعميمها على السلطات المختصة، لكن حبذا

---

[752]- Voir pour plus de détails sur l'action civile en matière de restitution des avoirs issus de la corruption : CANO Rosa Ana, La lutte contre la corruption dans le champ d'action du conseil de l'Europe, thèse de doctorat en droit international public, Université Panthéon-Sorbonne, Paris I, 2007, pp. 641 et 642.

[753]– راجع المادة 55 فقرة 6 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

[754]– هناك العديد من الأمثلة الواقعية والتي تُبيّن صعوبة التعاون الدولي في حالة عدم وجود اتفاقية بين دولتين، والاقتصار على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فهناك اعتبارات سياسية تتدخل دائماً في هذا المجال، للمزيد من التفصيل، أنظر:
- PIETH Mark, « OIL FOR FOOD : Enjeux et difficultés d'une enquête internationale en matière de paiements illicites », in Lutte contre la corruption internationale, s. dir.de CASSANI Ursula & LACHAT Anne Héritier, LGDJ, Paris, 2011, pp. 128 et 129.

[755]– أنظر المادة 59 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

لو تمّ الإشارة إلى ضرورة انشاء مثل هذا الجهاز على المستوى الدولي لمتابعة العلميات المشبوهة في قضايا الفساد الدولية.

2–خصوصية نص المادة 57 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

أحدثت المادة 57 تطوراً ملحوظاً في مجال استرداد عائدات الفساد، في الوقت الذي لا تزال الدول غير واعية بضرورة التعاون الدولي في مسألة إرجاع الموجودات والتصرف فيها[756]؛ بحيث تنص الفقرة الثانية من هذه المادة على أنّه: "تعتمد كل دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتمكين سلطاتها المختصة، عندما تتخذ إجراء ما بناء على طلب دولة طرف أخرى، من ارجاع الممتلكات المصادرة، وفقاً لأحكام هذه المادة، ومع مراعاة حقوق الأطراف الثالثة الحسنة النية".[757] إنّ ما يبرز خصوصية هذه المادة هو الطابع الالزامي الذي تتمتع به تجاه الدول الأطراف، والتخلي في هذه المسألة عن الحرية الممنوحة للدول الأطراف في الالتزام بأحكام الاتفاقية (أ)، لكن تطبيق نص المادة 57 يُثير عدّة إشكالات قانونية وعملية (ب).

أ–ضرورة التزام الدول بأحكام المادة 57 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

أقامت المادة 57 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد قاعدة عامة وملزمة، تتمثل في ضرورة ارجاع الممتلكات التي تمّ مصادرتها إلى الدولة الطالبة؛ هذا ما يظهر في الفقرة الثالثة من نفس المادة؛ ففي حالة اختلاس أموال عمومية أو تبييض أموال عمومية مختلسة

---

[756]- BALMELLI Tiziano, Op.cit, p. 78.

[757]– كانت المادة 57 محّل نقاش وجدل حدّ أثناء مناقشة مشروع الاتفاقية؛ وهذا بين دول أوروبا الغربية من بينها سويسرا التي لها خبرة طويلة في مجال استرداد عائدات الفساد والمصادرة، وذلك لاعتبارها أهم ملاّذ مالي في العالم، وبين الدول الأخرى أو كما تسمى مجموعة 77، بحيث دفعت كل من سويسرا وفرنسا والدول الاسكندنافية على الصيغة الحالية للمادة 57، بينما احتجت الدول الأخرى على هذا النص باعتباره يمس بالسيادة الوطنية للدول، وفي الأخير تمّ الاحتفاظ بالصيغة الحالية لنص المادة 57. للمزيد من التفصيل حول هذا النقاش المحتدم حول نص المادة 57 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أنظر:

- JAGGY Bernard, « La convention de l'ONU contre la corruption : autopsie d'une négociation », in Les traités internationaux contre la corruption, l'ONU, l'OCDE, le Conseil de l'Europe et la Suisse, édité par BALEMELLI Tiziano & JAGGY Bernard, Editions Interuniversitaires Suisses, Lausanne, 2004, pp. 52-58.

وتمّ تنفيذ المصادرة واستناداً إلى حكم نهائي صادر في الدولة الطرف الطالبة، يجب استرجاع الممتلكات المصادرة إلى الدولة الطرف الطالبة؛ كما يطبق نفس الاجراء في حالة عائدات أيّ جرم آخر مشمول بهذه الاتفاقية[758]؛ يعتبر الالتزام الوارد بإرجاع الممتلكات المصادرة إلى المالكين الشرعيين إنجازا كبيراً وتقدماً هاماً على مستوى القانون الدولي[759].

تجدر الإشارة إلى أنّ اشتراط وجود حكم نهائي صادر في الدولة الطرف الطالبة يمكن أن يكون محّل استبعاد، أي غياب حكم نهائي لا يمنع من الدولة المصادرة أن تقون بإرجاع الممتلكات إلى الدولة الطالبة، لكن ليس هو التزام على عاتق الدولة المصادرة، ويمكن لهذه الأخيرة أن ترفض ارجاع الممتلكات بحجة عدم وجود حكم نهائي صادر في الدولة الطالبة.

ب–إشكالات تطبيق نص المادة 57 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وضحت الفقرة الرابعة من المادة 57 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، إمكانية اقتطاع النفقات (المعقولة) التي تكبدتّها الدولة المصادرة في عمليات التحقيق أو الملاحقة أو الإجراءات القضائية المفضّية إلى ارجاع الممتلكات المصادرّة[760]؛ لكن دون ذكر نوع هذه النفقات ولا المقصود بالنفقات المعقولة، هذا ما يمكن أن يكون محّل اشكال بين الدولة الطالبة والدولة المصادرّة في تحديد قيمة الاقتطاع، كما يمكن أن يرّد الاشكال في المرحلة التي يستوجب تحديد قيمة النفقات، بالرغم من أن الواقع يفرض أن يتم تحديدها بعد الانتهاء من جرد كل الممتلكات واحصائها.

يولّد تطبيق نص المادة 57 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من الناحية العملية اشكال على مستوى، نيّة ومصداقية الدولة الطالبة والثقة التي يمكن منحها للحكومات الجديدة (غالباً ما يتم استرداد العائدات المنهوبة من طرف حكومات جديدة، بعد الإطاحة بالأنظمة

---

[758]– راجع المادة 57 فقرة ثالثة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

[759]– قبل اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2003، ساد هناك مبدأ يقضي بتصرف الدولة فيما تصادره من عائدات جرائم أو ممتلكات، أنظر في هذا الشأن، المادة 14 فقرة 1 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000، المرجع السابق.

[760]– راجع المادة 57 فقرة 4 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

التي تمّ وصفها بالدكتاتورية، كما هو الحال في تونس، مصر وليبيا)، فهذه الأموال التي تكون محّل استرداد يمكن أن تكون عرضة مرة أخرى للاختلاس وتحويلها إلى حسابات في دول أجنبية[761]. لذا فكان من الأجدر أن تُشير المادة 57 إلى ضرورة اخضاع إجراءات استرداد عائدات الفساد إلى رقابة دولية، تُشرف عليها منظمة الأمم المتحدة، وكان من الضروري أيضاً استحداث لجنة الاستخبارات المالية لضمان فعالية آلية استرداد العائدات في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.

ثانياً: الاتفاقيات الإقليمية الخاصة بمكافحة الفساد

تناولت اتفاقيات مكافحة الفساد مسألة استرداد العائدات بدون التعمق والتفصيل في الأحكام المُنظّمة له، ولم تأتي أيّ من هذه الاتفاقيات بأحكام وآليات جديدة تختلف عن تلك التي وضعتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، لكن درجة معالجة اجراء استرداد الأموال يختلف من اتفاقية إلى أخرى، ما يستدعي إبرازه (1). كما أنّ تطرق هذه الاتفاقيات إلى آلية استرداد عائدات الفساد إلى جانب اتفاقية الأمم المتحدة يدفع إلى طرح اشكال فيما يخص أيّة من الاتفاقيات ستُطبّق في حالة كون أحد الدول صادقت على العديد من هذه الصكوك (2).

1–أحكام الاتفاقيات المُنظّمة لمسألة استرداد الأموال

تعرضّت كل من اتفاقية منظمة الدول الأمريكية لمكافحة الفساد (أ)، واتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته (ب)، إلى جانب الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد (ج)، لمسألة استرداد العائدات بجملة من الأحكام؛ في حين اكتفت كل من اتفاقية منظمة التعاون والتنمية

[761]– إنّ مثل هذا الخطر وارد من الناحية العملية، وتمّ الإشارة إليه في تقارير منظمة الأمم المتحدة، بمناسبة دراسة آليات مكافحة الفساد.

« Compte tenu de la nature des cibles de certaines enquêtes, il pouvait y avoir des raisons de soupçonner que celles-ci et les efforts de recouvrement étaient motivés par des considérations politiques. Dans d'autres cas, l'État requis pouvait également douter que l'État requérant soit exempt de corruption et nourrir des craintes quant à ce qu'il adviendrait des fonds s'ils étaient restitués », Nations Unies, Action préventive et lutte contre la corruption et le transfert illégal de fonds et rapatriement desdits actifs dans les pays d'origine, Rapport du secrétaire général, n° A/58/125, du 8 juillet 2003, p. 08, in: https://documentsddsny.un.org/doc/UNDOC/GEN/V03/857/73/PDF/V0385773.pdf?OpenElement consulté le 25/08/2017.

الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، والاتفاقية الجنائية للمجلس الأوروبي في مكافحة الفساد بذكر الإجراء دون التفصيل فيه[762].

أ–اتفاقية منظمة الدول الأمريكية لمكافحة الفساد

ركّزت الاتفاقية المشتركة للدول الأمريكية لمكافحة الفساد على تحديد، حصر، تجميد، حجز ومصادرة العائدات المتأتية عن الجرائم التي تشملها هذه الاتفاقية[763]. كما اهتمت هذه الاتفاقية بالنفقات والمصاريف التي تنجر عن عمليات المصادرة والحجز أكثر من الإجراءات التي تهدف إلى استردادها إلى المالكين الشرعيين؛ بحيث يتعين تحويل كل أو جزء من هذه الأموال إلى الدول التي قدّمت المساعدة في التحرّيات أو الاجراءات التي أدت إلى حجز هذه الممتلكات[764].

تطرقت اتفاقية الأمم المتحدة لمنع الفساد بأكثر من التفصيل في معالجة مسألة استرداد عائدات الفساد مقارنة بالاتفاقية المشتركة للدول الأمريكية؛ بحيث تستهدف الفساد الاقتصادي الدولي بالإشارة إلى ضرورة التعاون في مجال ارجاع الممتلكات الناتجة عن الفساد بما لها من آثار على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول التي نُهبت منها[765].

---

[762]- « Les conventions en matière de lutte contre la corruption ne donnent que très peu d'indication spécifiques à la coopération internationale ». HARARI Maurice, « Quelle coopération internationale dans la lutte contre la corruption ? », in Les traités internationaux contre la corruption, l'ONU, l'OCDE, le Conseil de l'Europe et la Suisse, édité par BALEMELLI Tiziano et JAGGY Bernard, Editions Interuniversitaires Suisses, Lausanne, 2004, p. 110.

[763] - Article 15 al.1 de la convention Interaméricaine Contre La Corruption, Op.cit, énonce : « Conformément à leur législation interne et aux traités applicables, ou à d'autres accords qui peuvent être en vigueur entre elles, les Parties s'accordent l'assistance mutuelle la plus large. Pour l'identification, le dépistage, le gel, la confiscation et la saisie des biens obtenus ou découlant de la commission des actes auxquels ils ont conféré le caractère d'infraction ; conformément à la présente Convention, ou des biens utilisés dans le cadre de la commission de ces infractions, ou du produit de ces biens ».

[764]- Voir : Article 15 al.2, ibid.

[765]- BAH Saliou, « La restitution des avoirs issus de la corruption dans les conventions anti-corruption internationales : une avancée conceptuelle et normative à la portée pratique limitée», Op.cit, p. 18.

ب–اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته

تنص المادة 16 من اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد على أنّه:"1–تلتزم كل دولة طرف باتخاذ الإجراءات التشريعية –حسب الاقتضاء–للتمكين مما يلي: أ–قيام سلطانها المختصة بالبحث عن الوسائل أو العائدات المتعلقة بأعمال الفساد والتعرف عليها ومتابعتها وإدارتها وتجميدها أو مصادرتها رهناً بصدور حكم نهائي بذلك؛ ب–مصادرة العائدات أو الممتلكات التي تتساوى قيمتها مع العائدات التي تحققت نتيجة الجرائم المُقرّرة طبقاً لهذه الاتفاقية؛ ج–إعادة تحويل عائدات الفساد. 2–تلتزم الدولة الطرف المطلوب منها، بقدر ما تسمح به قوانينها وبناءً على طلب الدول الطالبة، بمصادرة وإرجاع أي شيء: أ–قد يكون مطلوبا كدليل على ارتكاب الجريمة موضع البحث؛ ب–تم اكتسابه نتيجة الجريمة المطلوب التسليم بشأنها ووجد في حوزة الشخص المطلوب عند اعتقاله أو تم اكتشافه بعد ذلك..."[766].

يتضح من خلال نص المادة 16 فقرتي الأولى والثانية من اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته، أنّ هذه الأخيرة استعملت فقط مصطلح "مصادرة" ولم يتم استخدام مصطلح "الاسترداد"، وتم أيضاً الإشارة إلى إعادة تحويل عائدات الفساد بدل ارجاع العائدات، ما يمكن فهمه من خلال هذه المصطلحات هو اتجاه الاتفاقية إلى الطريق الجزائي لاسترداد العائدات، وتهميش الدعوى المدنية كحل استثنائي لطلب الاسترداد.

كما يتبيّن من خلال نص المادة 16 من اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد على أنّ هذه الأخيرة لم تشترط استرداد عائدات الفساد بضرورة تسليم مرتكبي الفساد والجرائم الواردة في هذه الاتفاقية، بينما وعلى عكس ذلك فالاتفاقية تشترط من أجل البحث، متابعة، إدارة، تجميد ومصادرة العائدات المتعلقة بأعمال الفساد صدور حكم نهائي بذلك، ولم يرّد أيّ استثناء على إمكانية مباشرة هذه الإجراءات بدون شرط صدور حكم نهائي، كما هو منصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. كما لم تشير المادة 16 من اتفاقية الاتحاد الافريقي إلى النفقات والمصاريف التي يمكن اقتطاعها من هذه الممتلكات لصالح الدولة المصادرة.

[766]– أنظر المادة 16 فقرة 1 و2 من اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد، المرجع السابق.

ج–الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

نظّمت الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد مسألة استرداد الأموال بنوع من التفصيل، وجاءت معظم أحكامها بنفس الطرح الذي جاءت به اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهذه البنود التي تناولت استرداد الأموال لم تأتي بأيّ جديد بل هو إعادة للأحكام الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة؛ بحيث اعتبرت الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد استرداد الممتلكات مبدأً أساسياً، وعلى الدول الأطراف أن تمُد بعضها البعض بأكبر قدر من العون والمساعدة في هذا المجال[767].

تتضمن المادة 21 من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد التعاون الدولي لأغراض المصادرة، بحيث تنص الفقرة الأولى منها على أنّه: "على الدولة الطرف التي تتلقى طلباً من دولة طرف أخرى لها ولاية قضائية على جريمة مشمولة بهذه الاتفاقية من أجل مصادرة ما يوجد في اقليمها من عائدات إجرامية أو ممتلكات أو معدات أو أدوات أخرى مشار إليها في الفقرة 1 من المادة السابعة من هذه الاتفاقية..." وشملت هذه المادة جميع الإجراءات الواجب اتباعها من أجل مصادرة العائدات الاجرامية. كما تطرقت هذه المادة إلى التدابير الوقائية التي يتعيّن على الدول الأطراف اتخاذها من أجل التجميد والحجز والمصادرة. جاءت المادة 28 من نفس الاتفاقية لمنع وكشف العائدات الإجرامية، لاسيّما الالتزامات التي تقع على المؤسسات المالية فيما يخص التحقُق من هوية العملاء وفحص الحسابات؛ أما فيما يتعلق بإجراءات ارجاع الممتلكات والتصرف فيها، فقد حدّدتها المادة 30 من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد[768].

يُمكن اعتبار الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد الأساس القانوني الذي يتعيّن الاعتماد عليه في استرداد العائدات الاجرامية، خاصة أنّ هناك العديد من الدول العربية التي تمُر

---

[767]– المادة 27 من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

[768]– للتفصيل أكثر في تدابير استرداد عائدات الفساد، أنظر المواد: 21، 7، 28 و30 من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

بمرحلة تحوّل في مجال استرداد ما تم تهريبه من أموال بواسطة أنظمة حكم سابقة[769]؛ لكن كان من الأولى استحداث جهاز استخباراتي مالي يكون تحت اشراف الجامعة العربية من أجل التعاون مع الدول الأطراف في الاتفاقية في متابعة وكشف الأموال المتأتية عن أفعال الفساد، وهو الشيء الغير الوارد في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

2–إشكالية تعدُّد الاتفاقيات الواجبة التطبيق

تُثار إشكالية عملية تتعلق بأيّة من الاتفاقيات التي ستطبق أمام مشكلة الفساد عموماً ومسألة استرداد العائدات خصوصاً، في الوقت الذي تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الإطار العالمي المعني بمواجهة الفساد، وبين الاتفاقيات ذات البعد الإقليمي؛ هذا الإشكال الذي يطرح نفسه خاصة في الدول – مثل الجزائر – التي صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد، وكذا الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد. كما يطرح اشكال آخر يتعلق بتنوع وتعدّد الأحكام المنظمة لمسألة استرداد الأموال في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وفقر وقلّة الأحكام المُنظّمة لنفس المسألة في اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والاتفاقية المشتركة بين الدول الأمريكية، وحتى في اتفاقية الاتحاد الافريقي[770].

إنّ التفحص والتمعن في الأحكام الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد يتبيّن بوضوح أنّها الإطار القانوني الواجب اتباعه في مسألة استرداد عائدات الفساد[771]، خاصة أنّ المادة 57 منها فرضت التزامات على الدول في هذه المجال؛ لكن اتضّح أيضاً أن الفصل

---

[769]– وهو حال كل من ليبيا، تونس ومصر، بحيث لقيّت هذه الدول صعوبات كبيرة في استرداد الأموال المنهوبة، ومن بين هذه الصعوبات، عدم وجود إطار قانوني وطني يسمح باسترداد هذه العائدات الاجرامية، للمزيد من التفصيل، أنظر: مصطفى محمد عبد الكريم، المرجع السابق، ص.ص 241–243.

[770]- BAH Saliou, l'effectivité des conventions anti-corruption internationales, Op.cit, p. 313.

[771]– في القانون الجزائري لا يوجد أي اشكال؛ بحيث صرح المشرع الجزائري في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، وفي العديد من مواده على إقامة التعاون الدولي في مجال استرداد العائدات مع الدول التي تكون طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أنظر في هذا الشأن، المواد، 2 فقرة ك، 57، 62، 64، 66، 67، 68 و69، من قانون رقم 06–01، السالف الذكر.

الخامس من الاتفاقية لا يستطيع الاستجابة للصعوبات التي تتلقاها عملية استرداد العائدات، خاصة في الجانب العملي، وبهذا فإنّ وجود الاتفاقيات الأخرى المعنية بمكافحة الفساد، وحتى وجود بعض القوانين الوطنية التي تطرّقت لهذه المسألة يمكن أن تُدعم وتكمّل[772] الجهود الدولية في تفعيل استرداد العائدات وفي مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.

الفرع الثاني

في التشريعات الداخلية

يستدعي بعد مصادقة الدول على مختلف الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الفساد إصدار تشريعات تتماشى مع أحكام هذه الاتفاقيات لضمان فعّاليتها في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي؛ وهذا انطلاقاً من اعتبار أنّ جهود دولة منفردة لا تستطيع مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي خاصة في مجال استرداد عائداته نتيجة تعلقها بأكثر من دولة.

حظي التعاون الدولي في هذا المجال اهتماماً كبيراً من غالبية الدول، وهو ما عمد إليه المشرع الجزائري في قانون رقم 06–01، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، بتكريس الباب الخامس منه للتعاون الدولي واسترداد الموجودات[773]؛ فقد حاول المشرع الجزائري مواءمة هذا التشريع الداخلي مع أحكام الاتفاقيات التي صادق عليها، من هنا تبرز الحاجة إلى التطرق إلى مدى فعالية أحكام استرداد الموجودات المنصوص عليها في هذا القانون في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي (أولاً)، وتناول تجارب بعض الدول في مجال استرداد عائدات الفساد والتي وجّهت مختلف الصعوبات القانونية والعملية المرتبطة بالتعاون الدولي في مجال استرجاع عائدات الفساد، وهو حال كل من تونس ومصر (ثانياً).

---

[772]– في هذا الشأن ومن الناحية العملية لعب القانون السويسري الدور المدعم والتكاملي لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فيما يتعلق بإمكانية استرداد عائدات الفساد للأشخاص الخاصة والمعنوية التي يمكن اعتبارها ضحية.

« Si les victimes privées, personnes physiques ou morales, existent, la remise devra avoir pour objet la restitution à ces dernières des biens transférés. L'esprit des conventions internationales et la lettre de la législation suisse permettent d'envisager à tous les stades de la procédure une telle remise… », HARARI Maurice, Op.cit, p. 123.

[773]– من المادة 57 إلى المادة 70 من قانون رقم 06–01، السالف الذكر.

أولاً: مدى فعالية أحكام استرداد الموجودات في القانون الجزائري

كرّس المشرع الجزائري جُملة من الإجراءات المتعلقة باسترداد عائدات الفساد، وقد جاء الإطار القانوني المنظّم له متماشياً إلى حدّ ما مع ما نصّت عليه كل من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد؛ بالرغم من وجود بعض الإشكالات التي يمكن أن تحدّ من فعالية هذا الإجراء في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي، هذا ما يتعين إبرازه من خلال التطرق إلى الاسترداد المباشر للممتلكات عن طريق الدعوى المدنية (1)، واسترداد الممتلكات عن طريق التعاون الدولي في مجال المصادرة (2).

1–الاسترداد المباشر للممتلكات عن طريق الدعوى المدنية

تندرج تدابير الاسترداد المباشر لعائدات الفساد ضمن إطار التعاون الدولي في مجال المتابعات والإجراءات القضائية[774]؛ حيث تنص المادة 62 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، على أنّه: "تختص الجهات القضائية الجزائرية بقبول الدعاوى المدنية المرفوعة من طرف الدول الأعضاء في الاتفاقية، من أجل الاعتراف بحق ملكيتها للممتلكات المتحصل عليها من أفعال الفساد. ويمكن للجهات القضائية التي تنظر في الدعاوى المرفوعة طبقاً للفقرة الأولى من هذه المادة، أن تلزم الأشخاص المحكوم عليهم بسبب أفعال الفساد بدفع تعويض مدني للدولة الطالبة عن الضرر الذي لحقها. وفي جميع الحالات التي يمكن أن يتخذ فيها قرار المصادرة، يتعيّن على المحكمة التي تنظر في القضية أن تأمر بما يلزم من تدابير لحفظ حقوق الملكية المشروعة التي قد تطالب بها دولة أخرى طرف في الاتفاقية".

تعتبر الدعوى المدنية إحدى الطرق التي تُمكّن دولة ما أن تسترد عائدات الفساد الموجودة في دولة أخرى؛ وذلك برفعها دعوى مدنية بصفتها مدعية أمام محاكم الدولة الأخرى، ولمثل هذه الدعاوى مزاياه عندما لا تكون الملاحقة الجنائية ممكنة، لاسيّما في حالة وفاة

[774]– للتفصيل أكثر في ماهية التعاون الدولي، أنظر: حافظي سعيد، "التعاون الدولي من أجل مكافحة جرائم الفساد وتحقيق الشفافية"، أعمال الملتقى الوطني حول: "الآليات القانونية لمكافحة الفساد"، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، أيام 02 و03 ديسمبر سنة 2008. (غير منشور).

الجاني أو فراره أو غيابه[775]. لكن ما يمكن ملاحظته أنّ المشرع الجزائري أعاد فقط ما هو وراد في نص المادة 53 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[776]، دون التفصيل في نوع الدعوى المدنية التي يمكن رفعها[777]، ولا الإشارة إلى كيفية اكتساب هذه الممتلكات ما إذا كانت عن طريق الاختلاس أو جُرم آخر؛ بحيث قد لا تكون دائماً الدولة المدعية صاحبة هذه العائدات[778]. كما لابدّ من توضيح الفقرة الأخيرة من المادة 62، فيما يخص اتخاذ تدابير لحفظ حقوق الملكية المشروعة التي قد تطالب بها دولة أخرى طرف في الاتفاقية، ما إذا كان يقصد الملكية المُكتسبة بحُسن النيّة.

2–استرداد الممتلكات عن طريق المصادرة

أقرّت الوثائق الدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد على الدول الأطراف الالتزام بتقديم المساعدة لبعضها البعض في تنفيذ الأحكام والأوامر القاضية لمصادرة العائدات الإجرامية المتأتية من أفعال الفساد، أو الممتلكات التي تعادل قيمتها تلك الممتلكات[779]، الأمر الذي استجاب إليه المشرع الجزائري في المواد من 63 إلى 70 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته.

يشترط حسب ما هو منصوص في الفصل الخامس في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، وباستقراء المواد التي يتضمنها ضرورة أن تكون الدولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من أجل إقامة الجزائر تعاون في مجال المصادرة، وبالتالي فإنّ دور

---

[775]– محمد بن محمد، بوسعيد ماجدة، "تدابير الاسترداد للعائدات الإجرامية ضمن اتفاقية مكافحة الفساد"، دفاتر السياسة والقانون، عدد 14، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2016، ص 71.

[776]– راجع المادة 53 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

[777]– يتعيّن إبراز أنّه عند رفع دعوى مدنية لاسترداد عائدات الفساد، هناك العديد من الدعاوى والتعويضات التي تتفرع منها، بما في ذلك، المطالبة بالملكية ودعاوى الاخلال المدني، الدعاوى المبنية على بطلان العقد أو الإخلال به، والإثراء غير المشروع، للمزيد من التفصيل، راجع: محمد بن محمد، بوسعيد ماجدة، المرجع السابق، ص.ص 72–75.

[778]– في حالة الرشوة في القطاع الخاص مثلاً، يمكن أن تكون أموال خاصة، وبالتالي يمكن أن تكون الضحية ليس الدولة الطالبة وإنّما شخص طبيعي أو معنوي وبالتالي يجب البحث في المالك الشرعي لهذه الممتلكات كما هو وارد في الفقرة الثالثة من المادة 53 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

[779]– علواش فريد، جريمة غسيل الأموال، دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون جنائي، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2009، ص 51.

القانون الداخلي ينحصر في إطار تنظيم إجراءات المصادرة بين الدول الأطراف من خلال طلب التعاون بغرض المصادرة (أ)، الإجراءات التحفظية (ب)، وتنفيذ طلب المصادرة (ج).

أ–طلب التعاون بغرض المصادرة

تضمنّت المادة 66 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته مجموعة من الوثائق التي يجب أن تكون مرفقة بطلب المصادرة الذي تتقدم به دولة أجنبية عضوة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من أجل الحكم بالمصادرة أو تنفيذها؛ بحيث يتطلب تقديم بيان عن الوقائع التي استندت إليها الدولة الطالبة، ووصف الإجراءات المطلوبة، ضف إلى ذلك وصف الممتلكات المراد مصادرتها مع تحديد مكانها وقيمتها متى أمكن ذلك، هذا إلى جانب بيان يتضمن الوقائع والمعلومات التي تحدّد نطاق أمر المصادرة الوارد من الدولة الطالبة وتقديم تصريح يحدّد التدابير التي اتخذّتها لإشعار الدول الأطراف حسنة النية، مع مراعة الأصول القانونية والتصريح بأن حكم المصادرة نهائي، وذلك إذا تعلق الأمر بتنفيذ حكم المصادرة.

يتبيّن من خلال نص المادة 66 السالفة الذكر، أنّ المشرع الجزائري ميّز بين الطلب الرامي إلى تنفيذ إجراءات تحفظية، والطلب الذي يهدف إلى استصدار أمر أو حكم بالمصادرة، واشترط لكل نوع من هذه الطلبات وثائق خاصة بها[780].

كما يتضح من خلال نص المادة 66 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، أنّ المشرع الجزائري لم يُفصل بوضوح في مضمون المادة، بحيث أغفل عن تحديد الحالات التي يمكن رفض طلب المصادرة الصادر عن دولة أجنبية، لاسيّما إذا كان هذا الطلب محّل دعوى جزائية أمام المحاكم الجزائرية، أو إذا كانت الأموال أو الممتلكات محل المطالبة لا يجوز إخضاعها للمصادرة، ضف إلى ذلك البحث في مدى جدّية وشرعية الحكومة الأجنبية الطالبة[781].

---

[780]– صالحي نجاة، الآليات الدولية لمكافحة تبييّض الأموال وتكريسها في التشريع الجنائي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2011، ص 119.

[781]– في هذا الصدّد يمكن أن تكون الحكومة الجديدة الطالبة بالممتلكات وليدة انقلاب غير شرعي مثلاً، وبالتالي يكون للممتلكات محل الطلب نفس المآل لسابقتها.

ب–اتخاذ الإجراءات التحفظية

تكريساً للطابع العالمي لجرائم الفساد، ومرور الأموال والعائدات الناتجة عنه بأكثر من إقليم دولة، استوجب توفير آليات قانونية ذات طبيعة تحفظية ومؤقتة، تُتيح للسلطات العامة المختصة تدخلها بسرعة ومرونة على الأموال المتحصلة من جرائم الفساد بمجرد الشروع في الملاحقة القضائية دون انتظار إدانة جزائية، ولإحباط كل محاولة تهدف إلى تبييضها أو تهريبها[782]؛ وهذا عن طريق إمكانية تجميد أو حجز الممتلكات والمعدات التي استخدمت أو معدّة للاستخدام في ارتكاب جرائم الفساد (ب–1)، لكن بالرغم من وجود هذه الإجراءات التحفظية إلاّ أنّ المشرع الجزائري لم يقم بتوضيحها بدقة لضمان تفعيل أطُر التعاون الدولي في مجال استرداد عائدات الفساد (ب–2).

ب–1: إمكانية تجميد أو حجز وسائل ارتكاب جرائم الفساد

أعطى المشرع الجزائري بموجب نص المادة 64 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، للجهات القضائية أو السلطات المختصة بناء على طلب إحدى الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أن تحكم بتجميد أو حجز الممتلكات أو المعدات أو الأدوات التي استخدمت أو كانت مُعدّة للاستخدام في ارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، شريطة وجود أسباب كافية لتبرير هذه الإجراءات ووجود ما يدل أنّ مآل تلك الممتلكات هو المصادرة. كما يمكن أيضاً أن تُتخذ نفس الإجراءات التحفظية على أساس معطيات ثابتة، لاسيّما إيقاف أو اتهام أحد الأشخاص الضالعين في القضية بالخارج.

وضع المشرع الجزائري كذلك استثناء يكمُن في رفع الإجراءات التحفظية المنصوص عليها في المادة 64 المذكورة سالفاً؛ بحيث يجوز الغاء التدابير التحفظية إذا لم تقم الدولة الطالبة بإرسال أدلة كافية في وقت معقول، أو إذا كانت الممتلكات المطلوب مصادرتها ذات قيمة زهيدة. كما أتى المشرع باستثناء الاستثناء والذي يرمي إلى عدم رفع أي اجراء تحفظي

[782]– صالحي نجاة، المرجع السابق، ص 120.

قبل إعطاء الفرصة للدولة الطالبة لعرض ما لديها من أسباب تُبرّر إبقاء الإجراءات التحفظية[783].

ب–2: عدم التأطير الكافي للإجراءات التحفظية

إنّ ما يمكن ملاحظته أنّ المشرع الجزائري في المادة 64 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، لم يُقم بذكر المقصود بالأسباب الكافية التي تُبرر اتخاذ تدابير تحفظية، ومن له السلطة للنظر في مدى كفاية هذه الأسباب[784]. كما يبرز هناك غموض حاد فيما يخص الاستثناء الذي وضعه المشرع الجزائري في نص المادة 65 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته؛ بحيث يُسمح للدولة الطالبة قبل رفع أي اجراء تحفظي السماح لها بعرض ما لديها من أسباب تبرر إبقاء الإجراءات التحفظية؛ فالتساؤل الذي يطرح نفسه في هذا الصدّد أنّه أصلا لا يقبل أي اجراء إذا كانت هناك أسباب غير كافية لاتخاذها، فكيف من جهة أخرى يمكن إلغاء التدابير التحفظية إذا لم تقم الدولة الطالبة بإرسال أدلة كافية في وقت معقول، (هذه الأدلة هي ضرورية لاتخاذ التدابير التحفظية من عدمه)، أو إذا كانت الممتلكات المطلوب مصادرتها ذات قيمة زهيدة، فكيف تُمنح فرصة أخرى لعرض الدولة الطالبة أسبابها لإبقاء الإجراءات التحفظية قائمة.

ج–تنفيذ طلب المصادرة

يُشكّل تنفيذ طلب المصادرة إحدى المسائل الحساسة التي تمُس بفعالية اجراء استرداد عائدات الفساد، وهذا نظراً لتعلقها بفكرة السيادة وقبول الدولة حكماً صادراً عن دولة أجنبية، وكذا مساسه بالحرية الشخصية للأفراد[785]، لكن احترام الالتزامات الدولية المنبثقة عن الاتفاقيات

---

[783]– أنظر المادة 65 من قانون رقم 06–01، السالف الذكر.

[784]– حسب المادة 67 من قانون رقم 06–01، يظهر أنّ الطلب الذي تقدمه إحدى الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، لمصادرة الممتلكات أو اتخاذ تدابير تحفظية، توّجه مباشرة إلى وزارة العدل التي تحوله للنائب العام لدى الجهات القضائية المختصة، وبالتالي فهل وزارة العدل التي تنظر في هذه الأسباب أو النائب العام، أو القضاة الذي يفصلون في الطلب؟

[785]– سيف فارس جمال، التعاون الدولي في تنفيذ الأحكام الجنائية الأجنبية، دراسة مقارنة بين القوانين الوضعية والقانون الدولي الجنائي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص 271.

الدولية المعنية بمكافحة الفساد يتطلب التخلي عن التشدّد بفكرة السيادة والخضوع لضرورة التعاون الدولي من أجل مواجهة فعّالة للفساد الاقتصادي الدولي.

تُنفذ أحكام المصادرة الصادرة عن جهات قضائية أجنبية طبقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها في حدود الطلب؛ وذلك طالما أنها تنصب على عائدات الجريمة أو الممتلكات أو العتاد أو أيّة وسائل استعملت لارتكاب الجرائم المنصوص عليها في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته. ويجب أن يوجّه طلب المصادرة مباشرة إلى وزارة العدل التي تُحوّله للنائب العام لدى الجهات القضائية المُختّصة، هذا الأخير الذي يرسله إلى المحكمة المختصة، ويكون حكم المحكمة قابلاً للاستئناف والطعن بالنقض وفقاً للقانون[786].

تناول المشرع الجزائري في المادة 70 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، إمكانية التصرف في الممتلكات المصادرة وفقاً للمعاهدات الدولية ذات الصلة والتشريع المعمول به، بدون أن يُبيّن لا كيفية إرجاع الممتلكات إلى أصحابها الشرعيين، ولا كيفية إقرار تدابير حماية حقوق الأطراف الثالثة الحسنة النيّة، فكان من الأجدر على المشرع الجزائري ليس الإحالة إلى الاتفاقيات الدولية فيما يخص ارجاع الموجودات وإنّما التفصيل في الأحكام المتعلقة بها[787] وتبسيط الأمور للقاضي الوطني. كما لا يوجد أي آثر للنفقات والمصاريف التي تنجر عن هذه الإجراءات وإمكانية مطالبة الدولة الطالبة بتسديدها.

تتميّز تدابير استرداد عائدات الفساد الواردة في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته بقصور فعّاليتها في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي؛ بحيث لم يأت المشرع الجزائري بجديد يُذكر في هذا المجال، واكتفى بما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وأكثر من

---

[786]– المواد 67 و68 من قانون رقم 06–01، السالف الذكر.

[787]– تنص المادة 57 فقرة 2 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المرجع السابق، على أن: "تعتمد كل دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتمكين سلطاتها المختصة، عندما تتخّذ إجراء ما بناء على طلب دولة طرف أخرى، من إرجاع الممتلكات المصادرة، وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، ومع مراعاة حقوق الأطراف الثالثة الحسّنة النية". إنّ تطبيق هذه المادة يفرض على المشرع الجزائري اتخاذ تدابير أكثر تفصيلاً لما هو وراد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ذلك فإنّ درجة الانسجام مع هذه الاتفاقية لم تكن في المستوى المطلوب، ضف إلى ذلك عدم ذكر المشرع الجزائري للاتفاقيات الأخرى التي صادق عليها، لاسيّما الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، واتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد، واقتصار التعاون الدولي على الدول العضوة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ثانياً: التجربة العملية لبعض الدول في مجال استرداد عائدات الفساد

شكّلت الثورات العربية أو ما يسمى بالربيع العربي في سنة 2011، منعرجاً حاسماً في مجال التعاون الدولي لاسترداد الأموال المنهوبة من طرف أنظمة الحكم الاستبدادية والتي تمّ الإطاحة بها؛ بحيث مباشرة وبعد قيام حكومات جديدة لاسيّما في تونس ومصر، كان عليها مهمة تحديد، تحري، وحجز كل الأموال التي نُهبّت ومحاولة استرجاعها من أجل تحقيق تنمية شاملة؛ وهذا رغم تجاوب بعض الدول مباشرة وبدون طلب السلطات الجديدة إجراءات التعاون الدولي[788]، إلاّ أن هناك العديد من الدول التي لم تُثبت إرادتها السياسية الحقيقة للتعاون في هذا المجال رغم كونها عضوة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[789].

يُتم تسليط الضوء على الجانب التطبيقي لآلية استرداد عائدات الفساد، وتناول التجربة التونسية (1) على اعتبار تونس من الدول التي لها خبرة عملية في مجال استرجاع الأموال التي نُهبت إلى الخارج، كما استطاعت بفضل نجاعة الآليات التي تمّ تكريسها إلى استرداد أموال طائلة في الخارج. أما التجربة الثانية فتتعلق بدول مصر (2) التي هي أيضاً عرفت

[788]– سارعت الدول الأوروبية على غرار سويسرا وبلجيكا مباشرة بعد قيام الثورات العربية إلى البدء في عملية إحصاء وحجز الممتلكات غير الشرعية التي يملكها الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي وعائلته، وهناك بعض الدول الأوروبية الأخرى التي فتحّت تحقيقاً قضائياً يتعلق بتبييض الأموال، للمزيد من التفصيل، أنظر:

- Groupe de Travail Intergouvernemental sur Le recouvrement d'Avoirs, Communication datée du 29 août 2012, adressée à l'Organisation des Nations Unies à Vienne. Par la mission permanente de la Belgique pour l'Office des Nations Unies Contre la Drogue et le Crime ; de faire figurer le document intitulé « la standardisation des procédures de recouvrement des avoirs criminels issus de la corruption des anciens dictateurs », sixième conférence du Groupe de Travail Intergouvernemental sur le Recouvrement des Avoirs, Vienne, 30 et 31 août 2012, p. 2.

[789]- « L'expérience nous a montré que certains Etats ne répondent pas aux demandes d'entraide judiciaire, alors même qu'ils sont parties à la CNUCC… », Groupe de Travail Intergouvernemental sur Le recouvrement d'Avoirs, Op.cit, p. 3.

تهريب أموال طائلة إلى الخارج، لكن مصر على عكس دولة تونس عرّفت عدّة إشكالات قانونية وعملية أثّرت على فعالية آلية استرداد عائدات الفساد.

1–التجربة التونسية في مجال التعاون الدولي لاسترداد عائدات الفساد

قامت الحكومة التونسية عقب ثورة 14 جانفي سنة 2011[790]، بمجهودات عديدة لاسترجاع الأموال المنهوبة والتي حُوّلت إلى دول أجنبية، وقد تمّ احداث العديد من اللجان المختصة في هذا المجال، كما أصدرت قانون خاص يتعلق بمكافحة الفساد، هدفه تطوير جهود الوقاية من الفساد وتيسير كشفه وضمان تتبُع مرتكبيه، وكذا دعم المجهود الدولي للحد منه وتقليص أثاره والعمل على استرجاع عائداته[791]؛ ويعود للنجاح النسبي للتجربة التونسية في استرداد عائدات الفساد إلى اعتمادها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الإجراءات الرامية إلى استرجاع هذه الأموال (أ)، لكن أثّرت عدّة عراقيل قانونية وعملية على فعالية التجربة التونسية في مجال استرداد عائدات الفساد (ب).

أ–الاعتماد على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في طلبات استرداد العائدات

أحدث المشرع التونسي بموجب مرسوم صادر في 26 مارس سنة 2011، لجنة وطنية لاسترجاع الأموال الموجودة بالخارج، والمكتسبة بصورة غير مشروعة[792]؛ وجاء احداث هذه اللجنة[793] من أجل القيام بإجراءات استرجاع الأموال بالخارج التي تمّ بصورة غير مشروعة تحويلها أو اكتسابها أو التحكم فيها بصفة مباشرة أو غير مباشرة أو أضرّت أو من شأنها أن

---

[790]– لمعرفة أكثر حول الثورة التونسية لـ 14 جانفي سنة 2011، أنظر: منظمة العفو الدولية، تونس خضم الثورة، منشورات منظمة العفو الدولية، 2011، ص. ص 1–5. منشور في موقع:
https://www.amnesty.org/download/.../mde300112011ar.pdf consulté le 15/09/2017.

[791]– المادة الأولى من مرسوم إطاري عدد 120 لسنة 2011، مؤرخ في 14 نوفمبر سنة 2011، يتعلق بمكافحة الفساد، السالف الذكر.

[792]– مرسوم عدد 15 لسنة 2011، مؤرخ في 26 مارس سنة 2011، يتعلق بإحداث لجنة وطنية لاسترجاع الأموال الموجودة بالخارج والمُكتسبة بصورة غير مشروعة، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 21، صادر في 29 مارس سنة 2011.

[793]– تحدث هذه اللجنة لدى البنك المركزي التونسي، وهذا حسب الفصل الأول من مرسوم رقم 15 لسنة 2011، السالف الذكر، وللتفصيل أكثر حول تشكيلة اللجنة وكيفية سير أعمالها، أنظر الفصول من 4 إلى 14 من نفس المرسوم.

تضّر بذمة أو بالمصالح المالية للدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات والمنشآت العمومية؛ وذلك من قبل الرئيس الأسبق لجمهورية تونس، وزوجته وأبنائه وكل شخص له روابط عائلية أو مصاهرة معهم، وكل شخص قدّم لهم المساعدة أو استفاد بغير وجه حق من أفعالهم[794].

بادرت اللجنة ومنذ استحداثها بالقيام بالعديد من الإجراءات سواءً على المستوى الوطني، أو على مستوى الدولي، من أجل استرجاع الأموال المنهوبة وإرساء دعائم التعاون دولي في هذا المجال؛ بحيث طلبت اللجنة مساعدة فنية لدى فريق "مبادرة ستار لاسترداد الأموال المنهوبة"[795] من أجل تقديم المساندة الفنية كآلية عملية للمساعدة على تطبيق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي صادقت عليها تونس في سنة 2008[796]، وذلك بغية تكوين أعضاء لجنة الاسترجاع في هذا المجال.

اعتمدت جمهورية تونس على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد باعتبارها الإطار القانوني الذي بُنيّ عليه التعاون الدولي لاسترداد كل العائدات الناتجة عن أفعال الفساد والتي تمّ تحويلها إلى الخارج، وكُلفت لجنة الاسترجاع بتجسيد هذا التعاون على المستوى التطبيقي، الشيء الذي قامت به اللجنة وذلك بإصدار 64 انابة بين أصلية وتكميلية مدّعمة بالأسانيد والوثائق القانونية للعمليات غير المشروعة والتي تمّ رصدها من قبل السلطات التونسية في كل من أوروبا، الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الدول العربية والافريقية[797].

---

[794]– الفصل الثاني من مرسوم عدد 15 لسنة 2011، السالف الذكر.

[795]– "مبادرة ستار لاسترداد الأموال المنهوبة" هي برنامج مشترك بين البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة –شريك أساسي في خطة العمل بشأن استرداد الأموال المنهوبة. كما أنّ المبادرة كانت ولا تزال تعمل بشكل فعال في مساعدة الدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية، وفى تقديم العون لتطوير الاستراتيجيات، وتحسين التنسيق بين الجهات، والمساهمة في جهود التعاون الدولي، وكذلك في تسهيل جهودها من أجل استرداد الأموال المنهوبة. للمزيد من التفصيل، أنظر الموقع الرسمي للمبادرة:
https://star.worldbank.org/star/ar/ArabForum/About consulté le 18/09/2017.

[796]– قانون عدد 16 لسنة 2008، مؤرخ في 25 فيفري سنة 2008، يتعلق بالموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 18، صادر في 29 فيفري سنة 2008.

[797]– الذيبي نعيمة، التجربة التونسية في استرجاع الأموال المنهوبة والمكتسبة بطريقة غير شرعية، أعمال المؤتمر الحادي عشر لرؤساء إدارات وهيئات قضايا الدولة، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، بيروت، أيام 03، 04 و05، أوت 2015، ص 6.

ب–حدود فعالية التجربة التونسية في مجال استرداد عائدات الفساد

توّصلت اللجنة رغم صعوبة وتعقد مسألة استرجاع الأموال إلى تحديد العديد من الأموال التي كانت في الخارج، لاسيّما في سويسرا، فرنسا، كندا، بلجيكا، الامارات العربية المتحدة، وغيرها من الدول الأخرى، وتمّ حجز ومصادرة واسترجاع العديد من هذه الأموال[798]، لكن لم يخلو ملف استرجاع الأموال من عقبات عديدة أثرت على عملية التعاون الدولي من أجل الاسترداد الكلي لهذه العائدات المتأتية عن أفعال الفساد.

أثرّت جملة من العراقيل على فعّالية آلية استرداد عائدات الفساد في تونس، بما فيها عراقيل قانونية؛ حيث أحدثت اللجنة لمدة محدّدة لا تفوق أربع سنوات[799]، هذه المدة كانت غير كافية لإتمام كل إجراءات الاسترداد، ولازالت هناك العديد من الملفات عالقة بالرغم من تولي المكلف العام بنزاعات الدولة مهام اللجنة، وأحدّث هذا التغيير سلباً على نسق ومتابعة إجراءات الاسترداد على المستوى الدولي.

صعّبت الكثير من العقبات من فاعلية آلية الاسترداد، خاصة في مجال التعاون القضائي الدولي؛ بحيث طلّبت العديد من الدول وفقاً لقوانينها الداخلية تحديد الجريمة الأصلية التي تأتت منها الأموال المجمّدة في الخارج وصدور أحكام نهائية في المصادرة من قِبل القضاء التونسي[800]، بالرغم من أنّ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تجيز استبعاد وجود حكم نهائي صادر عن الدولة الطالبة[801]. كما تحديد الجريمة الأصلية غير ضروري وفقاً لنص المادة 54 فقرة 3 فرع ج من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي تنص على أنّه: "على كل دولة طرف النظر في اتخاذ ما قد يلزم من تدابير للسماح بمصادرة تلك الممتلكات

---

[798]– للمزيد من التفصيل، راجع: الذيبي نعيمة، المرجع السابق، ص. ص 7–11.

[799]– الفصل 13 من مرسوم عدد 15 لسنة 2011، السالف الذكر.

[800]– الذيبي نعيمة، المرجع السابق، ص 13.

[801]– راجع الفقرة 3 فرع أ من المادة 57 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

دون إدانة جنائية في الحالات التي لا يمكن فيها ملاحقة الجاني بسبب الوفاة أو الفرار أو الغياب أو في حالات أخرى مناسبة"[802].

تبيّن من خلال التجربة التونسية أنّ عملية استرداد عائدات الفساد مُعقّدة وفعاليتها مرهون بمدى وجود تعاون دولي ناجع بين الدول، وتعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الإطار القانوني الناظم لمجالات التعاون الدولي يبقى على الدول إلاّ تطبيق أحكامها بشكل حقيقي لضمان فعالية محاربة الفساد الاقتصادي الدولي.

2–التجربة المصرية

إنّه ورغم التحولات السياسية التي شهدتها مصر في أعقاب ثورة 25 يناير سنة 2011[803]، والحديث عن ضرورة محاربة الفساد، لم يتمكن القائمون على الحكم من استرداد الأموال التي هربها نظام الرئيس الأسبق لجمهورية مصر العربية، في ظل إشكاليات وتعقيدات سياسية وقانونية تضعها الدول المودع لديها تلك الأموال (أ)، من جهة ومن جهة أخرى، عدم وجود قانون خاص بمكافحة الفساد في مصر يتناول مسائل التعاون الدولي في مجال استرداد عائدات الفساد[804]، يُفسر انعدام الإرادة السياسية في استرجاع هذه العائدات (ب).

أ–المحاولات الفاشلة لاسترداد عائدات الفساد

أصدر الاتحاد الأوروبي في 21 مارس سنة 2011، قرار يتعلق بحجز الأموال المصرية والتي تمّ تحويلها من طرف الرئيس المصري الأسبق، وعائلته إلى البنوك الأوروبية[805]

---

[802]– باعتبار الرئيس الأسبق لجمهورية تونس في حالة فرار إلى دولة السعودية، فيُشكّل هذا سبباً لاتخاذ قرار المصادرة دون إدانة جنائية.

[803]– أنظر لأكثر من التفصيل حول: الثورة المصرية لسنة 2011:

- BENSAADA Ahmed, Arabesque américaine, le rôle des Etats Unis dans les révoltes de la rue arabe, Michel Brulé, Montréal, 2012, pp. 49-76.

– أحمد عبد الحميد حسين، يوميات الثورة المصرية، يناير 2011، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2011، ص.ص 19–22.

[804]– حسين محمود حسن، دراسة تحليلية لأسباب الفساد في مصر قبل ثورة يناير، نحو رؤية مستقبلية لمنع ومكافحة الظاهرة، مركز العقد الاجتماعي، القاهرة، 2011، ص 4.

[805]– إنّ ثروة أسرة مبارك طائلة جداً وتتراوح ما بين 40 إلى 70 مليار دولار حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية، نقلاً عن: مصطفى محمد محمود عبد الكريم، المرجع السابق، ص 241.

وهذه الأموال التي يمكن أن يكون مصدرها ناتج عن أفعال الفساد[806]، وقد تم مباشرة بعد الثورة المصرية باستحداث لجان عديدة من أجل استرداد هذه الأموال المنهوبة، لكن حُكّم على عمل هذه اللجان بالفشل[807] نتيجة أسباب عديدة أكثرها سياسية[808]، خاصة عدم استقرار الحكومات المتعاقبة لثورة 25 يناير سنة 2011؛ ضف إلى ذلك وجود عقبات قانونية حلّت دون تمكين السلطات المصرية من استرجاع الأموال المتأتية عن أفعال الفساد، منها طلب العديد من الدول ضرورة صدور أحكام جزائية نهائية ضد الضالعين في أفعال الفساد، الأمر الذي لقي صعوبات جمّة في محاكمتهم نظراً لعدم الاستقرار السياسي والقانوني الذي تشهده جمهورية مصر العربية.

أدى عدم اكتمال الترسانة القانونية لمحاربة الفساد عموماً والفساد الاقتصادي خصوصاً في مصر إلى ضعف آليات التعاون الدولي في استرداد العائدات المنهوبة، هذا ما دفع السلطات المصرية إلى اجراء محاولة أخرى لدفع مسار التعاون في هذا المجال؛ وذلك باستحداث اللجنة القومية لاسترداد الأموال والأصول والموجودات في الخارج سنة 2015[809]، من أجل وضع استراتيجية قومية لاسترداد الأصول والأموال المهربة إلى الخارج، وتجسيد

---

[806]- « La décision 2011/172/PESC prévoit le gel des fonds et ressources économiques de certaines personnes reconnues comme étant responsable de détournements de fonds publics égyptiens, et de personne physiques ou morales, entités ou organismes qui leur sont associés ; qui ce faisant, privent le peuple égyptien du bénéfice d'un développement durable de l'économie et de la société et entravent l'instauration de la démocratie dans le pays. Ces personnes physiques ou morales, entités et organismes sont énumérés à l'annexe de la décision 2011/172/PESC ». Voir préambule de Règlement (UE) n°270/2011 du conseil du 21 mars 2011, concernant des mesures restrictives à l'encontre de certaines personnes, entités et organismes au regard de la situation en Egypte, Journal Officiel de l'Union Européenne, L76/4 du 22 mars 2011.

[807]– تمّ تشكيل تسعة لجان لاسترداد عائدات الفساد منذ اندلاع ثورة 25 يناير سنة 2011، إلى غاية سنة 2015، ولم تستطع جميعها استرداد جنيه واحد من 1.8 مليار دولار، حسب التقديرات الرسمية. أحمد البهنساوى، 9 لجان لاسترداد أوال مصر المهربة بالخارج...والتحصيل "صفر"، جريدة الوطن المصرية، عدد 1288، الأحد 08 نوفمبر 2015، مقال منشور في الموقع: http://www.elwatannews.com/news/details/833363 تمّ الاطلاع عليه في 2017/10/02.

[808]– فشلت التجربة المصرية في استرداد عائدات الفساد مقارنة بالتجربة التونسية، بحيث هذه الأخيرة اعتمدت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، كمرجع قانوني دولي لمباشرة جميع إجراءات التعاون الدولي؛ في حين طغي الطابع السياسي في مصر على عملية استرداد العائدات على الطابع القانوني.

[809]– قانون 28 لسنة 2015 بشأن إنشاء وتنظيم اللجنة القومية لاسترداد الأموال والأصول والموجودات في الخارج، منشور في الموقع: https://egylawsite.wordpress.com/2015/07/15/ تمّ الاطلاع عليه في 2017/10/02.

آليات لتنفيذ هذه الاستراتيجية ومتابعة تنفيذها. كما تُمثل هذه اللجنة الدولة المصرية أمام محاكم الدول الأجنبية والمنظمات الدولية في نطاق استرداد الأصول، واتخاذ كل الإجراءات الضرورية للاستفادة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية التي صادقت عليها مصر[810].

ب–انعدام الإرادة السياسية في استرداد عائدات الفساد

يتضح من خلال التمعن في الأحكام القانونية المنّظمة للجنة القومية لاسترداد الأصول والأموال المهربة إلى الخارج أنّ المشرع المصري لم تكن له الإرادة السياسية الحقيقية لتفعيل آلية الاسترداد؛ بحيث يطغى الجانب المتعلق بإجراءات طلب الصلح[811] المقدمة من المتهمين المدرجين في قوائم التجميد بالخارج، أو طلبات رفع الأسماء من قوائم التجميد[812]، على إجراءات استرداد العائدات والسهر على ضمان تطبيق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في شقه المتعلق بالتعاون الدولي لاسترداد عائدات الفساد.

تُمثل الإرادة السياسية لكافة الأطراف المعنية محوراً أساسياً في أيّة عملية لاسترداد الأموال، وهي شرط مسبق لنجاحها، وهو المشكل الذي تعاني منه جمهورية مصر العربية[813]؛ بحيث بيّنت هذه التجربة غياب الإرادة السياسية الحقيقية لوضع إطار قانوني فعّال يتولى

---

[810]– المادة الثالثة من قانون 28 لسنة 2015، السالف الذكر.

[811]– تمّت عدّة صفقات التصالح مع أعضاء نظام الرئيس الأسبق لجمهورية مصر العربية "حسني مبارك"، وانتهت بعض تُهم الفساد بالتصالح والتسوية المالية، لكن غابت الشفافية عن الكيفية التي تمّت بها عملية الصلح، وعن مدى شرعيتها، أنظر في هذا الشأن: المبادة المصرية للحقوق الشخصية، كيف نستفيد من أموالنا المنهوبة؟ الممارسات المُثلّى لإدارة الأصول المستّردة، وحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، 2014، ص 4.

[812]– لم يرد أي نص في القانون 28 لسنة 2015، المنظم للجنة القومية لاسترداد الأصول والأموال المرهبة إلى الخارج، يتعلق بضرورة الرجوع والاعتماد على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وإنّما فتحت الباب للدول الأجنبية لتطبيق قوانينها الداخلية والقواعد المعمول بها في تلك الدول، وهذا حسب المادة الثالثة من نفس القانون. وفي هذا الشأن يمكن الاطلاع على مقال وضّح هذه المسألة: علي بن فطيس المري، استرداد الأموال المنهوبة أصبح وسيلة للدعاية السياسية، الراية، عدد 11518، 19 نوفمبر 2013. منشور في موقع: www.raya.com/.../4b320fa9-c478-4df2-8beb-7cf5f76b248a تمّ الاطلاع عليه في 2017/10/03.

[813]– للتعمق أكثر حول الأسباب الواقعية لانتشار الفساد في جمهورية مصر العربية، أنظر: حسنين المحمدي بوادي، الفساد الإداري، لغة المصالح، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص. ص 95–101.

إجراءات الاسترداد؛ هذا ما جعل الدول محّل المطالبة تتشكّك في مصير الأموال التي يمكن ارجاعها والإجراء الذي ينتظرها بعد استردادها من طرف السلطات المصرية.

المطلب الثاني

عقبات تفعيل آلية استرداد عائدات الفساد

يتخلل عملية استرداد عائدات الفساد صعوبة كبيرة ناتجة عن وجود عدّة عراقيل تحّد من فعاليتها وفي ضمان مكافحة حقيقية للفساد الاقتصادي الدولي، هذه العراقيل التي في مجملها قانونية؛ مع أنّ الواقع أثبت أن الطرق القانونية وحدها لا تكفي دولياً لاستعادة الأموال المنهوبة بكاملها وبسرعة، بل تحتاج إلى الضغط السياسي من جهة، ومن جهة أخرى، تحتاج لمساندة ومساعدة المنظمات الدولية في إنجاح إجراءات الاسترداد.

تُشكّل مسألة تحديد عائدات الفساد العقبة القانونية الرئيسية لضمان فعالية آلية استرداد هذه الأموال؛ فبدون تحديد موقع هذه الأموال يستحيل مباشرة إجراءات الاسترداد ويُصعب من تكريس آليات التعاون الدولي في هذا المجال[814]، ويرجع سبب تعثر إمكانية تحديد موقع هذه الأموال إلى وجود السرية المصرفية، هذه الأخيرة التي تؤثر أيضاً على فعالية كل آليات التعاون في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي (الفرع الأول).

تبيّن أيضاً من خلال التطرق إلى مختلف التجارب الدولية في مسألة استرداد عائدات الفساد أنّ هناك عدّة إشكالات عملية تُصعب التعاون الدولي المتعلق بمجال استرداد عائدات الفساد، هذه العراقيل العملية التي تُفرغ الآليات القانونية من قوتها الإلزامية في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي (الفرع الثاني).

[814]- « Une fois que les fonds volés ont été transférés à l'étranger, la restitution est extraordinairement difficile », Banque Mondiale, Biens mal acquis, Op.cit, p. 9.

الفرع الأول

العراقيل التي تفرضها السرية المصرفية

تعتبر السرية المصرفية قناة لإخفاء الأموال المتأتية عن أفعال الفساد وكذا تبييضها[815]، بحيث تُشكّل حصانة قانونية أمام مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي واسترداد العائدات الناتجة عنه. إنّ رفع هذه الحصانة القانونية من شأنه أن يزيل الحواجز الإجرائية التي تعيق جهود محاربة الفساد وتُعزز من آليات التعاون الدولي لتحديد موقع الأموال المنهوبة، هذا ما يبرز أهمية رفع السرية المصرفية (أولاً)؛ لكن تطور العولمة المالية والتي تساهم في حركية الأموال بعيداً عن العلانية خلق بيئة غير شفافة وصعّب من مهمة تحديد وجهة ومصدر هذه الأموال؛ فوجود الجنّات الضريبية (Paradis Fiscaux) وتكثرها جعل من عملية تتبُّع الأموال الناتجة عن أفعال الفساد أمراً مُستعصياً (ثانياً).

أولاً: رفع السرية المصرفية: ضمان فعالية آلية استرداد عائدات الفساد

دعت معظم اتفاقيات مكافحة الفساد إلى ضرورة اتخاذ الدول الأطراف ما يستلزم من تدابير للحد من السرية المصرفية، وكذا رفعها بشأن الحسابات المشكوك فيها، مع عدم اتخاذ السرية المصرفية كذريعة لتبرير رفض التعاون الدولي[816]، وفي هذا الشأن اعترفت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بأنّ السرية المصرفية عائقاً حقيقياً في مكافحة الفساد في نص المادة 40 منها، والتي تنص على أنّه: "تكفل كل دولة طرف، في حال القيام بتحقيقات جنائية

---

[815]– هناك علاقة مترابطة بين الفساد الاقتصادي الدولي والنظام المصرفي الدولي، ففعالية هذا الأخير مرهون بمدى مكافحة الفساد، للتفصيل أكثر، أنظر:

- BAUER Alain, « Le financement du terrorisme : illusion et réalités », in Rapport moral sur l'argent dans le monde, 2015-2016, progrès et tensions, s. dir.de CHAMPARNAUD François, Association d'Economie Financière, Arcueil (France), 2016, p. 292.

– الجرد همام، المد والجزر بين السرية المصرفية وتبييض الأموال، طبعة 2، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008، ص 217.

[816]– أنظر المادة 9 فقرة 3 من اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، المرجع السابق، المادة 17 من اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد، المرجع السابق، المادة 20 فقرة 21 من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

داخلية في أفعال مجرّمة وفقاً لهذه الاتفاقية، وجود آليات مناسبة في نظامها القانوني لتذليل العقبات التي قد تنشأ عن تطبيق قوانين السرية المصرفية".

حذّ المشرع الجزائري حذو اتفاقيات مكافحة الفساد بخصوص إمكانية رفع السرية المصرفية من أجل منع وكشف وتحويل العائدات الاجرامية؛ حيث ألزم بدوره في المادة 58 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية بالأخذ بعين الاعتبار المعلومات التي تبلغ لها في إطار التعامل مع السلطات الأجنبية، ولاسيّما المتعلقة بهوية الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يجب مراقبة حسابتهم بدقة. كما تلتزم هذه المصارف بالمعطيات الواردة بشأن الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية الذين يتعين أن تُطبق عليها المؤسسات المالية الفحص الدقيق على حسابتهم، وكذا أنواع الحسابات والعمليات التي تتطلب متابعة خاصة[817].

تُثير السرية المصرفية إشكال قانوني وعملي، يتمثل في ضرورة التوفيق بين التزام المؤسسات المالية بالسر المصرفي، وبين مقتضيات رفع السر المصرفي من أجل مكافحة جريمة تبييض الأموال والفساد الاقتصادي الدولي، خاصة في الشق المتعلق باسترداد العائدات، هذا الاشكال الذي يستوجب حلّه بمعالجة الالتزام القانوني للمؤسسات المالية بالسر المصرفي (1)، والاستثناءات الواردة عليه (2)، وأمام صعوبة مكافحة الفساد وتحديد مصادر الأموال فإنّ الاتجاه إلى رفع السرية المصرفية ضرورة حتمية لمواجهته (3).

1–الالتزام بالسر المصرفي

نظّم المشرع الجزائري الالتزام بالسر المصرفي في عدّة نصوص قانونية[818]، تختلف طبيعتها، بالرغم من أنّها تهدف كلها إلى ضمان حرمة المواطن الخاصة، وحرمة شرفه، الذي

---

[817]– المادة 58 فقرة 1 و2 من قانون رقم 06–01، السالف الذكر.

[818]– لم يُخصّص المشرع الجزائري تنظيماً خاصاً بالسرية المصرفية، وإنّما الالتزام بالسر المصرفي، وارد في قوانين عديدة، ومختلفة، نقلاً عن: أرتباس نذير، العلاقة بين السّر المصرفي وعمليات تبييض الأموال، دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2016، ص 41.

يعتبر حق دستوري[819]. ورد كذلك الالتزام بالسر المصرفي في القانون التجاري الجزائري، في نص المادة 715 مكرر 13 في فقرتها الثالثة، والتي ألزمت مندوبي الحسابات ومساعدهم باحترام سر المهنة فيما يخص الأفعال والأعمال والمعلومات التي أطلعوا عليها بحكم ممارسة وظائفهم[820]؛ يُعبّر هذا النص على ضرورة التزام المصارف والعاملين بها بالسّر المصرفي، ووجوب كتمان أسرار العملاء التي يطلعون عليها بمناسبة أداء مهامهم[821].

نظراً لأهمية الالتزام بالسّر المصرفي في حماية حقوق المواطن، فالإخلال به يُعرّض مسببه إلى عقوبات واردة في قانون العقوبات الجزائري[822]؛ لكن تنظيم السرية المصرفية بالتفصيل كالتزام قانوني يتعيّن احترامه من طرف المؤسسات المالية نظّمه المشرع الجزائري في قانون النقد والقرض؛ وأكّد في نص المادة 117 منه على اخضاع كل عضو في مجلس إدارة، وكل محافظ حسابات وكل شخص يشارك أو شارك بأيّة طريقة كانت في تسيير بنك أو مؤسسة مالية أو كان أحد مستخدميها، وكل شخص يشارك أو شارك في رقابة البنوك والمؤسسات المالية للسّر المهني[823].

---

[819]– تنص المادة 46 من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المنشور بموجب مرسوم رئاسي رقم 96–438، المرجع السابق، على أنّه: "لا يجوز انتهاك حُرمة حياة المواطن الخاصة، وحرمة شرفه، ويحميها القانون. سرّيّة المراسلات والاتصالات الخاصة بكل أشكالها مضمونة. لا يجوز بأي شكل المساس بهذه الحقوق دون أمر معلّل من السلطة القضائية، ويعاقب القانون على انتهاك هذا الحكم. حماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي حق أساسي يضمنه القانون ويعاقب على انتهاكه".

[820]– أمر رقم 75–59، مؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975، يتضمن القانون التجاري، ج.ر.ج.ج عدد 100، مؤرخ في 19 ديسمبر سنة 1975، معدّل ومتمّم.

[821]– بما أنّ البنوك تنشأ على شكل شركة مساهمة وبالتالي فإن نص المادة 715 مكرّر 13 من القانون التجاري الجزائري صالحة للتطبيق على البنوك، للمزيد من التفصيل، أنظر: أرتباس ندير، المرجع السابق، ص 43.

[822]– تنص المادة 301 من قانون العقوبات الجزائري، المرجع السابق، على أنّه: "يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة مالية من 500 إلى 5.000 دج...وجميع الأشخاص المؤتمنين بحكم الواقعة أو المهنة أو الوظيفة الدائمة أو المؤقتة على أسرار أدلى بها إليهم وأفشوها في غير الحالات التي يوجب عليهم القانون افشائها ويُصرح لهم بذلك..."

[823]– المادة 117، من الأمر رقم 03–11 مؤرخ في 26 أوت سنة 2003، يتعلق بالنقد والقرض، ج.ر.ج.ج عدد 52، مؤرخ في 27 أوت سنة 2003، معدل ومتمّم بالأمر رقم 10–04، مؤرخ في 26 أوت سنة 2010، ج.ر.ج.ج عدد 50 مؤرخ في 1 سبتمبر سنة 2010، مُتمّم بقانون رقم 17–10، مؤرخ في 11 أكتوبر سنة 2017، ج.ر.ج.ج عدد 57، مؤرخ في 21 أكتوبر سنة 2017.

يتّضح من خلال استعراض النصوص القانونية المُنظّمة لالتزام المؤسسات المالية باحترام السر المصرفي وعدم افشائه، أنّ المشرع الجزائري وضع جملة من الضوابط التي يستوجب على جميع مستخدمي وموظفي البنوك احترامها تحت طائلة العقوبات المقرّرة عند الاخلال بهذه الواجبات[824]؛ كما يُفهم أيضاً أنّ الالتزام بالسر المصرفي من شأنه أن يولد الثقة بين المتعاملين والمؤسسات المالية.

يرجع الالتزام بالسر المصرفي إلى عدّة اعتبارات تتعلق بحماية مصلحة العميل لاسيّما حماية حرياتهم الشخصية التي تعتبر الذمة المالية إحدى مظاهرها، ضف إلى ذلك توليد الثقة المتبادلة؛ كما يرجع الالتزام بالسر المصرفي إلى ضرورة حماية مصلحة البنك في كتمان أعماله، بحيث الافشاء بالسر المصرفي من شأنه أن يُزعزع ثقة المتعاملين، الأمر الذي سيؤدي لمحلّ إلى خسارة البنك والمساس بسمعته. أمّا الاعتبار الأخير فيدور حول حماية المصلحة العامة، التي هي ضرورية لضمان الاستقرار الاقتصادي وازدهاره، وكذا لتحديد معالم النظام القانوني للالتزام بالسر البنكي[825].

2–الاستثناءات الواردة على الالتزام بالسّر المصرفي

ولّدت السرية المصرفية بيئة غير شفافة وأصبحت هذه الأخيرة بدورها ملاّذا لإخفاء الأموال ذات المصدر الاجرامي؛ إذ أصبحت القنوات البنكية إحدى الوسائل الأكثر استعمالاً لتبييض الأموال وتمويه مصدرها، لذا فإنّ تدخل الدول للحدّ من السرية المصرفية أصبح حتمية للتمكّن من فك خيوط مختلف الجرائم وتحديد مصادر الأموال التي تمر عبر القنوات البنكية[826]،

---

[824]– "احترام هذا المبدأ (التزام بالسّرية المصرفية)، يجعل المؤسسات المالية ملجأ لأصحاب الأموال القذّرة الذين يبحثون عن إضفاء الشرعية على أموالهم..."، سي يوسف زاهية حورية، "دور البنوك في مكافحة عمليات تبييض الأموال"، أعمال الملتقى الوطني حول: مكافحة الفساد وتبييض الأموال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، يومي 10 و11 مارس 2009، ص 7.

[825]– للتفصيل أكثر، راجع: تدريست كريمة، دور البنوك في مكافحة تبييض الأموال، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2014، ص. ص 229–231.

[826]– تلعب المؤسسات المالية دوراً كبيراً في مكافحة الفساد؛ إذ توفر معلومات قيّمة عند عدم الاحتجاج من السرية المصرفية لتمكّن الجهات المختصة في ردع مختلف الجرائم. للتفصيل أكثر، أنظر:

وذلك بوضع قيود واستثناءات تهدف إلى الرفع من السرية المصرفية سواءً في قانون النقد والقرض (أ)، وفي القوانين الخاصة (ب).

أ–الاستثناءات الواردة على الالتزام بالسّر المصرفي في قانون النقد والقرض

أتّى المشرع الجزائري باستثناءات على مبدأ السرية المصرفية في العديد من القوانين، حيث وردت في قانون النقد والقرض في نص المادة 117 على سبيل الحصر، الهيئات التي لا يجوز الاعتداد بالسر اتجاهها، والمتمثلة في: السلطات العمومية المخوّلة بتعيين القائمين بإدارة البنوك والمؤسسات المالية؛ رفع السرية اتجاه السلطات القضائية إذا تعلق الأمر بإجراء جزائي؛ اللجنة المصرفية وبنك الجزائر باعتبارهما هيئة رقابة وإشراف؛ المؤسسات العمومية المؤّهلة بتبليغ بيانات ومعطيات إلى المؤسسات الدولية المتخصصّة في محاربة الجريمة لاسيّما الرشوة وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب؛ وأخيراً في حالة حل البنك يكون للمصفي حق الاطلاع على كل المعلومات اللازمة لأداء مهامه[827].

ب–الاستثناءات الواردة على الالتزام بالسّر المصرفي في القوانين الخاصة

وضع المشرع الجزائري استثناءات على مبدأ الالتزام بالسرية المصرفية من أجل مكافحة الفساد وجريمة تبييض الأموال؛ بحيث وبالرجوع إلى القانون المتعلق بمجلس المحاسبة، يمتلك هذا الأخير سلطة الرقابة والتأكد من مطابقة عمليات البنوك[828] المالية والمحاسبية للقوانين والتنظيمات المعمول بها. كما يساهم مجلس المحاسبة، في مجال اختصاصه ومن خلال صلاحياته في تعزيز الوقاية ومكافحة جميع أشكال الغش والممارسات غير القانونية أو

- LACHAT Anne Héritier, « Intermédiaires financiers et corruption », in Lutte contre la corruption internationale, s. dir.de CASSANI Ursula & LACHAT Anne Héritier, LGDJ, Paris, 2011, pp. 72 et 73.

[827]– المادة 117، من الأمر رقم 03–11، السالف الذكر.

[828]– باعتبار البنوك من بين المؤسسات التي تساهم الدولة في رأسمالها فإنّها تعتبر من الخاضعين لرقابة مجلس المحاسبة، مما يخول له حق الاطلاع على كل البيانات والمعلومات التي يراها ضرورية لأداء مهامه دون احتجاج البنك بالسرية المصرفية، للمزيد من التفصيل، أنظر: العيد سعدية، المرجع السابق، ص 196.

غير الشرعية، ولا يجوز بالتالي الاحتجاج بالسرية المصرفية عند ممارسة المجلس لصلاحياته[829].

ورّد في القانون المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، على أنّه لا يمكن الاعتداد بالسر المهني أو السر البنكي في مواجهة خلية معالجة الاستعلام المالي[830]، وأشارت المادة 23 من نفس القانون على عدم إمكانية اتخاذ أيّة متابعة ضد الأشخاص أو المسيّرين والأعوان الخاضعين للإخطار بالشبهة الذين أرسلوا بحسن نية، المعلومات أو قاموا بالإخطارات المنصوص عليها في هذا القانون.

يتضح من خلال استعراض مختلف النصوص القانونية المنّظمة للالتزام بالسرية المصرفية، أنّ المشرع الجزائري اعتبر هذا الالتزام كمبدأ ووضع له بعض الاستثناءات لدوافع مكافحة الفساد وتبييض الأموال؛ لكن ما يمكن ملاحظته أنّ هذه الاستثناءات لا تفي بالغرض في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي، ولا في تحديد مصدر الأموال والعائدات المتأتية منه، خاصة في ظل التحوّل التكنولوجي الذي يشهده العالم ومع ظهور البنوك الالكترونية، وما ينتج عنها من تسهيل عمليات تحويل الأموال والتزامها بسرية يمكن وصفها بالمشدّدة. لذا فإنّ فعالية محاربة الفساد تستدعي وضع إطار قانوني موحد لتنظيم السرية المصرفية والتوسيع من حالات رفع السرية المصرفية واعتبارها الأصل، مع وضع استثناءات لحماية الحقوق الشخصية.

3–نحو رفع السرية المصرفية لتفعيل محاربة الفساد الاقتصادي الدولي

شكّلت ولزال تَشكّل السرية المصرفية إحدى العقبات الأساسية لمحاربة الفساد الاقتصادي الدولي ولإجراء التعاون الدولي في مجال استرداد عائدات الفساد[831]، هذه العقبة التي لقيّت حماية قانونية بموجب النصوص التي تُلزم باحترام السرية المصرفية، وكذا حماية عملية تجد مصدرها في الثقة التي يستوجب الحفاظ عليها بين المؤسسات المالية والمتعاملين؛

---

[829]– أنظر المادتين 2 و8 مكرر، من الأمر رقم 95–20، المتعلق بمجلس المحاسبة، السالف الذكر.

[830]– المادة 22 من قانون رقم 05–01، السالف الذكر.

[831]– نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الفساد الاقتصادي، أسبابه، أشكاله، آثاره، آليات مكافحته، دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص. ص 141 و142.

هذا ما جعل من رفع السرية المصرفية والتخلي عنها لدواعي مكافحة الجرائم المالية من المهمات الصعبة التي واجهت وتواجه المجتمع الدولي.

إنّ لجوء المجرمين إلى القنوات البنكية لإخفاء مصدر الأموال جعلت من البنوك خاصة في الدول المعروفة بفعالية نظامها المتعلق بالسرية المصرفية كسويسرا مثلاً، ملاّذاً لكل العمليات غير الشرعية ومكاناً لتبييض هذه العائدات ذات المصدر غير القانوني[832]. فأمام تزايد وتفاقم هذا الوضع وإدراكاً بخطورته دفع بالمنظمات الدولية وبعض الدول إلى المبادرة بضرورة الرفع من السرية المصرفية لتفعيل جهودها في مواجهة هذه الجرائم والوقاية منها.

أعطت كل من أحداث 11 سبتمبر سنة 2001 (الهجمات الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية)، والأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وسنة 2014 دفعاً قوياً في تكثيف الجهود من أجل الحدّ من السرية المصرفية وإمكانية رفعها لضمان مكافحة شاملة لمختلف الجرائم المالية[833]، وفي هذا الإطار قامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بعدّة مبادرات ترمي إلى ضرورة تبادل المعلومات المالية بين دول الأطراف في المنظمة والحدّ من السرية المصرفية من أجل مكافحة الجرائم المالية[834]. كما اعتمدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع المجلس الأوروبي، اتفاقية متعدّدة الأطراف في سنة 2010، تتعلق بالمساعدة الإدارية

---

[832]- Le crime organisé international recourt très largement aux banques, surtout en Suisse où le secret bancaire est extensif et fiable, afin de recycler et de blanchir ses profits. Voir : MORCOS Paul G., Le secret bancaire face à ses défis, Liban, France, Suisse, Luxembourg et Moyen-Orient, BRUYLANT, Bruxelles, 2008, p. 423. CAPDEVILLE Jérôme Lasserre, Le secret bancaire, approches nationale et internationale, RB éditions, Paris, 2013, pp. 96 et 97.

[833]- Voir pour plus de détails : BOURGAIN Arnaud, « Vers la fin du secret bancaire dans les centres financiers offshore : une question d'éthique et concurrence fiscale », Revue d'Economie Financière, n°119, 2015, p. 287.

[834]– قامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنة 2009، بإصدار دليل حول تحسين وتطوير نظام الوصول إلى المعلومات البنكية لأغراض جبائية، من أجل تشجيع الدول على التعاون وتبادل المعلومات التي تهدف إلى مواجهة كل أشكال تبييض الأموال والتهرب الضريبي.

« L'absence d'accès aux renseignements bancaires contribue pour une large part à la réussite des techniques de blanchiment qui sont utilisées pour dissimuler l'origine illégale des sommes obtenues à l'occasion d'activités criminelles ». O.C.D.E, Améliorer l'accès aux renseignements bancaires à des fins fiscales, Paris, 2009, p. 28, in : https://www.oecd.org/fr/ctp/echange-de-renseignements-fiscaux/2497497.pdf consulté le 15/10/2017.

المتبادلة في المجال الجبائي، والتي لها علاقة بمكافحة الفساد وتبييض الأموال بإلزام الدول الأطراف بضرورة تبادل المعلومات المالية والحدّ من السرية المصرفية[835].

دفعت أهمية تبادل المعلومات المالية بين الدول للوقاية من مختلف الجرائم المالية بمجموعة دول العشرين أو الدول الأكثر تقدما اقتصادياً [836](G20)، إلى تبنّي اتفاق يقضي بضرورة التعاون بين الدول في مجال مكافحة التهرب الضريبي والجرائم المالية ذات الصلّة[837]؛ بحيث أُعتبر هذا الاتفاق بأنّه تطوراً هاماً للرفع من السرية المصرفية، وأصبحت المعلومات البنكية للحسابات الأجنبية مطلوبة بموجب اتفاقيات ثنائية ومتعدّدة الأطراف[838]، هذا الاتفاق بين الدول المتقدمة اقتصادياً عبّر عن وجود إرادة حقيقية لتحديد مصادر الأموال التي يُتم اخفائها تحت غطاء السرية المصرفية والمتأتية عن أفعال الفساد.

تجدر الإشارة إلى أنّ سنة 2010 كانت نقطة تحول في مجال التضييق من السرية المصرفية والاتجاه نحو رفعها في مجال مكافحة مختلف الجرائم؛ وهذا بصدور القانون الأمريكي

---

[835]- « La convention n'est pas seulement un précieux outil pour lutter contre la fraude fiscale ; elle peut aussi servir à d'autres fins répressives telles que pour lutter contre la corruption et le blanchiment d'argent ». Voir : Préface de la Convention Multilatérale concernant l'Assistance Administrative Mutuelle en matière Fiscale, amendée par le protocole de 2010, in : http://www.oecd.org/fr/ctp/echange-de-renseignements-fiscaux/convention-concernant-l-assistance-administrative-mutuelle-en-matiere-fiscale.htm consulté le 15/10/2017.

[836]– مجموعة العشرين هي منتدى للتعاون الاقتصادي والمالي بين هذه الدول وجهات ومنظمات دولية تلعب دوراً محورياً في الاقتصاد والتجارة في العالم وتجتمع سنويا في إحدى الدول الأعضاء فيها؛ وتضم: الاتحاد الاوروبي، الارجنتين، استراليا، البرازيل، كندا، الصين، فرنسا، ألمانيا، الهند، إندونيسيا، إيطاليا، اليابان، المكسيك، روسيا، السعودية، جنوب أفريقيا، كوريا الجنوبية، تركيا، بريطانيا، الولايات المتحدة للمزيد من التفصيل، أنظر الموقع:
http://www.bbc.com/arabic/world-40520225 consulté le 15/10/2017.

[837]- PEREIRA Brigitte, « Blanchiment, soupçon et sécurité financière », Revue Internationale de Droit Economique, n°01, 2015, pp. 69-72.

طارق الحاج، "مظاهر الفساد المالي"، مجلة رماح للبحوث والدراسات، عدد 4، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، الأردن، 2008، ص 79.

[838]- « les 20 plus importantes économies de la planète ont franchi un nouveau cap en plaidant pour l'échange automatique d'informations… C'est une avancée significative qui pourrait marquer la fin du secret bancaire si ce dispositif est effectivement mis en place », CHEYVIALLE Anne, « Secret bancaire : ce que signifie l'accord du G20 », le Figaro Economie, publié le 20 avril 2013, in : http://www.lefigaro.fr/conjoncture/2013/04/20/20002-20130420ARTFIG00380-secret-bancaire-ce-que-signifie-l-accord-du-g20.php consulté le 15/10/2017.

المتعلق بالمطابقة الضريبية للحسابات الأجنبية [839](FATCA) سنة 2010، هذا القانون الذي يلزم البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة تقديم كل المعلومات المالية للوكالة الفيدرالية المختصة بتحصيل مختلف الضرائب [840](IRS)، وتضمّن هذا القانون أيضاً عقوبات صارمة عند مخالفة أحكامه[841].

بمّا أنّ القانون الأمريكي المتعلق بالمطابقة الضريبية للحسابات الأجنبية له بعد عالمي على أساس غالبية البنوك لها أسهم في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإنّ تطبيق هذا القانون يحتاج إلى عدّة اتفاقات مع دول مختلفة، تلتزم هذه الأخيرة بتطبيق أحكام هذا القانون الأمريكي[842]، وهو الأمر الذي تعهدت به كل من ألمانيا، بريطانيا، اسبانيا، إيطاليا، وفرنسا، هذه الأخيرة التي أصدرت مرسوم في سنة 2015، يتعلق بنشر اتفاق الحكومة الفرنسية مع نظيره الأمريكي حول تحسين احترام الالتزامات الجبائية على المستوى الدولي، وتطبيق أحكام القانون الأمريكي المتعلق بالمطابقة الضريبية للحسابات الأجنبية [843](FATCA)؛ وبالتالي فإن البنوك الفرنسية لا يمكن الاحتجاج بالسرية المصرفية بالنسبة للمعلومات المالية المتعلقة بالأمريكيين.

تمتعت السرية المصرفية ولمدة طويلة في سويسرا بعناية كبيرة واعتبرت من الدول الأكثر استقطاباً للأموال الأجنبية مجهولة المصدر، وكانت بنوكها محتفظة بسمعة جيدة وبثقة

---

[839]- Foreign Account Tax Compliance Act

[840]- Internal Revenue Service

[841]– نقلاً عن:

- LAMBELET Jean-Christian, Qui a tué le secret bancaire ? Et autres essais, Editions SLATKINE, Genève, 2014, pp. 76 et 77.
- TELLO Carol P. & MALHERBE Jacques, « Le Foreing Account Tax Compliance Act (FACTA) américain : un tournant juridique dans la coopération sur l'échange d'informations fiscales », Revue de Droit Fiscal, n°3, 2014, pp. 23-25.

[842]- « FACTA a été âprement critiqué aux USA et ailleurs. Au plan international, la critique la plus incisive a été que cette loi renforce encore l'extraterritorialité du droit fiscal américain… », LAMBELET Jean-Christian, Op.cit, p. 78.

[843]- Décret n°2015-1 du 2 janvier 2015, portant publication de l'accord entre le gouvernement de la république française et le gouvernement des Etats-Unis d'Amérique, en vue d'améliorer le respect des obligations fiscales concernant les comptes étrangers (dite « loi FACTA »), JORAF n° 0002 du 3 janvier 2015.

عالية في مجال التزامها بالسرية المصرفية مع عدم احترامها لبعض الالتزامات الدولية التي دعّت إلى الحدّ من هذه السرية المصرفية[844]؛ هذا صعّب من مهمة الكشف عن حجم الأموال التي تمر عبر القنوات البنكية السويسرية ومدى شرعية مصدرها، هذا بدوره أدى إلى عدم فعالية آليات مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي[845].

الجدير بالذكر أنّ السرية المشدّدة التي تلتزم بها البنوك السويسرية لم تستمر لمدة طويلة؛ بحيث وبعد دخول القانون الأمريكي (FATCA)، حيّز النفاذ أجبر سويسرا على اعتماد تدابير من شأنها أن تُخفف من السرية المصرفية تحت طائلة العقوبات الصارمة التي توقع على البنوك السويسرية في حالة عدم الالتزام بهذا القانون؛ وهو الأمر الذي رضخت به سويسرا بإصدارها سنة 2013 لقانون فيدرالي يتضمن تطبيق الاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص الالتزام بأحكام قانون [846](FATCA)، فبدخول هذا القانون حيز النفاذ أصبحت البنوك السويسرية ملزمة بالتسجيل لدى الوكالة الفيدرالية (الأمريكية) المختصة بتحصيل مختلف الضرائب، حسب نص المادة الرابعة من القانون السويسري الخاص بتطبيق القانون الأمريكي والتي تنص على أنّه: « Les établissement financiers suisses ont l'obligation de s'enregistrer auprès de l'IRS » وأصبح الاحتجاج بالسرية المصرفية غير معمول به، بمقتضى نص المادة السابعة من نفس القانون والتي تنص على أنّه:

---

[844]– رفضت سويسرا كل الإجراءات التي دعت إليها مختلف المنظمات الدولية إلى التخفيف من السرية المصرفية حفاظاً على سمعة بنوكها واستقطابها لأموال طائلة، هذه الأخيرة التي تُنشط اقتصادها، وتجعلها من الدول الأكثر استقراراً من الناحية الاقتصادية؛ فعلى سبيل المثال، رفضت التدابير التي أعددتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمتعلقة بالشفافية المالية الدولية. كما رفضت التبادل التلقائي للمعلومات المالية في المجال الجبائي، والذي قدّمه الاتحاد الأوروبي، للتفصيل أكثر، أنظر:

- GURTNER Bruno, « L'agonie du secret bancaire suisse », Revue de l'Economie Politique, n°46, 2010, pp. 37 et 38.

[845]- Voir pour plus de détails : ZANNI Dario, « Enquête pénale en milieu bancaire : obstacles et pratiques liés au secret bancaire », in Les enjeux juridiques du secret bancaire, s. dir.de AUGSBURGER-BUCHELI Isabelle & PERRIN Bertrand, Schulthess, Genève, 2011, pp. 111-116.

[846]- Loi fédérale sur la mise en œuvre de l'accord FATCA entre la Suisse et les Etats-Unis, du 27 septembre 2013, Recueil systématique suisse, n° 672.933.6, in : https://www.admin.ch/opc/fr/classified-compilation/20130482/201406300000/672.933.6.pdf consulté le 19/10/2017.

«Les établissements financiers suisses rapporteurs, doivent identifier les comptes américains qu'ils gèrent, conformément aux dispositions de l'annexe I de l'accord FATCA ».

يعتبر الاتفاق –بالحدّ من السرية المصرفية–الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية نقطة تحوّل في الاتجاه نحو رفع السرية المصرفية في مجال التحقيقات المالية بما يساهم في فعالية آلية استرداد عائدات الفساد، وبهذا يستوجب التوسيع من نطاق هذا الاتفاق ليشمل عدّد أكبر من الدول لاسيّما الدول المعروفة بالالتزام الصارم للسرية المصرفية.

يتضح من خلال ما سبق أنّ الإشكال الحقيقي الذي يمكن طرحه ليس مدى التوفيق بين التزام المؤسسات المالية بالسر المصرفي، وبين مقتضيات رفع السر المصرفي من أجل مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، لأن هذا الاشكال تمّ حله بموجب القانون الأمريكي (FATCA)، وإنّما ضرورة التوفيق بين الرفع من السرية المصرفية والتي هي ضرورية لمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، وحماية الحقوق الشخصية التي تعبر حق دستوري.

يتعيّن من خلال تحليل كل جوانب السر المصرفي إلى التمييز بين مسألتين أساسيتين، الأولى تتعلق بالتحويلات المالية الدولية أو تحويل الأموال إلى البنوك الأجنبية، خاصة إلى الدول المعروفة بالتزامها الشديد بالسرية المصرفية، في هذا الشأن يجب رفعها والالتزام بالتبادل التلقائي للمعلومات المالية. بينما فيما يتعلق بالأموال التي تتوجد من نفس الدولة وفي بنوكها، فيمكن الالتزام بالسرية المصرفية مع تخفيف هذا الالتزام بالتوسيع من الاستثناءات، لأن في هذا الإطار لا يطرح أي اشكال فيما يخص استرداد عائدات الفساد ولا يحتاج إلى إجراء تعاون دولي لاسترداد الأموال المنهوبة.

ثانياً: وجود الجّنات الضريبية: عائق حقيقي لتفعيل عملية استرداد عائدات الفساد

تلعب الجّنات الضريبية[847] دوراً هاماً في إخفاء مصدر الأموال إذ تُشكّل ملاّذا لكل أنواع التعاملات المشبوهة وغير الرسمية ومركزاً لتوطين الشركات الوهمية وتبييض العائدات الاجرامية نظراً لسهولة الإجراءات وسرعتها. كما يعتبر السر المصرفي قاعدة أساسية في جميع تعاملاتها[848].

تؤثر الجّنات الضريبية على فعالية آليات مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، وعلى نجاعة وسائل التعاون الدولي في استرداد عائداته خصوصاً، هذا التأثير السلبي الذي ظهر جلياً في فضيحة "وثائق بناما" سنة 2016، أين تمّ تسريب الألاف من الوثائق التي كانت جميعها من مكتب المحاماة البنمي "موساك فونسيكا"، الذي يعمل في مجال الخدمات القانونية وخاصة تأسيس الشركات الوهمية والشركات الأفشور، وكشف تحقيق صحفي ضخم، شاركت فيه أكثر من مئة صحيفة حول العالم ضمن الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين، عن حجم الأموال التي كانت مُهربة وكان اخفاؤها في بناما، والتي تعتبر جنة ضريبية، هذه القضية التي فضحت تورط عدد كبير من المسؤولين السياسيين ومن مختلف الدول[849].

---

[847]– لا يوجد هناك تعريف موّحد ودقيق للجّنات الضريبية، لكن يمكن القول أنّها عبارة عن مناطق أو دول (غالباً هي دول صغيرة) تكون فيها القوانين الجبائية متساهلة جداً أو منعدمة. كما أنّها تختص باستقبال أموال مجهولة المصدر، لتضطلع بدور حاسم في التهرب من دفع الضرائب، وتبييضها، وتتمتع بجملة من الخصائص الأساسية منها: عدم تجريم تبييض الأموال، عدم فرض ضرائب، السرية المصرفية المشدّدة، عدم التعاون في مجال التحقيقات والمعاملات المشبوهة مع الهيئات المتخصصة، للمزيد من التفصيل حول تعريف وخصائص الجنات الضريبية، أنظر:

– أرتباس نذير، المرجع السابق، ص. ص 113–117.

– بلمقدم مصطفى، "الجنات الضريبية ودورها في تبييض الأموال"، أعمال الملتقى الوطني حول: "مكافحة الفساد وتبييض الأموال"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، يومي 10 و11 مارس 2009، ص. ص 3 و4.

[848]- « Les paradis fiscaux présentent de nombreux avantages pour les blanchisseurs cherchant à dissimuler des fonds de provenance illicite : une absence ou un faible niveau d'imposition ; une liberté des échanges accompagnée d'une monnaie solide (dollar, euro, livre sterling) ; un secret bancaire inébranlable ; un secteur bancaire très développé par rapport à la dimension économique du pays ; un maillage de convention fiscales quasi inexistant », PEREIRA Brigitte, « Blanchiment, soupçon et sécurité financière », Op.cit, p. 71.

[849]– للاطلاع على تفاصيل فضيحة بناما، أنظر: –أ.ف.ب، "وثائق بنما": ملفات سرية مُسرّبة تكشف تورط زعماء ونجوم رياضة عالميين في تهريب الأموال، موقع فرنس 24، منشور في:

تبيّن من خلال فضيحة "وثائق بناما" – ليست الفضيحة الوحيدة–حجم الأموال المهربة والتي يتم اخفائها في الملذات الضريبية ويعتبر أكثرها عائدات فساد، لكن الإشكال الذي يطرح نفسه ليس الفضيحة بحد ذاتها؛ وإنّما وجود مثل هذه الجّنات الضريبية والتي تعيق جهود التعاون الدولي في مجال استرداد عائدات الفساد (1)، وهذا رغم محاولات عديدة للحدّ من اللجوء إلى مثل هذه المناطق وتشديد الرقابة عليها، إلاّ أن كل هذه المبادرات باءت بالفشل (2).

1–تأثير الجنات الضريبية على فعالية التعاون الدولي في مجال استرداد عائدات الفساد

يُعيق السر المصرفي في الدول المعروفة بصرامة الالتزام به أو ما يسمى بالجنات الضريبية[850] على فعالية التعاون الدولي سواءً في المسائل المدنية أو الجزائية أو حتى الجبائية، فغالباً ما ترفض هذه الدول التعاون سواء مع دول أخرى أو مع المنظمات الدولية، وهو حال كل من سويسرا ولوكسمبورغ اللتان ترفضان كل تعاون يقضي إلى الحدّ من الالتزام بالسرية المصرفية بالرغم من مختلف الضغوطات الدولية والقارية[851].

http://www.france24.com/ar/20160404 consulté le 20/10/2017.

- CONTI Julie, Le scandale des « Panama Papers » expliqué en trois minutes, Journal Le temps, publié le 11 avril 2016, in : https://www.letemps.ch/economie/2016/04/11/scandale-panama-papers-explique-trois-minutes consulté le 20/10/2017.

- PERROT Etienne, « Les paradis fiscaux à l'ombre de la morale », Revue Etudes, n°6, juin 2016, p. 29.

[850]– هناك قائمة للجنة ضريبية (تسمى كذلك بالدول غير المتعاونة) أعدّها الاتحاد الأوروبي، وهي موزعة على مستوى كل القارات، وأغلبها هي عبارة عن جزر صغيرة أو أقاليم صغيرة، هذا إضافة إلى وجود دول بمعنى الكلمة، كسويسرا، سنغافورة، الامارات العربية المتحدة...إلخ يمكن الاطلاع على هذه القائمة في الموقع:
http://www.paradisfiscaux20.com/liste-noire-paradis-fiscaux-etats-territoires-non-cooperatifs.htm consulté le 21/10/2017.

[851]- CAPDEVILLE Jérôme Lasserre, Op.cit, p. 112.

في هذا الصدّد وكما تبيانه فيما يخص سويسرا أنّ هناك عدّة ضغوط تقضي بضرورة تنازل سويسرا عن الالتزام الشديد بالسر المصرفي، وكل هذه الضغوطات باءت بالفشل، إلاّ الضغط الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية والذي نتج عنه اعتماد سويسرا لقانون يخفف من شدة السر المصرفي. أما دولة لكسمبورغ فهي أيضاً صمدت أمام مختلف الضغوطات الي مارسها كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتمية الاقتصادية وهذا ما سيتم ابرازه.

ترجع صعوبة اجراء تعاون دولي مع الجنات الضريبية إلى عدّة أسباب، أهمها استحالة إقامة معايير واضحة لتمييزها بحيث تتوزع على كل أنحاء العالم، بعضها يتمتع بسيادة حقيقية كسويسرا مثلاً، وبعضها الأخر عبارة عن دويلات صغيرة كموناكو مثلاً، وفي بعض الأحيان عبارة عن أقاليم لها نوع من الاستقلالية كهونكونغ مثلاً، ففي منظور القانون الدولي العام الذي يستند إليه التعاون الدولي في مجال استرداد عائدات الفساد، يخلق نوع من الغموض في التعامل مع هذه الجّنات الضريبية ويصعب اتخاذ موقف موّحد تجاهها[852].

يتعلق السبب الأخر والذي يعتبر من خصوصيات كل الجنات الضريبية ألا وهو السرية، هذه الأخيرة التي غالباً ما يضمنها القانون عن طريق الالتزام الصارم بالسر المصرفي كلبنان ولكسمبورغ مثلاً، أو حماية ناتجة عن عرف إداري وقضائي، كجزر أنجلو نورموند (îles Anglo–normandes)[853]، هذا العرف منبثق عن الممارسة المعروفة بجاذبيتها للرؤوس الأموال ومختلف الامتيازات الممنوحة سواء في توظيفها أو في توفيرها وجمعها في البنوك؛ هذه السرية تُعرقل من اجراء التحقيقات الدولية للكشف عن مصادر الأموال التي تتوجد فيها.

إنّ جاذبية الجنات الضريبية لرؤوس الأموال الأجنبية[854] نتيجة ضعف وغالباً انعدام الضرائب على هذه الأموال يجعل من تدفقها أمراً يستحيل وقفه، ممّا يؤثر سلباً على تقليص حجمها ونطاقها، وهذا بدوره يمُس بفعالية التعاون الدولي في متابعة الأموال المنهوبة[855] خاصة أنّ ظهور جنات ضريبية جديدة وتطور الوسائل التي تساعد في تحويل الأموال من بنك إلى آخر يُصعّب أكثر من هذه المهمة.

---

[852]- MORCOS Paul G. Op.cit, p. 438.

[853]- Ibid. p. 438.

[854]– في دراسة أعدّها مكتب نرويجي سنة 2009، بيّنت أنّ أكثر من 7300 مليار أورو تعبُر سنويا في القنوات البنكية التي تتوّجد في الجنات الضريبية، وهذا المبلغ مرجح للارتفاع سنة بعد سنة، نقلاً عن:

- BOURDON William, Face aux crimes du marché, quelles armes juridiques pour les citoyens ?, la Découverte, Paris, 2010, p. 90.

[855]- « 12 mille milliards de dollars seraient encore dans les paradis fiscaux », RAVEL d'ESCLAPON Anne, La lutte contre les paradis fiscaux à l'aune des exemples français et américain, thèse de doctorat en droit, Ecole Doctorale de Droit, Sciences Politiques et Histoire, Université de Strasbourg, 2016, p. 25.

تتميّز الجنات الضريبية بتعقد نظامها وتركيب منظومتها بحيث يستوجب فهم تحت تسمية "الجنات الضريبية" توفر ثلاثة أسُس، الأول يتعلق بالنظام الجبائي المحفز الذي يستقطب أموالاً معتبرة وفي جميع أنحاء العالم؛ الأساس الثاني هو الاعتماد على مراكز الأفشور[856]، من أجل تأسيس شركات تسمى "بشركات الأفشور"، للاستفادة من مختلف المزايا التي توّفرها هذه المراكز (استعمالها لإخفاء مصدر الأموال)؛ وأخيراً البلد غير متعاون الذي تتأسس فيه الجنات الضريبية أو مراكز الأفشور[857]. يترتب عن توفر هذه العناصر استحالة إقامة تعاون دولي في مجال استرداد عائدات الفساد ولا ضمان مكافحة فعّالة للفساد الاقتصادي الدولي ولا التصدي لجريمة تبييض الأموال، لأن وجود البلد غير المتعاون من شأنه أن يحدّ من كل مبادرة إلى القضاء على الجنات الضريبية وعدم التعاون دائماً محّل حماية بموجب القوانين الداخلية لتلك الدول.

2–المحاولات الفاشلة لمحاربة الجنات الضريبية

تعدّدت المحاولات والمبادرات الهادفة إلى الحدّ من الجنات الضريبية ومنع تحويل الأموال إلى مثل هذه الملذات الآمنة[858]، هذه الأخيرة التي عزّزت من تفشي الاجرام المالي

[856]– مراكز الأفشور عبارة عن مراكز مالية منشأة من طرف الدول وتعتمد على تقنيات لضمان السرية وغالبا ما يتم اللجوء إلى مثل هذه المراكز لإنشاء شركات تسمى شركات الأفشور والتي لا يُسمح لها أن تمارس أي نشاط تجاري واستثماري في البلد الذي أسست به شركة الأفشور؛ وتلجأ الدول إلى انشاء هذه المراكز لجذب رؤوس الأموال الأجنبية بالمقابل توفر هذه المراكز مزايا جبائية متنوعة، السرية، وغيرها من المزايا الأخرى، للمزيد من التفصيل، أنظر:

- ROSSIDOU-PAPAKYRIACOU Eva, « La coopération internationale dans la lutte contre la corruption du point de vue d'un centre offshore », in Coopération internationale dans la lutte contre la corruption et centres financiers offshore : obstacles et solutions, 4em Conférence Européenne des services spécialisés dans la lutte contre la corruption, Conseil de l'Europe, Limassol (Chypre), 20-22 octobre 1999, pp. 57-60.

[857]- Perrot Etienne, Op.cit, p. 31.

[858]– يقول جون (فرنسوا قايرو)، (دكتور في علم الاجرام، وحالياً هو محافظ رئيسي في الشرطة الفرنسية)، أنّ هناك مسألتين أساسيتين تتعلق بالنظام المالي الذي تتميز به الجنات الضريبية، المسألة الأولى تتمحور حول وجود سلُطات مالية قانونية تُحرّكها مجموعات احتيالية، أماّ المسألة الثانية فتتعلق بظهور سلُطات إجرامية تستفيد من قانونية المؤسسات المالية للقيام بعمليات غير قانونية. في هذا الصدّد يمكن وتدعيماً لنفس الموقف، أنّ استحداث مراكز الأفشور هو قانوني، لكن غالباً ما يتم انشاء شركات الأفشور في هذه المراكز بغرض إخفاء المصدر المشروع للأموال.

« Et dans double mouvement quasi dialectique, certaines de ces entités internationales prennent le contour de véritables puissances, avançant désormais masquées. Premier mouvement : nous

المُنظّم[859]، وأصبح من الضروري مواجهة مختلف العراقيل التي تُصعّب من إمكانية تفعيل التعاون الدولي لاسترداد عائدات الفساد، هذه الجهود وإن كانت في بدايتها محتشمة إلاّ أن أحداث 11 سبتمبر سنة 2001، وكذا مختلف فضائح الفساد الدولية التي هزّت استقرار النظام الاقتصادي والمالي دفعت ببعض المنظمات الدولية إلى تقديم مبادرات على مستويات مختلفة من أجل الحدّ من الجنات الضريبية.

دع كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية دولة لكسمبورغ باعتبارها جنة ضريبية، إلى ضرورة الخضوع لإجراءات الشفافية وتبادل المعلومات والتعاون في مجال الحدّ من صرامة الالتزام بالسر المصرفي، هذه المفاوضات بدأت سنة 1997، وكلها باءت بالفشل؛ بحيث لم تلتزم دولة لكسمبورغ بأي من التدابير التي أقرّتها هذه المنظمات وصمدّت في وجه كل المحاولات الرامية إلى انسجام تشريعاتها مع مختلف معايير تكريس الشفافية المالية الدولية[860].

توصلّت الجهود الرامية إلى الحدّ من الجنات الضريبية في سنة 2014 إلى ارغام دولة لكسمبورغ على الغاء الالتزام بالسر المصرفي والتبادل التلقائي للمعلومات المالية، وهذا بتبّني قانون 25 نوفمبر سنة 2014، الذي يتعلق بالإجراءات المطبقة على تبادل المعلومات[861]،

observons des puissances financières légales animées par des business model toujours plus frauduleux. Second mouvement : nous voyons des puissances criminelles s'immerger toujours plus profondément dans la légalité des institutions et des marchés. Ce mouvement du légal vers l'illégal et de l'illégal vers le légal », GAYRAUD Jean-François, « Finance et crime : puissances, hybridation, convergences », Revue du GRASCO, n°8, 2014, p. 22.

[859]– أعدّت منظمة الشرطة الجنائية الأوروبية (Europol)، في سنة 2013 تقرير حول خطورة تنّمي الإجرام المنظم، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008؛ بحيث تمّ إحصاء أكثر من 3600 مجموعة إجرامية في أوروبا استفدت من ضعف آليات محاربة الاجرام المالي، وكذا من وجود الجنات الضريبية، للمزيد من التفصيل، أنظر:

- CUTAJAR Chantal, « Lutter contre les flux financiers illicites : vers des avancées concrètes ? », Revue du GRASCO, n°5, 2013, p. 1.

[860] - Pour plus de détails, voir : BOURBAKI Roger, « End of paradis ? Le Luxembourg et son secret bancaire dans les filets du multilatéralisme », Revue Critique Internationale, n°71, 2016, pp. 56-59.

- MORCOS Paul G., Op.cit, pp. 442 et 443.

- CAPDEVILLE Jérôme Lasserre, Op.cit, p. 112.

[861]- Loi du 25 novembre 2014, prévoyant la procédure applicable à l'échange de renseignement sur demande en matière fiscales et modifiant la loi du 31 mars 2010, portant approbation des conventions fiscales et prévoyant la procédure y applicable en matière d'échange de

لكن الملاحظ أنّ هذا القانون يتعلق فقط بتبادل المعلومات بناء على طلب، أي لم تلتزم دولة لكسمبورغ بالتبادل التلقائي للمعلومات المالية، ممّا يعرقل من الناحية العملية فعالية التعاون الدولي في تحديد مصدر الأموال، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تبيّن ومباشرة بعد دخول هذا القانون حيّز التنفيذ عدم التزامها بأحكامه، وظهر ذلك من خلال استمرار هذه الدولة في منح مختلف الامتيازات لجذب رؤوس الأموال[862].

تعتبر دولة لكسمبورغ عيّنة من الجنات الضريبية[863]، فكل الجهود الهادفة إلى تقليص نطاقها ووضع حد للجوء إليها حُكم عليه بالفشل، وهذا راجع إلى انعدام إرادة سياسية للدول التي تحتضن مثل هذه الجنات الضريبية لسبب يتعلق بالأنانية المالية وحماية المصلحة الاقتصادية لهذه الدول[864]. انعدام الإرادة لا يتعلق فقط بالدول، وإنّما حتى بالشركات العالمية؛ حيث أعلن بنك BNP Paribas في 28 سبتمبر سنة 2009 بغلق بعض فروعها في الدول التي تمّ اعتبارها جنات ضريبية، لكن هذا الغلق شمل عدد قليل جداً مقارنة بالعدد الإجمالي لفروع هذا البنك في الجنات الضريبية، وأعتبر هذا البنك من البنوك الأكثر تمثيلاً في الجنات الضريبية[865].

---

renseignements sur demande, Journal Officiel du Grand-Duché de Luxembourg, n°2, in : http://legilux.public.lu/eli/etat/leg/loi/2014/11/25/n2/jo consulté le 25/10/2017.

862- « La loi n'a finalement pas eu l'effet symbolique escompté : le même jour, à 22h, le consortium international des journalistes d'investigation révélait au monde entier les pratiques fiscales avantageuses accordées par le Luxembourg à des nombreuses multinationales». BOURBAKI Roger, Op.cit, p. 55.

863– تمّ ارغام كل من لكسمبورغ وسويسرا من طرف الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من أجل التخفيف من الالتزام الصارم للسر المصرفي؛ لكن البديل موجود بالرغم من الرقابة المفروضة على هذان البلدين؛ بحيث حالياً الجنات الضريبية الأكثر استقطاباً لرؤوس الأموال الأجنبية موجودة في القارة الأمريكية (بناما، الجزر البريطانية... وفي القارة الأسيوية (الامارات العربية المتحدة، سنغافورة...)، هذه المناطق الجديدة التي تفلت من أي رقابة مما يجعل مكافحة الجنات الضريبية أمر صعب للغاية، فتوحيد الجهود الدولية تحت اشراف منظمة الأمم المتحدة هو الطريق الوحيد الذي يجب اتباعه للحد من بؤر الفساد.

864– كل هذه المحاولات الفاشلة كانت محّل تأكيد وتفصيل من طرف المجلس الوطني الفرنسي، بمناسبة تقرير أعدّه مجموعة من البرلمانيين حول الجنات الضريبية سنة 2009، ويمكن الاطلاع عليه:

- Assemblée Nationale, Rapport d'information sur les paradis fiscaux, présenté par : MIGAUD Didier, BRARD Jean-Pierre, EMMANUELLI Henri, PERRUCHOT Nicolas, enregistré à la présidence de l'Assemblée Nationale le 10 septembre 2009, pp. 45- 97.

865- BOURDON William, Op.cit, pp. 91 et 92.

الفرع الثاني

الإشكالات العملية لتفعيل آلية استرداد عائدات الفساد

إنّ خاصية البعد الدولي التي تمتاز بها مختلف جرائم الفساد فرضت على المجتمع الدولي وضع استراتيجية لمواجهة هذا الاجرام المُنظّم، تستند على التعاون الدولي وتضافر مختلف الجهود من أجل إنجاح عملية استرداد عائدات الفساد، وقد كان لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد دوراً بالغاً في تكريس إطار قانوني دولي لتنظيم هذه المسألة، إلاّ أنّ السند القانوني بالرغم من أنّه ضروري لاسترجاع الأموال المنهوبة لكن غير كافي دولياً لاستعادة هذه الأموال وهذا راجع إلى عدةّ إشكالات عملية، أهمها طول الإجراءات (أولاً)، إضافة إلى وجود عراقيل مختلفة تجعل من تحصيل عائدات الفساد أمرا صعباً (ثانياً).

أولاً: طول إجراءات استرداد عائدات الفساد

أُستقبلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لاسيّما الفصل الخامس منها المتعلق بالتعاون الدولي في مجال استرداد عائدات الفساد بكثير من الحماس، من طرف الدول التي عرفت نهب لأموال الشعب[866]، لكن هذه الآمال سارعاً ما تبخرت بسبب عدم تحقيق النتيجة الأساسية التي تهدف إليها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[867] ألاّ هو استرجاع الأموال المنهوبة، وهذا بسبب طول الإجراءات التي تفقد آلية الاسترداد فعاليتها في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.

عرفت إجراءات استرداد الأموال الي نهّبها الرئيس الأسبق لدولة الفليبين أكثر من عشرين سنة؛ حيث تمكّنت الفليبين سنة 2014 من تسّلُم ما لا يقل عن 683 مليون دولار من سويسرا، وهذا من أموال الرئيس الأسبق "فرديناند ماركوس"، بعد عملية قانونية طويلة

---

[866]– إنّ استرجاع هذه الأموال الطائلة لها أهمية كبيرة لتحقيق هذه الشعوب خاصة في الدول السائرة في الطريق النمو، تنمية اقتصادية واجتماعية.

[867]– استرداد عائدات الفساد ورد في أكثر من موضع في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، لاسيّما في ديباجة الاتفاقية وفي مضمون أحكامها.

وشاقة، أشرفت عليها السلطات السويسرية، ويرجع هذا التأخر إلى عدّة أسباب أهمها انعدام الإرادة السياسية في إقامة تعاون دولي فعّال، الكم الهائل للدعاوى المرفوعة ضد هذا الرئيس، صعوبة إحصاء، حجز، مصادرة هذه الأموال المنهوبة والتي تمّ تحويلها إلى عدّة دول معروفة بسريتها المصرفية[868].

تشهدّ قضية الأموال غير مشروعة المصدر التي تورط فيها عدّة رؤساء ومسؤولين سامين في الدول الإفريقية تماطل كبير في الإجراءات القضائية الرامية إلى تحديد، حجز ومصادرة هذه الأموال المنهوبة؛ بحيث بدأت وقائع قضية الأموال غير مشروعة لبعض المسؤولين السياسيين الافريقيين الموجود بفرنسا في سنة 2007، بمناسبة الدعوى المقدمة أمام القضاء الفرنسي من طرف تنظيمات المجتمع المدني الفرنسية ضد هؤلاء الرؤساء وعائلتهم بتهمة اختلاس أموال عمومية[869]، والتي مازالت أمام القضاء.

تعود طول إجراءات الفصل في قضية الأموال غير مشروعة إلى تماطل القضاء الفرنسي؛ بحيث جلّت القضية كل مستويات الجهاز القضائي الفرنسي، بداية من المحكمة الابتدائية لباريس، مروراً بمحكمة الدعاوى الكبرى، ومحكمة الاستئناف، وكذا محكمة النقض، هذه الأخيرة التي أصدرت قرار قضائي يمكن وصفه بالتاريخي، والذي سمح بتنظيمات المجتمع المدني في التأسيس كطرف مدني في هذه القضية سنة 2010[870] (Déclare recevable en

---

[868]– أنظر في هذا الشأن:

- HEILPRIN John, Retour des fonds Marcos aux Philippines : une question de volonté politique, Swissinfo, l'Actualité Suisse, 13 avril 2015, in : https://www.swissinfo.ch/fre/politique/comptes-secretsadd-the-underlineretour-des-fonds-marcos-aux-philippines--une-question-de-volont%C3%A9-politique/41370718 consulté le 27/10/2017.

– المبادرة المصرفية للحقوق الشخصية، المرجع السابق، ص 9.

[869] - Transparency International France, Sherpa, Pour une restitution des avoirs volés aux populations victimes, les enseignements de l'affaire des « Biens Mal Acquis », Rapport de 2014, p. 6, in : https://www.asso-sherpa.org/wp-content/uploads/2014/11/Sherpa_rapport_bma_vf.pdf consulté le 28/10/2017.

- DULIN Antoine, et MERCKAERT Jean, Biens mal acquis, à qui profite le crime, CCFD-Terre Solidarité, Paris, 2007, p. 194.

[870]- Cour de Cassation, chambre criminelle, Audience publique du mardi 9 novembre 2010, n° de pourvoi : 09-88272, in :

l'état la constitution de partie civile de l'association Transparence International (France؛ والجدير بالذكر أنّ القضاء الفرنسي فصّل في هذه القضية في 27 أكتوبر سنة 2017[871]، بموجب حكم ابتدائي قابل للطعن بالاستئناف.

إنّ صعوبة حجز ومصادرة الأموال غير مشروعة[872] من شأنه أن يعرقل جهود التعاون الدولي في استردادها، فطول الإجراءات راجع إلى أنّ المسؤولين السياسيين المتابعين في مثل هذه القضايا يبحثون عن مختلف الأليات الإجرائية من أجل تأخير وتصعيب الدعوى المرفوعة ضدهم[873]. كما أنّ تقنيات التعاون القضائي في المسائل المدنية والجنائية إجراءاتها معقدة من الناحية العملية، ويتطلب وضع تدابير لمرافقة كل عمليات الاسترداد.

ثانياً: عراقيل تحصيل عائدات الفساد

تتميّز آلية استرداد عائدات الفساد بتعقد إجراءاتها وتشعب الأحكام المنظمة لها، ضف إلى ذلك ضرورة وجود تعاون دولي حقيقي لإنجاحها، وهذا إلى جانب خضوع عملية الاسترداد إلى مراحل دقيقة يتعيّن اتباعها، بدءاً من تشخيص، إحصاء وتحديد الأموال المنهوبة، ومن ثمّة تحصيل هذه الأموال؛ هذه العملية الأخيرة التي يحدّ من فعاليتها مجموعة من العراقيل

https://www.legifrance.gouv.fr/affichJuriJudi.do?idTexte=JURITEXT000023055249

871- GOETZ Dorothée, « Teodoro Obiang condamné, une première dans l'affaire des « biens mal acquis », Dalloz Actualité, 31 octobre 2017, in : http://www.dalloz.fr.ezproxy.univ-paris1.fr consulté le 28/10/2017.

– نشير إلى أنّه تمّ الفصل بحكم ابتدائي في قضية الأموال غير مشروعة لرئيس غينيا الاستوائية، في حين لازالت قضية الأموال غير مشروعة للرؤساء الذين تمّ ذكرهم سابقاً أمام القضاء.

872– أحصت التحرّيات التي قامت بها الشرطة الفرنسية أموال الرؤساء وعائلتهم؛ بحيث يحوز "عمر بونغو" وأقربائه على 39 ملكية عقارية في العاصمة الفرنسية، إضافة إلى 70 حساب بنكي، وسيارات فاخرة يفوق عددها 11 سيارة، أما "دنيس ساسو نقيسو"، وأقربائه، فلمهم 18 ملكية عقارية و112 حساب بنكي في فرنسا، إضافة إلى سيارات فاخرة... نقلاً عن:

- BOURDON William, « La restitution de l'argent public volé : un nouveau défi pour la communauté internationale », in La lutte contre la criminalité et les délits financiers, grands enjeux de la crise financière, rapport moral sur l'argent dans le monde, Association d'Economie Financière, 2012, p. 172.

873- « L'expérience montre que l'agent public corrompu poursuivi cherche, par des moyens procéduraux, à retarder et à compliquer l'action engagée à son encontre », PESME Jean, « La restitution des biens mal acquis », in La lutte contre la criminalité et les délits financiers, grands enjeux de la crise financière, rapport moral sur l'argent dans le monde, Association d'Economie Financière, 2012, p. 1162.

لاسيّما، غياب انسجام في القوانين والاجراءات المنظمة لها (1)، الصعوبات المتعلقة بنظام الاثبات وحماية الشهود (2)، وكذا تدخل اعتبارات سياسية في تفعيل التعاون الدولي من أجل تحصيل عائدات الفساد (3).

1–غياب انسجام حقيقي بين القوانين المُنظمة لعملية تحصيل عائدات الفساد

يطرح في كل القضايا ذات البعد الدولي والتي تتطلب تعاون بين الدول إشكالية التفاوت والاختلاف في الأنظمة القانونية للدول المعنيّة، سواءً في الشكل أو في الموضوع، ففي مسألة تحصيل عائدات الفساد يمكن اعتبار هذا الاشكال حاضراً بقوة؛ بحيث ومن الناحية العملية النزاع الكلاسيكي بين الأنظمة والعادات الأنجلوساكسونية والرومانية في مجال تكيّيف الجرائم[874] وتحديد الاختصاص القضائي، يُشكّل عقبة في الأسلوب المُتّبع لتحصيل عائدات الفساد.

منحت اتفاقية الأمم المتحدة طريقين لاسترداد عائدات الفساد، سواءً عن طريق الدعوى المدنية أو عن طريق الدعوى الجزائية[875]، وإذا كان من الوهلة الأولى ومن الناحية القانونية هو الرغبة في الإسراع وتسهيل إجراءات الاسترداد؛ فإنّ من الناحية العملية طرحت هذه المسألة القانونية عدّة إشكالات، أولها أنّ لكل دعوى خصوصياتها، وتختلف هذه الأخيرة من بلد إلى أخر، مما يُصعّب من تحريكهما بنفس القواعد والشروط.

انطلاقاً من اعتبار أنّ المسلك الجزائي هو الطريق القانوني الأكثر فعالية لاسترداد العائدات، لأنّه يتطلب قدر كافي من الأدلة والصرامة في الإجراءات؛ بينما الطريق المدني هو

---

[874]– في مجال مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، يطرح مشكل هام في هذه الأنظمة، خاصة فيما يتعلف بالمسؤولية الجزائية للشخص المعنوي، بين الاعتراف بالمسؤولية من عدمه، للتفصيل أكثر في الاختلاف بين الأنظمة القانونية فيما يخص مسؤولية الأشخاص المعنوية:

- TIEDEMANN Klaus, « La responsabilité pénale dans l'entreprise : vers un espace européen unifié ? », Revue de Science Criminelle, n° 02, 1997, pp. 259-274.

[875]– راجع المواد 53، 55 و57، من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

أكثر مرونة في مجال تقديم الأدلة والإجراءات المتبعة[876]، لكن الاشكال يتعلق بأنّ بعض الدول لا تعترف بالطريق المدني في استرداد العائدات وتشترط وجود أدلة كافية وتُهم جنائية وحكم جنائي نهائي، ممّا يصعب عملية التعاون من أجل تحصيل عائدات الفساد.

يؤثر اتباع الطريق المدني، إمكانية تعثر التعاون الدولي لتحصيل العائدات؛ بحيث تُرفض مثل هذه الطلبات في الدول التي تسمح فقط بالمصادرة الجزائية. كما اختيار الطريق المدني يمكن أن يعرقل الدعوى الجزائية التي تُرفع توازيا مع الدعوى المدنية أو فيما بعد[877]. يأتي هذا الاشكال في الوقت الذي يُلاحظ أنّ الدول المعنية بعملية تحصيل عائدات الفساد، غالباً ما تلجأ إلى قوانينها الداخلية لتقديم أو الموافقة على طلبات التحصيل؛ في حين كان لابدّ من الاعتماد على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[878]، باعتبارها الإطار القانوني المُوّحد لتفعيل التعاون الدولي خاصة في حالة عدم وجود اتفاقيات ثنائية للتعاون القانوني والقضائي.

2–الصعوبات المتعلقة بنظام الاثبات وحماية الشهود

تقوم الدولة التي تطلب التعاون القضائي من أجل استرداد وتحصيل عائدات الفساد، بجمع كل الأدلة اللازمة من أجل قبول هذا الطلب من طرف الدولة التي تتوّجد فيها الأموال محّل الاسترداد؛ ويستوجب أن تكون الأدلة مفصّلة، دقيقة ومقنّعة من أجل البدء في إجراءات التحصيل، وهذا تحت طائلة رفض الطلب بسبب عدم كفاية الأدلة، فمن الناحية العملية يستغرق

---

[876]- DULIN Antoine & MERCKAERT Jean, Biens mal acquis…profitent trop souvent, la fortune des dictateurs et les complaisances occidentales, Document de travail, CCFD-Terre Solidarité, Paris, 2007, p. 75.

هذا الاشكال أكّده تقرير منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2003، حول: العمل الوقائي ومكافحة الفساد والتحويل غير شرعي للأموال واسترجاعها إلى بلدانها الأصلية.

« D'autres obstacles résultent de la diversité des approches adoptées par les différents systèmes juridiques sur des questions telles que la compétence, la relation entre poursuites pénales et action en recouvrement et l'admissibilité d'une procédure civile dans les divers Etats impliqués ». Nations Unies, Action préventive et lutte contre la corruption et le transfert illégal de fonds et rapatriement desdits actifs dans les pays d'origine, Rapport du Secrétaire Général, n° A/57/158, Op.cit, p. 7.

[877]- DULIN Antoine & MERCKAERT Jean, Biens mal acquis…profitent trop souvent, la fortune des dictateurs et les complaisances occidentales, Op.cit, p. 75.

[878]– تمّ الإشارة فيما سبق على أن سرّ نجاح دولة تونس في استرداد جزء كبير من العائدات التي نهبها الرئيس الأسبق هو اعتمادها في مختلف طلبات الاسترداد على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتناشد الدول التي تتعاون معها بفعل نفس الشيء، وهذا عكس جمهورية مصر العربية التي لقيّت إشكالات عملية عويصة حلّت دون إمكانية استرجاع الأموال المنهوبة من طرف الرئيس الأسبق.

جمع كل الأدلة اللازمة وقتاً طويلاً وهذا ما يجعل من إمكانية تحويل الأموال محّل المصادرة إلى وجهة أخرى[879].

يتعيّن على الدولة التي يُطلب منها التعاون لأجل تحصيل عائدات الفساد وفقاً لنظامها القانوني الداخلي، إقامة المعايير اللازمة لدراسة مدى قبول وكفاية أي دليل، فهناك العديد من الدول التي تشترط لتجميد حساب بنكي توفر كل الأدلة اللازمة وحجيتها[880]، وهذا ما يجعل من جمع كل هذه الأدلة صعباً من الناحية العملية ويستغرق وقتاً طويلاً، خاصة إذا تطلب الأمر القيام بتحريات ومتابعات في الخارج وما لها من تكلفة مالية باهظة.

تجدر الإشارة إلى أنّ نظام حماية الشهود في كل مراحل استرداد عائدات الفساد وخصوصاً عند تحصيلها، يُشكّل عقبة عملية حقيقية في الحصول على الأدلة الكافية وفي فعالية التعاون الدولي في هذا المجال، فغالباً ما يستلزم سماع الشهود لإثبات حقيقة الادعاءات ومصدر الأموال، جملة من المتطلبات، كمصارف تنقلهم، نظام حمايتهم، هذا الأخير الذي أثبت عدم فعاليته[881]، نظراً لارتباط استرداد عائدات الفساد بمتورطين لهم نفوذ على المستويين الاقتصادي والسياسي.

3–تدخل اعتبارات سياسية في عملية تحصيل عائدات الفساد

تواجه الدول التي تُطالب باسترجاع عائدات الفساد صعوبات عملية راجعة أساساً إلى اعتبارات سياسة؛ هذه الاعتبارات يمكن تحليلها من زاويتين مختلفتين، الأولى تتعلق بجدية

879- « Les dossiers de recouvrement impliquent très souvent un examen minutieux des pièces ; ce qui est tout à la fois long et complexe, et requiert plusieurs types de compétences ». BRUN Jean-Pierre, GRAY Larissa, SCOTT Clive, STEPHENSON Kevin M, Manuel de recouvrement des biens mal acquis, un guide pour les praticiens, Banque Mondiale, Washington, 2013, p. 51.

880– النظام القانوني الإنجليزي يشترط توفر أدلة كاملة لتجميد حساب بنكي، نقلاً عن:

- DULIN Antoine & MERCKAERT Jean, Biens mal acquis…profitent trop souvent, la fortune des dictateurs et les complaisances occidentales, Op.cit, p. 75.

881– في هذا الصدّد يتم الإشارة إلى أنّه تمّ اغتيال الصحفية المالطية "دافني غاليزيا" في 16 أكتوبر سنة 2017، بسبب قيادتها لتحقيق معمق في تورط مسؤولين سياسيين مالطيين في قضايا الفساد، وهي من بين الصحفيين الذين فجروا قضية "وثائق بناما"، وبالتالي فاغتيالها هو فقد لدليل اثبات في تحصيل الأموال التي نُهبت، أنظر فيما يخص هذه القضية:
http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/malte/evenements/article/malte-assassinat-de-la-journaliste-daphne-caruana-galizia-16-10-17 consulté le 30/10/2017.

دوافع الدولة الطالبة[882] لتحصيل عائدات الفساد؛ حيث غالباً ما تتلقى صعوبات داخلية في تسبيب طلباتها الموّجهة إلى دول أخرى، وهذا راجع إلى عامل سياسي يتمثل في إزاحة النظام القديم بفبركة قضايا يمكن ألا يكون لها أساس من الصحة.

أمّا الزاوية الثانية فتتمثل في مدى وجود إرادة سياسية حقيقية للدولة محّل طلب تحصيل استرداد الأموال في تعونها الجدي؛ هنا أيضاً تطرح اشكاليتين أساسيتين، الأولى تتمثل في درجة العلاقة السياسية التي تربط البلدين، المصلحة الاقتصادية التي تربط بين الحكومة القديمة والدولة محّل الطلب، وكذا جدية هذه الأخيرة في القيام بتحصيل عائدات الفساد ومرافقتها الحقيقية في كل مراحل الاسترداد، في الوقت الذي لا يمكن اجبار دولة ما على التعاون في استرداد العائدات من الناحية العملية بالرغم من وجود عدّة صكوك دولية تستوجب ذلك.

تتعلق الإشكالية الثانية بمدى توّفُر الثقة في الحكومات الجديدة المُطالبة بتحصيل عائدات الفساد، هذا المشكل الذي يطرح نفسه فيما يخص مآل الأموال التي يمكن استرجاعها خاصة إذا كان النظام السياسي في الحكومات الجديدة غير مستقر هذا من جهة[883]، ومن جهة أخرى، تطرح مسألة إمكانية تقاسم دولتين أو أكثر عائدات الفساد عندما تكون الأموال المنهوبة عبارة عن مساعدات مالية دولية مقدمة للدولة الطالبة، ففي هذا المجال يمكن أن تتنازع الدولة المانحة للمساعدة والدولة المستفيدة نفس العائدات[884]. من هنا يتضح أنّ الإرادة السياسية هي التي تحرك عملية التعاون الدولي في مجال تحصيل عائدات الفساد، فبدونها يستحيل تطبيق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بفعالية.

---

[882]- « Les efforts entrepris pour obtenir la restitution des fonds ou avoirs illicites étaient, dans certains cas, entravés par certaines préoccupations quant à la motivation de l'Etat requérant… », Nations Unies, Action préventive et lutte contre la corruption et le transfert illégal de fonds et rapatriement desdits actifs dans les pays d'origine, Rapport du Secrétaire Général, n° A/57/158, Op.cit, p. 8.

[883]– هو حال كل من مصر وليبيا.

[884]- Nations Unies, Action préventive et lutte contre la corruption et le transfert illégal de fonds et rapatriement desdits actifs dans les pays d'origine, Rapport du Secrétaire Général, n° A/57/158, Op.cit, p. 8.

المبحث الثاني

صعوبة الملاحقة الجنائية الدولية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي

إنّ إقرار آليات وقائية وردعية لمواجهة الفساد الاقتصادي الدولي في الاتفاقيات الدولية وفي التشريعات الداخلية للدول، لا تكفي وحدها في كبح جرائم الفساد، وإنّما يستدعي تضافر كل الجهود التي تتجسّد في التعاون الدولي الحقيقي، هذا الأخير الذي هو عُرضة لمختلف الصعوبات القانونية والعملية التي تحدّ من ضمان فعاليته في محاربة الفساد الدولي خصوصاً.

تطرح مسألة المتابعة الجنائية للمسؤولين السياسيين ورؤساء الدول أهمية كبيرة في ردع الفساد الاقتصادي الدولي، وسبباً في ملاحقتهم أمام القضاء، مما يجعلها أداة فعّالة في الحد من الفساد والتقليل منها[885]؛ لكن نظراً للمركز القانوني الذي يحتله هؤلاء المسؤولين سواءً في التشريعات الوطنية أو على مستوى القانون الدولي، وما لهذا المركز من خصوصيات تجعلهم يتمتعون بجملة من الامتيازات ومختلف الحصانات، أصبح من الصعب متابعتهم جزائياً بمناسبة اقترافهم للفساد الدولي، بحيث تعتبر الحصانة عقبة حقيقية في تفعيل التعاون الدولي في هذا المجال (المطلب الأول).

يفترض التعاون الدولي إمكانية نقل الأشخاص المحكوم عليهم من الدولة التي صدر الحكم بإدانتهم فيها إلى دولة أخرى لتنفيذ الحكم بعقوبة سالبة للحرية هو من قبل الاعتراف بحجية عبر الوطنية للأحكام الجزائية الأجنبية؛ وهو ما يمثل تطوراً هاماً على صعيد القانون الجنائي الدولي، أو اجراء التسليم في حالة تعذر نقل الأشخاص المحكوم عليه خاصة في الوقت الذي لا توجد فيه محكمة جنائية دولية خاصة بالجرائم الاقتصادية؛ لكن الواقع أثبت وجود جملة من العراقيل القانونية والعملية تحدّ من فعالية اجراء التسليم وتقديم الظالعين في جرائم الفساد سواءً إلى المحاكمة أو في تنفيذ حكم جزائي (المطلب الثاني).

---

[885]– دحامنية علي، متابعة رؤساء الدول أمام المحكمة الجنائية الدولية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون دولي جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2017، ص 15.

المطلب الأول

إشكالية الحصانة لتفعيل التعاون الدولي في متابعة مرتكبي الفساد الدولي

تمنح الحصانة التي يتمتع بها مختلف المسؤولين السياسيين ورؤساء الدول امكانية الإفلات من العقاب بمناسبة ارتكابهم لأفعال الفساد، خصوصاً عندما يتعلق بقضايا الفساد الدولية[886]؛ إذ عدم وجود سلطة قضائية على المستوى الدولي لردع جرائم الفساد، وصعوبة اختصاص محاكم دول أخرى في محاكمة هؤلاء السياسيين، مع عدم استقلالية السلطة القضائية في دول جنسية المسؤولين –خاصة إذا كانوا في السلطة–يُضاف إليها الحصانة التي يتمتعون بها، من شأنه أن يجعل من مسائل التعاون الدولي مجرّدة من أيّة فعالية في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي.

تُشكّل الحصانة احدى المسائل التي تطرق إليها القانون الدولي في عدّة مناسبات[887]، وقام بمعالجتها على غرار التشريعات الوطنية بموجب إطار قانوني، حاولا من خلاله الحدّ من استخدام الحصانة كذريعة للإفلات من العقاب المقرّر لأفعال الفساد (الفرع الأول).

جاء هذا الحدّ نتيجة وجود عقبات قانونية وأخرى عملية آثرّتها الحصانة التي يتمتع بها المسؤولين السياسيين ورؤساء دول ما يستدعي التخفيف منها لتجسيد فعالية التعاون الدولي في مجال متابعة مرتكبي أفعال الفساد (الفرع الثاني).

الفرع الأول

قصور المعالجة القانونية للحصانة

تُعبّر الحصانة القضائية الجنائية عن الحماية القانونية المرتبطة بالصفة الرسمية للشخص، هدفها عدم المساس برموز أو ممثلي الدول السامين، من أجل ضمان استمرارية

886– تُثير الحصانة صعوبة عملية عندما تُحوّل الأموال إلى البنوك الخارجية، فالدول المستقبلة للأموال يتعذر عليها أن تستنكر هذا الإجراء بما له من عواقب سياسية.

887– إنّ مسألة الحصانة كعقبة دولية لا تخص فقط الفساد، وإنّما هذا الاشكال مطروح في كل الجرائم الدولية، خاصة في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم العدوان...إلخ.

الدولة، ويستفيد كبار المسؤولين في الدول بحصانات وظيفية مرتبطة بوظيفتهم، وينتهي سريانها بمجرد انتهاء الوظيفة العليا[888].

تقتضي الإشارة إلى أنّه غالبا ما تُستعمل مثل هذه الامتيازات القانونية من أجل ارتكاب أفعال الفساد والتخفي وراء الحصانة من أجل الإفلات من العقاب، لذا استوجب التطرق لمعالجة هذا الاشكال في أحكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد، هذه المعالجة التي اتّسمت بالغموض لاسيّما في مدى اعتبارها كمبدأ يستوجب رفعه عند متابعة مسؤول سياسي بأفعال الفساد (أولاً). كما أن تنظيم هذه المسألة لا تخص فقط الاتفاقيات الدولية، وإنّما للمشرع الوطني دور هام في التطرق إلى معالجة الحصانة في القوانين الداخلية لإضفاء حمايته لها ومدى إمكانية التضحّية بها لدواعي التعاون الدولي لمواجهة الفساد الاقتصادي الدولي (ثانياً).

أولاً: غموض أحكام اتفاقيات مكافحة الفساد في معالجة اشكالية الحصانة

انقسمت الاتفاقيات الدولية في معالجتها لمسألة حصانة المسؤولين والموظفين العموميين ومدى إمكانية رفعها لمتابعتهم في جرائم الفساد التي ترتكب من طرفهم[889]، هذا الانقسام الذي ولّد غموضاً يتجلى في عدم التوحيد في معالجة هذه العقبة التي لا تخدم فعالية مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، ولا نجاعة التعاون الدولي في متابعة مقترفي الفساد.

تختلف أحكام الاتفاقيات المعنية بمكافحة الفساد في معالجتها لمسألة الحصانة، بين المعالجة الضمنية (1)، وإيجاد سُبُل التوفيق بين الحصانات ومختلف الامتيازات الممنوحة

888– دخلافي سفيان، الاختصاص العالمي للمحاكم الجنائية الداخلية بجرائم الحرب وجرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2014، ص 465.

889– في هذا الصدّد طُرح اشكال حول مدى اعتبار جرائم الفساد من الجرائم الدولية التي تستدعي رفع الحصانة التي يتمتع بها المسؤولين السياسيين والتي تمنع من متابعتهم، فاعتبار جرائم الفساد جرائم دولية بمعنى الكلمة، هذا يعني عدم الاحتجاج بوجود أيّة حصانة، ولا يفلت حتى رؤساء الدول الذين هم دائما في إطار ممارسة مهامهم من المسؤولية. أما في الحالة العكسية (وهي الحالة الغالبة من الناحية العملية) فيجب الانتظار إلى غاية فقدان الحصانة من أجل متابعة أي رئيس دولة، حتى ولو وجّد هذا الأخير في إقليم دولة أجنبية وله أموالاً غير شرعية، أنظر في هذا الشأن:
- BORGHI Alvaro, L’immunité des dirigeants politiques en droit international, L.G.D.J, Paris, 2003, pp. 381 et 382.

للمسؤولين وضرورة متابعة مختلف الجرائم التي تضمنتها أحكام هذه الاتفاقيات (2)، ضف إلى ذلك، وجود الأحكام التي عالجت بصفة صريحة الحصانة بجواز رفعها في متابعة جرائم الفساد (3).

1–المعالجة الضمنية للإشكالية الحصانة

تطرقت الاتفاقيات الإقليمية الخاصة بمكافحة الفساد إلى مسألة الحصانة بصفة ضمنية، لكن دون اعتبارها إشكالية يتعين رفعها لتفعيل التعاون الدولي في مجال متابعة مرتكبي الفساد، وهذا ما يظهر بوضوح في اتفاقية منظمة الدول الأمريكية لمكافحة الفساد (أ)، وفي اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب (ب).

أ–في اتفاقية منظمة الدول الأمريكية لمكافحة الفساد

قدّمت اتفاقية منظمة الدول الأمريكية لمكافحة الفساد بعض المؤشرات التي تُعبّر عن الحصانة الممنوحة للموظفين العموميين من جهة، ومن جهة أخرى، استعمال هذه الحصانة كغطاء للقيام بأفعال الفساد[890]؛ بحيث تتضمّن المادة الأولى من الاتفاقية المقصود بالموظف العمومي والذي يشمل كل ما هو معيّن أو منتخب يعمل باسم ولصالح الدولة أو هيئاتها[891]، هذا التعريف يوّضح بأنّ هناك علاقة مباشرة بين الموظفين العموميين والحصانة ولو بصفة ضمنية.

بيّنت عدّة مواد واردة في اتفاقية منظمة الدول الأمريكية أفعال الفساد المّجرّمة والتي تُرتكب من طرف الموظفين العموميين الواردين في نص المادة الأولى من الاتفاقية[892]، وخصّصت المادة 11 من الاتفاقية والتي جاءت تحت عنوان "التطور التدريجي" للدول

---

[890]- SALIOU Bah, l'effectivité des conventions anti-corruption internationales, Op.cit, p. 279.

[891]- « …Le terme 'fonctionnaire', 'officiel gouvernemental' ou 'serviteur public' désigne tout fonctionnaire ou employé d'un Etat ou de ses entités, y compris ceux qui ont été choisis, désignés ou élus pour mener des activités ou exercer des fonctions au nom de l'Etat ou au service de l'Etat, à tous les échelons hiérarchiques… », Art. 1 de la convention interaméricaine contre la corruption, Op.cit.

[892]- Voir les articles : 6, 7, 8 et 9, Ibid.

الأعضاء مهمة تجريم بعض التصرفات التي يقوم بها الموظفون العموميين الذين يتمتعون بامتيازات بحكم وظيفتهم في قوانينها الداخلية[893].

يرجع عدم التطرق إلى الحصانة كعقبة أمام مكافحة الفساد الدولي في اتفاقية منظمة الدول الأمريكية لمكافحة الفساد بصفة صريحة، إلى عدم تطور قواعد التعاون الدولي أثناء ابرامها من جهة[894]، ومن جهة أخرى، التطرق إلى هذه المسألة التي تعتبر حساسّة، خاصة بالنسبة لدول أمريكية اللاتينية التي كان الفساد في العديد منها غير مُجرّم بصفة فعّالة، من شأنه أن يكون عائقاً أمام اعتماد هذا الصك الدولي.

ب–في اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب

تناولت اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية بصفة ضمنية مسألة الحصانة؛ بحيث أعطت المادة الأولى منها تعريف الموظف العمومي[895] وهو نفس التعريف الموّسع الذي أتت به جميع

---

[893]- « 1. Aux fins d'encourager le développement et l'harmonisation des législations nationales et la réalisation des objectifs de la présente Convention. Les Parties jugent utile et nécessaire, d'envisager de conférer, dans leur législation, le caractère d'infraction aux comportements suivants : A. L'utilisation indue pour son propre avantage, ou pour celui d'un tiers d'informations réservées ou privilégiées, que le fonctionnaire ou la personne qui exerce une fonction publique a obtenues en raison ou à l'occasion de l'exercice de ses fonctions. B. L'utilisation indue pour son propre avantage, ou pour celui d'un tiers, de biens de tout genre appartenant à l'Etat, ou à des entreprises, ou à des institutions dans lesquelles l'Etat a un intérêt ; auxquels le fonctionnaire ou la personne, qui exerce une fonction publique a eu accès en raison ou à l'occasion de l'exercice de sa fonction. C. Tout acte ou omission par toute personne qui, elle-même ou par personne interposée, ou à titre d'intermédiaire, cherche à obtenir l'adoption, par l'autorité publique, d'une décision en vertu de laquelle cette personne obtient illicitement, pour elle-même ou pour toute autre personne, un avantage ou bénéfice quelconque, qu'il y ait préjudice ou non pour le patrimoine de l'Etat. D. Le détournement par un fonctionnaire à des fins autres que leur affectation pour son usage personnel ou pour celui d'un tiers, de biens meubles et immeubles, de sommes d'argent ou de valeurs appartenant à l'Etat, à un organisme autonome ou à un particulier qui les aurait reçus en dépôt, en gestion ou pour toute autre cause en raison de sa fonction », Art. 11, de la convention interaméricaine contre la corruption, Op.cit.

[894]– تمّ اعتمادها في مارس سنة 1996.

[895]–"...تعني (الموظف العمومي) أي شخص يشغل منصباً تشريعياً أو إدارياً أو قضائياً من بلد أجنبي، سواء كان معيناً أم منتخباً، وأي شخص يمارس وظيفة عمومية لصالح بلد أجنبي، بما في ذلك لصالح جهاز عمومي أو مؤسسة عامة، وأي موظف أو وكيل لمنظمة دولية..."، المادة الأولى فقرة 4 من اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، المرجع السابق.

اتفاقيات مكافحة الفساد[896]، هذا التعريف ينسجم تماماً مع الأشخاص الذين يتمتعون بامتيازات قانونية منها مختلف الحصانات، وأضافت المادة الثالثة فقرة 3 من نفس الاتفاقية على أنّه: "يتخذ كل طرف ما قد يلزم من إجراءات لإخضاع الرشوة المُقدّمة إلى الموظف العمومي الأجنبي وعائداتها، أو الممتلكات التي تعادل قيمتها قيمة تلك العائدات، للحجز والمصادرة، أو لكفالة تطبيق جزاءات نقدية ذات أثر مماثل...".

يتضح من خلال سرد هذه النصوص التي عالجت ولو بصفة ضمنية مسألة الحصانة، أنّ هناك غموض يكتنف موقف هذه الاتفاقية إزاء الحصانة؛ بحيث أنها تناولت فقط الرشوة الإيجابية دون الرشوة السلبية[897]، مما يؤثر سلباً على رفع الحصانة عندما يطلب الموظف الرشوة (الرشوة السلبية). كما أنّ ليس هناك أيّ نص يُشير إلى ضرورة اتخاذ أطراف الاتفاقية التدابير اللازمة لرفع الحصانة عند متابعة مسؤولي أو رؤساء الدول، مما يُشكّل عائقاً حقيقياً في متابعتهم دولياً.

2–التوفيق بين الحصانة وضرورة متابعة مقترفي أفعال الفساد

دعّت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الدول الأطراف باتخاذ ما قد يلزم وفقاً لنظامها القانوني ومبادئها الدستورية، من تدابير لإرساء أو إبقاء توازن بين أي حصانات أو امتيازات قضائية ممنوحة لموظفيها العموميين من أجل أداء وظائفهم وإمكانية القيام، عند الضرورة، بعمليات تحقيق وملاحقة ومقاضاة فعّالة في الأفعال المُجرّمة وفقاً لهذه الاتفاقية[898]، وتجدر الإشارة إلى ورود نفس النص تماماً في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد[899].

---

[896]– أي يدخل في مدلول الموظف العمومي كل شخص معين، أو منتخب، يشغل منصباً تشريعياً أو إدارياً أو قضائياً، والحكمة من ذلك هو إقرار مسؤوليتهم عن أفعال الفساد، وإخضاعهم لأحكام هذه الاتفاقيات.

[897]– المادة الأولى من اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تطرقت فقط للرشوة الإيجابية والمتمثلة في عرض شخص أي مزية مالية أو غير مالية أو الوعد بها أو تقديمها إلى موظف عمومي، دون تجريمها للرشوة السلبية المتمثلة في طلب الموظف العمومي لمزية.

[898]– المادة 30 فقرة 2 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

[899]– المادة السادسة فقرة 3 من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

جاء نص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في معالجته للحصانة بصفة محتشمة، دون التطرق إلى التفاصيل الضرورية لتفعيل التعاون الدولي في مجال متابعة المسؤولين السياسيين، لاسيّما ضرورة رفعها في مجال الأفعال المُجرّمة وفقا لهذه الاتفاقية. كما يتضح أنّ هناك غموض في نص المادة 30 المذكور آنفاً، أين ألزم الدول الأطراف عند الضرورة تحقيق التوازن بين الحصانة والمتابعة؛ في حين يمكن تفسير هذا النص بأنّه ليس نص ملزم، وعلى العكس فقد منح للأطراف حرية في تحقيق هذا التوازن حسب مبادئها الداخلية، والواقع أثبت أنّ هذه الإشكالية لا تخص قوانين الدول الداخلية وإنّما تُطرح في مجال المتابعة الدولية.

3–المعالجة الصريحة للإشكالية الحصانة

تُشكّل الحصانة عائقاً حقيقياً لتفعيل التعاون الدولي في مجال متابعة مرتكبي جرائم الفساد، وهذا ما عبّرت بصفة صريحة كل من اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته (أ)، والاتفاقية الجنائية للمجلس الأوروبي في مكافحة الفساد (ب).

أ–في اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته

تتمتع اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد بنوع من الخصوصية في معالجتها لمسألة الحصانة؛ بحيث ورد في نص المادة السابعة فقرة 5 من الاتفاقية على أنّه "...مع مراعاة الاخلال بأحكام التشريعات المحلية، التأكد من أن أيّ حصانة تمنح للموظفين العموميين لا تُشكّل عقبة عند التحقيق في ادعاءات توجه ضد محاكمة هؤلاء الموظفين"، هذه الخصوصية التي تظهر في اعتبار وبصفة صريحة حصانة الموظفين العموميين كعقبة في متابعتهم للأفعال المجرّمة وفقا لهذه الاتفاقية، وبالتالي هو اعتراف صريح مقارنة مع الاتفاقيات الأخرى المعنية بمكافحة الفساد، وهو ما يعتبر تقدم في مجال متابعة الموظفين العموميين.

تطرح المادة السابعة من اتفاقية الاتحاد الافريقي لمكافحة الفساد إشكالان أساسيين، الأول يتعلق بطريقة صياغة المادة؛ حيث أنّ التأكد من أيّة حصانة لا تُشكّل عقبة عند التحقيق ومحاكمة الموظفين الذي يتمتعون بها، مشروط بعدم الاخلال بأحكام التشريعات الداخلية، أي يُفهم بأنّ النظر في التشريعات الداخلية هو الأصل، ثم إمكانية التأكد إذا كانت الحصانة تعتبر

عقبة، وغالبية التشريعات الداخلية للدول الأطراف لا تتضمن أحكاماً داخلية تُعبّر عن إمكانية اعتبار الحصانة عائقاً أمام مكافحة الفساد، وهو الشرط الذي يُفرغ نص المادة السابعة من فعاليته.

يتعلق الاشكال الثاني، بأنّ نص المادة السابعة من اتفاقية الاتحاد الافريقي لمكافحة الفساد ورد تحت عنوان "مكافحة الفساد والجرائم ذات الصلة في الخدمة العامة"، أي يقتصر اعتبار الحصانة عائق في هذا النوع من الجرائم دون غيرها، في حين كان من الأولى ورود هذا النص في الأحكام الخاصة بالتعاون الدولي لكي يشمل كل الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية لاسيّما تبييض العائدات الاجرامية.

ب–في الاتفاقية الجنائية للمجلس الأوروبي في مكافحة الفساد

أكّدت الاتفاقية الجنائية للمجلس الأوروبي في مكافحة الفساد عدم مساسها للأحكام الواردة في المعاهدات، البروتوكولات أو الأنظمة، وكذا النصوص المطبقة لها، فيما يتعلق برفع الحصانة[900]، هذا النص الذي جاء من أجل منع كل موظف عمومي أجنبي اقترف أفعال الفساد المُجرّمة وفق لهذه الاتفاقية من الإفلات من العقاب بسبب تمتعه بحصانة، وعدم تمكّن دولته الأصلية من متابعته، أو عدم إمكانية تسليمه للمحاكمة، يجوز متابعته في دولة أخرى طرف[901].

إنّه ورغم اختلاف أحكام الاتفاقيات الدولية في معالجتها لمسألة الحصانة، إلاّ أنها اشتركّت في عدم اعتبار رفع الحصانة كمبدأ يجب اعماله آلياً بمناسبة متابعة الموظفين العموميين الذين يتمتعون بها في أفعال الفساد المُجرّمة وفقاً لأحكام هذه الاتفاقيات.

[900] - Art. 16 de la convention pénale sur la corruption du Conseil d'Europe, stipule que : « Les dispositions de la présente convention ne portent pas atteinte aux dispositions de tout traité, protocole ou statu, ainsi que de leurs textes d'application, en ce qui concerne la levée de l'immunité ».

[901]- BAH Saliou, l'effectivité des conventions anti-corruption internationales, Op.cit, p. 287.

ثانياً: معالجة مسألة الحصانة في التشريعات الداخلية

تعتبر الحصانة الممنوحة للموظفين العمومين وللمسؤولين السياسيين من المسائل الحساسة التي تدخل في نطاق السيادة[902]، وغالباً ما لا يتم التطرق إليها بالرغم من أنّ أحكام اتفاقيات مكافحة الفساد دعّت الدول الأطراف إلى ضرورة التوفيق بين الحصانة ومختلف الامتيازات الممنوحة للموظفين العموميين ومسؤولي الدول مع حتمية مكافحة الفساد، خاصة في مجال متابعتهم وتقديمهم للمحاكمة في أفعال الفساد المجرّمة.

يتضح بالرجوع إلى القانون الجزائري المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته سكوت المشرع إزاء مسألة الحصانة وعدم تجاوّبه مع نص المادة 30 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ونص المادة السادسة من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وكذا نص المادة السابعة من اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد، وهذا بالرغم من التعريف الموّسع للموظف العمومي الذي قدّمه في نص المادة الثانية من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته[903]، وإشارته في المادة 48 من نفس القانون على تشديد العقوبات المقرّرة للجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إذا كانت مرتكبة من موظفاً يُمارس وظيفة عليا في الدولة[904].

اكتنف موقف المشرع الجزائري غموضاً فيما يتعلق بالقوانين المنظمة لمسألة الحصانة، بحيث سكوته في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته يوّلد صعوبات قانونية وميدانية خاصة في المتابعة الدولية للموظفين الجزائريين المتمتعون بمختلف الحصانات؛ ضف إلى ذلك عدم

902– الحصانة في منظور النظام القانوني الداخلي تتعلق بحماية الوظيفة التشريعية، والتنفيذية، أما في منظور النظام القانوني الدولي فتتعلق بحماية سيادة الدول، أنظر في هذا الشأن:

- GIUDICELLI-DELAGE Geneviève, « Le recul des immunités », in La pénalisation des responsabilités politiques en droit interne et en droit international, dix-septième journées d'étude de l'Institut de Sciences Criminelles de Poitiers, s. dir.de DANTI-JUAN Michel, 30 et 31 mai 2008, édition Cujas, Paris, 2008, p. 113.

903– راجع المادة 2 من قانون رقم 06–01، السالف الذكر.

904– تنص المادة 48 من نفس القانون على أنّه: "إذا كان مرتكب جريمة أو أكثر من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون قاضياً، أو موظفاً يمارس وظيفة عليا في الدولة، أو ضابطاً عمومياً، أو عضو في الهيئة، أو ضابطا أو عون شرطة قضائية، أو ممن يمارس بعض صلاحيات الشرطة القضائية، أو موظف أمانة ضبط، يعاقب بالحبس عشر (10) سنوات إلى عشرين (20) سنة وبنفس الغرامة المُقرّرة للجريمة المرتكبة".

ورود أيّة إشارة إلى إمكانية رفع الحصانة في الجرائم والجنح المرتكبة من طرف أعضاء الحكومة والقضاة وبعض الموظفين وفقاً لقانون الإجراءات الجزائية[905].

حدّد الدستور الجزائري الفئات التي تتمتع بالحصانة، بحيث ووفقاً لنصوص المواد 126 و127 منه، يتمتع نواب المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة بالحصانة البرلمانية طوال مدة نيابتهم ومدّتهم البرلمانية، ولا يجوز الشروع في متابعتهم بسبب جناية أو جنحة إلاّ بتنازل صريح منهم، أو بإذن، حسب الحالة، من المجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة الذي يُقرّر رفع الحصانة بأغلبية أعضائه[906]، يتضح أنّ رفع الحصانة البرلمانية أمر صعب لأنه يستدعي توفر أغلبية أعضاء البرلمان وهذا ما لا يخدم فعالية متابعة مرتكبي جرائم الفساد.

يتمتع أعضاء المجلس الدستوري وفق ما تنص عليه المادة 185 من الدستور، بالحصانة القضائية في المسائل الجزائية، خلال عهدتهم، ولا يمكن متابعتهم بسبب جناية أو جنحة إلا بتنازل صريح عن الحصانة من المعني بالأمر أو بترخيص من المجلس الدستوري.

تُؤسس محكمة عليا للدولة، تحتص بمحاكمة رئيس الجمهورية عن الأفعال التي يمكن وصفها بالخيانة العظمى، والوزير الأول عن الجنايات والجنح، التي يرتكبها بمناسبة تأديتهما مهامهما حسب نص المادة 177 من الدستور، يتبيّن أنّ كل من رئيس الجمهورية والوزير الأول يتمتعون بحصانة تجاه الجهات القضائية بما فيها المسائل الجزائية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فصّل المؤسس الدستوري في طبيعة الأفعال التي تستوجب المحاكمة، بين الجنايات والجنح بالنسبة للوزير الأول والأفعال التي يمكن وصفها بالخيانة بالنسبة لرئيس الجمهورية.

يتميّز موقف المؤسس الدستوري بالغموض تجاه مسؤولية رئيس الجمهورية؛ بحيث لم يُبيّن إجراءات متابعته بسبب الخيانة العظمى، وأحال للقانون العضوي بشأن المحكمة

[905]– المواد من 573 إلى 581 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، السالف الذكر.

[906]– المواد 126، و127 من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السالف الذكر.

وتنظيمها، كما لم يُحدّد مضمون الخيانة العظمى والأفعال المكونة لها وكيفية توجيه الاتهام[907]، وكان من الأولى توسيع الأفعال التي تكون سبباً لقيام مسؤولية رئيس الجمهورية لتشمل الجنايات والجنح، وكذا الرفع الآلي للحصانة بالنسبة لجميع الأشخاص الذين يتمتعون بحصانة عند ارتكابهم لأفعال الفساد المقرّرة في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، ولاسيّما عندما تُحوّل العائدات إلى الخارج، وهذا من أجل تبسيط إجراءات المتابعة والتعاون الدولي في هذا المجال.

الفرع الثاني

التخفيف من الحصانة: تجسيد فعالية المتابعة الدولية

تعتبر الحصانة الممنوحة للموظفين العموميين عائقاً حقيقياً في متابعتهم بمناسبة ارتكابهم لأفعال الفساد، سواءً من الناحية القانونية أو من الناحية العملية، ويتجه القانون الدولي ليس نحو توسيع من الحصانات وإنّما في ضرورة تأطيرها والحدّ منها وإمكانية رفعها في الجرائم ذات البعد الدولي[908]، بحيث أصبح التخفيف منها في مثل هذه الجرائم ضرورة لابدّ منها لتجسيد فعالية التعاون الدولي في مجال متابعة مرتكبي الفساد الاقتصادي الدولي.

جاءت أهمية التخفيف من الحصانة تلبيةً لنداء المجتمع الدولي في سنوات التسعينات الذي يقضي بضرورة محاربة "المال الفاسد والجرائم المالية"[909]، بحيث غالبية مرتكبي مثل هذه الجرائم مسؤولين سياسيين في دول مختلفة يتمتعون بمختلف الامتيازات والحصانات، ممّا يستوجب ضرورة التخفيف منها لمساسها بالمصلحة الوظيفية (أولاً)، هذا الاشكال الذي دفع إلى الاتجاه نحو التخفيف من الحصانة لتأثرها المتكّرر على فعالية المتابعة الجزائية الدولية (ثانياً).

907– بلجاني وردة، "المسؤولية الدستورية لرئيس الدولة في النظامين السياسيين الجزائري والأمريكي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 10، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، 2015، ص 231.

908- BABAN Bryar S. La mise en œuvre de la responsabilité pénale du chef d'Etat, édition Larcier, Bruxelles, 2012, p. 306.

909- KHELFANE Karim & SAM Lyès, « Corruption, détournement de biens publics, blanchiment d'argent, et immunité des gouvernements », RASJEP, n°03, 2009, p. 112.

أولاً: التخفيف من مبدأ الحصانة في الجرائم المالية والاقتصادية

إنّ الحماية التي يضمنها كل من القانون الدولي والقانون الداخلي لممثلي الدول لابدّ ألا يتم تطبيقها بصدّد الجرائم الدولية[910]، ولكن الاشكال الذي يستدعي طرحه في هذا الصدّد هو عدم اعتبار الفساد بكل أنواعه، لاسيّما الفساد الاقتصادي الدولي من الجرائم الدولية من أجل إمكانية رفع الحصانة[911]، هذا ما دفع المجتمع الدولي إلى المناداة بضرورة التخفيف من الحصانة في مجال الجرائم المالية والاقتصادية بما فيها الفساد الدولي، لأنه مساس بمبدأ المصلحة الوظيفية المحمي بموجب الحصانة.

تُشكل جرائم الفساد الدولية التي ارتكبها رؤساء الدول كانوا يتمتعون بحصانة قضائية مساس بالمصلحة الوظيفية؛ حيث أنّ في منظور القانون الدولي المعاصر الحصانة الممنوحة لرؤساء الدول تجد أساسها في نظرية المحافظة على الوظيفة التي يمارسونها[912]، والاستفادة

---

[910]– جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية، في مثل هذه الجرائم لا يمكن لمرتكبيها الاحتجاج بصفتهم الرسمية للإفلات من المتابعة والعقاب المُقرّر، راجع في هذا الشأن: دخلافي سفيان، المرجع السابق، ص 474.

[911]– تنص المادة 27 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على أنّه: "يطبق هذا النظام الأساسي على جميع الأشخاص بصورة متساوية دون أي تمييز بسبب الصفة الرسمية، وبوجه خاص، فإن الصفة الرسمية، سواء كان رئيساً لدولة أو حكومة أو عضواً في حكومة أو برلمان أو ممثلاً منتخباً أو موظفاً حكومياً، لا تعفيه بأي حال من الأحوال من المسؤولية الجنائية بموجب هذا النظام الأساسي، كما أنها لا تُشكّل، في حد ذاتها، سبباً لتخفيف العقوبة. لا تحول الحصانات أو القواعد الإجرائية الخاصة التي قد ترتبط بالصفة الرسمية للشخص، سواء كانت في إطار القانون الوطني أو الدولي، دون ممارسة المحكمة اختصاصها على هذا الشخص". يُفهم من خلال نص هذه المادة أنّ الحصانة لا تُشكّل عائقا في مواجهة الجرائم الدولية التي تضمّنها هذا النظام، لكن من الناحية العملية أفرزت الحصانة عدّة إشكالات في مجال المتابعة الدولية لمثل هذه الجرائم، للمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، راجع: شيتر عبد الوهاب، المرجع السابق، ص.ص 188 و189. دحماني عبد السلام، المرجع السابق، ص 115.

[912]- « En droit international contemporain, l'immunité des agents diplomatiques se base sur la théorie de l'intérêt de la fonction, qui est construite sur le principe que bénéficiaire de l'immunité n'est pas l'agent lui-même, mais l'Etat pour lequel il agit », BORGHI Alvaro, « Corruption et immunité des dirigeants politiques », in Les traités internationaux contre la corruption, l'ONU, l'OCDE, le Conseil de l'Europe et la Suisse, s. dir.de : BALMELLI Tiziano & JAGGY Bernard, Editions Interuniversitaires Suisses, Lausanne, 2004, pp. 92 et 93.

من الامتيازات التي تقررها الحصانة لاسيّما في المتابعة الجزائية لارتكاب أفعال الفساد هو مساس لمبدأ المحافظة على الوظيفة ونزاهتها[913].

لقي مبدأ المحافظة على الوظيفة أو مصلحة الوظيفة كأساس لتقرير الحصانة المطلقة ومن ثم الحماية من كل أشكال المتابعات الجزائية انتقاداً شديداً[914]، وهذا ما تبيّن بموجب قرار محكمة العدل الدولية الصادر بتاريخ 14 فيفري سنة 2002، في قضية وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية "يروديا YERODIA" ضد بلجيكا؛ حيث تضمّن هذا القرار حصانة هذا الوزير ضد المحاكم الجزائية والمدنية البلجيكية على أساس مبدأ المصلحة الوظيفية باعتباره ممثل لدولته:

« La Cour fait remarquer qu'en droit international coutumier, les immunités reconnues à un ministre des affaires étrangères ne lui sont pas accordées pour son avantage personnel, mais pour lui permettre de s'acquitter librement de ses fonctions pour le compte de l'Etat qu'il représente »[915]

أُعتبر القرار الصادر عن محكمة العدل الدولية بمثابة حصانة أخرى تضاف إلى الحصانة القضائية الممنوحة للمسؤولين السياسيين، وفتح المجال لإمكانية التعسف أيضا في استخدام هذه الضمانة لإفلات من أيّة متابعة جزائية دولية؛ وأُنتقد هذا القرار على أساس أنّ المحكمة وصلت إلى النطق بهذا القرار بصفة سطحية دون التعمق في مضمون النزاع[916]،

[913]- « L'immunité revêt un aspect procédural, formel et peut faire obstacle aux poursuites pendant certain temps, celui de la durée en fonction… ». WANDJI K. Jérôme Francis, « L'Afrique dans la lutte contre l'impunité des crimes internationaux », Cahiers de la Recherche sur les Droits Fondamentaux, n°11, Presses Universitaire de Caen, 2013, p. 101.

[914]- Voir : BORGHI Alvaro, L'immunité des dirigeants politiques en droit international, Op.cit, pp. 163-168.

[915]- Cour Internationale de Justice, Affaire relative au mandat d'arrêt du 11 avril 2000, République Démocratique de Congo c. Belgique, Recueil des Arrêts, 14 février 2002, in : http://www.icj-cij.org/files/case-related/121/121-20020214-JUD-01-00-FR.pdf consulté le 20/11/2017.

[916]- VINCENT Philippe, L'arrêt YERODIA de la Cour Internationale de Justice et les avatars de la loi belge de compétence universelle, in : https://orbi.ulg.ac.be/bitstream/2268/180844/1/Yerodia.doc consulté le 21/11/2017.

وبالتالي فوجود مثل هذه الاجتهادات القضائية الدولية التي تُقوّي أكثر من مبدأ الحصانة[917] من شأنه أن لا تساهم في ضمان فعالية أحكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد، والتي تدعو الدول الأطراف إلى إيجاد آليات للحدّ من الحصانة في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي.

يفترض لمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي وتفعيل إجراءات المتابعة الدولية في ملاحقة مرتكبي الفساد المحميّين بموجب الحصانة القضائية[918]، ضرورة التخفيف منها على أساس أنّ أفعال الفساد تمس مباشرة بمبدأ المصلحة الوظيفية وبنزاهتها، وتتعارض أيضاً مع المحافظة على المصالح الاقتصادية للدول الذين يُمثلونهم، وبالتالي يجب أن يؤخذ بأفعال الفساد كسبب مباشر لرفع الحصانة القضائية.

ثانياً: تأثير الحصانة على فعالية المتابعة الدولية لمرتكبي الفساد

يسود مبدأ دولي يقضي بعدم إمكانية متابعة رؤساء الدول جزائياً أمام محاكم دول أجنبية في الجرائم التي يرتكبونها[919] استناداً إلى الحصانة المطلقة التي يتمتعون بها، والتي تمنح لهم إمكانية استغلالها في ارتكاب أفعال الفساد المجرّمة بموجب الاتفاقيات المعنية بمكافحة الفساد، لكن هذا لا يعني أنّ التمتع بالحصانة هو الإفلات من المتابعة والعقاب المقرّر لمثل هذه الجرائم، وإنّما هناك عدّة محاولات في بعض الأحيان أثمرت، وفي أحيان أخرى فشلّت، هذا القصور الذي هو ليس راجع فقط إلى الثغرات القانونية التي تشوب كل من القانونين الدولي والداخلي، وإنّما أيضاً إلى الممارسة الميدانية والتشدّد بفكرة السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

---

[917]– هذا بالرغم من إمكانية رفع الحصانة وعدم الاحتجاج بها في الجرائم الدولية وفقاً للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. عدم الاحتجاج بالحصانة هو سبب تقاعس معظم رؤساء الدول العربية في التصديق على هذا النظام والانضمام إليه، للمزيد من التفصيل، راجع: دحماني عبد السلام، المرجع السابق، ص. ص 210 و211.

[918]– الحصانة القضائية لا تتطابق مع القواعد الآمرة للقانون الدولي، أنظر: خلفان كريم، "ضرورة مراجعة نظام الحصانة القضائية الجنائية لرؤساء الدول في القانون الدولي المعاصر"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، عدد 4، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2008، ص 196.

[919]- KHEFANE Karim & SAM Lyès, Op.cit, p. 112.

تربط جريمة تبييض الأموال بمسألة الحصانة ارتباطا –حتى ولو لم يتم وصفه بالمباشر–وثيقاً؛ بحيث غالباً ما يستفيد المسؤولين السياسيين على غرار رؤساء الدول بمختلف الامتيازات المرتبطة بوظيفتهم وفي مدة عهدتهم بالقيام بمثل هذه الأفعال المُجرّمة قانوناً، ويستغيل وجودهم في السلطة من أجل تبييض الأموال في دول أجنبية، هذه الأخيرة يصعب عليها التدخل مباشرة سواءً في تجميد هذه الأموال أو إقرار أيّة متابعة جزائية، هذه الصعوبة راجعة أساساً إلى نظام الحصانة التي يتمتعون بها[920].

إنّ تحويل الأموال من طرف الموظفين والمسؤولين السياسيين الذي يتمتعون بالحصانة القضائية إلى دول أجنبية، بغرض تبييضها لا تخص دولة واحدة، وإنّما هو إجراء شائع دفع بالسلطات السويسرية[921]، إلى ضرورة اتخاذ إجراء سنة 1998، يقضي بمنع مؤسساتها المصرفية بالتعامل مباشرة مع رؤساء الدول في حالة وجود مؤشرات حول إمكانية وضع هذه الأموال بغرض تبييضها[922]. هذا الاجراء يدل على عدم إمكانية متابعة هؤلاء المسؤولين عندما تُرتكب الجريمة على أساس الحصانة، ممّا يجعل هذا الاجراء الوقائي الحل الأمثل في مواجهة مثل هذه الجرائم.

يتجلّى من خلال ما تمّ سرده أنّ قصور الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد في معالجة مسألة الحصانة، ووجود اجتهاد قضائي دولي يؤكّد مثل هذا الاتجاه، لم يمنع الممارسة الدولية التي استندت إلى استحالة متابعة مقترفي الفساد المحميين بالحصانة، إلى المُضيّ قدُماً في مجال ضرورة وأهمية التخفيف من شدّة مبدأ الحصانة في الجرائم المالية والاقتصادية، بما

920– في هذا الشأن، يتم ابراز مثال قضية حجز وتجميد أموال الرئيس السابق لدولة الزايير (جمهورية كونغو الديمقراطية) "مابوتو سيس سكو" من طرف البنوك السويسرية في بداية سنة 1997؛ بحيث وأثناء قيام الحرب الأهلية من أجل الاطاحة به، طلب مجموعة من البرلمانيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية السلطات السويسرية، بضرورة حجز وتجميد أموال الرئيس في سويسرا، والتي نهبها من دولتهم بطريقة غير مشروعة، وردّت السلطات السويسرية بأن الحرب الأهلية غير منتهية والرئيس متمتع دائماً بالحصانة وليس من الممكن إقامة أية متابعة تخصه، وتمّ الانتظار إلى غاية تنحيته من السلطة لمباشرة مثل هذه الإجراءات، نقلاً عن:

- BORGHI Alvaro, « Corruption et immunité des dirigeants politiques », Op.cit, p. 102.

921– يُمكن اعتبار سويسرا جنة ضريبية، نظراً لالتزام بنوكها بالسرية المصرفية المشدّدة.

922- BORGHI Alvaro, « Corruption et immunité des dirigeants politiques », Op.cit, p. 106.

فيه الفساد الاقتصادي الدولي، لاسيّما عندما تُحوّل عائدات هذه الجرائم إلى دول أجنبية بغرض تبييضها.

أصدرت كل من المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، والمحكمة الخاصة بسيراليون قراران يقضيان بحجز وتجميد أموال[923] الرئيس اليوغسلافي السابق "ميلوسوفيتش" المتابع بتُهم عديدة، منها جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية[924]، وكذا أموال الرئيس السابق لدولة السيراليون[925]. أعتبر هذان القراران بالتاريخين على أساس أنّ هي محاكمة لمسؤولين سياسيين كانوا في مناصبهم دون الاعتداد بالحصانة القضائية هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تمّ اصدار قرارات بحجز وتجميد أموالهما بالرغم من أنّ الجرائم المرتكبة هي جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وهي سابقة قضائية في مجال رفع الحصانة القضائية في المتابعة الدولية يجب اعمالها في الجرائم المالية والاقتصادية.

جاء في ديباجة القرار الصادر من معهد القانون الدولي[926] بتاريخ 26 أوت سنة 2001، حول مسألة الحصانة القضائية والتنفيذية التي يتمتع بها كل من رؤساء الدول والحكومات؛ على عدم استغلال الحصانة[927] من أجل الاستفادة بطريقة غير شرعية من أموال

923– قُدّرت هذه الأموال بأكثر من مليار دولار، حسب تقرير منظمة الشفافية الفرع الفرنسي، الصادر في 26 أكتوبر سنة 2017، حول مآل الأموال ذات المصدر غير المشروع، للمزيد التفصيل، أنظر:

- Transparency International France, Le sort des biens mal-acquis et autres avoirs illicites issus de la corruption, rapport publié le 26 octobre 2017, p. 6, in : https://transparency-france.org/wp-content/uploads/2017/10/Rapport_BMA_restitution_avoirs_corruption.pdf consulté le 25/11/2017.

924-http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/justice-penale-internationale/grandes-affaires-jpi.shtml# consulté le 25/11/2017.

-BAH Saliou, l'effectivité des conventions anti-corruption internationales, Op.cit, p. 275.

925-https://www.hrw.org/fr/news/2012/04/26/charles-taylor-questions-et-reponses-sur-laffaire-du-procureur-contre-charles#9 consulté le 25/11/2017.

926– معهد القانون الدولي هي منظمة تأسست في 8 سبتمبر 1873، من أجل دراسة القانون الدولي وتقديم توصيات، وتتعلق أغلب قراراتها بحقوق الانسان، الحل الودي للمنازعات، وحصل هذا المعهد على جائزة "نوبل للسلام"، للمزيد من التفصيل، أنظر الموقع الرسمي للمعهد: http://www.idi-iil.org/fr/ تمّ الاطلاع عليه في 2017/11/26.

927- « L'institut de droit international dans la résolution du 26 août 2001, avait reconnu également l'existence d'exceptions à l'insaisissabilité des biens du chef d'Etat étranger », KHALFANE Karim & SAM Lyès, Op.cit, p. 117.

الدولة التي يُمثلونها، ويتعيّن على الدول التعاون في مجال استرداد هذه الأموال[928]. كما حثّت المادة الرابعة من نفس القرار الدولة التي توجد فيها أموال مملوكة لرئيس دولة أجنبية على ضرورة اتخاذ تدابير مناسبة، لاسيّما إجراءات تحفظية ورقابية، في حالة وجود شك يتعلق بمدى قانونية وشرعية مصدر هذه الأموال[929].

يتبيّن من خلال الممارسة الدولية أنّ الحصانة القضائية التي يتمتع بها المسؤولين السياسيين على غرار رؤساء الدول، أثبتت صعوبة كبيرة من الناحيتين القانونية والعملية في تقرير متابعة دولية فعّالة ضد أفعال الفساد المجرّمة. كما اتضح أيضاً عدم استقرار المعاملة والممارسة الدولية في مجال رفع الحصانة من جهة، ومن جهة أخرى، غموض موقف المجتمع الدولي في معالجة مسألة الحصانة وتأطيرها خاصة في مجال الجرائم الاقتصادية والمالية.

إنّ تكريس فعالية المتابعة الجزائية الدولية ضد المسؤولين السياسيين ورفع الحصانة في الجرائم الاقتصادية والمالية خاصةً فيما يتعلق بالفساد الدولي، يستدعي تدخل الدول عن طريق محاكمها الداخلية لتقرير اختصاصها –العالمي–ضد أي مسؤول سياسي يتمتع بحصانة قضائية، عندما يتعلق بأموال غير مشروعة المصدر تتواجد في اقليمها.

قامت المحكمة الجزائية بباريس بإصدار حكم إدانة في 27 أكتوبر سنة 2017، ضد نائب رئيس دولة غينيا الاستوائية "تيودورين أوبيونغ TEODORIN OBIANG" الذي يتمتع بحصانة قضائية، في قضية فساد دولية، يقضي بالحبس ثلاثة سنوات موقوفة التنفيذ وغرامة مالية تقدر بثلاثين مليون أورو، إضافة إلى عقوبة مصادرة كل أمواله الموجودة في فرنسا[930].

---

[928]- « Soulignant que ces immunités ne devraient pas lui permettre de s'approprier frauduleusement des avoirs de l'Etat qu'il représente, et que tous les Etats doivent se prêter mutuellement assistance en vue de la restitution de ces avoirs à l'Etat auquel ils appartiennent… », Institut de Droit International, Résolution du 26 août 2001, sur : Les immunités de juridiction et d'exécution du chef d'Etat et de gouvernement en droit international, Session de Vancouver, 2001, in : www.idi-iil.org/app/uploads/2017/06/2001_van_02_fr.pdf consulté le 26/11/2017.

[929]- Art. 4 de la résolution de l'Institut de Droit International, Op.cit.

[930]- décision rendue par la 32e chambre du tribunal de grande instance de Paris, le 27 octobre 2017. (N'est pas publié)

يتضح من خلال الحكم الصادر عن المحكمة الجزائية لباريس عدم تأثير الحصانة التي يتمتع بها نائب رئيس دولة غينيا الاستوائية في متابعته جزائياً بمناسبة جرائم الفساد، كما أنّ صدور مثل هذا الحكم يمكن أن يكون سابقة قضائية يعتّد بها في كل القضايا التي تكون الحصانة القضائية عقبة في تقرير متابعة جزائية، وهذا بالرغم من أنّ الحكم الذي يقضي بثلاثة سنوات حبس موقوفة التنفيذ، يمكن وصفه بالخفيف مقارنة بعقوبة ثلاثة سنوات حبس نافذ التي طلبها وكيل جمهورية المحكمة الجزائية لباريس، لكن يعتبر أول حكم صادر في فرنسا[931] فيما يخص معاقبة مسؤول سياسي بهذا المستوى في قضية الفساد الدولي.

لا يمكن مواجهة تأثير الحصانة على فعالية التعاون الدولي في مجال متابعة مرتكبي الفساد إلاّ بتدخل الدول عن طريق ممارستها القضائية، وعن طريق اصدار قوانين تسمح برفع الحصانة القضائية لكل مسؤول سياسي تتواجد أمواله في إقليم هذه الدولة، لكن اعتبار الحصانة من المسائل الحساسة التي تدخل في مجال سيادة الدول، يجعل التوفيق بين رفعها ومكافحة الفساد أمراً صعباً يستدعي وجود إرادة سياسية حقيقية لدى الدول التي تستقطب رؤوس الأموال الأجنبية[932].

---

[931]- « Un tel verdict semblait irréaliste il y a dix ans lorsque Transparency France et Sherpa se sont lancés dans la bataille, mais le combat ne s'arrête pas là » indique Marc-André Fieffer, Président de Transparency International France, Procès des « Biens mal acquis » : Une décision historique et un premier pas vers la restitution de l'argent issu de la grande corruption aux populations victimes, in : https://transparency-france.org/actu/biens-mal-acquis-decision-historique/ consulté le 27/11/2017.

[932]– في هذا الصدّد يمكن إبراز مثال يتعلق بدولة سويسرا باعتبارها من الدول الأكثر استقطاباً للأموال الأجنبية، والدولة التي لها خبرة طويلة في مجال التعاون الدولي لمصادرة واسترداد عائدات الفساد؛ بحيث أصدرت سويسرا قانون سنة 2016، يتعلق بوقف واسترداد الأموال ذات المصدر غير المشروع للمسؤولين السياسيين الأجانب، هذا القانون الذي يمكن اعتباره من القوانين الذي يعتد به في مجال استرداد عائدات الفساد، لاسيّما أنّه يهدف إلى التعاون الدولي في مجال استرداد أموال المسؤولين السياسيين الأجانب، حسب ما تنص عليه المادة الأولى منه:

« La présente loi règle le blocage, la confiscation et la restitution de valeurs patrimoniales de personnes politiquement exposées à l'étranger ou de leurs proches lorsqu'il y a lieu de supposer que ces valeurs ont été acquises par des actes de corruption ou de gestion déloyale ou par d'autre crimes ».

يؤخذ على القانون عند التمعن في جميع أحكامه عدم التطرق إلى المسألة الحصانة، ومدى إمكانية رفعها عند تقرير متابعة هؤلاء المسؤولين السياسيين، وهو الهدف المرجو منه. كما أنّ هذا القانون يوحي بأنه جاء لتنظيم قضايا سابقة على غرار

المطلب الثاني

صعوبة التعاون الدولي في مجال تسليم المجرمين

يكتسي مبدأ تسليم المجرمين أهمية خاصة في نطاق مكافحة الجريمة المنظّمة العابرة للحدود الوطنية، ويُمثل شكلاً من أشكال التعاون الدولي في المجال الجنائي لردع الفساد الاقتصادي الدولي، ففعالية هذا التعاون مرهون بمدى وجود إطار قانوني واضح وشامل لتنظيم مختلف الأحكام المتعلقة بتسليم المجرمين.

يُعدّ تسليم المجرمين إجراء تعاون بين الدول، تقوم دولة طالبة بتسليم شخص يوجد في اقليمها إلى الدولة الطالبة، بهدف ملاحقة مرتكب جريمة، أو لأجل تنفيذ حكم جزائي صدر ضده[933]، وتتميّز آلية التسليم بأنّها عملية إجرائية تتم وفق شكليات محدّدة مسبقاً، وكذا تمتعها بالصفة الدولية، أي أنّ التسليم يُتم بين دولتين أو أكثر، ضف إلى ذلك استوجاب التعاون الدولي من أجل إنجاح عملية التسليم، ولا يتحقق هذا التعاون إلاّ بوجود أسس قانونية سواءً على المستوى الدولي أو على المستوى الداخلي.

يمكن للدول أن تطلب تسليم المجرمين من دولة أخرى في جرائم الفساد الدولية وفق أسُس قانونية تتجلى أساساً في الاتفاقيات الثنائية أو في الاتفاقيات المتعدّدة الأطراف، في هذا الصدّد تناولت الاتفاقيات المعنية بمكافحة الفساد مسألة تسليم المجرمين بمناهج مختلفة. كما يتحقق هذا التعاون أيضاً بموجب النصوص الداخلية للدول والذي يعتبر القاعدة الأساسية في

قضية الرئيس المصري الأسبق، بالرغم من القانون ينطبق على المسؤولين الموجودين في السلطة أو المسؤولين السابقين وفقاً لنص المادة الثانية منه، يمكن الاطلاع على القانون:

Loi fédérale sur le blocage et la restitution des valeurs patrimoniales d'origine illicite de personnes politiquement exposées à l'étranger, du 18 décembre 2015, entré en vigueur le 1er juillet 2016, in : https://www.admin.ch/ch/f/ff/2015/8731.pdf consulté le 28/11/2017.

[933]– سليمان عبد المنعم، الجوانب الإشكالية في النظام القانوني لتسليم المجرمين، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 33. شبلي مختار، المرجع السابق، ص 325.

- BEAUVAIS Stéphane, « L'apport du mandat d'arrêt européen à la coopération pénale internationale », Gazette du Palais, n°253, 2008, p. 15.

كل عملية تسليم المجرمين، لكن ما يستدعي الإشارة إليه، أنّ هذه الأحكام يشوبها قصور في تقرير معالجة فعّالة لإجراء تسليم المجرمين في جرائم الفساد الدولية (الفرع الأول).

تعيق فعالية عملية التعاون الدولي في مجال تسليم المجرمين عدّة عقبات قانونية وعملية ينجر عنها بقاء المتهمين بلا عقاب، خاصة كون تسليم المجرمين لا يقوم إلاّ وفق مصالح مشتركة بين الدول وهو من بين المجالات الحساسة التي يصعب اجراء التعاون فيها لارتباطها بفكرة السيادة الوطنية (الفرع الثاني).

الفرع الأول

قصور الأحكام المنظّمة لإجراء تسليم المجرمين

تعتبر الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد الأساس القانوني الذي يستند إليه كل تعاون دولي من أجل تسليم مرتكبي الفساد؛ بحيث هذا الأساس القانوني بدوره يرتكز على ثلاثة مُتطلّبات، أولها، ضرورة ادراج الجرائم الواردة في هذه الاتفاقيات في كل اتفاقية ثنائية لغرض تسليم المجرمين، ثانيها، في حالة اشتراط أيّة دولة وجود اتفاقية في كل طلب يرمي إلى التسليم، اعتبرت هذه الاتفاقيات أساساً للتسليم، وأخيراً في حالة عدم اشتراط وجود اتفاقية، تعتبر الجرائم الواردة في الاتفاقيات المعنية بمكافحة الفساد جرائم يجوز التسليم على ضوئها[934].

يكتنف أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[935] في معالجتها لمسألة التعاون الدولي في مجال تسليم المجرمين غموضاً في عدّة مجالات، لاسيّما في عدم الإلمام بجميع المسائل التي يتطلّبها اجراء التسليم (أولاً)، هذا الغموض تفاده المشرع الجزائري في الإطار القانوني المُنظّم لمسألة تسليم المجرمين، لكن يُعاب عليه إغفاله لعدّة جوانب مهمة في تفعيل

[934]- OCDE, Corruption, glossaire des normes pénales internationales, éditions d'OCDE, 2008, p. 80, in : https://www.oecd.org/fr/daf/anti-corruption/41194464.pdf consulté le 29/11/2017.

[935]– يُتم التطرق إلى أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في مجال تسليم المجرمين، باعتبارها الاتفاقية التي جاءت بنوع من التفصيل، ومختلف الأحكام الواردة في الاتفاقيات الأخرى أعادّتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهذا لا يمنع من الإشارة إلى أحكام الاتفاقيات الأخرى.

التعاون الدولي في هذا المجال، إضافة إلى عدم انسجامه الحقيقي مع الالتزامات الدولية المنبثقة عن مختلف الاتفاقيات التي صادقت عليها الجزائر (ثانياً).

أولاً: غموض أحكام تسليم المجرمين في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

إنّ عدم وجود اتفاقية ثنائية بالتسليم بين دولتين أو عدم وجود أحكام قانونية في تشريعاتها الداخلية أو عدم كفايتها، يمكن في هذا الحالة أن يجد الالتزام القانوني للتسليم في جرائم الفساد مصدره في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ حيث تنص الفقرة الخامسة من المادة 44 منه على أنّه: "إذا تلقت دولة طرف، تجعل تسليم المجرمين مشروطاً بوجود معاهدة، طلب تسليم من دولة أخرى لا ترتبط معها بمعاهدة تسليم، جاز لها أن تعتبر هذه الاتفاقية الأساس القانوني للتسليم فيما يخص أيّ جرم تنطبق عليه هذه المادة". كما تعتبر هذه الاتفاقية أيضاً أساساً للتسليم في حالة عدم جعل التسليم مشروطاً بوجود معاهدة[936].

تظهر أهمية اعتبار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كأساس قانوني للتسليم في أنّها تحقق توافر شرط ازدواجية التجريم بالنسبة للجرائم التي تكون سبباً لطلب التسليم، خاصة إذا تعلق الأمر بإحدى الجرائم التي لا ينص عليها قانون إحدى الدولتين، خاصةً بالنسبة لجريمة رشوة الموظفين العموميين الأجانب والموظفين الدوليين، المنصوص عليها في المادة 16 من الاتفاقية، فمثل هذه الجريمة قد لا تكون مجرّمة بعد في قوانين بعض الدول، وبالتالي فإنّ اعتبار الاتفاقية كأساس للالتزام الدول بالتسليم من شأنه أن يحدّ من عقبة شرط ازدواجية التجريم[937].

تطرقت المادة 44 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للتعاون الدولي في مجال تسليم المجرمين، لكن الملاحظ أنّ هذه المادة لم تُنظم بما فيه الكفاية مختلف الجوانب القانونية التي يُثيرها نظام تسليم المجرمين، ممّا يُعرقل ويؤثر على فعالية التعاون الدولي في مكافحة

[936]– تنص الفقرة السابعة من المادة 44 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على أنّه: "على الدول الأطراف التي تجعل التسليم مشروطاً بوجود معاهدة أن تعتبر الجرائم التي تنطبق عليها هذه المادة جرائم خاضعة للتسليم فيما بينها".

[937]– سليمان عبد المنعم، دراسة في مدى مواءمة التشريعات العربية لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المرجع السابق، ص 151.

الفساد الاقتصادي الدولي، وهذا ما يظهر من خلال عدم التحديد الدقيق للشروط المتعلقة بالجريمة سبب التسليم (1)، وكذا الطابع غير الملزم للأحكام المتعلقة بالتسليم (2).

1–عدم التحديد الدقيق للشروط المتعلقة بالجريمة

يتبيّن من خلال أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المُنظّمة للشروط المرتبطة بالجريمة محّل التسليم، اختلاف هذه الأحكام فيما يتعلق بشرط ازدواجية التجريم؛ بحيث تنص الفقرة الأولى من المادة 44 على أنّه: "تنطبق هذه المادة على الأفعال المُجرّمة وفقاً لهذه الاتفاقية عندما يكون الشخص موضوع التسليم موجوداً في إقليم الدولة الطرف متلقية الطلب، شريطة أن يكون الجرم الذي يلتمس بشأنه التسليم جرماً خاضعاً للعقاب بمقتضى القانون الداخلي لكل من الدولة الطرف الطالبة والدولة الطرف متلقية الطلب".

تُجيز الفقرة الثانية من نفس المادة للدولة الطرف التي يسمح قانونها بذلك أن توافق على طلب تسليم شخص ما بسبب أي من الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية والتي لا يُعاقب عليها بموجب قانونها الداخلي[938]؛ يمكن الفهم من خلال هذان النصين أنّ شرط اعتبار الجرم سبب التسليم جرماً خاضعاً للعقاب في قوانين الدولتين هو الأصل؛ في حين يأتي الاستثناء في جواز اعتبار الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية كمحل للتسليم شرط موافقة القانون الداخلي للدولة الطرف، وإن كان كذلك، فكيف يُفسّر اعتبار شرط توافر ازدواجية التجريم في مسائل التعاون الدولي[939] مستوفي حسب نص المادة 43 فقرة 2 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؟

---

[938]– الفقرة الثانية من المادة 44، من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المرجع السابق. في هذا الصدّد يمكن إبراز الفرق بين ما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة 44، وفقرة الثانية من المادة 15 من اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد، بحيث استعمل مصطلح "يجوز" في الفقرة الثانية من المادة 44 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بينما أستعمل مصطلح "تلتزم" في الفقرة الثانية من المادة 15 من اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد، والتي تنص على أنّه: "تعتبر الجرائم الواقعة في نطاق هذه الاتفاقية، مُدرّجة ضمن القوانين الداخلية للدول الأطراف كجرائم تستوجب تسليم مرتكبيها. وتلتزم الدول الأطراف بإدراج هذه الجرائم كجرائم تستوجب تسليم مرتكبيها في إطار معاهدات تسليم المجرمين المبرمة فيما بينها". من هنا يتضح أنّه من الناحية القانونية جاءت المادة 15 من اتفاقية الاتحاد الافريقي أكثر وضوح والزاماً مقارنة بالفقرة 2 من المادة 44 من اتفاقية الأمم المتحدة.

[939]- « Le principe de la « double incrimination » est une exigence procédurale fondamentale de la plupart des traités en vigueur sur l’extradition et l’entraide judicaire ; mais cette exigence peut aussi empêcher l’instauration d’une relation de coopération dans l’investigation et la répression d’infractions pénales »,

إنّ تذبذب موقف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في التحديد الصريح للجرم المعني بالتسليم من شأنه أن يفتح المجال لعدم الأخذ بالجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية واشتراط توافر شرط التجريم في القوانين الداخلية للدول، ممّا يعرقل عملية التسليم ويُطوّل من إجراءاتها.

أغفلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عمّا إذا كان يشترط في الجُرم محّل التسليم أن يتوافر على حدّ أدنى من العقوبة في تشريع كل من الدولتين؛ حيث تركت الفقرة الثامنة من المادة 44 للدول الأطراف في قانونها الداخلي، مهمة وضع الشروط المتعلقة بالعقوبة الدنيا المشترطة للتسليم[940]. كما لم يتحدّد بوضوح النظام القانوني الواجب التطبيق بشأن الأسباب التي تُجيز للدولة رفض التسليم، ما إذا كان أحكام هذه الاتفاقية هي الواجبة التطبيق، أم أحكام القانون الداخلي للدول الأطراف؛ بحيث ورد في الفقرة الرابعة من المادة 44 على أنّه: "...لا يجوز للدولة الطرف التي يسمح قانونها بذلك أن تعتبر أيّا من الأفعال المُجرّمة وفقاً لهذه الاتفاقية جُرماً سياسياً إذا ما اتخذت هذه الاتفاقية أساساً للتسليم".

يبدو أنّه من حق الدولة الطرف في الاتفاقية أن تمتنع عن التسليم لداعي اعتبار جريمة محل التسليم جريمة سياسية[941]، رغم أنّ الفقرة الرابعة من المادة 44 توحي ظاهرياً بغير هذا، فالأمر في الحقيقة متروك للنظام القانوني الداخلي، وبالتالي يصبح من السهل على أيّة دولة أن ترفض التسليم بحجة الطابع السياسي للجريمة[942]، لاسيّما أنّ جرائم الفساد خاصة إذا ارتكبها موظفين عموميين ومسؤولين سياسيين في الدولة قد يعطى لها وصف سياسي بموجب التكييّف الوطني للتهرب من الزامية التسليم[943].

Office des Nations Unies Contre la Drogue et le Crime, Questions transversales, coopération internationale, compilation d'outils d'évaluation de la justice pénale, Vienne, 2008, p. 8.

[940]– الفقرة الثامنة من المادة 44 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

[941]- «… En matière d'extradition. Par exemple, des procédures d'extradition avortent suite à l'invocation de motifs politiques, en raison de l'interprétation disparate d'un même concept juridique… », LEYENBERGER Stéphane, « Pour l'amélioration de l'entraide judiciaire : la position des procureurs européens », Gazette de Palais, n°253, 2008, p. 5.

[942]– تجدر الإشارة إلى أنّ اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد لم تتطرق إلى مسألة الجرم السياسي.

[943]– هناك صعوبة حقيقية في تحديد المقصود بالجريمة السياسية، فمن الناحية العملية فتمييز جرائم الفساد عن "الجرائم السياسية" أمر معقد، فغالباً ما تكون هناك علاقة بين الطابع السياسي وجرائم الفساد الدولية، ويصعب الفصل بينهما، للمزيد من التفصيل، أنظر:

2–الطابع غير ملزم للأحكام المتعلقة بالتسليم

يظهر عند التمعن في النصوص والأحكام المُنظّمة لمسألة تسليم المجرمين الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الطابع غير الملزم لهذه الأحكام، بالرغم من أنّها عبارة عن اتفاقية ملزمة، وليست مجرد إعلان[944]؛ بحيث تركّت في الكثير من الجوانب الأساسية التي تتعلق بنظام التسليم إلى تقدير الدول الأطراف في الاتفاقية بموجب قوانينها الداخلية، وهذا ما يتنافى تماماً مع ضرورة تفعيل التعاون الدولي الوارد في ديباجة الاتفاقية، وهذا ما يفتح المجال أيضاً لاتساع فجوة الاختلاف بين التشريعات الداخلية للدول في تأطير مسألة تسليم المجرمين، وما يساهم في عدم توحيد الإطار القانوني المتعلق بمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.

تنص الفقرة الثالثة من المادة 44 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على أنّه: "إذا شمل طلب التسليم عدّة جرائم منفصلة يكون جُرم واحد منها على الأقل خاضعاً للتسليم بمقتضى هذه المادة، ويكون بعضها غير خاضع للتسليم بسبب مدة الحبس المفروضة عليها ولكن لها صلة بأفعال مجرّمة وفقاً لهذه الاتفاقية، جاز للدولة الطرف متلقية الطلب أن تُطبق هذه المادة أيضاً فيما يخص تلك الجرائم".

يتضح من خلال نص الفقرة الثالثة من المادة 44 السالفة الذكر، ترك الحرية للدول الأطراف (الدولة المطلوب منها التسليم)، في جواز التسليم بالنسبة للجرائم المرتبطة فيما بينها وعدم جواز بالنسبة للبعض الأخر، أي إمكانية الخروج على شرط الحد الأدنى للعقوبة المقرّر في النظام القانوني الداخلي للدولة المطلوب منها التسليم استجابة لمقتضيات فكرة الارتباط

MOULIER Isabelle, La compétence universelle en droit international, thèse pour l'obtention de grade de docteur en droit international public, Université Panthéon Sorbonne, Paris I, 2006, pp. 704 et 705.

944– تفعيل التزام التعاون الدولي في المجال الجنائي يستلزم وجود قواعد آمرّة، بأخذ بعين الاعتبار مبدأ سيادة الدول بالرغم من الصعب إيجاد توفيق بين الالتزام بالتعاون ومبدأ السيادة، لكن مثل هذا الالتزام من شأنه أن يحدّ من اللاعقاب.
NICOLAS Marie, « Coopération et délai raisonnable. Les défis de la justice pénale internationale », Gazette du Palais, n° 363, 2011, p. 38.

الجرمي[945]، وبالتالي فإنّ وجود مثل هذا الغموض فيما يخص ارتباط جريمة الفساد بجريمة أخرى غير جسيمة وذات عقوبة بسيطة وجواز التسليم في مثل هذه الجريمة الأخيرة، يفتح المجال للسلطة التقديرية للدول الأطراف في تفسير هذا الغموض مما يؤثر سلباً على فعالية اجراء التسليم.

يسود مبدأ في مجال التسليم ألا وهو عدم جواز الدول تسليم مواطنيها إلى دولة أخرى[946]، سواء كان ذلك بهدف ملاحقتهم بجريمة أو لأجل تنفيذ الحكم الصادر بإدانتهم، ويعتبر هذا المبدأ من بين حدود فعالية التعاون القضائي الجنائي في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي، خاصة إذا كان مرتكبيه من المسؤولين السياسيين في الدولة، من أجل هذا، حاولت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التخفيف من هذا المبدأ بتقرير بدائل التسليم، سواء بالمحاكمة في الدولة جنسية المتهم، أو تنفيذ العقوبة كبديل لهذا التسليم، أو التسليم المشروط بعودة الشخص إلى دولته[947].

إنّ الاشكال الذي يطرح بالنسبة لبدائل تسليم الرعايا هو عدم التفصيل في الأحكام المُنظمة لها، وعدم وجود قواعد موّحدة تنطبق على مثل هذه الإجراءات، مما يخلق صعوبات قانونية وعملية خاصة إذ اختلفت تشريعات الدول في هذه المسألة، وفي الوقت الذي تخلّت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للنظام القانوني الداخلي في تنظيمها، فالتساؤل الواجب طرحه هو أي من التشريعات التي تُطبق على بدائل التسليم، قانون الدولة الطالبة أو قانون جنسية الشخص المطلوب؟ كل هذا القصور يجعل من الأحكام الواردة في الاتفاقية المتعلقة بتسليم المجرمين مجرّدة من أيّة قوة إلزامية.

---

[945]– سليمان عبد المنعم، دراسة في مدى مواءمة التشريعات العربية لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المرجع السابق، ص 154.

[946]– استنبط هذا المبدأ شرعيته في السيادة الوطنية، أي عدم جواز تسليم المواطنين إلى دولة أجنبية، وفي حالة التسليم هو التخلي عن السيادة الوطنية، للمزيد من التفصيل، أنظر:

REBUT Didier, « Extradition », Répertoire de Droit International, janvier 2009, p. 3.

[947]– تضّمنت الفقرة 11 من المادة 44 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المحاكمة كبديل للتسليم، وتناولت الفقرة 13 من نفس المادة العقوبة كبديل للتسليم، أما الفقرة 12 من نفس المادة فتطرقت إلى التسليم المشروط بعودة الشخص إلى دولته لقضاء العقوبة المفروضة عليه.

تغاضّت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في تحديد الإجراءات المتعلقة بالتسليم؛ بحيث تركتها لحرية الدول الأطراف[948] في تنظيمها في نصوصها الداخلية أو في الاتفاقيات الثنائية للتسليم، واقتصرت الاتفاقية فقط في المادة 44 منها، على ذكر المبادئ العامة لاسيّما دعوة الدول وفقاً لقانونها الداخلي إلى التعجيل بإجراءات التسليم[949] وتبسيطها؛ اتخاذ الدول الأطراف للتدابير المؤقتة لضمان اجراء التسليم؛ مع ضرورة التشاور قبل رفض التسليم بين الدول الأطراف[950].

ثانياً: مدى انسجام التشريع الجزائري في معالجة نظام تسليم المجرمين

يجد نظام تسليم المجرمين في الجزائر أساسه القانوني إمّا بالرجوع إلى مختلف الاتفاقيات التي صادقت عليها[951]، أو عملاً بمبدأ المعاملة بالمثل وفق ما تنص المادة 57 من قانون رقم 06-01، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته على أنّه: "مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل وفي حدود ما تسمح به المعاهدات والاتفاقات والترتيبات ذات الصلة والقوانين، تُقام علاقات تعاون قضائي على أوسع نطاق ممكن، خاصة مع الدول الأطراف في الاتفاقية في مجال التحريات والمتابعات والإجراءات القضائية المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذا القانون".

---

[948]- « Il existe de nombreux obstacles à l'entraide pénale internationale. Parmi eux, la marge d'appréciation laissées aux Etats quant à la réponse qu'ils décident de fournir aux requérants. Cette marge est constitutive de la réserve étatique, laquelle est fonction de l'interprétation que l'Etat fait du respect des intérêts politiques et des conditions de protection des droits de l'homme par l'Etat requérant… ». PEREIRA Brigitte, « Ethique, gouvernance et corruption », Op.cit, p. 25.

[949]– تتّسم إجراءات تسليم المجرمين باستغراقها وقت طويل، وما ينجر عنها من عقبات خاصة عند تباين تشريعات الدول المعنية بإجراء التسليم، وكان لابدا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التدخل بوضع إجراءات موّحدة من جهة، ومن جهة أخرى القضاء على مختلف العراقيل التي تحّد من فعالية التعاون الدولي في هذا المجال، لاسيما المساهمة في الغاء ازدواجية التجريم بموجب قواعد ملزمة وموّحدة، وكذا التخفيف من الاعتبارات السياسية التي غالباً ما يصعب فصلها عن إجراءات التسليم. أنظر في هذا الشأن:

- CHOPIN Frédérique, « La corruption et les délits apparentés dans les transactions commerciales internationales», Revue Internationale de Droit Pénal, n°1, 2003, p. 252.

[950]– للتفصيل أكثر، أنظر الفقرات، 9، 10 و17 من المادة 44 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

[951]– تنص المادة 694 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، المرجع السابق، على أنّه: "تحدد الأحكام الواردة في هذا الكتاب شروط تسليم المجرمين وإجراءاته وآثاره وذلك ما لم تنص المعاهدات والاتفاقيات السياسية على خلاف ذلك".

كما يُبنى أساس نظام تسليم المجرمين تطبيقاً للتشريع الداخلي الجزائري؛ لاسيّما أنّ المادة 82 من دستور تنص على أنّه: "لا يُسلّم أحد خارج التراب الوطني إلاّ بناء على قانون تسليم المجرمين وتطبيقاً له"؛ هذا الإطار القانوني، الذي جاء مفصلاً في الأحكام المُنظّمة لتسليم المجرمين مقارنة مع الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد والتي انضمت إليها الجزائر (1)، لكن هذه الأحكام حتى وإن كانت مفصّلة إلاّ أنها في كثير من المواضيع لم يُتم صياغتها بدرجة الانسجام الحقيقي مع المبادئ العامة الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (2).

1–التفصيل في الأحكام المتعلقة بنظام تسليم المجرمين

تعدّدت القوانين المُنظمة لإجراء تسليم المجرمين نظراً للأهمية التي يتمتع بها في مكافحة الجرائم العابرة للحدود، وباعتباره أيضاً من الركائز الأساسية للتعاون الدولي في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي. وردت الأحكام المتعلقة بتسليم المجرمين ضمن أحكام الدستور الجزائري، لاسيّما في نص المادة 82، التي أكدّت على عدم التسليم إلاّ بناء على قانون تسليم المجرمين؛ كما تطرقت المادة 30 من قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، على تسليم الأشخاص المطلوبين طبقاً للقانون في مسائل التعاون القضائي الدولي[952]، لكن هذه النصوص المذكورة ما هي إلاّ مبدأ عام في تسليم المجرمين، وجاءت الأحكام التفصيلية في قانون الإجراءات الجزائية، حيث نظّمها الباب الأول من الكتاب السابع، تحت عنوان: في تسليم المجرمين[953].

قدّم المشرع الجزائري شروط التسليم في قانون الإجراءات الجزائية بكثير من التفصيل، نظراً لأهميتها في رسم حدود العلاقة بين الدول الأطراف في التسليم، حيث تتضمنّ المواد من 694 إلى 701 هذه الشروط الضرورية لنجاح عملية التسليم، والتي يمكن تقسيمها إلى شروط مرتبطة بالشخص المطلوب تسليمه (أ)، وأخرى متعلقة بالجريمة محّل التسليم (ب).

[952]– المادة 30 من قانون رقم 05–01، السالف الذكر.

[953]– من المادة 694 إلى المادة 720، من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، السالف الذكر.

أ–الشروط المرتبطة بالشخص المطلوب تسليمه

أخذ المشرع الجزائري بالمبدأ السائد ألاّ وهو عدم جواز تسليم الرعايا إلى الدول الأجنبية، وهذا ما أكّدته المادة 698 فقرة 1 من قانون الإجراءات الجزائية والتي تنص على أنّه: "لا يقبل التسليم في الحالات الآتية: 1–إذا كان الشخص المطلوب تسليمه جزائري الجنسية والعبرة في تقدير هذه الصفة بوقت وقوع الجريمة المطلوب التسليم من أجلها..."، هذا يعني أن التسليم مقصور فقط على الأجانب الموجودين في الإقليم الجزائري، وهو ما أقرّته المادة 696 من نفس القانون، والتي تنص على أنّه: "يجوز للحكومة الجزائرية أن تُسلّم شخصاً غير جزائري إلى حكومة أجنبية بناء على طلبها إذا وُجد في أراضي الجمهورية..."

يمكن أيضاً حسب الفقرة الثانية من المادة 696 المذكورة آنفاً، أن يتم تسليم الشخص الذي يحمل جنسية دولة ثالثة، وهذا في حالة ارتكاب الجريمة من أحد الأجانب عن الدولة الطالبة، وكانت الجريمة من عداد الجرائم التي يُجيز القانون الجزائري المتابعة فيها في الجزائر حتى ولو ارتكبت في الخارج[954].

ب–الشروط المتعلقة بالجريمة محّل التسليم

وردت في المادة 697 من قانون الإجراءات الجزائية الأفعال التي يجوز التسليم فيها؛ بحيث يدخل في تعدادها جميع الأفعال التي يُعاقب عليها قانون الدولة الطالبة بعقوبة جناية، كما يجوز التسليم في الجنح لكن بشرط ارتكابها في قانون الدولة الطالبة وكان الحد الأقصى المقرّر للعقوبة هي الحبس لمدة سنتين أو أقل، أو إذا كان مرتكب الجنحة قد حُكم عليه بعقوبة تساوي أو تجاوز الحبس لمدة شهرين. ترجع الحكمة من تسقيف هذه الجنح لتفادي طلبات التسليم التي تكون العقوبات بسيطة ولا يتطلب اتخاذ إجراءات التسليم وما تتبعها من تكاليف[955]. سمح المشرع الجزائري كذلك في نص المادة 697 السالفة الذكر على التسليم في حالتي الشروع والاشتراك بشرط أن يكون معاقب عليها طبقاً لقانون كل من الدولة طالبة التسليم والدولة

[954]– الفقرة الثانية من المادة 696 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، السالف الذكر.

[955]– صالحي نجاة، المرجع السابق، ص 103.

المطلوب منها التسليم[956]، يفهم من خلال هذا النص أن شرط ازدواجية التجريم قائم فيما يخص الشروع والاشتراك إضافة إلى قيامه فيما يخص الجنايات والجنح سبب التسليم[957].

تجدر الإشارة إلى أنّه يجوز رفض التسليم وفق الحالات المنصوص عليها في المادة 698 من قانون الإجراءات الجزائية، لاسيّما في حالة كون الشخص المطلوب جزائري، أو إذا كانت الجناية أو الجنحة ذات صبغة سياسية، أو أنّ التسليم المطلوب لغرض سياسي، هذا إضافة إلى جواز الرفض إذا تمّت متابعة الجناية أو الجنحة والحكم عليها نهائياً في الأراضي الجزائرية، ولو كانت قد ارتكبت خارجها؛ كما أنّ سقوط الدعوى العمومية بالتقادم[958] أو كانت العقوبة قد انقضت بالتقادم قبل القبض على الشخص المطلوب تسليمه طبقاً لقانون الدولة الطالبة أو الدولة المطلوبة، تكون سبباً في رفض التسليم.

تتمثل الحالة الأخيرة في صدور عفو سواء من الدولة الطالبة أو من الدولة المطلوب إليها التسليم، شرط أن تكون الجريمة من عداد تلك التي كان من الجائز أن تكون موضوع متابعة في هذه الدولة إذا ارتكبت خارج اقليمها من شخص أجنبي عنها.

تفطّن المشرع الجزائري إلى حالة تعدّد الطلبات المتعلقة بالتسليم لنفس الشخص المطلوب[959]، حيث أتى بحل منطقي في نص المادة 699 من قانون الإجراءات الجزائية، أين

---

[956]– لحمر فافة، إجراءات تسليم المجرمين في التشريع الجزائري على ضوء الاتفاقيات الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص، القوانين الإجرائية والتنظيم القضائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2014، ص 77.

[957]– تنص الفقرة الثالثة من نفس المادة على أنّه: "...لا يجوز قبول التسليم في أيّة حالة إذا كان الفعل غير معاقب عليه طبقاً للقانون الجزائري بعقوبة جناية أو جنحة". أنظر كذلك: مرسلي عبد الحق، "التعاون الدولي في مكافحة الفساد في الصفقات العمومية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد 3، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي لتامنغست، 2015، ص 202.

[958]– تتميز جرائم الفساد بنوع من الخصوصية فيما يتعلق بالتقادم؛ حيث لا تتقادم الدعوى العمومية ولا العقوبة بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، في حالة ما إذا تمّ تحويل عائدات الجريمة إلى خارج الوطن وهذا حسب الفقرة الأولى من نص المادة 54 من قانون رقم 06–01، السالف الذكر. أما خارج هذه الحالة فيكون التقادم وفقاً للقواعد العامة المنصوص عليها في المادة 29 من قانون الإجراءات الجزائية.

[959]– غالباً ما يطرح هذا الاشكال في جرائم الفساد الدولية، خاصة إذا كان تحويل الأموال الناتجة عن أفعال الفساد إلى عدّة دول بغرض تبييضها وإخفاء مصدرها.

تكون الأفضلية عند استقبال طلبات من عدّة دول حول جريمة واحدة للدولة التي ارتكبت الجريمة إضراراً بمصالحها أو للدولة التي ارتكبت في أراضيها؛ أمّا فيما يتعلق بطلبات التسليم المتعارضة والمتعلقة بجرائم مختلفة فإنّه يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد الأفضلية بينها جميع الظروف الواقعية وعلى الأخص خطورتها النسبية ومكان ارتكاب الجرائم والتاريخ الخاص بكل طلب، إضافة إلى ضرورة التعهد الذي قد تلتزم به إحدى الدول الطالبة بإعادة التسليم[960].

إنّ ما يتعلق بإجراءات التسليم لاسيّما تلقي الطلب يكون بالطريقة الدبلوماسية ومختلف الوثائق المطلوبة، وكذا مجمل المراحل المستلزم اتباعها لإتمام كل الإجراءات الضرورية لتسليم الشخص المطلوب نصت عليها المواد من 702 إلى 713 من قانون الإجراءات الجزائية، أما فيما يتعلق بالآثار الناجمة عن التسليم، فتناولتها المواد من 714 إلى 718، من نفس القانون، خاصة إمكانية بطلان التسليم في حالة مخالفة الإجراءات القانونية، والافراج عن الشخص المسلم في حالة ابطال التسليم.

تمكّن المشرع الجزائري من تناول مجمل المسائل المرتبطة بعملية تسليم المجرمين وفصّل في المبادئ العامة الواردة في الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الفساد بموجب قانون الإجراءات الجزائية. كما لم يشترط وجود اتفاقية ثنائية لإقامة تعاون دولي بغرض التسليم، واعتبار القانون الداخلي كأساس للتسليم بشرط عدم مخالفة أحكام الالتزامات الدولية المنبثقة عن مختلف الاتفاقيات المصادق عليها، لكن كان من الأولى لو تمّ افراد جرائم الفساد عموماً بأحكام خاصة بالتسليم في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، من أجل الاستجابة الحقيقية لاتفاقيات مكافحة الفساد، وضمان مواجهة فعّالة للفساد الاقتصادي الدولي.

2–عدم انسجام التشريع الجزائري مع مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

يتضح من خلال استعراض مختلف النصوص القانونية الواردة في قانون الإجراءات الجزائية والخاصة بنظام تسليم المجرمين، أنّ المشرع الجزائري لم يتفادى من جهة الانتقادات الموّجهة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ومن جهة أخرى، لم يأخذ بعين الاعتبار

[960]– المادة 699 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، السالف الذكر.

التوّجُهات الجديدة والمبادئ الأساسية التي تتضمنها هذه الاتفاقية والرامية إلى تفعيل جهود التعاون القضائي الدولي لمحاربة الفساد؛ لاسيّما غياب بدائل عدم تسليم الرعايا في التشريع الجزائري (أ)، والأخذ بمبدأ ازدواجية التجريم كشرط للتسليم (ب).

أ–غياب بدائل عدم تسليم الرعايا في التشريع الجزائري

يظهر عدم الانسجام بين القانون الجزائري وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فيما يخص تسليم الرعايا؛ بحيث دعّت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[961] والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد[962]، الدول الأطراف إلى ضرورة التخفيف من مبدأ عدم تسليم الرعايا من أجل فعّالية التعاون الدولي في مواجهة الفساد الدولي؛ لكن بالرجوع إلى المادة 698 فقرة أولى من قانون الإجراءات الجزائية، المذكورة آنفاً يتضح تشدّد المشرع الجزائري بهذا المبدأ ولم يورد أي استثناء يتعلق بإجراءات بديلة للتسليم كما هو منصوص عليه في الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الفساد التي صادقت عليها الجزائر.

تطرح مسألة عدم تطرق المشرع الجزائري إلى بدائل التسليم فيما يخص المواطنين الجزائريين[963]، لاسيّما وجوب إحالة القضية دون إبطاء لا مسوّغ له إلى المحاكم الجزائرية بقصد الملاحقة، أو التسليم المشروط بعودة المواطن الجزائري المتابع إلى دولته لقضاء العقوبة المفروضة عليه، وكذلك إجراء العقوبة كبديل للتسليم؛ اشكالاً قانونياً وعملياً، يظهر من زاويتين، الأولى تتعلق بحصانة وافلات المسؤولين السياسيين الجزائريين من العقاب في أفعال الفساد

---

[961]– المادة 44 فقرات، 11، 12 و13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

[962]– المادة 23 فقرات، 11، 12 و13 من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

[963]– لكن تجدر الإشارة إلى أنّ التطرق إلى بدائل التسليم وارد في بعض الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها الجزائر لاسيّما مع فرنسا واسبانيا لكن بشروط، وغير واردة في اتفاقيات ثنائية أخرى، كالاتفاقية المبرمة مع الامارات العربية المتحدة، لكن من الناحية التطبيقية حتى ولو تمّ النص عليه في اتفاقية ثنائية إلاّ التطبيق يشوبه عدّة عقبات؛ للتفصيل في هذه المسألة، أنظر: تدريست كريمة، "معوقات نظام تسليم المجرمين كآلية للتعاون القضائي الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، عدد 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2016، ص. ص 38 و39.

المرتكبة في الخارج لوجود شرط عدم تسليم الرعايا، وصعوبة متابعته أمام المحاكم الجزائية من الناحية العملية، لإمكانية إضفاء الطابع السياسي على الجرم المرتكب.

أمّا الزاوية الثانية فتتعلق بخصوصية جرائم الفساد الدولية؛ بحيث يصعب من الناحية العملية الحصول على الأدلة الضرورية من أجل فتح أي تحقيق أو متابعة المواطن الجزائري الذي ارتكب أفعال الفساد في الخارج، إذا تمّ الأخذ بما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ب–الأخذ بمبدأ ازدواجية التجريم كشرط للتسليم

إنّ مبدأ عدم تسليم الرعايا ليس خصوصية للمشرع الجزائري، وإنّما ارتباطه بفكرة السيادة الوطنية جعل غالبية الدول تأخذ بهذا الشرط في قوانينها الداخلية، لكن هذا لم يمنع الاتحاد الأوروبي في التخفيف منه بموجب قراره الصادر في 13 جوان سنة 2002، والذي يتعلق بمذكرة التوقيف الأوروبية وإجراءات تقديم المجرمين بين الدول الأعضاء[964]، وأول ما يلفت الانتباه هو استبدال مصطلح "تسليم المجرمين" بمصطلح أكثر مرونة هو "تقديم المجرمين"[965].

يتجلّى الهدف من وراء الغاء اجراء تسليم المجرمين واستبداله بنظام تقديم المجرمين، لتبسيط الإجراءات المتعلقة بتقديم الأشخاص المحكوم عليهم أو المتابعين في المسائل الجزائية

[964]– يعتبر هذا القرار الأوروبي بمثابة منعرج تحول في مجال التعاون القضائي الجنائي في الفضاء الأوروبي، وأدخل الدول الأوروبية في مسار جديد بعيد عن التعاون القضائي الكلاسيكي؛ بحيث مسّ الجانب المتعلق بسيادة الدول ألاّ وهو مبدأ عدم تسليم الرعايا، وخفّف من نتائجه السلبية التي تؤثر على فعالية التعاون القضائي الأوروبي، للمزيد من التفصيل، أنظر:

- COMBEAUD Sébastien, « Première réussite pour le principe de reconnaissance mutuelle : le mandat d'arrêt européen », Revue Internationale de Droit Pénal, n°01, 2006, pp. 131 et 132.
- JEGOUZO Isabelle, « La création d'un espace judiciaire commun : la reconnaissance mutuelle », Revue Internationale de Droit Pénal, n°01, 2006, p. 99.

[965]- « L'objectif assigné à l'Union de devenir un espace de liberté, de sécurité et de justice conduit à supprimer l'extradition entre Etats membres et à la remplacer par un système de remise entre autorités judiciaires… », Union Européenne, préambule de décision-cadre du Conseil n°2002/584/JAI, du 13 juin 2002, relative au mandat d'arrêt européen et aux procédures de remise entre Etats membres, Journal Officiel des Communautés Européennes, n°18.7.2002.

بين الدول الأوروبية[966]، لاسيّما الاقتصار من الوقت وإقامة تعاون قضائي بين الدول مبني على التبادل الحر للقرارات القضائية الجزائية في الفضاء الأوروبي، وإلزام الدول على عدم الاحتجاج بعدم تسليم الرعايا للتهرب من العقوبة.

يتبيّن أيضاً من خلال استعراض المواد المتعلقة بتسليم المجرمين في قانون الإجراءات الجزائية، اشتراط المشرع الجزائري ضرورة أن يكون الفعل سبب التسليم مجرّم في كل من قانون الدولة الطالبة والقانون الجزائري[967]؛ في حين اعتبرت كل من الجرائم الواردة في الاتفاقيات التي صادقت عليها الجزائري أساساً للتسليم[968]، دون الزامية وجود شرط ازدواجية التجريم، وهذا ما يطرح اشكال فيما يخص مدى الأخذ بالاتفاقيات الدولية طبقاً لمبدأ سمو المعاهدات على القانون الداخلي[969]، وإن كان هذا المبدأ لا يطرح أي غموض سطحياً؛ إلاّ أن الطابع الاختياري للنصوص الواردة في هذه الاتفاقيات يجعل تطبيقها أمام وجود نص صريح في قانون الإجراءات الجزائية يشترط التجريم في كلا القانونين أمراً مستعصياً.

يطرح الغموض الذي يكتنف شرط ازدواجية التجريم اشكالاً كبيراً في مجال التعاون الدولي لتسليم المجرمين في أفعال الفساد، خاصة ظهور بعض الصوّر الحديثة لجرائم الفساد تُؤثر أكثر من فعالية هذا الاجراء؛ منها على سبيل المثال، جنحة عدم الوقاية من الفساد في القطاع الاقتصادي وفق القانون الإنجليزي والقانون الفرنسي، وعد تجرميه بموجب القانون الجزائري، فهذا الاختلاف والتباين في التشريعات فيما يخص تجريم أفعال الفساد من شأنه أن يتحصّن بعض مرتكبي الفساد من المتابعة والعقوبات المقرّرة لذلك.

---

[966]– أثبّت هذا القرار فعاليته فيما يتعلق بتقديم المجرمين في الجرائم الإرهابية؛ بحيث ومباشرة بعد صدور هذا القرار الأوروبي، قامت فرنسا بتسليم الفرنسي "مهدي نموش" المتابع بتهمة تفجير متحف في بلجيكا لهذه الأخيرة، بالرغم من القانون الفرنسي يمنع تسليم الفرنسيين إلى دولة أجنبية، للمزيد من التفصيل، أنظر:

-CLLIGAROT Lorenzo, On le sait, « La France n'extrade pas ses ressortissants ». Oui, mais pourquoi ?, Document publié le 28 octobre 2015, in : http://www.slate.fr/story/109079/extradition-ressortissants consulté le 10/12/2017.

[967]–راجع الفقرة الرابعة من المادة 697 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، السالف الذكر.

[968]– راجع: المادة 44 فقرة الثانية من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 23 فقرة أولى من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، المادة 15 فقرة الثانية من اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته.

[969]– المادة 150 من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السالف الذكر.

الفرع الثاني

قصور أحكام التعاون الدولي في مجال تسليم المجرمين

بالرغم من تطور التعاون بين الدول وتكريس أسُسه ومجالاته وفقاً للاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد، ومحاولة التخفيف من اعتبار نظام تسليم المجرمين من أعمال السيادة، اضافة إلى المجهودات المبذولة على مختلف الأصعدة من أجل اخراج نظام تسليم المجرمين من طابعه السياسي واعتباره مسألة قضائية تستدعيها ضرورة محاربة الفساد الاقتصادي الدولي، إلاّ أنّ وجود عقبات قانونية وعملية حلّت دون تحقيق فعالية هذا التعاون (أولاً)؛ بحيث أثبت الواقع أنّ حدود فعالية دور منظمة الشرطة الجنائية الدولية صعّبت من عملية متابعة ومحاكمة العديد من مرتكبي أفعال الفساد العابر للحدود والقبض عليهم (ثانياً).

أولاً: عقبات فعالية أحكام التعاون الدولي في تسليم المجرمين

يعتبر الفساد الدولي من الجرائم الأكثر صعوبة في تحقيق فعالية التعاون الدولي في مجال تسليم المجرمين، لارتباطه بعدّة دول من جهة، ومن جهة أخرى، علاقته الوطيدة مع جرائم أخرى على غرار جريمة تبييض الأموال، التهرب والغش الضريبي، ممّا يجعل من متابعة هذه الجرائم ليس مقصور على دولة واحدة، وهو ما يولد إشكالات قانونية وعملية في مجال المطالبة بالتسليم، وهذه الإشكالات راجعة بالدرجة الأولى إلى عدم وجود آلية اشراف دولية على عمليات التسليم لتبسيط الإجراءات وتقريب وُجهات النظر (1)، ضف إلى ذلك رفض طلبات التسليم من الناحية العملية على أساس شرط ازدواجية التجريم (2)، وعلى أساس الصبغة السياسية للفساد الاقتصادي الدولي (3).

1–غياب آلية دولية لحل إشكالات تسليم المجرمين

إنّ قصور أحكام الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد وعدم تفصيلها لمختلف الجوانب المُنظمة للتعاون الدولي في مجال تسليم المجرمين، واضفاء الطابع غير المُلزم لمعظم هذه النصوص، جعل الدول في معالجتها لمسألة تسليم المجرمين الرجوع إلى قوانينها الداخلية

للاعتماد عليها، ممّا ولّد نوع من الاختلاف والتباين في هذه الأنظمة القانونية ازداد حدّتها في عدم وجود آلية دولية تساهم في توحيد المسائل المختلف فيها وإزالة العراقيل العملية التي تصعب من فعالية التعاون الدولي في تسليم المجرمين[970].

تتأكّد أهمية وجود آلية مؤسساتية دولية لحل الإشكالات التي تُثيرها عملية تسليم المجرمين في جرائم الفساد، في غياب الالتزام القانوني الحقيقي للدول باحترام النصوص القانونية الدولية والوطنية التي تناولت التعاون الدولي في مجال تسليم المجرمين. فخارج نطاق الاتفاقيات الثنائية أو متعدّدة الأطراف المتعلقة بالتسليم المُبرمة بين الدول[971] لا توجد هناك ممارسة للدول في هذا المجال تُشير إلى ضرورة التعاون وتسليم المجرمين خارج النظام الاتفاقي[972]؛ وحتّى إن وُجدّ الإطار الاتفاقي فإنّ الواقع برّهن على أنّ ليس هناك أيّ اخلال لالتزام قانوني في حالة رفض التسليم نظراً لحرية الدول في معالجة كل المسائل المتعلقة بإجراء التسليم.

تطرح مسألة استحداث آلية دولية لحل الإشكالات المرتبطة بالتسليم أهمية بالغة فيما يخص تعدّد طلبات التسليم الخاصة بنفس الشخص؛ فرغم وجود مختلف الحلول المقترحة في

---

[970]– هذا ما أكّده قرار الاتحاد الأوروبي الخاص بمذكّرة التوقف والإجراءات المتعلقة بتقديم المجرمين فيما بين الدول الأوروبية، بحيث اعترفت المادة 16 فقرة 3 منه على إمكانية حدوث نزاع عندما تتعدّد الطلبات التسليم لنفس الشخص؛ حيث أعطى نص المادة 16 الأولوية لمذكرة التوقف الأوروبية إذا تمت مطالبة الشخص محّل التسليم من دولة أخرى خارج الاتحاد الأوروبي.

« En cas de conflit entre un mandat d'arrêt européen et une demande d'extradition présentée par un pays tiers, la décision sur le priorité à donner au mandat d'arrêt européen… », Article 16/3 de décision-cadre du conseil de l'Union Européenne, du 13 juin 2002, n°2002/584/JAI, Op.cit.

[971]- « Toutes extradition est subordonné à des considérations de convenance et d'intérêt réciproque, le droit de souveraineté est inaliénable…Nul Etat ne peut être obligé, ni directement, ni indirectement, à concourir à l'application des lois pénales d'un autre Etat, sauf le cas de traité… », BONFILS Henry, Manuel de droit international public (droit des gens), Arthur Rousseau, Paris, 1894, p. 239.

[972]- Il faut considérer qu'en droit international, l'extradition ne constitue, dans son principe, ni un droit pour l'Etat requérant pas plus qu'elle ne constitue un devoir pour l'Etat requis, en l'absence d'un traité. MOULIER Isabelle, Op.cit, p. 694.

التشريعات الداخلية[973]، لاسيّما ما جاء به المشرع الجزائري في المادة 699 من قانون الإجراءات الجزائية[974] إلاّ أنّه لا يوجد حل مُوّحد على المستوى الدولي، وتطبيق الحلول التي جاء بها المشرع الجزائري من الناحية العملية يبقى أمراً مستعصياً نظراً لعدم التحديد الدقيق لمعايير الأفضلية في التسليم[975]، فالفساد الدولي أضراره لا تتعلق بمصلحة دولة واحدة، كما أنّ ارتكابه أيضاً لا يخص إقليم دولة واحدة، ضف إلى ذلك اتصاله بجرائم مختلفة ومتنوعة، ومن ثمّ فإن انشاء آلية دولية خاصة بالتسليم هو الحل الوحيد لرفع مثل هذه العقبات العملية.

2–عائق شرط ازدواجية التجريم

يُلقي شرط ازدواجية التجريم اشكالاً قانونياً وعملياً يتمثّل أساساً في مدى التوفيق بين اعتبار شرط ازدواجية التجريم كمبدأ لحماية الحقوق الفردية للأشخاص وتكريس المحاكمة العادلة بتساوي الجرائم والعقوبات المقرّرة، وبين اعتباره كعائق أما مكافحة الجرائم عامة، والجرائم الناتجة عن الفساد الدولي خصوصاً؟ بحيث يُضفي شرط ازدواجية التجريم الطابع اللاعقاب بالنسبة لمثل هذه الجرائم في حالة اختلاف قوانين الدولتين المعنيتين بإجراء التسليم في تجريم الأفعال التي تكون محّل للتسليم.

---

[973]– لم تُقدّم الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد أي حل لمثل هذا الاشكال الذي يُطرح في حالة تعدّد طلبات التسليم فيما يخص نفس الشخص.

[974]– تنص المادة 699 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، على أنّه: "إذا طلب التسليم في وقت واحد من عدّة دول عن جريمة واحدة فتكون الأفضلية في التسليم للدولة التي ارتكبت الجريمة إضراراً بمصالحها أو للدولة التي ارتكبت في أراضيها. وإذا كانت طلبات التسليم المتعارضة متعلقة بجرائم مختلفة فإنه يؤخذ في الاعتبار عند تحديد الأفضلية بينها جميع الظروف الواقعية وعلى الأخص خطورتها النسبية ومكان ارتكاب الجرائم والتاريخ الخاص بكل طلب تعهد الذي قد تلتزم به إحدى الدول المطالبة بإعادة التسليم".

[975]– يسود مبدأ فقهي يتعلق بأفضلية التسليم للدولة التي ارتكبت الجريمة في أراضيها، عندم تتعدّد طلبات التسليم فيما يخص جريمة واحدة.

« Si la demande du pays d'origine est parvenue au pays requis à la même date que celle de l'Etat requérant, la compétence territoriale l'emportera… », BERNARD Paul, Traité théorique et pratique de l'extradition, 2em édition, Librairie Nouvelle de Droit et de Jurisprudence, Paris, 1890, p. 146.

يُعتبر شرط ازدواجية التجريم مبدأ أساسي في كل عملية تسليم المجرمين، أخذت به كل الاتفاقيات الخاصة بالتسليم واشترطت أن يكون الفعل المعني بالتسليم مُجرّم ومعاقب عليه في قانون كلا الدولتين المعنيتين بإجراء التسليم[976]؛ لكن الجدير بالذكر أنّ كل الاتفاقيات التي تناولت شرط ازدواجية التسليم وعلى غرار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لم تُقدّم أي مؤشر أو معيار يتعلق لا بكيفية اعمال هذا الشرط ولا بنطاق ومجال تطبيقه[977]، وتركت في تأطيره للسلطة التقديرية للدول وفق قوانينها الداخلية مما يتنافى تماماً مع فعالية مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.

يُشكّل شرط ازدواجية التجريم عائقاً حقيقياً في فعالية التعاون القضائي الجنائي الدولي، وكان محّل انتقاد فقهي حاد واعتباره مطلب مبالغ منه في مجال تسليم المجرمين وردع الجرائم الدولية[978]؛ حيث يعود أساس هذا الشرط إلى أنّ الدول لا تقدّم أي مساعدة إلاّ إذا كان الجرم معاقب عليه في قانونها الداخلي لتحقيق مصلحة خاصة[979]. كما يجد أساسه أيضاً في ضرورة حماية الحقوق الشخصية وتكريس محاكمة عادلة وفق نفس الجرم العقاب.

يطرح شرط ازدواجية التجريم إشكالاً جسيماً في جرائم الفساد، خاصةً إذا أُرتكبت على المستوى الدولي[980]، إذ لايزال عدد كبير من الدول لا تُجرم استغلال النفوذ والإثراء غير

---

[976]- OCDE, Corruption, glossaire des normes pénales internationales, Op.cit, p. 81.

[977]- MOULIER Isabelle, Op.cit, p. 696.

[978]- Voir : BILLOT Albert, Traité de l'extradition, E. Plon, Paris, 1874, p. 92. LUGENTZ Frédéric, RAYROUD Jacques & TURK Michel, L'entraide pénale internationale en Suisse, en Belgique et au grand-duché de Luxembourg, Larcier, Bruxelles, 2014, pp. 567 et 568. LUGENTZ Frédéric, « L'entraide judiciaire internationale active en matière pénale et la recherche des avoirs criminels », in Droit pénal en questions, s. dir.de GUILLAIN Christine et JADOUL Pierre, Anthemis, Bruxelles, 2013, pp. 56 et 57.

[979]– لايزال التعاون الدولي الجنائي مشروط بوجود مصلحة خاصة متبادلة، أي في غالبية الأحيان لا مجال للتعاون الدولي لتحقيق مصلحة مشتركة، ممّا يجد اعمال شرط ازدواجية التجريم صدى واسع.

[980]- « L'application du principe de la double incrimination de l'infraction apparaît en fait particulièrement malvenue lorsque les infractions pour lesquelles l'extradition est demandée constituent des infractions internationales », MOULIER Isabelle, Op.cit, p. 700.

المشروع[981]، رشوة الموظفين العموميين الأجانب[982]، وإلى غير ذلك من الجرائم، هذا ما يزيد من فرص تطبيق شرط ازدواجية التجريم لرفض طلبات تسليم المجرمين، بالرغم من دعوة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى استيفاء شرط ازدواجية التجريم في مسائل التعاون الدولي، واعتبار الأفعال المُجرّمة في هذه الاتفاقية كأساس للتسليم[983].

إنّ عدم نجاعة موقف الاتفاقيات المعنية بمكافحة الفساد في الغاء شرط ازدواجية التجريم في طلبات تسليم المجرمين[984]، واستمرار الدول في اشتراطه واعتباره مبدأ أساسي في قوانينها الداخلية المتعلقة بنظام تسليم المجرمين على غرار المشرع الجزائري[985] لا يُساهم في تفعيل التعاون الدولي في مجال تسليم المجرمين، ولا يضمن درجة الانسجام بين القوانين الوطنية وأحكام اتفاقيات مكافحة الفساد، ممّا تتعثر عملية توحيد نصوص محاربة الفساد الاقتصادي الدولي.

---

[981]– بالرغم من انضمام سويسرا إلى العديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد، إلاّ أنها لم تجرم بعد (2017) استغلال النفوذ والاثراء غير المشروع، ضف إلى ذلك، عدم تشديد الأركان التي تشكّل جريمة تبييض الأموال مقارنة بسائر الدول الأخرى. للمزيد من التفصيل، أنظر:

- LUGENTZ Frédéric, RAYROUD Jacques, TURK Michel, L'entraide pénale internationale en Suisse, en Belgique et au grand-duché de Luxembourg, Op.cit, p. 567.

[982]– لم ينص القانون التونسي على تجريم الرشوة أو الارتشاء فيما يخص الموظفين العموميين الأجانب أو موظفي المنظمات الدولية، أنظر في هذا الشأن: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تقرير استعراض الجمهورية التونسية، 2010–2015، المرجع السابق، ص 3.

– غاب أيضاً أي نص قانوني يُجرّم رشوة الموظفين العموميين الأجانب في القانون المغربي، ولا تعكس أحكام قانون لعقوبات المغربي في تجريم المتاجرة بالنفوذ عناصر الجريمة المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، للمزيد من التفصيل، أنظر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تقرير استعراض المملكة المغربية، 2010–2015، المرجع السابق، ص 3.

[983]– الفقرة الثانية من المادة 43 والفقرة الثانية من المادة 44 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

[984]– تمّ توضيح موقف اتفاقية الأمم المتحدة فيما يخص شرط ازدواجية التجريم والذي اتّسم بالتذبذب في دعوة الدول إلى إلغائه، واشتراطه في موقف أخر كأساس نجاح عملية التسليم.

[985]– الفقرة الرابعة من المادة 697 من قانون الإجراءات الجزائية، السالف الذكر.

3–تدخل الاعتبارات السياسية

يصعب من الناحية العملية فصل الفساد لاسيّما الفساد الدولي عن الاعتبارات السياسية[986]، خاصة إذا تمّ ارتكاب أفعال الفساد من مسؤول سياسي في الدولة أو موظف في منصب عال، ومن منطلق صعوبة اثبات جرائم الفساد وعلاقتها بالجريمة المنظّمة وجريمة تبييض الأموال، فإنّ رفض طلبات التسليم تجد سببها في الاحتجاج بالاعتبارات السياسية من أجل الإفلات من كل المتابعة والعقوبات المقررة لمثل هذه الجرائم.

دعّت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الدول الأعضاء على عدم جواز اعتبار أيّا من الأفعال المُجرّمة وفقاً لهذه الاتفاقية جُرماً سياسياً إذا ما اتخذّت هذه الاتفاقية أساساً للتسليم[987]. كما نبّهت في الفقرة الخامسة عشر (15) من المادة 44، على عدم جواز تفسير أي حكم في هذه الاتفاقية على أنه يفرض التزاماً بالتسليم إذا كان لدى الدولة الطرف متلقية الطلب أسباب وجيهة لاعتقاد أن الطلب قدّم لغرض ملاحقة أو معاقبة شخص بسبب آرائه السياسية، وحّدد المشرع الجزائري في المادة 698 من قانون الإجراءات الجزائية على عدم قبول التسليم إذا كانت الجناية أو الجنحة ذات صبغة سياسية أو إذا تبيّن من الظروف أن التسليم مطلوب لغرض سياسي[988].

يبدو أنّ غياب تأطير للجرم السياسي في الاتفاقيات المعنية بمكافحة الفساد، وعدم تحديد سواءً على المستوى الدولي أو الوطني للجريمة السياسية[989] للعناصر التي يمكن على

---

[986]– يوجد ارتباط وثيق بين الفساد الاقتصادي الدولي والفساد السياسي، للتفصيل أكثر، أنظر: أيمن أحمد محمد، الفساد والمسائلة في العراق، مؤسسة فريدريش إيبرت، بغداد، 2013، ص 4.

BECQUART-LECLERCQ Jeanne, « Paradoxes de la corruption politique », Revue Pouvoirs, n° 31, novembre 1984, pp. 19-36. HACHEMAOUI Mohamed, « Institution autoritaires et corruption politique. L'Algérie et le Maroc en perspective comparée », Revue Internationale de Politique Comparée, n° 2, 2012, pp. 141-164.

[987]– الفقرة الرابعة من المادة 44 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المرجع السابق.

[988]- الفقرة الثانية من المادة 698 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، المرجع السابق.

[989]- « La seule unification internationale relative à la définition du terme délit politique s'effectua sous la forme de définitions négatives… », BAUCHOT Bernard, Sanctions pénales nationales et droit international, thèse de doctorat en droit, Faculté des Sciences Juridiques, Politiques et Sociales, Université Lille 2, 2007, p. 396.

أساسها تمييزها وفصلها عن جرائم أخرى على غرار جرائم الفساد، من شأنه أن يفتح المجال للسلطة التقديرية للدولة المطلوب منها تسليم مرتكب أفعال الفساد المُجرّمة من رفض التسليم على أساس اعتبار الجرم ذات صبغة سياسية، وأكثر من ذلك، يستفيد من عدم المتابعة الجزائية ويُمنح له مركز قانوني بصفته لاجئ سياسي[990].

ثانياً: مدى فعالية دور المنظمة الدولية للشرطة الجنائية

اكتسب التعاون الشرطي الدولي أهمية بالغة في تضييق الخناق على المجرمين الدوليين[991] ومكافحة الجريمة المنظمة بما فيها الفساد الدولي، وتبلور التعاون الشرطي الدولي بظهور المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)[992]، وجاء هذا إدراكاً بخصوصية التعاون الدولي في إطار تسليم المجرمين وعدم قدرة الدول بمفردها على مواجهة كل العقبات التي تحُدّ من عملية تسليم المجرمين، فقد كان لزاماً لاستحداث هذه المنظمة لمساعدة الدول في مجال ملاحقة المجرمين وتسليمهم (1)، لكن جهود المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في تحقيق فعالية

990– إنّ منح السلطة التقديرية للدول في إضفاء الطابع السياسي من عدمه لجريمة معيّنة، في ظل عدم وجود تحديد دولي وموّحد للجريمة السياسية يحدّ من فعالية نظام تسليم المجرمين، واعتبر الأستاذ "أندري فيتو" أن إمكانية إضفاء الطابع السياسي للجريمة هو حصانة التسليم(Immunité extraditionnelle)

VITU André, « Le meurtre politique en droit international et extraditionnel », in Mélanges offerts à LEVASSEUR Georges, droit pénal droit européen, Litec, Paris, 1992, p. 368.

991– لم تُعتبر الحدود الوطنية عائقاً أمام المجرمين الدوليين، وعلى العكس فقد سهّلت من العمليات الاجرامية وعزّزت من الإفلات من العقاب، لذا فإنّ إقامة تعاون شرطي هو أكثر من ضروري لفعالية ملاحقة المجرمين وتسليمهم، أنظر في هذا الشأن:

RICHARDOT Michel, « Interpol, Europol », Revue Pouvoir, n°102, 2003, p. 77.

992– أنشأت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية سنة 1923 تحت اسم اللجنة الدولية للشرطة الجنائية، ثم اتّخذت اسمها الحالي سنة 1956، ويقع مقرها في مدينة ليون الفرنسية، وبلغ عدد أعضائها 192 دولة، للمزيد من التفصيل، أنظر الموقع الرسمي للمنظمة: https://www.interpol.int/fr تم الاطلاع عليه في 2017/12/12.

– انضمت الجزائر إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية غداة الاستقلال مباشرة في عام 1963، وتوّلت الجزائر منصب نيابة رئاسة المنظمة في الفترة الممتدة من سنة 1974 إلى سنة 1983. كما ترأست عدّة لجان من خلال الجمعية العامة للمنظمة، وهي عضو الهيئة التنفيذية؛ حيث لعبت دور الجزائر دور هام خلال سنوات التسعينات وعلى صعيد مكافحة الإرهاب، أنظر في هذا الشأن: عكروم عادل، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية كآلية لمكافحة الجريمة المنظمة، دراسة مقارنة، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص 197.

إجراءات التسليم تصطدم بعوائق مختلفة تحُدّ من نجاعتها في ضمان تعاون وتنسيق دولي في مجال تسليم المجرمين (2).

1–مساعدة الدول في مجال تسليم المجرمين

أغفلت الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الفساد بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على إمكانية مساهمة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في مسائل التعاون الدولي لتسليم المجرمين، لكن هذا لم يمنع الاتفاقية الأوربية الخاصة بالتسليم من اناط المنظمة بدور محوري في عملية التسليم[993]. يظهر دور المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في إنجاح إجراءات التسليم التي تكون بين دولتين أو أكثر، وفي تعميم أمر القبض في حالة فرار المجرم[994].

تقوم الإجراءات المُتبّعة من الإنتربول في مجال تسليم المجرمين على ارسال الدول الدولة طالبة التسليم مذكرة للأمانة العامة للإنتربول، عن طريق المكتب المركزي الوطني للشرطة الجنائية الدولية الموجود في اقليمها، متضمنة كافة المعلومات المتعلقة بالشخص المطلوب ضبطه وتسليمه إليها، ثم تقوم الأمانة بدراسة هذه المعلومات للتأكد من صحة ما ورد فيها، والتحقُق من أنّ الجريمة المنسوبة للشخص محّل القبض والتسليم لا تدخل في عداد الجرائم السياسية أو العسكرية أو الدينية أو العنصرية، والتي تكون سبب لرفض التعاون[995].

يتمحور دور الإنتربول عند استلام مذكرة الدولة الطالبة في إصدار مذكرة فردية ذات صبغة مُوّحدة إلى جميع المكاتب الوطنية للشرطة الجنائية الدولية في بلدان العالم، وتنطوي

---

[993]- « La demande d'arrestation sera transmise aux autorités compétentes de la partie requise soit par la voie diplomatique, soit directement par la voie postale ou télégraphique, soit par l'organisation internationale de police criminelle (Interpol),… », Article 16/3 de la convention européenne d'extradition, du 13 décembre 1957, in : https://rm.coe.int/168006459c consulté le 14/12/2017.

[994]– فاديا قاسم بيضون، الفساد أبرز الجرائم، الآثار وسبل المعالجة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2013، ص 405.

[995]– "يحظر على المنظمة حظراً باتاً أن تنشط أو تتدخل في مسائل أو شؤون ذات طابع سياسي أو عسكري أو ديني أو عنصري"، المادة الثالثة (3)، من القانون الأساسي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، يمكن تحميل هذا النظام الأساسي في الموقع الرسمي للمنظمة:
https://www.interpol.int/fr/%C3%80-propos-d'INTERPOL/Documents-juridiques consulté le 14/12/2017.

هذه المذكرة الفردية على بيانات وافية حول الشخص المطلوب وعلى الإجراءات الواجب اتخاذها في حالة العثور والتعرف عليه[996]. يقوم المكتب المركزي للمنظمة عند القبض على الشخص المطلوب تسليمه بإخطار المكتب الممثل للدولة طالبة التسليم، وعلى هذه الأخيرة أن تؤكد على طلب التسليم بالطريق الدبلوماسي أو بالوسيلة القانونية وهذا عن طريق اتفاقيات تسليم المجرمين المبرمة بين الدولة الطالبة التسليم والدولة المطلوب منها التسليم، ويمكن أن يكون أيضاً في حالة جرائم الفساد عن طريق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[997].

2–حدود فعالية دور الإنتربول في تسليم المجرمين

يمكن اعتبار منظمة الإنتربول جهازاً دولياً مختصاً في الملاحقة والقبض على المجرمين الدوليين الذين يكونون في حالة فرار، وهو جهاز فني لخدمة الأمن العالمي وذلك بتقديم المشورة للدول الأعضاء؛ لكن لا يمكن اعتبار هذه المنظمة سلطة تعلو على إرادة الدول الأعضاء بمعنى لا يمكنها إلزام دولة على أداء إجراء يتعلق بالتسليم أو القبض أو الامتناع منه. كما أنّ أعوان المنظمة ليست لهم أيّة سلُطات تُمكّنهم من ممارسة اختصاصهم داخل إقليم دول الأعضاء، كالحق في تتبع مجرم دولي هارب وضبطه، وإنّما هذا متروك لكل دولة وفق ما تُقرره قوانينها الداخلية، وهذا ما يؤثر على فعالية التعاون الدولي في مجال تسليم المجرمين.

إنّ تفاوت الأنظمة القانونية للدول الأعضاء في معالجتها لمسائل التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد الدولي آثّر على دور المنظمة الدولية للشرطة الجنائية؛ بحيث تمسك

996– تسمى هذه المذكرة بالنشرة الحمراء وتعتبر أساساً لأمر القبض الدولي، وهي طلب توقيف مؤقت لحين تقديم طلب التسليم بالطرق القانونية بين الدولة الطالبة للتسليم والدولة المطلوبة، أنظر في هذا الشأن: سراج الدين الروبي، الإنتربول وملاحقة المجرمين، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1998، ص 130. شبلي مختار، المرجع السابق، ص.ص 270 و271. مجاهدي خديجة، "استراتيجية المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في مكافحة الجريمة المنظمة"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 2، عدد 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المدية، 2016، ص. ص 144 و145.

997– أنظر كل من: علي حسن الطوالبة، التعاون الاجرائي الدولي في مجال تسليم المجرمين، مركز الاعلام الأمني، وزارة الداخلية، مملكة البحرين، منشور في موقع:
http://www.policemc.gov.bh/research/international-studies/1023 consulté le 15/12/2017.
خراز حليمة، "المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ودورها في مكافحة الإرهاب"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 2، عدد 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشلف، 2016، ص 161.

الدول الأعضاء بفكرة السيادة المطلقة التي لم تُعّد تتلاءم مع طبيعة الفساد الدولي، ولا مع متطلبات التعاون الدولي الخاص بتسليم المجرمين. كما يظهر أيضاً اختلاف الدول فيما يخص إضفاء الطابع القانوني للنشرة الحمراء أو مذكرة التوقيف، فهناك طائفة من الدول تشترط في إعطائها اعتراف قانوني أن ترتبط معها الدولة الطالبة باتفاقية تسليم المجرمين كمصر والأردن مثلاً، وهذا في ظل وجود كل من اتفاقية الأمم المتحدة والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وهناك دول أخرى لا تعتبِر هذه النشرات بمثابة توقيف مؤقت كالولايات المتحدة الأمريكية[998]، وهذا ما يجعل من نظام تسليم المجرمين فكرة نظرية جامدة صعبة التطبيق في الواقع العملي.

يستوجب لتفعيل دور المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في ضمان تعاون حقيقي مع الدول[999] في مجال تسليم المجرمين المتابعين بأفعال الفساد، ضرورة اعادة النظر في القانون الأساسي الذي يحكم عمل المنظمة بتوسيع صلاحيتها[1000] فيما يخص جرائم الفساد الدولية وبوضع أحكام خاصة بها من جهة، ومن جهة أخرى، يتعيّن اعتبارها جهة تنفيذ وليست مجرد جهاز إبلاغ، لتسهيل إجراءات تسليم المجرمين ومن ثمّة ضمان مكافحة فعالة للفساد الاقتصادي الدولي.

---

[998]– علي حسن الطوالبة، المرجع السابق، ص 21.

-RICHARDOT Michel, Op.cit, pp. 77 et 78.

[999]– تتميّز المنظمة الدولية للشرطة الجنائية بتعدّد أعضائها (192 عضو)، وهذا لا يخدم فعالية دور هذه المنظمة في تسليم المجرمين بسبب اختلاف الأنظمة القانونية للدول، وتباين أنظمتها السياسية، وبالتالي يستوجب إعادة النظر في العلاقة التي تربط المنظمة بالدول الأعضاء، أنظر في هذا الشأن:

DEHOUSSE Franklin, « La convention Europol : un tournant pour la coopération européenne ? », Revue Hebdomadaire du CRISP, n°1577-1578, 1997, p. 33.

فاديا قاسم بيضون، الرشوة وتبييض الأموال، من جرائم أصحاب الياقات البيضاء، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008، ص. 156.

[1000]– تجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أنّ أحداث الهجومات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر سنة 2001، دفعت بمنظمة الإنتربول في إعادة النظر في طريقة عمله وذلك باتخاذ برنامج العصرنة في مجال مكافحة الإرهاب بتطوير وتعزيز أنظمتها الأمنية والتعاونية، وهذا ما يتعيّن الأخذ به فيما يخص مكافحة الفساد الدولي، أنظر للمزيد من التفصيل:

NOBLE Ronald K. « L’Interpol du XXIE siècle », Revue Pouvoirs, n°132, 2010, p. 106.

خاتمة

بيّنت دراسة موضوع مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، تنوّع آليات مواجهته، من تعدّد النصوص القانونية التي تضمّنت تدابير وقائية وفي مجالات مختلفة؛ كما رصدّت عقوبات ردعية تتفاوت حسب درجة صرامتها؛ وسلّطت هذه الدراسة الضوء أيضاً على العديد من الإشكالات القانونية والعملية والراجعة أساساً إلى وجود عراقيل وعقبات حالت دون ضمان فعالية آليات مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.

أثارت دراسة موضوع مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي قضية محورية تمثّلت في علاقته بالعديد من الجرائم المالية والاقتصادية؛ بحيث يصعب افراد مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي بقواعد خاصة تكون بعيدة عن نزاهة المعاملات الاقتصادية الدولية، وعن شفافية مختلف الهيئات الإدارية، وكذا مصداقية القرارات السياسية التي تأخذها الدول في سبيل تحقيق مصالحها الاقتصادية على حساب مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، لهذا فإنّ مواجهة هذه الظاهرة العابرة للحدود لا تتحقق إلاّ بمكافحة شاملة للإجرام المُنظّم.

أجابت دراسة موضوع الفساد الاقتصادي الدولي على إشكالية مدى فعالية آليات مواجهته، بإظهار نقاط الفعالية لاسيّما المجهودات التي تمّ اعتمادها في سبيل تحقيق ذلك وهذا ليس فقط على المستوى الدولي، وإنّما أبدّت بعض الدول على مستوى قوانينها الوطنية استعدادها الحقيقي في محاربة ظاهرة الفساد الاقتصادي الدولي، على غرار المشرع الأمريكي، والفرنسي، وحتى بعض تشريعات الدول السائرة في الطريق النمو على غرار التشريع التونسي المتعلق بمكافحة الفساد الذي عبّر عن رغبة السلُطات التونسية –وحتى وإن كانت في بدايتها– عن تقرير مكافحة فعّالة للفساد. كما حاول المشرع الجزائري عن طريق وضع آليات عديدة لمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، بالرغم من عدم مواكبة ومسايرة هذه المكافحة للمقتضيات والمستجدّات التي فرضّتها الطبيعة الدولية لظاهرة الفساد الاقتصادي.

أسفّر تحليل مختلف آليات مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي عن عدم فعاليتها واستمرار تفشي هذه الظاهرة نظراً لوجود صعوبات قانونية وعملية، وأفرزت هذه الصعوبات عن اشكال

آخر يُمكن استنباطه من خلال هذه الدراسة والذي يتمثل في مدى رغبة المجتمع الدولي في تقرير مواجهة ناجعة للفساد الاقتصادي الدولي؟ فرّض هذا التساؤل نفسه في العديد من المواضيع على أساس أنّ رغبة المجتمع الدولي حبيسة إرادة هذا الأخير والتي لا يمكن فصلها عن إرادة الدول، وبمّا أنّ –وكما تمّ ذكره في العديد من المرات–إرادة الدول في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي مرهونة هي الأخرى بمدى التشدّد بفكرة السيادة، وكذا مدى التنازل وتخلي الدول عن أولوية تحقيق المصالح الاقتصادية على حساب مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي؟

بالرغم من وجود آليات مُتشعبّة لمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي إلاّ أنّ تأطير مواجهة هذه الظاهرة الدولية لم يكن في المستوى المطلوب، وكان مقتصراً على الإطار العام فقط، دون التعمق في التفاصيل التي يتعيّن اتخاذها لضمان مكافحة فعّالة لها، وهو ما يظهر جليّاً في مسألة مدى اقحام الشركات التجارية خاصة الشركات المتعدّدة الجنسيات في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي؛ بحيث لا يستوجب دعوة هذه الشركات لمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي عن طريق وضع مجرد توصيات وفقط؛ وإنّما ينبغي تحديد مسؤوليتها الجزائية عند اخلالها بمعايير الوقاية من الفساد[1001].

ولّدت دراسة موضوع آليات مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي إشكالاً أساسياً ومحورياً تمثّل في عدم وجود هيئة قضائية دولية تختص بردع الجرائم الاقتصادية بما فيها جرائم الفساد الدولية، وعدم كذلك تقرير اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بمثل هذه الجرائم، ضف إلى ذلك صعوبة متابعة هذه الجرائم على مستوى المحاكم الداخلية للدول، من شأنه أن يجعل من التطبيق الصارم لقوانين مكافحة الفساد أمراً عسيراً، وهو ما يُفرغ آليات مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي من نجاعتها وقوتها الإلزامية.

اتّسم دور المؤسسات الدولية على غرار المؤسسات المالية والتجارية الدولية بالقصور في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، على أساس أنّ تدخلها يضفو عليه الدور التزييّني ولم يرقّ إلى الدور التقريري ولم يتّسم كذلك بالحياد تجاه سياسة الدول في محاربة الفساد؛ بحيث

[1001]– هو الاتجاه الذي تبّنته بعض القوانين على غرار القانون الأمريكي، الإنجليزي، والفرنسي.

كانت الضغوطات التي تُمارسها هذه المؤسسات الدولية في سبيل مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي مُقتصرة فقط على بعض الدول التي يُمكن وصفها بالضعيفة مالياً واقتصادياً، دون أن تشمل الدول التي لها نفوذاً في ميادين عدّة، ما يجعل من استراتيجية المؤسسات الدولية في مواجهة الفساد محدودة وغير ناجعة.

أدت منظمة الشفافية الدولية دوراً هاماً في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، وأصبح لها مكانة أساسية في كل الاستراتيجيات التي ترمي إلى الحدّ من هذه الظاهرة، ولم تكن هذه المكانة وليدة الصدفة، وإنّما بفضل الجهود التي قادتها هذه المنظمة على المستويين الدولي والوطني سواءً في استنكار أفعال الفساد وتعبئة الرأي العام، أو سواءً بالمساهمة في ردع جرائم الفساد عن طريق التحرّيات التي تُجريها وكذا لجوئها للقضاء والتأسيس كطرف مدني؛ لكن المُلاحظ أنّ تأدية منظمة الشفافية الدولية دورها بكل فعالية لم يُصاحبه وجود قوانين تضمن لها استقلالية حقيقية وتفتح من مجال تدخلها ليشمل جميع الدول وفي كل المجالات[1002].

ثبت من الناحيتين القانونية والعملية عدم وجود مكافحة مُوّحدة ومشتركة للفساد الاقتصادي الدولي نظراً لقصور آليات التعاون الدولي التي تضمنتها اتفاقيات مكافحة الفساد، ووجود كذلك عدّة عقبات عملية تحُدّ من نجاعتها؛ بحيث بيّن الواقع أنّ الدول تعتمد على قوانينها الداخلية في كل مجالات التعاون الدولي خاصةً في استرداد عائدات الفساد، وفي متابعة وتسليم المجرمين، وعدم الخضوع لمختلف التدابير التي جاءت بها مختلف الصكوك الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد، والاعتماد عليها حسب وجهة نظر الدول هو تقصير من سيادتها التشريعية وهذا ليس في صالح فعالية مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.

اتّضح كذلك عدم وجود مواجهة شاملة للفساد الاقتصادي الدولي، وكان التركيز على مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب دون معالجة بعض المسائل الضرورية التي تُفرزها هذه المكافحة؛ لاسيّما إمكانية رفع الحصانة التي يتمتع بها هؤلاء الموظفين والتي تعتبر عائق

[1002]– هناك العديد من الدول التي لم تعترف بمنظمة الشفافية الدولية قانوناً، وهناك دول أخرى أيضاً تعترف بها لكن تُضيّق من مجال تدخلها.

قانوني وعملي حقيقي يتعيّن تأطيره بفعالية؛ هذا إلى جانب اهمال دور القطاع الخاص في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي وعدم وضع نصوص قانونية كافية لإشراكه في هذه المكافحة من جهة، وإلزامه بمعايير الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي خاصة ما تعلق بضرورة احترام قواعد شفافية ونزاهة المعاملات التجارية الدولية من جهة أخرى.

على إثر مختلف النتائج التي أفرزتها دراسة موضوع آليات مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، وتعدّد الإشكالات القانونية والعملية التي طرّحتها هذه الدراسة، فإنّه يستلزم إعادة النظر في العديد من المسائل التي يتعيّن أخذها بجدّية على المستويين الدولي والوطني لتقرير فعالية آليات مواجهة هذه الظاهرة التي تزداد خطورتها باستمرار؛ بحيث:

– ينبغي تعديل أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بإضافة نصوص جديدة تأخذ بعين الاعتبار آليات مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، خاصةً، التفصيل في أحكام المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي، وتوضيح بعض المسائل التي تعتبر عقبات تقف في وجه تقرير مواجهة ناجعة للفساد الاقتصادي الدولي، والتي تتمثل في ضرورة رفع الحصانة التي يتمتع بها كبار المسؤولين السياسيين في الدولة المتابعين في قضايا الفساد الدولية، وتأطير مُحكّم للسرّية المصرفية بإمكانية رفعها في التحرّيات المتعلقة بجرائم الفساد الدولية.

– يستلزم إعادة النظر في آليات تنفيذ اتفاقيات مكافحة الفساد باستحداث جهاز دولي يتكفل بإعداد تقارير عن مدى احترام الدول لبنود الاتفاقيات، ولا يجب الاقتصار على وجود قوانين تُثبت ذلك، وإنّما يتعيّن النظر في مدى تطبيق هذه القوانين، ولكي يقوم هذا الجهاز بعمله على أكمل وجه، يجب أن يُعترف له بالاستقلالية التامة وبسُلطات واسعة وتقريرية.

– جاءت صياغة أحكام اتفاقيات مكافحة الفساد في الكثير من المواضيع على شكل توصيات ودعوات لم ترقّ إلى الطابع الالزامي مما يُصعّب من تنفيذ هذه النصوص، ولهذا فيتطلب التدقيق في المصطلحات التي تُلزم الدول على تبّني تدابير متنوعة تهدف إلى مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي والكف عن اللجوء الى استخدام فكرة السيادة كذريعة لعدم تنفيذ بنود اتفاقيات مكافحة الفساد

– إنّ ضمان تطبيق فعّال لأحكام اتفاقيات مكافحة الفساد لن يتحقق إلاّ بوجود هيئة قضائية دولية تختص بردع الجرائم الاقتصادية بصفة عامة وجرائم الفساد الدولية خصوصاً؛ بحيث لا يوجد أيّة محكمة أو جهاز قضائي على المستوى الدولي قادر على اصدار أحكام تربط الدول باتفاقيات مكافحة الفساد. لذا فإنّه من الضروري استحداث مثل هذا الجهاز في الوقت الذي لا يُوجد فرق كبير بين الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الفساد الدولية، إذا كانت هذه الأخيرة سبباً في هلاك ومعاناة العديد من الشعوب.

– يتعيّن على المؤسسات المالية والتجارية الدولية أن تعيد النظر في سياستها حِيّال ظاهرة الفساد الاقتصادي الدولي، وهذا بإرغام الدول على اعتماد استراتيجيات حقيقية وتطبيقية في مواجهة هذه الظاهرة للاستفادة من خدمات هذه المؤسسات من جهة، ومن جهة أخرى، يجب عليها الاهتمام بالشركات التجارية خاصة الشركات المتعددة الجنسيات في الزامها بضرورة مطابقتها لمعايير وقواعد مكافحة الفساد.

– يستوجب على الدول التخلّي عن جريّيها وراء تحقيق مصالحها الاقتصادية على حساب مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي وتطبيق بنود اتفاقيات مكافحة الفساد[1003]؛ إذ تعتبر الدول محور كل مكافحة فعّالة للفساد، لكن تبقى هذه المكافحة حبيسة مدى انسجام تشريعاتها الداخلية مع أحكام اتفاقيات مكافحة الفساد، وعن مدى الاستجابة لمقتضيات الطابع الدولي لظاهرة الفساد.

– على المشرع الجزائري الاهتمام بمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي خاصةً في الوقت الذي تستقطب الجزائر سواءً في مجال المحروقات أو في قطاع الصناعة استثمارات ضخمة تُشرف على إنجازها وتحقيقها شركات عالمية؛ لذا فيتعيّن الزامها وإلزام الشركات الجزائرية كذلك بموجب قوانين وطنية بجملة من القواعد والإجراءات التي تهدف إلى الوقاية من الفساد الاقتصادي

[1003]- « Quand on a des avions, des armes ou des centrales nucléaires à vendre, le respect des traités internationaux destinés à lutter contre la corruption ne pèse presque rien ». BERTOSSA Bernard, La justice, les affaires, la corruption, Fayard, Paris, 2009, p.145.

الدولي، ومن هنا ندعو المشرع الجزائري إلى الاستئناس بالقوانين المقارنة، لاسيّما القانون الأمريكي، الإنجليزي والفرنسي في إعداد تدابير مناسبة وفعّالة في محاربة هذه الظاهرة الدولية.

– يتطلب على المشرع الجزائري في سبيل تقرير مكافحة ناجعة للفساد الاقتصادي الدولي، أن يُخصّص أحكام خاصة لتنظيم المسؤولية الجزائية للأشخاص المعنوية في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، ووضع عقوبات صارمة ورادعة. كما يستوجب إعادة النظر في مسألتي السرية المصرفية والحصانة بإمكانية رفعهما تلقائياً في التحرّيات المتعلقة بجرائم الفساد الدولية.

– تبيّن قصور دور الأجهزة الوطنية في مكافحة الفساد عموماً والفساد الاقتصادي خصوصاً، ولهذا فحبذا لو يُتم دمج كل من اختصاص الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته واختصاص الديوان المركزي لقمع الفساد في هيئة جديدة يكون لها اختصاص الوقاية والقمع في آن واحد، وفي هذا الصدّد، يجب منحها استقلالية حقيقية بتشكيلة متنوعة تجمع كل الأطياف، مع التغيير في طريقة التعيين، بمنح حق انتخاب الأعضاء للمجلس الشعبي الوطني. كما يستوجب أن تتضّح العلاقة بين الهيئة المُكلّفة بمكافحة الفساد والأجهزة المساهمة في ذلك، على غرار المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة وكذا خلية معالجة الاستعلام المالي، من أجل ضمان مكافحة منسجمة ومتكاملة للفساد الاقتصادي الدولي.

تجدر الإشارة في الأخير إلى أنّ قصور آليات مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي ليس في الحقيقة اشكالاً يستحيل مواجهته، وأنّ العقبات القانونية ليست بدورها عائقاً أمام فعالية آليات مواجهة هذه الظاهرة العابرة للحدود؛ بحيث يمكن رفعها بمجرد تعديل أو وضع قوانين وتدابير جديدة أكثر فعالية؛ لكن الاشكال الحقيقي يكمُن في وجود عراقيل عملية، هذه الأخيرة التي لا يقتصر رفعها على وجود قوانين وقواعد جديدة، وإنّما يتعيّن أن يكون هناك تطبيق جاد لهذه النصوص، هذا التطبيق، مرهون بمدى وجود إرادة سياسية حقيقية لأن المشكل ليس في مدى إمكانية تقرير مكافحة فعّالة للفساد الاقتصادي الدولي ولكن في مدى رغبة المجتمع الدولي في الحدّ من هذه الظاهرة الخطيرة.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

I-الكتب

1-أحمد عبد الحميد حسين، يوميات الثورة المصرية، يناير 2011، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2011.

2-أحمد مصطفى محمد، الآثار الاقتصادية للفساد الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012.

3-البشرى محمد الأمين، الفساد والجريمة المنظمة، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007.

4-.....، الفساد والجريمة المنظمة، مكتبة المالك فهد الوطنية، الرياض، 2008.

5-الجرد همام، المد والجزر بين السرية المصرفية وتبييض الأموال، طبعة 2، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008.

6-الخريشة أمجد سعود، جريمة غسيل الأموال، دراسة مقارنة، دار الثقافة، عمان، 2009.

7-الشمري هشام، إيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار اليازوري العالمية، عمان، 2011.

8-العشاوي عبد العزيز، أبحاث في القانون الدولي الجنائي، الجزء الثاني، دار هومة، الجزائر، 2006.

9-أمير فرج يوسف، الحوكمة ومكافحة الفساد الاداري والوظيفي وعلاقته بالجريمة على المستوى المحلي والاقليمي والعربي والدولي في ظل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2011.

10-أيمن أحمد محمد، الفساد والمسائلة في العراق، مؤسسة فريدريش إبيرت، بغداد، 2013.

11-بابكر عبد الله الشيخ، العولمة والفساد، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2003.

12-بوضياف عمّار، دعوى الإلغاء في قانون الإجراءات المدنية والإدارية، دراسة تشريعية وقضائية وفقهية، جسور، الجزائر، 2007.

13-حسنين المحمدي بوادي، الفساد الإداري، لغة المصالح، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008.

14-حسين محمود حسن، دراسة تحليلية لأسباب الفساد في مصر قبل ثورة يناير، نحو رؤية مستقبلية لمنع ومكافحة الظاهرة، مركز العقد الاجتماعي، القاهرة، 2011.

15-حميش أحمد عبد الحق، مكافحة الفساد من المنظور الإسلامي، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2003.

16-رمزي محمود، الأزمة المالية والفساد العالمي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009.

17-سراج الدين الروبي، الإنتربول وملاحقة المجرمين، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1998.

18-سليمان عبد المنعم، الجوانب الإشكالية في النظام القانوني لتسليم المجرمين، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2007.

19-سيف فارس جمال، التعاون الدولي في تنفيذ الأحكام الجنائية الأجنبية، دراسة مقارنة بين القوانين الوضعية والقانون الدولي الجنائي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.

20-شبلي مختار، الجهاز العالمي لمكافحة الجريمة المنظمة، دار هومة، الجزائر، 2013.

21-شعراوي خالد، الإطار التشريعي لمكافحة الفساد، دراسة مقارنة لتشريعات بعض الدول، مركز العقد الاجتماعي، القاهرة، 2011.

22-صفوت عبد السلام عوض، الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال ودور البنوك في مكافحة هذه العمليات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.

23-صلاح الدين حسن السيسي، جرائم الفساد، موسوعة جرائم الفساد الاقتصادي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013.

24-عبد المجيد محمود عبد المجيد، الأحكام الموضوعية لمكافحة جرائم الفساد في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة والتشريع الجنائي المصري، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2014.

25-عصام عبد الفتاح مطر، الفساد الإداري، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2011.

26–عكروم عادل، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية كآلية لمكافحة الجريمة المنظمة، دراسة مقارنة، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2013.

27–غانم محمد أحمد، المحاور القانونية والشرعية للرشوة عبر الوطنية، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2008.

28–فاديا قاسم بيضون، الرشوة وتبييض الأموال، من جرائم أصحاب الياقات البيضاء، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008.

29–.....، الفساد أبرز الجرائم، الآثار وسبل المعالجة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2013.

30–فائزة يونس الباشا، الجريمة المُنظّمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.

31–فهمي محمود صلاح الدين، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1994.

32–لحسن بونعامة عبد الله، الفساد وآثره في القطاع الخاص، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2003.

33–مصطفى محمد محمود عبد الكريم، اتفاقية مكافحة الفساد، نفاذ وتطبيق اتفاقية مكافحة الفساد في القانون الداخلي وأثرها في محاكمة الفاسدون واسترداد الأموال، دار الفكر والقانون، المنصورة، 2012.

34–مصلح عبير، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة –أمان–القدس، 2007.

35–موسى بودهان، النظام القانوني لمكافحة الرشوة، دار الهدى، الجزائر، 2010.

36–نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الفساد الاقتصادي، أسبابه، أشكاله، آثاره، آليات مكافحته، دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013.

37–نهار أبو سويلم محمود، مكافحة الفساد، دار الفكر، عمان، 2010.

38–وسيم حسام الدين الأحمد، كنان الشيخ سعيد، جريمة الرشوة في التشريعات العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012.

II- أطروحات الدكتوراه والمذكرات الجامعية

أ-أطروحات الدكتوراه

1-أرتباس نذير، العلاقة بين السّر المصرفي وعمليات تبييض الأموال، دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2016.

2-العيد سعدية، المسؤولية الجزائية للبنك عن جريمة تبييض الأموال، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2016.

3-بركاني أعمر، العدالة الجنائية الدولية المؤقتة والدائمة (دراسة مقارنة)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2015.

4-بساقلية محمد ناصر، التعاون الدولي على محاربة الفساد في المعاملات التجارية الدولية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2012.

5-تدريست كريمة، دور البنوك في مكافحة تبييض الأموال، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2014.

6-تياب نادية، آليات مواجهة الفساد في مجال الصفقات العمومية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2013.

7-جزول صالح، جريمة تبييض الأموال في قانون العقوبات الجزائري والشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص الشريعة والقانون، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران 1، 2015.

8-جليل مونية، المنافسة في الصفقات العمومية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2015.

9-حاحة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013.

10-حليمي منال، تنظيم الصفقات العمومية وضمانات حفظ المال العام في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2017.

11-خضري حمزة، آليات حماية المال العام في إطار الصفقات العمومية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2015.

12-دحامنية علي، متابعة رؤساء الدول أمام المحكمة الجنائية الدولية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2017.

13-دحماني عبد السلام، التحدّيات الراهنة للمحكمة الجنائية الدّولية في ظل هيمنة مجلس الأمن الدولي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2012.

14-دخلافي سفيان، الاختصاص العالمي للمحاكم الجنائية الداخلية بجرائم الحرب وجرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2014.

15-دموش حكيمة، مسؤولية البنوك بين السرية المصرفية وتبييض الأموال، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2017.

16-شيتر عبد الوهاب، صلاحيات مجلس الأمن على ضوء النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2014.

17-علواش فريد، جريمة غسيل الأموال، دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2009.

18-نجار الويزة، التصدي المؤسساتي والجزائي لظاهرة الفساد في التشريع الجزائري، دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2014.

ب-المذكرات الجامعية

1-إمنصوران سهيلة، الفساد الاقتصادي واشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي، دراسة اقتصادية تحليلية، حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

2-زوزو زوليخة، جرائم الصفقات العمومية وآليات مكافحتهما في ظل القانون المتعلق بالفساد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2012.

3-سعادي فتيحة، المركز القانوني للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، 2011.

4-صالحي نجاة، الآليات الدولية لمكافحة تبييّض الأموال وتكريسها في التشريع الجنائي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2011.

5-لحمر فافة، إجراءات تسليم المجرمين في التشريع الجزائري على ضوء الاتفاقيات الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص القوانين الإجرائية والتنظيم القضائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2014.

6-موري سفيان، مدى فعالية أساليب رقابة الصفقات العمومية على ضوء قانوني الصفقات العمومية والوقاية من الفساد ومكافحته، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، 2012.

III-المقالات

1-بلجاني وردة، "المسؤولية الدستورية لرئيس الدولة في النظامين السياسيين الجزائري والأمريكي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 10، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، 2015، ص. ص 222-235.

2-بن عبد العزيز خيرة، "دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري"، مجلة المفكر، عدد 8، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012، ص. ص 315-337.

3-بودور مبروك، "جرائم الفساد المالي العابرة للحدود في ضوء القانون الدولي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 7، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، 2013، ص. ص 118-141.

4-بوزيد سايح، "سُبُل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية"، مجلة الباحث، عدد 10، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2012، ص. ص 55-66.

5-تدريست كريمة، "معوقات نظام تسليم المجرمين كآلية للتعاون القضائي الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، عدد 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2016، ص. ص 30-57.

6-خراز حليمة، "المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ودورها في مكافحة الإرهاب"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 2، عدد 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة شلف، 2016، ص. ص 148-168.

7-خلفان كريم، "ضرورة مراجعة نظام الحصانة القضائية الجنائية لرؤساء الدول في القانون الدولي المعاصر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، عدد 4، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2008، ص. ص 193-212.

8-دحماني فريدة، "الالتزام بالإخطار بالشبهة، دور مهم في مكافحة تبييض الأموال في الجزائر"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، عدد 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2017، ص. ص 266-296.

9-دغبار رضا، " تكييف التشريعات الداخلية مع التزامات الجزائر الدولية -حالة الفساد-مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، عدد 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 2، 2017، ص. ص 103-119.

10-رحايمية عماد الدين، "المتابعة الجزائية لجرائم الفساد والعقوبات المُقرّرة لها في ظل القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته"، مجلة الحقوق والحريات، العدد 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2016، ص. ص 352-365.

11-سعدي حيدرة،" كيف عالج المشرع الجزائري جريمة الرشوة في القانون رقم 06-01 المؤرخ في 2006/02/20 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته؟"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، 2010، ص. ص 50-68.

12-شرون حسينة، "العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة"، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 5، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012، ص. ص 35-69.

13-شوقي يعيش تمام وشبري عزيزة، "دور مجلس المحاسبة في مكافحة الفساد المالي في التشريع الجزائري"، مجلة الحقوق والحريات، العدد 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2016، ص. ص 534-544.

14-طارق الحاج، "مظاهر الفساد المالي"، مجلة رماح للبحوث والدراسات، عدد 4، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، الأردن، 2008، ص. ص 78-89.

15-فاز جميلة، "واقع ورهانات الهيئة الوطنية والديوان المركزي في مجال مكافحة الفساد"، مجلة الحقوق والحريات، العدد 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2016، ص. ص 457-479.

16-فراحتية كمال، "آليات هيئة الاستعلام المالي المعتمدة في مكافحة جريمة تبييض الأموال في الجزائر"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، العدد 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2016، ص. ص 184-201.

17-مجاهدي خديجة، "استراتيجية المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في مكافحة الجريمة المنظمة"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 2، عدد 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المدية، 2016، ص. ص 129-162.

18-محمد بن محمد، بوسعيد ماجدة، "تدابير الاسترداد للعائدات الإجرامية ضمن اتفاقية مكافحة الفساد"، دفاتر السياسة والقانون، عدد 14، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2016، ص. ص 69-88.

19-مرسلي عبد الحق، "التعاون الدولي في مكافحة الفساد في الصفقات العمومية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد 3، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي لتامنغست، 2015، ص. ص 200-215.

20-موري سفيان، "دور اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في مكافحة الفساد في المعاملات التجارية الدولية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، 2017، ص. ص 443-456.

21-ميموني فايزة، خليفة موراد "السياسة الجنائية للمشرع الجزائري في مواجهة ظاهرة الفساد"، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 5، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012، ص. ص 223-248.

22-هلال مراد، "الوقاية من الفساد ومكافحته في التشريع الجزائري على ضوء القانون الدولي"، نشرة القضاة، عدد 60، وزارة العدل الجزائرية، 2007، ص. ص 75-140.

IV-المداخلات

1-أشرف توفيق شمس الدين، "تجريم غسيل الأموال في التشريعات المقارنة"، أعمال مؤتمر الوقاية من الجريمة في عصر العولمة، كلية الشريعة والقانون، بالتعاون مع أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، جامعة الامارات العربية المتحدة، أيام 13-15 ماي سنة 2001.

2-الذيبي نعيمة، "التجربة التونسية في استرجاع الأموال المنهوبة والمكتسبة بطريقة غير شرعية"، أعمال المؤتمر الحادي عشر لرؤساء إدارات وهيئات قضايا الدولة، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، بيروت، أيام 03-05 أوت سنة 2015.

3-بلمقدم مصطفى، "الجنات الضريبية ودورها في تبييض الأموال"، أعمال الملتقى الوطني حول: مكافحة الفساد وتبييض الأموال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، يومي 10 و11 مارس سنة 2009.

4-حافظي سعاد، "التعاون الدولي من أجل مكافحة جرائم الفساد وتحقيق الشفافية"، أعمال الملتقى الوطني حول: الآليات القانونية لمكافحة الفساد، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، يومي 02 و03 ديسمبر سنة 2008.

5-حافظي سعيد، "التعاون الدولي من أجل مكافحة جرائم الفساد وتحقيق الشفافية"، أعمال الملتقى الوطني حول: الآليات القانونية لمكافحة الفساد، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، يومي 02 و03 ديسمبر سنة 2008.

6-زغاب منصف، الإطار التشريعي المُنظّم لاسترداد عائدات الفساد على الصعيدين الدولي والإقليمي، ورشة العمل حول: "استرداد الموجودات"، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2011.

7-سي يوسف زاهية حورية، "دور البنوك في مكافحة عمليات تبييض الأموال"، أعمال الملتقى الوطني حول: مكافحة الفساد وتبييض الأموال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، يومي 10 و11 مارس سنة 2009.

8-شيخ ناجية، "المركز القانوني للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته"، أعمال الملتقى الوطني حول: سلطات الضبط المستقلة في المجال الاقتصادي والمالي، كلية الحقوق، جامعة بجاية، يومي 23 و24 ماي سنة 2007.

9-صايش عبد المالك، "تجارب بعض دول الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية في مجال مكافحة الفساد"، أعمال الملتقى الوطني حول: الفساد الإداري والآليات القضائية لمكافحته، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أم البواقي، يومي 11 و12 أفريل سنة 2010.

10-عاشور أحمد صقر، "مكافحة الفساد في الدول العربية، إشكالية البحث والقياس"، أعمال الندوة التي أقامتها المنظمة العربية حول: المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية، بيروت، 2006.

11-محمد رضوان بن خضراء، "تجربة جامعة الدول العربية في مجال مكافحة الفساد ودعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، ورشة العمل الإقليمية حول: الشراكات لدعم تطبيق_اتفاقية الأمم المتحدة في الدول العربية، جامعة الدول العربية، بيروت، أيام 27-29 جوان سنة 2008.

12-موري سفيان، "اعتماد معايير مكافحة الفساد: شرط أساسي لتنمية الشركات التجارية (دراسة مقارنة)"، أعمال الملتقى الدولي حول: حماية الشركات التجارية بين مبدأ المنافسة الحرة وحتمية الفعالية الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، يومي 26 و27 نوفمبر سنة 2014.

13-ميهوب يزيد، الجهود الأوروبية لمكافحة الفساد، أعمال الملتقى الوطني حول: الآليات القانونية لمكافحة الفساد، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، يومي 02 و03 ديسمبر سنة 2008.

V-النصوص القانونية

أ-الدساتير

-دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لـ 28 نوفمبر سنة 1996، منشور بموجب مرسوم رئاسي رقم 96-438، مؤرخ في 07 ديسمبر سنة 1996، ج.ر.ج.ج عدد 76، مؤرخ في 08 ديسمبر سنة 1996، معدل في سنة 2002، صادر بموجب قانون رقم 02-03، مؤرخ في 10 أفريل سنة 2002، ج.ر.ج.ج عدد 25، مؤرخ في 14 أفريل سنة 2002، معدل في سنة 2008، صادر بموجب قانون رقم 08-19، مؤرخ في 15 نوفمبر سنة 2008، ج.ر.ج.ج عدد 63، مؤرخ في 16 نوفمبر سنة 2008، معدل في سنة 2016، صادر بموجب قانون رقم 16-01، مؤرخ في 06 مارس سنة 2016، ج.ر.ج.ج عدد 14 مؤرخ في 7 مارس سنة 2016.

ب-الاتفاقيات الدولية

1-اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية، المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر سنة 2000، المصادق عليها بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02-55، مؤرخ في 5 فيفري سنة 2002، ج.ر.ج.ج عدد 9، مؤرخ في 10 فيفري 2002.

2-اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 31 أكتوبر سنة 2003، المصادق عليها بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128 مؤرخ في 19 أفريل سنة 2004، ج.ر.ج.ج عدد 26 مؤرخ في 25 أفريل سنة 2004.

3-اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته، المعتمدة بمابوتو في 11 جويلية سنة 2003، مصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-137 مؤرخ في 10 أفريل سنة 2006، ج.ر.ج.ج عدد 24 مؤرخ في 16 أفريل سنة 2006.

4-الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد المحررة بالقاهرة في 21 ديسمبر سنة 2010، مصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 14-249 مؤرخ في 8 ديسمبر سنة 2014، ج.ر.ج.ج عدد 54 مؤرخ في 21 ديسمبر سنة 2014.

ج-<u>النصوص التشريعية</u>

1-أمر رقم 66-154، مؤرخ في 8 جوان سنة 1966، يتضمن قانون الإجراءات الجزائية، ج.ر.ج.ج عدد 47، مؤرخ في 9 جوان سنة 1966، معدّل ومتمّم.

2-أمر رقم 66-156، مؤرخ في 08 جوان سنة 1966، يتضمن قانون العقوبات، ج.ر.ج.ج عدد 49، مؤرخ في 11 جوان سنة 1966، معدّل ومتمّم.

3-أمر رقم 75-59، مؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975، يتضمن القانون التجاري، ج.ر.ج.ج عدد 100، مؤرخ في 19 ديسمبر سنة 1975، معدّل ومتمّم.

4-قانون رقم 80-05، مؤرخ في 01 مارس سنة 1980، يتعلق بمجلس المحاسبة، ج.ر.ج.ج عدد 10، مؤرخ في 4 مارس سنة 1980. (ملغى)

5-قانون رقم 88-01 مؤرخ في 12 جانفي سنة 1988، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، ج.ر.ج.ج عدد 02، مؤرخ في 13 جانفي سنة 1988. (ملغى جزئياً)

6-قانون رقم 88-03 مؤرخ في12 جانفي سنة 1988، يتعلق بصناديق المساهمة، ج.ر.ج.ج عدد 02، مؤرخ في 13 جانفي سنة 1988. (ملغى)

7-مرسوم رقم 88-201 مؤرخ في 18 أكتوبر سنة 1988، يتضمن إلغاء جميع الأحكام التنظيمية التي تخول المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي التفرد بأي نشاط اقتصادي أو احتكار للتجارة، ج.ر.ج.ج، عدد 42، مؤرخ في 19 أكتوبر سنة 1988.

8-أمر رقم 95-22 مؤرخ في 26 أوت سنة 1995، يتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، ج.ر.ج.ج عدد 48، مؤرخ في 03 سبتمبر سنة 1995. (ملغى)

9-قانون رقم 90-32، مؤرخ في 04 ديسمبر سنة 1990، يتعلق بمجلس المحاسبة، ج.ر.ج.ج عدد 53، مؤرخ في 5 ديسمبر سنة 1990. (ملغى)

10-أمر رقم 95-32، مؤرخ في 04 سبتمبر سنة 1995، يتعلق بمجلس المحاسبة، ج.ر.ج.ج عدد 39، مؤرخ في 23 جويلية سنة 1995، معدّل ومتمّم بالأمر رقم 10-02، مؤرخ في 26 أوت سنة 2010، ج.ر.ج.ج عدد 20، مؤرخ في 01 سبتمبر سنة 2010.

11-أمر رقم 96-22، مؤرخ في 09 جويلية سنة 1996، يتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، ج.ر.ج.ج عدد 43، مؤرخ في 10 جويلية سنة 1996، معدّل ومتمّم بالأمر رقم 10-03، مؤرخ في 26 أوت سنة 2010، ج.ر.ج.ج عدد 50، مؤرخ في 01 سبتمبر سنة 2010.

12-أمر رقم 03-03، مؤرخ في 19 جويلية سنة 2003، يتعلق بالمنافسة، ج.ر.ج.ج عدد 43 مؤرخ في 20 جويلية سنة 2003، معدّل ومتمّم بقانون رقم 08-12، مؤرخ في 25 جوان سنة 2008، ج.ر.ج.ج عدد 36، مؤرخ في 2 جويلية سنة 2008، معدّل ومتمّم بقانون رقم 10-05، مؤرخ في 15 أوت سنة 2010، ج.ر.ج.ج عدد 46، مؤرخ في 18 أوت سنة 2010.

13-أمر رقم 03-11 مؤرخ في 26 أوت سنة 2003، يتعلق بالنقد والقرض، ج.ر.ج.ج عدد 52، مؤرخ في 27 أوت سنة 2003، معدّل ومتمّم بالأمر رقم 10-04، مؤرخ في 26 أوت سنة 2010، ج.ر.ج.ج عدد 50 مؤرخ في 1 سبتمبر سنة 2010، مُتمّم بقانون رقم 17-10، مؤرخ في 11 أكتوبر سنة 2017، ج.ر.ج.ج عدد 57، مؤرخ في 21 أكتوبر سنة 2017.

14-قانون رقم 04-02، مؤرخ في 23 جوان سنة 2004، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، ج.ر.ج.ج عدد 41، مؤرخ في 27 جوان سنة 2004، معدّل ومتمّم بقانون رقم 10-06، مؤرخ في 15 أوت سنة 2010، ج.ر.ج.ج عدد 46، مؤرخ في 18 أوت سنة 2010.

15-قانون رقم 05-01، مؤرخ في 06 فيفري سنة 2005، يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، ج.ر.ج.ج عدد 11، مؤرخ في 09 فيفري سنة 2005، معدّل ومتمّم بالأمر رقم 12-02 مؤرخ في 13 فيفري سنة 2012، ج.ر.ج.ج عدد 08، مؤرخ في 15 فيفري سنة 2012، معدّل ومتمّم بقانون رقم 15-06، مؤرخ في 15 فيفري سنة 2015، ج.ر.ج.ج عدد 08، مؤرخ في 15 فيفري سنة 2015.

16-قانون رقم 06-01، مؤرخ في 20 فيفري سنة 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج. ر.ج.ج عدد 14، مؤرخ في 08 مارس سنة 2006، متمّم بقانون رقم 10-05، مؤرخ في 26 أوت سنة 2010، ج. ر.ج.ج عدد 50، مؤرخ في 01 سبتمبر سنة 2010، معدّل ومتمّم بقانون رقم 11-15 مؤرخ في 02 أوت سنة 2011، ج.ر.ج.ج عدد 44، مؤرخ في 10 أوت سنة 2011.

17-قانون رقم 06-03، مؤرخ في 15 جويلية سنة 2006، المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العامة، ج.ر.ج.ج عدد 46، مؤرخ في 16 جويلية سنة 2006.

18-أمر رقم 07-01، مؤرخ في 01 مارس سنة 2007، يتعلق بحالات التنافي والالتزامات الخاصة ببعض المناصب والوظائف، ج.ر.ج.ج عدد 16، مؤرخ في 07 مارس سنة .2007

19-قانون رقم 08-09، مؤرخ في 25 فبراير سنة 2008، يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ج.ر.ج.ج عدد 21، مؤرخ في 23 أفريل سنة 2008.

د-<u>النصوص التنظيمية</u>

1-مرسوم رقم 80-53، مؤرخ في 01 مارس سنة 1980، يتضمن انشاء المفتشية العامة للمالية، ج.ر.ج.ج عدد 10، مؤرخ في 04 مارس سنة 1980. (ملغى)

2-مرسوم رئاسي رقم 96-233، مؤرخ في 02 جويلية سنة 1996، يتضمن انشاء المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها، ج.ر.ج.ج عدد 41، مؤرخ في 3 جويلية سنة 1996. (ملغى)

3-مرسوم رئاسي رقم 06-413، مؤرخ في 22 نوفمبر سنة 2006، يُحدّد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفيات سيرها، ج.ر.ج.ج عدد 74، مؤرخ في 22 نوفمبر سنة 2006، معدّل ومُتمّم بمرسوم رئاسي رقم 12-64، مؤرخ في 07 نوفمبر سنة 2012، ج.ر.ج.ج عدد 08، مؤرخ في 15 فيفري سنة 2012.

4-مرسوم رئاسي رقم 11-426، مؤرخ في 08 ديسمبر سنة 2011، يُحدد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد وتنظيمه وكيفيات سيره، ج.ر.ج.ج عدد 68، مؤرخ في 14 ديسمبر سنة 2011، معدّل بموجب مرسوم رئاسي رقم 14-209، مؤرخ في 23 جويلية سنة 2014، ج.ر.ج.ج عدد 46، مؤرخ في 31 جويلية سنة 2014.

5-مرسوم رئاسي رقم 15-247، مؤرخ في 16 سبتمبر سنة 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، ج.ر.ج.ج عدد 50، مؤرخ في 20 سبتمبر سنة 2015.
6-مرسوم تنفيذي رقم 92-78، مؤرخ في 22 فيفري سنة 1992، يُحدد اختصاصات المفتشية العامة للمالية، ج.ر.ج.ج عدد 15، مؤرخ في 26 فيفري سنة 1992. (ملغى)
7-مرسوم تنفيذي رقم 02-127، مؤرخ في 07 أفريل سنة 2002، المتضمن انشاء خلية معالجة الاستعلام المالي، ج.ر.ج.ج عدد 23، مؤرخ في 07 أفريل سنة 2002، معدّل ومتّمم بالمرسوم التنفيذي رقم 13-157، مؤرخ في 15 أفريل سنة 2013، ج.ر.ج.ج عدد 23، مؤرخ في 28 أفريل سنة 2013.
8-مرسوم تنفيذي رقم 08-272، مؤرخ في 06 سبتمبر سنة 2008، يُحدّد صلاحيات المفتشية العامة للمالية، ج.ر.ج.ج عدد 50، مؤرخ في 07 سبتمبر سنة 2008.
9-مرسوم تنفيذي رقم 08-273، مؤرخ في 06 سبتمبر سنة 2008، يتضمن الهياكل المركزية للمفتشية العامة للمالية، ج.ر.ج.ج عدد 50، مؤرخ في 07 سبتمبر سنة 2008.
10-مرسوم تنفيذي رقم 08-274، مؤرخ في 06 سبتمبر سنة 2008، يتضمن تحديد تنظيم المفتشيات الجهوية للمفتشية العامة للمالية وصلاحيتها، ج.ر.ج.ج عدد 50، مؤرخ في 07 سبتمبر سنة 2008.
11-تعليمة رئاسية رقم 03، مؤرخ في 13 ديسمبر سنة 2009، تتعلق بتفعيل مكافحة الفساد.
12-قرار وزاري مشترك، مؤرخ في 28 ماي سنة 2007، يتضمن تنظيم المصالح التقنية لخلية معالجة الاستعلام المالي، ج.ر.ج.ج عدد 39، مؤرخ في 13 جوان سنة 2007.
13-قرار وزير المالية، مؤرخ في 10 فيفري سنة 2013، يُحدّد التنظيم الداخلي للديوان المركزي لقمع الفساد، ج.ر.ج.ج عدد 32، مؤرخ في 23 جوان سنة 2013.
14-نظام رقم 12-03، مؤرخ في 28 نوفمبر سنة 2012، يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، ج.ر.ج.ج عدد 12، مؤرخ في 27 فيفري سنة 2013.

و-القرارات الفردية

1-مرسوم رئاسي مؤرخ في 07 نوفمبر سنة 2010، يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، ج.ر.ج.ج عدد 69، مؤرخ في 14 نوفمبر سنة 2010. (ملغى)

2-مرسوم رئاسي مؤرخ في 14 سبتمبر سنة 2016، يتضمن تعيين رئيس وأعضاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، ج.ر.ج.ج عدد 55، مؤرخ في 21 سبتمبر سنة 2016.

VI-النصوص القانونية الأجنبية

1-قانون أساسي عدد 26 لسنة 2015، مؤرخ في 7 أوت سنة 2015، يتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 63، مؤرخ في 7 أوت سنة 2015.

2-قانون أساسي عدد 10 لسنة 2017، مؤرخ في 7 مارس سنة 2017، يتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين، ج.ر عدد 20، مؤرخ في 10 مارس سنة 2017.

3-قانون أساسي عدد 59 لسنة 2017، مؤرخ في 24 أوت سنة 2017، يتعلق بهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 70-71، مؤرخ في 5 سبتمبر سنة 2017.

4-قانون عدد 16 لسنة 2008، مؤرخ في 25 فيفري سنة 2008، يتعلق بالموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 18، مؤرخ في 29 فيفري سنة 2008.

5-ظهير شريف رقم 164.11.1 صادر في 17 أكتوبر سنة 2011، بتنفيذ القانون رقم 10.37 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 01.22 المتعلق بالمسطرة الجنائية، في شأن حماية الضحايا والشهود والخبراء والمبلغين، فيما يخص جرائم الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ وغيرها، ج.ر. عدد 5988، مؤرخ في 20 أكتوبر سنة 2011.

6-ظهير شريف رقم 1.15.65 صادر في 9 يونيو سنة 2015، بتنفيذ القانون رقم 113.12 المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، ج.ر عدد 6374، مؤرخ بتاريخ 2 يوليو سنة 2015.

7-قانون 28 لسنة 2015، بشأن إنشاء وتنظيم اللجنة القومية لاسترداد الأموال والأصول والموجودات في الخارج، منشور في الموقع الرسمي:https://egylawsite.wordpress.com
8-المجلة الجنائية للجمهورية التونسية، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 2017.
9-مرسوم عدد 15 لسنة 2011، مؤرخ في 26 مارس سنة 2011، يتعلق بإحداث لجنة وطنية لاسترجاع الأموال الموجودة بالخارج والمُكتسبة بصورة غير مشروعة، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 21، مؤرخ في 29 مارس سنة 2011.

VII-الوثائق

أ-التقارير

1-المركز العربي للبحوث القانون والقضائية، الآليات الأممية لمكافحة الفساد ومدى تبّني المملكة المغربية لمضامينها، بيروت، 2016.
2-مجموعة البنك الدولي، التقرير السنوي للنزاهة، السنتان الماليتان 2005-2006.
3-مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، تقرير التقييم المشترك حول مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في الجزائر، ديسمبر سنة 2010.
4-مجموعة العمل المالي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، المعايير الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ونشر التسلح، توصيات مجموعة العمل المالي، فيفري سنة 2012.
5-مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تقرير استعراض الجمهورية التونسية، 2010-2015، صادر في سنة 2016.
6-مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تقرير استعراض المملكة المغربية، 2015.

ب-المنشورات

1-أحمد البهنساوى، تسعة لجان لاسترداد أموال مصر المهربة بالخارج...والتحصيل "صفر"، جريدة الوطن المصرية، عدد 1288، الأحد 08 نوفمبر سنة 2015.
2-أحمد عبد الله المصطفى، مكافحة الفساد الخارجي (أمريكا)، 2015.

3-إيريك هونتر، "إشراك مجتمع الأعمال المحلي في الإصلاح: البُعد الجديد لمواطنة الشركات العالمية"، مدونة مركز المشروعات الدولية الخاصة للتنمية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، 2015.

4-المنظمة القانونية الاستشارية لآسيا وافريقيا، التحديات في مكافحة الفساد: دور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، دار السلام، نيودلهي، 2010.

5-عبد المنعم سليمان، ظاهرة الفساد، دراسة في مدى مواءمة التشريعات العربية لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2008.

6-علي بن فطيس المري، استرداد الأموال المنهوبة أصبح وسيلة للدعاية السياسية، الراية، عدد 11518، 19 نوفمبر سنة 2013.

7-عليوات ينال، هل تُعيد التشريعات والمبادرات الدولية ما اختلسه الفاسدون من أوطانهم؟ (استرداد الموجودات)، مقال منشور في موقع:

تمّ الاطلاع في 27/09/ 2017 www.jacc.gov.jo/Portals/0/news.1-مبادرات%20الدوليه.doc

8-مداخلة رئيس الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، إبراهيم بوزبوجن، حول: الخطوط العريضة لبرنامج عمل الهيئة، المُلقاة في اليوم العالمي لمحاربة الرشوة، 09 ديسمبر سنة 2016.

9-منظمة العفو الدولية، تونس خضم الثورة، منشورات منظمة العفو الدولية، 2011.

ج-الدراسات

1-المبادة المصرية للحقوق الشخصية، كيف نستفيد من أموالنا المنهوبة؟ الممارسات المُثلّى لإدارة الأصول المستّردة، وحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، 2014.

2-برلمانيون عرب ضد الفساد، واقع النزاهة والفساد في العالم العربي، خلاصة دراسات حالات ثمانية بلدان عربية، منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد للنشر، بيروت، 2011.

3-علي حسن الطوالبة، التعاون الاجرائي الدولي في مجال تسليم المجرمين، مركز الاعلام الأمني، وزارة الداخلية، مملكة البحرين.

4-لوائح السلوك الخاصة بغرفة التجارة الدولية: الابتزاز والرشوة في معاملات الأعمال الدولية لسنة 1996.

5-مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، دليل تيسير التجارة، ملاحظات تقنية على التدابير الأساسية لتيسير التجارة، نيويورك وجنيف، 2006.

ثانيا-باللغة الأجنبية

I- Ouvrages

1- ALT Eric & LUC Irène, La lutte contre la corruption, Presses Universitaires de France, Paris, 1997.

2- BABAN Bryar S. La mise en œuvre de la responsabilité pénale du chef d'Etat, Editions Larcier, Bruxelles, 2012.

3- BENSAADA Ahmed, Arabesque américaine, le rôle des Etats Unis dans les révoltes de la rue arabe, Michel Brulé, Montréal, 2012.

4- BERNARD Paul, Traité théorique et pratique de l'extradition, 2e édition, Librairie Nouvelle de Droit et de Jurisprudence, Paris, 1890.

5- BERTOSSA Bernard, La justice, les affaires, la corruption, Fayard, Paris, 2009.

6- BILLOT Albert, Traité de l'extradition, E. Plon, Paris, 1874.

7- BNOU-NOUCAIR Radouane, La lutte mondiale contre la corruption (de l'empire romain à l'ère de la mondialisation), l'Harmattan, Paris, 2007.

8- BONFILS Henry, Manuel de droit international public (droit des gens), Arthur Rousseau, Paris, 1894.

9- BORGHI Alvaro, L'immunité des dirigeants politiques en droit international, L.G.D.J, Paris, 2003.

10- BOURDON William, Face aux crimes du marché, quelles armes juridiques pour les citoyens ?, la Découverte, Paris, 2010.

11- BRANCO Juan, L'ordre et le monde, critique de la Cour Pénale Internationale, Fayard, Paris, 2016.

12- BREEN Emmanuel, FCPA la France face au droit américain de la lutte anti-corruption, pratique des affaires, JOLY éditions, Paris, 2017.

13- BRUN Jean-Pierre, GRAY Larissa, SCOTT Clive, STEPHENSON Kevin M, Manuel de recouvrement des biens mal acquis, un guide pour les praticiens, édition de la banque mondiale, Washington, 2013.

14- CAPDEVILLE Jérôme Lasserre, Le secret bancaire, approches nationale et internationale, RB éditions, Paris, 2013.

15- CASSIA Paul, Conflits d'intérêts (les liaisons dangereuses de la république), Odile Jacob, Paris, 2014.

16- CHAUMONT Anne-Claire, L'objectif de développement durable de l'Organisation Mondiale du Commerce, l'Harmattan, Paris, 2008.

17- DELL Gillian, Convention contre la corruption en Afrique, que peut faire la société civile pour qu'elles fonctionnent ? Guide de plaidoyer pour la société civile, édition transparency international, Berne, 2006.

18- DELMAS-MARTY Mirelle, Criminalité économique et atteintes à la dignité de la personne, Maison des Sciences de l'Homme, Paris, 1997.

19- DION Michel, Ethique et criminalité financière, l'Harmattan, Paris, 2011.

20- DULIN Antoine & MERCKAERT Jean, Biens mal acquis…profitent trop souvent, la fortune des dictateurs et les complaisances occidentales, Document de travail, CCFD-Terre Solidarité, Paris, 2007.

21- ……., Biens mal acquis, à qui profite le crime, CCFD-Terre Solidarité, Paris, 2007.

22- ELIET Guillaume, Pratiques et contrôle de la corruption, ouvrage collectif, Association d'Economie Financière, Montchrestien, Paris, 1997.

23- FAROUZ-CHOPIN Frédérique, La lutte contre la corruption, Presses Universitaires de Perpignan, Perpignan, 2003.

24- FRISCH Dieter, La corruption nous concerne tous, ouvrage collectif, Cahiers de l'Institut d'Etudes sur le Justice, BRUYLANT, Bruxelles, 2002.

25- GENEVIEVE Jacques, Les droits de l'homme et l'impunité des crimes économiques, les éditions du CERF, Paris, 2009.

26- GUYOMAR Mattias, Les sanctions administratives, LGDJ, Paris, 2014.

27- HADJADJ Djilali, Combattre la corruption, édition Karthala, Paris, 2000.

28- HERAIL Jean-Louis, Pratiques et contrôle de la corruption, ouvrage collectif, Montchrestien, Paris, 1997.

29- HUBER Barbara, Corruption integrity and law enforcement, ouvrage collectif, Kluwer Law International, The Hague, 2002.

30- JOHNSON Thomas, Les commissions illicites, définition, traitement juridique et fiscal, ouvrage collectif, Chambre de Commerce Internationale, Paris, 1992.

31- KAMAGATE Sinan, La Cour Pénale Internationale et la lutte contre l'impunité en Afrique, l'Harmattan, Paris, 2015.

32- LAMBELET Jean-Christian, Qui a tué le secret bancaire ? Et autres essais, édition SLATKINE, Genève, 2014.

33- LANDU Hervé, Pratique de la lutte anti-blanchiment de l'approche normative à la gestion du risque, RB éditions, Paris, 2005.

34- LANKARANI Leila, Droit international pénal, ouvrage collectif, 2e édition, édition PEDONE, Paris, 2012.

35- LEBEN Charles, Le droit international des affaires, 6e édition, PUF, Paris, 2003.

36- LECLERC Olivier, Protéger les lanceurs d'alerte, la démocratie technique à l'épreuve de la loi, L.G.D.J, Paris, 2017.

37- LEELEEA Shailendrasingh & ROQUILLY Christophe, Lutte anti-corruption, gestion des risques et compliance, édition Lamy, Paris, 2013.

38- LUFF David, Le droit de l'Organisation Mondiale du Commerce, analyse critique, L.G.D.J, Paris, 2004.

39- LUGENTZ Frédéric & RAYROUD Jacques & TURK Michel, L'entraide pénale internationale en Suisse, en Belgique et au grand-duché de Luxembourg, Larcier, Bruxelles, 2014.

40- MONTIGNY Philippe, La corruption un risque actuel pour les entreprises, ouvrage collectif, Les Hors-séries de Secure Finance, Paris, 2006.

41- ……, L'entreprise face à la corruption internationale, Ellipses, Paris, 2006.

42- MORCOS Paul G., Le secret bancaire face à ses défis, Liban, France, Suisse, Luxembourg et Moyen-Orient, BRUYLANT, Bruxelles, 2008.

43- LEVRAT Nicolas, La construction européenne est-elle démocratique ? La Documentation Française, Paris, 2012.

44- NKELZOK KOMTSINDI Valère, La corruption, une lecture systémique, édition DIONIA, Paris, 2004.

45- NUT Bruno, Déontologie et corruption, in Manuel d'intelligence, ouvrage collectif, s. dir. de HARBULOT Christian, PUF, Paris, 2012.

46- OBIDAIRO Simeon, Transnational corruption and corporates, ASHGATE, Surrey, England, 2013.

47- PACE Virgile, L'Organisation Mondiale du Commerce et le renforcement de la réglementation juridique des échanges commerciaux internationaux, l'Harmattan, Paris, 2000.

48- ……. « The responsibility of legal persons », in The OECD convention on bribery, Cambridge University Press, London, 2007.

49- PACE Virgile & A. LOW Lucinda, BONUCCI Nicola, The OECD convention bribery, Cambridge University Press, Cambridge, 2014.

50- REUTER Paul, Introduction au droit des traités, PUF, Paris, 1985.

51- ROMANET Laure & BENAICHE Lionel, Les lanceurs d'alerte, auxiliaires de justice ou gardiens du silence ? L'alerte éthique en France, édition de Santé, Paris, 2014.

52- VERDUN Franck, Le management stratégiques des risques juridiques, LexisNexis, Paris, 2013.

53- VITU André, Le meurtre politique en droit international et extraditionnel, in Mélanges offerts à LEVASSEUR Georges, droit pénal droit européen, Litec, Paris, 1992.

54- WOLF Thomas et GURGEN Emine, Gestion des affaires publiques et lutte contre la corruption dans les Etats baltes et les pays de C.E.I, le rôle du F.M.I, dossier économique, Fonds Monétaire International Editions, Washington, 2000.

55- ZIMMERMANN Robert, La coopération judiciaire internationale en matière pénale, 3e édition, Stampfli Editions, Berne, 2009.

56- ZORGBIBE Charles, Les organisations internationales, PUF, Paris, 1986.

57- ZOUIMIA Rachid, Les autorités administratives indépendantes et la régulation économique en Algérie, édition HOUMA, Alger, 2005.

II- Thèses et Mémoires

1-Thèses

1- BAUCHOT Bernard, Sanctions pénales nationales et droit international, thèse de doctorat en droit, Faculté des Sciences Juridiques, Politiques et Sociales, Université Lille 2, 2007.

2- BENNADJI Cherif, L'évolution de la réglementation des marchés publics en Algérie, thèse de doctorat d'Etat en droit, Université d'Alger, 1991.

3- CANO Rosa Ana, La lutte contre la corruption dans le champ d'action du conseil de l'Europe, thèse de doctorat en droit international public, Université Panthéon-Sorbonne, Paris I, 2007.

4- FITZGERALD Philip, Les dispositifs juridiques internationaux de lutte contre la corruption des agents publics étrangers, thèse de doctorat en droit public, Faculté de Droit, Université du Sud Toulon-Var, 2011.

5- GENEVOIS Antoine, L'efficacité internationale des droits anti-corruption, thèse de doctorat en droit, UFR de Sciences Juridiques et Politiques, Université Panthéon-Sorbonne, Paris I, 2004.

6- HAN Xiao-Ying, La lutte contre la corruption en politique criminelle, étude comparée entre la France et la Chine, thèse de doctorat en droit, Université Panthéon Sorbonne, Paris I, 2005.

7- KARIMOV Inam, Le rôle de la transparence dans la lutte contre la corruption à travers l'expérience du conseil de l'Europe, thèse de doctorat en droit, Ecole Doctorale de Droit International et Européen, Université Panthéon Sorbonne, Paris I, 2013.

8- LIU Jingxue, La responsabilité sociale des entreprises pétrolières multinationales, thèse de doctorat en droit, Ecole Doctorale de Droit International, Droit Européen, Relations Internationales et Droit Comparé, Université Panthéon-Assas, Paris II, 2015.

9- LOUVET Lalla, Le droit et la corruption internationale, thèse de doctorat en droit des affaires, UFR, Droit, Université Panthéon- Sorbonne, Paris I, 2008.

10- MEHDI Djazira, Les instruments de lutte contre le blanchiment d'argent en Algérie, thèse de doctorat en droit, Faculté de Droit, Université Nice Sophia Antipolis, 2015.

11- MOULIER Isabelle, La compétence universelle en droit international, thèse de doctorat en droit, spécialité droit international public, Université Panthéon Sorbonne, Paris I, 2006.

12- RAVEL d'ESCLAPON Anne, La lutte contre les paradis fiscaux à l'aune des exemples français et américain, thèse de doctorat en droit, Ecole Doctorale de Droit, Sciences Politiques et Histoire, Université de Strasbourg, 2016.

13- SUSEC Sabrina, Le secteur bancaire et financier français face à la corruption : un système d'intégrité en construction, thèse de doctorat en droit, Ecole Doctorale de Droit et Sciences Humaines, Université de Cergy-Pontoise, 2015.

2-Mémoires

1- DELERIVE Hubert, La prévention du trafic d'influence et de la corruption en matière de lobbying, mémoire de master en droit des affaires, Université Panthéon-Assas, Paris II, 2015.

2- DERAMCHIA Ratiba, La lutte contre la corruption internationale, mémoire de master en droit des affaires, Université Panthéon-Assas, Paris II, 2007.

3- PIGEAT Mathias, La corruption et les contrats publics internationaux, mémoire de master en droit public économique, Université Panthéon Sorbonne, Paris I, 2006.

4- QUIJOUX Julien, Le rôle de la compliance anti-corruption, mémoire de master en droit pénal de l'entreprise, Université Versailles Saint Quentin, 2012.

5- REVEL Gaspard, La lutte contre la corruption dans le secteur privé, mémoire de master en droit des affaires, Université Panthéon-Assas, Paris II, 2016.

6- MERIAS Floriane, Débat autour de la relation entre corruption et investissement public, DEA économique du développement, UFR de Sciences Economiques 02, Université Panthéon Sorbonne, Paris I 2004.

III- Articles

1- ABRIKA Bélaid, « Les organisations et genèses des expériences de la lutte anticorruption dans le monde », Revue Critique de Droit et Sciences Politiques, n°01, 2013, pp. 23-44.

2- ADDESA Elena, « La convention des Nations Unies contre la corruption : développement intervenus dans sa mise en œuvre », Revue de GRASCO, numéro spécial corruption, 2012, pp. 18-22.

3- ARBIA Silvana, « La Cour Pénale Internationale et le monde arabe, un partenariat nécessaire », Gazette de Palais, n°363, 29/12/2011, pp. 12-15.

4- ARVIND K.Jain, « Corruption : quantitative estimates », in Economis of corruption, Recent Economic Publishers, Boston, 1998, pp. 61-79.

5- BA Adiouma, « Réflexions sur les fondements constitutionnels du droit des marches publics », Revue de la Recherché Juridique Droit Prospectif, volume 1, n° 4, 2006, pp. 2179-2191.

6- BAH Saliou, « La restitution des avoirs issus de la corruption dans les conventions anti-corruption internationales : une avancée conceptuelle et normative à la portée pratique limitée », Revue de Droit des Affaires Internationales, n°01, 2010, pp. 15-34.

7- BALMELLI Tiziano, « La restitution internationale des avoirs acquis par la corruption : de l'obligation morale à l'obligation juridique », in Les traités internationaux contre la corruption, l'ONU, l'OCDE, le Conseil de l'Europe et la Suisse, édité par BALEMELLI Tiziano & JAGGY Bernard, Editions Interuniversitaires Suisses, Lausanne, 2004, pp. 63-89.

8- BARRAU Michel «Un instrument de lutte contre la corruption : le Service Central de Prévention de la Corruption», Actualité Juridique Pénale, 2006, pp. 202-204.

9- BARRIERE François, « Les lanceurs d'alerte », Revue des Sociétés, n°04, 2017, pp. 191-205.

10- BAUER Alain, « Le financement du terrorisme : illusion et réalités », in Rapport moral sur l'argent dans le monde, 2015-2016, progrès et tensions, s. dir. de CHAMPARNAUD François, Association d'Economie Financière, Arcueil, 2016, pp. 289-294.

11- BEAUCHARD Renaud, « Corruption : de l'ignorance à la sortie du réel », La Note de Conventions, N°15, Institut des Hautes Etudes sur la Justice, Ministère des Affaires Etrangères Française, 2014, pp. 01-11.

12- BEAUVAIS Stéphane, « L'apport du mandat d'arrêt européen à la coopération pénale internationale », Gazette du Palais, n°253, 09/09/2008, pp. 15-22.

13- BECQUART-LECLERCQ Jeanne, « Paradoxes de la corruption politique », Revue Pouvoirs, n° 31, novembre 1984, pp. 19-36.

14- BEGLE Vincent, « Le UK Bribery Act 2010 et ses ligne directrices : la réglementation anti-corruption la plus sévère au monde », LEXBASE Revues, n°248, 27/04/2011, pp. 1-3.

15- BERNARD Antoine & WRZONKI Elin, « La responsabilité pénale des transnationales, l'action de la FIDH », Actualité Juridique Pénale, n°01, janvier 2012, pp. 20-23.

16- BEZZINA Anne-Charlène, « Les trois ans du parquet financier : économie d'une institution financière », Revue Française de Droit Constitutionnel, n° 112, 2017, pp. 795-820.

17- BLOIS Alexis, « Contrat et corruption : le pot-de-vin et les plaideurs », Revue de Droit des Affaires Internationales, n°04, 2008, pp. 459-476.

18- BONFILS Philippe, « Loi n°2007-1598 du 13 novembre 2007 relative à la lutte contre la corruption », Revue de Science Criminelle, n° 2, 2008, pp.377-381.

19- BORGHI Alvaro, « Corruption et immunité des dirigeants politiques », in Les traités internationaux contre la corruption, l'ONU, l'OCDE, le Conseil de l'Europe et la Suisse, s. dir. de BALMELLI Tiziano & JAGGY Bernard, Editions Interuniversitaires Suisses, Lausanne, 2004, pp. 91-109.

20- BOURBAKI Roger, « End of paradis? Le Luxembourg et son secret bancaire dans les filets du multilatéralisme », Revue Critique Internationale, n°71, 2016, pp. 55-71.

21- BOURDON William, « La restitution de l'argent public volé : un nouveau défi pour la communauté internationale », in La lutte contre la criminalité et les délits financiers, grands enjeux de la crise financière, rapport moral sur l'argent dans le monde, Association d'Economie Financière, 2012, pp. 169-186.

22- BOURGAIN Arnaud, « Vers la fin du secret bancaire dans les centres financiers offshore : une question d'éthique et concurrence fiscale », Revue d'Economie Financière, n°119, 2015, pp. 287-302.

23- CAPDEVILLE Jérôme Lasserre, « Corruption et trafic d'influence : nouvelles mesures applicables aux sociétés », Actualité Juridique Pénal, n° 02, février 2017, pp. 62-73.

24- CARTIER Marie Elisabeth & MAURO Cristina, « La loi n°2000-595 du 30 juin 2000, modifiant le code pénal et le code de procédures pénales relative à la lutte contre la corruption », Revue de Science Criminelle, n°4, 2000, pp. 737-774.

25- CASSANI Ursula, « Lutte contre la corruption : vouloir, c'est pouvoir?», Schulthess Médias Juridique, Centre d'Etudes Juridiques Européennes, Schulthess, Genève, 2011, pp. 33-61.

26- CASTELLI Bernard, « Les réseaux de blanchiment d'argent criminel en Amérique latine : de l'illégalité financière à la légitimité économique », Revue Autrepart, n°27, 2003, pp. 25-39.

27- CHAPPEZ Jean, « La lutte internationale contre le blanchiment des capitaux d'origine illicite et le financement du terrorisme », Annuaire Français de Droit International, n°49, 2003, pp. 542-561.

28- CHAPPUIS Christine, « La restitution des profits issus de la corruption : quels moyens en droit privé ? », in Lutte contre la corruption internationale, s. dir. de CASSANI Ursula & LACHAT Héritier, LGDJ, Paris, 2011, pp.139-171.

29- CHOPIN Frédérique, « La corruption et les délits apparentés dans les transactions commerciales internationales», Revue Internationale de Droit Pénal, n°1, 2003, pp. 215-254.

30- COLOMBET Astrid Mignon, « La self-defense des entreprises », in Deals de justice, le marché américain de l'obéissance mondialisée, s. dir. de GARAPON Antoine & SERVAN-SCHEREIBER Pierre, PUF, Paris, 2015, pp. 79-100.

31- COMBEAUD Sébastien, « Première réussite pour le principe de reconnaissance mutuelle : le mandat d'arrêt européen », Revue Internationale de Droit Pénal, n°01, 2006, pp. 131-142.

32- CORDIER François, « La saisine du procureur national financier et la compétence concurrente de la juridiction nationale financière à raison de la (grande complexité) de certaines infractions », Revue de Science Criminelle, n° 03, 2016, pp. 364-367.

33- CUTAJAR Chantal, « Le futur parquet financier : quels enjeux ? », Recueil Dalloz, n° 20, 2013, pp. 1400-1402.

34- ……., « Lutter contre les flux financiers illicites : vers des avancées concrètes ? », Revue du GRASCO, n°5, 2013, p. 1/1.

35- DAOUD Emmanuel, « La responsabilité pénale des entreprises transnationales françaises : fiction ou réalité juridique ? », Actualité Juridique Pénale, n° 01, janvier 2012, pp. 15-20.

36- DE VAUPLANE Hubert, « Une nouvelle géopolitique de la norme», in Deals de justice, le marché américain de l'obéissance mondialisée, s. dir. De

GARAPON Antoine & SERVAN-SCHEREIBER Pierre, PUF, Paris, 2015, pp. 23-76.

37- DEBOVE Fréderic, « Vers un droit pénal de la criminalité organisée ? », Petites Affiches, n°226, 12/11/2002, pp. 04-08.

38- DEHOUSSE Franklin, « La convention Europol : un tournant pour la coopération européenne ? », Revue Hebdomadaire du CRISP, n°1577-1578, 1997, pp. 1-45.

39- DELEMAS-MARTY Mireille & MANACORDA Stefano, « La corruption : un défi pour l'Etat de droit et la société démocratique », Revue de Science Criminelle, n° 03, 1997, pp. 696-702.

40- DJAGHAM Mohamed, « La lutte contre la corruption : une question internationale », Revue Droit et Libertés, n° 02, 2016, pp. 9-19.

41- DICKINSON Ben, « Flux financiers illicites et développement, commentaires sur : fuite de capitaux et paradis fiscaux : impact sur l'investissement et la croissance en Afrique », Revue d'Economie du Développement, n°2, 2014, pp.143-149.

42- DOMMEL Daniel, « La transposition de la convention OCDE dans les législations nationales », Revue Prospective Stratégique, n°10, 2002, pp. 56-69.

43- DRAETTA Ugo,"OECD convention on bribery of foreign public officials and the bribes paid by foreign subsidiaries", Revue de Droit des Affaires Internationales, n°01, 2004, pp. 43-52.

44-……, « La lutte contre la corruption des fonctionnaires publics étrangers : premières observations sur les examens de la phase 2 au titre de la convention OCDE », Revue de Droit des Affaires Internationales, n°01, 2005, pp. 99- 102.

45- DUFAU Christine, « Pour une modélisation de l'enquête judiciaire en matière de corruption », Actualité Juridique Pénale, n° 02, 2013, pp. 74-82.

46- CLAMEN Michel, « Lobbying : de l'histoire au métier », Revue Géoéconomie, n° 72, 2014, pp. 165-182.

47- EL AHDAB Jil, « La prise en charge financière par la société de la responsabilité de ses dirigeants : vers un modèle américain ? », Revue des Sociétés, n°02, 2008, pp. 239-255.

48- FOUILLERON Antoine, « Réforme de l'Etat et gestion publique », Revue Française d'Administration, n° 162, 2017, pp. 400-408.

49- FRANCHI François, « Les entreprises face au désordre juridique : les manifestations internationales d'une nouvelle insécurité », Revue de Droit des Affaires Internationales, n°01, 2007, pp. 595-637.

50- GARAPON Antoine & COLOMBET Mignon, « D'un droit défensif à un droit coopératif : la nécessité réforme de notre justice pénale des affaires », Revue Internationale de Droit Economique, n°2, 2016, pp. 197-215.

51- GARY Aurore & GAUTHIER Bernard, « La Banque Mondiale. Lutte contre la corruption et programmes d'appui budgétaire », in Les bonnes pratiques des organisations internationales, s. dir. de KLEIN Asmara, LAPORTE Camille et SAIGET Marie, Presses de Sciences Po, Paris, 2015, pp. 171-188.

52- GARZON César & HAFSI Taieb, « L'évaluation des stratégies de lutte contre la corruption », Revue Française de Gestion, n°175, 2007, pp. 61-80.

53- ……., « La corruption mondiale de la lutte contre la corruption », Revue Gestion, vol. 32, n°1, 2007, pp. 91-100.

54- GAUVIN Alain, « La gestion du risque pénal par les directions juridiques des multinationales », Actualité Juridique Pénale, n°01, janvier 2012, pp. 23-25.

55- GAYRAUD Jean-François, « Finance et crime : puissances, hybridation, convergences », Revue de GRASCO, n°8, 2014, pp. 22-24.

56- GIUDICELLI-DELAGE Geneviève, « Le recul des immunités », in La pénalisation des responsabilités politiques en droit interne et en droit international, dix-septième journées d'étude de l'Institut de Sciences Criminelles de Poitiers, s. dir. de DANTI-JUAN Michel, 30 et 31 mai 2008, Editions Cujas, Paris, 2008, pp. 113-140.

57- G-NELL Philippe, « Transparence dans les marchés publics : options après la cinquième conférence ministérielle de l'O.M.C à Cancún », Revue Internationale de Droit Economique, n° 03, 2004, pp. 355-379.

58- GURTNER Bruno, « L'agonie du secret bancaire suisse », Revue de l'Economie Politique, n°46, 2010, pp. 36-45.

59- HACHEMAOUI Mohamed, « Institution autoritaires et corruption politique. L'Algérie et le Maroc en perspective comparée », Revue Internationale de Politique Comparée, n° 2, 2012, pp. 141-164.

60- HAERI Kami, « Le UK Bribery Act : un nouvel instrument juridique de souveraineté », Recueil Dalloz, n° 29, 2011, pp. 2024-2026.

61- HANNOUN Charley, « La criminalité d'argent, l'Etat et le corps social », Actes du colloque sur la criminalité d'argent : quelle répression ?, Première Chambre de la Cour d'Appel de Paris, le 14 novembre 2003, Editions Montchrestien, Paris, 2004, pp. 5-11.

62- HANSBURY Elise et DUHAIME Bernard, « Les enjeux de la corruption sur le continent américain : une réflexion sur le rôle du système interaméricain de protection des droits humains dans la consolidation des politiques de lutte contre la corruption », Annuaire Canadien de Droit International, volume 52, octobre 2015, pp. 77-128.

63- HARARI Maurice, « Quelle coopération internationale dans la lutte contre la corruption ? », in Les traités internationaux contre la corruption, l'ONU, l'OCDE, le Conseil de l'Europe et la Suisse, édité par BALEMELLI Tiziano & JAGGY Bernard, Editions Interuniversitaires Suisses, Lausanne, 2004, pp. 107-125.

64- HEINEMANN Andreas, « La nécessité d'un droit mondial de la concurrence », Revue Internationale de Droit Economique, n°3, 2004, pp. 293-324.

65- HIELLE Olivier, « Les principales mesures du projet de loi Sapin2», Dalloz Actualité, juin 2016, p. 1.

66- HOULETTE Eliane, « Le parquet national financier. Bilan, actions, perspectives », Archives de Politique Pénale, n° 39, 2017, pp. 67-87.

67- JACQUEMET André, « Lutte contre la corruption : protéger l'entreprise et ses dirigeants ou pouvoir prouver sa bonne foi », Revue de GRASCO, numéro spécial corruption, septembre 2012, pp. 63-75.

68- JAGGY Bernard, « La convention de l'ONU contre la corruption : autopsie d'une négociation », in Les traités internationaux contre la corruption, l'ONU, l'OCDE, le Conseil de l'Europe et la Suisse, édité par BALEMELLI Tiziano & JAGGY Bernard, Editions Interuniversitaires Suisses, Lausanne, 2004, pp. 47-61.

69- JEGOUZO Isabelle, « La création d'un espace judiciaire commun : la reconnaissance mutuelle », Revue Internationale de Droit Pénal, n°01, 2006, pp. 97-111.

70- KALUMA Nangi, « Lutte contre la corruption vue par Transparency International », Actes de séminaire sur la lutte contre la corruption en Belgique, BRUYLAN, Bruxelles, 2008, pp. 89-98.

71- KAZZI Habib, « Le principe de transparence dans les accords de l'O.M.C », Revue Générale de Droit International Public, n°04, 2010, pp. 703-722.

72- KHALOUFI Rachid, « Les institution de régulation en droit algérien, Revue IDARA, n° 28, 2005, pp. 61-121.

73- KHELFANE Karim & SAM Lyès, « Corruption, détournement de biens publics, blanchiment d'argent, et immunité des gouvernements », RASJEP, n°03, 2009, pp. 111-120.

74- KHOSROKHAVAR Farhad, « Les révolutions arabes : révolutions de justice sociale et de liberté », Revue Cultures & Conflits, n° 83, 2011, pp. 108-112.

75- LABORDE Jean-Paul, « Chronique des Nations Unies », Revue Internationale de Droit Pénal, vol. 75, n°3, 2004, pp. 837-853.

76- LACHAT Anne Héritier, « Intermédiaires financiers et corruption», in Lutte contre la corruption internationale, s. dir. de CASSANI Ursula & LACHAT Anne Héritier, LGDJ, Paris, 2011, pp. 63-81.

77- LAMOUROUX Sophie, « Moralisation de la vie publique : le Conseil de l'Europe et la lutte contre la corruption », Revue Constitutions, n°3, 2013, pp. 461-467.

78- LEBEGUE Daniel & YUNG Marina, « Restitution des avoirs détournés : Le rôle des organisations non gouvernementales », Revue International et Stratégique, n° 85, 2012, pp. 81-88.

79- LELIEUR Juliette, « La place de l'Union Européenne et de son futur procureur financier dans la lutte contre la corruption », in Comprendre et lutter contre la corruption, s.dir. BONFILS Ph., MUCCHIELLI L. Et ROUX A. Presses universitaires d'Aix - Marseille, Coll. Droits, 2015, pp. 89-106.

80- LEYENBERGER Stéphane, « Pour l'amélioration de l'entraide judiciaire : la position des procureurs européens », Gazette de Palais, n°253, 2008, pp. 3-6.

81- LUCINDA A. Low, "What the UN Convention on Anticorruption" Will Mean, Conference of the International Bar Association International Chamber of Commerce Organization for Economic Cooperation and Development, Steptoe Jonson, London, 4-5 May 2006, pp. 2-21.

82- LUGENTZ Frédéric, « L'entraide judiciaire internationale active en matière pénale et la recherche des avoirs criminels », in Droit pénal en questions, s. dir. de GUILLAIN Christine & JADOUL Pierre, Anthemis, Bruxelles, 2013, pp. 35-107.

83- MALECKI Catherine, « Le devoir de vigilance des sociétés mères et entreprises donneuse d'ordre : était-ce bien raisonnable ? », Bulletin Joly Sociétés, n°05, 2017, pp. 298-304.

84- MANANA KANE Mouhamadou & LINDER Virginie, « La prise en compte de la corruption dans les financements de la Banque Mondiale : aspects juridiques », in La corruption et le droit international, s. dir. de DORMOY Daniel, BRUYLANT, Bruxelles, 2010, pp. 49-74.

85- MASSE Michel, « Une nouvelle dimension de la coopération judiciaire en matière pénale : la coopération verticale », Revue de Science Criminelle, n°04, 2002, pp. 884- 901.

86- MATELLY Sylvie, « Les entreprises face à la corruption », Revue Internationale et Stratégique », n°101, 2016, pp. 121-129.

87- MERVEILLE Anne-Dominique & LEVY-BISSONNET Juliette, «L'infraction du délit de blanchiment : une interprétation extensive de la loi au service d'une répression maximale », Petites Affiches, n°146, 23/07/2009, pp. 10-19.

88- NICOLAS Marie, « Coopération et délai raisonnable. Les défis de la justice pénale internationale », Gazette du Palais, n° 363, 29/12/2011, pp. 36-39.

89- NOBLE Ronald K. « L'Interpol du XXIE siècle », Revue Pouvoirs, n°132, 2010, pp. 103-116.

90- PAGANI Fabrizio, « L'examen par les pairs : un instrument de coopération et de changement», Revue de l'OCDE sur le Développement, n°4, 2003, pp. 76-92.

91- PEREIRA Brigitte, « Éthique commerciale, bonne gouvernance des entreprises et corruption internationale », Revue Internationale de Droit Economique, n° 01, 2008, pp. 05-25.

92- ……., « Blanchiment, soupçon et sécurité financière», Revue Internationale de Droit Economique, n°01, 2015, pp. 43-73.

93- PERRIN Bertrand, « Le rôle de l'éthique dans la prévention de la corruption, le cas de la suisse », Revue Sécurité et Stratégie, n°3, 2010, pp. 87-94.

94- PERROT Etienne, « Les paradis fiscaux à l'ombre de la morale », Revue Etudes, n°6, juin 2016, pp. 29-40.

95- PESME Jean, « La restitution des biens mal acquis », in La lutte contre la criminalité et les délits financiers, grands enjeux de la crise financière, rapport moral sur l'argent dans le monde, Association d'Economie Financière, 2012, pp. 155-167.

96- PIETH Mark, « Assurer le sucées de l'initiative de l'O.C.D.E. contre la corruption », in Affairisme : la fin du système, comment combattre la corruption, publications de l'OCDE, 2000, pp. 57-72.

97- ……., « Dix ans de lutte contre la corruption transnationale», l'Observateur de l'OCDE, n° 279, mai 2010, in : http://observateurocde.org/news/fullstory.php/aid/2742/Dix_ans_de_lutte_contre_la_corruption_transnationale.html

98- ……., « OIL FOR FOOD : Enjeux et difficultés d'une enquête internationale en matière de paiements illicites », in Lutte contre la corruption internationale, s. dir. de CASSANI Ursula & LACHAT Anne Héritier, LGDJ, Paris, 2011, pp. 127-134.

99- QUEMENER Myriam, « Le procureur financier, architecte de la lutte contre la corruption et la délinquance économique et financière », Revue Internationale d'Intelligence Economique, n° 1, 2014, pp. 27-35.

100- QUINONES Enery, « L'évolution du droit international en matière de corruption : la convention de l'OCDE », Annuaire Français de Droit International, n°19, 2003, pp. 563-574.

101- RACLET Arnaud, « Comportements anti-concurrentiels et marchés pertinents », in l'O.M.C et la perspective d'un droit mondial de la concurrence, Rapport Final de Recherche, s. dir. scientifique de FRISON-ROCHE Marie-Anne & BRUNET Andrée, Institut de Droit Economique Fiscal et Social, Université Paris Dauphine, 2002, pp. 196-226.

102- REBUT Didier, « Extradition », Répertoire de Droit International, janvier 2009, pp. 1-49.

103- RICHARDOT Michel, « Interpol, Europol », Revue Pouvoir, n°102, 2003, pp. 77-85.

104- ROBERT Cécile, « La politique européenne de transparence (2005-2016) : De la contestation à la consécration de lobbying », Revue Gouvernement et Action Publique, n°1, 2017, pp. 9-32.

105- ROLLAND Christophe, « Création de l'Agence Française Anticorruption par la loi Sapin 2 : quels moyens pour quelle action ? », Actualité Juridique Collectivités Territoriales, n°17, 2017, pp. 124-129.

106- ROQUILLY Christophe, « Analyse des codes éthiques des sociétés du CAC 40 : un vecteur d'intégration de la norme juridique par les acteurs de l'entreprise », Cahiers de Droit de l'Entreprise, n°05, 2011, pp. 28-33.

107- ROSSIDOU-PAPAKYRIACOU Eva, « La coopération internationale dans la lutte contre la corruption du point de vue d'un centre offshore », in Coopération internationale dans la lutte contre la corruption et centres financiers offshore : obstacles et solutions, 4e Conférence Européenne des services spécialisés dans la lutte contre la corruption, Conseil de l'Europe, Limassol (Chypre), 20-22 octobre 1999, pp. 57-69.

108- ROUQUIE Sylvie « La convention de l'OCDE du 17 décembre 1997 sur la corruption des agents publics étrangers : mythe ou réalité ?» Petites Affiches, n° 153, 02/08/2000, pp. 17-24.

109- SACERDOTI Giorgio, «La convention de l'OCDE de 1997 sur la lutte contre la corruption des agents publics étrangers dans les transactions commerciales internationales», Revue de Droit des Affaires Internationales, n°01, 1999, pp. 3-18.

110- SAINTOURENS Bernard, « La réforme du droit des sociétés par la loi du 9 décembre 2016, relative à la transparence, à la vie économique », Revue des Sociétés, n°03, mars 2017, pp. 131- 158.

111- SIDANI Soraya, « Les bonnes pratiques de la gouvernance. Résistance et déviance », in Les bonnes pratiques des organisations internationales, s. la dir. de KLEIN Asmara & LAPORTE Camille et SAIGET Marie, Presses de Sciences Po, Paris, 2015, pp. 189-206.

112- SOREL Jean-Marc, « L'évolution des institutions financières internationales : entre redéploiement et fragilité, une restructuration systématique en chantiers », Annuaire Français de Droit International, n°52, 2006, pp. 481-504.

113- SOURICE Benjamin, « Lobbying et corruption, les deux faces de la capture du pouvoir », Revue Hermès, n°03, 2015, pp. 81-82.

114- SPIRE Alexis & WEIDENFELD Katia, « Punir les délinquants fiscaux en France et au royaume uni : vers la convergence des modèles ? », Archives de Politique Criminelle, n° 39, 2017, pp 103-116.

115- STASIAK Frédéric, « L'éviction du juge pénal en matière économique et financière », Archives de Politique Criminelle, n° 39, 2017, pp. 7-21.

116-SULLIVAN John D. « La boussole morale des entreprises : L'éthique des affaires et la gouvernance d'entreprise comme outils de lutte contre la corruption», Focus, n° 07, Global Corporate Governance Forum, Washington, 2009, pp. 7-67.

117- TELLO Carol P. & MALHERBE Jacques, « Le Foreing Account Tax Compliance Act américain : un tournant juridique dans la coopération sur l'échange d'informations fiscales », Revue de Droit Fiscal, n°3, 2014, pp. 23-39.

118- TIEDEMANN Klaus, « La responsabilité pénale dans l'entreprise : vers un espace européen unifié ? », Revue de Science Criminelle, n° 02, 1997, pp. 259-274.

119- VERGES Etienne, « Le procureur de la République financier : entre projet politique et recherche de l'efficacité », Revue de Science Criminelle, n° 01, 2014, pp.143-152.

120- VINCKE François, « Les bonnes pratiques d'entreprise prônées par la commission anti-corruption », in La lutte contre la corruption en Belgique, les bonnes pratiques d'entreprise, Actes de séminaire organisé à Bruxelles le 5 octobre 2005, par ICC Belgique, Transparency International Belgique et Willkie Farr Gallagher LLP, BRUYLANT, Bruxelles, 2008, pp. 15-63.

121- WANDJI K. Jérôme Francis, « L'Afrique dans la lutte contre l'impunité des crimes internationaux », Cahiers de la Recherche sur les Droits Fondamentaux, n°11, Presses Universitaire de Caen, 2013, pp. 89-103.

122- WIEHEN Michael H. « Le rôle de la société civile : demander des comptes aux gouvernements », in Affairisme : la fin de système, comment combattre la corruption, publications de l'OCDE, 2000, pp. 231-248.

123- WRAZEN Céline, « Le procureur de la République financier, un an après », la Gazette Juridique, n° 03, avril 2015, in : https://univ-droit.fr/la-gazette-juridique/18290-le-procureur-de-la-republique-financier-un-an-apres

124- YANNACA SMALL Catherine, « Les paiements illicites dans le commerce internationales et les actions entreprises pour les combattre», Annuaire Français de Droit International, volume 40, n° 1, 1994, pp. 792-803.

125- ZAGAINOVA Anastassiya, « Les défis de la corruption dans les pays en transition », Revue d'Etudes et de Critique Sociale, n°25, 2008, pp. 11-39.

126- ZANNI Dario, « Enquête pénale en milieu bancaire : obstacles et pratiques liés au secret bancaire », in Les enjeux juridiques du secret bancaire, s. dir. de AUGSBURGER-BUCHELI Isabelle & PERRIN Bertrand, Schulthess, Genève, 2011, pp. 105-123.

127- ZOUAIMIA Rachid « Les fonctions décoratives de l'organe national de prévention et de lutte contre la corruption », El-WATAN, Quotidien Indépendant, n° 6161, du samedi 29 janvier 2011, p. 22.

128- ZOUAIMIA Rachid, « Note introductive : le l'Etat interventionniste à l'Etat régulateur », Actes du colloque national sur les autorités de régulation indépendantes en matière économique et financière, Faculté de Droit, Université Abderrahmane Mira, Bejaia, le 23 et 24 mai 2007, pp. 5-18.

129-……, «De l'articulation des rapports entre le Conseil de la concurrence et les autorités de régulation sectorielles en droit algérien», Acte de colloque national sur les autorités de régulation indépendante en matière économique et financière, Faculté de Droit et Sciences Politiques, Université de Bejaia, 23 et 24 mai 2007, pp. 84-101.

IV- Textes Juridiques étrangers

A- Conventions internationales

1- Conseil de l'Europe, Convention Européenne d'Extradition, conclue à Paris le 13 décembre 1957, in : https://rm.coe.int/168006459c

2- Union Européenne, Convention relative à la Protection des Intérêts Financiers des Communautés Européennes du 26 juillet 1995, JOCE, n°95/C 316/03, du 27 juillet 1995, in :
http://eur-lex.europa.eu/legalcontent/FR/TXT/?uri=celex:31995F1127(03)
3- Union Européenne, Acte du Conseil du 26 mai 1997, établissant la convention sur la base de l'article K3 point C du traité sur l'union européenne, relative à la lutte contre la corruption impliquant des fonctionnaires des communautés européennes ou des fonctionnaires des Etats membres de l'union européenne, JOCE n° C195, du 25 juin 1997, in :
http://eurlex.europa.eu/legalcontent/FR/TXT/HTML/?uri=CELEX:41997A0625(01)&from=FR

4- Organisation des Etats Américains, Convention Interaméricaine contre la corruption, adoptée le 29 mars 1996 à Caracas, in :
http://www.oas.org/juridico/fran%C3%A7ais/b-58.htm

5- O.C.D.E, Convention sur la lutte contre la corruption d'agents publics étrangers dans les transactions commerciales internationales, adoptée le 21 novembre 1997 à Paris, in :
http://www.oecd.org/fr/daf/anti-corruption/ConvCombatBribery_FR.pdf
6- Conseil de l'Europe, Convention Pénale sur la Corruption, adoptée le 27 janvier 1999 à Strasbourg, in : https://rm.coe.int/168007f3f8

7- Conseil de l'Europe, Convention Civile sur la Corruption, adoptée le 4 novembre 1999 à Strasbourg, in : https://rm.coe.int/168007f3f9

B- Directives et Règlements Européens

1- Union Européenne, préambule de décision-cadre du Conseil n°2002/584/JAI, du 13 juin 2002, relative au mandat d'arrêt européen et aux procédures de remise entre Etats membres, Journal Officiel des Communautés Européennes, n°18.7.2002.

2- Directive 2014/95/UE du Parlement Européen et du Conseil du 22 octobre 2014, modifiant la directive 2013/34/UE en ce qui concerne la publication d'information non financières et d'information relatives à la diversité par certaines grandes entreprises et certains groupes, JOUE n° L330/1 du 15 novembre 2014.

3- Union Européenne, Règlement n°270/2011 du conseil du 21 mars 2011, concernant des mesures restrictives à l'encontre de certaines personnes, entités et organismes au regard de la situation en Egypte, JOUE, L76/4 du 22 mars 2011.

C-Textes Juridiques Nationaux

1- Loi organique n° 2013-1115 du 6 décembre 2013, relative au procureur de la République financier, JORF n° 0284, du 7 décembre 2013.

2- Ordonnance n° 58-1270 du 22 décembre 1958, portant loi organique relative au statut de la magistrature, JORF du 23 décembre 1958.

3- Loi n°68-678, du 26 juillet 1968, relative à la communication de documents et renseignements d'ordre économique, commercial, industriel, financier ou technique à des personnes physiques ou morales étrangères, JORF du 27 juillet 1968.

4- Loi fédérale américaine, Le Foreign Corrupt Pratices Act de 1977, in : www.justice.gov/criminal-fraud/foreign-corrupt-practices-act

5- Loi n° 88-227, du 11 mars 1988, relative à la transparence financière de la vie politique, JORF n° 3290 du 12 mars 1988.

6- Loi n° 91-03 du 03 juin 1991, relative à la soumission des procédures de passation de certains contrats à des obligations de publicité et de mise en concurrence, JORF n°4 du 5 janvier 1991.

7- Loi n° 93-122 du 29 janvier 1993, relative à la prévention de la corruption et à la transparence de la vie économique et des procédures publiques, JORF n°25 du 30 janvier 1993.

8- Loi n° 2000-595 du 30 juin 2000 modifiant le code pénal et le code de procédures pénales relative à la lutte contre la corruption, JORF n°151 du 1 juillet 2000.

9- Loi n° 2007-1598 du 13 novembre 2007 relative à la lutte contre la corruption, JORF n° 264 du 14 novembre 2007.

10- Loi Anglaise sur la lutte contre la corruption, Bribery Act 2010, in : http://www.legislation.gov.uk/ukpga/2010/23/pdfs/ukpga_20100023_en.pdf

11- Loi fédérale sur la mise en œuvre de l'accord FATCA entre la Suisse et les Etats-Unis, du 27 septembre 2013, Recueil systématique suisse, n° 672.933.6, in : https://www.admin.ch/opc/fr/classifiedcompilation/20130482/201406300000/672.933.6.pdf

12- Loi n°2013-907, du 11 octobre 2013, relative à la transparence de la vie publique, JORF n°0238, du 12 octobre 2013.

13- Loi fédérale sur le blocage et la restitution des valeurs patrimoniales d'origine illicite de personnes politiquement exposées à l'étranger, du 18 décembre 2015, entré en vigueur le 1er juillet 2016, in : https://www.admin.ch/ch/f/ff/2015/8731.pdf

14- Loi du 25 novembre 2014, prévoyant la procédure applicable à l'échange de renseignement sur demande en matière fiscales et modifiant la loi du 31 mars 2010, portant approbation des conventions fiscales et prévoyant la procédure y applicable en matière d'échange de renseignements sur demande, Journal Officiel du Grand-Duché de Luxembourg, n°2, in : http://legilux.public.lu/eli/etat/leg/loi/2014/11/25/n2/jo

15- Loi n° 2016-1691 du 9 décembre 2016 relative à la transparence, à la lutte contre la corruption et à la modernisation de la vie économique, JORF n°0287 du 10 décembre 2016.

16- Code Pénal Français 113e édition, Dalloz, 2016.

17- Code de Justice Administrative Français, Dalloz, 2017.

18- Code de procédure pénale, 58e édition, Dalloz, 2017.

19- Code pénal français, 114e édition, Dalloz, 2017.

20- Code monétaire et financier, Dalloz, 2018,

21- Décret n°2014-66 du 29 janvier 2014, relatif aux emplois du parquet financier, JORF n° 0026, du 31 janvier 2014.

22- Décret n°2015-1 du 2 janvier 2015, portant publication de l'accord entre le gouvernement de la république française et le gouvernement des Etats-Unis d'Amérique, en vue d'améliorer le respect des obligations fiscales concernant les comptes étrangers (dite « loi FACTA »), JORAF n° 0002 du 3 janvier 2015.

23- Circulaire du 19 septembre 2012 de politique pénale de Mme la garde des sceaux, JORF n°0243 du 18 octobre 2012.

V- Jurisprudences

1- Cour Internationale de Justice, Affaire relative au mandat d'arrêt du 11 avril 2000, République Démocratique de Congo c. Belgique, Recueil des Arrêts, 14 février 2002, in : http://www.icj-cij.org/files/case-related/121/121-20020214-JUD-01-00-FR.pdf consulté le 23/09/2017.

2- Cass. Crim. 09 novembre 2010, n° 09-88.272, Inédit, in : https://www.legifrance.gouv.fr/affichJuriJudi.do?idTexte=JURITEXT000023055249 consulté le 16/04/2017.

3- Décision rendue par la 32e chambre du tribunal de grande instance de Paris, le 27 octobre 2017. (N'est pas publié) consulté le 16/10/2017.

VI- DOCUMENTS

A- Rapports

1- Assemblée Nationale Française, Rapport d'information sur les paradis fiscaux, présenté par : MIGAUD Didier, BRARD Jean-Pierre, EMMANUELLI Henri, PERRUCHOT Nicolas, enregistré à la présidence de l'Assemblée Nationale le 10 septembre 2009.

2- Chambre des Représentants de Belgique, Projet de loi portant assentiment au Statut de Rome de la Cour Pénale Internationale fait à Rome le 17 juillet 1998, Rapport fait au nom de la Commission des Relations Extérieures, 31 mars 2000, in : www.lachambre.be/FLWB/pdf/50/0492/50K0492002.pdf consulté le 17/07/2017.

3- Fonds Monétaire International, Rapport annuel 2016, trouver des solutions ensemble, Editions FMI, Washington, 2016.

4- Groupe de Travail de l'OCDE sur la Corruption, Rapport annuel 2010, Edition OCDE, in : https://www.oecd.org/fr/daf/anti-corruption/49103464.pdf consulté le 30/11/2016.

5- Le Club des Juristes, Rapport de renforcement de la lutte contre la corruption transnationale, Paris, mars 2015.

6- Nations Unies, Action préventive de lutte contre la corruption et le transfert d'avoir d'origine illicite et restitution de ces avoirs, notamment aux pays d'origine, conformément à la convention des Nations Unies contre la corruption, Rapport du secrétaire général, 29 juin 2007.

7- Nations Unies, Action préventive et lutte contre la corruption et le transfert illégal de fonds et rapatriement desdits actifs dans les pays d'origine, Rapport du secrétaire général, n° A/58/125, du 8 juillet 2003.

8- Nations Unies, Etude mondiale sur « Le transfert de fonds d'origine illicite, en particulier des provenant d'actes de corruption », in : http://unod.org/pdf/crime/prevention_corruption/sessions_u/12F.pdf consulté le 15/12/2016.

9- O.C.D.E, Pologne, examen de l'application de la convention et de la recommandation de 1997, 2001, in : www.oecd.org/fr/investissement/anti-corruption/.../2021111.pdf consulté le 18/06/2017.

10- O.C.D.E, Rapport d'examen de l'application de la convention et de la recommandation de 1997, le cas des Etats Unis, 2002, in : www.oecd.org/dataoecd/16/29/2390476.pdf consulté le 10/03/2017.

11- O.C.D.E, Rapport sur l'application de la convention sur la lutte contre la corruption d'agents publics étrangers dans les transactions commerciales internationales et de la recommandation de 1997 sur la lutte contre la corruption dans les transactions commerciales internationales, France phase 2, éditions OCDE, 2004, in : http://www.oecd.org/fr/daf/anticorruption/conventioncontrelacorruption/26243002.pdf consulté le 08/08/2017.

12- PORTELLI Hugues, Rapport de Sénat sur la loi relative à la lutte contre la corruption, session ordinaire de 2007, 2008.

13- Rapport de l'OCDE sur la corruption transnationale, une analyse de l'infraction de corruption d'agents publics étrangers, édition OCDE, 2014.

14- Rapport de Transparency International sur l'encadrement des pratiques de lobbying en Europe, publié le 09 décembre 2015, in : http://www.hatvp.fr/la-thematheque/rapport-de-transparency-international-sur-lencadrement-des-pratiques-de-lobbying-en-europe/ consulté le 16/06/2017.

15- Rapport de Transparency International, 2008.

16- Service Central de Prévention de la Corruption et Novethic Etudes, Rapport sur la transparence en matière de lutte anti-corruption, septembre 2006.

17- Service Central de Prévention de la Corruption Français, Rapport pour l'année 2014, sur la prévention de la corruption en France : état des lieux, chiffres clés, perspectives, jurisprudence, la protection des lanceurs d'alerte, la prévention de la corruption : un impératif pour les entreprises françaises, direction de l'information légale et administrative, Paris, 2015.

18- Transparency International France, Le sort des biens mal-acquis et autres avoirs illicites issus de la corruption, rapport publié le 26 octobre 2017, in : https://transparencyfrance.org/wpcontent/uploads/2017/10/Rapport_BMA_restitution_avoirs_corruption.pdf consulté le 25/11/2017.

19- Transparency International France & Sherpa, Pour une restitution des avoirs volés aux populations victimes, les enseignements de l'affaire des « Biens Mal Acquis », Rapport de 2014, in : https://www.assosherpa.org/wpcontent/uploads/2014/11/Sherpa_rapport_bma_vf.pdf consulté le 28/10/2017.

20- Transparency International, La coalition mondiale contre la corruption, Rapport Annuel, 2006, 2007.

B- Publications

1- Banque Européenne d'Investissement, Les banques multilatérales de développement se dotent d'un nouvel outil de lutte contre la corruption en signant un accord d'exclusion mutuel, document publié le 09 avril 2010, in : http://www.eib.org/infocentre/press/news/all/mdbs-step-up-their-fight-against-corruption-with-joint-sanction-accord.htm?lang=fr consulté le 30/03/2017.

2- CANO Rosa Ana, L'entraide judiciaire et la coopération internationale en matière de lutte anti-corruption, article publié le 23 avril 2010 in : https://www.village-justice.com/articles/entraidejudiciairecooperation,7735.html consulté le 22/12/2016.

3- CHEYVIALLE Anne, « Secret bancaire : ce que signifie l'accord du G20 », le Figaro Economie, publié le 20 avril 2013, in : http://www.lefigaro.fr/conjoncture/2013/04/20/20002-20130420ARTFIG00380-secret-bancaire-ce-que-signifie-l-accord-du-g20.php consulté le 15/10/2017.

4- CHRISTENSEN John, La corruption, la pauvreté, et l'économie politique des paradis fiscaux, document publié en octobre 2007, in : www.taxjustice.net/.../Corruption_pauvrt_et_economie_politique_des_PF_-_oct-07 consulté le 15/06/2017.

5- CLLIGAROT Lorenzo, On le sait, « La France n'extrade pas ses ressortissants». Oui, mais pourquoi ?, Document publié le 28 octobre 2015, in : http://www.slate.fr/story/109079/extradition-ressortissants consulté le 10/12/2017.

6- Code de la transparence fiscale du F.M.I, 2015. Consulté le 09/01/2017.

7- Commission Européenne, Communiqués de presse, Bruxelles, 8 juin 2017.
Conseil de l'Europe, Recommandation du Comité des Ministres aux Etats membres sur la protection des lanceurs d'alerte, 30 avril 2014, in : https://search.coe.int/cm/Pages/result_details.aspx?ObjectID=09000016805c5ead consulté le 14/05/2017 consulté le 12/06/2017.

8- CONTI Julie, Le scandale des « Panama Papers » expliqué en trois minutes, Journal Le temps, publié le 11 avril 2016, in : https://www.letemps.ch/economie/2016/04/11/scandale-panama-papersexplique-trois-minutes consulté le 20/10/2017.

9- Sherpa, Corruption internationale, changer les pratiques : l'affaire Alstom d'information, n°01, 2016, in : https://www.asso-sherpa.org/wp-content/uploads/2016/05/Changer-les-pratiques-exemple-Alstom_30juin-final.pdf consulté le 27/07/2017.
10- Déclaration des droits de l'homme et du citoyen de 1789, in : https://www.legifrance.gouv.fr/Droit-francais/Constitution/Declaration-des-Droits-de-l-Homme-et-du-Citoyen-de-1789 consulté le 03/01/2018.

11- Groupe de Travail Intergouvernemental sur Le recouvrement d'Avoirs, Communication datée du 29 août 2012, adressée à l'Organisation des Nations Unies à Vienne. Par la mission permanente de la Belgique pour l'Office des Nations Unies Contre la Drogue et le Crime ; de faire figurer le document intitulé « la standardisation des procédures de recouvrement des avoirs criminels issus de la corruption des anciens dictateurs », sixième conférence du Groupe de Travail Intergouvernemental sur le Recouvrement des Avoirs, Vienne, 30 et 31 août 2012.

12- GURRIA Angel, secrétaire général de l'Organisation de Coopération et de Développement Economiques, Guide de conformité et de lutte contre la corruption pour les entreprises africaines, O.C.D.E, Groupe de la Banque Africaine de Développement, 2016, in : www.oecd.org/fr/daf/anti-corruption/Guide-corruption-entreprises-africaines.pdf consulté le 22/07/2017.

13- HADJAJ Djilali, « Office Central de Répression de la Corruption, pourquoi le processus de nomination est extrêmement lent ? » le Soir Algérie, Quotidien Algérien Indépendant, n°6773, du 21 janvier 2013.

14- HEILPRIN John, Retour des fonds Marcos aux Philippines : une question de volonté politique, Swissinfo, l'Actualité Suisse, 13 avril 2015, in : https://www.swissinfo.ch/fre/politique/comptes-secretsadd-the-underlineretour-des-fonds-marcos-aux-philippines--une-question-de-volont%C3%A9-politique/41370718 consulté le 27/01/2017.

15- Institut de Droit International, Résolution du 26 août 2001, sur : Les immunités de juridiction et d'exécution du chef d'Etat et de gouvernement en droit international, Session de Vancouver, 2001, in : www.idi-iil.org/app/uploads/2017/06/2001_van_02_fr.pdf consulté le 26/11/2017.

16- KOLLEWE Julia, Daimler agrees 185$ fine to settle US corruption investigation, the guardian, 24 mars 2010, in: https://www.theguardian.com/business/2010/mar/24/daimler-fine-corruption-investigation consulté le 24/07/2017.

17- France info, Lafarge admet des "arrangements inacceptables avec des groupes armés" pour sécuriser sa cimenterie en Syrie, , publié le 02 mars 2017, in: http://www.francetvinfo.fr/monde/procheorient/offensivejihadisteenirak/lafarge-admet-des-arrangements-inacceptables-pour-securiser-sa-cimenterie-pendant-la-guerre-en-syrie_2077427.html consulté le 03/08/2017.

18- LINGER Léo, Les THINK TANKS : Des idées au service de l'influence, document publié le 18 janvier 2017, in : http://www.cellie.fr/2017/01/18/les-think-tanks-des-idees-au-service-de-linfluence/ consulté le 16/06/2017.

19- Michelin, Code d'Ethique, janvier 2014, in : https://www.michelin.com/content/download/10895/.../Code+d%27Ethique+FR.pdf consulté le 27/07/2017.

20- O.C.D.E, Corruption, glossaire des normes pénales internationales, éditions d'OCDE, 2008.

21- Office des Nations Unies Contre la Drogue et le Crime, Dixième congres des Nations Unies pour la prévention du crime et le traitement des délinquants, in : http://www.un.org/french/events/10thcongress/2088bf.htm#top consulté le 10/06/2017.

22- Orange, Ethique et lutte contre la corruption, in :

https://www.orange.com/fr/content/download/41766/1286365/version/4/file/OrangeRSE_0101_Ethique-Corruption_170323.pdf consulté le 26/07/2017.

23- Organisation des Nations Unies, Le coût de la corruption, dixième congres des Nations Unies pour la prévention du crime et le traitement des délinquants, in : http://www.un.org/french/events/10thcongress/2088bf.htm consulté le 04/01/2018.

24- Organisation Mondiale des Douanes, Accord sur la Facilitation des Echanges, la douane sur le devant de la scène, O.M.D Actualités, n°74, juin 2014. Consulté le 29/04/2017.

25- Organisation Mondiale des Parlementaires Contre la Corruption, Poursuite de la corruption à haut niveau comme crime en vertu du droit international, document de travail, publié le 1 novembre 2013, in : http://gopacnetwork.org/Docs/GC2013_Report_FR.pdf consulté le 15/07/2017.

26- PRADL Philippe, « La France dans la lutte contre la corruption : les solutions américaines », article publié le 22 février 2016, in : http://theconversation.com/le-france-dans-la-lutte-contre-la-corruption-les-solutions-americaines-54847 consulté le 05/03/2017.

27- SAPIN Michel, Ministre des finances et des comptes publics, Projet de loi relatif à la transparence, à la lutte contre la corruption et à la modernisation de la vie économique, dossier de presse, ministère des finances et des comptes publics, le 30 mars 2016 in : http//:proxy-pubminefi.diffusion.finances.gouv.fr/pub/document/18/20697.pdf consulté le 20/02/2017.

28- Transparency International France, Loi relative à la transparence, la lutte contre la corruption, et la modernisation de la vie économique, 2016.

29- VINCENT Philippe, L'arrêt YERODIA de la Cour Internationale de Justice et les avatars de la loi belge de compétence universelle, in : https://orbi.ulg.ac.be/bitstream/2268/180844/1/Yerodia.doc consulté le 21/11/2017.

C- Etudes

1- Banque Mondiale, Biens mal acquis, un guide des bonnes pratiques en matière de confiscation d'actifs sans condamnation, éditions de la banque mondiale, Washington, 2009.

2- ……, Combattre la corruption, étude comparative des aspects légaux de la pratique des Etats et des principales initiatives internationales, Editions ESKA, Washington, 1999.

3- Comité Catholique contre la Faim et pour le Développement, Biens mal acquis…profitent trop souvent, la fortune des dictateurs et les complaisances occidentales, document de travail, mars 2007, in : https://ccfd-terresolidaire.org/IMG/pdf/biens-mal-acquis.pdf consulté le 20/08/2017.

4- Commission Economique pour l'Afrique, Conseil Consultatif de l'Union Africaine sur la corruption, Lutte contre la corruption, renforcement de la gouvernance en Afrique, Projet de document relatif au programme régional de lutte contre la corruption en Afrique (2011-2016).

5- Direction des Affaires Financières et Fiscales et des Entreprise, L'approche des entreprises dans la lutte contre la corruption, document de travail sur l'investissement international, n°02, éditions OCDE, 2003.

6- Fédération des Entreprises Suisses, Lutte anticorruption : un défi pour les entreprises, Economie Suisse, n°11, 2011, in : https ://www.economiesuisse.ch/sites/default/files/dossier_pdf/080630_dp11_corruption_bis%5B1%5D.pdf consulté le 30/07/2017.

7- O.C.D.E, Améliorer l'accès aux renseignements bancaires à des fins fiscales, Paris, 2009, in : https://www.oecd.org/fr/ctp/echange-de-renseignements-fiscaux/2497497.pdf consulté le 15/10/2017.

8- O.C.D.E, Guide de bonnes pratiques pour les contrôles internes, la déontologie et la conformité, éditions OCDE, 2010, in : http://www.oecd.org/fr/investissement/anticorruption/conventioncontrelacorruption/44884414.pdf consulté le 07/08/2017.

9- O.C.D.E, Les principes directeurs de l'OCDE à l'intention des entreprises multinationales, éditions OCDE, 2011, in : http://www.oecd.org/fr/investissement/mne/2011102-fr.pdf consulté le 07/08/2017.

10- Office des Nations Unies Contre la Drogue et le Crime, Mécanisme d'examen de l'application de la convention des Nations Unies contre la corruption, édition de Nations Unies, New York, 2011.

11- Office des Nations Unies Contre la Drogue et le Crime, Questions transversales, coopération internationale, compilation d'outils d'évaluation de la justice pénale, édition de Nations Unies, Vienne, 2008.

12- PENAILILLO Miguel, Comment évaluer la mise en œuvre réelle des conventions de lutte contre la corruption, leçons du continent américain, Centre de Ressources Anti-corruption, in : www.u4.no consulté le 02/03/2017.

13- TI-Canada, Anti-corruption compliance checklist, third edition, 2014, in : http://www.transparencycanada.ca/ti-canada-anticorruptioncompliancechecklist/ consulté le 08/08/2017.

14- Transparency International France, Guide pratique à l'usage du lanceur d'alerte français, 2014, in : https://transparency-france.org/wp-content/uploads/2016/03/2014_Guide-pratique-%C3%A0-lusage-du-lanceur-dalerte-fran%C3%A7ais.pdf consulté le 02/07/2017.

15- Union Africaine, Conseil Consultatif de l'Union Africaine sur la Corruption, plan stratégique 2011-2015, Addis Ababa, Ethiopie, juin 2011, in : www.auanticorruption.org/.../AU_ABC_Strategic_Plan_2011_2015_Francaise.docx consulté le 23/06/2017.

الفهرس

مقدمة.....03

الباب الأول: تكريس آليات مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....11

الفصل الأول: تعدُد مصادر تكريس مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....14

المبحث الأول: دور أحكام الاتفاقيات الدولية في مواجهة الفساد الاقتصادي.....16

المطلب الأول: الاتفاقيات ذات البعد الدولي.....16

الفرع الأول: اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية.....17

أولاً: مضمون أحكام الاتفاقية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....18

1-الاعتراف بتجريم الفساد الاقتصادي الدولي.....18

2-تدابير مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....21

أ-التدابير الوقائية الخاصة بمواجهة الفساد الاقتصادي الدولي.....21

ب-ضرورة ردع الفساد الاقتصادي الدولي 23

ج-التعاون الدولي: آلية لتفعيل محاربة الفساد الاقتصادي الدولي.....24

ثانياً: خصوصيات اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....25

1-إعادة النظر في طبيعة مسؤولية الأشخاص الاعتباريين.....25

2-ضرورة توحيد جهود الدول في مكافحة للفساد الاقتصادي الدولي 26

3-إستحداث آلية الرقابة على مدى احترام الدول لتدابير مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي..27

الفرع الثاني: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.....29

أولاً: تفعيل الإطار القانوني الدولي المتعلق بمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....30

1-إضفاء الطابع الجزائي لظاهرة الفساد الاقتصادي الدولي.....31

2-تفعيل الجهود المشتركة للدول في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي.....34

ثانياً: استحداث آليات قانونية لمواجهة الفساد الاقتصادي الدولي.....36

1-آلية استرداد عائدات الفساد: تحول هام في مجال مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي 36

أ-أهمية آلية استرداد العائدات في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي 37

ب-أساليب استرداد عائدات جرائم الفساد الاقتصادي الدولي.....38

2-تفعيل المساعدة القانونية المُتبادلة في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....40

أ-أحكام المساعدة القانونية المتبادلة في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي 40

ب-كيفية إعمال المساعدة القانونية المتبادلة لمحاربة الفساد الاقتصادي الدولي.....42

ب-1: آليات المساعدة القانونية المتبادلة.....43

ب-2: إجراءات المساعدة القانونية.....43

ب-3: حالات رفض طلب المساعدة القانونية.....43

المطلب الثاني: الجهود الإقليمية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي 44

الفرع الأول: المعالجة القانونية لعملية مكافحة الفساد الدولي.....46

أولاً: اتفاقية منظمة الدول الأمريكية في مكافحة الفساد.....46

1-المبادئ المتّصلة بمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي في اتفاقية منظمة الدول الأمريكية..47

2-خصوصيات اتفاقية منظمة الدول الأمريكية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي 49

ثانياً: اتفاقيات مكافحة الفساد على المستوى الأوروبي.....51

1-اتفاقيات المجلس الأوروبي في مكافحة الفساد.....51

أ-دور الاتفاقية الجنائية في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي 51

أ-1: تجريم الفساد الاقتصادي الدولي.....52

أ-2: خصوصية الاتفاقية الجناية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....52

ب-الدور المُكمّل للاتفاقية المدنية للمجلس الأوروبي في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.54

ب-1: الاهتمام بالمسائل المدنية في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي.....54

ب-2: استهداف الأضرار الناجمة عن الفساد الاقتصادي الدولي.....56

2-اتفاقيات مكافحة الفساد على مستوى الاتحاد الأوروبي.....56

أ-اتفاقية الاتحاد الأوروبي في مكافحة رشوة الموظفين العموميين: التأكيد على الزامية مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي.....57

ب-اتفاقية الاتحاد الأوروبي لحماية المصالح المالية: مكافحة مباشرة للفساد الاقتصادي الدولي.....58

الفرع الثاني: تدعيم الإطار القانوني الخاص بمكافحة الفساد 60

أولاً: دور اتفاقية الاتحاد الافريقي في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....60

1-الأحكام الخاصة بمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....61

2-التركيز على أهمية التعاون الدولي في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي.....62

ثانياً: مساهمة الاتفاقية العربية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....63

1-حث الدول العربية على ضرورة مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....64

2-محاولة تقيّيم جهود الدول في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....65

المبحث الثاني: مساهمة القوانين الوطنية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....68

المطلب الأول: دور النصوص القانونية الجزائرية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي....69

الفرع الأول: دور قانون الوقاية من الفساد ومكافحته.....70

أولاً: التدابير الوقائية لمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....71

1-التدابير الوقائية في مجال الصفقات العمومية والعقود الدولية.....72

2-التدابير الوقائية في مجال التوظيف.....74

3-التدابير الوقائية في القطاع الخاص: ضمان مكافحة شاملة للفساد الاقتصادي الدولي...74

ثانياً: تنوع العقوبات الرادعة للفساد الاقتصادي الدولي.....75

ثالثاً: تدابير التعاون الدولي: مواجهة مشتركة للفساد الاقتصادي الدولي.....77

الفرع الثاني: دور قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي.....79

أولاً: علاقة الفساد الاقتصادي الدولي بجريمة تبييض الأموال.....79

1-تكريس الترابط بين الفساد الاقتصادي الدولي وجريمة تبييض الأموال على ضوء اتفاقيات مكافحة الفساد.....80

2-اهتمام قانون الوقاية من الفساد ومكافحته بمحاربة جريمة تبييض الأموال.....81

ثانياً: مساهمة قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....82

1-التأكيد على ضرورة الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي.....82

2-الزامية تفعيل التعاون الدولي لمواجهة الفساد الاقتصادي الدولي.....83

المطلب الثاني: دور القوانين المقارنة في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....84

الفرع الأول: اهتمام القانون الفرنسي بمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....85

أولاً: تطور القانون الفرنسي في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....86

1-غياب مكافحة مباشرة للفساد الاقتصادي الدولي 86

2-صدور قانون بالوقاية من الفساد وشفافية الحياة الاقتصادية والإجراءات العمومية.....87

3-التكريس القانوني لمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....88

4-تدعيم إطار مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....89

أ-التوسيع من صفة الموظف الأجنبي.....89

ب-التوسيع من صلاحيات الأجهزة المكلفة بمحاربة الفساد الدولي.....89

5-التفعيل الحقيقي لمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....90

ثانياً: أحكام القانون الفرنسي في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....91

1-التدابير الوقائية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....91

أ-ضرورة اشراك القطاع الخاص في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي.....91

ب-تدعيم التدابير الوقائية في القطاع العام.....92

2-التدابير الردعية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....92

أ-التوسيع من نطاق تجريم الفساد الاقتصادي الدولي.....93

ب-صرامة العقوبات المقرّرة ضد الفساد الاقتصادي الدولي.....93

الفرع الثاني: المواجهة المُبكّرة للفساد الاقتصادي الدولي في القانون الأمريكي.....94

أولاً: التجربة الأمريكية في مجال مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....95

1-قانون مكافحة الممارسات الفاسدة في الخارج: نموذج ناجح في مواجهة الفساد الخارج...96

2-تأثُر القطاع الخاص بقانون مكافحة الممارسات الفاسدة في الخارج.....97

ثانياً: دور قانون مكافحة الممارسات الفاسدة في الخارج في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي.....99

1-تجريم الفساد الاقتصادي الدولي.....99

2-ردع الفساد الاقتصادي الدولي.....101

الفصل الثاني: التكريس المؤسساتي لمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....104

المبحث الأول: دور المؤسسات الدولية في مواجهة الفساد الاقتصادي.....105

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات المالية الدولية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي..106

الفرع الأول: جهود البنك العالمي في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....106

أولاً: مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي في المشاريع المُموّلة من طرف البنك.....108

1-ضرورة احترام التدابير الوقائية لمواجهة فعّالة للفساد الاقتصادي الدولي 108

أ-تعزيز أطُر الرقابة في المشاريع المُموّلة.....109

ب-ضرورة احترام إجراءات الوقاية من الفساد في المشاريع المُموّلة من طرف البنك العالمي..... 109

2-توقيع العقوبات: آلية ناجعة لمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....110

ثانياً: تدعيم المبادرات الدولية الرامية إلى محاربة الفساد الاقتصادي الدولي.....111

1-تعزيز قُدُرات الدول في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....112

2-التعاون مع المنظمات الدولية من أجل مكافحة مشتركة وفعّالة للفساد الاقتصادي الدولي.....114

الفرع الثاني: مشاركة صندوق النقد الدولي في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي.....116

أولاً: تكريس دعائم الحكم الراشد للوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي 117

1-مبادئ تكريس دعائم الحكم الراشد 117

2-إلزام الدول بتكريس دعائم الحكم الراشد للوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي.....118

ثانياً: استراتيجية صندوق النقد الدولي للحدّ من الفساد الاقتصادي الدولي.....119

1-اعتماد أسلوب القمع تجاه الدول في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي.....119

2-مرافقة عملية مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....120

المطلب الثاني: تدخل المؤسسات التجارية الدولية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي. 121

الفرع الأول: دور الغرفة التجارية الدولية في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي.....121

أولاً: توصيات مكافحة الفساد المُقدّمة للدول والمنظمات الدولية.....122

1-التدابير الداخلية الضرورية للوقاية الفساد الاقتصادي الدولي.....123

2-ضرورة ضمان مواجهة مشتركة للفساد الاقتصادي الدولي 124

ثانياً: الزامية اعتماد الشركات التجارية لمعايير الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي.....125

الفرع الثاني: تعاوُن المنظمة العالمية للتجارة في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....127

أولاً: تكريس الشفافية في الصفقات العمومية والعقود الدولية كآلية للوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي.....128

1-معايير تكريس الشفافية في الصفقات العمومية والعقود الدولية للوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي..... 128

2-ضرورة تفعيل الشفافية في مجال الصفقات العمومية والعقود الدولية لمواجهة الفساد الاقتصادي الدولي.....130

ثانياً: ضرورة تبسيط إجراءات المبادلات التجارية بين الدول للوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي.....131

المطلب الثالث: جهود منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....133

الفرع الأول: وسائل تدخل منظمة الشفافية الدولية في الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي.....134

أولاً: آلية التحسيس من مخاطر الفساد الاقتصادي الدولي.....134

ثانياً: آلية متابعة أساليب الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي.....137

1-مؤشر مُدركات الفساد.....137

2-مؤشر دافعي الرشاوي.....138

3-التقرير العالمي الشامل عن الفساد.....139

الفرع الثاني: دور منظمة الشفافية الدولية في الرقابة على تنفيذ آليات مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....140

أولاً: الرقابة على مدى احترام الدول لاتفاقيات مكافحة الفساد 141

ثانياً: استعمال وسائل الضغط لمحاربة الفساد الاقتصادي الدولي.....143

1-نشر قضايا الفساد.....143

2-اللجوء إلى القضاء للتأسيس كطرف مدني.....144

المبحث الثاني: دور الهيئات الوطنية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....146

المطلب الأول: دور الهيئات الجزائرية في الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي.....146

الفرع الأول: الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته.....148

أولاً: الدور التوجيهي للوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي 149

1-اقتراح السياسة الشاملة للوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي.....149

2-تفعيل أساليب وإجراءات الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي 151

أ-تعزيز مكافحة مشتركة للفساد الاقتصادي الدولي.....151

ب-اجراء تقييّم للإطار القانوني المتعلق بمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....151

ثانياً: الدور الرقابي للوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي.....152

1-استغلال معلومات الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي.....153

2-التعاون المشترك لتفعيل الدور الرقابي.....154

الفرع الثاني: تعاوُن أجهزة الرقابة المالية في الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي.....154

أولاً: دور خلية معالجة الاستعلام المالي في الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي.....155

1-استغلال المعلومات المالية: رقابة ناجعة لمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....155

2-التعاون مع الهيئات المُتخصصة لتفعيل مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي.....157

ثانياً: مساهمة المفتشية العامة للمالية في الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي.....158

1-السُلُطات المُخوّلة للمفتشية العامة للمالية.....158

2-تدخل المفتشية العامة للمالية في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي.....160

ثالثاً: اشراك مجلس الحاسبة في الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي.....162

المطلب الثاني: تدخل القضاء لقمع الفساد الاقتصادي الدولي 164

الفرع الأول: تدخل القضاء الإداري.....165

أولاً: دور قضاء الاستعجال.....165

1-دعوى الاستعجال في الصفقات العمومية: رقابة قضائية للوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي.....165

2-مدى تمتع القاضي بسلطة حقيقية في الدعوى الاستعجالية 166

ثانياً: دور قضاء الإلغاء: مكافحة غير مباشرة للفساد الاقتصادي الدولي.....167

1-مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي عن طريق فحص مشروعية القرارات الإدارية المنفصلة.....168

2-إشكالية الاختصاص القضائي كعائق أمام تقرير مواجهة فعّالة للفساد الاقتصادي الدولي.....169

الفرع الثاني: تدخل القضاء الجنائي.....170

أولاً: دور الديوان المركزي في التحري عن جرائم الفساد الاقتصادي الدولي.....170

1-الطبيعة القانونية للديوان المركزي لقمع الفساد 171

2-مهام الديوان المركزي لقمع الفساد.....172

ثانياً: تنوع العقوبات المقرّرة لجرائم الفساد الاقتصادي الدولي.....174

1-العقوبات المقرّرة للشخص الطبيعي.....174

أ-العقوبات الأصلية.....174

ب-العقوبات التكميلية.....176

2-العقوبات المُقرّرة للشخص المعنوي.....177

المطلب الثالث: الأجهزة المُكلّفة بمكافحة الفساد في القانون الفرنسي.....178

الفرع الأول: احداث الوكالة الفرنسية لمواجهة الفساد الاقتصادي الدولي.....179

أولاً: تمييز الوكالة الفرنسية عن الهيئة الوطنية في الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي...180

1-اختلاف في الطبيعة القانونية 180

2-تنوع الاختصاصات الوقائية للوكالة الفرنسية في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي....182

ثانياً: امتلاكها لسلطة قمع الفساد الاقتصادي الدولي.....183

1-الدور الرقابي في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي.....184

2-حق توقيع العقوبات.....186

الفرع الثاني: تفعيل المواجهة القضائية للفساد الاقتصادي الدولي: استحداث قضاء متخصص لمكافحة الجرائم المالية.....187

أولاً: استحداث القضاء المالي: استهداف مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....188

1-أهمية استحداث منصب وكيل الجمهورية المكلف بالجرائم المالية في مواجهة الفساد الاقتصادي الدولي.....188

2-السُلُطات الممنوحة لوكيل الجمهورية المكلف بالجرائم المالية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي 190

ثانياً: حدود سلطات القضاء الخاص بالجرائم المالية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....192

1-حدود استقلالية القضاء الخاص.....192

أ-حدود الاستقلالية العضوية.....193

ب-حدود الاستقلالية العضوية.....194

2-قصور دور القضاء الخاص في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....195

الباب الثاني: عدم فعالية آليات مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....197

الفصل الأول: غياب استراتيجية فعّالة لمواجهة الفساد الاقتصادي الدولي.....200

المبحث الأول: محدودية الآليات القانونية 202

المطلب الأول: عدم فعالية اتفاقيات مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....203

الفرع الأول: قصور دور الاتفاقيات الدولية في محاربة الفساد الاقتصادي الدولي.....203

أولاً: على الصعيد العضوي 204

1-اقصاء مجالس إدارة الشركات من نطاق أحكام اتفاقيات مكافحة الفساد.....204

2-اغفال إدراج الوسطاء الماليّين ضمن أحكام اتفاقيات مكافحة الفساد.....205

3-عدم تقرير مسؤولية تنظيمات المجتمع المدني في أحكام اتفاقيات مكافحة الفساد.....206

ثانياً: على مستوى التجريم 206

1-عدم تجريم أساليب الضغط.....207

2-إغفال تجريم المدفوعات التسهيلية.....209

ثالثاً: في مجال مسؤولية الشخص المعنوي.....210

1-غموض في طبيعة مسؤولية الأشخاص المعنوية.....210

2-عدم التحديد الدقيق لمضمون مسؤولية الأشخاص المعنوية.....211

الفرع الثاني: صعوبة تنفيذ أحكام الاتفاقيات الدولية 212

أولاً: غياب متابعة فعّالة في تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية.....212

1-إشكالات تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية 213

2-ضعف أساليب متابعة تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية.....214

أ-في الاتفاقيات ذات البعد الدولي.....214

أ-1: اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب.214

أ-2: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.....215

ب-في الاتفاقيات ذات البعد الإقليمي.....217

ب-1: اتفاقية منظمة الدول الأمريكية لمكافحة الفساد.....217

ب-2: اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته.....219

ب-3: الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.....220

ثانياً: قصور آلية تسوية نزاعات تنفيذ أحكام الاتفاقيات الدولية.....222

1-إشكالات تسوية نزاعات تنفيذ أحكام اتفاقيات مكافحة الفساد.....222

2-تعطيل عملية مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....223

المطلب الثاني: غياب الانسجام بين الاتفاقيات الدولية والتشريعات الداخلية.....225

الفرع الأول: مظاهر عدم الانسجام بين الاتفاقيات الدولية والتشريعات الداخلية.....225

أولاً: في التدابير الوقائية.....226

1-حدود استقلالية دور الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته.....227

أ-حدود الاستقلالية العضوية.....227

ب-حدود الاستقلالية الوظيفية.....228

2-مدى تكريس حماية فعّالة لمبلغي الفساد.....229

ثانياً: في التدابير الردعية.....233

1-مدى صرامة العقوبات المُقرّرة لمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي 233

2-في المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي.....234

الفرع الثاني: عقبات تكريس الانسجام بين الاتفاقيات الدولية والتشريعات الداخلية.....235

أولاً: امتلاك الدول لسلطة تقديرية واسعة 235

1-إشكالية التحفظ.....236

2-وجود مبدأ ازدواجية التجريم.....237

ثانياً: غياب إرادة سياسية حقيقية في تكريس الانسجام بين الاتفاقيات الدولية والتشريعات الداخلية.....238

المبحث الثاني: قصور سياسة مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....241

المطلب الأول: غياب هيئة قضائية دولية لمكافحة جرائم الفساد.....241

الفرع الأول: عدم اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بجرائم الفساد.....242

أولاً: افلات جرائم الفساد من نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.....243

1-الشروط المُسبقة لممارسة الاختصاص..... 243

2-الشرط الزمني لتقرير اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.....244

3-الشرط العضوي.....245

4-الشرط الموضوعي.....245

ثانياً: ضرورة تقرير اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.....247

1-أهمية تقرير اختصاص المحكمة الجنائية الدولية 247

2-ادراج الجرائم المالية في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.....248

الفرع الثاني: ضرورة استحداث هيئة قضائية دولية تختص بقمع جرائم الفساد.....250

أولاً: أهمية استحداث هيئة قضائية دولية لقمع الفساد الدولي.....251

1-توحيد عملية مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....251

2-تفعيل عملية متابعة مرتكبي جرائم الفساد الدولية.....252

ثانياً: مُتطلّبات استحداث هيئة قضائية دولية 253

1-التوسيع من جهات الإخطار 254

2-ضرورة تمتع الهيئة القضائية الدولية بالسلطة التقريرية الحقيقية.....255

المطلب الثاني: عدم إلزام الشركات التجارية بمكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....256

الفرع الأول: ضرورة اعتماد الشركات التجارية لمعايير مكافحة الفساد.....256

أولاً: تكريس الشركات التجارية لمعايير مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....257

1-أهمية تكريس الشركات التجارية لمعايير مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....257

2-معايير تكريس الشركات التجارية لمعايير مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....259

أ-ضرورة اتخاذ إجراءات الإعلام بسياسة الوقاية من الفساد.....260

ب-الزامية وضع برامج تكوينية لضمان تطبيق فعّال لمعايير الوقاية من الفساد.....260

ج-ضرورة التجسيد الحقيقي لمعايير الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي.....261

ثانياً: آثار اعتماد الشركات التجارية لمعايير الوقاية من الفساد الاقتصادي الدولي.....262

1-نزاهة معاملات الشركات.....262

أ-تفادي الإدانة.....262

ب-الحفاظ على سمعة الشركة.....264

2-الحفاظ على الفعالية الاقتصادية للشركة.....265

الفرع الثاني: غياب قواعد تُلزم الشركات التجارية على اعتماد تدابير مكافحة الفساد.....267

أولاً: على المستوى الدولي.....267

1-غياب نصوص ملزمة في اتفاقيات مكافحة الفساد.....267

2-الاعتماد على توصيات المنظمات الدولية.....269

ثانياً: في التشريعات الداخلية.....272

1-في القانون الجزائري.....273

2-في التشريعات المقارنة.....275

أ-في القانون الأمريكي.....276

ب-في القانون الإنجليزي.....279

ج-في القانون الفرنسي.....279

الفصل الثاني: صعوبة التعاون الدولي في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي.....279

المبحث الأول: إشكالية التعاون الدولي في مجال استرداد عائدات الفساد.....281

المطلب الأول: مدى فعالية الإطار القانوني المُنظّم لاسترداد عائدات الفساد.....282

الفرع الأول: على مستوى الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد.....282

أولاً: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.....283

1-دراسة تحليلية لأحكام استرداد عائدات الفساد.....283

أ-مدى اعتبار استرداد عائدات الفساد مبدأ لتفعيل التعاون الدولي.....284

ب-التوسيع من آليات الاسترداد في مجال المصادرة.....285

ج-غياب الانسجام بين مختلف أحكام استرداد العائدات.....286

2-خصوصية نص المادة 57 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.....288

أ-ضرورة التزام الدول بأحكام المادة 57 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.....288

ب-إشكالات تطبيق نص المادة 57 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.....289

ثانياً: الاتفاقيات الإقليمية الخاصة بمكافحة الفساد.....290

1-أحكام الاتفاقيات المُنظّمة لمسألة استرداد الأموال.....290

أ-اتفاقية منظمة الدول الأمريكية لمكافحة الفساد.....291

ب-اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته.....292

ج-الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.....293

2-إشكالية تعدُّد الاتفاقيات الواجبة التطبيق 294

الفرع الثاني: في التشريعات الداخلية.....295

أولاً: مدى فعالية أحكام استرداد الموجودات في القانون الجزائري.....296

1-الاسترداد المباشر للممتلكات عن طريق الدعوى المدنية.....296

2-استرداد الممتلكات عن طريق المصادرة 297

أ-طلب التعاون بغرض المصادرة.....298

ب-اتخاذ الإجراءات التحفظية 299

ب-1: إمكانية تجميد أو حجز وسائل ارتكاب جرائم الفساد.....299

ب-2: عدم التأطير الكافي للإجراءات التحفظية 300

ج-تنفيذ طلب المصادرة 300

ثانياً: التجربة العملية لبعض الدول في مجال استرداد عائدات الفساد.....302

1-التجربة التونسية في مجال التعاون الدولي لاسترداد عائدات الفساد 303

أ-الاعتماد على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في طلبات استرداد العائدات.....303

ب-حدود فعالية التجربة التونسية في مجال استرداد عائدات الفساد.....305

2-التجربة المصرية.....306

أ-المحاولات الفاشلة لاسترداد عائدات الفساد.....306

ب-انعدام الإرادة السياسية في استرداد عائدات الفساد.....308

المطلب الثاني: عقبات تفعيل آلية استرداد عائدات الفساد.....309

الفرع الأول: العراقيل التي تفرضها السرية المصرفية.....310

أولاً: رفع السرية المصرفية: ضمان فعالية آلية استرداد عائدات الفساد.....310

1-الالتزام القانوني بالسر المصرفي.....311

2-الاستثناءات الواردة على الالتزام بالسّر المصرفي.....313

أ-الاستثناءات الواردة على الالتزام بالسّر المصرفي في قانون النقد والقرض.....314

ب-الاستثناءات الواردة على الالتزام بالسّر المصرفي في القوانين الخاصة.....314

3-نحو رفع السرية المصرفية لتفعيل محاربة الفساد الاقتصادي الدولي.....315

ثانياً: وجود الجّنات الضريبية: عائق حقيقي لتفعيل عملية استرداد عائدات الفساد 321

1-تأثير الجنات الضريبية على فعالية التعاون الدولي في مجال استرداد عائدات الفساد..322

2-المحاولات الفاشلة لمحاربة الجنات الضريبية 324

الفرع الثاني: الإشكالات العملية لتفعيل آلية استرداد عائدات الفساد.....327

أولاً: طول إجراءات استرداد عائدات الفساد.....327

ثانياً: عراقيل تحصيل عائدات الفساد.....329

1-غياب انسجام حقيقي بين القوانين المُنظمة لعملية تحصيل عائدات الفساد.....330

2-الصعوبات المتعلقة بنظام الاثبات وحماية الشهود.....331

3-تدخل اعتبارات سياسية في عملية تحصيل عائدات الفساد.....332

المبحث الثاني: صعوبة الملاحقة الجنائية الدولية في مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي..334

المطلب الأول: إشكالية الحصانة لتفعيل التعاون الدولي في متابعة مرتكبي الفساد الدولي.335

الفرع الأول: قصور المعالجة القانونية للحصانة 335

أولاً: غموض أحكام اتفاقيات مكافحة الفساد في معالجة اشكالية الحصانة.....336

1-المعالجة الضمنية لإشكالية الحصانة 337

أ-في اتفاقية منظمة الدول الأمريكية لمكافحة الفساد.....337

ب-في اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب.....338

2-التوفيق بين الحصانة وضرورة متابعة مقترفي أفعال الفساد.....339

3-المعالجة الصريحة لإشكالية الحصانة 340

أ-في اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته.....340

ب-في الاتفاقية الجنائية للمجلس الأوروبي في مكافحة الفساد.....341

ثانياً: معالجة مسألة الحصانة في التشريعات الداخلية 342

الفرع الثاني: التخفيف من الحصانة: تجسيد فعالية المتابعة الدولية.....344

أولاً: التخفيف من مبدأ الحصانة في الجرائم المالية والاقتصادية 345

ثانياً: تأثير الحصانة على فعالية المتابعة الدولية لمرتكبي الفساد.....347

المطلب الثاني: صعوبة التعاون الدولي في مجال تسليم المجرمين 352

الفرع الأول: قصور الأحكام المنظّمة لإجراء تسليم المجرمين.....353

أولاً: غموض أحكام تسليم المجرمين في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.....354

1-عدم التحديد الدقيق للشروط المتعلقة بالجريمة.....355

2-الطابع غير ملزم للأحكام المتعلقة بالتسليم.....357

ثانيا: مدى انسجام التشريع الجزائري في معالجة نظام تسليم المجرمين.....359

1-التفصيل في الأحكام المتعلقة بنظام تسليم المجرمين.....360

أ-الشروط المرتبطة بالشخص المطلوب تسليمه.....361

ب-الشروط المتعلقة بالجريمة محّل التسليم..... ...361

2-عدم انسجام التشريع الجزائري مع مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.....363

أ-غياب بدائل عدم تسليم الرعايا في التشريع الجزائري.....364

ب-الأخذ بمبدأ ازدواجية التجريم كشرط للتسليم.....365

الفرع الثاني: قصور أحكام التعاون الدولي في مجال تسليم المجرمين.....367

أولاً: عقبات فعالية أحكام التعاون الدولي في تسليم المجرمين.....367

1-غياب آلية دولية لحل إشكالات تسليم المجرمين 367

2-عائق شرط ازدواجية التجريم 369

3-تدخل الاعتبارات السياسية.....372

ثانياً: مدى فعالية دور المنظمة الدولية للشرطة الجنائية 373

1-مساعدة الدول في مجال تسليم المجرمين 374

2-حدود فعالية دور الإنتربول في تسليم المجرمين 375

خاتمة.....377

قائمة المراجع.....383

فهرس.....429

ملخص الأطروحة

أصبحت مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي محّل اهتمام الدول باعتبارها حتمية لابدّ منها لضمان نزاهة وشفافية المعاملات الاقتصادية الدولية، وكانت هذه المكافحة أيضاً محّل اهتمام المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية؛ بحيث شهدت مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي تطوراً هاماً، لاسيّما مع اعتماد مختلف الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة ودخولها حيّز النفاذ، وفضلاً عن تكريس أحكاها في القوانين الداخلية للدول الأطراف فيها من أجل ضمان مواجهة مشتركة ومتّسقة للفساد الاقتصادي الدولي.

لكن تفعيل عملية مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي تتخلّله صعوبات عديدة، لاسيّما ما يتصّل بمدى التزام الدول بأحكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد، وهذا ما يُفرغ من آليات محاربة الفساد الاقتصادي الدولي قوتها الالزامية، نظراً لوجود عقبات وعراقيل متنوعة وعديدة تدفع بنا إلى البحث في مدى وجود إرادة حقيقية للمجتمع الدولي ورغبته في الحدّ من هذه الظاهرة الخطيرة.

Résumé de la thèse

La lutte contre la corruption économique internationale est devenue un enjeu majeur pour la plupart des pays, et fait l'objet de toute l'attention de nombreuses organisations internationales, gouvernementales ou non gouvernementales. Sources de destruction de valeur pour l'économie internationale. La lutte contre la corruption économique internationale a récemment connu un essor international normatif considérable notamment avec l'entrée en vigueur de plusieurs conventions internationales, dont les pays signataires ont été dans l'obligation de faire face à ce phénomène international par la promulgation des nouvelles lois adaptées aux exigences d'une lutte commune et coordonné.

La lutte contre la corruption économique internationale doit faire face aux difficultés de mise en œuvre qui sont inhérentes à l'application des conventions internationales. Il est parfois estimé que ce dispositif juridique international n'est pas toujours d'une efficacité parfaite ; cela est dû aux différents obstacles qui empêchent une mise en œuvre réelle du dispositif juridique en vigueurs, à savoir si la communauté internationale souhaite réellement accélérer cette lutte, c'est-à-dire doter cette lutte des armes capables de réduire ce phénomène de manière concrète.